

صعود وأفول الحركة العمالية المصرية

العمال والسياسة والدولة في مصر (٢٠٠٦-٢٠١٦)

الباحثون: شهير جورج، علاء عبد التواب، عمرو عادلي، فاطمة رمضان، محمد جاد، محمد عادل، محمد مدحت، نادين عبد الله، هيثم جبر

تقديم: أ/ طلال شكر

تحرير: عمرو عادلي وفاطمة رمضان

• صعود وأفول الحركة العمالية المصرية • تحرير عمرو عادلي، فاطمة رمضان • دار المرايا للإنتاج الثقافي

صعود وأفول الحركة العمالية المصرية

العمال والسياسة والدولة في مصر (2006-2016)

صعود وأفول الحركة العمالية المصرية

العمال والسياسة والدولة في مصر (2006-2016)

شهير جورج، علاء عبد التواب، عمرو عادلي، فاطمة رمضان
محمد جاد، محمد عادل، محمد مدحت، نادين عبد الله، هيثم جبر

تحرير: عمرو عادلي وفاطمة رمضان

تقديم: طلال شكر

مراجعة لغوية/ أسماء يس **تصميم غلاف/ أمل حامد** **تنسيق داخلي/ أيمن عبد المعطي**

الطبعة الأولى، القاهرة 2017 424 صفحة 17×24 سم

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2017/28486

الترقيم الدولي: 978-977-85330-7-1 تدمك/ 9789778533071

1: الحركة العمالية 2: العمل والعمال – النشاط السياسي 3: العمال المصريون

أ – جبر، هيثم (مؤلف مشارك) ب – عادلي، عمرو (محرر) ج – رمضان، فاطمة (محرر مشارك)

331/88

جميع الحقوق محفوظة للناشر: دار المرايا للإنتاج الثقافي

تليفاكس: +20223961548

البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج – مكتب شمال أفريقيا

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المرايا للإنتاج الثقافي أو مؤسسة روزا لوكسمبورج

صعود وأفول الحركة العمالية المصرية

العمال والسياسة والدولة في مصر (2006–2016)

شهير جورج، علاء عبد التواب، عمرو عادلي، فاطمة رمضان
محمد جاد، محمد عادل، محمد مدحت، نادين عبد الله، هيثم جبر

تحرير: عمرو عادلي وفاطمة رمضان

تقديم: أ/طلال شكر

دار المرايا للإنتاج الثقافي

المحتويات

إهداء	7
تقديم أ/ طلال شكر	9
الكُتّاب المشاركون	11
شكر وعرفان	15
الفصل الأول: عشرة أعوام من الحركة عمرو عادلي	17
الفصل الثاني: الحركة النقابية المستقلة في مصر: بين جهود التنظيم وتحديات التأثير نادين عبد الله	39
الفصل الثالث: الحركة النقابية المستقلة: كيف بدأت وإلام انتهت؟ علاء عبد التواب	79
الفصل الرابع: التقاضي الاستراتيجي: العمال وخصخصة القطاع العام بين السياسة والقانون فاطمة رمضان	119

الفصل الخامس: أساليب مبتكرة للنضال: تجارب التشغيل الذاتي للمصانع فاطمة رمضان	173
الفصل السادس: العمال والسياسة والثورة: أي مكان لقضايا العمل في السياسة المصرية؟ محمد جاد	221
الفصل السابع: هل كان في الإمكان أحسن مما كان؟ الحركة العمالية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني محمد عادل	261
الفصل الثامن: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: النقابات العميقة تواجه الثورة هيثم جبر	287
الفصل التاسع: الاستثناء الذي يثبت القاعدة: تجارب التنظيم بين العمالة غير الرسمية شهير جورج	333
الفصل العاشر: الريف والفلاحون وعمال الزراعة: غياب أم تغييب؟ محمد مدحت	363
خاتمة	419

إهداء

إلى كل عامل وعاملة حلم بالتغيير وسار فيه خطوات ودفع من ماله وجهده وعمله وحتى حريته ثمن هذا الحلم، إلى كل عامل حلم بإدارة شركته ذاتيًّا بعد إغلاقها، سواء نجحوا في الإدارة أو ساروا في الطريق ثم أوقفوا حتى لا يكتمل المثال الذي يقول لرجال الأعمال "نستطيع إدارة المصانع والشركات دونكم لو أعطونا كل ما أعطوكم من مميزات". إلى كل عامل وعاملة أعطتهم الثورة الأمل والإلهام في إصلاح ما أفسده نظام مبارك واسترجاع الشركات للقطاع العام. إلى كل من حلم بالتغيير وإزاحة كل -مبارك- في كل شركة ومصنع. إلى كل من حلم بأن تكون لديه نقابة تدافع عن حقوقه وحقوق وزملائه، سواء كان عاملًا منتظمًا أو في القطاع غير الرسمي، أو فلاح أو صياد.....

إلى عمال الترسانة البحرية، وعمال هيئة النقل العام وإفكو، وعمال توريد العمالة في أسمنت طرة الذين اضطُهدوا واعتُقلوا لا لشيء سوى للمطالبة بحقهم في حياة كريمة. إلى عمال شركات ميد كوم-أسوان وأسيك للأسمنت بقنا وأسمنت العريش، وعمال سنمار ببورسعيد الذين فقدوا حياتهم جراء استهتار أصحاب الأعمال بهم بعدم توفير شروط السلامة والصحة المهنية، وتساهل أجهزة الدولة معهم...

إلى هؤلاء نهدي هذا الكتاب لعله يكون شمعة تضيء لهم خطواتهم القادمة لاستكمال مسيرتهم التي بدأوها، ويرى فيها العمال والعاملات القادمين وجميع العاملين بأجر في كل المجالات ماذا فعلتم، وكيف صمدتم ما أمكنكم الصمود، وكيف ضحيتم من أجل حلم صدقتموه وعملتم على تنفيذه. لعله يكون دليلًا لهم في خطواتهم نحو انتزاع حقوقهم في العمل والتنظيم، وحتى يكونوا فاعلين لإقرار نظام سياسي واقتصادي واجتماعي عادل، للوصول للعيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

تقديم

بقلم الأستاذ/ طلال شكر

تميزت الفترة من 2006 وحتى 2016 بالخصوبة الشديدة والتنوع في أساليب الكفاح العمالي من أجل تحسين شروط وظروف العمل، وحق العمال في التنظيم النقابي، ولكنها لم تنبت من فراغ فقد كانت الفترة ابتداءً من عام 1998 مسرحًا حقيقيًا للاحتجاج العمالي المستمر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمل، والتي ترتبت على تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وما نشأ عنه من السياسات المأساوية لخصخصة وحدات قطاع الأعمال العام وتصفية وبيع الشركات، والفساد المصاحب لهذه الإجراءات، وكان أكثرها تأثيرًا في حياة العمال المصريين الإحالة للمعاش المبكر الذي لم يكن اختياريًا بأي حال من الأحوال بقدر ما كان في معظمه هروبًا من الأوضاع التي اصطنعتها إدارات الشركات لإجبار العمال على الخروج طبقًا لهذا النظام.

ومن هنا فإن الجهد المبذول في تحليل تاريخ الحركة العمالية في الفترة من 2006 إلى 2016 من جانب الباحثين للوصول إلى فهم أعمق لطبيعة الدور الذي يقوم به اتحاد نقابات عمال مصر والدور الذيلي للأنظمة الاستبدادية خصوصًا التخاذل الشديد في مواجهة السياسات الضارة بالاقتصاد والعمال، وخاصة الانقلاب الحاد في طبيعة علاقات العمل وما خلفه ذلك من ضياع حقوق العمال على نطاق واسع بالإضافة إلى محاولة رصد طبيعة الحركة النقابية المستقلة التي نشأت قبل ثورة 25 يناير وما بعدها والزخم الذي تميزت به خصوصًا بعد 12 مارس 2011.

كما أن الدراسة المقدمة حول اجتهادات العمال في الإدارة الذاتية للمصانع والشركات التي هرب أصحابها من الديون والأموال التي اقترضوها من البنوك في

ظل أوضاع كانت جميعها معوقات ضخمة لا تساعدهم على الوصول إلى النتائج المرجوة من عملهم.

وقد أضافت الدراسة بعدًا آخر لطبيعة الكفاح والنضال العمالي وهو اللجوء إلى التقاضي كسبيل من سبل الدفاع عن الحقوق الأساسية للعمال ومحاولاتهم لتحسين شروط وظروف العمل.

الكُتّاب المشاركون

شهير جورج: يحمل عشر سنوات من الخبرة المهنية في مجال التنمية من خلال العمل على قضايا الحكم المحلي وحقوق العمال وبرامج تمكين الفئات المهمشة. كما تقترن خلفية عمله بخبرة كثيفة في مجال البحث، بما في ذلك حصوله على درجتين من الماجستير في دراسات التنمية والعلوم السياسية من معهد دراسات التنمية بجامعة ساسيكس الإنجليزية والجامعة الأمريكية بالقاهرة، بجانب قائمة من المواد المنشورة حول التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للشباب وقضايا العمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

علاء عبد التواب: محامٍ وباحث قانوني. أحد مؤسسي المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومدير الوحدة القانونية بالمركز منذ 2009، ومديره التنفيذي (سابقًا) في 2016. عضو في حملة العمال والفلاحين يكتبون الدستور وحملة الحريات النقابية وحملة "نحو قانون عادل للعمل"، كما شارك في صياغات لمسودات بديلة لقوانين العمل والحريات النقابية من أجل حماية أفضل لحقوق العمال. وساهم في جهود الحصول على بعض الأحكام القضائية التي ترسي مبادئ قضائية جديدة بعد طرح قراءات مختلفة لنصوص الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوعات المنازعات القضائية المختلفة. وقد سبق له نشر مقالات في موقعي مصر العربية ومدى مصر.

عمرو عادلي: باحث في الاقتصاد السياسي. يعمل باحثًا غير زائر ببرنامج اتجاهات الشرق الأوسط بالجامعة الأوروبية بفلورنسا، كما يعمل محاضرًا في الاقتصاد السياسي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وقد سبق له العمل بمركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون بجامعة ستانفورد الأمريكية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من الجامعة الأوروبية بفلورنسا. ومؤلف كتاب الأصول السياسية للإصلاح المؤسسي في مصر وتركيا، والذي نُشر باللغة الإنجليزية مع دار روتليدج في 2012 وبالعربية مع دار صفصافة في 2013، وله إسهامات عدة في دوريات علمية وصحف بالإنجليزية والعربية.

فاطمة رمضان: باحثة في الشئون العمالية والنقابية، لها الكثير من الأوراق البحثية حول أوضاع الحركة العمالية، خصوصًا النقابات والاحتجاجات العمالية عبر الحقب الزمنية المختلفة. تكتب بشكل منتظم في العديد من الصحف والمواقع، وتتناول مقالاتها أوضاع وتطورات الحركة العمالية، وقراءات في مسودات بعض القوانين التي صدرت، أو لم تصدر بعد مثل قانون العمل المعدل وقانون النقابات العمالية.

محمد جاد: صحفي متخصص في تغطية الشأن الاقتصادي المصري. عمل في صحف العالم اليوم والشروق والشرق الأوسط وموقع أصوات مصرية، وله إسهامات في مواقع مدى مصر وقُل ومصراوي. وعلى مدار عمله الصحفي شارك بكتابات عن الشأن العمالي بمصر كأحد الزوايا الأساسية لتغطية اقتصاد البلاد. قدم كذلك إسهامات بحثية عن الاقتصاد الكلي والاقتصاد السياسي والاجتماعي لمصر مع جهات مثل مركز الأهرام للدراسات السياسية وميدل إيست إنستتيوت ودار المرايا وعشرة طوبة، وشارك في كتاب "الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين"، وكتب أخرى جاري نشرها.

محمد عادل: محام وباحث وعضو مؤسس بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومدير وحدة التقاضي الاستراتيجي بالمركز. وباحث رئيسي بوحدة القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة من يناير 2015 إلى مارس 2016. عمل باحثًا بقسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بمشروع توثيق وتعزيز الحركات الاجتماعية في 2010، كما عمل مستشارًا لمركز تمكين للدعم والمساندة بالأردن، وهو مركز يعمل على دعم العمالة المهاجرة ومكافحة الإتجار بالبشر. وينصب اهتمامه على الكتابة في المجالات القانونية والقضائية، وبعض القضايا المتعلقة بالحركة العمالية، وله ورقة منشورة بمجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بعنوان الحماية القانونية للفساد: صوامع القمح نموذجًا، والعديد من المقالات التي تناولت البنية التشريعية في موقعي المفكرة القانونية ومدى مصر.

محمد مدحت: باحث في وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. عمل سابقًا بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية في برنامج حرية الدين والمعتقد، وحصل على زمالة "لازورد" من مركز جارهرت بالجامعة الأمريكية. تدور اهتماماته البحثية حول المساحة المشتركة بين القانون وعلم الاجتماع، وتركز على تحولات المجال الديني في مصر، وعلى الإطار القانوني والتغييرات التي طرأت على وضع المجتمع المدني، وتتمحور أيضًا حول رصد التعديلات التي طالت المسألة الزراعية في مصر وكيف انعكست على أشكال احتجاج الفلاحين. وللباحث العديد من الكتابات منها فصل بعنوان "عن الانتصار العسكري والهزيمة الأيديولوجية: تنامي دور الأزهر والأوقاف الرقابي"، كما أن له بعض المقالات على موقع جدلية وغيره.

نادين عبد الله: مدرس مشارك بالجامعة الأمريكية بمصر، وباحثة مشاركة في منتدى البدائل العربي للدراسات بالقاهرة. عملت سابقًا باحثة لزمالة ما بعد الدكتوراه في مركز الدراسات الشرق أوسطية والإفريقية بجامعة برلين الحرة. حصلت على الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية، بجامعة جرونوبل بفرنسا في 2014. حصلت على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية بباريس في 2006. عملت مع العديد من المراكز البحثية في مصر وأوروبا مثل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، والمعهد الألماني للشئون الدولية ببرلين. وتشمل اهتماماتها البحثية الحركات الاجتماعية والعمالية والشبابية، العلاقات الأورومتوسطية، وإشكاليات الانتقال الديمقراطي والعلاقة بين الدول والمجتمع بالتركيز على مصر. نشرت أوراقها البحثية في مجلات أكاديمية معروفة وأوراقها السياسية في مراكز فكرية مهمة وعديدة. كما تكتب نادين عمودًا أسبوعيًّا في صحيفة المصري اليوم، ولها عدة مقالات صحفية منشورة.

هيثم جبر: صحفي مهتم بالشأن العمالي. عمل مسئولًا عن تغطية ملف المجتمع المدني في صحيفة الدستور في الفترة من 2007 إلى 2008. عمل محررًا في القسم العربي بوكالة الأنباء الإسبانية بالقاهرة في الفترة من 2008 إلى 2011. كما عمل محررًا بالموقع الإلكتروني لصحيفة "المصري اليوم" في الفترة من 2011 إلى 2016. يعمل الآن محررًا بموقع "مدى مصر" الإلكتروني. كتب العديد من المقالات والتغطيات الإخبارية عن الحركة العمالية في الفترة من 2006 إلى 2009 نُشرت في إصدارات "الاشتراكيون الثوريون". ساهم في تأسيس "حركة تضامن" عام 2008، التي هدفت إلى تقديم الدعم للاحتجاجات العمالية فيما قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011.

شكر وعرفان

لم يكن هذا العمل ليرى النور لولا مساعدة وتعاون وتشجيع الكثير من الأصدقاء والزملاء والعمال، وخصوصًا من النقابيين إلى جانب نشطاء المجتمع المدني وحركة حقوق الإنسان والأكاديميين والصحفيين المهتمين بالشأن العام وقضايا العدالة الاقتصادية والاجتماعية والشأن العمالي خاصة. ونود في هذا الموضع أن نفرد مساحة ولو صغيرة لا تفي بحال من الأحوال بالشكر والعرفان المستحقيّن لهؤلاء.

نود أن نتقدم بالشكر للأستاذين **هشام فؤاد ومحمود مرتضى**، لحضورهما للمائدتين المستديرتين اللتين جرى عقدهما في طور الكتابة، واهتمامهما المشكور بقراءة فصول من الكتاب، وتقديم نقد إيجابي واقتراحات وإضافات قيَّمة استفاد منها فريق العمل كثيرًا، ويمتد الشكر للصحفي الاقتصادي والصديق **مصطفى بسيوني** الذي مد يد العون منذ البداية، وعلى نحو متواصل، لعدد من الباحثين بما يشمل إتاحة عدد من الوثائق والبيانات، ومقدمًا اقتراحات والكثير من النقد البناء لعدد من فصول الكتاب.

كما نود أن نشكر السيدة **هدى كامل** من المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعون الذي قدمته في المراحل الأولى من إطلاق مشروع الكتاب، ومناقشتها الدؤوبة لمقترح الكتاب منذ البداية، والحرص على حضور المائدتين المستديرتين والتفاعل المستمر مع البحث والباحثين، ونتقدم بالشكر للأساتذة **عاطف السيد خضر وإسلام أحمد الخشن ووليد شبل ومحمد لبيب وجمال الديب وهاني عفيفي وهشام أبو زيد وحسام عبد الفتاح وجمال عويضة وطارق كعيب وجمال عثمان ومحب عبود**، والأستاذة **منى عزت** على تكبد عناء المشاركة في المائدة المستديرة المنعقدة بالجامعة الأمريكية، والاهتمام بقراءة فصول من الكتاب ومشاركة تجاربهم على الأرض في العمل النقابي أو النضال العمالي لضمان استمرار الصلة الوثيقة بين البحث وبين موضوعه، هذا بالإضافة لدور الكثير منهم من قبل في تقديم الشهادات خلال مقابلات أجراها الباحثون تمكنوا خلالها من الوقوف على الكثير من التفاصيل عما جرى على الأرض.

ويلزم التوجه بالشكر كذلك إلى المحامي البارز الأستاذ **خالد علي**، لدوره ودور المركز المصري في دعم جهود البحث، وحرصه على أن يكون مصدرًا لتوثيق وتحليل حراك العمال في السنوات العشر الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى عمل **المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية** المتميز دائمًا بإنتاجه فيلمًا وثائقيًّا يحوي شهادات لقيادات عمالية في الحراك ضد الخصخصة، بجانب الجهد المتميز والمتواصل في مجال التقاضي من أجل قضايا العمال، وكذلك **المبادرة المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية**، والتي قدمت عملا توثيقيًّا لتجارب الإدارة الذاتية في 2013 من خلال مقابلات شخصية وجماعية مع العمال المشاركين، وقد استفاد فريق العمل كثيرًا من المعلومات التي توفرت في هذه المصادر. وكامل الشكر والتقدير كذلك لكل من ساهم وتعاون بتقديم شهادته أو بإتاحة الأوراق البحثية المختلفة.

كما نحرص على التوجه بالشكر للأستاذ **طلال شكر**، النقابي العتيد، على تفاعله الكريم مع البحث وحضوره المائدة المستديرة الثانية، وتعليقه المستفيض على فصول الكتاب وموضوعه، وقيامه بالتقديم لهذا المؤلف، وكذلك نخص بالشكر الأستاذة **أميمة كمال** الصحفية الاقتصادية البارزة على اقتراحاتها البناءة حول التشغيل الذاتي، وجذبها الانتباه لعدد من المسائل التي لولاها لخرج الكتاب بنقص معيب دون تغطيتها.

ونتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ **أيمن عبد المعطي** من دار المرايا لدوره المساند منذ إطلاق مشروع الكتاب، والتعاون الذي أبداه في تصحيح وإعداد وطباعة ونشر هذا الكتاب، والشكر موصول للأستاذ **يحيى فكري** وجميع العاملين بـ"**دار المرايا للإنتاج الثقافي**"، التي اضطلعت بطباعة ونشر الكتاب ليُضاف إلى سجلها المتميز من المؤلفات التي تبني وعي الجمهور المهتم بالشأن العام في مصر بقضايا العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرًا وليس آخرًا، نخص بالشكر والعرفان الأستاذة والصديقة **مي شكري** من مؤسسة روزا لوكسمبرج على تعاونها ومساعدتها منذ البداية، ودورها المحوري في جعل هذا المشروع ممكنا، والشكر بالطبع ممتد **لمؤسسة روزا لوكسمبرج** التي آلت رصد وتحليل الحراك العمالي في السنوات العشر الماضية اهتمامًا، وخصصت له من الموارد كي يخرج هذا الكتاب إلى النور.

الفصل الأول

عشرة أعوام من الحراك

عمرو عادلي

1) العمال في عشر سنين

مرَّت الحركة العمالية في مصر، بتجلياتها المتنوعة، بدورة من التعبئة والحشد ثم فض التعبئة والخمود النسبي بين 2006 و2016، وقد شهدت السنوات العشر تلك انطلاقًا غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في شتى أشكال النشاط العمالي التنظيمي، والتي انعكست على محاولات التنظيم النقابي المستقل منذ 2009/2008 وإنشاء أكثر من اتحاد مستقل بعد ثورة يناير 2011، كما انعكست على النشاط غير التنظيمي الذي تمثل في أكبر معدلات احتجاج في صورة إضرابات واعتصامات وتظاهرات العمال على مستوى المنشآت منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وتقاطعت دورة الحراك العمالي تلك مع المنحنى الصاعد لثورة يناير؛ فمنذ إضراب المحلة في أبريل 2008 وقع تفاعل مستمر بين أشكال الاحتجاج السياسي ضد نظام مبارك وبين الحركة العمالية التي رفعت مطالب اقتصادية واجتماعية في مواجهة تكثف المسار النيوليبرالي من تحرير للاقتصاد وخصخصة للشركات المملوكة للدولة في عهد حكومة أحمد نظيف (2004–2011).

وقد كانت ثورة يناير 2011 لحظة تماهٍ بين شكلي الاحتجاج السياسي المناهض لسلطوية مبارك وفساد نظامه ومحاسيبه وسياساته غير الإنمائية من جهة، وبين الاحتجاج الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، والذي شارك به ملايين العمال طيلة السنوات بدءًا بـ2006 حتى 2014، ومع انهيار دولة مبارك البوليسية وانفتاح المجال العام، دخلت الحركة العمالية مرحلة أشد تكثيفًا من الحراك سواء من حيث اتساع نطاق حركات الاحتجاج من الإضراب والاعتصام أو من حيث التنظيم النقابي المستقل ومحاولة تعديل القوانين المقيدة للحريات النقابية والعمالية، واستمر التقاطع بين تمدد الحركة العمالية بتجلياتها التنظيمية وغير التنظيمية وبين مسار الثورة السياسي من حتى تعثُّر ذلك المسار وشيوع الانقسامات السياسية وتعمق الاستقطاب السياسي بين الإخوان وحلفائهم من جهة وبين القوى السياسية والاجتماعية الأخرى- لا سيّما غير الإسلامية- من جهة أخرى، وعندها بدأ الحراك العمالية في الانحسار ليضمر بشكل ملحوظ مع توقف مسار ثورة يناير بحلول 2014 فتتراجع الإضرابات العمالية، وتفقد الحركة النقابية المستقلة معظم المساحة التي اكتسبتها في مواجهة الدولة بعد الثورة، ويعود الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في تصدر المشهد بمساندة أجهزة الدولة وكبار رجال الأعمال.

مثَّلت الدورة التي شهدتها الحركة العمالية المصرية بين 2006 وحتى 2016 مرحلة غاية في الأهمية، لا في تاريخ الطبقة العاملة فحسب، بل في تاريخ مصر السياسي والاجتماعي ككل، بل وربما في تاريخ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل في هذه الفترة الحافلة بالاضطراب، وعلى الرغم من انصباب أغلب التحليلات والدراسات والتعليقات على العلاقة بين الحركة العمالية وبين الدولة (قبل وفي أثناء وبعد الثورة) إلا أن هناك جوانب عدة لم تجر دراستها بالشكل الوافي، أو وقع تجاهلها رغم أهميتها، مثل الحركة العمالية من الداخل فيما يخص تجربة النقابات المستقلة، وأسئلة الحرية والتعدد النقابيّن، والجوانب التنظيمية والتمويلية، والتفاعل بين مركز التنظيم النقابي (الاتحادات المستقلة) وبين النقابات المكونة لها بعد الثورة والتفاعل بين ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء

في الحركة، والنظر للأبعاد الجهوية (القاهرة والإسكندرية في علاقتهما بالمناطق الصناعية والمحافظات) والأبعاد الجندرية (دور النساء في النقابات وفي الإضرابات)، ولماذا لم ترسخ تجربة التنظيم النقابي قدميها على الأرض، وهل كان القصور ناتجًا عن تطورات السياق السياسي والاقتصادي الأوسع أم نتيجة لعوامل وتطورات داخل الحركة النقابية ذاتها؟ هذا بالإضافة إلى أشكال النضال المستجدة –وإن لم تكن جديدة بالكامل– كالتقاضي الاستراتيجي ومحاولات الإدارة الذاتية للمصانع محل التصفية أو الإغلاق.

وبجانب دراسة الحركة العمالية من الداخل، فإن المؤَلّف الحالي يسعى للنظر بالبحث والتوثيق للتفاعل بين الحركة العمالية (في شقها النقابي أو شقها غير التنظيمي الاحتجاجي) وبين القوى السياسية قبل وبعد الثورة، سواء كانت ليبرالية ويسارية وإسلامية، ومع المكونات الأخرى للمجتمع المدني مثل جمعيات حقوق الإنسان، خصوصًا تلك العاملة في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلاوة على ما سبق فإنه ثمة حاجة لإلقاء الضوء على التفاعلات داخل الحراك العمالي بين العاملين لدى الدولة، شاملًا الجهاز الحكومي والقطاع العام وقطاع الأعمال العام، والعاملين في القطاع الخاص، وعلاج قضية العمالة في القطاع غير الرسمي، وربطها بتجربة الحركة العمالية في فترة الدراسة، والنظر كذلك من زاوية تاريخية–سوسيولوجية لتفاعلات العاملين في الزراعة وخدماتها بالحراك العمالي النقابي وغير النقابي في الفترة ذاتها.

يفيد ما سبق بأنه ثمة حاجة لتأريخ تحليلي للحركة العمالية يتجاوز فحسب دراسة وفحص العلاقة بين الدولة والحركة العمالية لصالح رؤية أشمل وأكثر دينامية ترسم خريطة للحركة العمالية من الداخل، ولتفاعل مكوناتها مع بعضها البعض، ومع السياق السياسي والاجتماعي الأوسع للحركات والقوى السياسية وفي المجتمع المدني، ويمر هذا بهدف جوهري وهو التوثيق للحركة باعتباره خطوة أولى واجبة لأي تأريخ جاد في هذا المسار، وذلك من خلال جمع الشهادات الشفهية وتدوين ما جرى جمعه في مراحل سابقة، وعمل مقابلات مع ذوي الصلة بالحركة بغرض الرصد والتوثيق بما يجعله متوفرًا لكل الباحثين والمهتمين بالشأن العمالي والاجتماعي في مصر.

وتصب هذه الجهود جميعًا في مشروع الكتاب الحالي، الرامي إلى الربط التحليلي بين الحركة العمالية كواحدة من أهم مكونات الحركات المطلبية في مصر وبين السياق الأوسع من حيث مقدمات ثورة يناير والطريق إليها ثم ما تلاها، وكيف انتهت الحركة العمالية إلى ما هي عليه وما التحديات والدروس المستفادة وما هي الفرص المستقبلية سواء داخل الحركة أو خارجها ارتباطا بمآلات التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر.

2) هل كان في الإمكان أفضل مما كان؟

يعكف هذا المؤلّف على الإجابة عن سؤال بحثي رئيسي، وهو تفسير مآل الحركة العمالية بتجلياتها كافة في مصر بين 2006 و2016. لماذا عجزت محاولات التنظيم النقابي المستقل ووتيرة الاحتجاجات غير المسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عن الدفع تجاه نظام سياسي أكثر ديمقراطية ونظام اقتصادي أكثر تلبية لمطالب العمال؟ وفي سبيل هذا، تثور عدة أسئلة فرعية، وإن كانت بالأهمية ذاتها، فيما إذا كمنت أوجه القصور في داخل الحركة العمالية تنظيميًّا أو تمويليًّا، أو من حيث تكوين نخبتها أو من حيث تراث النشاط العمالي في مصر الحديثة؟ أم أن القصور كان نابعًا من محيط الحركة الأوسع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، سواء داخل مصر وخارجها، والذي وضع قيودًا ومحددات حالت دون إنتاج دورة التعبئة والحشد في الفترة محل الدراسة لآثار سياسية واجتماعية كبيرة ودائمة؟ أم أن هناك مساحة للتوفيق بين دراسة المحددات والقيود من جهة وقرارات واتجاهات الحركة العمالية من جهة أخرى للتوصل لقراءة ديناميكية تربط بين ما هو جزئي وما هو كلي؟ وهل حدث تغير حقيقي في بنية الاتحاد العام أو في التفاعلات داخله خصوصًا على المستوى القاعدي، مما يمكن معه إعادة إحيائه ممثلًا للعمال أو حتى ممثلًا لجزء منهم بجانب اتحادات أخرى كما حدث في بلدان شهدت تحولًا بعد سقوط النظم السلطوية؟

توحي فصول الكتاب بأن مكمن المشكلة كان في علاقة الحراك العمالي بالسياسة، فلسبب ما (أو قل لأسباب) لم تترجم فورة النشاط العمالي الاحتجاجي إلى مطالب

بتغيير السياسات العامة سواء في شقها الاقتصادي والاجتماعي الماس بتوزيع الدخل والثروة وتنظيم علاقات العمل برأس المال، ولا فيما يتعلق بالأطر التشريعية والمؤسسية الحاكمة لتنظيم العمال جماعيًا ونقابيًا وممارسة حقوقهم في الاحتجاج أو الإضراب. فقد ظل الحراك في أغلب فترة الدراسة منحصرًا تقريبًا في مطالب جزئية وضيقة تتعلق بالمصالح المادية المباشرة لعمال مصنع هنا ومنشأة هناك أو مركز صناعي كالمحلة الكبرى.

ولكن فقدان هذه الصلة في حد ذاته يعد سؤالًا يستوجب البحث، وذلك لأن حراك العمال في مصر في فترة الدراسة قد أنتج محاولات للاشتباك مع السياسة، بعضها نابع من داخل صفوف العمال كتحدي شرعية تمثيل الاتحاد الرسمي لعمال المحلة وإقالة اللجنة النقابية، أو كخروج المحاولة النقابية المستقلة قبيل ثورة يناير وتمددها بعدها، بالإضافة إلى التفاعل المركب بين فاعلين بالمجتمع المدني وبين المطالب العمالية بغية تحويلها إلى مطالب بتغيير الأطر السياسية والمؤسسية الحاكمة. إذن فالمسألة لم تكن غائبة عن ذهن الحراك العمالي والفاعلين داخله أو المتفاعلين معه، بل يتحول سؤالنا إلى: لماذا ظلت تلك المحاولات على هامش الحراك العمالي، والذي ظل احتجاجيًا مهمومًا بمطالب اقتصادية "فئوية" مباشرة مع عزوف –ربما كان واعيًا ومقصودًا في بعض المواضع من جانب قواعد العمال– عن السياسة؟

ربما كان الأوقع هو السؤال عما فعله العمال بدلًا عن التفتيش عما لم يفعلوه. فعلى الرغم من عقود طويلة من هيمنة الدولة على تنظيم العمال نقابيًا بشكل هرمي بيروقراطي وخاضع لسطوة الحزب الحاكم تارة وللأمن تارة أخرى، مضافًا إليها ثلاثة عقود من التحول النيوليبرالي واستشراء اللا رسمية وعدم الاستقرار في علاقات العمل والتوظيف، وغلبة التشغيل في منشآت متناهية الصغر لا تسمح بتكوين وعي عمالي مشترك أو بمساحة للتنظيم، فإنه على الرغم من هذا كله فقد انبثقت محاولات جادة للتنظيم النقابي المستقل في أوساط موظفي الجهاز الإداري للدولة، وامتدت تلك المحاولات إلى شرائح من عمال القطاع الخاص، بل وفي أوساط بعض العمال غير الرسميين والموظفين ذاتيًا كالباعة الجائلين، وتمكن العمال من إخراج مطالبهم إلى الحيز العام بشكل تقاطع

وأسس للطريق لثورة يناير بضم قطاعات عريضة من البسطاء إلى الحركة الاحتجاجية الناشئة ضد نظام مبارك، والتي انتهت بإقصائه عن الحكم، وفي خضم هذه التطورات كانت ثمة تجارب ناجحة لإدارة المصانع ذاتيًّا من قِبل لجان من العمال تمكن بعضهم من انتزاع اعتراف فعلي من الدولة بوضعهم، كما سُجلت نجاحات أخرى في تقويض مسار خصخصة الشركات المملوكة للدولة من خلال تفعيل التقاضي الاستراتيجي ساحةً للنضال. إن السؤال الملح هو كيف حدث هذا كله في مواجهة ميراث ناصري للدولة الأبوية التي تصادر السياسة في مقابل بعض المنح الاقتصادية؟

ربما كان ما تحقق حتى الآن من الحراك العمالي متنوع الصور في السنوات العشر الماضية يسيرًا أو دون مستوى المأمول، خصوصًا مع التراجع الشديد في مساحات حرية التنظيم والإضراب والاحتجاج في الحيز العام، إلا أنه قد يكون من المبكر إصدار حكم بفشل أو انتهاء مثل هذا الحراك، والذي يبدو عن حق في بدايته في ضوء الميراث الأبوي الطويل الذي حكم أسئلة العمل والعمال في مصر منذ الاستقلال في منتصف خمسينيات القرن الماضي. إن تفجر الاحتجاج في أوساط عمال ما تبقى من القطاع العام وبين موظفي الدولة وامتداده إلى قطاعات في القطاع الخاص الكبير، قد تمثل باكورة تحول سياسي طويل الأجل يعكس أخيرًا ما طال الاقتصاد من تغيرات جسيمة في العقود الثلاثة الماضية مع غلبة القطاع الخاص على التوظيف، وتراجع الدولة سياسيًّا وماليًّا عن تقديم ذات الضمانات والامتيازات للعاملين لديها، والذين تراجع وزنهم النسبي في جميع الأحوال في نفس الفترة مع انتقال ثقل الإنتاج والتشغيل إلى القطاع الخاص بأشكاله المتنوعة.

إن الحقيقة ربما الوحيدة التي يمكن الدفع بها هي أن الحراك العمالي بصوره المختلفة السياسية كيما الاقتصادية الفئوية، قد ارتبط صعودًا وهبوطًا بانفتاح المجال السياسي ثم بانغلاقه وانحساره. وعلى الرغم من أن الحراك العمالي كان جزءًا رئيسيًّا من ذلك المسار السياسي العام إلا أن محددات انفتاح ومصادرة السياسة في مصر طالما ارتهنت بفاعلين وعناصر تتجاوز قدرة الحراك العمالي وحده على التأثير، خصوصًا وأن الفاعلين

السياسيين المهمين في المعارضة أو في السلطة لم يكونوا مرتبطين تاريخيًّا أو أيديولوجيًّا أو تنظيميًّا بالطبقة العاملة أو بالحراك العمالي في العقد الأخير، وإن كان قد قُدر للمجال السياسي في مصر أن يستمر على انفتاحه، ربما كان الطريق سيظل مفتوحًا أمام تسييس متصاعد للحراك العمالي وللإشكال الاجتماعي في مصر بشكل عام. من يدري؟ وربما يحدث هذا في نهاية المطاف على كل حال مع استمرار إلحاح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء عدم ظهور أي بوادر على انفراجة اقتصادية في مجالي إنتاج وتوزيع الدخل والثروة.

3) الحراك العمالي واختيار المدى الزمني للدراسة

إن موضوع هذا الكتاب هو الحراك العمالي وتداعياته، وقد جرى تعريف مفهوم الحراك ليشمل شتى أنواع النشاط الذي اضطلع به العمال، سواء كان منظمًا أو غير منظم، على مستوى المصنع أو المنشأة أو على المستوى القطاعي أو القومي، وسواء جرى هذا في القطاعين العام والحكومي أو القطاع الخاص، كما ينطبق على أشكال الائتلاف أو التنسيق والتعاون (والتنافس كذلك في بعض الأحيان) الذي جمع أشكال الحراك العمالي هذا مع الفاعلين الآخرين في المجتمعين المدني والسياسي بما في ذلك سلطة الدولة السياسية. ويتسع مفهوم الحراك ليشمل الحركة العمالية بتجلياتها وتمظهراتها المذكورة سابقًا، والتي تحرك فيها العمال جماعيًّا رافعين مطالب سياسية أو مطلبية اقتصادية أو اجتماعية مباشرة.

والحراك كمفهوم هنا يمثل وحدة تحليل ديناميكية، قوامها تحول العمال كفاعلين بشكل ما أو بآخر في لحظة زمنية محددة، وهو يختلف هنا عن مفاهيم بنيوية وأكثر ثباتًا وجمودًا بطبيعة الحال كمفهوم الطبقة العاملة، والذي طالما غلب على الأدبيات ماركسية الإسناد، أو اقتصادية تحليلية كعنصر العمل (في مقابل رأس المال) والتي طالما تجدها في الدراسات الاقتصادية نيو كلاسيكية النزعة، التي تساوي العمل كعنصر من عناصر الإنتاج مع غيره من العوامل غير البشرية كرأس المال أو الأرض. وفي المقابل، فإن مفهوم الحراك بتجلياته يتوخى دراسة العمال كفاعلين واعين بأنفسهم على نحو جماعي، ويفتح

الباب واسعًا أمام أشكال متنوعة لمثل هذا التجلي فلا يحصره في صورة حزب ولا تنظيم نقابي بل يمتد به ليشمل أفعالًا جماعية غير منظمة بشكل مؤسسي كالاحتجاجات أو حتى تجارب اجتماعية كإدارة المصانع ذاتيًّا، وفي هذا فإن مفهوم الحراك العمالي مأخوذ أخذا عن أدبيات الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي سعت لتجاوز التحليلات البنيوية الماركسية لصالح وحدات تحليل تركز على إمكانية الفعل الجماعي سياسيًّا كان أو اجتماعيًّا اقتصاديًّا ضيق النطاق.

أما على مستوى التقسيم الزمني، فالكتاب يتناول الحراك العمالي من داخله، أو في محيطه الأوسع في الفترة الممتدة بين 2006 و2016، وعلى الرغم من وجود أسس موضوعية لإفراد هذه الفترة الزمنية إلا أن تحديدها لا يخلو من تحكمية من جانب فريق العمل، وخصوصًا المحررَيْن، إذ أن الزمن وحدة تحليلية أكثر منه حقيقة موضوعية، ولا شك أن افتراض سنة بعينها حدًا فاصلًا يتميز ما بعده عما قبله في تاريخ ظاهرة اجتماعية ما، هو أمر ينطوي على قدر من المبالغة والكثير من التجريد والاختزال، ولكن لا مناص من إفراد فترة محددة كي يمكن تناولها بالدراسة والرصد والتحليل، وقد أنشأنا حكمنا على ما ميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تصاعد للاحتجاج العمالي في صورة إضرابات واعتصامات في أوساط عمال القطاع العام وموظفي الإدارة الحكومية، وذلك بالتوازي مع تصاعد وتيرة خصخصة القطاع العام وارتفاع معدلات التضخم وما صاحبها من تراجع في الدخول الحقيقية ومن ثم تدهور جماعي وسريع لمستويات معيشة شرائح عمالية من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء على حد سواء، ثم ما تلا هذا من ميلاد أولى المحاولات التنظيمية النقابية المستقلة.

وقد ذهب أغلب متابعي الشأن العمالي في مصر إلى أن موجة الاحتجاج هذه كانت الأكبر من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ما يجعل تلك السنوات بالفعل استثناءً (Beinin and El-Hamalawy 2007a,b)، ولكن يظل النقاش دائرًا بلا حسم –حتى في وسط فريقنا البحثي الصغير– حول السنة تحديدًا التي يمكن اعتبارها فيصلًا لبدء هذه المرحلة. فمن ذاهب إلى اتخاذ صعود حكومة أحمد نظيف للسلطة في

2004 معيارًا لبدء فترة الدراسة، إلى آخر يعتبر إضراب المحلة الكبرى الأول في 2006 إشارة البدء، ولا سبيل بالطبع للاتفاق حول تاريخ محدد لأنه سيظل على الدوام حدثًا يمكن لنا أن نتفق أو نختلف حوله كنقطة لبدء سلسلة من الأحداث، ولكن ما ميَّز كثافة الاحتجاج العمالي، والاجتماعي عامة، هو أنه كان جزءًا من سياق أوسع، خرج فيه الاحتجاج السياسي للحيز العام هو الآخر ما سمح -كما ظهر في مقدمة هذا الفصل- بانفجار ثورة يناير 2011 وخروج الجماهير حاملة لمطالب سياسية واجتماعية معًا، ثم تماشى انفتاح المجال السياسي مع تراجع قبضة الدولة الأمنية (وإن ثبت أنه كان بصفة مؤقتة فيما بعد) أمام اتساع أشكال الحراك العمالي ليأخذ شكل المزيد من الاحتجاج بعد الثورة بين قطاعات لم تشملها الموجات الأولى للاحتجاج، وكذلك ليشمل محاولات التنظيم النقابي المستقل بين عدد واسع من العمال في قطاعات عامة وخاصة، صناعية وخدمية، لم تتفاعل مع المطلب النقابي من قبل، ولتشهد تلك الفترة السابقة مباشرة على ثورة يناير والتالية عليها مباشرة (حتى منتصف 2013) أوج التفاعل بين ما هو سياسي (حزبي أو غير حزبي) وما هو اجتماعي، وفي المقدمة منه الحضور العمالي بصوره المختلفة في المجال والحيز العامين. ثم تتأكد الصلة تلك بين العمالي والسياسي بتزامن الأفول للأولى مع انحسار الأخيرة كما سبقت الإشارة اللهم إلا بوارق لاحتجاج عمالي هنا وهناك يعد الاستثناء في ظل التشديد على محاصرة أي نشاط جماعي احتجاجي، مع بقاء قلة من المحاولات النقابية المستقلة المبكرة، التي لا تزال تكافح ضد موجة التضييق عليها ونزع الاعتراف عنها لصالح عودة الاتحاد الرسمي ليحتكر تمثيل العمال المنضوين تحت تنظيم نقابي ما.

نحن إذن أمام دورة تعبئة وفض أنتجت تنويعًا ثريًّا من الفعل الجماعي العمالي، وخلقت أنماطًا متعددة من التفاعل بين مكونات الحراك العمالي بعضها بعضًا وبينها وبين فاعلين آخرين، بدءًا بالدولة إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب والحركات السياسية. ومن هنا فإن هذه ستكون العدسة أو الزاوية التي ننظر فيها كفريق بحثي لتلك الحقبة قصيرة العهد.

4) فريق العمل وعمل الفريق

استند المؤلّف الذي بين يدي القارئ إلى فريق عمل مكون من تسعة باحثين أساسيين، فيهم اثنان من المحررين، عملوا جميعًا، طيلة ما يزيد قليلًا عن سنة (2016-2017)، منفردين ومجتمعين على تأليف الفصول، ومشاركتها مع أعضاء الفريق من خلال اجتماعات، بهدف خلق قنوات تواصل وتفاعل مباشرة بين الباحثين تجمعهم في إطار مشروع كتاب واحد، كي يخرج بأكبر قدر ممكن من الاتساق والتجانس لا على مستوى الأفكار أو الاتجاهات، والتي حتما كانت ستختلف بين باحثين آتين من خلفيات أكاديمية وسياسية ومهنية متنوعة المشارب، بل على مستوى المنهج وتحديدًا فيما يتعلق بالدوران في فلك سؤال بحثي رئيسي يجمع الأسئلة الفرعية وموضوعات كل فصل كحلقات في سلسلة واحدة مترابطة متواصلة، بحيث لا يخرج العمل تجميعًا من مقالات أو أوراق بحثية منبتة الصلة لا يجمعها سوى وجودها المكاني في مجلد واحد لا أكثر. وكان في هذا تحديًا للمحررَيْن، من أجل التوفيق بين التعدد في الآراء والمواقف بين الباحثين، وهو أمر لا مناص منه بحكم تمرس المساهمين في هذا الكتاب وخبرتهم البحثية أو العملية المباشرة في الشأن العمالي، وبين الحفاظ على المؤلّف كعمل يقدم سؤالًا وطرحًا للقارئ. وكما يظهر في القسم التالي فقد جمع فريق العمل بين أكاديميين وصحفيين ومحامين وحقوقيين ونقابيين، تحاوروا فيما بينهم بقدر ما طوروا أطروحاتهم.

ولم تقتصر جهود الفريق على الحرص على إخراج عمل جماعي متجانس منهجيًّا ونظريًّا فحسب، بل امتدت إلى محاولة جادة للتواصل والاشتباك مع الفاعلين الرئيسيين في مجال الحراك العمالي محل الدراسة، وقد حدث هذا بصور شتى؛ بداية باللقاءات والمقابلات الفردية التي أجراها الباحثون بكثافة من باب توثيق وتسجيل الشهادات الشفهية لمن شاركوا أو حضروا أحداثًا مهمة في فترة الدراسة، التي تجاوزت في مجموعها نحو الخمسين مقابلة، بما في ذلك المقابلات الجماعية مع عمال في مواقع الإضراب أو الاعتصام التي حدثت سابقًا، مرورًا بعقد مائدتين مستديرتين في أثناء تطور عمل الكتاب، دعي إليهما عدد من النقابيين والناشطين العماليين وباحثين أكاديميين وغير

أكاديميين منشغلين بالشأن العمالي والاجتماعي بالإضافة إلى صحفيين وناشطين سياسيين حزبيين وغير حزبيين، وانتهاء بإرسال عدد كبير من الفصول في أثناء العمل عليها أو بعد انتهائها للتعليق والمراجعة من جانب هؤلاء الفاعلين المباشرين أنفسهم، وذلك كله حتى لا يفقد فريق العمل الصلة مع الظاهرة محل الدراسة، وإن كان لزامًا علينا هنا أن نذكر صعوبات التواصل مع فاعلين سابقين في ظواهر التنظيم والاحتجاج العمالي في فترة الانفتاح السياسي النسبي الذي شهدته مصر قبل تحولات 30 يونية وما تلاها، خصوصًا مع المخاطر التي باتت تكتنف العمل الميداني، وعزوف العديدين من ذوي الصلة بأحداث ماضية عن الكلام، إما إحباطًا منهم مما آلت إليه الأمور وإما درءًا لأي خطر قد يتعرضون له. وهو الأمر الذي مثل قيدًا حقيقيًّا على البحث، خصوصًا في شق تجميع الشهادات الشفهية أو مضاهاتها ببعضها البعض، وجمع معلومات من أطراف مشاركة بشكل مباشر في أحداث وقعت في الماضي، تتجاوز مجرد التغطية الإعلامية في الصحف، التي حتما تعاني العديد من أوجه القصور.

وبما ينسجم مع التصور الأولي للكتاب باعتباره عملًا نصف أكاديمي يستعير من الدراسة الأكاديمية صرامة المنهج وثراء وتنوع أدوات الرصد والتحليل من جانب، بينما يصوغ البحث والأطروحات الرئيسية بلغة أقرب للصحافة من جانب آخر، بما يكفل أكبر مساحة ممكنة من التواصل والاشتباك مع سكان المجال العمالي ذاته؛ من عمال ونقابيين وناشطين في المجالين الاجتماعي والسياسي، ومع الجمهور الأوسع من المهتمين بالشأن العام في مصر، الذين اكتسبوا ذلك الاهتمام مع اندلاع ثورة يناير وتفاعلوا معه بصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

إن هدف المؤلّف الحالي، يتجاوز المهام المباشرة للرصد والتحليل والتوثيق للحراك العمالي في طوري الصعود والهبوط، إلى الإسهام، ولو بقدر يسير، في النقاش العام حول المسألة الاجتماعية في مصر، والتي يقع في القلب منها سؤال العمل ومستقبل العمال. والأمل في هذا معقود على ما يمكن فعله بالكتاب فور صدوره.

5) إجابات متعددة لسؤال واحد

يطمح هذا العمل إلى تقديم قراءة شاملة ومعمقة قدر الإمكان للحراك العمالي بشتى صوره؛ تنظيمية كانت أو غير تنظيمية، سياسية أو مطلبية اقتصادية ضيقة، في الفترة محل الدراسة (2006-2016)، وكان الشرط الأساسي لهذه المهمة هو تجاوز النطاق الضيق الذي جرى فيه حصر دراسة الحراك العمالي في الأدبيات القائمة، الذي لا يكاد يخرج عن تحليل أبعاد وآثار التفاعل بين الدولة والحركة العمالية، ودلالات ذلك الحراك على المشهد السياسي، وفرص التحول في مصر خصوصًا في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، وعلى الرغم من القيمة الكبيرة لتلك الدراسات والتعليقات إلا أنها أغفلت إلى حد كبير النظر إلى داخليات الحراك العمالي سواء في التنظيم النقابي المستقل أو في أشكال الاحتجاج على مستوى المنشآت أو المراكز الصناعية، فكيف جرت تلك المحاولات؟ وما هي العوامل المختلفة وغير المتسقة دائمًا التي حددت إمكانيات الفعل الجماعي للعمال، وكونت هويتهم الجماعية وحددت أبعاد قدرتهم على التحرك النقابي أو الاحتجاجي. وهذا هو موضوع الجزء الأول الذي يلقي الضوء على استراتيجيات الحراك العمالي بشقيها النقابي والاحتجاجي، الذين يمكن أن يعدا شقين تقليديين في مقابل المكونات غير التقليدية كتجارب الإدارة الذاتية تارة، وخبرات التقاضي الاستراتيجي تارة أخرى.

وهنا يأتي فصلا نادين عبد الله وعلاء عبد التواب، اللذان ركزا على جانبين أساسيين في التنظيم النقابي المستقل؛ الأول منهما نظرة من الداخل على تنوع التيارات والمجموعات والأطروحات داخل ما يمكن تسميته بالحركة النقابية المستقلة، والتي انطلقت في السنتين السابقتين على ثورة يناير، وفيه تطرح نادين طرحًا مثيرًا للذهن (وربما سيكون مثيرًا للجدل أيضًا) يقوم على مفارقة أن ثورة يناير وما تلاها من انفتاح سياسي -قصير الأجل- أسهم في تمدد وانتشار الظاهرة النقابية المستقلة كمًّا من حيث عدد النقابات والاتحادات المستقلة وعدد القطاعات والمنشآت التي يدَّعون تمثيل العمال بها، لكن، في الوقت نفسه، وبقدر ما مثَّل ذلك الانفتاح فرصة حقيقية للحركة العمالية لتأسيس

مؤسسات نقابية فعالة، إلا أنه حرمها من الدخول في عملية بناء تدريجي مثيلة لتلك التي بدأت قبل الثورة، والتي أفرغت تنظيمات قوية (حتى وإن كانت قليلة في العدد) أثبتت قدرتها على الصمود في مواجهة من انحسار المجال السياسي بعد 2014.

تستعرض نادين جوانب لم يتم التطرق إليها من قبل في التحليل النقدي للحركة النقابية المستقلة كالخصومة السياسية بين الفاعلين الرئيسيين فيها، والتركز في القطاع الحكومي عوضًا عن القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، وكيف أن التمثيل الجارف لذوي الياقات البيضاء من موظفي الجهاز الإداري للدولة قد حدد إلى حد كبير نطاق فاعلية ومحتوى أجندة الحركة النقابية المستقلة، على نحو قد يجيب على سؤال نادين الأساسي: لماذا تعثرت تجربة النقابات المستقلة في تحقيق مطالب الحركة العمالية الاقتصادية والتنظيمية، ولماذا لم تمتلك القدرة على التأثير على مجريات التحول السياسي والاجتماعي بعد ثورة 25 يناير؟

وعلى المنوال نفسه ينسج علاء عبد التواب في فصله الذي يطرح سؤالًا أساسيًّا؛ لماذا كانت النجاحات الأولى منذ 2008، خصوصًا في أعقاب ثورة يناير 2011، مؤقتة وهشَّة، ولماذا كان انحسار دور النقابات المستقلة منذ 2013–2014 وفقدان ما اكتسبته من اعتراف ومن ثم شرعية قِبَل مؤسسات الدولة؟ ويستعرض علاء عبد التواب بخبرته القانونية والعملية كمحام حقوقي عمل في القضايا العمالية لزمن أمام المحاكم، مساحة لتلاقي ما هو سياسي مع ما هو قانوني من خلال تسليط الضوء على قضية "الاعتراف" بالتنظيمات النقابية المستقلة في مصر، وهي مسألة قد تكون فنية الطابع تمر بالقرارات والقوانين المنظمة للحريات النقابية، وتمس جوانب فنية أخرى كتحصيل الاشتراكات من الأعضاء وحق النقابيين المستقلين في تمثيل أعضاء نقاباتهم في المفاوضات الجماعية قبل أصحاب رأس المال أو الحكومة في حال ما كانت هي رب العمل، إلا أن لها دلالات سياسية وتنظيمية مباشرة لتقاطعها مع إشكاليات توفر التمويل، ومن ثم قدرة النقابات المستقلة على تمويل نفسها دون الاعتماد على فاعلين

خارجها، وقدرتها على خدمة أعضائها بما يدعم تماسكها وبقاءها أو العكس في حال عدم توفره.

ويخوض علاء عبد التواب نقاشًا يجمع بين القانوني والقضائي من جهة، والسياسي والنقابي من جهة أخرى في شق الاعتراف، وذلك بالتركيز على التناقضات الحاكمة للنصوص الدستورية التي تكفل الحرية والتعدد النقابيين في مقابل التقييد على مستوى التشريع، ويرجع علاء هذه التناقضات إلى ميراث تشريعي ومؤسساتي يعود إلى العهد الناصري، ويتتبعه إلى الفترات اللاحقة، ويقدم في هذا السبيل طرحًا جوهره أن انتزاع النقابات المستقلة لمساحات من الاعتراف ظل في حيز القرارات الصادرة عن الجهاز التنفيذي فيما لم تفلح الحركة العمالية قط في تعديل الإطار التشريعي أو تفعيل الضمانات الدستورية للحرية والتعدد النقابيين حتى في عز انتصار الثورة عقب الإطاحة بمبارك، وهو ما يلتقي مع فصل نادين عبد الله في تحليلها لعجز الحركة النقابية المستقلة عن تعديل الإطار الحاكم لعملها، واقتصار نجاحاتها في حدود دنيا لم تخلق أرضية صلبة للاعتراف بها تقيها شر تراجع ظل الحريات السياسية والنقابية انطلاقا من 2014، ويتطرق علاء عبد التواب للنضال القضائي سبيلًا سلكته الحركة العمالية وحلفاؤها من الحقوقيين مع بوادر انغلاق المجال السياسي ومصادرة المجال العام، ويستعرض التفاعل بين ما هو سياسي وما هو قضائي على سبيل شبيه بما سيرد في فصل فاطمة رمضان عن التقاضي الاستراتيجي، والذي كان النزاع القضائي سبيلًا للنضال العمالي.

لم يقتصر الحراك العمالي خلال فترة الدراسة على التنظيم النقابي المستقل أو الأفعال الاحتجاجية فحسب بل امتد ليشمل ظواهر مستجدة –وإن كان لها سوابق في الماضي داخل مصر أو خارجها– وتسلط فاطمة رمضان الضوء على تلك الأشكال المبتكرة أو غير التقليدية من النضال العمالي، والتي اشتملت على تجارب الإدارة الذاتية لمصانع كانت مهددة بالإغلاق والتصفية، وهو أمر لم يتم تناوله بالتحليل والرصد والتوثيق من قبل في الحالة المصرية (وباللغة العربية خصوصًا)، وتعتمد فاطمة رمضان على عدد كبير من المقابلات والشهادات الشفاهية من أطراف عمالية وغير عمالية كانت فاعلة أو

على الأقل حاضرة في تجارب الإدارة الذاتية، وتقدم عرضًا مقارنًا لأربع حالات تمتد من بداية القرن الحادي والعشرين وحتى سنوات أفول الحراك العمالي بعد يونية 2013، وتجمع فاطمة في تحليلها بين الوصف الثري لخصوصيات محلية تتباين من مصنع لآخر، وبين القدرة على الخروج بملاحظات قابلة للتعميم تقف كمشتركات بين تلك التجارب الفريدة وربما الاستثنائية في تاريخ الحراك العمالي المصري بشكل عام حين تمكن –أو على الأقل حاول– العمال إدارة مصانع في ظل غياب أو فرار أصحابها، وكيف نجح بعضهم فيما فشل البعض الآخر في الإجابة على أسئلة التنظيم الإداري والتمويل واستخدام الأصول الإنتاجية وانتزاع الاعتراف من جهات الدولة، وما ينطوي عليه هذا من تعديل فعلي لعلاقات الملكية الخاصة.

وتماشيًا مع التوجه ذاته في رصد ما جرى إغفاله، تتناول فاطمة رمضان في فصل ثانٍ شكلًا آخر من أشكال الحراك العمالي في خلال فترة الدراسة تمثل في التقاضي الاستراتيجي في قضايا خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وهو نمط فريد هو الآخر لتحدي علاقات الملكية من جانب عمال مصانع كانت تتبع القطاع العام (ثم قطاع الأعمال العام) وجرى بيعها لمستثمرين من القطاع الخاص مصريين أو أجانب (وفي أحيان أخرى تمت تصفيتها لاحقًا)، وترصد فاطمة رمضان هنا، من زاوية العمال على مستوى المصانع والشركات، في أربع حالات امتدت من التسعينيات حتى تاريخ كتابة هذه السطور، ردود الأفعال الجماعية إزاء مسار الخصخصة في مصر قبل وبعد ثورة يناير، وكيف مثَّل القضاء الإداري ساحة لتحدي سياسات الدولة العامة من جانب العمال.

ويكشف هذا الفصل عن تقاطعات عدة مع الفصول السابقة والتالية في المؤلّف على نحو يبرز وحدة الموضوع ومحورية السؤال الرئيسي، فمن ناحية ظهر في فصل التقاضي الاستراتيجي قدر التداخل بين المسارين القضائي/القانوني من ناحية، والسياسي من ناحية أخرى، فلا يمكن بحال من الأحوال فهم إنتاج أحكام القضاء –ببطلان عقود خصخصة الشركات وردها لملكية الدولة وإعادة العمال إليها وإنتاجها لآثار على الأرض

فيما يتعلق بحقوق العمال- إلا بدراسة السياق السياسي في ذات فترة الدراسة، فمع ارتفاع وتيرة الاحتجاج واتساع الحيز والمجال العام تولدت قدرة لدى العمال على توظيف اللجوء للقضاء الإداري لتعديل أوضاعهم وإيقاف إنتاج سياسات عامة كالخصخصة لآثارها إزاءهم، وهو ما ظهر بجلاء في حالة عمر أفندي، بينما لم يظهر بالإيجابية نفسها في الحالات الثلاث الأخرى، وهو ما تتناوله فاطمة على غرار الفصل السابق بالتحليل المقارن الذي يجمع بين الوصف الثري والتوثيق التاريخي لحوادث وقعت، ولن يكون من اليسير تدوينها وتوثيقها دون مجهود كالذي قامت به الباحثة، وفي الوقت نفسه، مع استخراج المشتركات التي تجمع الحالات محل الدراسة ما يمكننا من التعميم حول التقاضي الاستراتيجي.

يختتم فصل فاطمة رمضان الجزء الأول من الكتاب لينطلق الجزء الثاني، والذي يتجاوز النظرة الفاحصة للحركة العمالية من الداخل إلى دراسة محيطها الخارجي، وقد تحرى الباحثون المساهمون في هذا الجزء مداخل ديناميكية تمكن من إيجاد جواب عن السؤال المركزي للمؤلف، بالنظر للتفاعل المستمر بين الأطراف المكونة للحراك العمالي وبين محيطها في المجالين السياسي والذي شمل الفاعلين الحزبيين يسارًا ويمينًا، وغير الحزبيين من تنظيمات وحركات غصت بها الساحة المصرية في سنوات تصاعُد الاحتجاجين السياسي والاجتماعي وصولًا إلى ثورة يناير ثم الانحسار والأفول كما نراه اليوم.

ولم يخصص فريق العمل على الكتاب فصلًا عن التفاعل بين الحراك العمالي والدولة وممثليها قبل أو بعد ثورة يناير، وذلك لسببين أولهما أن هذا الموضوع قد جرت تغطيته بشكل واف وكاف باعتباره المدخل التقليدي لدراسة الحراك العمالي في مجال العلوم السياسية، وقد اعتمد الباحثون على استحضار تلك الأدبيات بكثافة والتحاور معها والبناء عليها وإن بشكل نقدي، وأما ثاني الأسباب فهو حضور التفاعل مع ممثلي السلطة السياسية في مختلف الفصول تقريبًا، ما يجعل هذا البعد حاضرًا في ثنايا الكتاب باستمرار، على نحو لا يجعل من الممكن حصره في فصل أو فصلين. ومن هنا كان تركيز كل من محمد جاد ومحمد عادل على الفاعلين في مجالي السياسة والمجتمع المدني، وهي

أطراف مستقلة أو معارضة للسلطة السياسية، مضيفين بذلك بعدًا جديدًا وغير تقليدي إلى دراسة الحركة والحراك العماليين في مصر.

يقدم محمد جاد تحليلًا لتطور أنماط التفاعل بين الحركة العمالية بشقيها التنظيمي وغير التنظيمي، وبين القوى السياسية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية يسارية أو ليبرالية أو إسلامية. ويركز جاد على اليسار "الرسمي" ممثلًا في حزب التجمع، وعلى اليسار غير الحزبي مع اتخاذ الاشتراكيين الثوريين نموذجًا، ويطرح الباحث طرحًا يقوم على أن السنوات السابقة على ثورة 2011 تعد أحد المفاتيح المهمة لفهم مشهد ميدان التحرير في أيام الثورة، حيث كان لتصاعد الحركة العمالية منذ 2006 صدى واسع في أوساط المعارضين حكم حسني لمبارك خصوصًا من اليسار الذي كان يترقب هذه الصحوة منذ انهيار المشروع الناصري ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، ولكن على الرغم من الرابط العضوي تنظيميًّا وأيديولوجيًّا بين اليسار والحركة العمالية إلا أن حزبًا ثوريًّا لم ينشأ لا في الصعود لينار ولا بعدها، ولا نشأ تنظيم حزبي عمالي يبني على صعود الحركة النقابية المستقلة وانتشار الاحتجاج العمالي، ويدفع تجاه سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم مصالح العمال، ويرجع جاد هذا إلى عدد من العوامل الخاصة بالحراك العمالي، ولكن كذلك الخاصة باليسار وأزماته بعد انتهاء الحرب الباردة. أما الأحزاب الليبرالية أو القريبة من اليمين الإسلامي فقد ازداد قربها من الحراك العمالي مع صعود الحركة الاحتجاجية بشكل واضح في 2006، وقد نما وعي الناشطين في تلك الأحزاب بشأن القضايا العمالية بشكل تدريجي خلال السنوات التالية لهذه الصحوة، وإن كان بعضهم عجز عن التواصل مع العمال بشكل فاعل وظل يتعامل معهم بشكل أداتي، أي أن يرى العمال مجرد أداة للتغيير، وهو ما أفقدهم الثقة في أوساط تلك الطبقة.

وبعيدًا قليلًا عن المجال السياسي في تعريفه الضيق، يتناول محمد عادل، وهو محام حقوقي ذو خلفية مهنية ممتدة في منظمات حقوقية تعمل على دعم العمال وأجندات العدالة الاقتصادية والاجتماعية –يتناول عادل في فصل تحليلي ونقدي آليات وأنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، مُعَّرفة بشكل دقيق في المنظمات غير الحكومية المصرية

والأجنبية المبنية لبرامج للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقريبة بحكم التعريف للعمال، ويطرح عادل سؤالًا محوريًّا – قلما تم طرحه– حول ما إذا كان التفاعل بين الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني، والذي بلغ ذروته في فترة الدراسة (2006–2016)، إيجابيًّا أو سلبيًّا على قدرات ومقدرات الحركة العمالية، وينتهز عادل فرصة ثوران النقاش داخل الحركة الحقوقية وفي دوائر المجتمع المدني ذي برامج التحول السياسي والاجتماعي، ليقدم كشف حساب نقديًّا، هو الأقرب للنقد الذاتي علما بخلفية الباحث.

ويقدم عادل طرحًا مثيرًا للذهن –ربما يجده البعض صادمًا– مفاده أن منظمات المجتمع المدني وإن كانت قد أخلصت في تقديم الدعم والعون بشتى أشكاله للحراك العمالي الاحتجاجي ثم النقابي المستقل إلا أن المحصلة النهائية لم تكن إيجابية إذ أن هذا قد قوض من اعتماد العمال على أنفسهم، وأشعل مساحات من التنافس في أوساط العمال وكذلك في أوساط منظمات المجتمع المدني على توزيع الموارد المادية والمعنوية، ونقل إلى الحركة العمالية اختلافات سياسية . وكثير منها مشخصن– داخل المجتمع المدني، بل وأوجد حيزًا لنشوء علاقات ذات طابع زبوني، وقدرًا من الاعتمادية والتبعية من جانب العمال إزاء المنظمات. ويغطي عادل في فصله قسمًا مما تناولته نادين عبد الله في تحليلها للحركة العمالية من الداخل، ولكن من زاوية المجتمع المدني هذه المرة، ما يسمح بدرجة كبيرة من التكامل في الإجابة على سؤال الكتاب الرئيسي عما إذا كان بالإمكان أبدع مما كان بالنسبة للحركة العمالية كدافع للتحول السياسي والاجتماعي في مصر.

إن آخر فصول الجزء الثاني يسلط الضوء على اتحاد نقابات عمال مصر، وهو الاتحاد الرسمي أو قل الحكومي، والذي عادة ما تعاملت معه الأدبيات القائمة على أنه امتداد للسلطة الحاكمة ممثلة في الحزب الوطني المنحل أو في بيروقراطية وزارة القوى العاملة، وفي كلتا الحالتين كان الاتحاد الرسمي أقرب ما يكون أداة للدولة في السيطرة على العمال – المتمتعين بعضوية النقابات وجلهم في القطاع العام– وكان مركزا لأرستقراطية عمالية

نشأت في خضم مساعي عبد الناصر في الخمسينيات لضبط الحركة العمالية والهيمنة عليها بعد تحييد العناصر المسيسة منها.

وعلى الرغم من أن تلك القراءة تحوي الكثير من المصداقية إلا أنها تغفل وجود تفاعلات داخل الاتحاد الرسمي خصوصًا على مستوى القاعدة مع انتشار الاحتجاج العمالي في 2005-2006 إذ كان اشتعال الاحتجاج في أوساط عمال مصانع القطاع العام إبان حكومة أحمد نظيف عنصرًا مهددًا لهيمنة وسطوة الاتحاد الرسمي والأرستقراطية العمالية على قمته، وعليه يرصد هيثم جبر في فصله المتميز تلك التفاعلات، وكيف أن الاحتجاج في أوساط ذوي الياقات الزرقاء في القطاعين العام والأعمال العام لم يؤد إلى انضمامهم للحركة النقابية المستقلة (وهو ما يتقاطع كثيرًا مع فصل نادين عبد الله ومكونات الحركة النقابية المستقلة).

ويقدم هيثم جبر استعراضًا مفصلًا تاريخيًّا وقانونيًّا لكيفية تمكن الاتحاد العام من مواجهة التحديات الجسام التي واجهته منذ تسارع وتيرة الخصخصة ومعها الاحتجاج العمالي قبل ثورة يناير، ثم انفتاح المجال السياسي، وتصاعد مطالبات الحركة النقابية المستقلة بإقرار الحرية والتعدد النقابيين، وعلى الرغم من هذا فقد حافظ الاتحاد العام على تكوين نخبته الأرستقراطية، بأقل قدر من التغيير حتى بعد انحلال الحزب الوطني وسقوط نظام مبارك، بل وتمكن الاتحاد من صد محاولات تفكيك قاعدته أو احتكاره شبه القانوني لتمثيل العمال وتوزيع أصوله على المكونات النقابية الأخرى، على نحو يجعله يليق بوصف هيثم جبر له بالنقابات العميقة على غرار الدولة العميقة التي نجت من التغيير، وأثبتت أنها صخرة تحطمت عليها موجات ثورة يناير خصوصًا منذ 2013-2014.

وأخيرًا وليس آخرًا يأتي الجزء الثالث، الذي يتناول الغائب عن المشهد. بينما تسلط الفصول السابقة الضوء على إعادة بناء وتحليل بشكل منهجي أنماط التفاعل الخاصة بالحركة العمالية من الداخل ومع محيطها الخارجي، فإن الفصول الثلاثة التالية ستسعى لتناول ما غاب بشكل كبير عن المشهد العمالي في مصر في الفترة 2006:2016، في محاولة لربط التحولات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري منذ الثمانينيات

بديناميكيات الحركة العمالية، وذلك بالتركيز على جانبين: أثر تفشي العمل غير الرسمي والتوظف الذاتي على الحركة العمالية، وهو فصل يكتبه شهير جورج، في مقابل تغطية محمد مدحت لمسألة العمالة الزراعية التي لا تزال تمثل ثُلث القوة العاملة في مصر، وتمثل قطاعًا مهمًا إذا ما امتد ليشتمل على أنشطة كالصيد والخدمات الزراعية.

ولم تقتصر هذه الملامح الهيكلية على الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية بقدر ما امتدت لتشمل تقريبًا كل اقتصادات العالم النامي في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء خصوصًا، مع عوامل عالمية مشتركة أثَّرت على ملامح تلك الاقتصادات ودور الدولة في كل منها ووضعها في التقسيم الدولي للعمل مع انتهاء الحرب الباردة، وهيمنة الأيديولوجية النيوليبرالية، وتغلغل المشروطية الدولية في إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل الدول وفي علاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي. وفي هذا الإطار يرمي هذا الجزء من الكتاب إلى دراسة هذه المحددات الهيكلية على الحركة العمالية وكيف أسهمت في تشكيلها الداخلي وفي تعيين أنماط تفاعلها مع محيطها السياسي والاجتماعي الأكبر.

يتداخل فصلا شهير جورج ومحمد مدحت في تتبع التغيرات التي طالت هيكل علاقات العمل وملكية الأرض في مصر منذ تسعينيات القرن الماضي، التي أسهمت في تأثيرين متناقضين ظاهريًّا: الأول منهما هو الدفع بالمزيد من الشباب والشابات في سن العمل في الريف والحضر على حد سواء إلى أسواق العمل المختلفة لبيع عملهم بأجر، والثاني منهما أن علاقات العمل تلك تميزت بغياب الرسمية وبكثرة التنقل وعدم الاستقرار وبتركزها في منشآت متناهية الصغر أو صغيرة لا توظف أكثر من عشرة عاملين على الأكثر، وهو ما جعل القوة العاملة في القطاع الخاص مفتتة ومجزأة، وبشروط موضوعية تحول دون تكوين وعي مشترك بوضعها سواء في عملية الإنتاج (أي إزاء أصحاب رأس المال) أو إزاء الدولة وهي المسئول عن تنظيم علاقات العمل نظريًّا، ويتتبع شهير في فصله الحالات الاستثنائية التي تمكن فيها عمال يعملون في القطاع الخاص بصورة منتظمة ونظير أجر ولكن غير رسمية- تمكنوا من تنظيم أنفسهم جماعيا والشروع في

تأسيس نقابات لهم علاوة على الاضطلاع بإضرابات وأفعال احتجاجية منسقة فيما بينهم، وقد ارتبطت تلك المحاولات بتركز العمال غير الرسميين في منشآت كبيرة مملوكة للقطاع الخاص، مصريًّا كان أو أجنبيًّا، كما ارتبطت بصعود وأفول مسار ثورة يناير، والذي يبدو من العمل الميداني أنه قد وفر السياق السياسي والاجتماعي الأوسع لبوادر نشاط عمالي في بعض أركان القطاع الخاص.

وبشكل غير بعيد، قدم محمد مدحت وصفًا وتحليلًا مفصلًا لتحولات علاقات ملكية الأرض والعمل في الريف المصري، وخصوصًا في قطاع الزراعة منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى التسعينيات، حينما شهد الريف والزراعة تحولات نيوليبرالية هي الأشد وطأة والأكثر اتساعًا، مقارنة بغيرها من القطاعات الاقتصادية والجغرافية في مصر، على النحو الذي غيّر من نمط استخدام وتملك الأرض الزراعية لصالح كبار الملاك ولصالح الرأسمالية الكبيرة في القطاع الزراعي على حساب صغار الملاك والعمالة الزراعية، والتي تعرضت حسب الأرقام التي يوردها مدحت لعملية إفقار متزايدة في خضم إعادة توزيع للثروة والأصول والدخل من أسفل لأعلى أي من الشرائح الأفقر إلى الشرائح الأعلى، وهو ما أسهم في خلق أزمات عميقة في الريف تمثَّلت في خروج متزايد للعاملين من قطاع الزراعة بحثًا عن عمل في قطاعات أخرى في الريف والحضر، ولكن غالبًا ما ارتبط ذلك البحث بتمدد العمل غير الرسمي وغير المنتظم، سواء داخل مصر أو في أسواق العمل النفطية خارجها، والتي تاريخيًّا ما استقبلت العمالة المصرية الرخيصة غير الماهرة.

ويحاول مدحت الوقوف على أشكال الاحتجاج التي وقعت في الريف في التسعينيات، خصوصًا مع دخول القانون رقم 96 لسنة 1992 حيز النفاذ في 1997، التي استمرت لبضع سنوات في العقد الأول من الألفية الجديدة، وقوبلت بأشكال متنوعة من التهميش والقمع والتسويف مكنت في نهاية المطاف من إعادة صياغة علاقات الملكية لغير صالح الأغلبية المفقرة، ويتخذ مدحت من هذا تفسيرًا لغياب مظاهر الاحتجاج المرتبطة بالزراعة أو بالأرض الزراعية مع اندلاع الحراك العمالي في فترة الدراسة، حيث كان الريف قد مر بالفعل بدورته الخاصة بالتعبئة والفض. وإن لم يكن

هذا يعني خمود الحركة في الريف، بل يرصد الباحث أشكالًا جديدة من الاحتجاج تتصل بغياب أو انهيار الخدمات العامة، ولكنها منبتة الصلة بالزراعة والنفاذ للأراضي.

لقد كان الدافع من العمل على هذا الكتاب هو رصد ما بدا وكأنه دورة من الحراك المرتبط بالعمل في مصر انطلقت قبل عشر سنوات وأوشكت على الخفوت والانزواء، ما استدعى الانتباه لتوثيقها والكتابة عنها ما استطعنا، بيد أن هذا لا يعني أننا قد تصدينا بشكل وافٍ لسؤال التوثيق، والذي يقتضي مشروعًا مستقلًا بذاته يقوم على جمع وتنقيح ومراجعة مواد مقروءة ومسجلة وشهادات شفوية لم تتوفر لفريق عملنا القدرة على إتمامه، وهو ما يعني أن ثمة الكثير مما يجب ويمكن عمله حول حراك العمال الأخير في مصر، وإن كان هدف الكتاب هو تحقيق القدر اليسير من هذه المهمة بغية إنتاج عمل بحثي منضبط منهجيًّا ذي نطاق شامل يضم تحليات الحركة العمالية على تنوعاتها، في لغة تستفيد من الانضباط والعمق الأكاديمي كي تنتج تحليلات في لغة هي أقرب للصحافة يمكن لها أن تصل وأن تتواصل مع قطاعات عريضة من المهتمين بالشأن العام في مصر والعالم العربي، ويمكن لها أن تغذي النقاش العام حول أسئلة العمل والعمال في مصر، والسؤال الأكبر حول مستقبل إنتاج وتوزيع الثروة والدخل.

المراجع:

1. Beinin, J. and El-Hamalawy, H., 2007. Strikes in Egypt spread from center of gravity. *Middle East Report Online*, *9*.
2. Beinin, J. and El-Hamalawy, H., 2007. Egyptian textile workers confront the new economic order. *Middle East Report Online*, *25*.

الفصل الثاني

الحركة النقابية المستقلة في مصر
بين جهود التنظيم وتحديات التأثير

نادين عبد الله

1) مقدمة

كان تصاعد الاحتجاج العمالي معلمًا رئيسيًّا للتغير السياسي في مصر في السنوات السابقة على ثورة يناير 2011، وقد لعبت الحركة العمالية المصرية دورًا حاسمًا في إسقاط نظام مبارك حين نظم العمال بشكل تلقائي من 8 إلى 10 فبراير 2011 عدة إضرابات في قطاعات اقتصادية مختلفة فما أن عمت وقفاتهم الاحتجاجية أرجاء البلاد، وأصابتها بالشلل حتى لاح مشهد قريب من العصيان المدني في الأفق، فتغير الوضع السياسي برمته لصالح ثورة 25 يناير. والحق، فإن الحراك العمالي في مصر لم يسبق ثورة يناير فحسب، بل استمر وتمدد بعد تنحي مبارك. وإذا كانت الحركة العمالية المصرية قد أثَّرت في المشهد السياسي قبل وفي أثناء الثورة، فإن السياق السياسي الجديد الذي نشأ في أعقابها قد قدم للحركة العمالية فرصة سياسية لمأسسة نفسها في شكل نقابات عمالية جديدة ومستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي الذي لم يعبأ بمطالبها كثيرًا. ومن ثم شهدت فترة ما بعد يناير 2011 ظهور مئات التنظيمات النقابية المستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي، والتي تأسست بسرعة البرق.

واللافت للنظر هنا هو أنه على الرغم من انتشار هذه الاتحادات النقابية الجديدة إلا إنها ظلت غير قادرة على التأثير في مسار العملية السياسية التي أعقبت ثورة يناير بطريقة تخدم مصالحها التنظيمية أو الاقتصادية. فالحركة العمالية التي كان نشاطها واحتجاجها بارزًا قبل الثورة، ومحركًا للتغيير خلالها، بدت مهمشة سياسيًّا بعدها، وغير قادرة على صياغة عقد اجتماعي جديد يمكنها من الدفاع عن حقوقها الاقتصادية وإعادة رسم علاقتها بالدولة. فمن ناحية، لم تنجح الحركة النقابية الجديدة في الضغط على السلطات المتعاقبة لإصدار قانون يغير قواعد التمثيل العمالي القديمة التي تجعل من التنظيم النقابي الرسمي الممثل الشرعي الوحيد للعمال وفقًا لقانون 35 لسنة 1976، ويضمن لها حقها وحريتها في اختيار ممثليها. فظل إصدار قانون جديد للحريات النقابية مؤجلًا حتى نهاية 2017 حينما صدر قانون جديد يقيد من فرص تحقق التعددية النقابية على الأرض، ويكرس فعليا من هيمنة الاتحاد الحكومي على الحركة النقابية. ومن ناحية أخرى، لم تنجح النقابات المستقلة في الضغط من أجل إحداث إصلاحات سياسية تغير من السياسات القائمة بشكل يخدم مصالح الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية.

من ثم يصبح السؤال الأساسي الذي يبغي هذا الفصل الإجابة عليه هو: لماذا تعثرت تجربة النقابات المستقلة في تحقيق مطالب الحركة العمالية الاقتصادية والتنظيمية، ولماذا لم تمتلك القدرة على التأثير على مجريات التحول السياسي والاجتماعي بعد ثورة 25 يناير؟ وللإجابة على هذا التساؤل سوف يتناول هذا الفصل عرض وتحليل نقطتين أساسيتين: تتعلق الأولى بضعف القدرات التمثيلية والتمويلية للنقابات المستقلة بينما تخص الثانية ضعف قدراتها المؤسسية والتنظيمية.

2) الحركة العمالية من الاحتجاج إلى التنظيم النقابي

شهدت مصر، منذ عام 2004، أكبر موجة احتجاجات عمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما كانت الأطول في مدتها (Benin and El-Hamalawy 2007). وقد جاءت هذه الاحتجاجات كرد فعل تجاه زيادة وتيرة السياسات النيوليبرالية التي أتبعتها حكومة أحمد نظيف (2004-2011). ففي عهده صاحب

تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلية الناتجة عن سياسات التحرير الاقتصادي، تدهور واضح في مستوى معيشة الكثير من العمال (Roll 2013). فارتفعت معدلات التضخم، وانخفضت بالتبعية مستويات الأجور الحقيقية لأغلب العاملين بأجر فقفز معدل التضخم من 4.7 بالمئة في العام المالي 2005/2004 إلى 7.2 بالمئة في العام التالي، ثم إلى 10.9 بالمئة في 2007(El-Naggar 2009: 49). وعلى الرغم من زيادة إجمالي الناتج القومي على المستوى الكلي للاقتصاد فإن الرواتب لم تشهد أي زيادة، بل انخفضت نسبة الرواتب إلى إجمالي الناتج القومي من 48.5 بالمئة في أواخر الثمانينيات إلى 28.6 بالمئة عام 1995 لتستقر عند أقل من 20 بالمئة عام 2007(El-Naggar 2009: 49). وفي هذا الصدد، ذكر مركز الأرض لحقوق الإنسان في تقريره السنوي لعام 2004، أن الفترة الممتدة من 1998 إلى 2004 شهدت نحو 1000 حركة احتجاجية، وقع ربعها في عام 2004 وحده (نحو 266 احتجاجا)، أي أنها زادت بواقع 200 بالمئة مقارنة بعام 2003 الذي شهد نحو 86 احتجاجا (Beinin 2009: 77)، والواقع فإن 70 بالمئة من احتجاجات عام 2004 قد اندلعت عقب تولي حكومة نظيف في يوليو 2004 (Benin 2011: 187).

وكان لنجاح إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في نهاية عام 2006 أثر محرك ودافع لتوسع الحركات الاحتجاجية العمالية. فمنذ عام 2007، شهدت الحركات الاحتجاجية العمالية ارتفاعًا غير مسبوق، إذ زادت بمعدل ثلاثة أضعاف عن العام الذي سبقه؛ قافزة من 266 عام 2006 إلى 614 عام 2007 و609 عام 2008، ثم إلى 728 احتجاجا في 2009 (Beinin 2013)، وتميزت هذه الاحتجاجات – في مجملها – بصفتين رئيسيتين:

أولًا: انطلقت جميعها تقريبًا من خارج اتحاد عمال مصر، التنظيم النقابي الرسمي، الذي لم يعبر عن مطالبها أو حراكها باستثناءين وحيدين هما إضراب عمال طنطا للكتان،

الذي وقع في 2009 بتصريح من النقابة العامة، وإن تجاوز المدة المقررة من النقابة وكانت خمسة أيام إلى ستة أشهر، وإضراب عمال شركة بيريللي للإطارات في 2012.

ثانيًا: تميزت مطالبها بأنها جزئية وقابلة للتحقيق، فلم تتعد صرف المستحقات المالية المتأخرة للعاملين المحتجين أو تحسين ظروف العمل...إلخ، أي إنها رفضت في أغلب الأحيان تسييس مطالبها، فكانت القاعدة الغالبة هي الضغط من أجل تحقيق هذه المطالب الجزئية ذات الطبيعة الاقتصادية من دون معارضة مجمل السياسات الاقتصادية القائمة.

لعبت الحركة العمالية المصرية دورًا حاسمًا في إسقاط نظام مبارك مع تكثيف العمال لاحتجاجاتهم على نحو تلقائي في اليومين السابقين على تنحية مبارك ما غيَّر المشهد السياسي برمته لصالح ثورة 25 يناير. وهو الأمر الذي أكدته طبيعة هذه الاحتجاجات التي أخذت شكل متتالية تصاعدية من حيث الكم والانتشار الجغرافي. فوفقًا لصحيفة المصري اليوم، ارتفع عدد الاحتجاجات العمالية من بضعة احتجاجات في عدد من المحافظات في 7 فبراير إلى 20 احتجاجًا في 9 محافظات في 8 فبراير ثم إلى 35 احتجاجًا في 14 محافظة في 10فبراير وأخيرًا إلى 65 احتجاجا في11 فبراير، يوم تنحي مبارك. وتنوعت القطاعات المشاركة في هذه الاحتجاجات من مزارعين وموظفين إلى سائقي سيارات أجرة، فضلًا عن العمال بالشركات والمصانع. وتركزت المطالب – كما كان الحال منذ 2006– في تحسين الأحوال المعيشية، ورفع المرتبات والأجور، ودفع المستحقات المالية غير المدفوعة، وتثبيت العمالة المؤقتة (نادين عبد الله 2011).

والحق، فإن الحراك العمالي في مصر لم يسبق ثورة يناير فحسب، بل استمر وتمدد بعد تنحي مبارك. ففي أعقاب الثورة المصرية، قفزت الاحتجاجات العمالية من 530 احتجاجا في 2010 إلى 1400 في عام 2011 و1969 في عام 2012 و2239في 2013 ثم انخفضت تدريجيًّا مع انحسار المجال العام ابتداءً من 2014 لتصل إلى 1655 في 2014 (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2015) و934 في 2015 و726 في 2016 (المركز المصري للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية 2016). وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء استمرار سياسات التحرير الاقتصادي ابتداءً بحكم الإخوان في 2012 وانتهاءً بنظام عبد الفتاح السيسي من حيث إسراع وتيرة عمليات التقشف الاقتصادي، ورفع الدعم عن المحروقات. وبشكل عام، فقد تنوعت أشكال الاحتجاج العمالي، سواء قبل ثورة يناير أو بعدها، ما بين الإضراب والتظاهر والاعتصام، وانتشرت في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا لتشمل المهنيين (المعلمين، الأطباء.. إلخ)، والموظفين والعاملين بالدولة (أصحاب الياقات البيضاء) بجانب العمال في القطاعات الصناعية (أصحاب الياقات الزرقاء).

وفي المجمل يمكن الجزم بأن الانفتاح السياسي الذي نشأ في أعقاب الثورة للحركة العمالية قد أتاح لها فرصة سياسية لمأسسة نفسها في شكل نقابات عمالية جديدة ومستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي الذي لم يعبأ بمطالبها. ومن ثم شهدت فترة ما بعد يناير 2011 ظهور مئات التنظيمات النقابية المستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي، والتي تأسست وانتشرت كالنار في الهشيم.

وجدير بالذكر أن أربع نقابات مستقلة عن الاتحاد الرسمي كانت قد تأسست إبان ثورة يناير وهي نقابة الضرائب العقارية في 20 ديسمبر 2008، ونقابة الفنيين الصحيين في 31 ديسمبر 2010، واتحاد أصحاب المعاشات في 26 أبريل 2010 ونقابة المعلمين المستقلة في 14 يوليو.2010

فقد تأسست النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية بعد نجاح جموع العاملين في المحافظات (باستثناء العاملين بمحافظة القاهرة) في تغيير تبعيتهم المالية من المحليات إلى وزارة المالية، عبر نضال مطلبي تخللته وقفات احتجاجية وتظاهرات عدة إلى أن تُوِّج باعتصام في ديسمبر 2007 استمر لمدة أحد عشر يومًا أمام مجلس الوزراء بشارع حسين حجازي. وجدير بالذكر إن العاملين بالمصلحة بمحافظة القاهرة لم يشاركوا في تلك الفاعليات لأن المتضرر الأساسي كان موظفي الضرائب العقارية العاملين في المحافظات بالنظر إلى تغير تبعيتهم من وزارة المالية (مثل موظفي الضرائب العقارية في مصلحة القاهرة) إلى المحليات. وقد حدثت عملية النقل هذه ابتداءً من عام 1974

وفقًا للقرارات الوزارية رقم 136 و137 التي سعت إلى توسيع لا مركزية الإدارة وزيادة صلاحيات المحليات. وصاحب ذلك تدهور في المستوى الاجتماعي للعاملين بمصلحة الضرائب العقارية في المحافظات (وكان عددهم نحو 55 ألف موظف في 2007) مقارنة بالعاملين بمصلحة الضرائب العقارية في القاهرة (نحو 500 موظف في 2007) حيث عانى موظفو الضرائب العقارية في المحافظات من تضاعف جهات الرقابة والمتابعة، وتضرروا من تبعات هذا الخلل الإداري التي أدت إلى تناقص حصيلة الضرائب العقارية في المحافظات، فدفعت بالتبعية إلى تدهور مرتباتهم وحوافزهم مقارنة بالعاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة (جمال عويضة 2009). ومع الذكرى السنوية الأولى لنجاح الاعتصام أعلنت حركة موظفي الضرائب العقارية في ديسمبر 2008 عن شروعها في تأسيس نقابة مستقلة عن الاتحاد العمالي الرسمي، وسلموا أوراق التأسيس لوزيرة القوى العاملة (مصطفى بسيوني 2009). وفي أبريل 2009، وافق الاتحاد الدولي لعمال الخدمات على عضوية النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية، وكان المكتبان، العربي والأفريقي، قد سبق ووافقا في مارس على القرار نفسه.[1]

أما عن النقابة المستقلة للفنيين الصحيين، فقد كان إنشاؤها وليدًا لكفاح منذ بدء الألفية الجديدة حين بدأت المطالبات بإنشاء نقابة مستقلة للفنيين الصحيين على مستوى مصر منذ عام 2001 بحسب تصريح حازم يوسف نائب رئيس جمعية خريجي المعاهد الفنية الصحية لصحيفة الدستور في فبراير 2014 إبان اعتماد مشروع قانون النقابة المهنية في مجلس الدولة في مارس 2001. وقد وافقت لجنة المقترحات والشكاوى بمجلس الشعب على مشروع القانون في 8 مايو 2007، وأوصت بقبول المشروع شكلًا وإحالته للجنة مشتركة من "وزارة القوى العاملة ووزارة الصحة ولجنة الشئون

1) وهو الأمر الذي لم يتقبله اتحاد عمال مصر حيث أتهم حسين مجاور، رئيس الاتحاد آنذاك، كمال أبو عيطة رئيس نقابة الضرائب العقارية المستقلة في مارس 2010 بشق وحدة صفوف العاملين بالاتحاد النقابي الرسمي، بإصراره على عدم شرعية النقابة المستقلة واتهامها باتهامات عدة منها الحصول على تمويل خارجي.

الدستورية والتشريعية"، إلا أن الأغلبية البرلمانية لم توافق وقتها على القانون (محمد عزوز 2014). وفي ديسمبر 2010، أعلن نحو ألفين من الفنيين الصحيين عن تأسيس نقابة للعلوم الصحية، وطالبوا بضرورة تدخل الدولة لحل مشكلاتهم ووضع ميزانية خاصة للنقابة لرفع المستوى العلمي للفنيين الصحيين من خلال دورات تدريبية وتأهيلية، ومساواة خريجي المعاهد الصحية حسب القانون بدرجة البكالوريوس. وتم عقد مؤتمر في نقابة الصحفيين في الشهر نفسه لإعلان تأسيس النقابة بعد تقديمهم الأوراق والمستندات اللازمة لوزارة القوى العاملة والهجرة طبقًا للمادة "56" من دستور 1971، والتي تنص على أحقية تأسيس أي فئة تعمل في مهنة واحدة نقابة عامة تجمعهم بعد تقديمهم الأوراق والمستندات المطلوبة للجهة الإدارية (محمد عزوز ووليد مجدي وهيثم الشرقاوي 2010).

وفي السياق ذاته كان الإعلان عن تأسيس أول اتحاد لأصحاب المعاشات في أغسطس 2008 بحضور 2500 عضو، تلاه قيام مجموعات المندوبين في المحافظات باستلام استمارات راغبي العضوية. وكانت الخطوة التالية إعداد مشروع قانون قُدم باسم الاتحاد إلى مجلس الشعب وأقرته لجنة المقترحات والشكاوى بالمجلس في يناير 2010 وتمت إحالته للجنة القوى العاملة، ولكنه ظل حبيس أدراجها حتى انتهاء دور الانعقاد العادي للمجلس في يونية 2010. لهذا قرر مجلس إدارة الاتحاد السعي لإنشاء نقابة عامة لأصحاب المعاشات استنادًا إلى "المادة 56" من الدستور. ومن ثم، عقد أصحاب المعاشات بالمحافظات جمعياتهم العمومية، واختاروا مجالس إدارة نقاباتهم ومندوبيهم في أبريل 2010، كما قامت الجمعية العمومية باعتماد لائحة النظام الأساسي واختارت أول مجلس إدارة للنقابة العامة والذي كُلف بإيداع أوراق التأسيس المنصوص عليها في القانون لدى وزارة القوى العاملة، التي رفضت بدورها الاستلام بحجة أن طلب اتحاد أصحاب المعاشات غير قانوني، وأن عليهم الاكتفاء بإنشاء روابط أو جمعيات أهلية لا نقابات. وبالتالي، لجأت حركة أصحاب المعاشات إلى إعلان التأسيس عن طريق النيابة

العامة المختصة بتاريخ 25 مايو 2010، وتم التقدم للجنة فض المنازعات وإقامة دعوى قضائية أمام القضاء الإداري برقم 833 في 2010 (غادة علي 2012).

وقد لعب الاتحاد دورًا مهمًا في النضال من أجل صرف الأجر المتغير قبيل الثورة، حيث نظم اتحاد أصحاب المعاشات في أغسطس 2008 وقفة احتجاجية حاشدة، على خلفية عدم تطبيق حكم المحكمة الدستورية الصادر في 2008 بشأن صرف إجمالي الأجور المتغيرة للذين خرجوا على المعاش قبل بلوغهم سن الستين (محسن عبد الرازق 2008). وفي أعقاب تلك الوقفة، تمت مساواة أصحاب المعاشات بالعاملين في الدولة والحكومة والقطاع العام في قيمة ونسب العلاوة الاجتماعية اعتبارًا من عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، تمت تسوية علاوة سنة 2008 وذلك بصرف الـ10 بالمئة التي تمثل الفرق بين ما صُرف للعاملين بالحكومة مع إسقاط الحد الأقصى وقيمته مئة جنيه الذي فرض على 20 بالمئة لهذه العلاوة، مع تدرج العلاوة عن عامي 2009 و2010 في احتساب ما تم صرفه من علاوات عن تلك السنوات، وأعقب ذلك انفراد أصحاب المعاشات بصرف علاوة اجتماعية بواقع 10 بالمئة على كامل المعاش وبحد أدنى 60 جنيها اعتبارًا من 1 يناير 2012، ثم تم صرف علاوة اجتماعية 15 بالمئة في 1 يوليو 2012 على كامل المعاش الأساسي والمتغير بحد أدنى 50 جنيها (النقابة العامة لأصحاب المعاشات 2012).

كانت النقابة الرابعة التي أودعت أوراقها لدى وزارة القوى العاملة قبل الثورة هي نقابة المعلمين المستقلة، والتي بدأت فكرتها لدى عدد محدود من نشطاء سياسيين في الأصل يعملون بالتعليم طبقًا لعبد الحفيظ طايل أمين عام النقابة في بداية التأسيس ومدير المركز المصري للحق في التعليم. بدأ التفكير في النقابة مع صعود احتجاجات المعلمين بدءًا بسنة 2007 للمطالبة بالكادر الخاص الذي وعدت به حكومة مبارك، ولم تنفذه حتى ذلك الوقت. وقد كانت احتجاجات المعلمين في ذلك الوقت السبب وراء إلغاء اختبارات الكادر التي لم تنفذ سوى مرة واحدة. ثم كان للتظاهرات التي دعت إليها نقابة المعلمين المستقلة بالتعاون مع لجان المعلمين المختلفة أثر في تثبيت الكثير من

المعلمين ذوي العقود المؤقتة، كما كان للتظاهرتين الكبيرتين للمعلمين في 10 سبتمبر 2011 و10 سبتمبر 2012 أثر في إقرار زيادة الـ50 بالمئة من أجر المعلمين. وقدرت صحيفة الأهرام عدد المشاركين في تظاهرة 2011 بأكثر من عشرة آلاف معلم بما تسبب في إغلاق شارعي قصر العيني ومجلس الشعب للمطالبة بإقالة وزير التربية والتعليم، وإقرار حد أدنى لأجور المعلمين (الأهرام 2011).

وأودعت النقابة أوراقها لدى وزارة القوى العاملة والهجرة في 14 أكتوبر 2010 فيما أرسلت وزيرة القوى العاملة وقتها عائشة عبد الهادي ردًا على ذلك الإيداع ذكرت فيه بأن المكان الطبيعي لإيداع الأوراق هو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وليس وزارة القوي العاملة، وكان ذلك الرد بمثابة اعتراف من الوزارة بتسلمها أوراق النقابة، وفي أعقاب الثورة وبناءً على هذا الإيداع تم فتح حساب في البنك للنقابة في أبريل 2014.

وفي أعقاب ثورة يناير نشأ العديد من الاتحادات النقابية الجديدة أو المستقلة فتجمع تحت سقفها مئات من النقابات الوليدة، إلا أن أهم اتحادين جمعا تلك النقابات كانا، أولًا، الاتحاد المصري للنقابات المستقلة[2] الذي أعلن النقابي كمال أبو عيطة عن تأسيسه في ميدان التحرير في 30 يناير 2011، قبل أن يتم الإعلان عن تأسيسه رسميًّا في2 مارس 2011. وأبو عيطة هو رئيس أول نقابة مستقلة عن الاتحاد العمالي الرسمي في تاريخ مصر: نقابة موظفي الضرائب العقارية التي تم تأسيسها في نهاية عام 2008 إثر إضراب موظفي الضرائب العقارية الشهير والسابقة الإشارة إليه. والاتحاد المصري هو أول اتحاد مستقل أودع أوراقه لدى وزارة القوى العاملة يوم 13 اكتوبر 2011. ووفقًا لقاعدة بيانات الاتحاد المصري في منتصف عام 2014، فإنه يضم 29 نقابة عامة، بخلاف 305 نقابة منشأة لم يدخل منها إلا القليل في تشكيل النقابات العامة، وتدخل نقابات المنشآت هذه ضمن تشكيلة خمسة اتحادات نوعية وسبعة اتحادات محلية (فاطمة رمضان 2015).

---

2) سنختصر اسم الاتحاد المصري للنقابات المستقلة للاتحاد المصري في هذا الفصل للتبسيط.

أما الاتحاد الثاني فهو مؤتمر عمال مصر الديمقراطي[3] الذي أسسه كمال عباس في 24 أبريل 2013، وهو القيادي العمالي السابق في مصنع الحديد والصلب بحلوان، والمنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام 1990 واهتمت بالدفاع عن الحقوق العمالية، وكان لها دور بارز في دعم إضرابات عمال المحلة في الفترة بين 2006 إلى 2008. وطبقًا لقاعدة بيانات توافرت في منتصف سنة 2014 لدى مكتب وزير القوى العاملة، فإن الاتحاد كان يحوي 130 نقابة، منها 12 نقابة للعاملين بالصناعة في السادات (الذين كوَّنوا الاتحاد الإقليمي لعمال مدينة السادات) بالإضافة إلى نقابتين عامتين هما نقابة العاملين بالمنطقة الحرة ببورسعيد، ونقابة النقل العام (فاطمة رمضان 2015).

ولعل السؤال الملح هو لماذا لم يترجم الحراك العمالي الكبير للعقد الماضي ومحاولات التنظيم النقابي الكثيفة على المستويين القاعدي والقومي، في صورة نقابات واتحادات مستقلة، إلى مكتسبات مستقرة للحركة العمالية؟ فما لبثت أن عصفت، أو كادت، التغييرات السياسية التالية على يوليو 2013 بالقليل الذي تم إنجازه في سنوات النضال الأولى، خصوصًا في أعقاب الثورة عندما تراجعت سطوة الدولة الأمنية في محاصرة الحركة العمالية المستقلة، وهل كانت ثمة إمكانية لتغيير هذه النتيجة؟

3) تمدد بلا عمق: ضعف القدرات التمثيلية وعوائق الانتشار

أثَّرت عمليات التحرير الاقتصادي المتسارعة في عهد حسني مبارك بشكل سلبي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لعمال القطاع العام وقطاع الأعمال العام وموظفي الدولة[4] (أيمن عبد المعطي 2015) حيث تدهور مستوى معيشتهم بشكل ملحوظ، فقد دفعت سياسات التحرير الاقتصادي التي زادت وتيرتها بقدوم حكومة أحمد نظيف

3) سنختصر اسم مؤتمر عمال مصر الديمقراطي لمؤتمر عمال مصر للتبسيط.

4) وصل عدد عمال القطاع العام وقطاع الأعمال العام في 2013–2014 إلى 870.6 ألف عامل، ووصل عدد موظفي الدولة إلى 5.7 مليون موظف في 2013–2014 تبعًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

آخر عام 2004 إلى انخفاض الأجور الحقيقية بشكل لافت. فعلى سبيل المثال هبط متوسط الأجر الأساسي الشهري للعمال في المجال الصناعي عام 2007 إلى نحو 19 دولارًا (Benin 2011: 187) في حين أن متوسط الأجر الأساسي لعمال النسيج في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان 36 دولارًا أمريكيًّا (El-Naggar 2009: 49).ومن ثم، فإنه وفقًا لمعايير البنك الدولي، يمكن اعتبار معظم العاملين في القطاع العام وأسرهم "فقراء" بما إنهم يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين اثنين في اليوم للشخص الواحد، وينطبق الأمر ذاته على أكثر من 95 بالمئة من موظفي الدولة (وأسرهم) بما إن الموظف الذي عمل لمدة ثلاثين عامًا، قبل عام 2007، كان يحصل على راتب قدره نحو 730 جنيه (105.2 دولار) فقط (أحمد النجار 2007: 179). وهي في الحقيقة معلومة مهمة تساعدنا على استيعاب سبب اعتبار الموظفين أنفسهم جزءًا من الحركة العمالية، والتطورات الأخيرة للرأسمالية جعلت من الصعب التمييز بين هاتين الفئتين، فالعمال "ذوو الياقات الزرقاء" في القطاع الصناعي يتقاضون أجورًا ربما أفضل أحيانًا من موظفي الدولة "ذوي الياقات البيضاء" (El-Mahdi 2011:389). أما على مستوى القطاع الخاص، فقد كانت للسياسات النيوليبرالية تأثير سيئ على وضع العمالة. فبجانب المشكلات الخاصة بهيكل القطاع الخاص نفسه في مصر، انعكست هذه السياسات على شكل التعاقد مع العمال ومدته، الأمر الذي دفع إلى زيادة العمالة غير المنتظمة وغير المعينة بشكل لافت، بما يصاحب ذلك من تدهور في مستوى المعيشة وظروفها.

ومن ثم، لم يكن غريبًا أن تندلع احتجاجات عمالية كبيرة في القطاعات سابقة الذكر في أوساط الياقات البيضاء والزرقاء على حد سواء بدءا من سنة 2004، وأن ترتفع أعداد هذه الاحتجاجات بعد الانفتاح السياسي القصير والنسبي الذي تلا ثورة يناير 2011. والحقيقة أنه يمكن التعامل مع هذه الاحتجاجات باعتبارها قاعدة الحركة النقابية الجديدة التي تأسست حتى من قبل ثورة 2011.

3.1) الغائب دومًا: النقابات المستقلة في القطاع العام الصناعي

على الصعيد العملي، تعد قدرة الحركة العمالية على تحقيق كثافة مرتفعة من التنظيم النقابي مقارنة بنسبة المشتغلين من القوة العاملة من ناحية، وتكثيف قدراتها على الوجود في قطاعات اقتصادية أو خدمية بعينها من ناحية أخرى، من أهم العوامل المعضدة لقدراتها على التأثير في مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل يخدم مصالحها (Valenzuela 1989) إلا أن المشكلة هنا تتمثل في أن الحركة النقابية المستقلة توجد بشكل أساسي في أوساط الياقات البيضاء خصوصًا في إطار موظفي الدولة، في حين أن حضور النقابات الجديدة أو المستقلة في وسط العمال في مجال الصناعة سواء في منشآت القطاع العام أو في القطاع الخاص لا يزال شديد الضعف، بل إن أغلب عمال القطاع العام لا يزالون منضوين تحت لواء الاتحاد الحكومي (لمزيد من التفاصيل، انظر فصل هيثم جبر في هذا المؤلف)، هذا بجانب ضعف حضور النقابات المستقلة في أوساط العاملين بالقطاع الخاص بشكل عام، ولم تفلح النقابات المستقلة في تغيير الحضور النقابي في أوساط عمال القطاع الخاص سواء قبل أو بعد ثورة يناير، وهو الأمر الذي يضعف قدرة الحركة النقابية الجديدة الممثلة في اتحاداتها النقابية على التأثير سياسيًّا من أجل الضغط لتحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية، وهي كلها أمور سنتناولها بالشرح والتحليل في السطور القادمة.

بالفعل، يوجد في القطاعين العام والحكومي، لا سيّما في القطاع الخدمي منه، نقابات جديدة ذات تمثيل قوي على غرار النقابة المستقلة للعاملين في البريد والنقابة المستقلة للعاملين بالنقل العام، ونقابة المصرية للاتصالات المستقلة. كما يزخر القطاع الحكومي بنقابات جديدة أو مستقلة ذات تاريخ نضالي حديث، وتمثيل قوي وسط الموظفين على غرار النقابة المستقلة لموظفي الضرائب العقارية والنقابة المستقلة لموظفي الضرائب على المبيعات، ونقابة المعلمين المستقلة. وهي أيضًا النقابات التي تتمتع بحضور قوي للمرأة لا سيّما في المناصب القيادية، كما هو الحال مع نقابة موظفي الضرائب على

المبيعات أو نقابة موظفي الضرائب العقارية أو نقابة موظفي البريد، هذا في مقابل غيابها عن أوساط أصحاب الياقات الزرقاء. وهو الأمر الذي يرجع إلى أن تعلم المرأة لمهارات وخبرات القيادة والتواصل أمر متاح بشكل أكثر سهولة في هذا النوع من الوظائف التي تتطلب مؤهلات أعلى من ناحية، وإلى تتمتع فيها بقسط أكبر من المرونة يمكنها من الموازنة بشكل أيسر بين أعمالها المهنية، والمنزلية، والنقابية (فاطمة رمضان 2017).

فعليًّا، ما يميز هذه النقابات، ذات الوجود الراسخ والتمثيل القوي، هو أن تأسيسها – قبل ثورة يناير (كما هو الحال مع نقابة موظفي الضرائب العقارية المستقلة) أو بعدها (كما هو الحال مع باقي النقابات المذكورة أعلاه)– قد جاء على خلفية خبرات نضالية سابقة. فقد اشترك أعضاء هذه التحركات قبل أن يتم مأسستها في شكل نقابات مستقلة في تنظيم مجموعة من الفاعليات الاحتجاجية (سواء كانت اعتصامات أو مظاهرات أو مسيرات) في السنوات الأخيرة لعصر مبارك تحديدًا ابتداءً بأواخر 2004 للمطالبة بحقوقهم المادية سواء كانت بدلات أو علاوات أو زيادة في المرتبات.

وفي خضم هذه الفاعليات التي استمرت لأيام متتالية، وشاركت فيها النساء بشكل لافت، تشكلت روابط اجتماعية قوية بين قيادات وقواعد هذه الحركات، وشبكات تضامن اجتماعية راسخة بين أعضاء الحركة أنفسهم. ونذكر هنا على سبيل المثل لا الحصر اعتصام موظفي الضرائب العقارية في شارع حجازي أمام مجلس الوزراء في ديسمبر 2007 الذي استمر لمدة أحد عشر يوما متتالية، وشارك فيه ما يقارب من عشرة آلاف موظف وموظفة. وهو الأمر الذي ساهم في خلق روابط اجتماعية قوية بين المعتصمين، وشبكات تضامن اجتماعية واسعة مكنتهم من الصمود لمدة طويلة من الزمن (جمال عويضة 2008).

وفي هذا الصدد نشير إلى أن إضراب موظفي الشركة المصرية للاتصالات في 7 و8 فبراير 2011 –الذي مثَّل قاطرة الاحتجاجات الاجتماعية خلال الثورة المصرية– وإضراب سائقي النقل العام في 9 فبراير 2011، الذين أفضيا بعد تزامنهما مع إضرابات في قطاعات أخرى، إلى إحداث حالة من الشلل دفعت المجلس العسكري إلى

إعلان تنحي مبارك عن الحكم، هي جميعها تحركات جماعية عكست وجود أواصر اجتماعية قوية لهذه الحركات من ناحية، ورسخت قوتها من ناحية أخرى (نادين عبد الله 2011). ومن ثم ليس من المستغرب أن تكون هذه النقابات، التي تم تأسيسها بناءً على خبرات جماعية قوية، قد أظهرت قدرة على الاستمرار عبر الزمن مقارنة بنقابات مستقلة أخرى تأسست في خضم فرصة الانفتاح السياسي التي شهدته مصر بعد 25 يناير إلا أن تأسيسها لم يرتكن إلى خبرات سابقة وشبكات اجتماعية تضامنية قوية.

3.2) نقابة الضرائب العقارية وفوائد المخاض الصعب

في حين شهد أغلب النقابات المستقلة تراجعًا في التأثير والحضور مع انحسار المجال السياسي وانغلاق المجال العام ابتداءً من 2014، نجحت النقابات المذكورة أعلاه في الاستمرار، بل ونجح البعض الآخر منها في الضغط من أجل تعديل نصوص قوانين لا تحمي مصالحها الاقتصادية، فقد نجح موظفو الدولة بقيادة نقابتي الضرائب العقارية والضرائب على المبيعات في ممارسة ضغط منظم على الحكومة لدفع البرلمان إلى رفض مشروع قانون الخدمة المدنية رقم 18 لعام 2015 (والذي كان من المفترض أن يحل محل قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لعام 1976). ففي حين هدف القانون إلى تحديث بيروقراطية الدولة وتطوير أدائها سعى أيضًا بوجه الخصوص إلى تخفيض مرتبات موظفيها بهدف تخفيض معدل الزيادة السنوية في رواتب موظفي الدولة (هاني الحوتي 2015).

ولم يتأخر رد الفعل كثيرا، فعلاوة على تنظيم هذه النقابات –في إطار تحالف أكبر للنقابات المستقلة المتضررة من قانون الخدمة المدنية عرف باسم "تنسيقية تضامن"– لوقفات احتجاجية وتظاهرات متتالية مثل الوقفة الاحتجاجية التي تم تنظيمها أمام نقابة الصحفيين في 10 أغسطس 2015، والتظاهرة التي تم تنظيمها في حديقة الفسطاط في 12 سبتمبر 2015، سعت هذه النقابات أيضًا إلى الضغط المباشر على نواب البرلمان. فقد تمثلت استراتيجية نقابة الضرائب العقارية مثلًا في التنسيق بين جهود جميع اللجان النقابية الخاضعة لنقابة الضرائب العقارية المستقلة في جميع المحافظات للضغط

من خلالها على نواب البرلمان، كل في المحافظة التي يمثلها (طارق مصطفى كعيب 2016). وهي جميعها جهود كُللت بالنجاح حيث رفض نواب مجلس الشعب في النهاية قانون الخدمة المدنية في18 فبراير 2016، وهو القانون الوحيد الذي رفضه البرلمان من بين مئات القوانين التي أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور وجرى إقرارها جميعًا (نور علي 2016). بالتأكيد لم تكن جهود النقابات المستقلة هي السبب الوحيد لتعطيل إصدار هذا القانون وتعديل بعض بنوده قبل إصدار نسخة جديدة منه في نوفمبر 2016، بل كان أيضًا لقبول نواب البرلمان بقانون يتضمن تخفيضًا لأجور ملايين الموظفين (وبالتالي تخفيض مستوى معيشة ملايين من الأسر) أثر سلبي مباشر على شرعية نواب البرلمان في دوائرهم المختلفة. ومن ثم فإن الضغوط التي مارستها هذه النقابات تقاطعت بشكل ما مع التصورات المصلحية للنواب، ومثلت عامل ضغط حقيقي وإن لم يكن الوحيد.

وعلى النقيض، نجد أن حضور التنظيمات النقابية الجديدة كان ضعيفًا في أوساط العمال من ذوي الياقات الزرقاء في المجال الصناعي في شركات القطاع العام، حيث لا يزالون منضوين تحت مظلة الاتحاد الرسمي، ولم يفكر أغلبهم في تأسيس أو الانضمام لنقابات مستقلة. فبجانب غياب ثقافة العمل المستقل في هذا القطاع ذي العلاقة شبه العضوية مع الدولة، فإن الانضمام للهيكل النقابي الرسمي يضمن التمتع بمجموعة من المميزات الاجتماعية والفوائد المادية التي يصعب على العمال التضحية بها. ففعليًّا، يحتكر اتحاد عمال مصر ما يعرف باسم "الصناديق الاجتماعية" أو "صناديق الزمالة" التي تقدم خدمات الضمان الاجتماعي لأعضاء النقابات التابعة لها، ومكافآت نهاية الخدمة التي تقدر بعشرات الآلاف من الجنيهات، كما هو الحال مثلًا في نقابة الحديد والصلب، وتقدم في أحيان قليلة معاشات كحال نقابة النقل البري. ويتم تمويل هذه الصناديق من الاشتراكات التي يدفعها العمال وعادة ما يتم خصمها تلقائيًّا من رواتبهم.

لذا، يواجه العمال الراغبون في إنشاء نقابات جديدة مستقلة عن اتحاد عمال مصر مشكلة فقدان نصيبهم في هذه الصناديق الاجتماعية على الرغم من أنه قد سبق لهم

تمويلها من رواتبهم (Benin 2012:13) ويجدر الذكر أن الأمر لا يتعلق فقط بالصناديق الاجتماعية لأن العديد من النقابات الصناعية بداخل اتحاد عمال مصر، مثل نقابة الغزل والنسيج مثلًا، قد لا تمتلك صناديق اجتماعية لمكافأة عامليها في نهاية خدمتهم، بينما تمتلك موارد ومحفزات مادية واجتماعية أخرى كالنوادي والمستشفيات وتسهيلات للمصايف التي يستفيد منها العاملون ويتعلقون بها (جهاد طمان وفيصل لقوشة 2015). فالاتحاد الرسمي، يمتلك أصولًا مثل المستشفيات والنوادي ويقدم وسائل الترفيه مثل العطلات الشاطئية لأعضائه. وهذه كلها حوافز مهمة تمنع العمال من مغادرة الاتحاد رغم عدم دفاعه عن مطالبهم.[5] وبالتبعية، تواجه قيادات النقابات الجديدة –في أحيان كثيرة– صعوبة مطالبة أعضائها بترك الاتحاد الرسمي أو دفع اشتراكات أخرى لتأسيس النقابة الجديدة وجعلها قادرة، مستقبليًّا، على تقديم خدمات ومعاشات تقاعد على غرار الاتحاد العام.

3.3) الحاضر الغائب: الحركة النقابية المستقلة في القطاع الخاص

إذا انتقلنا إلى القطاع الخاص –حيث يعمل نحو 17.5 مليون عامل بما يمثل أغلب العاملين في مصر، البالغ عددهم وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نحو 23.9 مليون عامل في عام 2014[6]– والذي بات يلعب دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد المصري، خصوصًا منذ تكثيف عمليات الخصخصة ابتداء بعام 2004، فلا يزال وجود النقابات الجديدة وقدراتها التمثيلية ضعيفًا فيه. وتشمل الاستثناءات عددًا قليلًا من النقابات، لا سيّما تلك التابعة لاتحاد عمال مصر الديمقراطي في قطاع الغزل والنسيج في مدينة السادات، وتلك المتمركزة في قطاع الصناعات البترولية في مدن القناة، تحديدًا في مدينة السويس.

---

5) في حين أن هذه الأموال تذهب في معظمها إلى العمال الصناعيين، فإن بعض موظفي الخدمة المدنية يستفيدون منها أيضًا.

6) نسبة العاملين بأجر هي حوالي 61 بالمئة من القوي العاملة في عام 2014.

والحقيقة أن ضعف حضور النقابات المستقلة في القطاع الخاص يرجع إلى أسباب عدة نذكر منها:

أولًا: توازن القوى في غير صالح العمال في هذا القطاع، خصوصًا في ضوء ضعف دولة القانون في مصر، الأمر الذي يؤدي، في أحيان عدة، إلى حرمان العمال من حقوقهم في الحماية القانونية والاجتماعية والتنظيم النقابي. فخلافًا للحالة في القطاعين الحكومي والعام، ووفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2014، فإن 44 بالمئة من العاملين في القطاع الخاص لا يملكون عقد عمل قانوني، و25 بالمئة فقط من العاملين في هذا القطاع يتمتعون بتأمين صحي.

كما دفع صدور قانون العمل رقم 12 لعام 2003، والذي صدر في خضم سيادة سياسات التحرير الاقتصادي في النصف الثاني من الألفية الجديدة، وشجع أصحاب الأعمال على تعيين العمال بعقود مؤقتة إلى زيادة العمالة غير الرسمية وغير المنتظمة في داخل المنشآت والتي ارتفعت نسبتها بشكل ملفت في الفترة بين 2006 حتى 2012. ففي حين كان 12 بالمئة من العمالة غير منتظمة في عام 1998 زادت نسبتها إلى 17% في عام 2012 – هذا على الرغم من أنها سبق وأن انخفضت إلى نسبة 8 بالمئة في 2006 (Assad and Krafft 2013:10) في السياق نفسه، أشار تقرير صادر عن دار الخدمات العمالية والنقابية، أن العمال يلتزمون في أحيان كثيرة بالتوقيع على ورقة التعيين وورقة الاستقالة غير المؤرخة في آن واحد (كمال عباس غير مؤرخ مذكور في Abdalla 2012:5) الأمر الذي يمنح صاحب العمل سلطات قوية في مواجهة العمال ويضعف موقفهم إذا فكر أحدهم أن ينشط عماليًّا أو نقابيًّا بغير موافقة صاحب العمل. وهو الأمر الذي بدا واضحًا في أحد التقارير الصادرة عن دار الخدمات الذي تم التأكيد فيه على فصل العديد من العمال إثر تنظيمهم لبعض الاحتجاجات.

وقد زادت وتيرة الفصل التعسفي للعمال بالقطاع الخاص في عهد النظام الحالي. ونذكر هنا على سبيل المثل فصل كل عمال الإنتاج (وعددهم 76 عاملًا) في شركة كارجال

(حتى وإن تم تعويضهم) بعد إصرارهم على تنفيذ اتفاقيات عمل جماعية سبق توقيعها بين العمال وصاحب العمل، واستمرارهم في الاعتصام في مقر الشركة لعدة شهور (فاطمة رمضان 2015). وهو الأمر الذي تكرر في شركات أخرى، فليس أوضح من مثال عمال أسمنت طرة (وعددهم 32 عامل) الذين حُكم عليهم بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل؛ على خلفية اعتصامهم احتجاجًا على فصلهم من العمل، وهي المدة التي خُفضت إلى شهرين بعد استئناف الحكم في 18 يونية 2017 (أحمد إسماعيل 2017) وتجدر الإشارة هنا إلى أن عجز النقابات العمالية الجديدة عن الدفاع عن أولئك الذين فقدوا عملهم بسبب نشاطهم العمالي أو النقابي، قد أثَّر بالسلب على شرعية هذه النقابات على أرض الواقع، الأمر الذي ضاعف من حالة الانقسام داخل الاتحادات النقابية المستقلة وأضعف من موقفها أكثر فأكثر.

ثانيًا: إن هيكل القطاع الخاص يؤثر على طبيعة عمل ووضع العمالة به من ناحية، وطريقة الانتشار الجغرافي لمصانع وشركات القطاع الخاص من ناحية أخرى، التي تؤثر على قدرة العمال في هذا القطاع على إحداث نوع من الضغط المنظم. ففعليًّا، الشركات منخفضة العمالة، والتي يتراوح عدد موظفيها بين واحد وأربعة موظفين، هي التي تمثل أغلبية الشركات في القطاع الخاص، كما أن نسبة الشركات التي لديها عمالة تتراوح بين 50-99 تمثل فقط 4 بالمئة من القطاع الخاص (Assaad and Krafft 2013:9-10). وفي الواقع، فإن الأمر لا يتعلق فقط بحجم شركات ومصانع القطاع الخاص وحجم العمالة بها بل أيضًا بطبيعة هذه العمالة ووضعها، وبالتالي على قدرتها على الضغط، حيث يرتبط حجم الشركات ارتباطًا وثيقًا بشروط التوظيف وطبيعته. بالفعل، تميل الشركات صغيرة الحجم إلى تعيين عاملين غير منتظمين وغير رسميين (Assaad and Krafft 2013:10) (وللمزيد من التفاصيل حول تحارب التنظيم النقابي في أوساط العمال غير الرسميين بالقطاع الخاص انظر فصل شهير جورج في هذا المؤلف).

ويضاف إلى ذلك أن التناثر الجغرافي لشركات ومصانع القطاع الخاص، بالذات لو تمت

مقارنتها بمصانع القطاع العام حيث التمركز الجغرافي للعمال في شركات كبيرة تضم مصانع عدة وتربط أعضاءها روابط اجتماعية، وأحيانًا عائلية قوية على غرار شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى أو شركة الحديد والصلب في حلوان. فعلى النقيض من هذا، فإن النظر إلى منطقة مثل العاشر من رمضان أو السادس من أكتوبر حيث التمركز الواضح لعمال القطاع الخاص في المصانع والشركات المنتشرة في هذه المدن الصناعية، فسنلاحظ أمرين: الأول هو أن هذه المناطق تعاني من هشاشة في علاقات العمل، وتقوم بالأساس على العمالة غير المنتظمة والمؤقتة حيث التغيير السريع والكثير في العمالة. أما الثاني، فيتعلق بديموغرافية هذه المناطق، وأماكن سكن العاملين التي تبعد عن مكان العمل حيث لا يسكن عمال هذه المناطق في مدن تلتصق بمكان العمل مثل شركة المحلة أو حتى مثل مدينة السادات الشهيرة[7]، التي تمتلئ بشركات ومصانع القطاع الخاص، بل يسكنون في مناطق بعيدة، وغالبًا، خارج المدينة على غرار عمال مدينة العاشر من رمضان الذين يسكن أغلبهم في مدينتي بلبيس والإسماعيلية. ومن ثم فإنه ليس من الغريب أن تتميز مدينة السادات، ذات العدد الأصغر من العمال، والذين يسكنون في المدينة نفسها، بوجود اتحاد السادات المستقل (التابع لمؤتمر عمال مصر الديمقراطي) خصوصًا لو تمت المقارنة بشركات ومصانع القطاع الخاص في مناطق مثل السادس من أكتوبر أو العاشر من رمضان، حيث تعثرت تجربة النقابات المستقلة بالنظر إلى هشاشة علاقة العمل، والتغيير السريع للعمال، وبعد مناطق السكن عن مناطق العمل، تلك العوامل التي تجعل من الصعب إقامة علاقات وروابط بين العمال تصلح كي تكون، مستقبليًّا، نواة لتنظيم نقابي (محمد مصطفى 2017).

ويضاف إلى هذا نقص مشاركة وحضور النساء، خصوصًا من أصحاب الياقات الزرقاء في القطاع الخاص بشكل عام. ففي أحد التدريبات التي نظمتها منظمة العمل الدولية لتوعية عمال قطاع الغزل والنسيج الصناعي في أماكن متفرقة في القطاع الخاص بحقوقهم

7) تتميز مدينة السادات بصغر عدد العمال بها، وقد خططت أصلا كي تكون عاصمة إدارية كاملة ومتكاملة وقت الرئيس السادات.

وواجبتهم في مصر خلال العام الجاري، تلك التي شملت نحو 40 ألف عامل، لم تكن نسبة مشاركة النساء تتجاوز 25 بالمئة فحسب، وبمحاولة معرفة الأسباب، تعددت بين الانهماك في الأعمال المنزلية بجانب العمل من جهة، وصعوبة تعامل النساء مع المشرفين ومواجهتهن لمشكلات معرقلة مثل الانحياز للرجال أو حتى التحرش من جهة أخرى (محمد مصطفى 2017). وهو أحد الأمور التي تشرح إلى حد ما أسباب ضعف حضور النساء في التنظيمات النقابية المستقلة في القطاع الخاص، وبالتالي ضعف قدرة الأخيرة على تحقيق اختراق أقوى للمجتمع، فتمثيل النساء وحضورها في النقابات يضاعف من قدرة الأخيرة على تمثيل المجتمع واختراقه؛ والعكس صحيح.

وأخيرًا، نستنتج مما سبق أن عوامل كثيرة قد تضافرت بشكل يضعف من قدرة العاملين بالقطاع الخاص على تنظيم أنفسهم بشكل يساعدهم على ممارسة ضغط منظم وتأثير قوي على المستوى القومي، وذلك كالآتي:

أولًا: إن وجود النقابات الجديدة وتمثيلها ضعيف في وسط العمال في القطاع الصناعي، بما في ذلك كل من القطاع العام الصناعي الذي يتميز بكثافة العمالة داخل المصنع الواحد من ناحية، وشركات ومصانع القطاع الخاص التي توظف أغلبية العمالة في مصر من ناحية أخرى.

ثانيًا، توجد الحركة النقابية المستقلة بالأساس في أوساط الياقات البيضاء، خصوصًا في إطار قطاع موظفي الدولة والعمال في القطاع الخدمي العام (نقابة النقل العام مثالًا) لا سيِّما وأن باقي القطاعات خاصة في القطاع الصناعي لم يؤد أي من خبراته النضالية السابقة فيها إلى بلورة تحرك نقابي مستقل، ونذكر هنا على سبيل المثل لا الحصر أن احتجاجات عمال شركة مصر للغزل والنسيج، التي شكل إضرابها في ديسمبر 2006 قاطرة الاحتجاجات العمالية في السنوات الخمس الأخيرة لعهد مبارك، لم تدفع احتجاجاتها إلى سعي عمالها إلى تأسيس نقابة مستقلة (اللهم إلا في نطاق ضيق بين

قيادتها)[8] بل كانت القناعة السائدة هي ضرورة البقاء في النقابة الرسمية مع محاولة إصلاحها (جهاد طمان وفيصل لقوشة 2015).

أضعف كل هذه العوامل من الحركة النقابية الجديدة في بشكل عام، وجعلتها غير قادرة على إحداث ضغط منظم يمكنها من تغيير نمط علاقتها مع الدولة أو حتى تحقيق مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، كما إنها قد جعلت الحركة النقابية الجديدة، القوية نسبيًّا وسط أصحاب الياقات البيضاء – لا سيّما بين موظفي الدولة– حركة تتبع سياسة "ضغط استراتيجي منضبط" لتحقيق مصالحها الاقتصادية، من دون أن تتبنى بالضرورة استراتيجيات تسعى لإحداث تغيرات راديكالية في توازنات القوي الحاكمة. وهو ما يمكن ترجمته في قول آخر بأن الحركة النقابية الجديدة الموجودة بشكل قوي نسبيًّا في وسط موظفي الدولة جعلت منها حركة تتحرك وفقًا لاستراتيجية واضحة ومنضبطة تقوم على الضغط على الدولة لتحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يرتفع هذا الضغط إلى مستوى تهديد سلطة الدولة، ودون أن يضعف فيصبح غير مؤثر أو وغير قادر على تحقيق مصالحها.

4) كبير لكن هش: ضعف الإدارة المؤسسية والقدرات الهيكلية عائقًا للفعالية

اتسعت ظاهرة النقابات المستقلة مع الانفتاح السياسي الذي لحق بثورة يناير، وتجمعت هذه النقابات تحت سقف اتحادين بالأساس كما سبقت الإشارة: الاتحاد المصري للنقابات المستقلة ومؤتمر عمال مصر الديمقراطي. وعلى الرغم من المحاولات المستميتة لهذه الاتحادات النقابية من أجل تنظيم نفسها بشكل مؤسسي متماسك إلا أنه بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على الثورة، تعثرت عملية البناء التنظيمي للحركة النقابية الجديدة؛ حيث واجهت مجموعة من التحديات الهيكلية التي أعاقت قدرتها على

8) في 2007–2008، سعت مجموعة من العمال في شركة المحلة بقيادة القيادي العمالي جهاد طمان إلى تشكيل رابطة مستقلة لعمال شركة المحلة كي تكون نواة لنقابة مستقلة، إلا أنها لم تضم في ذلك الحين أكثر من 300 عامل، بما يعني أن التجربة لم تسفر عن نجاح يذكر ولم تطور حتى إلى تأسيس نقابة مستقلة.

الدفاع عن مصالح أعضائها بشكل فعال، وهو الأمر الذي زادت وتيرته مع انغلاق المجال السياسي ابتداءً بسنة 2014. ومن ثم، نسعى في السطور التالية إلى مناقشة التحديات التي واجهتها هذه الاتحادات النقابية الجديدة، وآثارها على فاعليتها وكفاءتها.

بشكل عام، وبخلاف الاختيارات الخاطئة أو التصرفات الانتهازية لبعض قياداتها، فقد عانت النقابات العمالية الجديدة من مشكلات هيكلية أعاقت قدراتها المؤسسية الداخلية على اختراق المجتمع، وتمثيل العمال بصورة أفضل، وذلك لجملة من الأسباب نسرد منها على سبيل المثل لا الحصر:

أولًا: افتقرت النقابات الجديدة إلى تقاليد العمل النقابي، كما افتقدت قياداتها إلى خبرات إدارة مؤسسات نقابية بشكل مهني ومحترف، لا سيّما وأن اتحاد عمال مصر كان المؤسسة الوحيدة الرسمية لممارسة العمل النقابي طيلة عقود، في حين حظرت ممارسته خارجها (Benin 2012: 13). والحقيقة، فإن قِصَر فترة الانفتاح السياسي التي لم تمتد لأكثر من سنتين أو ثلاث على أقصى تقدير لم يعط الفرصة الكافية لمعالجة أوجه القصور هذه. ومن ناحية أخرى، دفعت السيولة السياسية التي عرفتها الفترة القصيرة التالية لثورة يناير إلى تشكل نخبة نقابية مستقلة في بعض الأحيان (وليس كلها) من موظفين أو عمال كانت لديهم طموحات نقابية إلا أنهم لم يكونوا قادرين على تحقيقها في اتحاد عمال مصر، ليس بالضرورة بسبب عمليات التزوير الموسعة التي كانت تشهدها انتخابات التنظيم النقابي الرسمي، بل أيضًا وربما بسبب ضعف خبرتهم وكفاءتهم النقابية (فاطمة رمضان 2017). ومن ثم، مثَّل إنشاء الاتحادات النقابية المستقلة في جو من انفتاح المجال السياسي، في بعض الأحيان، فرصة انتهزها من كان يرغب سابقًا في الالتحاق بالمناصب النقابية القيادية، ولم يكن ليتمكن من ذلك.

ثانيًا: عانت النقابات الجديدة من ضعف مواردها المالية، بالنظر لعدم قدرتها على تحصيل اشتراكات أعضائها. وهو أمر لا يتعلق فقط بمعضلة الصناديق الاجتماعية التي سبق تناولها، وامتناع إدارة العمل عن خصم الاشتراكات لصالح النقابات المستقلة في الكثير من الأماكن، والإصرار على الخصم لصالح نقابات الاتحاد العام (لمزيد من

التفاصيل، انظر فصل علاء عبد التواب في هذا المؤلف)؛ بل تعلق أيضًا بضعف مهارات الإدارة المالية لهذه المؤسسات النقابية الجديدة ذات الخبرة الحديثة في هذا المجال. وهو الأمر الذي ينعكس على قدرة الاتحادات النقابية الجديدة على الحصول على التمويل اللازم لبقائها بما يضعفها أكثر فأكثر في شكل يشبه الدائرة المفرغة.

ثالثًا: افتقرت النقابات الجديدة إلى الاعتراف بها ومنحها الشرعية القانونية والفعلية. بالفعل، وواجهت ولا تزال قيادات النقابات العمالية الجديدة عوائق كثيرة عند محاولة تسجيل منظماتها الجديدة رسميًّا لدى وزارة القوى العاملة، لا سيّما وأنها ظلت مفتقرة لقانون يشرعن وجودها، وهو الأمر الذي يُضاف إليه تصريحات واضحة ومتتالية من وزراء القوى العاملة الذين لحقوا بكمال أبو عيطة بعد التعديل الوزاري الذي استبدل حكومة الببلاوي. ففي 1 مارس 2014 تم التأكيد على عدم اعتراف وزارة القوى العاملة بالنقابات المستقلة في مقابل اعترافها الحصري بالنقابات الرسمية، إلى الحد الذي اعتبرها فيه جمال سرور وزير القوى العاملة السابق، في نوفمبر 2015، كيانات غير قانونية (مصطفى النجار 2015).

وإن كان الأمر صعبًا على المستوى الرسمي، فهو أصعب بكثير على المستوى الفعلي من حيث اكتساب الشرعية التمثيلية. فمن الناحية العملية، تفضل الإدارات المختلفة في القطاعين الحكومي والعام، وأرباب العمل في القطاع الخاص التعامل مع النقابة الرسمية في حين يتم التعامل مع قيادات النقابات المستقلة باعتبارهم قيادات لحركات احتجاجية ربما يمكن التفاوض معها بسبب قوتها التمثيلية في القطاعات التي أشرنا إليها سابقًا فيما يتعلق بالمطالب قصيرة المدى (كالمستحقات المادية أو العلاوات غير المدفوعة) من دون أن يعني ذلك الاعتراف بهذه القيادات كممثلين رسميين ودائمين للعمال أو الموظفين، وبالتالي عدم منحهم شرعية التفاوض على اتفاقات طويلة الأجل ربما تتطلب إجراء تعديلات أكثر بنيوية (Abdalla 2012: 4–5).

وقد تطورت هذه الوضعية في سنوات نظام عبد الفتاح السيسي إلى عدم الاعتراف، في كثير من الأحيان، بالنقابات المستقلة حتى فيما يخص تمثيل العمال في المفاوضات

الجماعية المتعلقة بالمتطلبات المادية المباشرة. ونذكر هنا على سبيل المثال، أنه على الرغم من حصول عدد من أعضاء النقابة العامة لعمال غاز مصر المستقلة على حكم في فبراير 2015 نتيجة التقاضي على حق الدخول في مفاوضة على مطالبهم مع جهة العمل، أصرت الإدارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة الجماعية بوزارة القوى العاملة على حضور ممثلي النقابة العامة للبترول الرسمية هذا التفاوض بالنظر لاعتراف القانون الحصري بهم، وعدم اعترافه بالنقابة المستقلة (فاطمة رمضان 2015). ويضاف إلى ذلك، المضايقات التي تواجهها النقابات المستقلة بما يضعف من موقفها في مواجهة النقابات الرسمية، ونذكر هنا على سبيل المثل لا الحصر العوائق التي واجهتها نقابة النقل المستقلة من أجل الحصول على الأختام اللازمة لمنح سائقي النقل العام رخصة مزاولة المهنة (فاطمة رمضان 2017).

ولو انتقلنا الآن من مستوى النقابات القاعدية بمشكلاتها سابقة الذكر إلى مستوى الاتحادات التي كونتها هذه النقابات، كان بإمكاننا أن نرصد ثلاثة تحديات رئيسية أضعفت من قدرة كل من الاتحاد المصري ومؤتمر عمال مصر على الدفاع بفاعلية عن الحقوق العمالية، والتأثير على مسار العملية السياسية بعد ثورة يناير بشكل يخدم مصالحهم.

4.1) ضعف القدرات الهيكلية ووهن البناء التنظيمي والمؤسسي

دفعت محدودية الموارد البشرية والمالية لهذه الاتحادات من جهة، ومحاولتها ضم عشرات من النقابات ومئات من اللجان النقابية على مستوى المنشآت من جهة أخرى، إلى ضعف قدراتها الهيكلية، وافتقادها لميكانيزمات فعالة للإدارة والتنسيق الداخلي مما جعل قدرتها على استيعاب النقابات الجديدة ودمجها ضعيفة. وهو الأمر الذي خلق إشكالية كبرى على مستوى قدرة الاتحادات النقابية على الإتيان بأمرين: الأول تحقيق نوع من التوازن الأفقي بين الأطراف والمركز على المستوى الجغرافي، إذ كان التواصل بينهما ضعيفا، ووقع تهميش الأول لحساب الثاني. فطالما شعرت النقابات الموجودة في المحافظات أنها خارج نطاق الاهتمام، وأن مطالبها أو بالأحرى احتياجاتها تقع خارج

أجندة الاتحاد. وبالنظر إلى ضعف موارد وإمكانيات الاتحادات لم يكن من السهل دائمًا تقديم الدعم القانوني والتضامني اللازم لهذه النقابات، خصوصًا في أوقات الأزمات. أما الثاني فهو تحقيق نوع من الفاعلية المؤسسية حيث ضعفت ميكانيزمات التواصل الرأسي بين القيادات على مستوى الاتحاد والنقابات على مستوى قاعدة الاتحاد مما أفضى إلى خلق كيانات مؤسسية هشة، وولد شعورًا داخليًّا بغياب الديمقراطية الداخلية والقدرة على المشاركة في صناعة القرارات. ومن ثم، وبمرور القليل من الوقت، تعرضت هذه الاتحادات لخطر التفكك مع الانغلاق السياسي، خاصة بدءًا من 2014.

على الصعيد العملي، كان الأمر راجعا لقرار كمال أبو عيطة، رئيس نقابة الضرائب العقارية المستقلة ومؤسس الاتحاد المصري، أن يغتنم فرصة انفتاح المجال السياسي بعد ثورة يناير مباشرة لتأسيس كيان يمثل الحركة العمالية المستقلة. ومن الجدير بالذكر أن فكرة الالتحاق بالاتحاد الرسمي، هي فكرة قد تعداها الزمن بالنسبة لقيادات الحركة النقابية المستقلة، خصوصًا وأن أبو عيطة بإنشائه لأول نقابة مستقلة بات رائد الحركة النقابية المستقلة، وكانت التوقعات بعد الثورة تدور حول ضعف الاتحاد الحكومي بافتراض أن مصر قد دخلت في مرحلة تحول ديمقراطي تسمح بالتعددية النقابية والسياسية، وربما حتى إعادة توزيع ممتلكات وأموال التنظيم النقابي الرسمي مثلما حدث في تجارب دولية أخرى. ومن ثم كانت الفكرة المحركة وراء إنشاء الاتحاد بسرعة وقبول أكبر عدد ممكن من النقابات الجديدة تحت سقفه هي خلق مؤسسة تمثل النقابات الجديدة وتتحدث سياسيًّا باسم كتلة عمالية واضحة ومحددة المعالم (نهي مرشد 2016). ولزيادة نفوذه السياسي، سعى الاتحاد إلى دمج أكبر عدد ممكن من النقابات العمالية الجديدة بداخله، ومن ثم، فقد تم قبول أوراق أغلب النقابات العمالية الجديدة التي طلبت الانضمام إلى الاتحاد على الرغم من أن عددًا غير قليل منها كان أقرب إلى نموذج النقابات الورقية، أي تلك التي لم تمثل سوي قلة قليلة من العمال أو الموظفين داخل المنشأة الواحدة بما يجعلها نقابة موجودة ورقيًّا لكن غائبة على أرض الواقع (نهى مرشد 2016).

وقد أدى هذا النهج القائم على فكرة البناء من أعلى إلى إحداث نوع من الخلل بين قدرات الاتحاد على التنسيق المؤسسي الداخلي من ناحية، وقدرته على استيعاب هذا الكم من النقابات الجديدة من ناحية أخرى، ودمجها في الهيكل النقابي الجديد. وبالنظر إلى محدودية موارد الاتحاد المستقل؛ المادية والبشرية، فقد أثرت عملية البناء الداخلي العلوية والسريعة على القدرات الإدارية والتنظيمية بما أضعف قدراته على التواصل الرأسي فزادت الهوة بشكل ملحوظ بين القيادات في المستويات العليا للاتحاد من جهة والنقابات القاعدية من جهة أخرى (Abdalla 2012: 6)، وبمرور الوقت، زادت الانقسامات الداخلية والانشقاقات سواء في المستويات العليا أو القاعدية للاتحاد حتى أصبحنا أمام مؤسسة تعاني من شبح التفكك التدريجي البطيء. فبحلول نهاية عام 2015، غادر العديد من النقابات الاتحاد المصري لتنضم إلى مؤتمر عمال مصر الديمقراطي على غرار نقابة المصرية للاتصالات، ونقابة النيابات والمحاكم، وهو الأمر الذي سبقتهم إليه نقابة النقل العام المستقلة في سنة 2012 (سعد شعبان 2016). كما انشق أحد أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد المصري وعمل على تأسيس اتحاد جديد؛ هو الاتحاد العام للنقابات المصرية في سبتمبر 2013. ولم يكن تأسيس ذلك الاتحاد سوي وسيلة أو محاولة من مؤسسه للوجود على الساحة العمالية والسياسية بعد أن تعثرت آليات الاتحاد المصري في وضع قواعد مؤسسية وشفافة للحد من "الشللية"، وتحديد صلاحيات كل قيادي وحدودها بشكل واضح وشفاف (محمد مصطفى 2017).

ولم يكن حال مؤتمر عمال مصر بأفضل كثيرًا من الاتحاد المصري إذ عانى من ضعف القدرات التنظيمية، بما في ذلك آليات الترابط والتواصل الأفقي والرأسي، ومع ذلك ظلت قدرته على الاستمرارية والصمود في ظل إغلاق المجال السياسي بعد 2014 أقوى من سابقه الذي بدت ملامح التفكك عليه بشكل أوضح. وربما يرجع ذلك إلى نشأة مؤتمر عمال مصر المختلفة (نهي مرشد 2016). فقد أفردت دار الخدمات العمالية والنقابية ومنسقها العام كمال عباس وقتًا أطول لعملية البناء الداخلي للنقابات القاعدية، ووفرت مساحات أوسع للتواصل والتعاون بينها قبل الشروع في عملية دمجهما

بداخل اتحاد واحد (Abdalla 2012:6) وهو الأمر الذي تطلب عدم إعلان عباس عن التأسيس الرسمي لمؤتمر عمال مصر الديمقراطي قبل أبريل 2013.

أما على مستوى التواصل بين المركز والمحافظات فقد كان هنا أيضًا الأمر مختلفًا عما كان عليه في الاتحاد المصري حيث تبنى عباس فكرة المؤتمرات الإقليمية، أو بناء اتحادات إقليمية في محافظات أو مناطق عدة في المركز وفي الشمال والجنوب والشرق والغرب على غرار مؤتمر كل من القاهرة والغربية، والصعيد وبورسعيد إذ تأسست مؤتمرات أو اتحادات إقليمية تضم نقابات قاعدية، ثم تم دمج هذه المؤتمرات أو هذه الاتحادات في الاتحاد أو المؤتمر الأكبر: مؤتمر عمال مصر (محمد مصطفى 2017). ولكن على الرغم من أن هذا النهج المتمثل في إعطاء فرصة أطول للبناء الداخلي التحتي قد حمى التنظيم النقابي الجديد من التفكك إلا أنه لم يحمه من شبح غياب الاستقرار الداخلي تمامًا، حيث استمرت الخلافات على المستويات القيادية كما سيتضح لاحقًا.

وثمة صعوبة أخرى قد حالت دون إمكانية بناء اتحادات نقابية قوية مؤسسيًّا ذات آليات للتواصل الداخلي الفعال (وإن كان بدرجات متفاوتة) – خصوصًا مع الأخذ في الاعتبار انحسار المجال السياسي والتضييق على النقابات المستقلة في عهد نظام السيسي من ناحية، وضعف خبرات البناء المؤسسي النقابي المستقل من ناحية أخرى –ألا وهي توازي عمل القيادات النقابية على بناء نقاباتهم القاعدية مع ضرورة عملهم على بناء الاتحادات النقابية الجديدة في التوقيت نفسه، ومن ثم، صعوبة الاختيار بين انغماس النقابي في بناء نقابته – وبالتالي الانقطاع عما خارجها– أو انغماسه في بناء الشكل الأعلى بما يسحب من الوقت والطاقة اللازمين للتواصل مع قواعد نقابته (فاطمة رمضان 2015).

وفي هذا الإطار نشير إلى أن الدعم الأجنبي، الذي حصلت عليه الاتحادات النقابية المستقلة الجديدة بعد ثورة يناير من اتحادات ومنظمات حكومية وغير حكومية دولية، قد أدى، خلافًا لما هو متوقع، إلى مضاعفة آثار وهن آليات التواصل الداخلي في هذه الاتحادات الوليدة. فعلى الرغم من أن الدعم الذي حصلت عليه هذه النقابات قد

أسهم في تطوير المهارات الإدارية الضعيفة للعديد من هذه الاتحادات والنقابات، إلا أنه بشكل مواز خلق مشكلات جديدة، نذكر منها على سبيل المثل: (1) فصل القيادات النقابية عن قواعدها لانشغالها بالسفر (الداخلي أو الخارجي) لتلقي مزيد من التدريبات، أو لانشغالها بالصراع حول هذه السفريات ذاتها، فقد باتت الأخيرة مطمعًا وتحولت إلى غاية وليس وسيلة، (2) تعطيل آلية التضامن العمالي الداخلي الذي كان من أهم أسباب قوتها وقدرتها على الاستدامة، وذلك بسبب استسهال الاعتماد على الدعم اللوجستي الذي قدمته المؤسسات غير الحكومية. وهذا يعني، أن الدعم الأجنبي لهذه النقابات قد خلق –بشكل ما– آليات موازية للتطور الداخلي للحركة النقابية نفسها، بدلًا من مواكبتها (مصطفى بسيوني 2015). ومن ثم، فيمكن القول إن الجهة الداعمة للنقابات، تغيرت من الدولة في حال الاتحاد الحكومي إلى المنظمات الأجنبية في حال الاتحادات المستقلة، أما مشكلة غياب الاستقلالية أو التبعية الناجمة عن ذلك فلم تتغير كثيرًا (للمزيد من التفاصيل حول إشكاليات العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحركة العمالية انظر فصل محمد عادل في هذا المؤلف).

4.2) أزمة الديمقراطية والشرعية الداخلية

على النقيض من التنظيم النقابي الرسمي الذي ركز القانون المنظم له السلطات في يد مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارة النقابات المكونة له، نصَّت لوائح الاتحادات المستقلة الجديدة على منح سلطات أوسع للجمعيات العمومية. إلا أن إشكالية ضعف آليات التواصل المؤسسي الرأسي والأفقي من جهة، وضعف الموارد المادية من جهة أخرى، دفعت بمرور الوقت إلى غياب مماثل في القدرة على امتصاص النزاعات وإدارة الصراعات الداخلية. وهو الأمر الذي أضعف، بشكل جلي، من ناحية، قدرة هذه الاتحادات على الحفاظ على شرعية قياداتها الداخلية في أعين قواعدها، وأثَّر من ناحية أخرى على فاعليتها وقدرتها على القيام بالدور المنوط بها. وقد برزت هذه المشكلة على مستوى الاتحادين على السواء، كما سيتجلى في السطور القادمة.

بعد شهر واحد فقط من تأسيس الاتحاد المصري، أجرى الاتحاد انتخاباته الداخلية،

بهدف ترسيخ قيم الديمقراطية إلا أن المشكلة التي ترتبت على ذلك كانت أن النقابات القاعدية المنضمة للاتحاد لم تحظ بالوقت الكافي للتعرف على بعضها البعض أو على المرشحين للمناصب القيادية، ومن ثم مال الناخبون إلى انتخاب القيادات المركزية، التي كانت معروفة لهم سواء لحضورها أيام التأسيس الأولى للاتحاد (بما في ذلك المساعدات التي قدموها للنقابات المنضمة حديثًا من تسهيلات ورقية ولوجستية). وهذا يعني أن معيار الاختيار كان منصبًا على المعرفة بالمترشحين، ولم يكن بالضرورة قائمًا على مقياس الخبرة أو الكفاءة. وقد أفضى ذلك إلى تشكيل مجلس تنفيذي مستندًا إلى الآليات الديمقراطية لكن مفتقرًا (في عدد من أعضائه على الأقل) إلى الفاعلية المطلوبة أو الخبرة النقابية المناسبة (فاطمة رمضان 2017).

وفي ظل ضعف آليات التواصل الأفقي والرأسي داخل الاتحاد، كانت النتيجة الحتمية هي تفكك شرعية كثير من القيادات المركزية في المستويات العليا للاتحاد، والتسريع من وتيرة الصراعات الداخلية على السلطة، خاصة بعد ترك أبو عيطة الاتحاد المصري لتولي منصب وزير القوى العاملة في يوليو 2013 حيث ساهمت كاريزمته في الحد المؤقت من تفاقم الأزمات الداخلية. فقد انتهي الأمر بتغيرات عدة في المجلس التنفيذي للاتحاد، شهدها الأخير ابتداءً من 2013، إلا أنها لم تكن نتيجة آلية ديمقراطية (كالانتخابات مثلًا) بل نتيجة انشقاقات داخلية أفضت إلى تدهور الشرعية الداخلية للاتحاد، وأوجدت حالة مستمرة من عدم الاستقرار الداخلي.

وعلى الرغم من أن النقابات المنضمة إلى مؤتمر عمال مصر قد مُنحت وقتًا أطول للتعارف حيث لم يتم الإعلان رسميًّا عن تأسيس الاتحاد إلا بعد سنتين من إنشائه لم يحل ذلك دون نشوب صراعات داخلية على السلطة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق برئاسة الاتحاد الجديد. فبعكس الاتحاد المصري الذي تمتع برئاسة مؤسسه كمال أبو عيطة ذي الشخصية الكاريزمية، والذي كان يحظى بحب واحترام قطاعات عمالية واسعة، لم يكن مؤسس مؤتمر عمال مصر هو رئيسه الرسمي. وفي ضوء الضعف النسبي للتنظيم الداخلي، خلق هذا الأمر صراعات حقيقية على رئاسة الاتحاد، وانعكس لاحقًا

في شكل صراعات قوى بين أجنحة أكثر قربًا لدار الخدمات ومنسقها العام (الذي هو أيضًا مؤسس الاتحاد) وأخرى أميل إلى الابتعاد عنها. ومن الأمثلة الواضحة على صراعات النفوذ داخل مؤتمر عمال مصر –تلك التي هزته داخليًّا وعرضته لخطر الانشقاق– ومحاولة حلها، نسرد على سبيل المثل اجتماع الجمعية العمومية بدعوة من دار الخدمات في فبراير 2014 (سهام شوادة 2014). التي قررت الجمعية فيه، بدعم من دار الخدمات، إقصاء الرئيس المنتخب يسري معروف، والدعوة لعقد انتخابات جديدة فاز فيها الرئيس الحالي لمؤتمر عمال مصر سعد شعبان.

وبشكل عام، وبمرور الوقت وفي ضوء انحسار المجال العام بعد 2014، تحول الحرص على الدعوة لاجتماعات المجالس التنفيذية والجمعيات العمومية لعرض القرارات واتخاذ المواقف إلى مسألة يتم تأجيلها باستمرار. وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء ضعف القدرات المالية اللازمة لتمويل الإجراءات اللوجستية اللازمة لهذه الاجتماعات مثل حجز قاعات كبيرة، ودفع تكاليف المواصلات اللازمة لحضور أعضاء النقابات القاعدية من المحافظات المختلفة إلى القاهرة وربما المبيت فيها (نهي مرشد 2016). بالتالي، أصبحت القرارات تُتخذ في مجموعات أضيق بكثير، الأمر الذي عمَّق بدوره من أزمة تهميش الأطراف لصالح المركز، ومعضلة استبعاد المستويات القاعدية لصالح المستويات العليا من الاتحاد، ومن ثم ضاعف من أزمة شرعية هذه الاتحادات داخليًّا (فاطمة رمضان 2017).

وقد ارتبط هذا الوضع، بالمشكلة سابقة الذكر، المتعلقة بغياب شبكة تواصل رأسية وأفقية فعالة داخل هذه الاتحادات النقابية، مما جعل عملية التواصل لعقد هذه الجمعيات العمومية صعبة، وجعل من جمع الأموال بشكل دوري من النقابات القاعدية لاستخدامها في مناسبات كهذه أصعب. وبالتبعية، ومع الشعور بالتهميش المتزايد انعكس ضعف الإدارة الداخلية للاتحادات النقابية الجديدة على رغبة النقابات القاعدية في دفع اشتراكات تمويلية لهذه الاتحادات، الأمر الذي أضعفها أكثر فأكثر، في شكل يشبه الدائرة المفرغة (نهى مرشد 2016).

4.3) إشكاليات القيادة: المضار غير المتوقعة للكاريزما

من المؤكد أن وجود قيادات عمالية لها شهرة وحضور على مستوى العمل السياسي والمدني، بالإضافة إلى العمل النقابي قد جعل من عملية إنشاء وبناء اتحادات نقابية جديدة أمرًا ممكنا. وفي هذا الصدد، ثمة شخصيتان بارزتان من دونهما يكون التحدث عن نشأة الاتحادات النقابية الجديدة صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا: الأول هو كمال أبو عيطة مؤسس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، ومؤسس أول نقابة مستقلة عن الاتحاد العام في تاريخ مصر؛ نقابة الضرائب العقارية ما يجعله رائد الحركة النقابية المستقلة في مصر، وهو أيضًا عضو بارز في حزب الكرامة الناصري وفي حركة كفاية، ونائب في برلمان 2012، بما يجعله وجهًا معروفًا على الساحة السياسة في مصر. أما الثاني فهو كمال عباس القيادي العمالي السابق في مصنع الحديد والصلب بحلوان، والمنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية التي قدمت دعمًا قانونيًّا وتقنيًّا ملموسًا للحركات العمالية والتي نشطت في أواخر عام 2004، وحازت في عام 2000 على جائزة الدولة الفرنسية لحقوق الإنسان، وهو أيضًا وجه معروف في ساحة العمل المدني في مصر.

وعلى الرغم من الدور الاستثنائي الذي لعبته قيادات الحركة النقابية الجديدة، في مصر، في لحظة تاريخية، هي أيضًا استثنائية، إلا أن اعتماد الحركة النقابية الهيكلي عليهما – خصوصًا في ظل ندرة الموارد البشرية ذات الخبرة والشهرة والكفاءة في المجالين النقابي والسياسي على السواء– كان له أيضًا أثار سلبية على نمط تطور الحركة النقابية المستقلة بعد ثورة يناير، وذلك لأسباب عدة، نذكر منها ما يلي:

أولًا: أدى الانقسام التنظيمي الذي عانت منه الحركة النقابية إلى إضعافها في مهدها. فقد نتج هذا الانقسام المؤسسي عن اختلاف الرؤى والتوجهات الاستراتيجية لمؤسسي الاتحادين، كما سبق التوضيح. ومع ذلك ظل هذا الانقسام معبرًا عن عدم قدرة قيادتين قويتين على إيجاد وسيلة للتوحد مما أثر على قوة الاتحادين النقابيين الجديدين. وهو الأمر الذي تؤكده الاختلافات البرامجية الضعيفة بين كل من الاتحاد المصري ومؤتمر

عمال مصر، والتي لا تكاد تُذكر. فقد توافق الاتحادان في أغلب الأحيان بعد ثورة يناير على الأجندة والمطالب، مثل الاتفاق على ضرورة زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه مصري، والعمل على قانون يضمن الحرية النقابية، كما عمل الاتحادان معًا في إطار كيانات أخرى لتحقيق هذه الأهداف على غرار "الجبهة الوطنية للدفاع عن الحقوق العمالية والحريات النقابية" التي تأسست في أكتوبر 2012 (مروة الغول 2012).

ثانيًا: أدى اعتماد الاتحاد المصري على كاريزمية أبو عيطة في عملية دمج النقابات الجديدة من جهة، وحل النزاعات الداخلية من جهة أخرى، إلى تأجيل بناء تنظيم مؤسسي قوي. ومن ثم لم يكن من الغريب، أن يتعرض الاتحاد المصري لشبح التفكك الداخلي إثر ترك أبو عيطة له وتوليه منصب وزير القوى العاملة في يوليو 2013. وهو الأمر الذي تفاقم أيضًا بسبب دعم أبو عيطة لنظام السيسي، جنبًا إلى جنب مع أعضاء آخرين من داخل المجلس التنفيذي للاتحاد، من دون الحصول على أي ضمانة لتحقيق المطالب العمالية ما دفع إلى تعميق الانقسامات بين قيادات الاتحاد من جهة وبين الأخير والنقابات القاعدية من جهة أخرى (عمر سعيد 2015 مذكور في Abdalla 2015).

وعلى الرغم من محاولات أبو عيطة المضنية للضغط من أجل سن قانون الحريات النقابية –أحد المطالب الرئيسية للحركة النقابية الجديدة منذ ثورة يناير– لم ينجح في إقناع مجلس الوزراء بتبني هذا القانون من ناحية، كما أنه لم ينجح في إقرار الحد الأدنى للأجور سوى للعاملين في القطاع الحكومي من ناحية أخرى، في حين استثني منه العاملون في القطاعين العام والخاص. ومع أن فشل أبو عيطة في إقرار قانون الحريات النقابية هو أمر يعكس في ذاته ضعف الحركة النقابية المستقلة، التي لم تتمكن من تكوين لوبي ضغط قوي قادر على تغيير موازين القوى في صالح قائدها، لكن في المقابل، ساهمت هذه الوضعية في خلق شعور عام لدى عدد غير قليل من القيادات العمالية سواء على المستوى المركزي في الاتحادات النقابية الجديدة أو على مستوى النقابات القاعدية بتورط قائدهم، وتورطهم بالتبعية، في تقديم دعم سياسي للنظام بلا مقابل ملموس.

ثالثًا: أدت العلاقة المتوترة، أو على الأقل غير واضحة الحدود بين مؤسس دار الخدمات ومؤسس مؤتمر عمال مصر كمال عباس، إلى نمو غير سوي لآليات الديمقراطية الداخلية في هذا الأخير. فعلى الرغم من الدعم اللوجيستي والفني والتعليمي الذي منحته دار الخدمات لهذا الاتحاد، بل والتي جعلت منه اتحادا أكثر قدرة على الاستمرارية، إلا أن النزاع بين الاتحاد من جهة ودار الخدمات من جهة أخرى فيما يتعلق بدور الأخيرة وحدود صلاحيتها عطلت، لوقت غير قصير، آلية التطور المؤسسي والديمقراطي الداخلي في الاتحاد.

ومن ثم نستنتج مما سبق أن عوامل عدة قد حدَّت من فاعلية النقابات والاتحادات الجديدة ليس فقط من القيام بدورها الأساسي في الدفاع عن مصالح أعضائها الاقتصادية، بل أضعفت أيضًا من قدرتها على التأثير في مسار العملية السياسية بشكل يمكنها من صياغة عقد اجتماعي جديد مع الدولة، وهي كالآتي:

أولاً: عانت النقابات والاتحادات النقابية التي نشأت بعد ثورة يناير في مجملها من الضعف الهيكلي والمؤسسي والتنظيمي خصوصًا فيما يتعلق بالقدرة على بناء آليات وشبكات تواصل داخلي تجعلها قادرة على الدفاع عن مصالح أعضائها بشكل كفؤ، وهو أمر عضده انغلاق المجال السياسي من بداية 2014، أي بعد فترة محدودة من انفتاحه بعد ثورة يناير، لم تمتد سوى لسنتين أو ثلاث على الأكثر.

وفي ضوء ضعف البناء المؤسسي الداخلي، فقد أدى احتواء الاتحادات المستقلة الجديدة لنقابات تمثل عمال وموظفين في قطاعات مختلفة –بل وضم أيضًا الاتحاد المصري في بداية تأسيسه اتحادا للفلاحين– إلى مضاعفة صعوبة تحقيق نوع من التناغم الداخلي القادر على إحداث ضغط منظم تجاه مطالب اجتماعية محددة أو سياسات اقتصادية متناسقة.

ثانيًا: على الرغم من أن الاتحادات النقابية المستقلة قد أخذت بآليات الديمقراطية الكاملة من حيث شكل التصويت، واللجان المشرفة على الانتخابات، وإعطاء مزيد

من السلطات للجمعيات العمومية إلا أن النتائج عبرت بشكل عام عن معضلة بناء التنظيمات الحديثة في مصر، حيث تضافرت أزمات ضعف التواصل الهيكلي والتنظيمي مع ضعف الخبرة القيادية بشكل جعل عملية بناء الشرعية الداخلية مهمة طويلة المدى. ومع ذلك، كان الوقت رفاهية لم تمتلكها نقابات شهدت تراجع المجال العام بعد عامين أو ثلاثة فحسب من ميلادها.

ثالثًا: دفعت محاولة أبو عيطة إلى لعب دور سياسي في فترة لم تكن فيها القوة التنظيمية والمؤسسية للحركة النقابية المستقلة ناضجة بالدرجة الكافية، إلى إضعاف هذه الأخيرة أكثر. فبدلًا عن أن يكون صعوده السياسي أداة لتمكين الحركة النقابية الجديدة من تنفيذ مطالبها، بات وسيلة لإبراز ضعف قدرتها على الضغط من أجل تحقيق مطالبها، وهو الأمر الذي فتح الباب إلى استقطاب جزء من قياداتها وتقسيمها.

5) ملاحظات ختامية

أثَّر السياق السياسي الذي نشأت فيه النقابات المستقلة والاتحادات النقابية الجديدة على عملية بنائها التنظيمي، إذ أدى اندلاع ثورة يناير قبل اكتمال البناء التنظيمي التدريجي لهذه النقابات –هذا البناء الذي تكون من خلال روابط تنظيمية واجتماعية قوية بين أعضاء بعض الحركات العمالية في أواخر عهد مبارك– إلى عرقلة عملية البناء ذاتها بعد الثورة. فعلى الرغم من أن الانفتاح السياسي السريع الذي لحق بثورة يناير مثَّل فرصة حقيقية للحركة العمالية لتأسيس مؤسسات نقابية فعالة، إلا أنه في الوقت نفسه قد حرمها من الدخول في عملية بناء تدريجي مثيلة بتلك التي بدأت قبل الثورة، والتي أفرغت تنظيمات قوية (حتى لو قليلة) أثبت قدرتها على الصمود رغم انحسار المجال السياسي بعد 2014.

ولم تنجح الحركة النقابية الجديدة، التي افتقرت إلى قواعد تنظيمية سابقة كافية، وإلى عدد كاف من القيادات النقابية ذات الخبرة والكفاءة في مواجهة سياق سياسي واقتصادي صعب، فرض عليها في لحظة واحدة مواجهة تحديات الانفتاح السياسي بعد

ثورة يناير من جهة، ومواجهة استمرار نهج سياسات التحرير الاقتصادي سواء في عهد حكم الإخوان أو في عهد نظام السيسي من جهة أخرى. ومن ثم، وفي غضون سنتي الانفتاح السياسي اللاحقتين بثورة يناير، بُنيت تنظيمات نقابية مستقلة ضعيفة مؤسسيًّا، محدودة القدرة التمثيلية، ومفتقرة إلى عدد كاف من القيادات القادرة على إحداث نقلة نوعية في أدائها، الأمر الذي أضعف من قدرتها ليس فقط على صياغة عقد اجتماعي جديد مع الدولة بل أيضًا على الصمود والاستمرار إثر مصادرة المجالين السياسي والعام، خاصة منذ 2014.

كما عانت الاتحادات النقابية الجديدة من معضلة معالجة أزمات تنظيمية ومؤسسية هي لصيقة الصلة بالتنظيمات حديثة العهد في مصر على غرار إشكالية: (1) إيجاد توازن بين الديمقراطية والكفاءة في آن واحد حيث صعوبة تبني الاختيار الديمقراطي للمنتخبين من ناحية، وضمان فاعلية وخبرة وكفاءة المرشحين على المناصب القيادية من ناحية أخرى، (2) الحصول على شرعية التمثيل السياسي للحركة العمالية في وقت سريع من خلال بناء تنظيم نقابي علوي يضم النقابات المستقلة ويمثلها على الساحة السياسية من جهة، والعمل في الوقت نفسه، على بناء هذا التنظيم النقابي من الأسفل حتى لا ينهار بتكالب الأزمات والتحديات من جهة أخرى. وهي جميعها إشكاليات أدى التعثر في مواجهتها إلى إضعاف قدرة الحركة النقابية الجديدة على التأثير على مسار العملية السياسية بشكل يخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرًا، وعلى الرغم من كل مواطن الضعف المذكورة، وما أدت إليه من فقدان فرص لتثبيت مكتسبات أظهرت الأيام أنها قصيرة العمر في سياق ما بعد الثورة، فإنه من المهم الإشارة إلى أن حالة التفكك التنظيمي التي تعاني منها الحركة العمالية والنقابية حاليا لن تؤدي بالضرورة إلى اختفائها بالكامل، لأن الأسباب الاقتصادية والضغوط الاجتماعية التي كانت سببًا في ظهورها قبيل ثورة يناير لا تزال قائمة حتى الآن. ومن ثم، فنحن نتحدث عن وضع ديناميكي فيه إمكانية لظهور قيادات نقابية جديدة لديها تراكم أكبر من الخبرات التنظيمية السابقة، وفيه أيضًا إمكانية إعادة إنتاج تنظيمات

نقابية جديدة، وتنظيم القائم منها على أسس جديدة. ومع ذلك تظل هذه الإمكانية مشروطة بقدرة قيادات وقواعد الحركة العمالية على السواء على استيعاب دروس الماضي، وإدراك أهمية التنسيق الجماعي والتنظيم المؤسسي. لذا فنحن اليوم في حالة أشبه بما يتحدث عنها المفكر السوسيولوجي الإيطالي أنطونيو جرامشي "القديم يحتضر أما الجديد فلم يولد بعد".

المراجع

أولًا: باللغة العربية

1. أحمد النجار. 2007. الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك. القاهرة: دار المحروسة.
2. الأهرام. 2011. آلاف المعلمين يتظاهرون أمام مجلس الوزراء ويغلقون شارعي قصر العينى والشعب. ووزير التعليم يعلن من الدقهلية ترقية 600 ألف معلم. الأهرام. 24 سبتمبر 2011، https://is.gd/hRFeAJ
3. أيمن عبد المعطي. 2015. الحركة العمالية المصرية... ما العمل؟ المجتمع الديمقراطي. https://is.gd/e9S7Xk
4. جمال عويضة.2008. ملحمة إضراب العقارية. مركز الدراسات الاشتراكية، https://is.gd/udFcX1
5. جمال عويضة. 2009. قيادي بنقابة الضرائب العقارية المستقلة. مقابلة مع الباحثة. القاهرة. أغسطس 2009.
6. هاني الحوتي. 2015. لماذا يرفض موظفو الدولة قانون الخدمة المدنية؟ اليوم السابع. أغسطس 2015، https://is.gd/4wGugP
7. طارق مصطفى كعيب. 2016. رئيس نقابة الضرائب العقارية المستقلة. مقابلة مع الباحثة. القاهرة. يناير 2016.
8. كمال عباس. غير مؤرخ. أوضاع العمال في مصر بين علاقات عمل جديدة وتنظيم نقابي قديم. دار الخدمات النقابية والعمالية. https://is.gd/QKGmjn
9. محسن عبدا الرازق. 2008. وقفة احتجاجية لأصحاب المعاش المبكر للمطالبة بصرف "الأجر المتغير" وتنفيذ حكم "الدستورية". المصري اليوم. أغسطس 2008، https://is.gd/1uha9F

10.محمد مصطفى. 2017. منظمة العمل الدولية. مقابلة مع الباحثة. القاهرة. صيف 2017.

11.محمد عزوز. 2014. نقابة مهنية... حلم 200 ألف فني صحي في درج وزير الصحة. الدستور. 16 فبراير 2014، https://is.gd/rCJWFv

12.محمد عزوز ووليد مجدي وهيثم الشرقاوي. 2010. ألف فني صحي يعلنون تأسيس "نقابة مستقلة" ويطالبون بالمساوة مع الأطباء في الكادر والترقي. المصري اليوم. 31 ديسمبر 2010، https://is.gd/bgTQNc

13.مصطفى النجار. 2015. النقابات المستقلة تسلم مجلس الوزراء الأسانيد القانونية لتثبت "شرعيتها". اليوم السابع. 24 ديسمبر 2015، https://is.gd/iKJWBE

14.مصطفى بسيوني. 2009. نقابة الضرائب العقارية المستقلة تنضم لعشرين مليون عامل في الاتحاد الدولي للخدمات، موقع الاشتراكيين الثوريين. 25 أبريل 2009. https://is.gd/lz4I7D

15.مروة الغول. 2012. النقابات المستقلة تعلن عن تأسيس الجبهة الوطنية للدفاع عن حقوق العمال. اليوم السابع.15 أكتوبر 2012، https://is.gd/QIoPDC

16.المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 2015. الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2014. http://ecesr.org/?p=769983

17.المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 2016. الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2015. http://ecesr.org/?p=774766

18.المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 2016. بيان صحفي: 1736 احتجاجًا في مصر خلال 2016. http://ecesr.org/?p=775172

19.النقابة العامة لأصحاب المعاشات. 2012. بيان نوفمبر 2012، https://is.gd/7zvSj5

20.نهى مرشد. 2016. قيادية بنقابة الضرائب العقارية المستقلة وعضو المكتب التنفيذي في الاتحاد المصري للنقابات المستقلة. مقابلة مع الباحثة القاهرة. يناير 2016

21.نادين عبد الله. 2011. فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي: رؤية اجتماعية وسياسية. منتدى البدائل العربي للدراسات، goo.gl/4kjyhF

22.سهام شوادة. 2014. اجتماع عاجل لـ"عمال مصر الديمقراطي" لسحب الثقة من رئيسه بسبب " تمويلات الخارج". صحيفة الشروق. 3 يناير 2014، http://bit.ly/29droUh

23.عمر سعيد. 2015. في عيدهم: التنظيم أزمة العمال وأملهم. مدى مصر.

24.سعد شعبان. 2016. رئيس مؤتمر عمال مصر الديمقراطي. مقابلة مع الباحثة. الجيزة. يناير 2016.

25.فاطمة رمضان. 2015. مقدمة إلى مبادرة الإصلاح العربي بعنوان المشهد النقابي العمالي والبحث في مدى تحقق مفهوم العمل النقابي في مصر من عدمه. ورقة غير منشورة.

26.فاطمة رمضان. 2017. عضو المكتب التنفيذي السابق للاتحاد المصري للنقابات المستقلة. مقابلة مع الباحثة. القاهرة. يونية 2017.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. Abdalla, N. 2012. Social Protests in Egypt before and after the 25 January Revolution: Perspectives on the Evolution of their Forms and Features. Barcelona: Mediterranean Yearbook Barcelona (IEMed), pp. 86- 92, available at: https://is.gd/rpKZKf (accessed 11 November 2017).

2. Abdalla, N. 2012. Egypt's Workers – From Protest Movement to Organized Labor. The German Institute for International and Security Affairs. SWP Comments, available at: https://is.gd/KkjBnQ (accessed 11 November 2017).

3. Abdalla, N. 2015. The Labor and Politics in Egypt. The Middle East Institute in Singapore. available at: https://is.gd/Z7bAAt (accessed 11 November 2017).

4. Abdalla, N. 2015. The Neoliberal Policies and the Egyptian Trade Union Movement: Politics of Containment and Limits of Resistance. In E. Akcali(ed.). The Limits of Neoliberal Governmentality in the Middle East and North Africa.UK: Palgrave.

5. Assad, R. &Krafft, C. 2013. The Structure and Evolution of Employment in Egypt (1998:2012). Economic Research Forum (ERF). Working Paper number 805, available at: https://is.gd/KbEMsA (accessed 11 November 2017).
6. Beinin, J &Lockman, Z. 1998. Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class 1882-1954. Cairo: American University in Cairo Press.
7. Beinin, J & El-Hamalawy, H. 2007. Strikes in Egypt Spread from Center of Gravity. Middle East Report Online, available at: https://is.gd/1W5Sqy (accessed 11 November 2017).
8. Beinin, J. 2009. Neo-liberal Structural Adjustment, Political Demobilization, and Neo-Authoritarianism in Egypt. In L. Guazzone (ed.). The Arab state and Neo- liberal Globalization: The Restructuring of State Power in the Middle East. Reading: Ithaca Press. pp. 19-46.
9. Beinin, J. 2011. Workers and Egypt's January 25 Revolution. International Labor and Working-Class History, n. 80.
10. Beinin, J. 2011. A Workers Social Movement on the Margin of the Global Neoliberal Order, Egypt 2004- 2009. In J. Benin& V. Frederic. Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa. Stanford Studies in Middle Eastern and I. Palo Alto: Stanford University Press. pp 181-201.
11. Beinin, J. (2012). The Rise of Egypt's Workers. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, available at: https://is.gd/Zymr3x (accessed 11 November 2017).
12. Beinin, J. (2013). Workers, Trade Unions and Egypt's Political Future. Middle East Report, available at: https://is.gd/cgBcIM (accessed 11 November 2017).
13. Bishara, D. 2012. The Power of Workers in Egypt's 2011

Uprising. In K. Bahgat & R. El-Mahdi. Arab Spring in Egypt: Revolution and Beyond. Cairo: American University in Cairo Press.

14. El-Mahdi, R. 2011. Labour Protests in Egypt: Causes and Meanings. Review of African Political Economy. 38 (129). pp 387-402.

15. El-Naggar, A. 2009. Economic Policy: Form State Control to Decay and Corruption. In R. El-Mahdi& P. Marfleet (eds.). Egypt:The Moment of Change. London: Zed Books Ltd.

16. Posusney, M. P. 1997. Labor and the State in Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring. New York: Columbia University Press.

17. Pratt, N. 1998. The Legacy of the Corporatist State: Explaining Workers' Responses to Economic Liberalization in Egypt. vol. 60. Durham Middle East Paper. Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies.

18. Pratt, N. 2001. Maintaining the Moral Economy: Egyptian State-Labor Relations in an Era of Economic Liberalization. The Arab Studies Journal. Fall 2000/ Spring 2001. pp 111–129.

19. Roll, S. 2013. Egypt's Business Elite after Mubarak. The German Institute for International and Security Affairs. available at: https://is.gd/rqVLdj (accessed 11 November 2017).

20. Valenzuela, J.S. 1989. Labor Movements in Transitions to Democracy: A Framework for Analysis. Comparative Politics, 21 (4), pp. 445-472.

الفصل الثالث

الحركة النقابية المستقلة: كيف بدأت وإلام انتهت؟
أسئلة الحرية والتعدد

علاء عبد التواب

تمهيد

أفرز الحراك العمالي المكثف في مطلع القرن الحادي والعشرين عدة ظواهر مثَّلت قطيعة مع ما كان سائدًا طيلة نصف قرن منذ ثورة/انقلاب 1952، إذ انفجر الاحتجاج العمالي انفجارًا، وبلغت معدلات الإضراب والاعتصام والتجمهر والتظاهر من الارتفاع ما لم يعرفه المشهد السياسي في مصر منذ أربعينيات القرن العشرين (Beinin and Hamalawy 2007 a, b)، ثم ما لبث أن انبثق عن ذلك الحراك أول تجربة نقابية مستقلة في 2009 ما أعاد طرح أسئلة أساسية ومبدئية من جديد على رأسها الحرية والتعدد النقابيين، والعلاقة مع الدولة بأطرها التشريعية والدستورية، وأطرها المؤسسية الحاكمة للتنظيم العمالي سواء قبل أو بعد ثورة يناير، والعلاقة مع التنظيم النقابي الحكومي.

يتناول هذا الفصل من الكتاب مسار الحركة النقابية المستقلة في تاريخها المعاصر القصير ولكن بالغ الثراء، لعلنا نجد إجابات على تساؤل مركزي يطرح نفسه: لماذا كانت النجاحات الأولى منذ 2008، وخصوصًا في أعقاب ثورة يناير 2011، مؤقتة وهشة، ولماذا كان انحسار دور النقابات المستقلة منذ 2013–2014 وفقدان ما اكتسبته من اعتراف ومن ثم شرعية قِبَل مؤسسات الدولة؟

ويتوخى الفصل الإجابة على هذا السؤال في ضوء المحاور الرئيسية التالية، والتي تبدأ بخلفية عن التنظيم النقابي في مصر قبل ثورة يناير من الزوايا القانونية والدستورية والمؤسسية، والسياق السياسي الذي تأسس فيه الاتحاد الحكومي ومعه القيود القانونية والفعلية على التنظيم النقابي المستقل، والتي ترجع للعهد الناصري (1952–1970)، وإن استمرت لأغراض أخرى وفي ظل سياسات اقتصادية واجتماعية مغايرة في عهدي أنور السادات (1970–1981) وحسني مبارك (1981–2011)، ثم ينتقل المحور الثاني إلى التنظيم النقابي في سياق الحراك العمالي في أثناء العقد الأخير من حكم مبارك، وكيف تكونت الحركة النقابية المستقلة في رحاب التناقضات التي اكتنفت الضمانات الدستورية والتزامات مصر الدولية، وبين القوانين والممارسات المقيدة من أجل انتزاع حد من الاعتراف من السلطة التنفيذية في مواجهة الاتحاد الحكومي، وصولًا إلى ثورة يناير والأثر الذي تركته على التنظيم النقابي المستقل.

ويقدم هذا الفصل استعراضًا ثريًّا لمحاولات تقنين ودسترة الحرية والتعدد النقابيين، وما شهده هذا من تفاعل داخل الحركة العمالية، خصوصًا النقابية المستقلة وبين أطرافها المختلفة، ومع المصالح والقوى الأخرى سياسية كانت أو بيروقراطية فيما يتناول المحور الثالث تحولات السياق السياسي بعد 30 يونية 2013، وما يبدو كبداية النهاية للحركة النقابية المستقلة كما نعرفها رابطًا بين التجليات القانونية والتنظيمية للنقابات المستقلة، وبين دورة حياة الثورة، وتأتي الخاتمة فتستطلع ساحة جديدة للنضال من أجل حرية وتعدد التنظيم النقابي أمام القضاء الإداري.

1) من فات قديمه: خلفية تاريخية حول التنظيم النقابي في مصر

يمكن تعريف النقابات العمالية من الزاوية القانونية بأنها "تنظيمات جماعية اختيارية للعمال، لمن يعملون في مهنة أو مجال عمل معين، بهدف الدفاع عن حقوقهم وتمثيل مهنتهم والنهوض بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والمهنية وحماية مصالحهم، كما أنها تعمل على تحسين ظروف وشروط أعمالهم، وتعبر عن وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة لأعضائها، وتمثيلهم في مواجهة الآخرين، ولها في ذلك الشخصية الاعتبارية الكاملة خصوصًا في التفاوض والتعاقد والتملك والتقاضي بغير حاجة إلى توكيل أو تفويض، وتقوم إداراتها على أساس وقواعد الديمقراطية والحرية النقابية" (القضاء الإداري 2015).

من البديهي القول إن التنظيم النقابي من الزاوية التاريخية كان تجليًّا سياسيًّا واجتماعيا لظهور الصناعة الحديثة وتكوُّن الطبقة العاملة في غرب أوروبا أولًا، ثم في مختلف بقاع الأرض لاحقًا، فقبل حلول القرن التاسع عشر وانطلاق الثورة الصناعية، لم تكن هناك حاجه لوجود قوانين خاصة لتنظيم علاقات العمل إذ كانت الصناعات صغيرة، وعادة ما خضع العامل وصاحب العمل لنظام طوائف الحرف، وفيه يقوم صاحب المنشأة بالعمل بمعاونة العاملين لديه، ومن ثم سادت في ذلك الوقت روح من التضامن بين العامل وصاحب العمل حيث كان مستوى الحياة متقاربًا بينهما، لكن ما إن انطلقت الثورة الصناعية، وشاع استخدام القوى المحركة والآلات في الصناعة، أصبح المصنع منشأة ضخمة تضم آلاف العمال، وضمر نظام الطوائف حتى اندثر، وبعدت الشُّقة بين العامل وصاحب العمل، وأصبح هذا الأخير عملاقًا جبارًا له من الثروة والإمكانات ما يهيئ له الإثراء على حساب العمال، والتحكم في مصايرهم، وقد أدت تلك الظروف وغيرها إلى سعي العمال إلى التجمع مع بعضهم البعض في أُطر تنظيمية توحد قواهم لمواجهة أصحاب رؤوس الأموال في بداية الأمر، ثم قامت هذه التنظيمات بالتطور شيئًا فشيئًا فأصبحت أكثر شمولًا وتنظيمًا واتساعًا، وهو ما أدى في النهاية إلى اعتراف

حكومات الدول بهذه التنظيمات بشكل رسمي، حتى صار للتنظيمات النقابية العمالية، فيما بعد، دور بارز في سياسات حكومات كثير من الدول.

وبالتوازي مع اندماج مصر في الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر، بدأ النضال العمالي في مصر مبكرًا مع تنظيم أول إضراب لعمال الشحن والتفريغ في ميناء بورسعيد في أبريل عام 1882 ضد شركة الفحومات البريطانية للمطالبة بزيادة الأجور إلا أن الميلاد الحقيقي للحركة العمالية كما يرى كثير من المؤرخين كان إضراب لفافي السجائر في الإسكندرية في ديسمبر 1899، والذي استمر حتى 21 فبراير 1900 ثم أعقبه تأسيس أول نقابة في مصر لعمال التبغ، والتي كان يطلق عليها "جمعية لفافي السجائر (يونان لبيب رزق 1995).

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا في 1918 تشكلت عشرات المنظمات النقابية في القاهرة والإسكندرية ومدن القناة والزقازيق، ونجح الحزب الاشتراكي الوليد حينها في الإعلان عن أول اتحاد عام للعمال المصريين في سبتمبر 1921، وبات الصدام جليًّا بين الرأسمالية والحركة العمالية المنظمة في 1924 عندما تم حل اتحاد العمال والحزب الاشتراكي واعتقال قياداتهما، وتبع هذا إصدار حزمة من القوانين التي تجرم انضمام العمال للنقابات وتحرم الإضراب والتظاهر. وكان محرك ذلك الصدام بين أول حكومة وفدية تتولى شئون الحكم في أعقاب صدور دستور 1923 هو الحفاظ على هيمنة الوفد السياسية على كل الطبقات، بما فيها العمال باسم النضال الوطني من أجل الاستقلال، وقد أفرز ذلك أول محاولة من قبل الوفد لإنشاء اتحاد نقابات يخضع لهيمنته (Beinin and Lockman 1998)، وسيكون هذا المسوغ هو مبرر قمع الحركة العمالية بعد ذلك بنحو ثلاثين سنة في ظل حكم الضباط الأحرار.

وانطلقت الرأسمالية المصرية في عمل اتحادات عمالية جديدة بديلة عن الاتحاد المصادر، في محاولة لملء الفراغ ومن أجل تعبئة العمال، فكان اتحاد الوفد بزعامة عبد الرحمن فهمى في سنة 1924، ثم اتحاد الأحرار الدستوريين في سنة 1928، ثم اتحاد ولى العهد الملكي في سنة 1930، ثم اتحاد نقابات عمال القطر المصري بزعامة الأمير

عباس حليم في سنة 1935، والذي كان أنجح هذه المحاولات في استقطاب عدد من القيادات العمالية والنقابية المهمة؛ حيث قدم العديد من الخدمات النقابية والقانونية مع انتشار النشاط الصناعي في مصر، ففي فترة ما بين الحربين العالميتين بدأت محاولات عمالية لتكوين منظماتها النقابية المستقلة النابعة من إرادة العمال بدلًا عن تبعية قوى سياسية تمثل رأس المال أو الطبقات المالكة والحاكمة، في ذات الوقت الذي كان الواقع السياسي العام ينضج ويجنح لتكوين منظمات سياسية مستقلة عن الرأسمالية، وقد تبلور ذلك في تجربة من أهم تجارب استقلال الطبقة العاملة المصرية في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، ولم تنجح الرأسمالية المصرية في وقف زحف ذلك التيار العمالي – السياسي النقابي– المستقل إلا بحركة الجيش للاستيلاء على السلطة في 23 يوليو 1952.

في بداية تأسيس الاتحاد العام لعمال مصر في 30 يناير 1957 كان الهدف منه بسط سيطرة الدولة على الحركة العمالية، حيث تم فرض رقابة أمنية على العمال وحظر التعددية النقابية والتضييق على الحريات مقابل بعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمان الوظيفي والتمثيل في مجالس إدارات الشركات والتعيين في القطاع العام، وضمان التوظيف في الجهاز الحكومي للحاصلين على مؤهلات علمية، وتم تأكيد الصيغة ذاتها في ميثاق 1962، والذي كان بمثابة دستور للنظام السياسي وقتذاك، والقائم على تحالف قوى الشعب العامل، وفي القلب منه الفلاحين والعمال في أطر هرمية شبه حكومية ملحقة ببيروقراطية الدولة وبحزبها الحاكم (للمزيد عن الاتحاد الرسمي بعد ثورة يناير انظر فصل هيثم جبر في هذا المؤلف).

وفي أعقاب وفاة عبد الناصر وتولى السادات سدة الحكم، خرج دستور 1971 بنصوص تحمل خطابًا سياسيًّا كان مقصودًا منه أن يعلن فيه السادات عن بداية عهد جديد بشرعية دستورية جديدة محورها دولة القانون، مؤذنًا بانتهاء حقبة الشرعية الثورية، فقد أشار هذا الدستور في ديباجته إلى "إن صيغة تحالف قوى الشعب العامل ليست سبيلًا للصراع الاجتماعي نحو التطور التاريخي، ولكنها في هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله، صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة في الوطن، ويحقق إزالة المتناقضات

فيما بينها في التفاعل الديمقراطي" وإذا كانت هذه النصوص جيدة من حيث المبدأ إلا أنها لم تغير السياسات السلطوية التي كان يتبناها النظام الحاكم على الأرض إذ استمر الإطار النقابي التابع للدولة ذاته، والمحتكر لتمثيل العمال.

بيد أن إرساء أسس دستور دائم واستعارة اللغة الليبرالية فيما يتعلق بالحق والقانون كان له أثره على خلق مساحة من التناقضات بين المبادئ الدستورية التي كفلت –نظريًا على الأقل– الحرية والتعدد النقابيين، وبين الممارسة التشريعية والتنفيذية التي استمرت في تقييدهما، ومن هنا، فمن المهم إبراز أهم ملامح المبادئ الدستورية التي ترتبط بالعمال من زاوية الحقوق والحريات العامة والحق في التنظيم في ظل دستور 1971، لتأصيل فكرة الحق في التنظيم ومرجعيته الدستورية، وبالتالي الوصول إلى أي مدى كانت المظلة الدستورية متوفرة للنقابات المستقلة.

فمن ناحية، حفظ دستور 1971 بعض ملامح "الديمقراطية الاجتماعية" التي ميزت وضع الطبقة العاملة في العهد الناصري؛ بالنص على قيام الاقتصاد في مصر على التنمية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق العمال (المادة 4)، ووصف العمل بأنه حق وواجب وشرف تكفله الدولة (المادة 13)، وقرر أن الوظائف العامة حق للمواطنين، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي (المادة 14)، وأكد الدستور على أن "تنظيم الاقتصاد القومي وفقًا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول" (المادة 23)، والنص على أن يكون لكل مواطن نصيب في الناتج القومي بمراعاة عمله (المادة 25)، وعلى "أن يكون للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها، ويكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المئة من عدد أعضاء هذه المجالس" (المادة 26)، و"أن يشترك المنتفعون في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها" (المادة 27).

ومن ناحية أخرى، خاطب الدستور جميع سلطات الدولة بخطاب ملزم للمشرع في المقام الأول، وبعبارة واضحة لا تحتمل لبسًا أو تأويلًا بحق النقابات والاتحادات في إنشائها على أساس ديمقراطي، وأن تكون لها شخصية اعتبارية، ونص على الحق في رفع مستوى الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها، وعلى أن تكون هي الملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة لأعضائها (المادة 56).

وقد أكدت المحكمة الدستورية المبادئ السابقة في حكمها التالي "لقد حرص الدستور أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلًا بصون الحقوق والحريات العامة على اختلافها كي لا تقتحم إحداها المنطقة التي يحميها الحق أو الحرية أو تتداخل معها بما يحول دون ممارستها بطريقة فعالة، ولقد كان تطوير هذه الحقوق والحريات وإنماؤها من خلال الجهود المتواصلة الساعية لإرساء مفاهيمها الدولية بين الأمم المتحضرة مطلبًا أساسيًّا توكيدًا لقيمتها الاجتماعية وتقديرًا لدورها في مجال إشباع المصالح الحيوية المرتبطة بها، ولردع كل محاولة للعدوان عليها...وحق العمال في تكوين تنظيمهم النقابي فرع من حرية الاجتماع، وهذا الحق يتعين أن يتمخض تصرفًا إراديًّا حرًا لا تتدخل فيه الجهة الإدارية، بل يستقل عنها، ليظل بعيدًا عن سيطرتها، ومن ثم تنحل الحرية النقابية إلى قاعدة أولية في التنظيم النقابي، تمنحها بعض الدول —ومن بينها جمهورية مصر العربية قيمة دستورية في ذاتها لتكفل لكل عامل حق الانضمام إلى المنظمة النقابية التي يطمئن إليها، وانتقاء واحدة أو أكثر من بينها ـ عند تعددها ليكون عضوًا، فيها أو أن ينعزل عنها جميعها فلا يلج أيا من أبوابها وكذلك في أن يعدل عن البقاء فيها منهيا عضويته بها" (الدستورية العليا 1996).

في ضوء ما تقدم يمكن الدفع بأنه قد كان لدينا نصوص ومبادئ دستورية منذ 1971 تعطي الحق في التنظيم النقابي المستقل، وتؤكد على عدم تدخل السلطة التنفيذية في إرادة وحرية العمال، وإلزام الدولة بالمحافظة على حقوق العمال ومكتسباتهم (لمزيد من التفاصيل انظر Moustafa 2007)، لكن على المستوى العملي ظلت الأمور محل

تقييد، وقد ولد قانون النقابات العمالية 35 لسنة 1976، وهو الإطار الذي ظل حاكمًا للنشاط النقابي لحين صدور قانون جديد في ديسمبر 2017، في ظل بيئة دستورية تحمل مبادئ تحمي وتؤصل للعديد من الحقوق والحريات بصفه عامة وحقوق العمال بصفة خاصة، ورغم ذلك ظلت سنوات طويلة مجرد نصوص يجافيها الواقع والتطبيق والسياسات التنفيذية. فبمزيد من الالتباس والتعقيدات الإجرائية لم تنعكس تلك المبادئ الدستورية في النصوص التشريعية في قانون النقابات العمالية الذي صدر لينظم هذا الحق، إذ تجاهل المشرع هذه المبادئ الدستورية، ولم يكن على قدر تلك النصوص خاصة فيما يتعلق بالحريات النقابية والتعدد، فكان هذا القانون من الأسباب التي مكنت الدولة من التدخل الدائم والمستمر في إدارة الاتحاد، وتزييف إرادة العمال في اختيار ممثليهم، لهذا كان يصم هذا القانون عوار تشريعي في بعض نصوصه.

نص القانون رقم 35 لسنة 1976 على إلزامية العضوية في النقابات العمالية ثم صارت العضوية اختيارية مع صدور القانون رقم 1 لسنة 1981 المعدل للقانون 35 لسنة 1976، فنصت المادة (3) من هذا القانون بأن للعامل حرية الانضمام إلى المنظمة النقابية أو الانسحاب منها، لكن ظلت بعض الممارسات من حيث التطبيق تفرض على العمال الانتساب للنقابة لتعيينهم في وظائفهم، بل وتشترط عليهم تقديم ما يفيد الاشتراك في النقابة كإحدى مسوغات التعيين.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن هذه النصوص والمبادئ الدستورية السابقة مثلت مرجعية مهدت الطريق فيما بعد لظهور التنظيمات النقابية المستقلة قبيل ثورة يناير، ولسماع أصوات تنادي بضرورة تعديل قانون النقابات العمالية ليسمح بحرية التنظيم والتعددية النقابية، ومن هنا كان ذلك التناقض بين الضمانات الدستورية والممارسات التشريعية والتنفيذية خالقًا لحيز معقول للنضال من أجل انتزاع الاعتراف من قبل النقابيين المستقلين، تمامًا كما كانت النصوص الموروثة من العهد الناصري في الدستور مصدرًا من مصادر الاحتجاج العمالي على سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة، خصوصًا وأن وجود الاتحاد الحكومي، وعلى رأسه أرستقراطية العمال المرتبطة بالبيروقراطية والحزب

الحاكم عظمت من انحراف الاتحاد مع بداية تطبيق سياسات الخصخصة، التي عملت على إفقار العمال وتشريدهم والانتقاص من حقوقهم في ظل السياسات الحكومية المضرة بمكتسبات العمال، خاصة في القطاع العام وقطاع الأعمال العام، كان الاتحاد الحكومي بمثابة ذراع من أذرع الحكومة، وكان ولاؤه للسلطة التنفيذية وليس للعمال، وعلى المستوى العملي كانت الأجهزة الأمنية تقوم باختيار وتحديد مجالس إدارة الاتحاد ونقاباته العامة ولجانه التابعة له، وتتلاعب بالانتخابات. وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أحكامًا عديدة ببطلان انتخابات بعض النقابات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر قبل ثورة يناير، وكانت السلطة التنفيذية تتجاهل تنفيذ هذه الأحكام، أو تتحايل على تنفيذها في تحد واضح للمشروعية ولسيادة القانون.

2) النجاحات الأولى: إضرابات عمالية في مواجهة الاتحاد العام لنقابات العمال الحكومي وبداية ظهور التنظيم النقابي المستقل

أعلن عن تأسيس أول نقابة مستقلة غير تابعة لاتحاد العمال الحكومي في 21 أبريل 2009 تحت اسم "النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية" لتكون بداية لتأسيس العديد من النقابات المستقلة في السنوات اللاحقة، ولفترة ممتدة من النضال من أجل التنظيم المستقل وانتزاع الاعتراف من الدولة عبر استصدار قرارات من الأجهزة التنفيذية، وخوض صراعات في ساحات القضاء، ومحاولات تقنين الحرية والتعدد النقابيين في أعقاب ثورة يناير. ولم يكن ميلاد النقابات المستقلة آتيًا من فراغ، أو بمعزل عن السياق السياسي الأوسع الذي شهد تصاعدًا للإضرابات والاحتجاجات العمالية منذ 2006، ولم ينجح قانون العمل المصري 12 لسنة 2003 في القضاء على هذه الاحتجاجات العمالية أو الحد منها.

وكان قد أثير سؤال التمثيل النقابي بمعناه الواسع في خضم ذلك الحراك الاحتجاجي، خصوصًا في عدد من الإضرابات الكبيرة التي وقعت آنذاك، فقد ارتهن انطلاق الحراك الاحتجاجي بإضراب المحلة الكبرى في عام 2006، الذي رفع العمال فيه مطالب اقتصادية واجتماعية تتعلق بالأحوال المعيشية، وطالبوا بزيادة الأجور، وصرف الأرباح

والحوافز، وذهب العمال إلي رفع مطالب تنادي بسحب الثقة من اللجان النقابية التي تتبع اتحاد نقابات عمال مصر، وأدرك العمال مسئولية التنظيمات النقابية القائمة في ذلك الوقت عن تردي أوضاعهم وضياع حقوقهم، خصوصًا وأن الإضراب قد وقع بعد أيام قليلة من انتهاء الانتخابات النقابية، وفيه رفعوا شعار سحب الثقة من اللجنة النقابية، ونجح العمال في جمع ما يقارب من 15 ألف توقيع من أعضاء الجمعية العمومية البالغ عددهم 23950 عضوًا تقريبًا، مطالبين النقابة العامة بسحب الثقة من لجنتهم النقابية في ضوء ما تقتضيه أحكام المادة رقم 26 "ب" من القانون 35 لسنة 1976 (عادل زكريا 2016).

إذا كان إضراب غزل المحلة في 2006 لم يمهد مباشرة للتفكير في تأسيس تنظيم نقابي مستقل إذ استمر العمال في عضويتهم في إطار الاتحاد الحكومي، إلا أنه قد حقق مكاسب كبيرة، أهمها قدرة العمال على الحشد والتنظيم وفرض مطالبهم على الإدارة والضغط على اتحاد العمال الحكومي عن طريق التهديد بسحب الثقة من اللجان النقابية.

ثم كانت سلسلة إضرابات عمال طنطا للكتان، والتي تلت خصخصة الشركة[1]، واشتعال المواجهة بين العمال والمستثمر الجديد فوقع أول إضراب في 2007 ثم أعقبه إضراب ثانٍ في يوليو 2008 والذي تعرض تسعة من العمال للفصل من الشركة إثره، وكان ذلك مقدمة للـ"التحرك الكبير" في 2009 على حد وصف أحد عمال الشركة جمال عثمان، وتمخض عنه تنظيم أول إضراب قانوني وفقًا للإجراءات والقواعد المنصوص

1) في 21 سبتمبر 2011 أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها رقم 34248 لسنة 65 قضائية ببطلان الخصخصة وعودة الشركة للدولة وإعادة العاملين إلى سابق أوضاعهم مع منحهم كامل مستحقاتهم وحوافزهم وحقوقهم عن الفترة منذ إبرام العقد وحتى تاريخ تنفيذ الحكم. ولمزيد من المعلومات والتحليل عن حالة طنطا للكتان انظر فصل فاطمة رمضان في هذا المؤلف.

عليها في قانون العمل رقم 12 لسنة 2003[2]، وذلك بموافقة النقابة العامة التابعة لاتحاد العام للعمال على الإضراب لمدة خمسة أيام، وإن استمر الإضراب لمدة ستة أشهر، بعدها تم استئناف العمل بالشركة لمدة شهر واحد بعد الشروع في مفاوضات لعمل اتفاقية عمل جماعية، ولكنهم عادوا للإضراب عندما وجد ممثلو العمال على حسب وصف عثمان الاتفاقية "مهينة" بنصها في في أحد بنودها على تحمل العمال لتأمينات ستة أشهر "مدة الإضراب"، وهو ما اعترض عليه العمال (وكذلك وزارة التأمينات) فتراجعت الشركة عن ذلك، ولكنها قامت بفصل أعضاء النقابة ورئيسها مما جعل العمال يضربون مرة أخرى بعد شهر واحد في يناير2010، واستمر الإضراب لمدة ستة أشهر أخرى لم تستطع النقابة العامة إيقافه حتى مفاوضات الخروج الجماعي في 30-6-2010.[3]

كان الإضراب الحاسم في ربط الاحتجاجات العمالية بمسألة التنظيم النقابي هو اعتصام العاملين بالضرائب العقارية لمدة أحد عشر يوما في نوفمبر 2007 أمام مجلس الوزراء مطالبين بتغيير تبعيتهم المالية من المحليات إلى وزارة المالية حتى نجحوا في ذلك وتمت الاستجابة لمطالبهم، وقد رفض العاملون في الضرائب العقارية أن تتواجد النقابة العامة للبنوك في جلسة التفاوض مع وزارة المالية، واستجاب الوزير لهذا المطلب وطالب ممثلي النقابة العامة للبنوك والمالية بالخروج من المفاوضات، وعُدَّ هذا انتصارًا لموظفي الضرائب العقارية بنوا عليه فيما بعد حراكهم من أجل الاستقلالية.

---

2) لم يوافق اتحاد العمال العام الحكومي منذ صدور قانون العمل 12 لسنة 2003 على أي إضراب، سوى إضرابين اثنين أحدهما يخص عمال طنطا للكتان في 2009 فيما كان الثاني إضراب عمال الإطارات بالإسكندرية بعد ثورة يناير.

3) تمخض عن تلك المفاوضات خروج كل العاملين تقريبًا باستثناء 200 عامل يعملون بالإدارة وموظفين بالشركة، وبلغ عدد الخارجين بعد الإضراب والاتفاقية بمن فيهم العمال المفصولين إلى 500 عامل ثم زاد عدد المفصولين بعد ذلك إلى 650 عامل. وفي يونية 2010. فرض على المستثمر إعادة المفصولين الحاصلين على أحكام قضائية، بعد حصول العمال على أحكام بحبس المستثمر. وبعد ثورة يناير خاض العمال معركة قانونية جديدة في مجلس الدولة لاستعادة الشركة، والحصول على حكم ببطلان قرار خصخصة الشركة وعودتها للدولة.

مع الذكرى السنوية الأولى لهذا الاعتصام في نوفمبر 2008، قام العمال بالإعلان عن شروعهم في تأسيس نقابة عمالية مستقلة للعاملين بالضرائب العقارية، ونجحوا في تسليم أوراق التأسيس لوزارة القوى العاملة في 21 أبريل 2009 كما سبقت الإشارة، وأتى هذا بعد تعنت الوزارة في الاستلام في بادئ الأمر، ثم انتهت المهلة القانونية المحددة للاعتراض على إجراءات التأسيس دون أن تكون هناك أي اعتراضات على تأسيس النقابة من أي جهة، ومن هنا ولدت النقابة المستقلة بشكل رسمي، وبدأ مسار طويل من النضال من أجل الاعتراف والتمثيل أمام الجهات التنفيذية.

تولى القائمون على هذه النقابة: كمال أبو عيطة ورفاقه، تقديم خدمات اجتماعية لدعم حقوق العاملين بالمصلحة منها إنشاء صندوق لخدمة الأغراض الاجتماعية يقدم دعما للأعضاء في حالات متعددة منها الإحالة للتقاعد لبلوغ السن أو بسبب العجز الكامل (لمزيد من التفاصيل انظر فصل نادين عبد الله في هذا المؤلف). وتقدمت النقابة بطلب لوزير المالية بشأن الصندوق وتمت الموافقة على الطلب وأحاله الوزير إلى لجنة مشتركة بين الوزارة والنقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية برئاسة مساعد الوزير، ووافق الوزير على إقرار مساهمة إضافية للصندوق بمبلغ 10 ملايين جنيه سنويا من وزارة المالية بصفة مستمرة مع إمكانية زيادة نسبة هذه المساهمة عند تفعيل قانون الضرائب العقارية الجديد وزيادة إيرادات المصلحة. وصدر قرار وزير المالية رقم 425 بتاريخ 28 -7-2009 بإنشاء صندوق خدمة الأغراض الاجتماعية للعاملين بمصلحة الضرائب العقارية ومديرياتها، وجاء بديباجة القرار:

" وزير المالية

بعد الإطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين...وبناءً على ما عرضه ممثلو النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية تقرر.....

في المادة 10 من النظام الأساسى للصندوق "تنشأ لجنة الإشراف على الصندوق، وتتكون من سبعة أعضاء على النحو التالي: -رئيس مصلحة الضرائب العقارية بحكم وظيفته (رئيسًا)

ثلاثة أعضاء من كبار العاملين بالمصلحة يختارهم رئيسها (أعضاء)

ثلاثة أعضاء تختارهم النقابة الممثلة للعاملين في الإتفاق الذي يتأسس الصندوق وفق له (أعضاء)..."

ومع صدور هذا القرار تقدم رئيس النقابة كمال أبو عيطة بطلب، حدد فيه أسماء ثلاثة ممثلين للنقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية في لجنة الإشراف على الصندوق؛ وهم محمد جهاد قشقوش ومحمد عبد الوهاب طلب وعبد القادر محمد طاهر ندا، وقد شهد ذلك التطور ترحيبًا من الموظفين بالمصلحة وأعضاء النقابة ومن كل القوى السياسية واللجان العمالية ومنظمات حقوق الإنسان التي اعتبرت القرار نصرًا للحريات النقابية (خالد علي 2010).

لكن على الجانب الآخر، أعقب هذا القرار ثورة من اتحاد العمال الحكومي، خصوصًا من أعضاء النقابة العامة للعاملين بالبنوك، اعتراضًا على إدراج اسم نقابة العاملين بالضرائب العقارية في صلب القرار، لأن موظفي الضرائب العقارية كانوا تحت مظلة نقابة البنوك التابعة لاتحاد العمال الحكومي، وبعد ضغوط من أمن الدولة ولجنة السياسات بالحزب الوطني أصدر وزير المالية قرارًا جديدًا يحمل رقم 499 لسنة 2009 بتعديل القرار425 لسنة 2009 وتضمن هذا التعديل "المادة الأولى: يُستبدل بعبارة (وبناءً على ما عرضه ممثلو النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية) عبارة (النقابة

العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية) ويعدل ذلك في قرار وزير المالية رقم 425 لسنة 2009 المشار إليه".

ربما لم يدرك حينها يوسف بطرس غالي خطورة ما قد يُبني على قراره الأول قبل تعديله، وذلك كونه إعلانًا رسميًّا من الدولة، ومدًا لمظلة قانونية للنقابة المستقلة، لذا تم سحب القرار وتعديله واستبعاد اسم نقابة الضرائب العقارية منه، ولم تستسلم نقابة الضرائب العقارية لتعديل قرار وزير المالية باستبعاد اسم نقابة الضرائب العقارية؛ فلجأت لمحكمة القضاء الإداري للطعن على هذا القرار المشار إليه في الفقرة السابقة (الطعن 52491 لسنة 63 قضائية محكمة القضاء الإداري المقام من كمال محمد رفاعي أبو عيطة، بصفته رئيسًا للنقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية ضد وزير المالية بصفته).

أدرك اتحاد العمال الرسمي ونقابة العاملين بالبنوك التابعة له في ذلك الوقت خطر التنظيم المستقل الذي قد يهدد وجودهم وتأثيرهم في صفوف العمال وحاولوا إجهاضه قبل أن ينمو ويتكاثر، لكنهم فشلوا في ذلك بسبب رغبة كثير من العمال في الخروج من عباءة الاتحاد الذي كان يُلام على تضييع حقوقهم على مدار عقود من الزمن، فخرج إلى النور أول تنظيم نقابي مستقل في مصر تحت مسمى النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية. وأعقبه تأسيس ثلاث نقابات مستقلة أخرى في 2010 قبيل ثورة يناير؛ هي نقابة الفنيين الصحيين والعلوم الصحية المستقلة، ثم نقابة المعاشات المستقلة، ونقابة المعلمين المستقلة.

2.1) من القرارات إلى التشريع: طرح مسودات لقانون الحريات النقابية

لم يكن محور التنظيم النقابي المستقل وحده إفرازًا للحراك الاحتجاجي بل شهد عام 2008 إطلاق أول نسخة لمشروع قانون للحريات النقابية بهدف تعديل الإطار القانوني المقيد للحرية والتعددية النقابيتين. ففي أعقاب انطلاق موجة الإضرابات العمالية التي بدأت في حدود عام 2005 دشنت دار الخدمات النقابية والعمالية حملة للمطالبة بإلغاء القيود القانونية على الحق في تكوين النقابات العمالية، والإعلان عن الانتهاء من

صياغة قانون جديد للنقابات العمالية أطلق عليه "قانون الحريات النقابية (عادل زكريا 2016)، وكان من أبرز المشاركين في هذا المشروع الدكتور أحمد حسن البرعي أستاذ التشريعات الاجتماعية، الذي سيرتهن اسمه بالحرية النقابية حين توليه وزارة القوى العاملة في أعقاب ثورة يناير 2011.

قامت دار الخدمات النقابية والعمالية بصياغة مشروع قانون للحريات النقابية بديلًا عن القانون رقم 35 لسنة 1976، وتم عقد العديد من ورش العمل التي انتهت لصياغة مشروع القانون البديل، وقد اشتمل على العديد من المبادئ الأساسية التي تتلائم وحرية العمال في تكوين نقاباتهم بالشكل الذي يريدونه، ومنع تدخل الجهة الإدارية في شئونها، وكانت أبرز ملامح هذه المسودة أن تأتي مجالس إدارات المنظمات النقابية عبر انتخابات حرة ونزيهة، وأن يكون إنشاء المنظمة النقابية بحرية أعضائها وبمجرد إيداع أوراق التأسيس ودون إذن مسبق، كما جرى التأكيد على الشخصية الاعتبارية للجان النقابية، ومنحها كل الصلاحيات كي تستطيع القيام بدورها، وحق الانضمام أو الانسحاب الاختياري للعمال وحماية القيادات النقابية، بالإضافة إلى النص على أن حل النقابة لا يكون بقرار إداري، بل عن طريق القضاء أو بقرار من أعضاء النقابة أنفسهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك مشروع آخر لقانون النقابات العمالية عملت عليه حملة الحريات النقابية (خالد علي 2009) التي بدأت عملها منذ 2008 حيث تشكلت من قلب "اللجنة التنسيقية" التي كانت تضم العديد من النقابيين وقيادات الطبقة العاملة وبعض منظمات المجتمع المدني، وخرج منها مشروع قانون حملة "معًا من أجل إطلاق الحريات النقابية". وقد ضمت هذه الحملة كيانات كثيرة على مراحل زمنية مختلفة، فكانت عبارة عن أحزاب وجماعات سياسية منها حزب التجمع والحزب العربي الناصري وحزب الغد وحزب الكرامة والحزب الديمقراطي الاجتماعي والتحالف الشعبي الاشتراكي، بجانب الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري وحزب العمل، ومنظمات مجتمع مدني مثل مركز هشام مبارك للقانون ومؤسسة أولاد الأرض مركز البحوث العربية والأفريقية ومركز الدراسات الاشتراكية واللجنة التنسيقية للحقوق

والحريات النقابية والعمالية ودار الخدمات النقابية والعمالية وجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية ومركز دراسات وبرامج التنمية البديلة ومركز حقوق الطفل المصري ومؤسسة المرأة الجديدة ومؤسسة الهلالي للحريات، بالإضافة إلى حركات اجتماعية كحركة كفاية ولجنة التضامن العمالي ولجنة الدفاع عن سجناء الرأي ولجنة الحريات بنقابة الصحفيين والمنتدى المدني الديمقراطي بالسويس.

وقد انضم إلى هذه الحملة العديد من الكيانات السياسية والاجتماعية على مدار سنوات حتى نجحت في طرح مسودة مكتملة الأركان للحريات النقابية واستقلال النقابات العمالية وديمقراطيتها كان أبرز ملامحها المحافظة على حقوق العمال والنقابيين، ونادت المسودة بأن تضم مظلة هذا القانون لكل العاملين مقابل أجر في أي منشأة أو لدى صاحب عمل أيًا كانت طبيعة علاقة العمل، سواء كانت دائمة أو مؤقتة أو عرضية أو موسمية، كما تسري قواعده على العمال الحرفيين وعمال الزراعة وعمال التراحيل وعمال الخدمة المنزلية والعاملين المدنيين بوزارتي الدفاع والداخلية، بخلاف ما هو قائم في القانون رقم 35 الذي يستبعد هذه الفئات ونصت المسودة على اعتبار أموال المنظمة النقابية أموالًا خاصة، مع تمتعها بالحماية المقررة للأموال العامة في المسائل الجنائية، ولا تقبل منازعات الحراسة القضائية بشأنها إلا من قبل أعضائها وفي حالات استثنائية، وطبقًا لقواعد محددة إذا نصت عليها لائحة النظام الأساسي لكل منظمة نقابية.

كما اشتملت المسودة على حق كل عشرين عامل أو أكثر في منشأة أو حرفة أو صناعة أو نطاق جغرافي في تأسيس نقابة عمالية للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وللنقابة في سبيل ذلك إنشاء المراكز والمعاهد والمؤسسات والجمعيات والصناديق والنوادي التي تعينها على تحقيق أغراضها، وتساعدها على الارتقاء المهني والثقافي والاجتماعي والعلمي والاقتصادي بأعضائها، وتثبت الشخصية الاعتبارية للمنظمات النقابية من تاريخ اجتماعها التأسيسي للعمال مع حرية الانضمام إلى المنظمات النقابية والانسحاب منها، وللمنظمات النقابية حق الاشتراك في تأسيس الاتحادات النقابية العمالية العربية والدولية بالتوافق بين أعضائها، ولها الحق كذلك في ممارسة النشاط

المخول لتلك الاتحادات، واستضافة الوفود وإقامة المراكز الرئيسية لها أو لفروعها على الأراضي المصرية، وجعلت المسودة للجمعية العمومية السلطة العليا في كل منظمة نقابية، كما نصت على إعفاء أموال المنظمات النقابية من كافة أنواع الرسوم والضرائب والجمارك، وإعفاء الدعاوى القضائية التي ترفعها المنظمة النقابية أو أحد أعضائها من الرسوم القضائية.

صنع طرح هذه المسودات حراكًا قويًّا على الأرض لصالح العمال بضمها لكيانات كثيرة من أحزاب ومجموعات سياسية ومنظمات للمجتمع المدني وحركات اجتماعية ترفع مطالب خاصة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد انحازت المسودات التي أخرجتها الحركة العمالية لمبدأ التعدد النقابي، باعتباره مدخلًا لتحدي احتكار الاتحاد الحكومي لتمثيل العمال، خصوصًا في ضوء النواقص التي سبقت الإشارة إليها من حيث تبعيته للدولة ولرأس المال.

والحق فإن الجدل في أوساط الحركة العمالية حول قضية التعدد النقابي قديم، وخصوصًا بين المنخرطين في النقابات الرسمية وأولئك الذين اختاروا النشاط العمالي من خارجها. ولعل من المفيد إلقاء بعض الضوء على ذلك الجدل في هذا الموضع. أطلق شيخ النقابيين عطية الصيرفي في عام 1983 فكرته حول التعددية النقابية في كتيب نشره بعنوان "عسكرة الحياة العمالية والنقابية في مصر"، (عطية الصيرفي 1983)، والذي أصَّل فيه للتعددية النقابية، وكان يرى أن النقابات العمالية الموجودة جزء من السلطة التنفيذية، وأنها لا تراعي مصالح العمال. وقد كان كتاب الصيرفي ميثاق عمل حول التعددية النقابية تبناه جيل من القادة النقابيين بعد ذلك، وتجسد واقعًا ملموسًا في النقابات المستقلة قبيل وبعد ثورة 25 يناير.

وفي المقابل، كانت هناك أصوات تنادي بالوحدة النقابية، معظمها لمحسوبين على الاتحاد الحكومي، ويرى هذا الفريق أن التعددية تفتت العمل النقابي وتهدد استقرار العمل والإنتاج، وأن التعددية النقابية قد تتسبب في غلق عدد كبير من شركات القطاع الخاص وإلى صراع على المزايا وعبء ثقيل على الشركات، مما يجعل صاحب العمل يلجأ إلى

إغلاق المنشأة ما سيؤدى في نهاية المطاف إلى إضعاف الاقتصاد القومي نتيجة الفوضى التي تنشأ داخل الشركات، بالإضافة إلى أن تفتيت الحركة النقابية يقلل المزايا التي قد يحصل عليها العمال نتيجة تردي اقتصاد المنشأة. فعلى سبيل المثال يقول عبد المنعم الجمل، نائب رئيس اتحاد العمال ورئيس النقابة العامة للبناء والأخشاب في مقابلة صحفية "لو تصورنا الأخذ بالتعددية النقابية بالمنشآت والتوسع في التعددية النقابية بما يعني وجود أكثر من نقابة في المنشأة الواحدة حسب المهنة أو التخصص أو على أسس مذهبية وبعدد 50 عاملًا فقط فسوف تنشأ نقابة للسائقين وأخرى للمحاسبين وثالثة للمهندسين والإداريين؛ ما يفتح الباب لوجود نقابات للأحزاب السياسية داخل المنشأة الواحدة، وتصبح المنشأة الإنتاجية "ساحة للصراعات" السياسية، وفي ظل هذا المناخ لا يستطيع صاحب العمل التفاوض مع أكثر من لجنة نقابية، ومن ثم تصبح هناك استحالة في إجراء المفاوضات الجماعية وإبرام الاتفاقيات، الأمر الذي يؤدى إلى اغتيال التنظيم النقابي، طبقًا لتصريحات الجمل (شادية يوسف 2015).

كما يرى هذا الفريق أن النقابات المستقلة غير قانونية، وليس لها أي شرعية في ممارسة العمل النقابي لأنها تخالف قانون النقابات العمالية خصوصًا نص المادة السابعة من القانون التي تنص على أن يقوم البنيان النقابي العمالي على شكل هرمي عبارة عن مستويات ثلاثة، قاعدته اللجنة النقابية بالمنشأة ثم النقابة العامة والتي تضم أعضاء اللجان النقابية التي تندرج تحتها، ثم يأتي على قمة الهرم الاتحاد العام لنقابات العمال، والذي يضم كل ممثلي النقابات العامة (لمزيد من التفاصيل حول بنية ونشأة اتحاد نقابات عمال مصر انظر فصل هيثم جبر).

أما أنصار فريق التعددية والحريات النقابيتين ومنهم النقابي الراحل محمد عابدين أحد قيادي اتحاد النقابات المستقلة في مداخلة له في 2014، فكان يرى أن حق العمال ثابت في الانضمام للنقابات التي يختارونها بمحض إرادتهم، وأنه لا يجوز تقييد حق تكوين النقابات على أنشطة أو مهن محددة، كما لا يجوز أيضًا تحديد العاملين في مهنة ما بتكوين نقابة واحدة على مستوى المهنة أو الصناعة أو على مستوى المهن أو الصناعات

المتماثلة أو الاتحاد العام الواحد، حيث إنه من المتفق عليه وفقًا لمعايير العمل الدولية أن الوحدة النقابية لا يجوز فرضها بقانون، وإلا كان التشريع مخالفًا لمعايير العمل الدولية على أن يترك للعمال حرية اختيار الوحدة أو التعدد، أيا كان الأمر فإن حرية الاختيار تعد من أسس ودعائم الحرية النقابية، وهذا المبدأ يتعلق به حق العمال في تحديد بنيان وتركيب النقابات ومن ثم حقهم في إقامة أكثر من نقابة في أية منشأة أو مهنة أو فرع نشاط وحقهم أيضًا في إقامة الاتحادات العامة بحرية.

وكان عابدين يرى أن مضمون العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1966 يؤيد الحريات النقابية، ويؤكد مضمون الإعلان على حق كل عامل في تكوين النقابات وحق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية وحق النقابات في تكوين اتحادات قومية.

كما إن هناك اتجاها ثالثا وسطيا بين الاتجاهين السابقين يطالب أنصاره بالتعددية المحسوبة، فلا يستقيم أن تتعدد النقابات داخل المصنع الواحد أو الشركة الواحدة، وإنما تكون التعددية في المستويات العليا كالنقابات العامة، فمن حق اللجان النقابية الانضمام إلى هذه النقابة أو تلك للقضاء على الاحتكار النقابي بوجود أكثر من نقابة بما يخلق مجالًا للعمال للاختيار والتنافس بين النقابات التي تحمي مصالح العمال. وسيثور هذا الجدل مرارًا بعد ثورة يناير في أطوار توسع ثم انحسار الحركة النقابية المستقلة، ومعها فرص إقرار مبدأ التعددية النقابية كما سنرى في الأقسام القادمة.

3) ثورة يناير والتنظيم النقابي المستقل

لا يمكن فصل تصاعد الحراك العمالي منذ 2005-2006 عن مسار الاحتجاج السياسي والاجتماعي الأوسع نطاقًا ضد نظام حسني مبارك، والذي انتهي إلى ثورة 2011، فقد اشتدت وتيرة الاحتجاج العمالي بشكل استثنائي في 2010 قبيل الثورة مباشرة، فطبقًا لتقرير صادر بعنوان "إرهاصات الثورة" عن مركز أولاد الأرض والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإن 2010 وحدها قد شهدت 209

اعتصامًا و135 إضرابًا و80 تظاهرة و83 وقفة احتجاجية بالإضافة إلى 23 تجمهر و52 حالة انتحار لعمال ومصرع وإصابة 6662 آخرين، وفصل وتشريد 40612 عامل ومئات الاحتجاجات حتى منتصف فبراير 2011 (المركز المصري ومركز أولاد الأرض 2011). ومن ثم لم يكن غريبًا أن تهب الموجة الثورية في 2011 وسط تلك الأجواء في مصر رافعة مطالب اقتصادية واجتماعية وبأصوات تطالب بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

لم تكن الحركة العمالية بعيدة عن تلك الأجواء، فقد ظهر العديد من التنظيمات العمالية المستقلة بعد ثورة 25 يناير 2011، وكان الانطلاق الفعلي للحريات النقابية مع تراجع القبضة الأمنية وانفتاح المجال العام، ولم تنجح الثورة فحسب في إزاحة حسني مبارك عن الحكم وإسقاط الحزب الوطني الحاكم بل امتد نجاحها إلى الإتيان برجل التشريعات الاجتماعية الدكتور أحمد حسن البرعي إلى قمة وزارة القوى العاملة في أول حكومة تلت تنحي مبارك برئاسة الدكتور عصام شرف.

في قلب ميدان التحرير، وفي الأيام الأولي لثورة يناير وقبل تنحي مبارك، تم الإعلان عن إنشاء الهيئة التأسيسية للاتحاد المصري للنقابات المستقلة بتاريخ 30 يناير 2011، من عشرين نقابي يمثلون "الضرائب العقارية" و"العلوم الصحية" و"أصحاب المعاشات" وهي النقابات التي أودعت أوراقها قبل اندلا ع ثورة يناير بالإضافة لنقابة "المعلمين المستقلة" التي عقدت مؤتمرها التأسيسي قبل الثورة، وإن لم تودع أوراقها بالجهة الإدارية إلا في تاريخ لاحق (21 أبريل 2011).

بعد إعلان الهيئة التأسيسية للاتحاد، بدأ العمل على تأسيس اتحاد النقابات المستقلة برعاية دار الخدمات النقابية، وبإشراف منسقها العام كمال عباس وبمؤازرة قادة النقابات المستقلة: كمال أبو عيطة ونبيل عبد الغني وطلال شكر وآخرين، إلا أنه سرعان ما اختفت حالة التعاون وبدأ الخلاف يدب بين كمال أبو عيطة وكمال عباس–ما بات يعرف بـ"خلاف الكمالين"– والذي ساهم إلى حد كبير في تفتيت الحركة العمالية المستقلة في مراحل لاحقة، وطرح قضية التعددية النقابية كمسألة واقعية.

يرى علاء إبراهيم (2014) أحد قيادي نقابة الضرائب على المبيعات أن الاتحاد الدولي للنقابات International Trade Union Confederation (ITUC) كان مساهمًا في إحداث هذا الانشقاق حيث لم يتسم مدير مكتب الاتحاد الدولي بالقاهرة بالحنكة التي تجعله يحول دون عدم وصول الأمر إلى مزيد من الانقسام فارتكب خطًا كبيرًا بانحيازه لسيطرة دار الخدمات النقابية على اتحاد العمال المستقل الوليد، وهو ما أدى إلى انقسام النقابات المستقلة بين الكمالين، وتأسيس قواعد جديدة للتعددية من أجل مصالح شخصية، فمن يختلف مع آخر ينسحب ويؤسس اتحادا جديدًا حتى وصل الحال في 2014 لوجود خمسة اتحادات عمالية، بالإضافة لاتحادين تحت التأسيس، هذا كله علاوة على الاتحاد الحكومي بالطبع.

أسس كمال أبو عيطة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة في 13 أكتوبر 2011 بينما أسس كمال عباس اتحاد عمال مصر الديمقراطي فيما بعد، وفي المقابل وبدعم من شخصيات محسوبة على نظام مبارك تم تأسيس الاتحاد القومي لعمال مصر، ثم ظهر أيضًا الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الحرة، ثم تأسس اتحاد عام النقابات العمالية المصرية في 14 أبريل 2013 نتيجة خلاف مع الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، ولم يقف الأمر عند ذلك فكل من يختلف مع آخر يؤسس نقابة أخرى ولو في الهيئة أو المصنع نفسه.

3.1) انطلاق الحريات النقابية في أعقاب الثورة

تناول المحور السابق مسودة قانون النقابات العمالية التي شارك أحمد حسن البرعي في إعدادها، لكن كيف كان أداء البرعي عندما جاءت به ثورة يناير وزيرًا للقوى العاملة؟

يحسب للبرعي أنه صاحب إعلان الحريات النقابية وتفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحريات النقابية، الأمر الذي سهل إجراءات تسجيل وتأسيس النقابات المستقلة، ففي 12 مارس 2011 في العام الأول للثورة عقد البرعي مؤتمرًا صحفيًّا حضر فيه خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية، أعلن فيه البرعي –بعد توليه الوزارة مباشرة–

عن إصدار إعلان الحريات النقابية في مصر. كانت هذه خطوة جيدة للحريات النقابية والتنظيمات النقابية المستقلة لكنها لم تكن كافية، وكان لا بد من العمل مباشرة على تمرير تشريع للحريات النقابية مباشرة ودون انتظار لما قد يطرأ على الساحة السياسية من تغيير محتمل.

سعى البرعي لتشكيل لجنة مستقلة لصياغة مشروع قانون للحريات النقابية، برئاسة المستشار عبد الحميد بلال، وتشكلت من اثنين من رؤساء الدوائر القضائية بمحكمة النقض المصرية، بالإضافة إلى اثنين من أساتذة التشريعات الاجتماعية بكليات الحقوق، ونائب رئيس اتحاد نقابات عمال مصر (الحكومي)، كما ضمت اللجنة اثنين من الموظفين المدنيين بوزارة القوى العاملة. وكانت اللجنة تهدف لإعداد مشروع قانون يتوافق والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر خاصة الاتفاقيات أرقام 87 و98، وقد أعدت اللجنة مسودة أولى طرحتها للحوار المجتمعي في الأول من مايو 2011، وكانت أبرز ملامح المسودة التأكيد على حرية العمال في تأسيس نقاباتهم، ووضع عقوبة على صاحب العمل الذي يمنع إنشاء نقابة في منشأته، والنص على وجود لجنة مستقلة منتخبة للرقابة المالية بكل نقابة.

لكن في المحصلة النهائية، فشل البرعي في تمرير هذا القانون، بسبب معارضة المجلس العسكري الحاكم في ذلك الوقت، الذي رفض إصداره كونه قائمًا على العملية التشريعية، على الرغم من موافقة مجلس الوزراء (هيثم سعد الدين 2011).

3.2) ثم كان دستور 2012

أدت خارطة الطريق التي وضعها الجيش إلى الانتقال لعملية انتخابية أعقبها تشكيل لجنة لوضع دستور جديد للبلاد في 2012 بعد ثورة يناير، وقد نص الدستور الجديد على إضافة ضمانات مرتبطة بحرية إنشاء النقابات والاتحادات وممارسة نشاطها بحرية، والنص صراحة على حظر حل النقابات أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ومنع الدستور أيضًا فرض الحراسة على النقابات المهنية (المادتان 52 و53). وقد أكد

الدستور على إتاحة الوظائف العامة للمواطنين على أساس الجدارة، ودون محاباة أو وساطة، وكفالة الدولة لحق كل عامل في الأجر العادل والإجازات، والتقاعد والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والحماية ضد مخاطر العمل وتوافر شروط السلامة المهنية في أماكن العمل.

ويُحسب لدستور 2012 أنه جعل حق العمال في الإضراب نصًا دستوريًّا للمرة الأولى (المادة 63) مواكبًا لما أقرته المعاهدات والمواثيق الدولية كأحد حقوق العمال الأساسية.

ورغم ما ورد من نصوص تكفل الحرية النقابية إلا أن العملية السياسية، التي خضعت لهيمنة الإخوان المسلمين، التي تلت إقراره لم تؤد إلى تعديل التشريع النقابي المثقل به صدر العمال.

تولى خالد الأزهري وزارة القوى العاملة في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي، وتم تجاهل مسودة البرعي حيث أراد الإخوان صياغة مسودة جديدة للقانون احتوت على بعض التضييق والتقييد. وقد ووجه بالعديد من الانتقادات لمشروع القانون المقترح من الإخوان، فطبقًا للنقابية فاطمة رمضان (2012)، كانت لدى الإخوان رغبة في بقاء وتعزيز دور الاتحاد الحكومي للعمال بحيث تكون له اليد العليا دائمًا في كل شيء، ومحاولة الإبقاء على الشكل الهرمى الذي تتركز فيه كل الصلاحيات في الأعلى، وهذا الأمر من أهم العيوب التي كانت موجهة لاتحاد عمال مصر على مدى 60 سنة من العمل النقابي، والتي مكنت مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات الأمنية من السيطرة على النقابات العمالية، بالإضافة إلى وضع العراقيل أمام العمال في تأسيس نقاباتهم وتجاهل مشروع الإخوان المسودات السابقة التي صيغت من جانب أطراف داخل الحركة النقابية المستقلة. ومن المثالب الأخرى التي طالت المشروع الربط المقترح بين الصناديق والنقابات، والذي يقف عائقًا حاليًا دون تكوين العمال نقابات في الكثير من المصانع الكبرى مثل الحديد والصلب، إذ أن العامل الذي ظل طول حياته الوظيفية يستقطع من راتبه للصندوق كي يحصل على50 ألف جنيه عند التقاعد لا شك سيكون مضطرًا للاستمرار في عضوية نقابته القديمة (فاطمة رمضان 2012).

3.3) الفتوى والتشريع بمجلس الدولة

على الرغم من الوضع القانوني والمشروعية الدستورية التي تستند إليهما المنظمات النقابية المستقلة إلا أنه ظلت هناك مجموعة من العوامل والصعوبات التي واجهت النقابات المستقلة سواء في مراحل تأسيسها الأولى في التعامل مع الجهات الإدارية المتمثلة في وزارة القوى العاملة ومديرياتها، أو حتى الإجراءات البنكية عند فتح حسابات لتحويل الاشتراكات الشهرية التي تخصم من الأعضاء أو غيرها من أموال النقابات.

وفي ذلك السياق، تحول القضاء الإداري إلى ساحة للصراع حول الحرية النقابية بعد ثورة يناير، وذلك كأداة للضغط على السلطة الحاكمة في ظل عدم القدرة على ترجمة حرية الحركة في المجالين السياسي والعام إلى تعديل في الإطار التشريعي الحاكم للنشاط النقابي، ففي 27 يونية 2012 أرسل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طلبًا برقم 842 إلي إدارة الفتوى بمجلس الدولة لاستصدار فتوى عن مدى قانونية خصم قيمة اشتراك أعضاء النقابة العامة المستقلة، ووقف خصم قيمة اشتراكهم باللجنة النقابية التابعة للاتحاد العام الحكومي، وذلك بعد تأسيس النقابة المستقلة للعاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والتي طلبت منه الموافقة على بدء استقطاع قيمة اشتراكهم للنقابة الجديدة، وقدره ثلاثة جنيهات اعتبارًا من أول أبريل 2012، مقابل وقف استقطاع قيمة الاشتراكات للجنة النقابية القديمة التابعة للاتحاد الحكومي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفتوى قد صدرت من قبل المستشار حمدي ياسين عكاشة، والذي كان له باع طويل في الوقت نفسه تقريبًا في مجال إصدار أحكام ببطلان عقود خصخصة الشركات الحكومية وتخصيص أراضي الدولة لرجال أعمال (انظر لمزيد من التفاصيل فصل فاطمة رمضان حول التقاضي الاستراتيجي).

وقد تبنى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة حينها أفكار الحريات النقابية، مستلهمًا مبادئ الاتفاقيات الدولية والشرعية الدولية ذات الصلة، وذلك عندما أصدر فتوى مهمة في حق التنظيمات النقابية في خصم اشتراكات أعضائها ووقف سداد الاشتراكات القديمة التي كانت تُحصَّل لمصلحة النقابات التابعة لاتحاد العمال الحكومي.

وذهب المستشار حمدي ياسين عكاشة في هذه الفتوى، وهو بصدد طرح الرأي القانوني إلى أنه "باستقراء الاتفاقيات والتوصيات والقرارات الصادرة عن منظمة العمل الدولية يمكن القول إن الحرية النقابية صارت من الحريات الأساسية للإنسان، وتمارس على المستوى الفردي، بمعنى أنها تعطي لكل مواطن الحق في تكوين نقابة والانضمام أو الامتناع عن الانضمام لها أو الانسحاب منها، ويترتب على الحق الفردي في تكوين النقابات والانضمام إليها الانتقال بالحرية النقابية من نطاقها الفردي إلي نطاق جماعي حيث يترتب على ممارسة الحق في تكوين النقابات مولد تنظيم اجتماعي ذي شخصية معنوية لنقابة مستقلة عن الأفراد المكونين لها". ورأت الفتوى بعد عرضها لنصوص الاتفاقيتين 87 لسنة 1948 و98 لسنة 1949 أن مبدأ حق جميع العمال في تكوين منظماتهم النقابية دون تمييز لا يجوز التضييق منه ولا المساس به، وأن التشريع المحلي الذي يسعي إلى إنكار أو تقييد حق التنظيم بالنسبة لبعض الجماعات سواء على أساس المهنة أو غيرها من المعايير فهو بذلك يكون مخالفًا للاتفاقية. كما أكد المبدأ نفسه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة "8-1/أ" على أن حق كل شخص في تكوين النقابات باشتراك مع آخرين في الانضمام إلى النقابة التي يختارها"، كما نصت المادة "8-2" من العهد السابق على أنه لا يجوز للقانون الوطني، ولا للأسلوب الذي يطبق به انتقاص الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية" (مجلس الدولة 2012).

وقد رأت الفتوى في منطوقها بأنه لا مانع من التعددية النقابية وفقًا لمستويات منظمة العمل الدولية، فلا يجوز أن يفرض على العمال وحدة نقابة معينة بتشريع، وإلا كان مخالفًا لمستويات ودستور منظمة العمل الدولية، ولكن ليس ثمة ما يمنع أن يستشعر العمال أهمية الوحدة النقابية فيقرروا الانضمام والتكتل بعضهم إلى بعض، بهدف تحقيق الوحدة النقابية طالما كانوا هم من اختاروا الوحدة النقابية.

ثم قررت الفتوى بعد بسط الوقائع والأسانيد القانونية قرارًا يعطي الحق للنقابة المستقلة بخصم اشتراكات أعضائها، ووقف تحصيل اشتراكات النقابة التابعة للاتحاد العام

الحكومي، وأكدت صراحة على الآتي "لما كان الثابت بالأوراق أن السيد/ محمود عدلي وآخرين من العاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بلغ عددهم 868 هم أعضاء النقابة المستقلة قد تقدموا بأوراقهم لتأسيس نقابة عامة مستقله خاصة بهم إلى رئيس مجلس الإدارة المركزية للموارد البشرية، وذلك بعد موافقتهم على خصم مبلغ ثلاثة جنيهات شهريًّا قيمة اشتراكهم بالنقابة، ولما كانت الأوراق قد خلت مما يحول دون تشكيل هذه النقابة وفقًا للقانون رقم 35 لسنة 1976 الأمر الذي نرى معه صحة تشكيل النقابة العامة المستقلة وقانونية خصم قيمة الاشتراك في ضوء القانون واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 لسنة 1948 مع ما يترتب على ذلك من آثار" (قسم الفتوى بمجلس الدولة 2012).

4) التنظيم النقابي المستقل ما بعد يونية 2013

كما ضعفت قدرة الثورة على التأثير تراجعت قدرة النقابات المستقلة، خاصة بعد انحسار المجال العام بدءًا بسنة 2013، وبما كان لهذا من تأثير سلبي على النشاط النقابي بالإضافة إلى المعوقات القانونية والإجرائية التي تعمدت الدولة إبقاءها لتقييد العمل النقابي المستقل، ويأتي في صدارة هذه المعوقات قانون النقابات العمالية.

تم تعديل الدستور بعد أحداث 30-6-2013، وإزاحة الإخوان عن الحكم ليأتي دستور 2014 بالمبادئ الدستورية السابقة ذاتها، التي تلزم جميع سلطات الدولة- نظريًّا- بالحفاظ على حقوق العمال وبناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وكفالة الدولة للتفاوض الجماعي وحظر فصل العمال (المادة 13)، وإن أتى النص الدستوري فيما يتعلق بكفالة حرية التنظيم النقابي أضعف مما كان عليه في دستور 2012، إذ أن دستور 2014 لم ينص على حرية إنشاء النقابات والاتحادات كما كان الوضع في الدستور السابق، وفي هذا ردة أخرى للوراء. وعلى الرغم من أن بعض النصوص جيدة إلا أنها لم تمنع التطبيقات السيئة كالعادة، ولم تحل دون واقع مرير انجرفت إليه الحركة العمالية مع تمكن قوى الثورة المضادة لتضيع مكتسبات لم تستطع الحركة العاملة المحافظة عليها، فنجد عمالًا يحاكمون عسكريًّا كما حدث لعمال الترسانة

البحرية (البديل 2016)، وعمالًا تحبسهم نيابات أمن الدولة؛ مثل عمال النقل العام بسبب مطالبتهم بحقوق عمالية مشروعة (حسام محفوظ 2016).

4.1) أبو عيطة وزيرًا

تغيرت الأحداث سريعًا بعد 30 يونية 2013، بتولي حازم الببلاوي رئاسة الحكومة، التي جاء فيها كمال أبو عيطة، رئيس أول نقابة مستقلة في مصر ورئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، وزيرًا للقوى العاملة، وسارع أبو عيطة بإصدار بيان يؤكد فيه أنه تولى الوزارة فقط من أجل إصدار قانون جديد للحريات النقابية.

وفي مقابلة صحفية له متحدثًا عن الفترة التي تولى فيها وزارة القوي العاملة "حينما توليت الوزارة كان المشهد النقابي والعمالي عبارة عن فوضى نقابية، في ظل عدم وجود تشريعات تضبط هذا الوضع، فالمشهد النقابي كان يسيطر عليه اتحاد عمال رسمي محكوم بإلغاء انتخاباته منذ عام 2006، وتديره لجنة إدارية معينة لحين إجراء انتخابات عمالية، وكذلك نقابات مستقلة دون قانون ينظم عملها ويراقبها، لذلك سارعت بتشكيل لجنة لإعداد مسودة مشروع لقانون الحريات النقابية، شارك فيها جميع ممثلي العمال بالنقابات العامة التابعة للاتحاد القديم والمستقلة، في حوار مجتمعي ووافق جميعهم عليه "وقد أخذ أبو عيطة توقيعات مكتوبة بالموافقة على نص المشروع من جميع المشاركين في لجنة إعداد المشروع، بمن فيهم ممثلو اتحاد نقابات عمال مصر، والذين ما لبثوا أن تراجعوا عن موافقتهم فيما بعد ورفضوا المشروع، وتمت إحالة مشروع القانون الذي سُمي بقانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم إلى مجلس الوزراء " لكن تم ركنه في أدراج الحكومة دون إبداء أي أسباب" على حد تعبير أبو عيطة (أحمد بريك 2016).

ويرى أبو عيطة أن الأزمة الحقيقية قد كمنت في الصراع المستمر بين المستقلين واتحاد نقابات عمال مصر، بما وصفه بأنه انحراف في سلوك من يتحدث باسم الطبقة العاملة، متجاهلين ضرورة أن يتحد الجميع دفاعًا عن حقوق العمال، ويرى أن هناك ستة ملايين عامل تحت مظلة المؤسسات النقابية، منهم مليونان فقط يتبعون اتحاد العمال الرسمي في

مقابل أربعة ملايين بالنقابات المستقلة، في حين أن نحو أكثر من 20 مليون عامل، محرومون من التنظيم النقابي (عادل زكريا 2016) وبناءً على كلام أبو عيطة فإن النقابات لا تمثل جموع العمال بالأساس، ولا يوجد تنظيم نقابي حقيقي في مصر، يمثل العمال كافة، ويضيف أن مواقع العمل الأكثر إضرابًا هي التي تفتقر للحريات النقابية الحقيقية مثل مدينة المحلة وشركتي الحديد والصلب ووبريات سمنود، فكلها تابعة للاتحاد العام، ولا توجد بها تعددية

4.2) حصار وانحسار النقابات المستقلة

منذ منتصف 2013، شهدت الساحة السياسية في مصر تدهورًا حادًا، ومحاولات متكررة من أجهزة الدولة لإضعاف النقابات المستقلة التي تشكلت قبيل وبعد ثورة يناير، وبات ذلك واضحًا مع تولي إبراهيم محلب رئاسة الحكومة، واتجاه الدولة إلى العودة لإبراز دور اتحاد العمال الحكومي، ككيان وحيد ممثل للعمال، ونزع أي صفة تمثيلية تم منحها سابقًا للنقابات المستقلة، فتم استبعاد ممثلي النقابات المستقلة تمامًا من تشكيل المجلس القومي للأجور، بعد أن كان لهم حق الحضور- دون التصويت-، وقد قيل في ذلك الحين إن حضور ممثلي النقابات المستقلة كان بضغوط من وزيري القوى العاملة السابقين كمال أبو عيطة وأحمد حسن البرعي، ما قد يفسّر التوقف عن هذه الممارسة بعد إقالة حكومة الببلاوي.

تكرّر هذا الأمر أيضًا مع مجلس إدارة هيئة التأمينات. ففي عهد حكومة الببلاوي، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 77 لسنة 2013 بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين، وأصبح تمثيل العمال بأربعة أعضاء تختارهم الاتحادات الأكثر تمثيلًا (بعد أن كان من يمثل العمال في القرار رقم 1181 لسنة 2012 هو رئيس اتحاد نقابات عمال مصر فقط). وأصبح تمثيل أصحاب المعاشات بأربعة أعضاء تختارهم الكيانات الممثلة لهم، بيد أنه بعد إقالة وزارة الببلاوي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء إبراهيم محلب رقم 49 لسنة 2014 بإعادة رئيس الاتحاد كممثل وحيد للعمال، وثلاثة ممثلين فقط لأصحاب المعاشات دون منح الحق في اختيارهم للكيانات الممثلة لهم.

لقد هبّت الرياح بما لا تشتهيه الحركة العمالية في مصر منذ منتصف العام 2013 فارتفعت وتيرة القمع الحكومي للإضرابات والاحتجاجات العمالية، والفصل التعسفي بسبب النشاط النقابي خصوصًا منذ 2015. وتعالت دعاوى الاصطفاف الوطني في مواجهة خطر الإرهاب، ودعم جهود الدولة للقضاء عليه، ما جعل المناداة بالاحتجاج الاجتماعي أو الإضراب بمثابة عمل من أعمال الخيانة وشق الصف، ولاقت إجراءات التضييق والقمع ضد الحركة العمالية قبولًا شعبيًّا عامًا أو عدم اكتراث وسلبية (Ramadan and Adly 2015).

يرى محمد عابدين القيادي السابق في اتحاد النقابات المستقلة أن ممارسة الحريات النقابية تواجه صعوبات بالغة على الأرض، وتتعرض لانتهاكات من قبل منظومة ثلاثية تمثل تحالفًا بين الاتحاد العام لنقابات العمال والإدارات الحكومية وعدد من رجال الأعمال والشركات الخاصة، وقد كانت بعض الإدارات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام تقتطع الاشتراكات إجباريًّا من العاملين بها، وتقوم بتوريدها إلى النقابات العامة التابعة للاتحاد العام الحكومي بينما يتعسف البعض الآخر في قبول طلبات العمال بوقف الخصم أو تحويله لحساب النقابات المستقلة التابعين لها، ويضيف محمد عابدين أن العديد من الشركات والمنشآت بات يرفض التعامل مع النقابات المستقلة والتفاوض معها، بل ويخذ إجراءات عقابية بحقها، فنجد نقابيين يتم فصلهم من عملهم أو نقلهم إلى أماكن نائية أو مجازاتهم والتنكيل بهم فلا يجدون سبيلًا إلى الحماية في ظل أوضاع قانونية شديدة الالتباس، حيث تتعلل إدارات الشركات العامة والخاصة وتتمسك بأن الحماية القانونية للنقابات لا تنطبق إلا على تلك التي كانت تخضع لأحكام القانون 35 لسنة 1976.

كما يوجد الكثير من العاملين في منشآت قطاع الأعمال العام غير قادرين على الانسحاب من عضويتهم الإجبارية في النقابات التابعة للاتحاد العام بسبب الربط بين بعض الحقوق والمزايا التي يحصلون عليها، وبين استمرار العضوية بما في ذلك ارتباط الخدمات العلاجية لأسر العاملين وصناديق التأمين التكميلية التي كانوا يسددون

اشتراكاتها على مدار سنوات طويلة، ولا يمكنهم الاستغناء عن هذه المستحقات التي تكفلها لهم العضوية فضلًا عن رخص القيادة وبعض تراخيص العمل في بعض القطاعات، والتي يُشترط للحصول عليها سداد الاشتراكات النقابية في نقابات الاتحاد العام. ويتساءل عابدين(2014) أليست ثروات الاتحاد العام وأصوله هي في واقع الأمر أموال العمال وحصيلة اشتراكاتهم ومعاناتهم سنوات طويلة؟

وفي الصدد نفسه، يقول عاطف خضر، أحد مؤسسي نقابة العاملين بالرباط والصيانة (سوميد- السخنة) عن تجربته في العمل النقابي "النقابات المستقلة في تراجع واضح نظرًا لغياب عدة عوامل منها [افتقاد] الأمان الوظيفي وغياب القانون في حماية التجمعات العمالية ومحاربة هذه الكيانات ومنعها من ممارسة أدوارها، سواء بمواقع العمل أو من خلال مكاتب ومديريات القوى العاملة، وكثير من الجهات الأخرى، ويدل على ذلك ما تعرض له هو شخصيًّا وزملاؤه الخمسة من أعضاء النقابة".

ويتابع خضر متحدثًا عن الصعوبات التي تعرضت لها نقاباتهم المستقلة "منذ اليوم الأول واجهنا عدم الاعتراف بالنقابة، فقد تم إصدار قرار بنقل رئيس مجلس إدارة النقابة من موقع عمله بالسويس إلى مكتب إدارة المشروع (المقاول) بالإسكندرية في 29-9-2011، على أن ينفذ القرار في 2-10-2011، وهذا القرار يحمل في طياته تصفية للنقابي وعزله عن زملائه على الرغم من أن"القانون" يحظر نقل النقابي إلا بموافقة كتابية منه، وتم المنع من دخول موقع العمل وتحررت المحاضر، وتم اللجوء لمكتب العمل في المواعيد القانونية، وتم تحويل الشكوى للمحكمة العمالية نتيجة لفشل الحل عن طريق مكتب العمل (الذي لم ينجح في حل مشكلة عمالية واحدة)، وانتهي عقد المقاول، ونتيجة للضغط العمالي فقد عاد رئيس النقابة مع المقاول الجديد اعتبارًا من أول يناير 2012، وفي يوم الثلاثاء الأسود الموافق 7 مارس 2012 وبترتيب بين إدارة سوميد وإدارة المقاول تم دفع العمال للإضراب الذي جاءت إثره قوات من الجيش، ودخلت لموقع العمل وتم القبض على خمسة رؤساء بحريين من داخل الميناء، وجرى اعتقالهم لمدة 48 يوم قبل أن يفرج عنهم، وفي 12-3-2012 تم فصل رئيس النقابة ومنعه من

دخول موقع العمل كما تم فصل أمين عام مساعد النقابة أيضًا، بل وفصل العمال الخمسة المقبوض عليهم، وبعد الإفراج عنهم رفضت الشركة عودتهم لعملهم واتخذنا الإجراءات القانونية في حينها لحماية حق العمال عن طريق مكتب العمل وتم تحويل الشكاوى للمحكمة العمالية أيضًا، ولكن كلها باءت بالفشل ولم يحصل عامل أو نقابي على أي حق من حقوقه، وما تزال قضاياهم منظورة أمام المحاكم العمالية حتى بداية 2017".

وطبقًا لخضر، فعلى الرغم من أن النقابة لا تزال قائمة، إلا أن عدد الأعضاء قد قل كثيرًا، ولكنهم مستمرون في دفع الاشتراكات للنقابة، وكذلك يتحصلون على جزء بسيط من المزايا التي قررتها جمعيتهم العمومية دون العمل على تحقيق أي حقوق أخرى طبقًا للقانون، نتيجة لتغول الإدارة وتخوف العمال من مصير زملائهم المفصولين (عاطف خضر 2017). إجمالًا، فإن تجربة عاطف خضر تعد نموذجًا لعامل تعرض لانتهاكات بسبب نشاطه النقابي وفقد عمله وحقوقه ووقع وزملائه بين مظلة قانونية لا تحميه من ممارسات إدارة الشركة وقضاء منحاز لأصحاب العمال، ويبدو أن الانتهاكات التي تعرض لها خضر وزملاؤه ونقابتهم في 2012 قد بدأت في وقت مبكر بالنظر إلى طبيعة الموقع الذي يعملون به وعلاقته بالقوات المسلحة.

أما علاء إبراهيم (2014)، القيادي السابق في النقابة المستقلة للضرائب على المبيعات، فيرى أن الحركة العمالية قد تلقت عدة ضربات منذ انطلاق الحريات النقابية في 2011، أبرزها التشكيك عبر وسائل الإعلام في تمويل النقابات المستقلة واتهامها دائما بأنها كيانات ممولة من أعداء الوطن لتفتيت الحركة العمالية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي، وعدم اعتراف الحكومات المصرية بالنقابات المستقلة بشكل مباشر وعدم تمكينها من أداء عملها، وكذلك إحالة أعضاء النقابة للتحقيق الإداري وفصلهم أو وقفهم عن العمل، وعدم خصم الاشتراكات للأعضاء النقابات المستقلة في مقابل تحيز أجهزة الدولة لنقابات الاتحاد العام، وتعنت موظفي وزارة القوى العاملة في إصدار الخطابات

للجهات المعنية، خصوصًا خطابات اعتماد الختم بوزارة الداخلية وخطابات تغيير التوقيعات الممثلة للنقابة بالبنوك.

ويرى علاء إبراهيم (2014) أن الضربة المؤثرة –للمفارقة– للحركة النقابية كانت تعيين أبو عيطة، رمز النقابات المستقلة، وزيرًا للقوى العاملة، وعدم قدرته على تنفيذ أفكاره التي كان يطالب بها في أثناء وجوده رئيسًا للاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وكانت محصلة كل ما سبق هو نقابات ليس لها القدرة الفنية على القيام بواجبها تجاه أعضائها وليس لها القدرة المالية على القيام بأي نشاط أو دعمه، وعدم وجود مقرات لبعض النقابات، بالإضافة لتدخل رجال الأعمال للسيطرة على بعض النقابات والاتحادات، لكن وعلى الرغم من ذلك ما تزال هناك نقابات عمالية ديمقراطية مناضلة تدافع عن أعضائها في ظل هذه الأجواء غير التقليدية.

وترى فاطمة رمضان، أنه في ظل الانشغال في الإجراءات التأسيسية، ومساعدة النقابات المستقلة على تخطي عقبات التأسيس، ورغبة الاتحاد في ضم أكبر عدد من النقابات في التأسيس تسلل الكثير من العناصر الانتهازية التي مارست أدوارًا تخريبية في مراحل مبكرة، وعلى الرغم من ذلك تم التغاضي عنها حتى لا تخرج أخبارها للعلن، فقد ظهرت الخلافات على السفر لتمثيل النقابات، وتقديم الخدمات للجهات الممولة في التدريب بمقابل مادي، لكن بعد يونية 2013 وبعد أن أصبح هؤلاء المنتفعون هم الأكثرية، تغيرت الأجواء السياسية، وبدت اللهجة السائدة هي الإدانة للطرق النضالية مثل الاعتصام والإضراب والوقفات الاحتجاجية مقابل حضور مؤتمرات تدعو لوقف الإضرابات، والذهاب باسم الاتحاد لمناصرة وتحسين صورة النظام الحاكم طول الوقت.

وتؤكد فاطمة رمضان أن اتحاد النقابات المستقلة لم يقم بدوره كما ينبغي، لتشكيله على عجل بإيحاء من المؤسسات الدولية، قبل أن يعرف العمال والنقابيون بعضهم البعض، مما أدى إلى تسلل الانتهازيين والمطرودين من نقابات الاتحاد الرسمي، والتابعين للأجهزة الأمنية (فاطمة رمضان 2017).

يُستخلص من الشهادات السابقة أن أسباب تراجع النقابات المستقلة قد تمثلت في التضييق على قيادات هذه النقابات المستقلة بفصل القيادات النقابية أو نقلهم أو عدم تجديد عقودهم أو مجازاتهم، وقد ساعد على ذلك مناخ عام من بطء التقاضي العمالي، وغياب الأحكام الناجزة وضعف المظلة القانونية التي تحمي العمال بسبب نشاطهم النقابي سواء في قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 أو في قانون النقابات العمالية35 لسنة 1976 أو حتى قانون الخدمة المدنية، كما شهدت بعض النقابات اختلاق النزاعات فيما بينهم عن طريق زرع بعض العناصر المحسوبة على الأجهزة الأمنية أو تلك العناصر التي تعمل لمصالحها الشخصية فقط دون مصالح العمال، وتولي إدارة بعض التنظيمات النقابية من يفتقدون لخبرات العمل النقابي، بالإضافة إلى تسلل بعض أعضاء الاتحاد الحكومي واختراقهم التنظيمات المستقلة، كل ذلك أدى إلى تراجع النقابات المستقلة.

4.3) استئناف النضال في ساحة القضاء الإداري

رغم انحسار الحريات النقابية، وحصار الحركة العمالية المستقلة فإن استئناف النضال في ساحة القضاء، خصوصًا مع انغلاق المجال السياسي ومصادرة المجال العام – قد مثل متنفسًا مهمًا، إذ أن وجود المبادئ الدستورية التي تنص على الحرية النقابية والحقوق الأساسية للعمال كان سببًا مباشرًا لاستصدار أحكام من القضاء الإداري تحمي وتدعم النقابات المستقلة، في مواجهة كل من اتحاد العمال الحكومي والبيروقراطية، بل ومكنت من تحدي قانون النقابات 35 لسنة 1976.

في 26 يونية 2016 أصدرت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حكمًا مهمًا بإحالة المواد أرقام 4و7 و13و63 من قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976 وتعديلاته –وهي المواد التي رُؤي فيها أنها تعوق الحريات النقابية– للمحكمة الدستورية العليا، ورأت المحكمة الإدارية شبهة العوار التشريعي في نصوص هذا القانون، ومخالفتها لدستور 2014، وذلك في القضية رقم 24661/12089 لسنة 69 قضائية، التي أقامها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات التابعة له

بمجلس الدولة ضد وزير القوى العاملة والنقابات والاتحادات النقابية العمالية المستقلة سعيًا منه للحصول على حكم ببطلان إجراءات تأسيس وتكوين النقابات العمالية المستقلة واتحاداتها، وبالتالي مصادرة ما تبقى من اعتراف بها انتزعته الحركة النقابية المستقلة قبيل وفي أعقاب ثورة يناير.

وقد أظهرت هذه الدعوى التي أقامها الاتحاد مدى سخطه على النقابات المستقلة ورغبته في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وفي إحدى جلسات هذه القضية دفع المحامي الحقوقي خالد علي وفريق الدفاع عن النقابات المستقلة بعدم دستورية تلك النصوص، وطالبوا بإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتها، وقد أسسوا دفاعهم على أن المواد المذكورة (4، 7، 13، 63) من قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976 وتعديلاته تفرض على عمال مصر تنظيمًا نقابيًّا بعينه وتحرمهم حرية اختيار تنظيماتهم، الأمر الذي يتعارض مع جوهر الفكرة النقابية ذاتها، والتي تقوم على الاختيارية أو السلوك الطوعي في تأسيس النقابات والاتحادات أو في الانضمام إليها أو الخروج منها، فالحرية النقابية هي أساس وأصل التنظيم النقابي، أما هذه النصوص فإنها تجعل أفراد الطبقة العاملة بين خيارين كليهما مر: فإما الإجبار على الانضمام لتنظيم نقابي قد لا ترضى عنه، وترى أنه لا يمثلها أو يدافع عن مصالحها، أو عدم الانتظام في نقابات وحرمانهم من المظلة النقابية لأنهم لا يملكون الحق في بناء تنظيم نقابي جديد بعيدًا عن التنظيم المفروض من الدولة أو المشرع. وفي كلتا الحالتين لن يكون ذلك في مصلحة العمال ولا في مصلحة التنظيم النقابي.

وقد تضمن هذا الحكم الهام عددًا من المبادئ القضائية بشأن الحريات النقابية العمالية والحق في التنظيم، ورؤيتها للاتفاقيات الدولية وأسباب العوار التشريعي في النصوص المحالة للمحكمة الدستورية؛ فقد رأت المحكمة شبهة عدم دستورية في النصوص التي تحرم العمال التعددية النقابية، وأكدت أن أحكام الدستور المصري تنصرف مسايرة في ذلك الاتفاقيات الدولية إلى فكرة استقلال النقابات العمالية وقبول فكرة تعددها داخل إطار المهنة الواحدة أو المهن المماثلة، وهو مسلك يختلف عن التنظيم الخاص

بالنقابات المهنية (مادة 77 من الدستور) التي قصرت تنظيمها على نقابة واحدة لكل مهنة، وتغدو من ثم المنازعة في حق تشكيل النقابات ووضع قيود وإجراءات تنظيمها وإنشائها أو انحسارها في بوتقة تنظيم حكومي واحد على رأسه الاتحاد العام لنقابات العمال، وإسناد الأمر إليه بمنع قيام تنظيمات نقابية تعبر عن الإرادة الحقيقية للطبقة العاملة داخل المهن العمالية المختلفة، تقوم به شبهة عدم الدستورية، ووصف الحكم القانون الذي ينظم النقابات العمالية بأنه "ينال من حقوق التنظيم النقابي الذي يمثل في الأصل تعبيرًا عن إرادة شعبية لطبقة أو مهنة تتشارك في هموم الحياة وتسعى لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المهنة الواحدة".

كما طالب الحكم بضرورة إعمال الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وردت المحكمة على الزعم بأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تنال من سيادة الدول بأن هذا الأمر يجافي الواقع والقانون، بحسبان أن الدولة في دستورها الصادر عن الشعب هي التي أعطت هذه الاتفاقيات موضع الاحترام والتقدير، لذا من ينفذ التزامه الدستوري لا يجرح كبرياءه، بل يؤسس لنظام ديمقراطي يعلي من شأن الفرد وكرامته وحقوقه، فإذا عدلت التشريعات السارية أو صدرت التشريعات الجاري إعدادها في إطار اتفاقيات حقوق الإنسان استوى البنيان الدستوري للنصوص التشريعية الحاكمة، واستشعر المواطن أن بلده هي من رفعت من شأنه بين شعوب العالم. وقد ثبت للمحكمة من التجربة المصرية في العقود الماضية أن الحركة النقابية العمالية أسفرت عن تنظيم حكومي لم يستطع أن يعبر عن هموم وآمال الطبقة العاملة سواء في مواجهة الدولة أو أرباب الأعمال.

ومن المثير للانتباه أن الحكم قد تضمن في حيثياته شطب أي إساءات لثورة يناير كانت قد وردت بعريضة، ومذكرات اتحاد العمال الحكومي ومحاميهم "والمحكمة في هذا الصدد تحذف كل ما ورد بصحيفة الدعوى من نسبة أي مثلب لثورة الخامس والعشرين من يناير، سواء ما ورد مسطرًا في صحيفة، أو قولًا أمامها، وما ذلك إلا انحناء من منصة القضاء العالية لقول الشعب المسطر في الوثيقة الدستورية وهو القول الفصل الذي يقصر

أمامه أي اجتهاد أو اتجاه سياسي، ويبقى ساريًا ومقدرًا ومحترمًا إلى أن يرى فيه الشعب قولًا آخر" (القضاء الإداري 2016).

هنا يبدو الرابط بين الحركة النقابية المستقلة وثورة يناير واضحًا، خصوصًا من وجهة نظر اتحاد العمال الحكومي الذي يرى أن التنظيمات المستقلة قد ظهرت وترعرعت بسبب الثورة، وأنها قد سحبت في بعض الأحيان البساط من تحت قدميه وحرمته من أن يستمر ممثلًا وحيدًا للعمال، فثورة يناير بالنسبة للاتحاد الحكومي تهدد امتيازاته التي ورثها على مدار عقود ظل فيها التنظيم الأوحد للعمال، وربما وجب التطرق إلى أن عداء الاتحاد العام لثورة يناير لم يتجل فحسب في هذه القضية، لكنه يرجع إلى أيام الثورة الأولى على مبارك، والاتهامات التي وجهت لحسين مجاور رئيس الاتحاد الأسبق بالتورط في معركة الجمل التي ارتبطت بأعمال عنف واعتداءات على المعتصمين بميدان التحرير.

5) إلام انتهينا إذن؟

لا يرتبط التنظيم النقابي الحر والمستقل بقدرة الحركة العمالية على التنظيم وتعبئة الموارد فحسب، بل يمتد إلى الإطار التنظيمي الحاكم لتمثيل العمال في مواجهة أرباب العمل والحكومة، وهو ما أمكن تعريفه في هذا الفصل بإشكالية وتحدي الاعتراف بالنقابات المستقلة حتى يمكن أن تمارس نشاطها ودورها في تحقيق مصالح العمال بشكل مشروع، وبتكلفة سياسية واقتصادية وإدارية منخفضة على قياداتها وأعضائها. وقد رسم هذا الفصل رسمًا تفصيليًّا لارتباط مساعي انتزاع الاعتراف وتقنين وشرعنة التعدد والاستقلال النقابيين صعودًا وهبوطًا بالحراك العمالي الذي انطلق منذ 2005-2006 وحتى 2016.

وظهر من خلال العرض أن الحركة العمالية، وفي المقدمة منها النقابات المستقلة، وحلفاؤها في المجتمعين السياسي والمدني لم يتمكنوا من ترجمة التعدد الفعلي على الأرض للنقابات المستقلة إلى تعديل للإطار القانوني والإداري السلطوي المقيد للحرية النقابية، والموروث منذ العهد الناصري، بل تمكنت القوى المحافظة من الاتحاد الحكومي أو الجهات

البيروقراطية وإدارات الشركات العامة والخاصة من الحفاظ على الإطار القانوني والإجرائي حتى في أشد لحظات ضعف السلطة بعد خلع مبارك في فبراير 2011، كان هذا عبر الإرجاء والتسويف في البداية ثم في أعقاب أحداث يونية 2013 عبر تشديد القبضة الأمنية وتهميش النقابات المستقلة ونزع عنها ما اكتسبته من شرعية نسبية واعتراف مجتزأ في التعامل مع الدولة في أثناء السنتين التاليتين للثورة مباشرة.

وعلى الرغم من أن النضال من أجل الاعتراف بالتعدد والاستقلال النقابيين قد جرى في الساحتين السياسية والقضائية، فإن مصير تلك الجهود في الحالتين وقدرتها على إنتاج أي تعديل في الإطار الحاكم قانونًا، وإجراء للتنظيم النقابي قد ارتبط بقوة الحركة العمالية على الأرض وقدرتها على انتزاع الاعتراف بعضه أو كله، وهي القوة التي لم تكن كافية في أي مرحلة من المراحل لإحداث تعديل تشريعي، على الرغم من كل التناقض الذي تحمله النصوص القانونية والإجراءات مع الضمانات الدستورية والاتفاقيات الدولية، ولا لترجمة أحكام القضاء الإداري المهمة لتغييرات على الأرض تعيد صياغة العلاقة بين الحركة العمالية في شقها النقابي والدولة وأصحاب رأس المال.

المراجع:

أولًا: باللغة العربية

1. أحمد بريك. 2016. كمال أبو عيطة وزير القوى العاملة الأسبق: مصر بلد الفوضى النقابية والعمالية. الشروق. 1 أبريل 2016. https://is.gd/nGndT4
2. عادل زكريا.2016. "ولادة متعثرة.. رحلة قانون الحريات النقابية المصري عبر ثمان سنوات". الاتحاد العربي للنقابات
3. البديل. 2016. 13عاملًا بالترسانة البحرية يواجهون المحاكم العسكرية. البديل. 31 مايو 2016. https://is.gd/v2pXz5

4. هيثم سعد الدين.2011. بوابة الأهرام تنشر نصوص مشروع مرسوم قانون الحريات النقابية ومذكرته الإيضاحية. الأهرام. 1 سبتمبر 2011. https://is.gd/oYQ7kv
5. حسام محفوظ. 2016. أمن الدولة تجدد حبس عمال النقل العام 15 يوما. البوابة نيوز. 6نوفمبر 2016. goo.gl/7t4GSf
6. يونان لبيب رزق.1995. الأهرام: ديوان الحياة المعاصرة – الجزء الأول 1876–1882 . القاهرة: مركز تاريخ الأهرام.
7. مجلس الدولة. فتوى رقم 2-1-5181 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2012
8. حكم المحكمة الدستورية العليا بالطعن رقم 22 – لسنة 17 – تاريخ الجلسة 3 فبراير 1996، مكتب فني 7 – رقم الجزء 1
9. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومركز أولاد الأرض. 2011. العمال والثورة المصرية رؤية حقوقية إرهاصات الثورة وتداعياتها على العمال. القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. http://ecesr.org/?p=2967
10. محمد عابدين. 2014. مداخلة بعنوان " النقابات والحق في حرية التنظيم بمصر ". تقرير عام حول جدول أشغال المؤتمر العربي للنقابات عمان – الأردن من 20 إلى 23 سبتمبر 2014 بعنوان "النقابات المستقلة في البلدان العربية الواقع والتحديات وأفاق المستقبل. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بالأردن.
11. نقابة الضرائب العقارية. أوراق الطعن 52491 لسنة 63 قضائية محكمة القضاء الإداري المقام من كمال محمد رفاعي أبو عيط ممثلًا لنقابة الضرائب العقارية ضد وزير المالية بصفته.
12. عاطف خضر.2017. أحد مؤسسي النقابة المستقلة للعاملين بالرباط والصيانة (سوميد – السخنة). شهادة مكتوبة بناء على أسئلة تم طرحها على المصدر. 22 مارس 2017.
13. عطية الصيرفي.1983. عسكرة الحياة العمالية والنقابية في مصر. دار نشر غير معروفة. https://is.gd/L1XPZ8
14. علاء إبراهيم. 2014. مداخلة بعنوان "النقابات المستقلة في مصر: المشاكل والتحديات وآفاق المستقبل". تقرير عام حول جدول أشغال المؤتمر العربي للنقابات عمان – الأردن من 20 إلى 23 سبتمبر 2014 بعنوان " النقابات المستقلة في البلدان العربية الواقع والتحديات وأفاق المستقبل. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بالأردن.

15.فاطمة رمضان. 2012. قانون الإخوان لذبح الحركة العمالية والنقابية. الشروق. 22 مايو 2012. https://is.gd/9Z8Obx

16.فاطمة رمضان.2017. نقابية وعضو سابق في اتحاد النقابات المستقلة. شهادة مكتوبة بناءً على أسئلة تم طرحها على المصدر. 31 مايو 2017.

17.صابر بركات. 2007. حركة الطبقة العاملة في مصر. الحوار المتمدن [النسخة الإلكترونية] العدد: 2116 -1-12/ 2007. https://is.gd/j090tJ

18.القضاء الإداري. الحكم في الطعنين أرقام12089 – 24661 لسنة 69 ق(2016) بإحالة قانون النقابات العمالية للمحكمة الدستورية

19.شادية يوسف. 2015. النقابات المستقلة شرخ في جدار الحركة العمالية. الأهرام. 5 يناير 2015. https://is.gd/bvhnZA

20.خالد علي. 2009. حملة معًا من أجل إطلاق الحريات النقابية واستقلال النقابات العمالية وديمقراطيتها. القاهرة: مركز هشام مبارك.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. Beinin, J. and Lockman, Z., 1998. Workers on the Nile: nationalism, communism, Islam, and the Egyptian working class, 1882-1954. American Univ in Cairo Press.

2. Beinin, J. and El-Hamalawy, H., 2007. Strikes in Egypt spread from center of gravity. Middle East Report Online, 9.

3. Beinin, J. and El-Hamalawy, H., 2007. Egyptian textile workers confront the new economic order. Middle East Report Online, 25.

4. Moustafa, T., 2007. The struggle for constitutional power: law, politics, and economic development in Egypt. Cambridge University Press.

5. Ramadan, F. and Adly, A., 2015. Low-Cost Authoritarianism: The Egyptian Regime and Labor Movement Since 2013. Carnegie Endowment for International Peace, available on line: goo.gl/GxYsKd.

الفصل الرابع

التقاضي الاستراتيجي

العمال وخصخصة القطاع العام بين السياسة والقانون

فاطمة رمضان

1) الطريق إلى المحاكم

في أعقاب ثورة يناير، وعلى مدى الأشهر القليلة بين مايو وديسمبر 2011، أصدرت محكمة القضاء الإداري أحكامًا ببطلان عقود بيع أربعٍ من شركات قطاع الأعمال العام هي عمر أفندي والمراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان وطنطا للكتان، وكلها شركات جرت خصخصتها في فترات مختلفة من حكم حسني مبارك، وقد أتت الأحكام متشابهة في منطوقها من حيث رفض كل ما دفعت به الحكومة والمستثمرون من طلبات برفض الدعوى، وقضت المحكمة ببطلان جميع القرارات والتصرفات التي حدثت في فترة الخصخصة، بما فيها من بيوع وتصرفات في الأصول للغير، وبطلان أي تسجيلات بالشهر العقاري أو بالسجل العيني. وحُكم في كل من شركات طنطا للكتان وعمر أفندي والمراجل البخارية بعودة عمال هذه الشركات لسابق عهدهم قبل الخصخصة.[1]

---

1) صدر الحكم ببطلان بيع عمر أفندي في القضية رقم 11492 لسنة 65 قضائية 7-5-2011. ص 55، وتلا هذا الحكم حكمان آخران ببطلان بيع شركتي طنطا للكتان والمراجل البخارية في سبتمبر 2011 (القضيتان رقم 34248 و40510 لسنة 65 قضائية على الترتيب).

عُدت هذه الأحكام القضائية تجليًّا لنجاح مسار التقاضي الاستراتيجي الذي اتبعه بعض العمال وحلفاء لهم في دوائر السياسيين اليساريين وناشطين بالمجتمع المدني خصوصًا الحركة الحقوقية، واعتُبرت أحكام بطلان قرارات الخصخصة بمثابة فتح جديد على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي أعقاب الثورة الشعبية التي أسقطت حكم مبارك، والتي رفعت ضمن مطالبها الرئيسية تفكيك شبكات الفساد والمحسوبية التي هيمنت على علاقة الدولة بالاقتصاد، ولا سيّما في نقل ملكية أصول الدولة العامة من شركات وأراض إلى أيدي فئة محدودة من رجال الأعمال المقربين، تمكن عمال عدد من الشركات التي تمت خصخصتها من انتزاع أحكام من أعلى هيئة في القضاء الإداري بما يوقف مسار الخصخصة بل ويعيده القهقرى ويزيل آثاره، ليس فحسب فيما يتعلق بملكية الأصول الإنتاجية بإعادتها للدولة، وإنما كذلك فيما يتعلق بعلاقات العمل داخل تلك المنشآت من خلال استعادة حقوق العمال التي تعرضت للانتقاص بالفصل تارة، والإحالة إلى المعاش المبكر تارة أخرى، وتخفيض مزايا وضمانات تمتعوا بها من قبل تارة ثالثة.

فكيف ظهر مسار التقاضي الاستراتيجي في السياق المصري ولماذا تسارعت وتيرة اللجوء إليه في السنوات القليلة السابقة على الثورة ولمَ أنتج آثاره بعدها؟ وما كانت الظروف الاجتماعية والسياسية التي أنضجته؟ وكيف كان التفاعل بين اللجوء للقضاء كساحة من ساحات النضال ضد سياسات عامة ـ كان يُرى أنها ظالمة ومنحازة ضد العمال– وبين أدوات النضال الأخرى التي كان يعرفها العمال كالاحتجاج والإضراب والتنظيم النقابي؟

يطرح هذا الفصل هذه الأسئلة جميعًا بدراسة مفصلة ومعمقة على المستوى الميداني للحالات الأربع المذكورة أعلاه، لشركات عامة تمت خصخصتها ثم أصبحت محلًا للتقاضي الاستراتيجي، ويهدف التحليل إلى بيان أنماط التفاعل بين ما هو سياسي واجتماعي من ناحية، كتحرك العمال جماعيًّا وقدرتهم على نسج تحالفات مع معارضين سياسيين أو حقوقيين للخصخصة، وبين ما هو قانوني وقضائي من ناحية أخرى، وذلك

من أجل دمج اللجوء للتقاضي الاستراتيجي في تحليل أوسع لتحدي سياسات الخصخصة وآثارها عن طريق استعراض المتشابه والمختلف بين حالات الشركات الأربع، وتتبع التغييرات على الأرض بعد صدور الأحكام، وما إذا كانت قد غيرت فعليًّا من الأوضاع لصالح العمال أم أن الانتصارات القضائية قد ظلت حبرًا على ورق. ومن هنا يمكن الإجمال بأن الفصل يبحث في تلك المساحة المتقاطعة بين مقاومة سياسات الخصخصة كجزء أساسي من التأريخ للحراك العمالي منذ التسعينيات في مصر، وبين توظيف أداة –جديدة نسبيًّا على سياق الصراع الاجتماعي في مصر– وهي التقاضي الاستراتيجي.

ويدفع الطرح الرئيسي بأنه لا يمكن فهم انطلاق مسارات التقاضي الاستراتيجي والآثار التي أنتجتها إلا في سياق الصراع السياسي والاجتماعي وكأحد مكوناته، فلم تكن المسألة فحسب اكتشاف العمال الطريق للمحاكم واستنفاد الطرق القانونية بجديد إذ تعود أولى حالات مقاومة الخصخصة قضائيًّا إلى النصف الأول من التسعينيات، بل بالتزامن مع انطلاق مسار خصخصة القطاع العام بصدور القانون 203 لسنة 1991، وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تنتج أي أثر يذكر، بل ولم تؤسس حتى لمسار مستدام من التقاضي الاستراتيجي في حالات لاحقة، وذلك لأن قدرة العمال في الشركات التي تعرضت للخصخصة وقتذاك على ممارسة الاحتجاج كانت جد محدودة، كما افتقروا لتحالفات مع فاعلين مؤثرين، وهي الظروف التي تغيرت في السنوات السابقة على ثورة يناير، والتي شهدت خروج الاحتجاجين السياسي والاجتماعي إلى الحيز العام مع تراجع قدرة نظام مبارك على قمعهما وحصارهما، وذلك بالتزامن مع تسارع وتيرة خصخصة الشركات الحكومية على نحو غير مسبوق في ظل حكومة أحمد نظيف (2004–2011)، وكانت مجموعات من العمال وحلفائهم من السياسيين اليساريين والناصريين والنشاطين في مجال الحقوق الاقتصادية، وخصوصًا الحق في العمل ومكافحة الفساد، قد كوَّنوا خبرات من تجارب الخصخصة الأولى في ظل حكومتي كمال الجنزوري (1996–1999) وعاطف عبيد (1999–2004).

مكَّنت كل هذه العوامل مجتمعة من نقل خبرة اللجوء للقضاء الإداري لتحدي علاقات الملكية الجديدة من قضايا خاصة بالأراضي الصحراوية المخصصة لرجال أعمال كحالتي مشروع مدينتي وبالم هيلز في 2009، امتدادًا إلى تحدي قرارات وعقود خصخصة الشركات العامة. وكان السياق الأوسع لنشاط العمال الاحتجاجي من ناحية، واتساع تحالفاتهم من ناحية أخرى، له أثر إيجابي وصولًا إلى ثورة يناير والإطاحة بنظام بمبارك.

وقد كان لثورة 25 يناير، وما أحدثته في نفوس الكثير من المجموعات- سواء العمال بل وقطاعات داخل أجهزة الدولة نفسها- من الأمل في إصلاح ما أفسده نظام مبارك. كما كان للتوافق بين اتجاهات العمال في ذلك الوقت مع اتجاه داخل مجلس الدولة أثر كبير في تسريع البت في القضايا التي قام برفعها العمال.

وكما ارتبط التقاضي الاستراتيجي بالمسار السياسي صعودًا وهبوطًا، فإن آثار التقاضي الاستراتيجي على الأرض لم تتحقق بشكل تلقائي مع صدور أحكام بطلان عقود الخصخصة والحكم برد الشركات لملكية الدولة، فقد التفّت الحكومة بأجهزتها المختلفة بالتعاون مع المستثمرين - في ثلاث حالات من الأربع محل الدراسة- لسنوات على تنفيذ الأحكام، وذلك عن طريق الطعن على الأحكام أكثر من مرة في بعض الحالات. بعدها ظلت الوزارات المختلفة تماطل في تنفيذ الأحكام بأشكال شتى حتى صدر الحكم بحبس هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء في عهد محمد مرسي- وهو الحكم الذي صدر في أعقاب 30 يونية 2013 والإطاحة بحكم الإخوان- وذلك بسبب عدم تنفيذه لحكم عودة شركة النيل لخليج الأقطان (والذي لم ينفذ حتى الآن على أية حال بعد أكثر من أربع سنوات على سقوط حكم الإخوان وانتقال الأمر لغيرهم). فيما مثلت حالة عمر أفندي أكثر الحالات نجاحًا في تحقيق أكبر أثر اقتصادي واجتماعي لصالح العاملين وتعديل علاقات الملكية مجددًا، وهو ما سيظهر في مقارنة الحالات الأربع وبيان العوامل الأكثر تأثيرًا على نجاعة التقاضي الاستراتيجي.

2) التقاضي الاستراتيجي في بر مصر

يُعرف التقاضي الاستراتيجي بأنه اختيار موضوع قضية وإقامة دعوى قضائية بها أمام المحاكم لصالح شخص (أو مجموعة أشخاص) بغرض الحصول على حكم تستفيد منه شرائح ومجموعات واسعة النطاق من المجتمع، تتجاوز شخص رافع الدعوى، أو بغرض إحداث أثر دائم في المجتمع يتجاوز أطراف الخصومة القضائية المباشرة. ولذلك يسمى هذا النوع من التقاضي بالتقاضي الاستراتيجي Strategic litigation، وأحيانًا بتقاضي الأثر litigation Impact ، ومن أبرز الأمثلة الشائعة للقضايا ذات الأثر الدائم والممتد الدعاوى بعدم دستورية القوانين. ويركز التقاضي الاستراتيجي على تغيير السياسات على المستوى الكلي، وعلى أوسع نطاق، وليس على تقديم الخدمات والمساعدة القانونية لأكبر عدد من المستفيدين (علاء شلبي ومعتز بالله عثمان، 2012). والخلاصة هي أن رافعي دعاوى التقاضي الاستراتيجي يستهدفون استخدام القانون كوسيلة لإحداث أثر دائم يتجاوز مجرد الفوز بالقضية محل النظر. مما يعني أن التقاضي الاستراتيجي يهتم بالأثر الذي تتركه على السكان والحكومات على النطاق الأوسع بالقدر نفسه الذي تهتم به بكسب القضايا نفسها (باتريك جيري 2008).

وطبقًا لخالد علي (2017) المحامي الحقوقي ومؤسس المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي ساهم في رفع العديد من قضايا التقاضي الاستراتيجي بما فيها بعض من الأربع محل الدراسة في هذا الفصل "فإن نماذج ومحاولات التفكير بشكل استراتيجي سابقة على جيلنا. فحكم براءة عمال السكة الحديد سنة 1986 من تهمة الإضراب اعتمادًا على الاتفاقيات الدولية التي أقرت حق الإضراب للعمال كان بداية التقاضي الاستراتيجي في مصر، والتي ترافع فيها الأستاذ نبيل الهلالي. وقد مهد هذا الحكم لنزع صفة التجريم عن حق الإضراب"، وأشار خالد علي (2017) إلى محاولات سابقة لمحامين لإيصال قضاياهم إلى المحكمة الدستورية، مما يعد تقاضيًّا استراتيجيا في حديثه عن وحدة التقاضي الدستوري التي تأسست في مركز المساعدة القانونية سنة 1997، وكانت تضم المرحوم أحمد سيف الإسلام والمحامي طارق عبد العال بالإضافة

لخالد علي. ووصف وحدة التقاضي الدستوري بأنها كانت أول وحدة في المجال المصري لتنقية القوانين مما يشوبها من عدم دستورية، وكانت أولى ثمار الوحدة إحالة بعض مواد قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976 للمحكمة الدستورية سنة 1997، والتي حكمت بعدم دستوريتها بعد الثورة.

بدأت مسألة استخدام التقاضي الاستراتيجي لمقاومة سياسة الخصخصة مبكرًا عبر عدد من المحامين ذوي التوجه الناصري واليساري. ففور صدور القانون 203 لسنة 1991 تشكلت لجنة من محامين واقتصاديين تحت مسمى اللجنة القومية لحماية القطاع العام والحفاظ على ثروات مصر، وقدمت اللجنة دعما لأحد العاملين بإحدى الشركات التي تعرضت للخصخصة في 1994، أمام القضاء الإداري، وانضم للجنة في تقديم الدعم أحزاب التجمع والناصري والعمل، وأحيلت القضية إلى المحكمة الدستورية العليا للتصدي لمدى دستورية القانون رقم 203 لسنة 1991، ولكن جاء الحكم في 1997 (القضية رقم 7 لسنة 16قضائية) ليؤكد على دستورية القانون، وعلى عدم مخالفة توجه الدولة في بيع شركات القطاع العام لنصوص الدستور (تامر مصطفي، 2007)، وهو ما تماشى مع سلسلة أحكام من الدستورية العليا خلال عقد التسعينيات صبَّت كلها تقريبًا في دعم إجراءات التحول لنظام السوق الحرة بتثبيت دستورية القوانين التي سنتها الدولة لتفكيك الإرث الناصري؛ سواء فيما يتعلق بقانون الإيجارات الزراعية أو خصخصة شركات القطاع العام أو قانون العمل الجديد.

ويذكر عبد الغفار مغاوري، محامي عمال شركة المراجل البخارية (مقابلة مع الباحثة 2017) أن محاولة التقاضي لاسترداد الشركة في عام 2011 لم تكن الأولى، وقال "علمت بأن الأستاذ فايز الكارته والأستاذ عصام الإسلامبولي والأستاذ نبيل الهلالي، والأستاذ ضياء الدين داود سبق وأن رفعوا قضية أمام القضاء المدني في عام 1994 واترفضت، لرفعها من غير ذي صفة، وما يزال النقض في هذه القضية لم يحسم حتى الآن". وقد اعتبرت هذه من الحالات الأولى للتقاضي الاستراتيجي لاستعادة الشركات، كونها استهدفت الوقوف ضد تغيير علاقات الملكية مع التحول لرأسمالية السوق، وما

صاحب هذا من تحول في علاقات القوة لصالح رأس المال الخاص المصري أو الأجنبي إلا أن السياق السياسي العام لم يسمح لها بإحداث تغيير سياسي يُذكر كما أنها لم تؤسس لحالات تالية لتحدي مسار الخصخصة من خلال التقاضي.

وبعد مرور خمس عشرة سنة على قضية المراجل البخارية، عاد التقاضي الاستراتيجي للظهور على الساحة المصرية لتحدي تغيير علاقات الملكية، وإن لم يكن هذه المرة لصيقًا بخصخصة الشركات العامة ولا امتدادًا للمحاولة السابقة في منتصف التسعينيات، بل جاء تحديا لتخصيص الأراضي المملوكة للدولة لصالح رجال أعمال بعينهم، وذلك تحديدًا في يناير 2009 عندما توجه حمدي الفخراني بصفته مواطنًا مصريا للقضاء الإداري للمطالبة بفسخ عقد أرض مشروع مدينتي، والذي بمقتضاه تم تخصيص 8 آلاف فدان لمجموعة طلعت مصطفى، وفي 22 يونية 2010 صدر حكم ببطلان عقد البيع في القضية رقم 12622 لسنة 63 قضائية. وفور صدور الحكم، قامت الحكومة بالطعن عليه، وتقدمت مجموعة طلعت مصطفي صاحبة العقد ببلاغ ضد الفخراني بزعم أنه يضر بالمركز المالي للشركة، وانطلقت حملة صحفية تحذر من تأثير الحكم علي مناخ الاستثمار.

وفي المقابل، تولى المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية القضية أمام المحكمة الإدارية العليا، وساعد في تشكيل لجنة قانونية لمساعدة الفخراني، ضمت كلا من صلاح صادق وإبراهيم يسري وجمال زهران والمحامين عصام سلطان وجمال تاج الدين ووائل حمدي السعيد، بالإضافة لمحامي المركز المصري خالد علي وعلاء عبد التواب وأحمد حسام، وتولت هذه اللجنة الترافع في القضية أمام المحكمة الإدارية العليا دفاعًا عن الحكم، وحكمت المحكمة بتأييد الحكم ببطلان البيع (خالد علي وعلاء عبد التواب 2014: 16،18).

شهدت دعوى الفخراني تكون نواة لتتحالف من سياسيين وناشطين حقوقيين ومحامين توخوا طريق التقاضي الاستراتيجي في قضية مشروع مدينتي ثم في قضايا لاحقة مثل بالم هيلز المملوكة لمجموعة المنصور والمغربي، كما نشط التعاون بين مراكز المجتمع المدني

وجماعات طليعية مثل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية فيما يخص الحد الأدنى للأجور، أو لجنة الحق في الصحة فيما يخص الوقوف ضد الخصخصة المحتملة لهيئة التأمين الصحي، وكذلك مع لجنة الدفاع عن أموال المعاشات فيما يخص استيلاء الدولة على تلك الأموال. كما استُخدم التقاضي الاستراتيجي فيما بعد في قضية الإخلاء القسري لأهالي جزيرة القُرصاية.

فتح حكم "مدينتي" الباب واسعًا لدخول التقاضي الاستراتيجي في الكثير من القضايا ذات البعد العمالي، خاصة محاولة تحدي مسار خصخصة الشركات العامة، ومحاولة استعادة ما تم خصخصته، وتحدي السياسات العامة في مجالات مثل الحق في الأرض والسكن والصحة، بالإضافة لتحدي نقل الأصول العامة لرجال الأعمال خاصة فيما يتعلق بالأراضي المملوكة للدولة. ويذكر خالد علي (2017) إن "حكم المحكمة في قضية مدينتي وبالم هيلز جعلهم يفكرون، ويسألون أنفسهم: لماذا لا نطبق المنهج نفسه على قضايا العمال؟ خصوصًا وأن المدة التي حُرر فيها العقد لم تعد عقبة في سبيل التقاضي". وأضاف "بدأنا نتعلم حاجات كانت غايبة عنا، فلم نكن نعرف شيئًا عن الكتاب الأبيض، وهو الكتاب الذي قامت بطباعته الحكومة دليلًا على الشفافية في عمليات البيع أمام المؤسسات الدولية، ولكنها كانت تخفيه فلم يكن أحد يعرف عنه شيئًا، وكان يحوي كل وثائق عمليات البيع، بما في ذلك عقود البيع. وكان الحصول عليه في أثناء نظر قضية عمر أفندي في حد ذاته انتصارا، فقبل الحصول عليه كنا نستند لحكم مدينتي". وسوف يتناول هذا الفصل بتركيز توظيف التقاضي الاستراتيجي في القضايا المتعلقة بالخصخصة كونه قد تحول لأداة من أدوات النضال العمالي في فترة الدراسة، خصوصًا في السنوات القليلة السابقة على واللاحقة بثورة يناير.

وبالفعل ففي عقب نجاح تدخله في قضية مدينتي، قام حمدي الفخراني بمساعدة خالد علي وآخرين على تحريك دعوى تطالب ببطلان عقد خصخصة عمر أفندي، وكان هذا نقلًا للتقاضي الاستراتيجي إلى مجال استعادة الشركات المخصخصة للقطاع العام، وانضم إلى هذه المجموعة عدد من العاملين بالشركة في عام 2010، وبالفعل صدر

الحكم ببطلان العقد وبعودة الشركة للقطاع العام في عام 2011 فاتحًا السبيل أمام الكثير من الشركات التي لجأ فيها العمال للقضاء الإداري، وحصل فيها عمال ثماني شركات على أحكام بعودة شركاتهم للقطاع العام، وعودة العاملين في الكثير منها لسابق عهدهم قبل الخصخصة. كانت أبرز هذه القضايا طنطا للكتان والمراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان ومصر شبين للغزل والنسيج، وكان ذلك حتى أصدر الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور القانون رقم 32 لسنة 2014، والذي قضى بتحصين العقود العامة، وقصر الطعن على طرفي العقد المباشرين، ومنع الطعن على العقود التي تبرمها الدولة من غير أطراف العقد، وقطع هذا القانون الطريق على لجوء عمال بقية الشركات للتقاضي من أجل عودة شركاتهم للقطاع العام، بل وأوقف نظر القضايا التي كانت مرفوعة بالفعل أمام القضاء، وكان قد صدر تقرير هيئة المفوضين بالتوصية بعودتها للقطاع العام، مثلما حدث في قضية عمال نوباسيد.

وقد أثر الظرف السياسي العام في تلك السنوات، وما ميزه من تصاعد للحركات الاحتجاجية في أوساط العمال، حتى في السنوات السابقة على ثورة يناير مباشرة، على مواقف بعض الوزارات والمحافظين، فقد تحركت وزيرة القوى العاملة وقتها، وبعض المحافظين في بعض الحالات (كما سنرى في حالة مصانع النيل لحليج الأقطان في الغربية والمنيا) للضغط على المستثمرين تحت ضغط من العمال، وتكرر ذلك قبل الثورة وبعدها مباشرة بفضل قوة حراك العمال في ذلك الوقت، سواء في رفع دعاوى قضائية ضد المستثمر لاعتدائه علي حقوق العمال في طنطا للكتان أو الوقوف ضد تصفية الشركة من خلال تفكيك الماكينات أو بيع أراضي الشركة في حالة النيل لحليج الأقطان. وهو الأمر الذي تغيَّر، بشكل يكاد يكون كاملًا، بعد 30 يونية مع انحسار قدرة العمال على الاحتجاج والتحرك جماعيا، حيث رفضت وزارة القوى العاملة طلب العمال بمقاضاة المستثمر لتفكيكه الماكينات وفصل العمال في النيل لحليج الأقطان، كما رفضت طلب صرف أجور العمال من صندوق الطوارئ لحين عودة الشركة للشركة القابضة (القوى العاملة 2012).

3) الخصخصة ومقاومتها قبل الثورة

أتت خصخصة الشركات المملوكة للدولة في إطار تحول الدولة إلى تبني السياسات النيوليبرالية أو الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والتي تشير إلى إطلاق قوى السوق الحرة والتحول إلى الاعتماد على القطاع الخاص في توليد النمو والتوظيف وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع عن طريق تقليص الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والتأمينات، وتوجيهها للاستثمار في أنشطة تدعم تحقيق التنمية من خلال السوق الحرة.[2] وهي عملية التحول التي يمكن إرجاعها للانفتاح الاقتصادي، والدور المتزايد لصندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه السياسات الاقتصادية العامة في مصر منذ 1974، وإن كان بخطوات متدرجة، وذلك خوفًا من ردود الفعل المتوقعة من الطبقات الشعبية كما حدث في انتفاضة يناير 1977.

بعد اتفاق المساندة في 1987 مع صندوق النقد الدولي والذي لم يكتمل، أتى توقيع اتفاق مايو 1991 بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي بربط الإلغاء لنحو 50 بالمئة من الدين العام الخارجي وإعادة جدولة النصف الثاني . مقابلًا اقتصاديًّا لانضمام مصر للتحالف الدولي لتحرير الكويت من الغزو العراقي- وتماشيًا مع تنفيذ الحكومة المصرية لما التزمت به في خطاب النوايا الموقع في مايو 1991، جرى ربط تقديم التمويل لمصر بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي بالتعاون والتنسيق مع البنك الدولي، والذي كان يقصد به التحول إلى اقتصاد سوق حرة قائم على القطاع الخاص بديلًا عن القطاع العام، وكان المطلوب من الحكومة تحرير أسعار منتجات شركات القطاع العام وأسعار الفائدة (أشرف حسين 1994)، كما أصبح العاملون بأجر يتحملون من ميزانياتهم

---

2) لمزيد من النقاش حول الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية انظر ديفيد هارفي (A Brief History 2007 of Neoliberalism. وللنقاش على مستوى مصر ومنطقة الشرق الأوسط أنظر كتاب تيموثي ميتشيل (The Rule of Expert (2004، وآدم هنية (Lineages of Revolt (2013. وعن حالة مصر روبرتو روكو 2013.

الخاصة الإنفاق على التعليم والصحة بعد تقليص الإنفاق الحكومي على هذين البندين كجزء من إجراءات التقشف من أجل تخفيض العجز في الموازنة.

بصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 بدأت مرحلة جديدة في مسيرة تفكيك القطاع العام، والتحول نحو اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص، وكان أساس التحول هو توسيع الاستقلال الإداري والمالي لشركات القطاع العام، وإخضاعها للقواعد التي يخضع لها القطاع الخاص، وتوفير الأساس القانوني لخصخصتها. ويقصد بالخصخصة هنا نقل ملكية الأصول الإنتاجية بشكل كامل أو جزئي من الدولة إلى أيد خاصة، سواء كانت لمستثمرين محليين أو أجانب أو حتى للعاملين والموظفين. وطبقًا للقانون 203 فقد حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام طبقًا للمادة الثانية من مواد إصدار القانون، وشملت الشركات القابضة شركات قطاع أعمال عام وشركات قطاع خاص جنبًا إلى جنب، وأصبحت تبعية هذه الشركات لوزارة جديدة جرى تأليفها تحت اسم وزارة قطاع الأعمال العام، والتي تحول دورها الفعلي إلى إدارة ملف خصخصة الشركات الحكومية، وطبقًا لذلك الترتيب أصبحت الشركات القابضة هي من تتخذ قرارات البيع فعليًّا.

وقد كانت أولى الخطوات المتبعة فصل ملكية شركات قطاع الأعمال العام عن الإدارة، ثم تصفية أو بيع المنشآت تبعًا لأدائها ووضعها المالي، وكان بالتبعية لا بد من تعديل علاقات العمل ومكتسبات العمال المتمثلة في الأمان الوظيفي ومشاركتهم، ولو الشكلية، في مجالس الإدارات علاوة على المزايا المادية والعينية المقررة للعاملين ولأسرهم، فقد أتى القانون رقم 203 لسنة 1991 بالجديد فيما يتعلق بنظام الأجر والعلاوات والإجازات حيث جعلها محل تفاوض بين مجالس الإدارة والنقابة العامة، كما نص على إلغاء الضمانات ضد الفصل والتي كانت موجودة في القانون رقم 48 لسنة 1978 (قانون العاملين بالقطاع العام). بالإضافة لانتقاص حقوق أخرى فيما يتعلق بتوزيع الأرباح فبعد أن كان القانون ينص على منح العمال 25 بالمئة من أرباح الشركة جرى تخفيض الحصة إلى 10 بالمئة فقط (أشرف حسين 1994).

بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة في العام المالي 1993/1992، ولكن لم يقدر له النجاح في سنواته الأولى لأسباب عديدة، وعلى رأسها مشكلة العمالة الزائدة في شركات قطاع الأعمال العام، حيث رفض المستثمرون الراغبون في الشراء أن يتحملوا عبء هذه العمالة، واشترطوا الاستغناء عنها قبل الشراء، ولم يتحرك برنامج الخصخصة فعليًّا إلا بعد بدء تنفيذ نظام التقاعد المبكر الاختياري، بدءًا بسنة 1997 (عبد الغفار شكر وحسن طه 16:2004). وبحلول 1999، كانت قد جرت خصخصة137 شركة من شركات قطاع الأعمال العام، من مجموع 314 كان قد تم إعلانها جاهزة للخصخصة في مطلع التسعينيات.

واكتسب برنامج خصخصة الشركات المملوكة للدولة زخمًا كبيرًا مع تقلد أحمد نظيف رئاسة الحكومة في 2004، وبحلول سنة 2008 كانت الحكومة قد خصخصت عددًا من شركات قطاع الأعمال العام، هو الأكبر بين كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، محققة أعلى عائد من بيع الشركات العامة منذ 1988 (Hanieh 2007: 52–50). كما تميز التوسع في برنامج الخصخصة في تلك الفترة الأخيرة من حكم مبارك بامتداده إلى قطاعات كالاتصالات والمصارف والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والأسمنت والأسمدة.

مع إقرار القانون رقم 203 لسنة 1991، ثم انطلاق مسار الخصخصة وتسارعه وما تبعه هذا من تغيير علاقات العمل بدأ عهد جديد بالنسبة للحركة العمالية في القطاع العام، فبعد أن كانت حقوق العمال في الشركات العامة مقررة بقوانين، أصبحت في مهب الريح تخضع لموازين القوى المتغيرة وللضغوط التي يمارسها المستثمرون، لذا فلا غرابة أن تبدأ الحركة الاحتجاجية في الصعود في ذلك السياق. فطبقًا لورقة بحثية صادرة في 2005 لرصد احتجاجات عمال النسيج بعد الخصخصة في الفترة بين 1998 و2004، جرى رصد 107 احتجاجًا في قطاع النسيج منها 82 احتجاجًا في قطاع الأعمال العام في مقابل 25 احتجاجًا في القطاع الخاص. وقد تراوحت أسباب الاحتجاجات بين الانتقاص من الأجور المتغيرة بعد الخصخصة، أو تأخير صرف

الأجور، أو الفصل من العمل، وكانت نسبة الاحتجاجات المرتبطة بالخصخصة 9.5 بالمئة من احتجاجات العمال، و6.5 بالمئة بسبب الفساد وسوء الإدارة، والتي كان يرى العمال أنها تؤدي لخسارة الشركات ومن ثم تهيئة الأسباب لطرحها للخصخصة فيما كان 6 بالمئة من الاحتجاجات راجعًا إلى ما رآه العمال إجبارًا لهم على قبول المعاش المبكر في الشركات المخصخصة، أو تلك الجاري إعدادها للخصخصة (فاطمة رمضان 2012).

وفي الوقت الذي بدأت فيه الحكومة في التوسع في تطبيق سياسات الخصخصة ضمن التحولات النيوليبرالية بما يشمل قطاعات كثيفة التشغيل كالغزل والنسيج، أتى اعتصام وإضراب عمال شركة إسكو بقليوب في عام 2005، لرفض تأجير المصنع، ثم رفض خصخصته وكأنهم يسبحون ضد التيار الجارف. استمر الإضراب لمدة خمسة أشهر، وقد تحالفت كل أجهزة الدولة، والنقابة العامة والحزب الوطني في فضه، حتى أنه وصل الأمر لمحاصرة المنطقة التي يقع بدائرتها المصنع بالكامل بداية من كوبري قليوب إلى قرب الطريق الدائري، في الوقت الذي كانت يتوجه فيه وفد من المتضامنين للعمال بدعوة من اللجنة المصرية لمناهضة العولمة (فاطمة رمضان 2012).

وفي ورقة تحوي جداول وإحصاءات الاحتجاجات منذ عام 2007 وحتى منتصف عام 2010، مثلت المطالبة بالحق في العمل، والاحتجاج على الفصل من العمل بالإضافة إلى الاحتجاج على بيع وتصفية الشركات وتأجيرها للقطاع الخاص، والاعتراض على الإحالة الجبرية للمعاش المبكر معًا نسب 13.2 و13.5 و15.6 و17.3 بالمئة على الترتيب، من مطلع 2007 حتى مايو 2010 (فاطمة رمضان 2012).

وكما تظهر الحالات الأربع محل الدراسة في هذا الفصل، فإن ردود فعل العمال لم تكن موحدة بل اختلفت من شركة لأخرى تبعا للفترة التي جرت فيها الخصخصة، والشروط التي خضع لها العمال أثناء وبعد نقل ملكية الشركات. فثمة شركات لم يبدأ عمالها في الاحتجاج على الخصخصة سوى بعد أكثر من عشر سنوات من نقل ملكية الشركة، عندما بدأت مساوئ الخصخصة تؤثر على حقوقهم بصورة مباشرة، فيما شهدت

شركات أخرى احتجاج بعض العمال لفترة من الزمن أعقبتها فترة من التوقف عن الاحتجاج إلى أن تجدد فيما بعد الثورة، وفُتح باب التقاضي الاستراتيجي، وبعضها استمر في الاحتجاج حتى التقاضي الاستراتيجي بل وبعده.

تنتمي حالة شركة المراجل البخارية للنموذج الأول؛ فقد جرت خصخصتها في سنة 1994، وعلى الرغم من الطعن على بيعها وقت البيع، واعتراض عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة ذاتها على البيع، إلا أن العمال بها قد خضعوا للخصخصة بعد فترة من الاحتجاج على البيع في عامي 1995/ 1996، والذي أعقبه فصل الكثير منهم حسبما ذكر حسن أبو الدهب (2017)، أحد عمال الشركة الذين كانوا ضمن من قاموا برفع دعوى أمام القضاء الإداري لعودة الشركة للقطاع العام عام 2011. وأكد على ذلك محمد علي عبد السميع (2017)، وهو عامل آخر بالشركة بقوله "بعد الخصخصة عملنا وقفات احتجاجية جوه الشركة، كنا كل 15 يوم بنعمل وقفة، ابتدوا يفصلوا الناس، فالناس بدأت تخاف وتمشي. الدولة كانت في الوقت ده مع المستثمر على طول مهما كان بيخرب وظالم". وربما أمكن إرجاع ضعف ردة فعل عمال الشركة والسهولة النسبية لتغلب الحكومة على مقاومتهم إلى عدة عوامل منها حداثة تجربة الخصخصة في منتصف التسعينيات على نحو لم يكن العمال قد كونوا خبرة إزاءها بعد، وإزاء آثارها على وضعهم الوظيفي والمادي، وكذلك ضيق فرص الاحتجاج على قرارات الدولة لاشتداد وتيرة القمع في سياق مكافحة الدولة للإرهاب في النصف الأول من عقد التسعينيات، وذلك مقارنة بأوضاع أكثر انفتاحًا نسبيًّا في ظل حكومة أحمد نظيف، والتي كان نظام مبارك وقتها أكثر تسامحًا ولو بصورة نسبية مع خروج الاحتجاج الاجتماعي والسياسي إلى الحيز العام.

كما يبدو أن الترويج للخصخصة من جانب المسئولين الحكوميين في المراحل المبكرة من إطلاق البرنامج، كونها سترفع إنتاجية الشركات وتحسن أوضاع العمال كان له أثره في عدم رفض العمال للخصخصة في البداية. والملحوظة العامة هي أنه عادة ما يبدأ العمال في مقاومة الخصخصة بعد أن يتم الاعتداء على أجورهم وباقي حقوقهم، بل

وحقهم في العمل نفسه عبر إجبارهم على قبول المعاش المبكر. امتد انتقاد العمال للخصخصة وما أصابهم منها طول فترات نضالهم لسنوات، إلا أن العمال في معظم الحالات لم يفكروا في مسألة استعادة الشركات عبر التقاضي الاستراتيجي إلا بعدما اتضح لهم أن كل الطرق التي سلكوها احتجاجًا على ما أصابهم من آثار الخصخصة، والتي شملت الاعتصام والإضراب والتظاهر وقطع الطريق غير كافية، سواء كان ذلك قبل الثورة مباشرة وبعدها، وهو ما ظهر بجلاء بعد نجاح عمال عمر أفندي في الحصول على حكم بعودة الشركة للقطاع العام.

4) انطلاق التقاضي الاستراتيجي

4.1) لنبدأ من الآخر: قضية عمر أفندي

تأسست شركة عمر أفندي في عهد سعيد باشا (1854-1863) على يد عائلة أودولف أوروزدي ذات الأصول النمساوية تحت اسم "أوزوردي باك" Orosdi Back، وقد اشتراها أحد أثرياء مصر اليهود عام 1921. وشهد عام 1967 تحويل الشركة إلى شركة مساهمة مصرية تتبع الشركة القابضة للتجارة، بموجب القرار الجمهوري رقم 544 لسنة 1967.

كان لشركة عمر أفندي 85 فرعًا على مستوى الجمهورية، ضمنها فروع صُنّفت كأماكن أثرية. وقد حققت الشركة في الأعوام 2004-2006 أرباحًا بنحو 3.787 مليون جنيه. وفي 2006 تم بيع 90 بالمئة من أسهم شركة عمر أفندي إلى المستثمر السعودي جميل عبد الرحمن القنبيط، فيما ظل 10 بالمئة من الأسهم ملكًا للشركة القابضة للتجارة. وفي أعقاب الخصخصة تحولت شركة عمر أفندي من شركة رابحة قبل البيع بلغ الفائض المرحل فيها نحو 54 مليون جنيه في 30-6-2006، بخلاف أرباح سنوية بنحو 2.1 مليون جنيه في نفس التاريخ، إلى شركة خاسرة تحت إدارة المشتري، فقد سجلت الشركة في 30-6-2009 خسائر بنحو 613 مليون جنيه (حكم المحكمة الإدارية

العليا بإلغاء عقد بيع عمر أفندي، في القضية رقم 11492 لسنة 65 قضائية، 2011. ص28، 32).

وطبقًا لأحد العاملين بالشركة محمد لبيب (2017)، وأحد الذين انضموا لاحقًا للقضية ببطلان البيع، فإنه وقت استلام المستثمر للشركة في 2-11-2006، كان عدد العاملين 6 آلاف، وأن العمال وقت البيع لم يكونوا يعرفون شيئًا عن عقد وشروط البيع، وأن المستثمر عقب استلام الشركة قام بالتخلص من 2500 من العاملين عبر نظام المعاش المبكر علي مرحلتين مقابل تعويض 45 ألف جنيه لكل عامل، وهو ما اعتبرته المحكمة فيما بعد مخالفة لشروط البيع الواردة بالعقد، والتي وضعت التزامات على المشتري بكل حقوق العمالة الموجودة بالشركة في 30-6-2005، وعددت المحكمة في حكمها ببطلان العقد عددًا من المخالفات كان ضمنها ما يتعلق بالعمال بشكل مباشر من "إنهاء خدمة 2433 عاملًا حتى 30-6-2009، بالمخالفة لحكم المادة 12 من البندين (أ) و(ب)، المقررين التزام المشتري بعدم إنهاء خدمة أكثر من 1200 عامل وفقًا لبرنامج المعاش المبكر، وعدد 600 عامل خلال السنوات الثلاث الأولى. وعدم التزام المشتري بالتعويض المنصوص عليه بالفقرة (ب) من المادة (12) للعاملين المستغنى عنهم بالزيادة عن العدد الوارد في الفقرة (أ)، وكذلك عدم صرف مستحقات العاملين وأجورهم وحوافزهم ومكافآتهم على النحو المقرر قانونًا" (حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان عقد بيع عمر أفندي 2011: 43).

ويذكر لبيب أن التفكير في استرجاع عمر أفندي قضائيًا قد بدأ بعد أن نشرت جريدة الوفد عقد بيع الشركة في نوفمبر 2007، وبعد الاطلاع عليه وجّه العمال نضالهم في اتجاهين: كان الفريق الأول مكونا من العمال الذين أحيلوا على المعاش المبكر بالمخالفة للمادة 12 من العقد، والتي نصَّت على أن تعويض الخروج على المعاش المبكر يساوي أجر ثلاثة شهور عن كل سنة خدمة، فيما كان التعويض الذي حصل عليه الكثير من العمال أقل من ذلك، فاحتجوا ولجئوا للقضاء، الذي حكم لصالح بعضهم وليس لصالحهم جميعًا، أما الفريق الثاني من العمال -ضمنهم محمد لبيب نفسه- فقد بدأوا

يبحثون في نص العقد وفي محاضر الجمعيات العمومية التي أقرت البيع، واكتشفوا أن المستثمر قد خالف شروط العقد بما يمكنهم من الطعن على العقد أمام القضاء الإداري والمطالبة ببطلانه (Adly 2012).

ثم كان أن تقدم حمدي الفخراني –الفاعل الرئيسي في معارك التقاضي الاستراتيجي حول أراضي الدولة– واثنان وثلاثون من العاملين (لم توافق المحكمة سوى علي انضمام ثلاثة من العاملين، ورفضت الآخرين لعدم سدادهم الرسوم المقررة للتدخل) بشركة عمر أفندي بدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ 21-12-2010، طالبوا فيها بوقف تنفيذ قرار إبرام عقد بيع عمر أفندي لشركة أنوال المتحدة للتجارة، والمملوكة للمستثمر السعودي جميل بن عبد الرحمن محمد القنبيط بتاريخ 2-11-2006 ضد كل من رئيس مجلس الوزراء، ووزير الاستثمار، ورئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير، ورئيس مجلس إدارة شركة أنوال المتحدة للتجارة [3].

سمح هذا بتكوين تحالف واسع بين عمال شركة عمر أفندي وبين أطراف سياسية وحقوقية معارضة لمسار الخصخصة وللفساد الذي شابه، وضم التحالف كذلك فاعلين من بين مديري القطاع العام الذين يعارضون سياسات الخصخصة، والذين ستظهر أهمية وجودهم ضمن معارضي الخصخصة في استصدار وتنفيذ الحكم فيما بعد، وعلى رأسهم يحيى حسين عبد الهادي رئيس مجلس إدارة شركة بنزايون، وهي شركة من شركات قطاع الأعمال العام وتعمل في المجال نفسه، وكان عبد الهادي عضوًا بإحدى لجان تقييم شركة عمر أفندي قبل البيع، ولعب دورًا في القضية وفي الحشد الإعلامي ضد خصخصة عمر

3) أدخلت المحكمة عدد من الخصوم، هم وزير الدولة لشئون الآثار لتقديم ما يفيد تسجيل فرعي عبدالعزيز وسعد زغلول بوصفهما من الآثار، ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لما لديه من مستندات وتقارير عن البيع، ويحيى حسين عبد الهادي، بصفته رئيسًا سابقًا لبنزايون، كونه كان عضو في لجنة تقييم أصول شركة عمر أفندي، لتقديم ما لديه من معلومات وبيانات ومستندات، وجمال زهران بصفته عضو مجلس شعب تقدم بطلب إحاطة نوقش في المجلس حول فساد البيع، ولتقديم ما لديه من معلومات ومستندات حول بيع عمر أفندي، جميل محمد القنبيط كونه المشتري.

أفندي، كذلك كان دور محمد السيد رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير، والذي أشادت المحكمة بدوره في السعي لاستعادة الشركة ومقاومة الفساد الذي انطوت عليه عملية الخصخصة (حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء بيع شركة عمر أفندي 10:2011). وقد كان دور عبد الهادي ومحمد السيد استثناءً من حيث انضمامهما لمعسكر معارضة الخصخصة، خلافًا للسائد في أوساط مديري الشركات القابضة كما سيظهر في الحالات الوارد ذكرها.

واستنادًا لما سبق فقد لعب رئيس الشركة القومية للتشييد والتعمير محمد السيد، والتي تم نقل تبعية عمر أفندي لها بعد حل الشركة القابضة للتجارة دورًا مبكرًا في محاولة استرداد شركة عمر أفندي حتى قبل أن يرفع العمال دعواهم، وساعد محمد السيد العمال في توفير المستندات اللازمة للقضية، وانضمت الشركة القومية للعمال التي يترأس مجلس إدارتها للعمال في مطالبتهم بعودة عمر أفندي للقطاع العام. وهو ما قد يفسر السبب وراء النجاح في إعادة شركة عمر أفندي للقطاع العام، في الوقت الذي فشل فيه عمال باقي الشركات في تنفيذ الأحكام التي حصلوا عليها بعودة شركاتهم للقطاع العام وعودتها لسابق عهدها، وتنفيذ الشق الخاص بعودة العمال للعمل بها. وسلط محمد لبيب الضوء على دور الشركة القومية للتشييد والتعمير في إيقاف إجراءات المستثمر السعودي من بيع الفروع بعد أن باع فرع قويسنا، وأخذ قروض بضمان شركة عمر أفندي. ويضيف لبيب "علمنا بأن الشركة القومية للتشييد والتعمير، والتي تم نقل تبعية عمر أفندي لها بعد حل الشركة القابضة للتجارة، ورئيس مجلس إدارتها محمد السيد، قد قام برفع القضية رقم 583 لسنة 2008 للجنة التحكيم المحلي يطلب فسخ عقد بيع عمر أفندي، لمخالفة المستثمر شروط العقد منها الحفاظ على أصول الشركة، قيامه تسريح العمالة، ولكن تم رفضها". كان تصرف الشركة القابضة بناءً على المادة 19 من عقد البيع التي تنص على أنه في حال مخالفة المستثمر للعقد فعلى الشركة القابضة إخطاره كي يصححه خلال ثلاثين يومًا، وإلا تم فسخ العقد. ويبدو أن هذا هو ما فتح الباب أمام السعي وراء إبطال العقد.

كان ربط السعي لإبطال خصخصة عمر أفندي بقضية الفساد بشكل عام مكونًا أساسيًّا في تشكيل التحالف الواسع المذكور المناهض للخصخصة، وفي تضمين حقوق العمال ومصيرهم بعد الخصخصة ضمن قضية سياسية تخاطب الرأي العام فيما يمس فساد نظام مبارك، وهو ما مثل نقطة أساسية في تدخل محكمة القضاء الإداري كذلك، والتي ذكرت في ثنايا حكمها ببطلان البيع ما اعترى تقييم عمر أفندي من فساد، وقيام المشتري بمخالفة العقد عندما قام برهن 16 فرعًا من إجمالي 85 فرع، مقابل حصوله على قروض وتسهيلات بنكية بنحو 462 مليون جنيه، وهو ما يعني أن البنوك المقرضة قامت بمنح المستثمر تسهيلات ائتمانية وقروض بلغت قيمتها ما يقارب قيمة الصفقة نظير رهن 16 فرعًا فقط (حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء بيع شركة عمر أفندي 2011: 28-29).

ووفرت دعاوى محاربة الفساد مظلة عامة خاصة في أعقاب ثورة يناير لتوسيع التحالف المناهض لخصخصة شركات قطاع الأعمال العام، فنجد حكم بطلان عقد بيع عمر أفندي وقد حمل إدانة واضحة لعمليات الخصخصة باعتبارها مشوبة بالفساد، بل واعتبرت محكمة القضاء الإداري أن حكمها بمثابة بلاغ لكل الجهات الرقابية في مصر، والتي يقع عليها أن تحقق فيما حدث من فساد مسئولين على أعلى مستوى في خصخصة الشركات، وتفاعلت هيئة قضايا الدولة مع هذا بأن "تفوض هيئة قضايا الدولة- نائبة عن الجهات الإدارية- المحكمة في القضاء بما يحقق الصالح العام، وحماية الحق والمال العام" (حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم 40510 لسنة 65 قضائية، 2011، والتي حكمت بعودة شركة المراجل البخارية للقطاع العام، انظر ص8-9).

وقد ذكر خالد علي أنه بعد الحكم تقدم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ببلاغ للنائب العام مرفق به الحكم، للمطالبة بتنفيذه من حيث محاكمة من مارس الفساد في البيع، ولكن لم يترتب على ذلك التحرك شيء يذكر.

وكان هذا هو محور تحرك يحيى عبد الهادي، رئيس مجلس إدارة شركة بنزايون، وتدخله في قضية عمر أفندي بإيداعه مذكرة "تضمنت ملخصًا لشهادته بخصوص الدعوى، أورد بها من بين ما تضمنته شهادته أنه كان أحد أعضاء اللجنة المشكلة بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة لإعداد التقييم المالي لشركة عمر أفندي، وقد تقرر أن يكون البيع بيعًا كاملًا وليس حق انتفاع وبالقيمة السوقية الحالية، واستبعاد التقييم بأسلوب التدفقات المالية المخصومة، وقد أصدرت اللجنة تقريرها في 8-2-2006، بقيمة إجمالية قدرها مليار ومائتان وتسعة وثمانون مليون ومائتان وواحد وعشرون ألف جينه، إلا أنه فوجئ بدعوته لحضور اجتماع بتاريخ 23-2-2006، وطلب منه وأعضاء اللجنة التوقيع على محضر بأن اللجنة استرشادية، وأنهم يعترفون بخطأ التقييم، ويوصون بأن الأسلوب الأمثل لتقييم الشركة هو طريقة التدفقات النقدية....وبرر اضطراره للتوقيع وأنه تقدم ببلاغ للنيابة العامة بتاريخ 5-3-2006، ضد كل من وزير الاستثمار ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة بعد تيقنه من أنهم ماضون في طريق البيع بهذا الثمن البخس، ووافقت المجموعة الوزارية للسياسات الاقتصادية في 5-9-2006 على البيع بمبلغ 589.5 مليون جنيه (حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء بيع شركة عمر أفندي، 4:2011).

ويعتبر وجود ائتلاف بين بعض المسئولين عن عمر أفندي والعمال وتلاقي رغباتهم في إعادة الشركة للقطاع العام من الأسباب المهمة التي جعلت وضع عمر أفندي أفضل من أوضاع الشركات الأخرى التي تعرضت للخصخصة، ولم تنفذ فيها الأحكام القضائية كما سنرى بعد قليل. كما كان لحكم عمر أفندي في الأساس تأثير مهم في أن يسير العمال في الشركات الشبيهة طريق التقاضي الاستراتيجي لإعادة شركاتهم لملكية الدولة.

4.2) المراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان

فتحت قضية عمر أفندي الباب أمام التحدي القانوني لعقود خصخصة شركات كان قد تم بيعها في منتصف التسعينيات في مطلع البرنامج مثل المراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان، وعلى الرغم من مرور ما يناهز 15 عامًا على نقل ملكيتهما إلى القطاع

الخاص، فقد رفعت دعاوى بهدف رد الشركتين للقطاع العام، وبالفعل صدرت أحكام ببطلان العقود وباسترداد الدولة للشركتين في نهاية 2011 إلا أن الأحكام تلك لم تنتج أثرًا يُذكر على الأرض، فلم يتم فعليًّا رد الشركتين للقطاع العام، ولم يستعد العمال مواقعهم بهما. فلم كانت تلك الصحوة المتأخرة؟ ولماذا تظهر هاتان الحالتان محدودية أثر التقاضي الاستراتيجي في مقاومة الخصخصة وآثارها؟

أنشئت شركة النصر لصناعة المراجل البخارية وأوعية الضغط، والمعروفة اختصارًا باسم المراجل البخارية، طبقًا للقرار الجمهوري رقم 2460 لسنة 1962 على مساحة 32 فدانا على النيل بمنطقة منيل شيحة. وكانت الشركة تعمل في مجال إنتاج المراجل البخارية، والتي تدخل في الكثير من الصناعات بالإضافة لأهميتها في مجال إنتاج الطاقة. وطبقًا لأحد العمال بالشركة محمد علي (2017) فإن "الشركة قبل الخصخصة كانت تقوم بتصنيع تنكات الأمونيا، كما عملت في إنشاء محطات توليد الكهرباء العملاقة مثل سيدي كرير، والكريمات وعيون موسي، كان يعمل بها قبل الخصخصة 1114 عامل بشكل دائم، وكان عدد العمالة المؤقتة يصل إلى 3 آلاف عامل في العمليات الكبيرة".

ويبدو مرة أخرى أن الوعود الأولية التي أعطيت للعمال في بدايات الخصخصة قد أسهمت في تمرير الإجراءات والتغلب على المعارضة من العمال، فيذكر محمد علي "سمعنا عن موضوع الخصخصة في بداية التسعينيات، أيام ما كان رئيس الوزراء عاطف عبيد، قبل الخصخصة كان فيه مجموعة حوالي 20 واحد بيحاولوا يروجوا للخصخصة، منهم السيد راشد رئيس اتحاد العمال [الحكومي آنذاك]، كلمونا كلام وردي حوالين إن النادي الرياضي ميزانيته هتزيد، والناس هتاخد فلوس أكثر، وإنهم هيطوروا الشركة، هتعمل إحلال وتجديد، والمزايا هتزيد، وإحنا كنا رافضين، لأننا كنا عارفين أن العكس هو اللي هيحصل. اللي حصل أنهم بعد الخصخصة وقفوا الأتوبيسات، وبعد ما كنا بنتعالج في مستشفيات استثمارية بقينا بنتعالج في التأمين الصحي، والنادي اتلغى"، ويتابع محمد علي "أنا كنت عضو مجلس إدارة منتخب اتعرض موضوع الخصخصة

علينا، فيه ثلاثة اعترضوا على البيع، قصاد خمسة موافقين. كنا دايمًا بنتكلم عليها أنها هتشرد العمال، وأن الشركات الأجنبية مش هتتحملنا، وأنها هتيجي تمص دمنا وتمشي".

تعرضت شركة المراجل البخارية بعد الخصخصة لوقف الإنتاج ثم التفكيك والتصفية، وتحويل أراضيها لشركة عقارية، كما شاب عملية الخصخصة الكثير من الفساد حسبما ورد في منطوق حكم المحكمة ببطلان البيع، وأخصها تعارض المصالح، وذلك كون محمد شتا كان عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية، والتي وافقت على بيع شركة المراجل فيما تم البيع لشركة مملوكة له ولأولاده.[4]

وقد تعرضت شركة النيل لحليج الأقطان لمسار مشابه للمراجل البخارية. أنشئت الشركة في 1965 بالقرار الجمهوري رقم 106 لسنة 1965 بغرض صناعة الحليج والصناعات المكلمة لها، وتجارة وتسويق الأقطان والبذرة والصناعات المتعلقة بالزيوت والشحوم والمسلي والأعلاف والأكسجين وتصدير تلك المنتجات. ولقيامها بهذا النشاط، فقد امتلكت الشركة عددًا من المحالج الضخمة موزعة من دمنهور شمالًا حتى سوهاج جنوبًا، وتبلغ مساحة هذه الأراضي جميعًا 1105260 متر (حكم محكمة القضاء الإداري، دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار، الدائرة السابعة، ببطلان بيع شركة النيل لحليج الأقطان. في الدعوى رقم 37542 لسنة 65 قضائية 2011. ص2).

ويذكر ضياء مرسي أحد العاملين بالشركة (مقابلات أجرتها الباحثة بين 2009-2017) أن خصخصة الشركة قد بدأت بالإيجار التمويلي لمصانع المنيا ما بين عامي 1994 و1999 لرجل أعمال محلي من المحافظة مقابل مبلغ 12.5 مليون جنيه سنويًا، وطبقًا لمرسى فإن التأجير "استهلك الماكينات، لأنه [رجل الأعمال] شغل

4) للمزيد من التفاصيل حول أوجه الفساد في خصخصة المراجل البخارية، انظر أحمد السيد النجار (2005) "الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك: حقائق الفساد والغلاء والبطالة والركود والديون" القاهرة: دار ميريت، ص141-143.

الشركة بأقصى سعة دون القيام بأي صيانة لها في أثناء التشغيل المضاعف، كما أنه لم يدفع القيمة الإيجارية عن آخر سنة، وهذه القيمة معلاة في الميزانية حتى الآن".

ويبدو في حالة شركة النيل كذلك أن ما كان يشاع عن الخصخصة في البداية كان مؤثرًا في عدم إشعال معارضة العمال، فيذكر ضياء مرسي "كنا في البداية واهمين، متصورين كما كنا نسمع من مسئولين بالحكومة بأن الخصخصة هي تطوير الشركة، ورفع إنتاجيتها، وزيادة عدد العمالة، وزيادة الأجور والمميزات. كان مرتبي وقتها 600 جنيه، وبينما كان من يعمل في القطاع الخاص بنفس مؤهلي وخبرتي يتقاضى 3 أو 4 آلاف جنيه شهريًّا. بس اللي حصل غير كده خالص، لا فيه زيادة، ولا فيه إنتاج أصلًا، الناس دي عاوزه تموتنا، الدنيا اسودت وبعدين اكتشفنا أن ده مش مستثمر، دا مستدمر، راجل جاي يدمر شركة شغالة وكسبانة". كان يعمل بالشركة قبل الخصخصة طبقًا لضياء مرسي 1500 عامل دائم، وبالنظر إلى وقف التعيينات الدائمة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى 1000 عامل مؤقت. وتحدث ضياء عن حالة الرواج التي كانت تحدثها الشركة في مدينة المنيا، والتي تعتبر فرص العمل بها نادرة ويضيف "دا غير المحلات اللي كانت بها حالة من الرواج لأن العمال كان معاهم فلوس يشتروا، وسواقين العربيات اللي بتنقل الخامات والمنتجات".

وعن الأوضاع المالية لعمال الشركة قال ضياء "احنا كنا بنقبض من الخزنة تلات أو أربع مرات في الشهر، كنا بنشتغل وننتج ونتكافئ، فغير مرتبنا كنا بنقبض أجر 17 شهر في السنة جهود غير عادية، و6 شهور ونصف مكافأة تحقيق الخطة، وكان الحد الأدني لمكافأة فائض الميزانية هو 16 شهر سنويًّا. كانوا بيعتبروا أن اللي بيشتغل في الشركة في إعارة"، ويتابع ضياء أنه في سنة 1997 تم خصخصة الشركة بشكل كامل على مستوى الجمهورية عن طريق بيع 90 بالمئة من الأسهم لمستثمرين، و10 بالمئة للعمال. وبقي الجزء الخاص بالمنيا مؤجرًا كما هو حتى انتهاء عقد الإيجار. فقد تم تقييم الشركة على مستوى الجمهورية بما فيها من أراض، وبما عليها من آلات وماكينات ومعدات ووسائل نقل بمبلغ 294 مليون جنيه مصري طبقًا لمنطوق الحكم ببطلان عقد البيع.

على الرغم من أن الخصخصة قد بدأت بموقع الشركة بالمنيا منذ عام 1994، إلا أن العمال لم يبدأوا في الاحتجاج سوى عام 2004، وذلك بسبب البدء في فصل عدد من زملائهم بما يؤكد الملاحظة المبدئية أن احتجاج العمال عادة ما ارتبط بظهور آثار الخصخصة السلبية المباشرة على أوضاعهم الوظيفية. ويبدو أن اتجاه العمال للاحتجاج قد تجدد، وبدأ يتصاعد مع تحقق التنسيق ما بين العمال في كل الفروع على مستوى الجمهورية في عام 2008، وذلك عندما بدأت حقوقهم تُنتقص (فاطمة رمضان 2008). واستمرت الاحتجاجات إلى عام 2009 وما بعدها. وطبقًا لمجدي ميشيل، أحد العاملين بمصنع المنيا "عملنا ما بين 30 و40 وقفة احتجاجية، وقطعنا الطريق هنا وفي مصر، لكن للأسف المسئولين كانوا بيساعدوه [المستثمر] أنه ياخد حقوق العمال، وحق البلد. هو اشترى أسهم في البورصة، وليس أراضي أو مصانع علشان يبقى من حقه يبيعها أو يهدها. وكنا بنقول الكلام ده في الجمعيات العمومية للشركة، ولكنه كان لايثبت في المحضر كلامنا، والجهات اللي المفروض إنها تحضر تراقب على الجمعية العمومية ما كانوش بيحضروا، كانوا بيكتفوا بالمحاضر المزورة اللي كانت بتوديهالهم إدارة الشركة".

وتؤيد رواية موظفة أخرى بالشركة هي يسرية علي عبد الوارث بإدارة الحسابات الملاحظة نفسها "احنا قبل الخصخصة كنا بناخد مرتباتنا وحوافزنا ومكافآت، دلوقتي أنا كنت بأقبض من 6 سنين 1700 جنيه، دلوقتي إجمالي مرتبي 1200 جنيه. كل الستات اللي كانوا في الشركة خلوها طلعت معاش مبكر، أنا رفضت ولأني الست الوحيدة حاطني في أوضه لوحدي، ما بيدونيش أي شغل، بيقولوا علشان ما طلعشي أسرار الشغل لزملائنا اللي رفعوا القضية، أول لما ابتدوا يقصوا من أجورنا وحوافزنا عملنا مظاهرات، وقطعنا الطريق، وقطعنا السكة الحديد، ورحنا عند مجلس الشعب".

وتؤيد مكاتبة للنقابة العامة للغزل والنسيج (2009) موجهة من رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج إلى وزيرة القوى العاملة في 12 يناير 2009، بالتزامن مع احتجاجات العمال، ما ذكرته يسرية من الاعتداء على حقوق العمال في العلاوات والأرباح وحرمانهم

من المنح في الأعياد والمناسبات الأخرى، وكذلك حرمانهم من الخدمات الاجتماعية والثقافية مثل المصايف والرحلات، وتخفيض حوافز العمال بنسبة 25 بالمئة.

وسعى الملاك الجدد للتخلص من العمال عن طريق المعاش المبكر، ويذكر مجدي ميشيل "اتعمل المعاش المبكر لمصانع المنيا فقط، فيه ناس طلعت معاش بمكافأة 15 ألف جنيه، وناس تانية بـ17 ألف جنيه. اللي باقي من العمال دلوقت 150 عامل فقط، وكل المؤقتين طبعًا مشيوا دون أي تعويضات. والباقيين بياخدوا بس الأجر الأساسي". وتؤكد مكاتبة من عبد العليم الصيفي (2009) رئيس مجلس إدارة الشركة لمدير مصانع المنيا في 16-6-2009 ما قاله ميشيل بشأن المعاش المبكر بقرض ممنوح بالكامل من وزارة القوى العاملة، والذي كان مقررًا إعلانه بالدرجة الأولى للعاملين بمصانع المنيا خاصة في ظل توقف العمل بالمصانع، إلا أن عدد من تقدم من عمال مصانع المنيا للخروج على المعاش المبكر لم يتجاوز 21 عاملًا، مما جعل إدارة الشركة تطبقه على بقية فروع الشركة، ونقل عمال المنيا للفروع في الوجه البحري.

ولم تلعب النقابة العامة للغزل والنسيج سواء قبل الثورة أو بعدها دورًا يذكر في دعم مطالب العمال، فطبقًا لضياء مرسى، العامل بالمصنع والذي شغل منصب نائب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بالمنيا، فإن "النقابة العامة، موظفين قاعدين على مكاتب، عاوزين يحافظوا عليها، ما شفناش فيهم اللي بجد، كانوا بيتحايلوا علينا علشان ننفذ رأي صاحب العمل. النقابة العامة للغزل والنسيج ساعدت المستثمر عقب الخصخصة في تمرير اللائحة اللي كنا في اللجنة النقابية المفروض نوافق عليها، حيث ينص القانون على أن القوى العاملة ترسل للنقابة العامة، وإذا مر شهران دون رد اعتبرت موافقة، وهو ما فعلته النقابة العامة، رغم أننا كنا نسألهم عنها، فيكون ردهم أنه لم يأتهم شئ إلى أن علمنا بتمريرها، وفوات كل أوقات الطعن علينا. كما أن رئيس النقابة العامة في بداية الخصخصة ومساعده وقتها ورئيسها الحالي حبوا الكراسي أكثر من العمل النقابي. لما كنا بنعتصم كان بييجوا ويخلونا نفض على أساس أنهم هيحلوا المشكلة وما كانشي بيحصل. في الأول في عام 2004 نقلوا ستة مهندسين من المديرين، علشان

يتمكنوا من الاستيلاء على الشركة، وقفنا 27 يوم مضربين جالنا رئيس النقابة والنائب بتاعه وقالوا هنحل وما حلوش حاجة".

ولكن في المقابل، يبدو أن حراك العمال المستمر قد أثَّر إيجابًا على موقف محافظ المنيا، يقول مجدي ميشيل "إدارة الشركة قالت هنبيع أرض علشان نسدد القروض، ونشغل الشركة. بعدها بدأ يقطع الماكينات ويبيعها خردة، لحد ما المحافظ ضياء الدين في 2010 وقف البيع. احنا كمان قدمنا بلاغ للنائب العام، في الوقت ده كانت وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي بتكلم المحافظ تقول له سيبه يبيع الأرض والمكن علشان يدي العمال حقوقها، المحافظ رفض وقال لها العمال لها حقوق هتاخدها من غير بيع مكن وأرض".

تكشف حالتا المراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان عن أن العمال قد بدأوا في الاحتجاج بعد تعرض حقوقهم المادية المباشرة للانتقاص، وهو ما حدث في مراحل متأخرة نسبيًّا من بيع الشركتين، وأنهم لم ينتبهوا إلى مسألة مسار التقاضي الاستراتيجي لعودة الشركات للقطاع العام سوى بعد الثورة، وفي ظل انفتاح المجال السياسي، وخصوصًا بعد حكم عمر أفندي من خلال آخرين يتحركون معهم في الميادين، أو يعيشون معًا في المدينة نفسها، ويعرفون قضيتهم، على نحو جدد الاهتمام بشركات كان قد جرى خصخصتها في منتصف التسعينيات.

4.2.1) اللجوء للتقاضي الاستراتيجي

وبالفعل يمكن تتبع إحياء الاهتمام بالشركتين إلى ثورة يناير وما صاحبها من تغيرات في المجال السياسي، فيقول حسن أبو الدهب (2017)، العامل بالمراجل البخارية "في اعتصام التحرير 2011 كنت بتكلم أنا والنقابي أحمد عرابي (نقابي سابق بالشركة الأهلية للمعادن بأبو زعبل) وقال لي ما ترفعوا قضية لاسترداد الشركة، ولما سألته إزاي قالي هنشوف محامي، بكرة نتقابل أنا وأنت وهو. وبالفعل رتب موعدا مع الأستاذ عبد الغفار مغاوري المحامي وتقابلنا على القهوة واتفقنا أننا نرفع قضية، وبدأنا نجمع الورق

علشان القضية". ومغاوري محام ناصري كان له سابق نشاط في مجال التقاضي من أجل إبطال عقود الخصخصة سواء من أجل وقف تصفية الشركات أو عودة شركات للقطاع العام، وقد ذكر في مقابلة معه أنه وبتوكيل من عمال النصر للسيارات حصل على حكم بوقف تصفية الشركة من القضاء المدني عام 2009، وبالفعل بعدها صدر قرار للجمعية العمومية للشركة بوقف التصفية. كما أنه قام برفع قضية لعمال سيمو للورق للمطالبة بعودة الشركة للقطاع العام، وحصل على حكم بالعودة تم الطعن عليه، ودلوقتي الشركة متوقفة لا تنتج ويتم صرف أجور العمال" (مقابلة شخصية مع الباحثة 2017).

ويذكر مغاوري "قابلت عرابي وقال لي عمال المراجل عاوزين يرجعوا الشركة للقطاع العام. اتقابلنا على قهوة أثناء اعتصام التحرير اتكلمنا واتفقنا أننا عاوزين ندور ونجمع الورق علشان القضية. فلقيت أن الشركة أتبنت بقرار جمهوري، وأن لجنة الخصخصة حطت ثلاثة شروط للبيع، منها الحفاظ على العمال، واستمرار مزاولة النشاط وتطويره، فاتفقت مع العمال أنهم يقدموا طلب لرئيس مجلس الوزراء عصام شرف للمطالبة بإعادة الشركة للدولة، بالشكل ده يبقى الطعن عن إن القرار الإداري منعدم، ومستمر في الانعدام. قدمت العريضة للمحكمة، وفي اليوم التالي لتقديم العريضة، اتصل بي سكرتير المستشار حمدي ياسين طلب مني استكمل الطلبات والأوراق، في أسبوع كان متحدد لنا جلسة. في نفس يوم الجلسة كان معانا قضية غزل شبين، وقضية طنطا للكتان".

أقيمت الدعوى في 22 يونية 2011 في القضية رقم 40510 لسنة 65 قضائية، الحكم يوم 21-9-2011، العمال المتدخلين 4 بالإضافة لحمدي الفخراني.[5] ويتابع مغاوري "اتحجزت القضية للحكم مع قرار المفوضين يوم 21-9-2011، يوم الجلسة

5) أقيمت الدعوى ضد عشر جهات هي رئاسة مجلس الوزراء، ووزير الاستثمار، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية (الصناعات الهندسية سابقًا)، ورئيس مجلس إدارة شركة الخلود للتنمية العقارية والسياحية، المملوكة لمحمد شتا وأولاده، ورئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعات الحديدية، وسميح ساويرس، ووزير العدل، بصفته رئيسًا لمصلحة الشهر العقاري، وأدخل رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

المهندس عادل قرني من العاملين بالشركة شرح للمحكمة الطريقة التي يمكن بها إعادة الشركة للتشغيل، وأخدنا حكم بعودة الشركة للقطاع العام، ونفس الكلام بالنسبة لشركتي طنطا للكتان وغزل شبين".

وقد تبعت قضية النيل لحليج الأقطان مسارًا مشابهًا، يذكر ضياء مرسي أنه بعد الثورة أشار عليهم زملاؤهم في محلج المحلة برفع قضية، وذلك كون حمدي الفخراني والذي قام برفع العديد من القضايا للمطالبة بعودة الشركات للقطاع العام وبطلان عقود تخصيص أراض لرجال أعمال، من سكان المحلة. وأودعت الدعوى المقامة من الفخراني بالمحكمة في يوم 6-6-2011، وتداخل في الدعوى 46 من عمال وعاملات الشركة، ضمنهم أعضاء في مجلس إدارة نقابة عمال شركة النيل لحليج الأقطان (حكم محكمة القضاء الإداري، دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار، الدائرة السابعة في يوم 17-12-2011 ببطلان بيع شركة النيل لحليج الأقطان في الدعوي رقم 37542 لسنة 65 قضائية).

وعلى الرغم من صدور حكمان قضائيان ببطلان عقود البيع ورد الشركتين للقطاع العام إلا أن أنهما لم ينتجا آثارا في أي من حالتي المراجل أو النيل لحليج الأقطان، ولكن قبل الولوج إلى العوامل التي أدت إلى غياب الأثر على وضع العمال يسلط الفصل الضوء على الحالة الرابعة والأخيرة وهي طنطا للكتان ثم ينطلق في الجزء التالي عليها إلى تحليل الآثار السياسية والاجتماعية لأحكام القضاء في كل من الحالات الأربع.

4.3) طنطا للكتان

تتوسط تجربة عمال طنطا للكتان بين حالة عمر أفندي من جهة، وحالتي المراجل والنيل من جهة أخرى، وذلك فيما يتعلق بأثر التقاضي الاستراتيجي على وضع العمال وملكية المصنع، إذ أن الشركة قد جرت إعادتها للقطاع العام إلا أنه ذلك لم يُتبع بضخ أي استثمارات من أجل إعادتها لسابق عهدها من حيث الإنتاجية، ولو أن الحكم قد انعكس إيجابًا ولو بصورة جزئية على موقف العمال التفاوضي مع الحكومة والمستثمر.

ومن ناحية أخرى فطنطا للكتان تمثل حالة تحرك العمال فيها عقب خصخصة الشركة مباشرة وجمعوا طيلة الفترة اللاحقة بين الاحتجاج والتقاضي، واستمر هذا الربط بعد الحصول على الحكم من أجل تنفيذه، وحتى بعد انسداد المجال السياسي في أعقاب يونية 2013، وإن جرى بوتيرة أقل وبتأثير أضعف.

تأسست شركة طنطا للكتان كشركة خاصة مساهمة مصرية في 4 نوفمبر 1954، وتم تأميمها في 8 أغسطس 1963، بالقانون رقم 72 لسنة 1963 ضمن الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية. وقد تم تأميمها كوحدة صناعية متكاملة لتصنيع محصول الكتان، وإعداد التقاوي، وإنتاج شعر الكتان ومشتقاته للتصدير ولصناعات الغزل والنسيج والورق الفاخر، وإنتاج خلطة أساس لمصانع الأدوية، وتقوم بتصنيع ألياف الكتان وتحويلها إلى دوبارة الحبال، وإنتاج زيت البوية وكسب بذرة الكتان لمصانع الأعلاف المحلية والتصدير، وإنتاج ألواح الخشب الحُبَيبي، وإنتاج الموبيليا للسوق المحلي والتصدير من الأخشاب الصناعية والطبيعية (خالد علي وعلاء عبد التواب 2014) وطبقًا لجمال عثمان (2017)، أحد القيادات العمالية بالشركة فقد كان يعمل بها قبل الخصخصة ثلاثة آلاف عامل.

تنتمي خصخصة طنطا للكتان لآخر موجات الخصخصة في ظل حكومة أحمد نظيف، والتي كانت أكثر اتساعًا وشمولًا كما سبقت الإشارة. بيعت الشركة كأسهم، بنسبة 100 بالمئة. واشتملت الصفقة على بيع أربع شركات هي شركة النوبارية لإنتاج البذور (نوباسيد)، وشركة النيل للاستثمار والتنمية السياحية والعقارية، وشركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية، وناصر للاستثمارات الدولية، وكانت الثلاث الأولى مملوكة لمستثمر سعودي هو عبد الإله صالح الكعكي، بينما كانت الرابعة مملوكة لناصر فهمي المغازي، والذي كانت نسبته في شراء شركة طنطا للكتان 10 بالمئة فقط (خالد علي وعلاء عبد التواب 2014). وقد جاء في عقد البيع الشركة (صفحة رقم 16 من العقد)، والموقع في 9 يناير 2005، ما يفيد قبول البائع عرض المشتري الخاص بشراء 100 بالمئة من أسهم رأسمال الشركة المصدر، حيث لم يرغب اتحاد العاملين المساهمين بالشركة في شراء

الـ10 بالمئة المعروضة عليهم من جانب البائع. وبيعت الشركة المقامة على 74 فدانا، وبها عشرة مصانع بالتقسيط مقابل 83 مليون جنيه، دفع المستثمر السعودي ربع المبلغ في البداية مع تقسيط الباقي على مدار ثلاث سنوات. وكان قد سبق البيع تقييم الشركة في عام 1996 بـ195 مليون جنيه، ما يعني أنها قد وبيعت في عام 2005 بأقل من نصف المبلغ وبالتقسيط (شريف السوداني. 2011). وسوف تعاود مسألة "عدم رغبة" اتحاد العاملين في الشركة في شراء 10 بالمئة الظهور في مرحلة تالية مع تزايد وتيرة احتجاج العمال على انتقاص المستثمر السعودي من حقوقهم بعد خصخصة الشركة.

لم تلبث أن أخذت أوضاع العمال في التدهور فور خصخصة الشركة، ففي عام 2006 استمر صرف الحافز للعمال علي المرتب الأساسي على ما كان عليه في عام 2002، وفي المقابل، قامت إدارة الشركة برفع معدلات الإنتاج، وهي الكمية التي تحددها إدارة الشركة للعامل، وعليها يتم احتساب صرف الحوافز، وكان رفعها يعني تخفيض الحوافز طبقًا لهشام أبو زيد (2017) أحد العاملين بالشركة، وعضو مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة، والذي يتابع بقوله "بعدما ارتكبته النقابة السابقة من أخطاء في حق العمال أثناء عملية البيع، أتت انتخابات النقابة في عام 2006 بوجوه جديدة، كنت أنا ضمنهم، في عام 2007 تقدمنا بطلبات للإدارة باحتساب الحافز علي أساسي مرتب عام 2006، ورفع قيمة الوجبة الغذائية، والعودة بمعدلات الإنتاج للمعدلات السابقة، ولكنها رفضت، فأضرب العمال لمدة يوم واحد، طالبنا بالإضافة لهذه المطالب بأننا لا نريد مدير الشركة، وتم فض الإضراب فعلا بناء على تغييره، وجلسنا [النقابة] مع رئيس مجلس الإدارة الجديد، وطالبنا بالانتظار لحين تغطية خسائر الشركة، فقد قدرت خسائر الشركة وقتها بـ4 مليون جنيه، ووافقنا. خلال عدة أشهر كانت الشركة قد غطت الخسائر وبدأت تحقق مكاسب 500 ألف جنيه، فبدأ بإعادة معدلات الإنتاج لسابق عهدها، وصرفنا نصيبنا من الأرباح. وفي عام 2008 وقعنا معه اتفاقية عمل جماعية سُجلت في القوى العاملة تفيد بزيادة بدل الوجبة، واحتساب الحافز على أجر عام 2004، ووضع جدول للترقيات. ولكن بعد الاتفاقية مباشرة أقاله صاحب الشركة

عقابًا له على توقيعها ورفض تنفيذ الاتفاقية، مما جعلنا نلجأ للإضراب مرة أخرى، وقتها وزيرة القوى العاملة قالت لنا فضوا الإضراب وأنا هنفذ الاتفاقية".

تجدد إضراب العمال في 2008، وطبقا لجمال عثمان (2017) فإن ذلك الإضراب استمر أربعة أيام في البداية للمطالبة "برفع بدل الوجبة، والعلاوة، وزيادة الحوافز، والتوقف عن تقليص العلاج، وتم طرد مدير أمن الشركة في أثناء الإضراب. العمال المرة دي صممت إنها لازم تحقق مطالبها، وتم التفاوض علي زيادة الحافز 10 بالمئة، ورفع قيمة العلاج، وقالوا لكم ثلاث علاوات هنديكم واحدة. بعدها تم فصل تسعة عمال ضمنهم اثنين من أعضاء نقابة (بمن فيهم هشام أبو زيد). وهنا دخلت مقاومة العمال مرحلة جديدة، فكنا نقوم بتوعية العمال ونحن خارج الشركة، وكانت مقاومتنا تشمل إدارة الشركة والنقابة التي كانت ترفض قيام العمال بإضراب آخر. وتقول لهم دول علشان اتفصلوا عاوزينكم أنتم كمان تتفصلوا. كنا بنركب أتوبيس الشركة الصبح مع العمال ونوزع عليهم ورق فيه الحقوق والطلبات، ونتكلم معاهم".

وكان هذا السياق الذي أصبح فيه الاتحاد العام والنقابة العامة طرفًا مباشرًا في الأزمة بين العمال والمستثمرين، ونجح العمال من خلال تصعيد الاحتجاج، في السياق الأوسع لتفجر الاحتجاج الاجتماعي في نهاية حكم مبارك، تمكنوا من الاستفادة من التناقضات بين المستثمر من جهة، وبين الاتحاد النقابي الرسمي ووزارة القوي العاملة ومحافظ الغربية من جهة أخرى، على نحو مكن من إيصال التناقض بينهما إلى حد تفجير نزاع قضائي بين الحكومة والمستثمر أفضى إلى الحكم على الأخير بالحبس.

يروي جمال عثمان تسلسل النزاع، والذي بدأ بلجوء العمال التسعة المفصولين للنقابة العامة، ولكنه يستطرد "النقابة العامة ما عملوش لنا حاجة، فاعتصمنا في الاتحاد وبتنا يومين وكان معانا عمال كثير ثانيين مفصولين من شركات ثانية غزل ونسيج وغيره،

فقدرنا نضغط وناخد إعانة شهرية من الاتحاد 500 جنيه لمدة أربعة شهور[6]. في الوقت ده كنا بنتصل بالعمال ونتكلم معاهم، وكان المستثمر بيضغط عليهم بالقرارات اللي بياخدها ضدهم. النقابة العامة في الوقت ده أخدت قرار غريب،[7] بعدما المستثمر مسح بكرامتهم الأرض – لأنه ما كانشي معبر لا نقابة عامة ولا اتحاد ولا حكومة– النقابة العامة أخدت قرار بالموافقة على إعلان الإضراب بالشركة لمدة خمسة أيام، كان أول مطلب فيه عودة العمال المفصولين والموقوفين للعمل. استمر الإضراب لمدة ستة شهور، هما حضروا العفريت وما عرفوش يصرفوه، المستثمر رفض يدفع أجور العمال، فالنقابة العامة والاتحاد كانوا بيصرفوا أجور كل العمال وبعد كده كانت بتتصرف من صندوق الطوارئ بالقوى العاملة. فترة ستة شهور العمال الأتوبيس بيجيبهم يعتصموا في الشركة في أوقات ورادي [ورديات] عملهم بشكل منتظم. طردنا الإدارة وكان بها 180 [عاملًا] كان المستثمر بيدفع لهم أجورهم. حاولت النقابة العامة واتحاد العمال فض الإضراب، ولكننا كنا عارفين أن فض الإضراب دون تحقيق المطالب سيأتي بنتائج عكسية، في الوقت ده كان المستثمر راكب على الكل وما بيردش على حد، بما فيه وزيرة القوى العاملة. وزيرة القوي العاملة عائشة عبد الهادي علشان تفض الإضراب عملت اتفاقية عمل هزيلة، بموجبها تم الاتفاق على رفع بدل الوجبة من 32 جنيه شهريًّا لـ 90 جنيه، واعتبروا أيام الإضراب إجازة دون مرتب لكل العمال، وعلى العمال أن يدفعوا حصصهم التأمينية عن هذه الفترة".

---

6) ظل عمال الغزل والنسيج المفصولون من الشركات الأخرى يمارسون ضغوطهم بالاعتصام في الاتحاد– وبمعاونة إعلامية وفي الإعاشة من بعض اللجان والقوى السياسية مثل مجموعة تضامن–، ونجم عن هذا استمرارهم في صرف الإعانة حتى النصف الثاني من عام 2013 (ملاحظة للباحثة من معايشتها للأحداث).

7) الإشارة هنا لقرار موافقة إعلان النقابة العامة على الإضراب، والذي جاء في إطار بداية ظهور النقابات المستقلة، واعتراف المجتمع الدولي بها، حيث كان مقررا حضور اجتماع منظمة العمل الدولية ممثل عن النقابة المستقلة للضرائب العقارية، لذا أرادت النقابة العامة الظهور بمظهر الدفاع عن حقوق العمال. ومن الجدير بالذكر أن النقابات العامة منذ بداية الألفية الجديدة وحتى الآن لم توافق سوى على إضرابين فقط هما طنطا للكتان، وعمال شركة بيرللي للإطارات بالإسكندرية وكان ذلك بعد الثورة.

وطبقًا لعثمان (2017) "رجع العمال للشغل مكسورين، وفضل الوضع ده لمدة شهر، بعدها فصلوا ثلاثة عمال من النقابة بما فيهم رئيس النقابة. يوم ما طلع قرار الفصل كنا –مجموعة العمال المفصولين– على باب الشركة مع العمال، والعمال وقفت مرة ثانية لمدة ستة شهور أخرى، في هذه الفترة كان العمال المفصولين حصلوا على أحكام بالعودة للعمل مع صرف كل مستحقاتهم، فدخلنا الاعتصام وقعدنا مع زمايلنا. لحد ما البنزين والسولار خلص من الشركة، وكانوا بيهددوا بقطع الكهرباء".

وقد شهدت فترة الإضراب الثانية بداية خروج العمال للاعتصام في العديد من الأماكن خارج الشركة منها الوقوف أمام مبنى المحافظة وأمام مجلسي الشعب والشورى ومجلس الوزراء، وطبقًا لعثمان ففي "وقت توقيع الاتفاقية كانوا معتصمين لمدة 17 يوما أمام مجلس الوزراء، كان يعتصم في هذه المنطقة أمام الأماكن الثلاثة عمال وموظفين من سبع جهات، ضمنهم عمال أمنسيتو، والتشجير، ومراكز المعلومات، وغزل شبين والعربية للتجارة وكان بينهم تنسيق أثناء الاعتصام".

وطبقًا لعثمان (2017) فإن وكيل وزارة القوى العاملة بالغربية قد زار العمال في أثناء اعتصامهم أمام مجلس الوزراء، وقال لهم "العمال المفصولين عاوزين بقية العمال تتفصل زيهم". وفي السياق نفسه، سعى القيادي بالاتحاد الرسمي عبد الرحمن خير للتفاوض مع بعض قيادات العمال لفض الإضراب، ويضيف أبو زيد (2017) عضو نقابة العاملين بالشركة "بعد ما قعدنا مع الوزيرة عائشة عبد الهادي في الوزارة، أثناء اعتصامنا أمام مجلس الوزراء عرضت علينا نفض الإضراب، وإن اللي هيقدم استقالته هياخد 40 ألف جنيه، المستثمر السعودي كان هيدفع منهم 20 ألف بس، والنقابة العامة هتدفع 10 آلاف، وكذلك الاتحاد العام. أنا والعمال اللي كانوا معايا في الوزراة رفضنا العرض ده. وإحنا راجعين الاعتصام كلمني عبد الرحمن خير وقالي خلي العمال تروح واللي أنت عاوزه هتاخده، ما لكشي دعوة بالأربعين ألف دول، لو عاوز 100 ألف هتاخدهم، رفضت ورحت قلت للعمال على المكالمة".

في ظل اعتصام العمال الطويل، وبعد فشل النقابة العامة والاتحاد العام في فضه بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، مع التزامهم بدفع أجور العمال، وكذلك في ظل تعنت المستثمر السعودي ومديريه في مصر، وعدم الامتثال لمحاولات التفاوض والحل، اضطرت الحكومة ممثلة في وزارة القوى العاملة، ومحافظ الغربية إلى اللجوء للنائب العام. وأحيلت الدعوى للقضاء، وصدر على المستثمر السعودي واثنين من مديريه بالحبس، وعلق المحامي خالد علي (2017) على الحكم بأنها كانت المرة الأولى في تاريخ القضاء التي تطبق فيها المادة 375 من قانون العقوبات لصالح العمال رغم أنها قد وضعت أصلًا لتُطبق عليهم في حال وجود إضراب يكون فيه عمال غير راغبين في المشاركة في الإضراب ويجبرهم زملاؤهم عليه. بالطبع فسر خالد علي صدور الحكم بالظروف السياسية التي كانت مواتية لتطبيق هذه المادة، ما يظهر الاعتماد المتبادل بين اللجوء للقضاء وبين السياق السياسي الأوسع، حيث إنه لم يكن في الحسبان أن تستخدم التقارير التي كان يقوم بعملها موظفو مكتب العمل بشكل يومي ضد صاحب العمل، كما استخدمت محاضر المفاوضة بين العمال ووزارة القوى العاملة، والتي كان يتم فض الإضراب بناء عليها.

وكما سبقت الإشارة، فإن ضغط العمال المتزايد على النقابة العامة وعلى وزارة القوى العاملة قد فاقم من مساحة التناقض بين المستثمر السعودي وبين الحكومة ممثلة في الوزارة، ويسلط المحامي خالد على الضوء على الخلفية السياسية لتقدم وزيرة القوى العاملة بالبلاغ للنيابة، وذلك أن مجلس الشعب وقت الإضراب قد طلب حضور المستثمر "ولكنه تعالى عليهم ولم يحضر، بل وسب مجلس الشعب ومبارك نفسه"، يقول علي (2017)، ويضيف "وقتها قدمنا مذكرة لمجلس الشعب نطالب فيه بتطبيق هذه المادة من قانون العقوبات علي المستثمر كونه منع العمال من العمل، ولكن المستشارين بمجلس الشعب قالوا إن هذه المادة وضعت خصيصًا لمعاقبة العمال وليس لرجال الأعمال، ولكن فتحي سرور قال لهم إن المادة دي مش معمولة بس للعمال". لذا تقدمت وزيرة القوى العاملة ببلاغ ضد المستثمر مستندة على ذلك، وتدخلنا أنا والمرحوم سيد فتحي وطارق العوضي عن العمال. فصدر أول حكم على رجل أعمال استنادًا

لهذه المادة، تبعتها أحكام ضد رجلي الأعمال صاحبي شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج، وشركة الزيوت المتكاملة بالسويس، مما جعل رجال الأعمال يرضخون للجلوس والتفاوض مع العمال على حقوقهم في هاتين الشركتين".

يدلل على كلام خالد علي فيما يخص استخدام التقارير الحكومية التي يقوم بعملها موظفو القوى العاملة في ذلك الظرف السياسي لصالح العمال، ما جاء في الخطاب الموجه من مديرية القوى العاملة بالغربية إلى رئيس محكمة طنطا الكلية، بناءً علي طلب المحكمة في قضية رفعها أحد العمال المفصولين ما يلي: "ورد للمديرية كتاب المستشار القانوني للشركة بتاريخ 13-9-2009 محول من وزيرة القوى العاملة متضمنًا أن الشركة قامت باتخاذ إجراءات فصل 214 عاملا من العاملين بها (القوى العاملة 2009) بدعوى ارتكابهم أفعالًا مؤثمة قانونًا منها السرقة والإتلاف وقطع الطريق...وحيث كان من الثابت للمديرية عدم صحة ادعاءات الشركة بشأن ما أسند للعمال ارتكابه من وقائع سبق الإشارة إليها بالنظر للوجود الأمني المستمر داخل الشركة وخارجها منذ بداية الإضراب وحتى تاريخ الفصل. أنه قد تم سحب القرار بتاريخ 2-11-2009".

وقد علق جمال عثمان (2017) على الحكم بقوله "يعتبر الحكم بمثابة انتصار للعمال في الوقت الذي كانوا معتصمين فيه للمرة الثانية، ومش باين لها حل. جبنا للمستثمر تتبع ونزلناه في نشرة الإنتربول ترقب وصول، وبالشكل ده ما كانشي هيقدر ينزل مصر. كانت الحكومة وقتها بتساعد في هذه الإجراءات لأنه ما كانشي معبرهم ولا بيرد عليهم. في الوقت ده لو عبد الإله الكعكي نزل مصر هيتقبض عليه، وما ينفعشي يعمل معارضة غير في حضوره. وعندما ذهب المفوض العام لأعماله في مصر وأحد المحكوم عليهم بالحبس إلى وزارة القوى العاملة، قالوا له احنا عاوزين المستثمر، أنتم لا بتحلوا ولا بتربطوا. بعدها الوزيرة كانت في لبنان بتحضر مؤتمر، راح لها المستثمر السعودي هناك، ووسط رجال أعمال ثانيين زي الخرافي وغيره، وبالضغوط عملت معاه الوزيرة هناك اتفاقية ما كناش نعرف عنها حاجة، اتكتب فيها كل مطالب العمال، واتكتب

فيها أن العمال كلهم يخرجوا معاش مبكر، دفعة أولى 250 عامل في يونية 2010، يعقبها دفعات أخرى في بداية العام التالي، وتمت الموافقة على 90 بالمئة من مطالب العمال، بس ده هيتنفذ على مين، والعمال خارجة معاش؟".

بعد أن عادت الوزيرة وعرضت الاتفاقية على النقابة العامة، كونها حققت انتصارًا بأن اتفقت على تقاضي العمال مكافآت قدر كل منها 50 ألف جنيه مقابل الخروج للمعاش المبكر، وهي أكبر قيمة حصل عليها كل من خرج للمعاش المبكر من الشركة، على أن يتم مقابل ذلك التنازل عن القضايا ضد المستثمر ومديره، ويتنازل هو عن القضايا التي رفعها ضد النقابة العامة يتهمهم فيها بمساعدة العمال على الإضراب، وهو السبب الذي جعل النقابة العامة ترحب بالاتفاقية.

ويعلق هشام أبو زيد علي الاتفاقية بقوله "لما الاتفاقية اتمضت في لبنان، ناهد العشري (كانت وقتها رئيس الإدارة المركزية للمفاوضة الجماعية وعلاقات العمل بالوزارة قبل أن تتولى وزارة القوى العاملة في 2014) طلبتنا إحنا العمال التسعة المفصولين واللي كانوا بيقودوا العمال، وقالت لنا أنا مش جاية اتفاوض معاكم، أنا جايه أمضيكم الاتفاقية اتعملت وخلاص. العمال كانت زهقت وتعبت، متلطمة بقالها شهور في الاعتصام وما بتقبضشي غير الأجر الأساسي، العمال ضغطوا علينا علشان نوافق على الاتفاقية". ويضيف جمال "كان شرطهم أن العمال التسعة اللي بيقودوا العمال لازم يكتبوا طلب خروج معاش مبكر، وإلا الاتفاقية مش هتتم، رجعونا احنا التسعة يوم 30 يونية، وخرجنا معاش في نفس اليوم. أنا بعد 20 سنة خدمة كان معاشي 220 جنيه، أقصى حد خد معاش 500 جنيه مع الـ50 ألف جنيه مكافأة. بعدها شفت زملاءنا العمال اشتغلوا كل حاجة بعدما خرجوا من الشركة، فيه ناس كانت بتمسك مبخرة وتلف بها في الشارع تبخر المحلات، وناس باعت عيش في الشارع، وناس اشتغلت في قهاوي".

ومع اشتعال الاحتجاج تمت إثارة مسألة العشرة بالمئة من رأس مال الشركة التي "تنازلت عنها اللجنة النقابية للعاملين بالشركة"، تبعًا لادعاء الشركة القابضة التي قامت ببيع الشركة، وقت خصخصتها ما أتاح بيع الشركة بالكامل للمستثمرين فتقدم 121 عاملًا

ببلاغ للنائب العام جاء فيها أنهم فوجئوا ببيع الشركة دون عرض نسبة الـ10 بالمئة على عمال الشركة للشراء، وأنهم فوجئوا بأن الشركة القابضة قد أعلنت أن عمال شركة طنطا قد تنازلوا عن حق شراء نسبة الـ10 بالمئة المخصصة لهم من قبل الدولة، وأكملوا "ظهر لنا مؤخرًا أن اللجنة النقابية في الشركة في ذلك الوقت والتي كان يرأسها سابقًا محمود جاب الله، ومدير أمن الشركة حاليًا، قدموا أوراق نسبت إلينا بعدم الرغبة في الشراء وهذه الأوراق غير صحيحة" وقد طالب العمال النائب العام باتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من واقعة إهدار المال العام في بيع الشركة، وإهدار وتفويت فرصة العمال في شراء نسبة الـ10 بالمئة".

وقد مهدت الإضرابات الطويلة والمستمرة لعمال شركة طنطا للكتان لما بعدها. خصوصًا وأن العمال في أثناء احتجاجاتهم قد رفعوا مطلب عودة الشركة للقطاع العام، كما تحدثوا عن إمكانية إدارتهم الذاتية للشركة. أتاحت الفترة الطويلة التي قضاها العمال من شركة طنطا للكتان في اعتصامات وإضرابات داخل المصنع، أو خارجه أمام مؤسسات الدولة المختلفة والتي امتدت منذ عام 2007 وحتى 2010- أتاحت لهم الفرصة للمطالبة بحقوقهم وبلورة مطالبهم، كما مكنتهم من الربط بشكل واضح بين السياسات العامة والاعتداء على حقوقهم. فقد سمعنا عمال طنطا للكتان في اعتصاماتهم ووقفاتهم الاحتجاجية، من ضمنها وقفة أمام السفارة السعودية في أغسطس 2009 يهتفون:

يسقط يسقط الاستثمار...باعوا شركتنا بلترين جاز...للمستثمر في الحجاز

"يا مبارك مصر بتاعتي.. أنت رئيسنا ولا الكعكي؟

يسقط يسقط رأس المال.. هما عصابة رأس المال

مش هنفرط مش هنبيع.. حقنا فيها مش هيضيع هي بلدنا واحنا ولادها

يا وزير الاستثمار.. بينا وبينك تار

عادل الموزي باعها وقال: روحوا في داهية يا عمال

وأتت المحطة الثانية في التقاضي الاستراتيجي لاسترجاع الدولة لطنطا للكتان. والتي يبدو أن العمال قد بدأوا في التفكير فيها، طبقًا لجمال عثمان (2017)، في أثناء الإضراب الثاني الكبير، والذي استمر لستة أشهر، والذي انتهي بتوقيع اتفاقية عمل اعتبرها عثمان "هزيلة" في يونية 2010، وقتها وقع 650 عاملا من عمال الشركة على مطالبة بعودة الشركة للقطاع العام. وتابع جمال عثمان "كان فيه اتفاق بينا وبين الأستاذ خالد علي والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أننا لازم نخطي خطوة رفع قضية لإعادة الشركة للقطاع العام، خصوصًا بعد حكم عمر أفندي. بعدها أقمنا دعوى للمطالبة بعودة الشركة للقطاع العام، وبدأنا نجمع الأوراق والتفاصيل والفساد وحقوق العمال المهدرة. وفي 21-5-2011 أقمنا الدعوى رقم 34248 لسنة 65 قضائية، وفي 21-9-2011 صدر حكم المحكمة ببطلان البيع.

لم ينتج الحكم ببطلان بيع شركة طنطا للكتان آثاره المرجوة بإعادة الشركة للقطاع العام وعودة العمال إليها، ولكنه حسن من وضع العمال التفاوضي، خاصة وأنهم استمروا في الاحتجاج، ولو على نطاق ضيق، حتى جرى التوصل لاتفاق دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2017 ينصُّ على صرف مكافآت مقابل التنازل عن العودة للعمل بعد أن فقد العمال الأمل في إعادة تشغيل الشركة وعودتهم للعمل. وينقلنا هذا إلى مناقشة ما بعد صدور الأحكام وما تمخض عنها على الأرض في كل من الشركات الأربع، وهو موضوع القسم التالي من الفصل.

5) ما بعد صدور الأحكام: حدود التقاضي الاستراتيجي

لم تغير القضايا التي رفعها العمال وحصلوا من خلالها على أحكام واجبة النفاذ بعودة شركاتهم للقطاع العام كثيرًا من الوضع على أرض الواقع، فلم تكن الأحكام القضائية في حد ذاتها كافية لإنتاج آثار اجتماعية واقتصادية لصالح العمال، وهو ما يشير بجلاء إلى حضور أبعاد سياسية تخص قدرة العمال على الحركة، وعلى تكوين ائتلافات مع مجموعات مؤثرة في المجتمعين المدني والسياسي علاوة على المناخ السياسي ودرجة سماحه

بالاحتجاج وتنسيق العمل الجماعي. وهي العوامل التي أثبتت أنها الفيصل في ترجمة أحكام متشابهة ببطلان عقود خصخصة الشركات إلى نتائج متفاوتة على الأرض.

لم تكن الأحكام محل ترحاب من الشركات القابضة التي حكم بإعادة الشركات المحكوم ببطلان عقود بيعها إليها، ولا من الوزارات المختصة ولا مجلس الوزراء في ظل حكومات ما بعد ثورة يناير، ففي ثلاث حالات قامت الشركات القابضة وبعض الوزارات ورئاسة مجلس الوزراء بالطعن على الأحكام، هذا بالإضافة للمستثمرين، وفي حالة عمر أفندي طعنت مؤسسة التمويل الدولي التابعة للبنك الدولي (والتي كانت قد اشترت من المستثمر السعودي 5 بالمئة من رأسمال شركة عمر أفندي). وعلى الرغم من أنه قد تم رفض الطعون جميعًا وتأييد الأحكام من قبل مجلس الدولة إلا أن تقدم الحكومات المتعاقبة بالطعن كان مؤشرًا على مقاومة السلطة التنفيذية للاتجاه الذي بدأه القضاء، والعمل على تعطيل تنفيذ الأحكام بحجة الخوف من لجوء المستثمرين للتحكيم الدولي، والتحذير من إخافة المستثمرين، وكأن سياساتهم تدعو المستثمرين للمجيء لمصر لشراء الشركات العامة ولو بطرق فاسدة وبالمخالفة للقانون، والاعتداء على حقوق العمال، وليس لإنشاء مصانع وشركات منتجة، تلتزم فيها بحقوق العمال.

وفي الفترة الممتدة بين الحصول على الأحكام وانتهاء فترة الطعون، قام أصحاب الأعمال والشركات القابضة تحت سمع وبصر كل المسئولين وكل الجهات الحكومية بحرمان العمال في شركتي المراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان في المنيا من أجورهم لمدة 17 و10 شهور علي الترتيب، وكأنهم يعاقبون العمال لكونهم قد قاموا برفع تلك الدعاوى.

وبعد تأييد الأحكام من قبل الإدارية العليا، خاطب رئيس مجلس الوزراء وزارة الاستثمار، وخاطبت وزارة الاستثمار الشركات القابضة التابعة لها شركتا طنطا للكتان، والمراجل البخارية بتنفيذ الحكم واستلام الشركتين، دون أدنى ذكر للنصوص الخاصة بعودة العمال لأعمالهم بهذه الشركات. وعلى الصعيد نفسه، قامت الشركة القابضة للكيماويات (والتي آلت إليها طنطا للكتان بعد الحكم) برفع دعوى قضائية (رقم 3941 لسنة 68 قضائية) بطلب تفسير حكم طنطا للكتان فيما يخص تعريف العاملين الواجب عودتهم

للعمل، وردت المحكمة بأن الحكم مفسر لنفسه وواضح وصريح، فالمقصود هو عودة العمال الذين كانوا على رأس العمل في اليوم السابق لعقد البيع. كما قامت الشركة القابضة للكيماويات برفع دعوى استشكال لوقف تنفيذ الحكم (رقم 36720 لسنة 69 قضائية) أمام المحكمة الإدارية العليا، ولكن حكمت المحكمة بتنفيذ الحكم في 27 يونية 2015.

ولم تقتصر المقاومة على الشركة القابضة بل امتدت إلى أولى الوزارات التالية على ثورة يناير، والتي من المفترض أنها كانت محسوبة عليها، فيكشف محتوى خطاب مرسل من نائب رئيس مجلس الوزراء لوزير العدل (كتاب رقم 690 في 30 يناير 2011) لأخذ الرأي القانوني في أمر عودة شركة طنطا للكتان للقطاع العام ومدى تعارض هذا مع الطعن المقدم من الشركة القابضة للكيماويات على الحكم بعودة الشركة للقطاع العام، عدم ترحيب الوزارة بحكم القضاء الإداري، فجاء في رد وزارة العدل" مما لا شك فيه أن هناك مصلحة ظاهرة من وراء الطعن تتمثل في التخفيف من مخاطر هذا الحكم علي مناخ الاستثمار إضافة إلى ما ستتحمله الخزانة العامة من مبالغ يستوجبها تنفيذ الحكم في ظل اقتصاد معتل يحتاج للدعم والمساندة إضافة إلى مخاطر اللجوء للتحكيم بكل أنواعه، وما يمكن أن يسفر عنه من تعويضات إذ أن القضاء بإلغاء قرار الموافقة على بيع شركة طنطا للكتان، وما استتبعه ذلك من بطلان للعقد ينقل تبعية الخطأ إلى جهة الإدارة". وانتهي بالتوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف تنفيذ الحكم بالوسائل المحددة قانونًا لحين البت في الطعن.

وبعد الانتهاء من مرحلة الطعون والحصول على أحكام نهائية واجبة النفاذ، كان المناخ السياسي في مصر قد تغير بصورة جذرية خصوصًا بعد 30 يونية 2013، وفقدت الحركة العمالية أهم أسلحتها للضغط لتنفيذ مطالبها وهو سلاح الاحتجاج مع التضييق المتزايد بل وتجريم من يمارسه سواء عن طريق إصدار تشريعات جديدة تغلظ عقوبات التظاهر، أو بتنفيذ ما كان موجودًا من قوانين سابقة وكانت معطلة بفعل الزخم الثوري أو الحركة الاحتجاجية القوية للعمال. وفي هذا السياق، بقيت أحكام المحكمة مجرد

أحكام تحاول الأجهزة الحكومية تنفيذها على الورق عبر تسلم الشركة، ولكن دون العمل على تشغيلها أو عودة العمال لها. وتبقى حالة واحدة ظل عمالها يحتجون في نطاق ضيق جدًا في ذلك الوقت وهي طنطا للكتان حتى توصلوا لاتفاق –دخل في حيز التنفيذ في أكتوبر 2017، وقت الانتهاء من كتابة الورقة– ينصُّ على صرف مكافآت مقابل التنازل عن العودة للعمل بعد أن فقدوا الأمل في إعادة تشغيل الشركة وعودتهم للعمل.

وقد فسر جمال عثمان (2017)، العامل بطنطا للكتان، أسباب عدم تنفيذ الحكم فيما يخص تشغيل الشركة أو عودة العمال بمقاومة مجلس إدارة الشركة القابضة للكيماويات للحكم، وهي التي آلت إليها طنطا للكتان بعد بطلان خصخصتها، بقوله "الرئيس الحالي للشركة القابضة للكيماويات هو رضا العدل، وكان ضمن اللجنة الوزارية اللي باعت الشركة، قلنا اللي باع مش هيرجع، وبدأنا نتحرك نعتصم ونضغط لحد ما استلموا الشركة جزئيًّا، وعينّوا مفوضا ليها، بس ما قدرشي يعمل حاجة، لأن الحكومة ما ادتهوش ولا مليم للتشغيل. نزلوا إعلان في 17-11-2015 في الجمهورية والأخبار، بأنه تنفيذا للحكم القضائي، على العمال أن يتقدموا بطلب للعودة للعمل بالشركة، طلبوا أننا نقدم مع الطلب تعهد برد ما أخذناه من أموال. تقدم 150 عاملا بطلبات بالعودة للعمل ومعه التعهد. عند استلام الشركة حاولوا يضربونا في العمالة المؤقتة اللي كانت موجودة في الشركة وعددها 300 عامل، أننا نشتغل مكانهم، ولكنا رفضنا، وقلنا دي ناس شغالة بقالها خمس سنوات ولها حقوق. من وقتها لحد دلوقتي لم يتم شئ بشأن عودتنا للعمل. بدأوا مفاوضات معانا في الآخر بأن الوضع لا يحتمل عودة 253 عاملا للعمل بالشركة، وتوصلنا لأن 243 وقّعوا على عدم رغبتهم في العودة للعمل مقابل دفع مبلغ 65 ألف جنيه لكل عامل كتعويض، وكان ذلك في حضور اتحاد العمال، وأنه لن يعود للعمل أكثر من 20 عاملا على ألا تكون المجموعة التي تقود حركة العمال من بينهم، من وقتها لسة ما فيش جديد".

وعندما لجأ العاملون بشركة طنطا للكتان لوزير القوى العاملة –آنذاك – كمال أبو عيطة، بشأن عودتهم للعمل بالشركة، أرسل كتابين أحدها في 6-1-2014، لرئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بشأن تنفيذ حكم المحكمة الخاص بعودتهم، ولكن كانت صياغة الكتابين من الضعف بحيث لا تتناسب مع كون حكم المحكمة قد أصبح واجب النفاذ خصوصًا بعد عودة الشركة للقطاع العام، فقد طلب منه الإفادة بمدى إمكانية العودة من عدمه.

وبرزت حالة عمر أفندي استثناءً فيما يتعلق بوضع العمال، يقول لبيب "الوضع عندنا أفضل بكثير من شركات ثانية، وعلى الرغم من ذلك فلدى الشركة الكثير من المشكلات بسبب الديون، وعدم وجود بضائع، مما أفقدها القدرة على المنافسة. كما أن العاملين يعانون من ضآلة أجورهم الآن، اللي خدمته 30 سنة خدمة مرتبه 2900 جنيه، وفيه مرتبات 1200 و600 و700 جنيه" ويضيف لبيب "بالنسبة لشركة التأمين الأهلية، كان المستثمر قد أخذ اشتراكات العمال ولم يوردها، كما تمت في عهده تصفية صندوق الزمالة".

وفيما كان نجاح عمر أفندي والأثر الإيجابي الجزئي في طنطا للكتان لم تفلح الأحكام النهائية الباتة برد شركتي المراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان في تغيير الوضع على الأرض فيما يتعلق بحقوق العمال، ويرجع هذا لمرور فترة زمنية طويلة تفصل بين الحكم وبين نقل الملكية كانت كافية بالفعل لتصفية الشركتين وسلبهما من الأصول الإنتاجية بشكل يكاد يكون كاملًا كما في حالة المراجل البخارية، كما عقد من أوضاع العمال، وقلل من الدافع والقدرة على العودة للعمل في الشركتين من الناحية العملية، وذلك خلافًا للحالتين الأخيرتين لعمر أفندي وطنطا للكتان حيث جرى التقاضي بعد الخصخصة بوقت قصير.

يذكر حسن أبو الدهب (2017)، العامل بالمراجل البخارية، أنه "صدر الحكم القضائي واجب النفاذ في 21 سبتمبر 2011، وفي اليوم نفسه تم تسريح العمال، الشركة الوطنية للأعمال الحديدية قالوا لهم تعالوا استلموا المكن. وقتها كان عدد العمال

193 عاملا، رحنا الشركة القابضة للكيماويات رفضوا يوزعونا على أي شركة إلا بعد الفصل في الطعون المقدمة من الحكومة على الحكم. في الفترة دي قعدنا 17 شهرا دون مرتبات. بعد الطعون ما اترفضت الشركة القابضة حولتنا على شركة ناروبين كان عددنا وقتها 173 عاملا، لم يتبق منهم الآن سوي 150 عاملا. زملاؤنا اتضغط عليهم فخرجوا معاش مبكر مقابل مبالغ ضئيلة جدًا، فين ناس خدت 7 آلاف جنيه وناس خدت 9 آلاف جنيه. وفيه ناس استقالت وما خدتشي فلوس تحت تهديد الفصل، لأنه لو اتفصل مش هيعرف يشتغل في حتة ثانية". ويتابع أبو الدهب "ناروبين تعتبر منفى لعمال القطاع العمال، فما يزال بها بقايا من عمال النصر للتليفزيون، وباقي عمال ناروبين اللي تم تصفيتها منذ 15 سنة. إزاي كفاءات المراجل تعمل في الأمن في ناروبين، وفي تصنيع كاوتشيك، ويتعرضوا للأدخنة والأتربة دون وسائل وقاية، بعيدًا عن تخصصهم؟ البلد بتعطل طاقات إنتاجية المفروض أنها تكون في محطات توليد الكهرباء، ووحدات تحلية المياه، وتنكات الآمونيا. حاجات كلها بنستوردها دلوقتي، وكنا بنصنعها. حتى زمايلنا اللي خرجوا معاش اللي بيشتغل في محل كشري، واللي بيزيت أبواب المحلات".

وفي شق إعادة تشغيل الشركة فيقول محمد علي عبد السميع (2017) أن "الشركة القابضة للكيماويات استلمت الأرض وعملت لجنة لرجوع الشركة، والتسويف شغال. المعدات كلها موجودة دلوقتي في الشركة الوطنية للأعمال الحديدية، فيه جزء منها اتكهن من وقت نقلها، وجزء لسه بيشتغل هناك لحد دلوقتي. الشركة القابضة للكيماويات مش متحمسة أنها ترجع الشركة، هي استلمت الأرض، وشكلت لجنة علشان يرجعوا الماكينات من شهور".

ويذكر أبو الدهب في المقابل أن مساعي العمال لتشغيل الشركة تواصلت ولكن دون جدوى، بقوله "ذهبنا لكل المسئولين، النيابة الإدارية والرقابة الإدارية، ورئيس الوزراء، والنائب العام، والكسب غير المشروع، ونيابة الأموال العامة، ورئيس الشركة القابضة، وطالبناهم جميعًا بإعادة تشغيل الشركة، ولم يستجب أحد. إحنا لجأنا للوقفات

الاحتجاجية أمام مجلس الوزراء والاتحادية ووزارة الاستثمار، وكذلك أمام مقر الشركة ومقر الشركة القابضة للكيماويات للضغط لتنفيذ الحكم. وأصبحت الوقفات الاحتجاجية حاليًا صعبة في ظل القوانين التي جرمت الوقفات والاعتصامات والاحتجاجات".

ولم يختلف الوضع كثيرًا بالنسبة للنيل لحليج الأقطان، فيذكر ضياء موسى أحد العاملين بالشركة في محافظة المنيا: "مصانع المنيا كلها مغلقة الآن، المحالج المتبقية في المحافظات الثانية شغالة، لم يتم تنفيذ الحكم حتى الآن. إحنا بعد الحكم بعودة الشركة للقطاع العام في عام 2011 لجأنا للوقفات الاحتجاجية أمام مجلس الوزراء والاتحادية ووزارة الاستثمار"، ويؤكد رضا ضرغام، نائب رئيس اللجنة النقابية الفكرة نفسها "علشان نوصل لحقوقنا، أخدنا أتوبيسات فيها العاملين بالشركة علي مستوى الجمهورية ورحنا مصر أكثر من ست مرات، قدام مجلس الوزراء أيام هشام قنديل وأيام الجنزوري، أضربنا عن الطعام، الناس كانت عاوزه تموت بجد، علي الأقل هتاخد معاش، هيكون أفضل من دلوقتي، وقتها كان بقالنا عشرة شهور ما بنقبضشي، أيام ناهد العشري ما كانت وزيرة للقوى العاملة –بعد 2014– قالوا لنا روحوا على وزارة القوى العاملة، طبطبوا علينا طلبنا منهم يعرضوا الأمر علي النائب العام، قالوا ما نقدرشي، طيب ما أنتو عملتوا كدا سابقًا، ليه دلوقتي ما تقدروش؟ إدوا كل عامل 500–600 جنيه وروحنا، مرة ثانية رحنا وقلعنا ملط علشان نقولهم إن ولادنا جعانين وعريانين. رحنا الشركة القابضة للتشييد والتعمير في عبد الخالق ثروت، قلنا قالوا لنا طريقة نشغل بيها الشركة دون ما ندفع ولا مليم، قلنا لهم، وكتبنا وقدمنا لمجلس الوزراء، ولكل رؤساء الوزراء آخرهم شريف إسماعيل، ورحنا لرئيس مجلس النواب، وقبلها أيام الإخوان رحنا لمجلس الشعب. وما حدش عمل حاجة، كان حاجز المرتبات علشان يبيع أرض، وبالفعل باع أرض في بلبيس وكفر الشيخ، رغم أنه كان فيه تحذيرات في الثلاث جرايد الرسمية، أنه ممنوع التصرف في أرض الشركة".

وأضاف ضرغام "للأسف اللي ماسك لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، رئيس اتحاد عمال مصر، ولما رحت له قالي "ما تطلعشي حاجة من لجنة الذخائر بتاعتك دي، وهنرجعك للشغل، ونعمل لك اللي أنت عاوزه، بس ما لكشي دعوة بالعمال"، ويضيف ضرغام "أخيرًا عرفنا أنه طه عبده مستشار وزير الاستثمار في لجنة التشغيل، وهو كان في لجنة البيع، طيب إزاي هيشغلها وهوه اللي باعها. الدولة اللي عايزة تعلى، وتنافس في وسط الدول، وعايزة يبقي فيها منافسة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ما القطاع الخاص يروح يبني مصانع جديدة في الصحراء، إنما تبيع القطاع العام، ويبقي القطاع الخاص يتحكم في الحكومة. فيه حد يبيع شركات كبيرة وكسبانة زي شركتنا، ليه؟ آدي نتائج الخصخصة، بيجيبوا ناس غير أمينة علي المصانع والشركات، والبد كلها يسلموها مصانع وشركات كسبانة فيوقفوها، ويشردوا العمال على مرأى ومسمع من أجهزة الدولة التي تساعدهم على ذلك، لجأنا لكل الجهات ولا من مجيب".

ويتابع ضرغام "لما أنا أتنقل من المنيا لكفر الشيخ في 5-4-2016، وأنا عندي أربعة أولاد، ومش عارف أصرف عليهم، عرضوا عليّ إني أقعد في البيت ومالیش دعوة بالعمال، وهيخلوني عضو مجلس إدارة، بس أنا اتعلمت على إيد زملائي اللي اتفصلوا قبلي إن العمل النقابي تضحية وعطاء، مش أبيع زمايلي. هو ده جزاؤنا أننا رجعنا الشركة للحكومة، ووقفنا قدام الناس دول؟ رئيس مجلس الإدارة قالي أنا عارف أنك هتكسب القضية، سألته طيب ليه عملت كدا، قالي في الآخر هتطلب تعويض، هديهولك على الجزمة. أنا دلوقتي بشتغل في سوبر ماركت- بعدما كنت رئيس وردية، وعضو مجلس إدارة صندوق الزمالة، وعضو مجلس إدارة صندوق اتحاد المساهمين- من الساعة اتنين الظهر للساعة اتنين بالليل علشان أكفي بيتي، بناكل فطار وغدا وعشا فول وطعمية، واللي مش مصدق ييجي يشوف العامل اللي ما حيلتوش حاجة عايش إزاي".

والغريب في الأمر إن صندوق الطوارئ، والذي منح إدارة شركة النيل لحليج الأقطان في عام 2009 قرضًا لتسهيل خروج العمال المعاش المبكر، رفض صرف أجور لعمال

الشركة عند مخاطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير أحمد محمد السيد (2012) له بهذا الصدد في 28 فبراير 2012، على أن يتم سداد هذه الأموال بعد استلام الشركة القومية للشركة تنفيذًا لحكم المحكمة بعودتها للقطاع العام، فكان رد الصندوق بتاريخ 4 مارس 2012 هو الرفض، بحجة أن قانون إنشاء الصندوق لا يسمح بذلك، وأنه مراعاة لظروف العمال فقط سيصرف دفعتين للمرة الأخيرة فقط للعاملين بفرعي مغاغة والمنيا، وذلك لأن قانون إنشاء الصندوق كان يسمح بإعطاء المستثمر قرضًا ليخرج به العمال للمعاش المبكر.

وفي المقابل أرجع عدد من المحامين الذين قاموا برفع الدعاوى القضائية لصالح العمال أسباب عدم تنفيذ الأحكام لعدم وجود إرادة حقيقية لدى النظم الحاكمة المتعاقبة، وغياب سيادة القانون وعدم احترام الأحكام القضائية، وهذه هي أهم معوقات التقاضي الاستراتيجي. فيذكر عبد الغفار مغاوري (2017) محامي عمال المراجل البخارية "أن القائمين على مؤسسات الدولة هم من باعوا هذه الشركات، وبالتالي فليس لديهم إرادة حقيقية لإعادتها للقطاع العام، وأن الجمعيات العمومية للشركات القابضة تعمل لصالح مافيا الاستيراد، وليس لإعادة إحياء الصناعات الوطنية".

وفي الصدد نفسه يقول علاء عبد التواب (2017) رئيس الوحدة القانونية في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي كان موكلًا في عدد من قضايا الخصخصة ضمنها طنطا للكتان وعمر أفندي بالإضافة لقضية الحد الأدنى للأجور وقضية بالم هيلز وغيرها "قد تكون بعض القضايا حققت الغرض منها، لكن غياب سيادة القانون في الدولة، وعدم احترام الأحكام القضائية النهائية والباتة جعلت بعض القضايا لا تحقق كامل أهدافها" وأضاف "وللأسف كان رد الحكومة على هذه الأحكام بإصدار القانون 32 لسنة 2014 في عهد عدلي منصور والذي قصر الطعن على طرفي العقد. وجاء هذا القانون ليؤصل الفساد والمحسوبية بزعم وحجج طمأنة المستثمر، وهذا القانون به مخالفات دستورية، وننتظر أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في مدى دستوريته في الدعوى المنظورة أمامها".

قد عدَّد علاء بعض المعوقات الأخرى التي تواجه التقاضي الاستراتيجي بشكل عام مثل بطء التقاضي، وإخفاء بعض المستندات الهامة أو التلاعب فيها، وعدم تنقيح التشريعات من النصوص المخالفة للدستور، وصدور بعض القوانين من السلطة التشريعية بطريقة تنتهك قواعد الدستور بالإضافة إلى وجود إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة من مجلس الدولة أمام محاكم غير مختصة، وعدم ميل بعض الدوائر القضائية إلى الصدام مع السلطة التنفيذية، وعدم احترام السلطة التنفيذية لحجية الأحكام في ظل تغولها على السلطة القضائية، والتدخل في اختيار مكونات السلطة التشريعية، وغياب مفهوم العدالة الاجتماعية لدى الأنظمة الحاكمة.

6) خاتمة

بدأ العمال في مقاومة خصخصة الشركات بعد أن أخذت حقوقهم تتعرض للانتقاص في ظل ملكية القطاع الخاص، وقد كانت ردود أفعال العمال في أولى الشركات التي تعرضت للخصخصة ضعيفة استطاعت الدولة بسهولة التغلب عليها، ويرجع ذلك لسببين أولهما حداثة الخصخصة وعدم وضوح آثارها على العمال بعد، وكذلك شدة القبضة الأمنية في ذلك الوقت خلال عقد التسعينيات عندما بدأ مسار خصخصة القطاع العام. وهي الظروف التي تغيرت كثيرًا مع اشتداد مسار الخصخصة واتساعه في ظل حكومة أحمد نظيف (2004-2011)، وتماشى معها ارتفاع وتيرة الاحتجاج العمالي ضد الخصخصة بشتى الوسائل السياسية والقانونية بما في ذك التقاضي الاستراتيجي من أجل إيقاف الخصخصة واستعادة الأصول التي جرى بيعها.

وعند تقييم أثر التقاضي الاستراتيجي كأداة من أدوات مقاومة الخصخصة وتغير علاقات الملكية يمكن القول إن الفترة الزمنية الفاصلة بين بيع الشركات واللجوء للقضاء كانت عنصرا فاعلا في تعظيم أثر الأحكام القضائية ببطلان عقود البيع، ففي الحالات التي طالت فيها المدة بين خصخصة الشركات ومحاولات استعادتها عبر التقاضي الاستراتيجي كالمراجل البخارية والنيل لحليج الأقطان، كانت إجراءات المشترين قد نجحت بالفعل في تصفية هذه الشركات وتحويلها من وحدات منتجة إلى مجرد أراض للاستثمار العقاري

والمضاربة مما حال دون تنفيذ الأحكام واقعيا. وفي المقابل، فإن الشركات التي وقع فيها اللجوء للتقاضي فور بيع الشركات قد حظيت بمكاسب أكبر إما برد الشركات لقطاع الأعمال العام أو بتحسين موقف العمال التفاوضي ولو نسبيا مع الحكومة والمستثمرين، ما أوقف ولو جزئيًّا مسألة تخريبها وإيقاف إنتاجيتها. كما كان للتحالفات بين عمال هذه الشركات وبعض مديري شركات قطاع الأعمال المناهضين للخصخصة، وللتحالف بين العمال والقوى السياسية ومراكز المجتمع المدني أثر إيجابي في الوصول لإعادة تشغيل إحداهما وتحسين الوضع التفاوضي لعمال الشركة الأخرى.

كما كان للمناخ السياسي تأثير بالغ على مواجهة العمال للخصخصة سواء بالاحتجاج، أو باللجوء للتقاضي الاستراتيجي. وهو ما ظهر في حالة إضراب طنطا للكتان السابق على ثورة يناير، والذي تُرجم إلى ضغط على الحكومة ممثلة في وزارة القوى العاملة ومجلس الشعب والاتحاد النقابي الرسمي، كما أن الزخم الذي ولدته قوة الحركة الاحتجاجية خاصة في أعقاب ثورة يناير قد جعل بعض الوزراء والمحافظين يتخذون إجراءات لصالح العمال ضد بعض أصحاب الأعمال بسبب اعتدائهم على حقوق العمال، أو الاعتداء على الأصول الإنتاجية للشركات،

وكما ارتبط نجاح التقاضي الاستراتيجي صعودًا بحراك العمال الاحتجاجي والسياق السياسي الأوسع فقد ارتبط به هبوطًا كذلك. بعد مصادرة المجال السياسي تمامًا تقريبًا بدءًا بمنتصف 2013، تضاءل أثر الأحكام القضائية ببطلان العقود وإعادة ملكية الشركات لقطاع الأعمال بل وجرى سد باب اللجوء للقضاء الإداري جملة واحدة بتحصين العقود الحكومية، خصوصًا وأن انفتاح المجال السياسي قصيرة العمر، وقدرة ثورة يناير علي تنحية رأس السلطة حسني مبارك لم تمتد لتغيير القيادات التنفيذية بالشركات القابضة والوزارات والتي سبق وتبنت مسألة الخصخصة ونفذت صفقات البيع الفاسدة، فبقيت في أماكنها وكان عليها هي –للمفارقة– أن تنفذ أحكام عودة الشركات التي باعتها، وهو ما قاومته بشتى الطرق كما هو متوقع.

كذلك لم يتغير الوضع بالنسبة للمشهد النقابي، فقد عاد اتحاد العمال الحكومي لتمثيل العمال منفردًا بعد يونية 2013، وأتت قياداته لتترأس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، ليظل التناقض بينها وبين النقابات القاعدية في هذه الشركات والأكثر ارتباطًا بالعمال في معظم الأحيان والتي انحازت إلى العمال ومطالبهم، وقادت الاحتجاجات، وكان عدد من أعضاء مجالس إدارة هذه النقابات ضمن من قاموا برفع القضايا المطالبة بعودة الشركات للقطاع العام. بينما ظلت النقابات العامة والاتحاد العام موالية للجهات الحكومية تتدخل في لحظات احتجاجات العمال لفضها دون تحقيق المطالب أو بتحقيق الحد الأدنى منها، بل إن النقابات العامة قد تدخلت لعمل اتفاقيات عمل لتسهيل خروج العمال للمعاش المبكر دون أن يحصلوا على حقوقهم المنصوص عليها في عقود البيع. هذا بالإضافة لدور بعض النقابات القاعدية أو العامة أو الاتحاد العام في الترويج للخصخصة.

المراجع

أولًا: باللغة العربية

1. أحمد محمد السيد. 2012. مكاتبة من رئيس الشركة القومية للتشييد والتعمير إلى مدير إعانات صندوق الطوارئ لطلب صرف أجور عمال النيل لحليج الأقطان من الصندوق برقم صادر 526 في 28 فبراير 2012.
2. أشرف حسين. 1994. العمال في ظل سياسات التكيف الهيكلي (الإطار الاقتصادي-الاجتماعي لانتخابات 1991). في تقديم فوزي منصور. (الحركة العمالية في معركة التحول: دراسات في الانتخابات النقابية 1991)، مصر مركز البحوث العربية، ودار الخدمات النقابية. ص 25. http://old.qadaya.net/node/3220
3. باتريك جيري. 2008. (حقوق الطفل: التقاضي الاستراتيجي). CRIN. ص6
4. جمال عثمان. 2017.، أمين مخزن سابق في شركة طنطا للكتان، وأحد أهم القيادات في معركة عمال طنطا للكتان، وواحد ممن قاموا برفع قضية بعودة الشركة للقطاع العام. مأخوذة (تفريغ) من توثيق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتجارب استخدام العمال

للتقاضي الاستراتيجي في عودة الشركات للقطاع العام، فيلم تسجيلي باسم "قطاع عام سابقًا" 2017.

5. هشام أبو زيد. 2017. أحد العاملين بالشركة، وعضو مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة، وأحد أهم القيادات التي قادت احتجاجات عمال الشركة. سبتمبر 2017.

6. حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان بيع عمر أفندي في القضية رقم 11492 لسنة 2011

7. حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان بيع شركة طنطا للكتان في القضية رقم 34248 لسنة 2011.

8. حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان بيع شركة المراجل البخارية في القضية رقم 40510 لسنة 2011.

9. حكم محكمة القضاء الإداري، دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار، الدائرة السابعة، ببطلان بيع شركة النيل لحليج الأقطان. في الدعوي رقم 37542 لسنة 65 قضائية 2011.

10. حسن أبو الدهب.2017. أحد عمال الشركة ممن قاموا برفع دعوي للقضاء الإداري للمطالبة بعودة الشركة للقطاع العام. مقابلة مع الباحثة. القاهرة. يوليو 2017.

11. مجدي ميشيل. 2017. رئيس وردية إنتاج، أمين عام اللجنة النقابية لعمال النيل لحليج القطان، مأخوذة (تفريغ) من توثيق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتجارب استخدام العمال للتقاضي الاستراتيجي في عودة الشركات للقطاع العام، فيلم تسجيلي باسم "قطاع عام سابقًا" 2017.

12. محمد علي عبد السميع. 2017. رئيس قسم تجميع ولحام في المصانع، أمين عام نقابة عمال شركة المراجل البخارية وعضو مجلس إدارة الشركة المنتخب، مأخوذة (تفريغ) من توثيق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتجارب استخدام العمال للتقاضي الاستراتيجي في عودة الشركات للقطاع العام، فيلم تسجيلي باسم "قطاع عام سابقًا" 2017.

13. محمد لبيب.2017 . أحد العاملين بشركة عمر أفندي، وأحد اللذين انضموا لاحقًا للقضية ببطلان بيع الشركة. مأخوذة (تفريغ) من توثيق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتجارب استخدام العمال للتقاضي الاستراتيجي في عودة الشركات للقطاع العام، فيلم تسجيلي باسم "قطاع عام سابقًا" 2017.

14.محمد شريف السوداني (محامي عن العمال). 2011. بلاغ مقدم إلى للنائب العام برقم 1388 في 2011. بلاغات النائب العام بتاريخ 9-2-2011.
15.النقابة العامة للغزل والنسيج. 2009. مكاتبة من النقابة العامة للغزل والنسيج لوزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي بشأن عمال النيل لحليج الأقطان بتاريخ 12 يناير 2009.
16.عبد العليم الصيفي. 2009. صورة من مخاطبة رئيس مجلس إدارة شركة النيل لحليج الأقطان عبد العليم الصيفي لإدارة مصانع المنيا بشأن الإعانة من صندوق الطوارئ لإخراج عمال المنيا معاش مبكر.
17.عبد الغفار مغاوري. 2017. المحامي الناصري، ومحامي عمال شركة المراجل البخارية، مقابلة مع الباحثة. القاهرة. يوليو 2017.
18.عبد الغفار شكر وحسن طه. نوفمبر 2004. احتياجات أصحاب المعاش المبكر: دراسة تحليلية ميدانية. مصر: جمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المعاش المبكر بالتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية، ومركز خدمات المنظمات غير الحكومية.
19.علاء شلبي ومعتز بالله عثمان، 2012، (دليل تجارب التقاضي الاستراتيجي في ضوء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية). المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.
20.فاطمة رمضان. 2009/2008. تقارير شهرية ونصف شهرية للمرصد النقابي والعمالي المصري، عن احتجاجات العمال (ضمنهم احتجاجات عمال النيل لحليج الأقطان)، اعتمدت علي أخبار في كل من: المصري اليوم، 2 يونية 2008، اعتصام في أقطان المحلة.. وإنهاء إضراب المعاشات في كوم أمبو- البديل، 31 يوليو 2008، استمرار إضراب عمال حليج الأقطان في المحلة والمنوفية لليوم الثاني- المصري اليوم، 31 يوليو 2008، 1000 عامل في "حليج الأقطان" يواصلون اعتصامهم في ثلاث محافظات بسبب عدم صرف علاوتهم -البديل، أول أغسطس 2008، عمال "النيل لحلج الأقطان" ينهون إضرابهم بعد وعود القوي العاملة بتحقيق بعض المطالب. البديل، 5 يناير 2009، اعتصام 800 عامل في فروع شركة النيل لحلج الأقطان بسبب تأخر صرف المرتبات والحوافز- -الدستور، 7 يناير 2009، اعتصام 600 عامل بشركة النيل لحلج الأقطان لليوم الرابع احتجاجًا على عدم صرف رواتبهم المتأخرة - الدستور، 11 ديسمبر 2009، استمرار إضراب عمال النيل لحليج الأقطان احتجاجًا على عدم صرف رواتبهم.. وتحذيرات من ارتفاع الخسائر لليوم السادس على التوالي- اليوم السابع، 29 أبريل 2009،

احتجاجًا على تخفيض رواتبهم وعدم صرفها. اعتصام عمال شركة النيل لحليج الأقطان بالغربية، بالإضافة لتقارير رصد ميداني للباحثة وقت حدوث الاحتجاجات.

21. فاطمة رمضان. 2012. (احتجاجات عمال النسيج في مصر بعد تطبيق سياسات الخصخصة 1998–2004)، ورقة بحثية مقدمة لندوة بعنوان (أثر اتفاقيات التجارة العالمية على صناعة النسيج وعمالها أبريل 2005). مصر. مركز البحوث العربية ودار الخدمات النقابية، بالتعاون مع لجنة المتابعة والاتصال بنقابة الصحفيين. موقع الحوار المتمدن. https://is.gd/2RM2Dp

22. فاطمة رمضان. 2012. (جداول وإحصاءات عن الحركة الاحتجاجية العمالية منذ عام 2007 وحتى مايو 2010). موقع الحوار المتمدن، https://is.gd/On4rqV

23. القوى العاملة. 2009. محضر بفصل 214 عاملًا دون العرض على المحكمة العمالية، برقم 160064 في 16 سبتمبر 2009.

24. القوى العاملة. 2012. رد وزير القوى العاملة د. فتحي فكري برفض صرف أجور عمال النيل لحليج الأقطان من صندوق الطوارئ، برقم صادر 471 في 4 مارس 2012

25. رضا ضرغام. 2017. رئيس وردية في مصنع المسلي بشركة النيل لحليج الأقطان بالمنيا، نائب رئيس اللجنة النقابية في المنيا. مأخوذة (تفريغ) من توثيق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتجارب استخدام العمال للتقاضي الاستراتيجي في عودة الشركات للقطاع العام، فيلم تسجيلي باسم "قطاع عام سابقًا" 2017.

26. خالد علي. 2017. المحامي الحقوقي، ومؤسس المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي ترافع في الكثير من قضايا التقاضي الاستراتيجي، والمرشح الرئاسي السابق. مقابلة مع الباحثة. القاهرة. سبتمبر 2017.

27. خالد علي وعلاء عبد التواب، كتاب. مارس 2014. باسم الشعب، أبرز أحكام التقاضي الاستراتيجي للمركز المصري. مصر: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

28. ضياء الدين محمد مرسي. 2017. مهندس إنتاج، ونائب رئيس اللجنة النقابية لعمال النيل لحليج الأقطان على مستوى الجمهورية، وواحد ممن قاموا برفع قضية عودة الشركة للقطاع العام. مقابلات مع الباحثة في الفترة ما بين 2009–2017

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. Adly, A., 2012. Mubarak (1990-2011): The state of corruption. Amman, Arab Reform Initiative [WWW document]. URL https://is.gd/qngdWT (accessed 10 January 2013).
2. Hanieh, A., 2013. Lineages of revolt: issues of contemporary capitalism in the Middle East. Haymarket books.
3. Harvey, D., 2007. A brief history of neoliberalism. Oxford University Press, USA.
4. Mitchell, T., 2002. Rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity. Univ of California Press.
5. Moustafa, T., 2007. The struggle for constitutional power: law, politics, and economic development in Egypt. Cambridge University Press.
6. Roccu, R., 2013. The political economy of the Egyptian revolution: Mubarak, economic reforms and failed hegemony. Springer.

الفصل الخامس

أساليب مبتكرة للنضال
تجارب التشغيل الذاتي للمصانع

فاطمة رمضان

1) ركودٌ فإغلاقٌ فحراكٌ فإدارةٌ ذاتية

يسلط هذا الفصل الضوء على ظاهرة شهدتها الحركة العمالية في مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تمكَّن خلالها العمال من تنظيم أنفسهم والحيلولة دون إغلاق أو تصفية المصانع التي يعملون بها عن طريق إدارتها ذاتيًّا في ظل غياب أو هروب أو سجن الملاك الأصليين على خلفية قضايا مديونية وتعسر في السداد بدأت منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، وهو السياق الذي شهد أولى تلك التجارب في مصنع المصابيح الكهربائية بمدينة العاشر من رمضان في 2001، وتمكن فيه العمال من إعادة تشغيل المصنع ومواصلة الإنتاج، وصولًا إلى توليد ما يكفي لدفع أجورهم، وقد أرست هذه التجربة خبرة مشتركة بين عمال مصانع القطاع الخاص في مدينة العاشر تحديدًا، ما سمح بتكرار الأمر في سنوات لاحقة خصوصًا مع موجة التباطؤ الاقتصادي التي بدأت من الأزمة المالية العالمية في 2008–2009 ثم ما لبثت أن تعمقت مع ثورة يناير وما تلاها من اضطراب سياسي، وتقاطعت تلك الظروف مع اشتداد الحراك العمالي والاحتجاج الاجتماعي بشكل عام في السنوات الأخيرة من حكم حسني مبارك، والتي اتسعت رقعتها بعد ثورة يناير مع تراخي القبضة الأمنية وانطلاق الحركة النقابية المستقلة ما مكن الموجة الثانية من تجارب الإدارة الذاتية (2009–2013)

من انتزاع مكتسبات من أجهزة الدولة بما يسبغ بعضا من الشرعية على مركزهم على الأرض خالقًا مساحة من التفاعل بين ما هو سياسي: الاحتجاج والتنظيم النقابي على مستوى المصنع والتنسيق مع القوى السياسية والمجتمع المدني من جهة، وما هو قانوني من جهة أخرى أي الجدل حول حدود الملكية الخاصة في مواجهة الحق في العمل، وانتزاع التصريح من النيابة العامة باستمرار إدارة المصنع ومواقف وزارة القوى العاملة.

ولقد انتهت كل تلك التجارب الآن، ومن هنا كانت أهمية توثيقها وتحليلها للإجابة على عدد من الأسئلة في المقدمة منها لماذا ظهرت تجارب الإدارة الذاتية في تلك الفترة بالذات؟ وإلى أي مدى نجحت في الوقوف في وجه الإغلاق وتسريح العمال؟ ولماذا نجحت بعض التجارب في الإدارة الذاتية لبعض الوقت بينما فشلت أخرى؟ وهل استفاد العمال في التجارب اللاحقة ممن سبقوهم في تجارب الإدارة الذاتية أم لا؟

يمكن قراءة بداية تجارب إغلاق المصانع وسط حالة الركود التي شهدها الاقتصاد المصري في نهاية التسعينيات في سياق عالمي أوسع من الأزمات المالية والتراجع الاقتصادي بدأ مع الأزمة الآسيوية في 1997، وما تلاها من انهيار اقتصادي في روسيا وأزمة خانقة في البرازيل في 1998 ما ألقى بظلاله على استقرار اقتصادات العالم الثالث وانعكس سلبًا على معدلات النمو، وعلى الرغم من أن الأزمة في مصر في نفس الفترة كانت لها أبعاد محلية إلا أنه لا يمكن فصلها بشكل تام عن السياق العالمي المتأزم، وهو الذي وفر سياقًا لانطلاق تجارب الإدارة الذاتية الأولى في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، وخصوصًا في بلد كالأرجنتين الذي تمتلك فيه الطبقة العاملة تراثًا قديمًا من التنظيم النقابي والخبرات في إدارة المصانع بشكل ذاتي.

وقد انطلقت حركة "إدارة العمال الذاتية" للمصانع في الأرجنتين عام 1998 في سياق من التباطؤ الاقتصادي وتسارع وتيرة إغلاق المصانع، وكانت أولى تلك التجارب عندما احتل العمال مصنعًا لشركة إمبا IMPA (وهي شركة متوسطة الحجم كانت تعمل في مجال الصناعات المعدنية)، وقد تحرك 190 من العاملين فيها لكي يحولوا دون إغلاق المصنع، وذلك بعد إعلان إفلاس الشركة المالكة له. وتلا احتلال المصنع انتظام العمال

في جمعية تعاونية لإدارة المصنع ذاتيًّا. وقد نجحوا في التنسيق مع حركة عمالية أكثر اتساعًا تسعى لمنع إغلاق المصانع المهددة بالإفلاس، واستعادتها من يد ملاكها، وإيداع إدارتها في يد العمال مباشرة. وما لبثت أن أخذت حركة الإدارة الذاتية في النمو بشكل مستمر، وخصوصًا في أعقاب الأزمة المالية الطاحنة التي ضربت الأرجنتين في 2001-2002. وطبقًا لدراسة فدريركو ماتياس روسي (2012) فإنه في 2005، كان ثمة 205 مصنعًا يدارون ذاتيًّا من قبل العمال، يعملون في مجالات متنوعة، وينتمون لأحجام مختلفة. وإن كانت غالبية المصانع المدارة من قبل العمال هي من المصانع الصغيرة أو متوسطة الحجم، ولم تقتصر الحركة على المصانع فحسب بل امتدت إلى منشآت أخرى كالمدارس والمستشفيات والفنادق.

في سياق متصل، عرفت مصر في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ظاهرة تعسر الكثير من رجال الأعمال ماليًا وعجزهم عن سداد القروض المستحقة للبنوك ما أدى لصدور أحكام بحبس العديد منهم، بينما هرب البعض الآخر للخارج تاركين مصانعهم أو شركاتهم وما بها من عمال دون عمل أو أجر، فيما أقدم بعضهم على إغلاق جزء من أعمالهم وفصل العمال قبل الهروب، وطالما جرى هذا دون اتباع الإجراءات المنصوص فيها في قانون العمل في حال الإغلاق.[1] وقد استمر هذا الوضع

---

1) نظم قانون العمل 12 لسنة 2003 إغلاق المنشآت سواء جزئيًّا أو كليًّا في المواد من 196 وحتى 201، فقد نصت م 196 على "يكون لصاحب العمل، لضرورات اقتصادية، حق الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها بما قد يمس حجم العمالة بها وذلك في الأوضاع وبالشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون". نصت م 197 على "في تطبيق أحكام (196) من هذا القانون، إذا كان صاحب العمل يستخدم عشرة عمال فأكثر يجب عليه أن يتقدم بطلب إغلاق المنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها إلى لجنة تشكل لهذا الغرض. يجب أن يتضمن الطلب الأسباب التي يستند إليها صاحب العمل في ذلك وأعداد وفئات العمال الذين سيتم الاستغناء عنهم. وعلى اللجنة أن تصدر قرارها مسببًا خلال ثلاثين يومًا على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب إليها فإذا كان القرار صادرًا بقبول الطلب وجب أن يشتمل على بيان تاريخ تنفيذه. ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار أمام لجنة أخرى تشكل لهذا الغرض، ويترتب على التظلم من القرار الصادر بقبول الطلب وقف تنفيذه. ويصدر قرار من الوزير المختص بتشكيل كل من اللجنتين المشار إليهما وتحديد اختصاصاتهما والإجراءات التي تتبع

لفترات طويلة نسبيًّا، وأنتج نتائجه في مطلع القرن الجاري. وفي مواجهة ظاهرة إغلاق المصانع والشركات ابتكر العمال العديد من الوسائل دفاعًا عن حقهم في الاستمرار في العمل، وتقاضي أجر يكفيهم وأسرهم، وبرزت ضمن هذه الوسائل أفكار التشغيل الذاتي للعمال للمصانع والشركات التي قام أصحابها بتركها أو قاموا بإغلاقها قبل الشروع في السفر أو الهروب، وكانت أولى هذه التجارب تجربة مصنع المصابيح الكهربائية عام 2001.

وفي المقابل قام ممثلون للعمال بتولي مقاليد الإدارة مباشرة في ثلاث شركات، وتمكنوا من إعادة تشغيل المصانع واستئناف الإنتاج لفترة من الزمن، ثم عادت اثنتان منهما لمالكيها الأصليين بعد ذلك بينما تمت تصفية الثالثة بقرار من لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عام 2010، ولم تنجح تجربة العمال الثالثة في التشغيل، وذلك على الرغم من تمكن العمال من انتزاع قرار من النائب العام بحقهم في التشغيل. وفي خضم تجارب التشغيل الذاتي نشأت علاقات تعاون بين العاملين من أجل استدامة التشغيل بقدر المستطاع، كما تمت الاستعانة بنقل الخبرة من العمال الأكفاء لغيرهم ممن لم تكن لديهم خبرة بالعملية الإنتاجية، وذلك للتغلب على خروج الكثير من العمال المهرة للعمل – بما لديهم من خبرة– في أماكن أخرى خارج المصنع. وعلى الرغم من وجود حراك عمالي قوي في تلك الفترة، واستمرار هذه التجارب لما بعد ثورة يناير، فلم تلتف حول هذه التجارب قوى عمالية أو مجتمعية تساعدها على الاستمرار اللهم سوى بعض مراكز حقوق الإنسان، وأعداد قليلة من بعض القوى والأحزاب الاشتراكية إلى جانب بعض الأفراد خارجها، ولم ينشأ بين هذه المصانع ترابط حقيقي يساعدها على الاستمرار، وإن كان وجود تجربة حقيقية لإدارة العمال للمصانع قد ساعد على تفكير عمال

أمامها ومواعيد وإجراءات التظلم"، وألزمت م 198 صاحب العمل بإخطار العمال والمنظمة النقابية بالقرار الصادر بالإغلاق، كما حظرت عليه م 200 التقدم بطلب الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها في أثناء مراحل الوساطة والتحكيم.

المصانع الثلاثة الأخرى في التفكير في مسألة التشغيل الذاتي واللجوء إليها حال انسداد كل الطرق لأخذ حقوقهم.

بدأ العمال المصريون في التفكير في تشغيل مصانعهم المتوقفة منذ بداية الألفية الحالية، وذلك في ظل تعرض حقهم للعمل للخطر، مع تواتر ظاهرة إغلاق وتصفية المصانع في مطلع الألفية ثم في نهاية العقد الأول منها، وقد تعددت عوامل إغلاق المصانع فتنبئ بعض الحالات مثل المصابيح الكهربائية عن عدم رغبة المستثمر في الاستمرار في تشغيل المصنع أو الشركة، فطبقًا لمصدر في المصنع (فاطمة رمضان 2004) فإن المالك رجل الأعمال المعروف رامي لكح "قد اشترى المصنع في إطار صفقة بين النائب العام وعدد من رجال الأعمال لشراء ممتلكات عبد اللطيف الشريف[2]، وكان من نصيب لكح مصنع المصابيح إلى جانب مصنعين آخرين هما مصنع "فل" للمنظفات الذي لا يزال يعمل حتى الآن (وهو ما كان يرغب لكح في شرائه بشكل أساسي في هذه الصفقة، واضطر لشراء المصنعين الآخرين من أجل إتمام الصفقة)، والمصنع الآخر للحديد والصلب (العربي للصلب) قام لكح ببيعه لاحقًا. وكان حديث كل أعضاء لجنة التشغيل بالمصنع وقتها أن رامي لكح قال لهم صراحة أنه لم يكن يرغب في شراء مصنع المصابيح وأنه قد فرض عليه من قبل النائب العام، وأنه منذ استلمه وهو يفكر في طريقة توصله للإغلاق.

كانت العوامل الأخرى متصلة بالركود الاقتصادي وتعسر الوضع المالي للشركات خصوصًا في ظل وجود مديونيات ضخمة للبنوك على نحو أدى إلى فرار أو سجن ملاك المصانع، وكان هذا هو الوضع في المصابيح الكهربائية نفسه بالإضافة لإنكوباب وقوطة، والمصبغة وهي الحالات الأخرى محل الدراسة في هذا الفصل. وفي ظل تلك الظروف

---

2) عبد اللطيف الشريف صاحب مجموعة الشريف للأعمال، احتوت المجموعة على 54 شركة عبارة عن مزارع ومصانع بلاستيك ومصانع منظفات كيماوية وأجهزة كهربائية ومصنع لمبات بالإضافة إلى مواد تعبئة وتغليف ومواد بناء، وقد كان الشريف أحد المتهمين في قضايا توظيف الأموال، وتمت مصادرة أمواله وفرض الحراسة على ممتلكاته من قبل النائب العام بما في ذلك مصنع المصابيح الكهربية.

كان العمل في المصانع إما يتوقف بناءً على قرار استباقي من أصحاب المصنع بغية تخفيض التكاليف عن طريق فصل العمال، أو إجبارهم على أخذ إجازات مطولة غير اعتيادية وانتقاص حقوقهم في الأجور بكل أنواعها ووقف خدمات أساسية لهم مثل إيقاف الأتوبيسات التي تقل العمال من وإلى العمل في المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس في أكتوبر، ذلك بالإضافة إلى إيقاف عمل الآلات، والتي بدونها يتوقف العمل بينما تتكلف إعادة تشغيلها مئات الآلاف من الجنيهات، أو عدم إجراء الصيانة اللازمة لها، وعدم شراء خامات وبالتالي توقف عملية التصنيع، أو توقف خطوط إنتاج بالكامل وتقليل عدد الورديات رغم الإقبال على المنتج.

وبانتهاء العقد الأول من القرن الحالي ائتلفت عوامل خارجية وداخلية ضاعفت من إغلاق أو تعريض المصانع لمخاطر الإغلاق والتصفية، فطبقًا لمحمد سعد وكيل وزارة القوى العاملة بالإسكندرية نقلا عن مجلة أكتوبر (2103) "هناك الكثير من المصانع التي أغلقت بعد الأزمة المالية العالمية، ثم ثورة يناير وما صاحبتها من تداعيات ومظاهرات فئوية وتخوف أصحاب الأعمال من التطوير في ظل الظروف الاقتصادية السيئة، مما جعل بعض رجال الأعمال يقومون بتقليص أعمالهم أو إغلاق النشاط بصفة نهائية". وهو الأمر الذي تسارع مع الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي تلا ثورة يناير، فجاء على سبيل المثال في تحقيق لمجلة أكتوبر عام 2013 أن 4500 مصنع أغلقت في مصر في الآونة الأخيرة، كما جاء في التقرير نقلا عن إبراهيم عثمان مدير عام التنمية بجهاز مدينة برج العرب أن "إجمالي عدد المصانع التي أغلقت في برج العرب خلال الفترة الماضية بلغ 450 مصنعًا"، وأوضح عثمان أن أهم المشكلات التي تعاني منها المصانع ارتفاع مقايسات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي، مشيرًا إلى أن الزيادة وصلت إلى أكثر من 120 بالمئة خلال الفترة من 1995 حتى 2010 ما يشكل تهديدًا مباشرًا على الأنشطة الصناعية، بالإضافة إلى أن عددًا كبيرًا من المصانع يواجه ضغوطًا اقتصادية كبيرة خصوصًا مع ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، والتي ترتب عليها ارتفاع أسعار توريد المواد الخام من الخارج، وهو ما كبد المصانع خسائر متتالية.

فيما قال المستشار عادل الدواياتي رئيس اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بمحافظة الإسكندرية إن هناك مصانع أغلقت تمامًا وأخرى أغلقت جزئيًّا، مشيرًا إلى أن المبالغة في المطالب العمالية أحد أهم أسباب أزمة المصانع. وفي المجمل فقد قدر إبراهيم نوار المتحدث الرسمي باسم وزارة الصناعة عدد المصانع التي أغلقت بعد الثورة هي 1500 (وفاء الكاشف 2013).

وسواء كان الإغلاق قبل أو بعد ثورة يناير، فإنه عادة ما كان يتم –كما يكشف معظم الحالات– دون التزام الملاك بما نص عليه قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، فعلى سبيل المثال صرح محمد سعد وكيل وزارة القوى العاملة بالإسكندرية أنه لم يتم إخطار مديرية الإسكندرية بالإغلاق سوى من ثلاث شركات فقط –ذلك في الوقت الذي أغلق فيه 450 مصنعا في برج العرب وحدها– وهذه الشركات لم تستمر في طلبها لأن اللجنة التحضيرية التابعة لوكالة الوزارة تطلب بعض المستندات للموافقة على توقف نشاط المنشأة، وتطلب تقديم مبرر قانوني لوقف النشاط (مجلة أكتوبر 2013).

ولم يقتصر الإغلاق على المصانع والشركات الخاصة، بل إن الكثير من المصانع التي تم خصخصتها أغلقت بعد الخصخصة. ذلك كون شراءها في الكثير من الأحيان –كما سنرى في الفصل الخاص بالتقاضي الاستراتيجي– كان بهدف تصفيتها بغية الاستيلاء على الأصول وخصوصًا الأراضي المقامة عليها هذه الشركات، وأخذ قروض بضمانها، وليس مواصلة الإنتاج وتنميته، وإن كان جميع دراسات حالة هذا الفصل مستمدة من تجارب الإدارة الذاتية لمصانع بالقطاع الخاص.

وفي مواجهة مخاطر الإغلاق واحتمالات التصفية وتسريح العمال نشأت تجارب الإدارة الذاتية بغية الحفاظ على كيان المصانع والاستمرار في الإنتاج ومن ثم في توليد أجور العمال، وقد استطاع العمال في عدد من الحالات إدارة مصانعهم ذاتيًّا في الفترة الممتدة بين 2001 و2013. وأتى ذلك في سياق عام من الحراك العمالي القوي، الذي كان أداة العمال للضغط على الجهات الحكومية المختلفة سواء بالتغاضي عن مسألة التشغيل نفسها في حال عدم وجود مالك للشركة ودون توفر قرار لهم بالتشغيل من قبل المالك،

أو بالضغط للحصول على قرار بالتشغيل من جهة الإدارة الحكومية أو النيابة العامة، أو تنفيذ قرار صادر بالفعل للعمال بالتشغيل ولم ينفذ. كما أن حضور العمال في المحاكم، وأمام النائب العام بكثافة في هذه المرحلة كان له تأثير فيما يصدر من أحكام وقرارات.

ففي عام 2001، استطاع عمال مصنع المصابيح الكهربية إدارة مصنعهم ذاتيًّا لعدة سنوات بعد أن هرب رامي لكح صاحب المصنع خارج مصر بسبب عدم قدرته على الوفاء بديونه للبنوك، وبعدها بخمس سنوات استطاع عمال المصبغة التابعة لشركة أمونسيتو المملوكة للمستثمر السوري عادل أغا إدارة مصبغتهم ذاتيًّا دون قرار في البداية، ثم حصل العمال على قرار من النائب العام بتفويضهم في الإدارة وصرف مستحقاتهم، وذلك بعد أن سافر مالك الشركة خارج مصر، ورفضت المحكمة الطعن الذي تقدم به المالك على قرار التفويض في عام 2008. وفي أعقاب هذا استطاع عمال مصنع قوطة للصلب أيضًا من إدارة مصنعهم بعد أن حاول أصحابه إغلاقه، بعد ما حصلوا على قرار تفويض بتشغيل المصنع بعد حركة احتجاجية كبيرة كان محركها الأساسي حرمانهم من أجورهم. وبعد ثورة يناير استطاع عمال إنكوباب انتزاع قرار تشغيل لشركتهم من النائب العام في 2013، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذه كما سنرى لاحقًا. وقعت التجارب الثلاث الأولى في مدينة العاشر من رمضان الصناعية بينما جرت التجربة الرابعة في مدينة السادس من أكتوبر.

ويمكن القول إجمالا إن اختلاف التجارب والمحاولات محل الدراسة قد ارتبط وجودًا وعدمًا بأجواء الانفتاح السياسي وخروج الاحتجاج الاجتماعي للحيز العام سواء قبل ثورة يناير أو بعدها، وخفوت صوتها إلى أن انتهت تمامًا مع تغير الوضع السياسي بعد 30 يونية 2013، وفقدان العمال لسلاحهم الرئيسي، وربما الوحيد، في الضغط من أجل التشغيل عبر الاحتجاج. وهو ما قد ينبئ بانحسار تجارب الإدارة الذاتية وانتهائها بشكل كلي تقريبًا بدءًا من يونية 2013، وما تلاه من مصادرة الحق في الاحتجاج والتظاهر والاعتصام، والتضييق على الحق في الإضراب، واصطفاف أجهزة الدولة مع

رأس المال تحت مسمى الاستقرار الاقتصادي وإعادة إطلاق النمو واجتذاب الاستثمارات على النحو الذي ترجم إلى تراجع المساحات السياسية والقانونية المتاحة للعمال على حد سواء.

2) متى يفكر العمال في الإدارة الذاتية

تكشف دراسات الحالة أنه عادةً ما يفكر العمال في الإدارة الذاتية عندما يستوثقون من أنهم على وشك فقدان عملهم، ويكونون قد لجأوا لجميع الجهات الحكومية، يطالبون بحقوقهم، أو بتعيين من يقوم بتشغيل الشركة والالتزام بأجورهم دون استجابة. وفي بعض الحالات المتأخرة التي كانت تعجز وزارة القوى العاملة عن التوصل لحلول مع المستثمرين بل مع تواتر ضغوط العمال وترددهم على الوزارة، كانت الوزارة هي من تشير على العمال بإدارة المصانع ذاتيا في بعض الأحيان. ويمكن القول في المجمل أن تجارب الإدارة الذاتية لم تكن مدفوعة من قبل العمال بأي منطلق أيديولوجي أو سياسي كتعديل علاقات الملكية أو تمليك الأصول للإنتاجية للعمال كما كان الحال في تجارب الإدارة الذاتية في النصف الأول من القرن العشرين في سياقات الحركات الثورية الأناركية والشيوعية في بعض بلدان جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، بقدر ما كانت مدفوعة بهموم متصلة بالحفاظ على دخول ووظائف العمال (والعاملين بالمصانع بشكل أعم حيث تكشف دراسات الحالة عن تعاون المديرين والموظفين من أجل الإدارة الذاتية ومن ثم إنقاذ المصانع المعرضة للإغلاق)، ومن هنا فخلافًا لتجربة معاصرة كالأرجنتين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإنه في مصر لم يكن سعي العمال هو تعديل علاقات الملكية لصالح تعاونيات عمالية أو التأكيد على الوظيفة الاجتماعية لرأس المال من خلال أحكام قضائية بل كان إسباغ قدر من الشرعية على قيام العمال بإدارة المصانع في ظل غياب أصحاب رأس المال في الخارج أو في السجون، وهو ما قد يفسر استعادة الملاك لمصانعهم دون مقاومة كبيرة من قبل العمال بل وقيام العمال في بعض الحالات في خضم إدارتهم الذاتية بتوريد مبالغ على سبيل مشاركة الأرباح أو على سبيل إيجار الأصول الإنتاجية لأصحاب المصانع.

يذكر هشام فؤاد، الصحفي والعضو بالاشتراكيين الثوريين (2017)، وهي المجموعة التي اشتبكت مع العديد من تجارب التشغيل الذاتي أن "البدء في التفكير في الإدارة الذاتية كان له شق موضوعي، وهو المطالب العمالية ورفض أصحاب الأعمال الدخول في مفاوضات مع العمال، خصوصًا وأن العمال كانوا مهددين بالتشرد في حال إغلاق المصنع. كما كان لتجربة الإدارة الذاتية لعمال المصابيح الكهربية أثر مهم في ذلك. وقد بدأت بعض القوى السياسية وبعض المحامين العماليين يطرحونها في أكثر من مكان وسط العمال المهددين بإغلاق مصانعهم، وبدأ العمال يفكرون فيها خصوصًا وأنه ليس لديهم بديل آخر ممكن، وهذا ما يفسر انتشار التجربة في العاشر من رمضان أكثر من غيرها".

ولكن بما إن تجارب الإدارة الذاتية كانت تحدث في مواجهة مخاطر الإغلاق، والتي كانت عادة ما ترتبط بظروف المديونية فإن وجود دائن للشركة –والذي يصبح بحكم دينه بمثابة المالك (المحتمل) للشركة– كان يحول دون عملية التشغيل الذاتي للشركة من قبل العمال. فعلى سبيل المثال تقدم عمال شركة كابري للصناعات الغذائية بخطة لتشغيل المصنع بعد إيقافه في عام 2006، ولكن بنك مصر الذي آلت إليه ملكية الشركة وقتها رفض هذه الخطة، وقام بإغلاق المصنع على الرغم من رفض وزارة القوى العاملة للطلب المقدم بشأن الإغلاق (عمال من أجل التغيير 2006).

كما أن وجود مالك الشركة أو من يمثله وقف أيضًا عائقًا في طريق إدارة المصنع ذاتيًا من قبل العمال، فعلى سبيل المثال طرح عمال شركة طنطا للكتان شعار التشغيل الذاتي للشركة في أثناء اعتصامهم الذي امتد لشهور عام 2009، وفي ظل عدم استجابة المستثمر السعودي عبد الإله الكعكي لمحاولات المفاوضة معه لفض الاعتصام، طرحت وزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي مسألة التشغيل الذاتي للشركة على المديرين بالشركة، ولكنهم رفضوا تحمل هذه المسئولية، كما أن إدارة الشركة كلها ظلت تحت ولاية المستثمر طوال فترة اعتصام العمال فكان يدفع أجور العاملين في الإدارة في الوقت الذي امتنع فيه عن دفع أجور العمال. ولو كانت الوزيرة جادة حقًا في مسألة

التشغيل الذاتي لطرحته على العمال الذين أعلنوا عن رغبتهم في ذلك، ولكنها كانت تريد من خلال هذا الطرح أن تضغط على المستثمر لكي يجلس للتفاوض ما يجعل العرض من قبيل المناورة لانتزاع التنازل من المستثمر (لمزيد من التفصيل انظر فصل فاطمة رمضان حول التقاضي الاستراتيجي في هذا المؤَلّف).

والحق فإن تجارب الإدارة الذاتية تكشف عن محورية موقف الدولة، وأن العلاقة ليست تنحصر بين العمال والمالك فحسب، وذلك لأن الترتيبات الخاصة بالإدارة الذاتية تقتضي شكلًا ما من الاعتراف من قبل الدولة، ممثلة في جهاز ما من أجهزتها التنفيذية أو القضائية، بغية إسباغ مشروعية على تحمل العمال لمسئولية ومخاطر إعادة تشغيل المصانع، وما يكتنفه هذا من التزامات وحقوق، والإدارة الذاتية من قبل العمال هنا تطرح تساؤلًا جوهريًّا حول حدود الملكية الخاصة، والمصونة بنص دستوري واضح لا لبس فيه بدءًا بدستور 1971 ومرورًا بدستور 2012 والمعدل في 2014.

وقد انعكس تحصين الملكية الخاصة في النصوص التشريعية المصرية على مستوى القوانين، ولا سيِّما تلك التي تنظم الاستثمار بغية جذب رؤوس الأموال الخاصة أجنبية كانت أو مصرية، وتأمين أصحابها من مخاطر التأميم أو المصادرة، ومن هنا فقد أتت كل قوانين الاستثمار بدءًا بأول قوانين الاستثمار رقم 43 لسنة 1974، والذي افتتح عصر الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات، ومرورًا بقانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 ثم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وانتهاء بالقانون 17 لسنة 2015، بما يضمن عدم المساس بملكية الشركات، فقد نصَّت المادة الثامنة من القانون رقم 8 لسنة 1997 –وهو القانون الذي كان محل النفاذ أثناء وقوع غالب تجارب الإدارة الذاتية– على أنه "لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت، أو مصادرتها" كما نصت المادة التاسعة على أنه "لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على الشركات والمنشآت أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها"، وبقيت هذه المواد دون تعديل في القانون 17 لسنة 2015.

وفيما نصت القوانين بالتفصيل على كيفية فض المنازعات بين المستثمرين والأجهزة الإدارية بالدولة، فإنها لم تأت بذكر لما يخص المنازعة بين المستثمر والعمال، سواء على حقوقهم في الأجور بجميع أنواعها، أو حتى حقهم في العمل في حال الاعتداء عليه. وفي المقابل فقد أتى ذكر بعض حقوق العمال في هذه القوانين على استحياء، بل بالنص صراحة على استثناء العاملين في مشروعات ينطبق عليها قانون الاستثمار من بعض الحقوق والواردة في قوانين العمل. فقد جاءت المادة 43 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 بالنص الآتي "لا تخضع المشروعات في المناطق الحرة لأحكام القانون 113 لسنة 1957 المشار إليه، والمادة 24 والفصل الخامس من الكتاب الثالث من قانون العمل المشار إليه (وهو ما عُدل بأحكام الباب الخامس[4] من الكتاب الثاني من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 والذي كان ساريًا في أثناء معظم التجارب)". وذكرت المادة رقم 44 القانون 8 لسنة 1997 سريان قانون التأمين الاجتماعي 79 لسنة 1975 على العاملين. ونصَّ القانون على عقود العمل بين العمال والمستثمرين أن تكون من أربعة نسخ أحدها مع العامل (المادة 42).

وفيما يخص المنازعة بين المستثمر والجهة الإدارية، فقد جاء في المادة رقم 63 من القانون 8 لسنة 1997 الخاص بحوافز وضمانات الاستثمار أنه في حال مخالفة المشروع أو الشركة لأي من أحكام القوانين واللوائح والقرارات يكون للجهات الإدارية إنذار المستثمر لإزالة المخالفة في مدة يحددها الإنذار في ضوء حجم المخالفة وطبيعتها، مع إخطار هيئة الاستثمار بالمخالفة ومدة الإنذار، فإذا انقضت المدة دون إزالة المخالفة كان للهيئة العامة للاستثمار إصدار قرار مسبب بإيقاف نشاط المشروع. وتجدر الإشارة

---

3) القانون رقم 113 هو القانون الخاص بالتعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة.

4) حوى الباب الخامس من الكتاب الثاني المواد من 56 حتى 75 الخاصة بواجبات العمال ومساءلتهم، ضمنها المادة 74 (م69 ق137) والتي ذكرت أن تطبيق أحكام هذا الباب لا تخل بالضمانات المقررة بقانون المنظمات النقابية لأعضاء مجالس إدارة المنظمات النقابية. كما أنه يوجد بالفصلين في القانونين 137 لسنة 1981، ق12 لسنة 2003 (مع الاختلاف بتقليل حقوق وضمانات العمال) الطريق القانوني لعقاب العمال، والأخطاء المستوجبة للعقاب، والإجراءات المتبعة لوقف أو فصل العمال.

إلى أنه قد تم إلغاء هذه المادة في قانون الاستثمار الموحد رقم 17 لسنة 2015.[5] كما لم يذكر أي من القوانين ما قد يحدث للعمال في حال إلغاء الترخيص، وإيقاف عمل الشركة، ولم تربط هذه القوانين بين الإغلاق وحقوق العمال والتي ينظمها قانون العمل، فلم يرد مثلًا شرط موافقة لجنة الإغلاق المكونة طبقًا لقانون العمل كأحد الشروط الإغلاق.

كما هو واضح فإن القوانين والدستور قد حظر الاستيلاء على الشركات أو مصادرتها بالطريق الإداري، وبالتالي لم يكن من حق أي من الوزراء اتخاذ أي قرار خاص بتمكين العمال من تشغيل أو إدارة المصنع أو الشركة التي يتركها صاحبها، ويترك العمال دون حتى أن يأخذوا الحقوق المنصوص عليها في حالة إغلاق الشركة، ربما كان ذلك سبب تدخل النائب العام والنيابة العامة في الحالات محل الدراسة.

جاء احتجاج العمال ومطالبة الجهات الحكومية القيام بدورها تجاه حقهم في العمل، بما في ذلك سداد الأجور المستحقة ليضع هذه الجهات تحت ضغط بما في ذلك الجهات

5) جرت إضافة المادة 93 في قانون الاستثمار الموحد، والتي تنص على أنه "في حالة مخالفة الشركات والمنشآت لأحكام هذا القانون تقوم الهيئة بإنذارها بأسباب المخالفة في مدة لا تتجاوز 15 يومًا من تاريخ الإنذار. ويتضمن الإنذار المدة المحددة لإزالة أسباب المخالفة، فإذا انقضت هذه المدة دون ذلك، كان للرئيس التنفيذي للهيئة إصدار قرار بإيقاف نشاط الشركة أو المنشأة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. فإذا استمرت الشركة أو المنشأة في ارتكاب المخالفة أو مخالفة آخري خلال سنة من المخالفة الأولي، جاز اتخاذ أيا من الإجراءات التالية"، وعددتها المادة في أربعة إجراءات، تضمنت إيقاف التمتع بالحوافز والإعفاءات المقررة، أو تقصير مدة التمتع بها، أو إلغائها، أو إلغاء الترخيص. واستثنت المادة من هذه الإجراءات، المخالفات التي تهدد الصحة العامة، أو أمن المواطنين أو الأمن القومي، وفي هذه الحالة يصدر المدير التنفيذي للهيئة قرار بإيقاف النشاط فور إخطار الشركة أو المنشأة بإزالة أسباب المخالفة. كما هو واضح فإن التغيير في المادة أنه بدلًا عن أن كانت الجهات الإدارية تنذر المنشآت المخالفة للقوانين والقرارات المختلفة، أصبح من ينذر هو الهيئة، وبما يخالف قانون الاستثمار الموحد فقط دون بقية القوانين ضمنها قانون العمل.

الأمنية نفسها، والتي كانت تدخل في تفاوض مع العمال المحتجين وتطالبهم بالعودة لمصانعهم مقابل صرف أجر شهر أو الوعد بالعمل من أجل تشغيل الشركة.

وتحت ضغط الحراك العمالي في سنوات ما قبل ثورة يناير وما بعدها مباشرة، تغاضت تلك الجهات عن تشغيل العمال للمصانع بشكل عرفي في البداية، خصوصًا في حال عدم وجود المستثمر صاحب الشركة أو المصنع نتيجة لتعرضه للسجن أو هروبه خارج مصر، أو في حال عدم استجابته للتفاوض على حقوق العمال مع هذه الجهات. وكان ذلك عبر ترك العمال ليقوموا بمسالة التشغيل الذاتي لفترة من الزمن دون أي قرارات بتفويضهم في الإدارة . حالة المصابيح الكهربية مثالًا، ثم ما لبث أن تطور الأمر فنجد في حالة مصبغة أمونسيتو 2008، أن وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي قد تقدمت بطلب للنائب العام بشأن تفويض عمال المصبغة في إدارتها خصوصًا بعد سفر صاحبها خارج البلاد، ثم ساهمت في عام 2010 في اتخاذ قرار بتصفية مصانع عادل أغا وضمنها المصبغة.

وفي أعقاب ثورة يناير تقدم وزير القوى العاملة في عهد الإخوان خالد الأزهري بطلب للنائب العام بطلب بشأن تفويض عمال قوطة لإدارة المصنع وصرف أجورهم، كما أشارت الوزارة في عهده على عمال إنكوباب –خصوصًا مع احتجاج العمال ومطالبتها بحقها في العمل والأجر– بتفويض اثنين منهم لإدارة الشركة. وقد حدث بالفعل في ثلاثة حالات أن أصدر النائب العام قرارات التفويض هذه، وبعدها تقدم أصحاب هذه المصانع للمحكمة للطعن على القرار، وصدرت أحكام من المحكمة بالفعل في حالتين بتأييد تفويض العمال في إدارة المصانع، وهي قوطة والمصبغة، استطاع العمال بناء عليها التشغيل لفترة من الزمن.

كما أن عدم وجود قوانين تسمح للعمال بتشغيل المصانع حرم العمال في كل الحالات من فرص الحصول على الائتمان من البنوك لتمويل عملية التشغيل، كذلك ليس من حق العمال استيراد الخامات على أنها مستلزمات إنتاج، بل كمنتج تجاري، مما يزيد من التكلفة ويقلل الأرباح، وبالتالي يؤثر على عملية التشغيل.

3) من داخل المصنع

3.1) في البدء كانت المصابيح الكهربائية

كانت إدارة مصنع المصابيح الكهربية ذاتيًّا في مدينة العاشر من رمضان باكورة تلك التجارب في مصر في عام 2001، وذلك عندما وجد العمال أنفسهم بلا مورد رزق بعد أن فر مالك الشركة رامي لكح إلى الخارج بسبب تعثره المالي وعدم سداده للقروض المستحقة عليه، وكان قد أن أصدر قرارًا بإغلاق المصنع وفصل العمال جميعًا قبل سفره للخارج. وقد كان لنجاح العمال في تشغيل المصنع آثار كبيرة وممتدة على التجارب اللاحقة للتشغيل الذاتي خصوصًا في مدينة العاشر من رمضان، والتي شهدت كثافة نسبية لتلك الظاهرة قبل وبعد ثورة يناير. وهي حالة مثيرة للغاية من جانب استحضار العمال لتجربة من هذا النوع في السياق المصري دون سابق معرفة مؤكدة بتجارب حدثت خارج مصر أو في الماضي، وإنما بشكل فيه قدر كبير من العفوية ومن التعامل الجماعي مع القيود والفرص المتاحة.

ولمصنع المصابيح خلفية مثيرة فطبقًا للمهندس سيد عبد الحميد أحد أعضاء لجنة التشغيل "المصنع كان في الأساس ملك [عبد اللطيف] الشريف، وعندما حدثت مشكلة توظيف الأموال، أصبحنا تابعين للنائب العام، ثم تم بيع المصنع لعلاء السيد، صاحب شركة الشروق، ثم عدنا إلى النائب العام مرة أخرى، ثم اشترى رامي لكح المصنع، ومن هنا بدأت المشكلات..".

وطبقًا لما ذكره صالح نسيم، رئيس اللجنة النقابية لعمال المصنع وعضو لجنة التشغيل، فقد حصل رامي لكح على قروض بضمان مصنع المصابيح- الذي قُدِّر ثمنه في عام 1997 بـ40 مليون جنيه – قيمتها 133.5 مليون جنيه، فقد قام بتقسيم المصنع على الورق إلى ثلاثة أقسام أخذ على كل منها قرض بـ40 مليون جنيه بالإضافة إلى 13.5 مليون جنيه قروضًا للتحديث، وشرع لكح في بيع المخزون من المنتج بنصف ثمنه، وبدأ في إلغاء الإضافي والحوافز، ومِنَح الأعياد، وبدل العاشر والأرباح، مما أدى

لترك العمال المهرة للمصنع، وأدي كذلك إلى تناقص عمال المصنع من 600 عامل، ليصبحوا حين أغلق رامي لكح المصنع وهرب، 250 عاملا (صالح نسيم 2017).

بدأ رامي لكح في تنفيذ ما رآه العمال خطة لإيقاف المصنع، فبعد أن تسلم رامي لكح إدارة المصنع انقطع سير خط إنتاج اللمبات "الفلورسنت"، فلم يستبدله، وهو ما ترجم إلى تعطل 200 عامل عن العمل! لم يكتف بذلك بل خفض من استيراد المواد الخام وبالتالي خفض ورديات العمل من ثلاث إلى اثنتين ثم إلى وردية واحدة، وتلا هذا إعطاء العمال إجازة جمعة وسبت. ولكن هذه كانت مجرد البداية، فبعد أن كانت شحنات المواد الخام تأتي بشكل دوري يضمن استمرار سير العمل، أصبحت تتأخر بحيث كان العمال ينتظرون وصولها في منازلهم دون عمل بالأيام ثم بالأسابيع!

في هذه المرحلة ورغم كل هذا التعثر "كان العمال يتلقون مرتباتهم بانتظام، ورغم ذلك كان لديهم رغبة في العمل وكانوا يشعرون بالحسرة وهم يشاهدون مصنعهم الذي شيدوه "طوبة طوبة" وصنعوا نجاحه وهو ينهار أمام أعينهم، فلم يستطيعوا أن يقفوا مكتوفي الأيدي.. توجهت "اللجنة النقابية" للإدارة لمقابلة رامي لكح لإقناعه بجدوى إعادة تطوير وتشغيل المصنع.. ليفاجئوا برد رامي لكح الذي قال لهم إنه غير مهتم بهذا المصنع، وأنه اشتراه خدمه للنائب العام! لكن بعد أن أبدت "اللجنة النقابية" استعدادها للاتفاق مع تجار يشترون المنتج لمدة خمس سنوات قادمة.. ويبدو أن رامي لكح لم يجد ما يرد به على هذه التسهيلات فوافق على الاقتراح". عقد بالفعل اجتماع مع مجموعة من التجار من العتبة والصعيد وفقًا لاقتراح اللجنة النقابية، في فندق "سونستا"، أبدى بعضهم خلاله استعداده لدفع قيمة مشترياته من إنتاج المصنع لمدة خمس سنوات "كاش" [نقدا].. كما أدلى رامي لكح ببعض التصريحات عن سعادته بالاجتماع وعن استعداده لإطلاق حمله تليفزيونية تتكلف مليون أو مليوني جنيه، ولكن بعد ذلك "ولا حس ولا خبر".. وكأن شيئًا لم يكن.. بل إنه رفض بعد ذلك اتفاقية تصدير للعراق في إطار اتفاقية "النفط مقابل الغذاء"! (جيهان شعبان 2004)

وبعدها تراكمت ديون الغاز والماء والكهرباء، وتراكمت حصة صاحب العمل من التأمينات الاجتماعية عن العمال حتى وصلت إلى مليون و800 ألف جنيه، وتوقف رامي لكح عن صرف مرتبات العمال.. وفي 2001/8/1 أصدر قرارًا بإغلاق المصنع ومنع العاملين من الدخول دون اتخاذ الإجراءات القانونية ودون الأخذ في الاعتبار تشريد العمال وأسرهم.

وعن أوضاع العمال في أثناء فترة الإغلاق قال أحد العاملين عم جمعة سويلم "كيف نعيش ونحن ندفع إيجار للشقة فقط 70 جنيه، كيف نأكل ونشرب ونصرف على أولادنا؟ ألسنا بشرًا ولنا احتياجات نحن لا نطلب سوى العيش مثل باقي الناس؟...ثم استطرد عم جمعة وهو يشير إلى مصنع فل الذي يفصله عن مصنع المصابيح سلك شائك: "يقال إن مصنع فل يصدر للكح كل أسبوع نصف مليون جنيه في فرنسا!، في الوقت اللي إحنا بنلحس فيه البلاط عشان جنيه و2 جنيه، والله إن أولادي لم يستطيعوا الذهاب إلى المدرسة في ذات الأيام لأني لم أجد 2 جنيه ثمن المواصلات، وعشان كده مش حنخرج من المصنع إلا على جثثنا." وختم عم جمعة كلامه بسؤال مهم.. "فيه أكثر من 2000 مصنع مغلقين، فهل تريد الحكومة إغلاق مصنعنا أيضًا؟ طيب نروح فين؟ أنا عمري 45 سنة، ولا توجد شركة أو مصنع سوف تقبل توظيفي في هذا السن، يوفروا لنا عمل واحنا نذهب إليه، أم أننا سننضم لطوابير البطالة؟!" (فاطمة رمضان 2004).

قال المهندس سيد عبد الحميد "عندما تركنا رامي لكح وهرب قمنا بكل الإجراءات القانونية وقدمنا شكاوى في مكتب العمل. وعندما لم يسأل فينا أحد ذهبنا واعتصمنا في فيلا رامي لكح بمصر الجديدة من 2001/8/1 حتى 2001/10/13، وكان اعتصامنا لافتًا للنظر وسمع به الكثيرون، بالإضافة إلى أنه أحدث بلبلة لأن موقع فيلا رامي على طريق المطار، بدأ المسئولون يشعرون بخطورة الموقف، فصرفوا لنا مبلغا من صندوق الطوارئ، كما أن أمن الدولة ضغط على رامي لكح فصرف لنا مبلغ 55 ألف جنيه جزءًا من أجر شهر، مقابل أن نذهب إلى المصنع ونبقى داخله، لم يكن أحد

يتصور أن نعيد تشغيل المصنع بهذا المبلغ الضئيل. قررنا ألا نصرف الـ55 ألف جنيه على المرتبات، وأن نشترى خامات بالمبلغ ونعيد تدوير المصنع، وهذا ما تم بالفعل" (فاطمة رمضان 2004).

أضاف صالح نسيم، أن إحدى القيادات الأمنية التي تفاوضت معهم في ذلك الوقت لكي يفضوا اعتصامهم قد وعدت بمساعدتهم، وأن هذه المساعدة تمثلت في شكل تسهيل تجديد تراخيص للسيارات التي كانت انتهت تراخيصها، والتي كانت تقوم بنقل العمال إلى المصنع وكذلك سيارات نقل الخامات والمنتج (صالح نسيم 2017).

"التجربة قد تبدو بسيطة وسهلة عند حكايتها ولكن على أرض الواقع كان الموضوع مختلف تمامًا" على حد قول صالح، فلم يكن لأحد من "لجنة الإدارة" – التي ينتمي إليها صالح نفسه وحسن عواد ويحيى الليثي الموظف بالشئون القانونية بالإضافة لأربعة آخرين من العمال – ولا من "اللجنة الثلاثية" المكونة من مدير إنتاج المصنع أحمد صادق أبو ستيت ويحيى رمضان وسيد عبد الحميد غراب — لم يكن لأي منهم حق التوقيع في البنوك عن المصنع. وبالتالي لم تستطع إدارة المصنع استيراد المواد الخام عن طريق البنوك، وبالتالي اضطرت للجوء لمكاتب الاستيراد وهو ما مثَّل عبئًا إضافيًّا، فمن ناحية كانت هذه المكاتب تشترط أن يوفر العميل العملة الصعبة، أي شراءها من السوق السوداء متحملًا في سبيل ذلك الثمن المرتفع والخطر الأمني للتعامل في النقد الأجنبي بصورة غير رسمية، ومن ناحية أخرى كانت هذه المكاتب تستورد المواد الخام بالأسعار التجارية التي تفوق بكثير الأسعار الصناعية التي تستورد بها في العادة المصانع.. "ولكن هذا ليس كل شيء فالإدارة المنتخبة كان عليها أيضًا التغلب على مشكلات قطع الكهرباء والمياه والغاز مما هدد بإطفاء الفرن، بسبب عدم دفع رامي لكح لفواتيرها!" (جيهان شعبان 2004).

ويضيف إيهاب عواد المحاسب بالشركة "ليس لنا أي مورد مالي حتى نستطيع شراء ما يلزمنا بالجملة لمدة شهرين على الأقل حتى نستطيع تقليل التكلفة وعمل عمرة للمصنع، هذا بالإضافة إلى تهديدنا من قبل التأمينات والكهرباء وغيرها بسبب عدم التسديد،

ناهيك عن هجرة الكثير من الفنيين والكفاءات بسبب قلة الدخل، ومع ذلك فيه ناس كفاءات ظلت معانا رغم كل المشكلات.. " أضاف صالح في صوت منخفض.. "حاقولك على حاجة، المهندس سيد عُرض عليه وظيفة بمرتب 6 ألاف جنيه في الشهر ورفض!".

فاضت عين المحاسب "حسن عواد" وهو يتذكر يوم إعادة التشغيل "كان المصنع "خرابة" بعد شهور من الغلق تراكمت فيها الأتربة، وعشش فيه الحمام وأصبح مرتعًا للفئران.. كان العمال من فرحتهم بعودتهم للمصنع يغسلون المكن بقمصانهم.. وكانت "الجمعية العمومية" قد قررت تشكيل "لجنة ثلاثية" لإدارة المصنع بالاشتراك مع "اللجنة النقابية" التي كانت قد تحولت إلى "لجنة إدارية".. فقامت إدارة المصنع الجديدة بجرد المخازن بحثًا عن أي شيء.. وبالفعل وجدوا مواد خام "مرفوضة" أعادوا فرزها واستخدموا الصالح منها.. كما كانت هناك مواد خام للمبة "الفلورسنت" لا يمكن استخدامها بسبب السير المقطوع والذي كان يتكلف 750 ألف دولار، فاستبدلوها من مصنع نيازا بمواد خام للمبة (60 و100 وات).. وكان هناك حول المصنع "خردة" ومواتير قديمة فباعوها.. كما تعاطف أصحاب المصانع الأخرى مع العمال وتجربتهم، فوافقوا على منحهم مواد خام في مقابل تشغيل كمية من منتجهم في المصنع دون أي ضمان سوى الثقة في العمال، مجازفين بأن يأتي رامي لكح في أي وقت ويستولي عليها باعتبارها في مصنعه! وبذلك تكونت اللبنة الأولى لإعادة تشغيل المصنع! (جيهان شعبان 2004).

يتابع صالح نسيم "الحاجة أم الاختراع، كان فيه مدير عام خبير في الأفران، السيلكا كان مشي من المصنع فاتكلمنا معاه ورجع، الفرن كان المفروض يتعمله عَمرة، وكانت تقدر تكلفتها في هذا الوقت بـ1.5 مليون دولار، لم يكن لدينا هذا المبلغ فحولناه لفرن لصهر السيلكا، التي تدخل في صناعة الزجاج للمبات، والمنظفات وكنا نبيعها لمصانع وشركات أخرى. دأنا نجمع الخامات المعيوبة المرمية في الجبل، ونعيد تصنيعها، وقد واجهنا مشكلة زيادة استهلاك الكهرباء بابتكار وسائل للتبريد قام بها مهندسون وفنيون بالمصنع، الأمر الذي وفر الكثير من استهلاك الكهرباء، وحفرنا بئر إرتوازى لجلب المياه

الضرورية لاستخدامات المصنع، بعدها رحنا للتجار اللي كانوا بيشتروا المنتج من الشركة، قلنا لهم إننا مستعدين نأخذ الخامة منهم، ونديهم المنتج". كما تغلب العمال على الصعاب بإبداعاتهم ومهاراتهم الخاصة، فقد تغلبوا على مصاعب قطع الغيار بتصنيعها في الورش والمعمل حتى يوفروا ثمن استيرادها. قامت عملية التشغيل على التشغيل لصالح مصانع وشركات مقابل أجر التشغيل. (صالح نسيم 2017).

يتابع عواد "كانت إدارة المصنع المنتخبة تريد كسب ثقة العمال ولذلك وقبل نهاية الشهر الأول عرضت على "الجمعية العمومية" قيمة الإيرادات والمصروفات والفائض وما يمثله من نسبة مرتبات —وهو الإجراء الذي تكرر بعد ذلك دوريا كل شهر –.. كان طعم النجاح جميل ولذلك جاءت الفكرة، لماذا لا نستمر في التشغيل وبذلك نضمن مرتب مستمر ولا ننتظر إعانة من أحد؟! وهكذا تم صرف ربع شهر للعاملين بعد احتجاز نسبة للتشغيل (مواد خام ومصاريف تشغيل).."

اعترف أعضاء اللجنة بأن بداية التجربة شهدت درجة من الفوضى والتسيب من قبل العمال، ثم استجاب العمال للنظام والانتظام تدريجيًّا عندما تأكدوا أنهم يعملون لصالحهم، وأنهم لو لم يلتزموا بالعمل الجاد والنظام فأنهم لن يجدوا ما يقبضوه آخر الشهر، فأخذ العمال يستجيبوا تلقائيًّا لتعليمات وتوجيهات المختصين والأكثر خبرة، ويتحملوا تطوعًا الكثير من الأعباء خارج اختصاصهم والمهام الملقاة على عاتقهم، وتطوعوا بالكثير من الأعمال كل وفق قدراته وإمكانياته، بدءًا بأعمال نظافة المصنع وحراسته، وحتى البحث عن مشترين لمنتجات المصنع، وتوفير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد مستلزمات الإنتاج، وأخذوا يتبادلون الخبرات والمعلومات المختلفة التي تخص عمليات إدارة المصنع وتشغيله في عملية تعليم مستمر تنتقل فيها المعارف فيما بينهم، وهو ما ضاعف من إنتاجيتهم في النهاية، وزادت مهارتهم وتنوعت خبراتهم، أكثر مما كان عليه الحال وقت الإدارات السابقة والملاك السابقين للمصنع (سامح عبود 2015).

قرر كل العاملين بالمصنع من البداية، ألا يوجد بينهم مدير وعامل، وذلك بدءًا بالمسئول المالي الحاصل على ماجستير في المحاسبة، وحتى العمالة المعاونة، فالجميع متساوون في

تحمل المسئولية، والجميع يحصلون على نسبة موحدة من أجورهم بناءً على ذلك، بمن في ذلك أعضاء لجنة التشغيل، أما لجنة التشغيل فهي ملزمة بتقديم تقرير شامل عن أحوال المصنع أمام الاجتماع العام للعمال الذي يُعقد مرة كل شهر، والذي يتخذ القرارات الإدارية التي تخص المصنع ديمقراطيًّا، وتلتزم بتنفيذها لجنة التشغيل، والجميع يعرف ما هو ملقى على عاتق كل منهم من مهام ومسئوليات سواء وفق اختصاصهم الفني أو مسئوليتهم الجماعية عن نجاح المصنع، وسعيهم المشترك من أجل تحقيقه للأرباح، مما قلل من استخدام لجنة التشغيل للائحة الجزاءات لأقصى حد تدريجيًّا، وذلك عندما اعتاد العمال على الأوضاع الجديدة التي تحرروا فيها من اغتراب العمل المأجور، فعندما علم كل عامل أنه يعمل لحسابه لا لحساب غيره، أصبح حريصًا على توفير الفاقد من الوقت وتفادى إهدار الخامات ومستلزمات الإنتاج لصالح زيادة الإنتاج "وأصبح كل عامل حريصًا على بذل أقصى جهد ممكن لتحسين المنتج وزيادته" (سامح عبود 2004).

يؤكد المهندس سيد علي ذلك قائلًا "أولًا ما فيش حاجة اسمها مدير وعامل، كلنا زي بعض، كلنا بنشتغل عشان احنا عارفين إنه لو ما اشتغلناش مش حنلاقي نقبض، واحنا ابتدينا في الأول كنا بنقبض 50 بالمئة من المرتب وكل شهر يزيد عن ما سبقه، واللي بيحدد احنا حنقبض قد إيه هو هامش الربح الذي نحققه بعد تغطية تكاليف الإنتاج، في الشهر الماضي (نوفمبر 2003) وصلنا إلى 91 بالمئة من مرتبنا، ونتمنى أن نصل إلى 100 بالمئة هذا الشهر، وكلنا نقبض بالتساوي كنسبة من الراتب، بداية من أصغر عامل وانتهاء بأعضاء لجنة التشغيل، يكفينا أن نقول إننا بدأنا منذ سنتين ونصف بـ55 ألف جنيه، وفي عام 2003 وصل إجمالي ما تم صرفه للعاملين من أجور خلال هذه الفترة 3 مليون جنيه بالإضافة إلى خامات في المخزن قيمتها 75 ألف جنيه، أما بالنسبة لمشكلة العمالة الفنية المدربة كنا نضع كل فني لدينا في وسط مجموعة من العمال غير المدربين جيدًا لكي يقوم بتدريبهم، كما أن فرن الزجاج الذي كان يعمل به نحو عشرة مهندسين، الآن يديره اثنين من الكيميائيين فقط" (فاطمة رمضان 2004).

وفي الصدد نفسه، يضيف صالح نسيم (2013) "بعد أن بدت الأمور وكأنها تستقر حيث وصلونا لمرحلة استطعنا فيها توفير كامل أجورنا، كما استطعنا سداد أقساط الكهرباء والماء وغيرها، ومع توفير أرباح قررت لجنة التشغيل أن نشتري بهذا الفائض جزءًا من الخامات ونشغلها لحسابنا بالإضافة للتشغيل لحساب الغير– علمًا بأن هذه الأموال التي اشترينا بها الخامات دخلت ضمن الجرد الذي تم عمله في أثناء تسليم المصنع للمدير الجديد، وأصبحنا ملكا لرامي لكح".

أصدر رامي لكح قرارًا في 28 أبريل 2004 بإعادة تشغيل المصنع وإعادة العاملين إلى العمل وحل اللجنة الثلاثية وتشكيل إدارة جديدة برئاسة مدير سابق للمصنع، هو محمد عبد الوكيل زغلول وعلى العاملين تنفيذ الأوامر. كما أبلغ محاميه العمال بأنه سيوفر مبلغ نصف مليون جنيه كل شهر لتشغيل المصنع، وأن هذه النقود ستأتي من شركة رامي للمنظفات "فل".

وفي الوقت نفسه رفضت إدارة رامي لكح الجديدة تحمل أي مسئولية فيما يخص حقوق العمال التأمينية، فأصدرت وزارة المالية في 25 ديسمبر 2005 قرارًا باعتبار مصنع المصابيح الكهربائية مغلقًا منذ أول أغسطس 2001، وأن جميع العاملين منذ 2001 مفصولون تأمينيًّا، وذلك على الرغم من كل التقارير الحكومية التي كانت تصدر نتيجة للتفتيش الذي قام به التأمينات ومكتب العمل، أفادت بأن المصنع يعمل بإدارة العمال منذ عام 2001. احتج العمال، وبالفعل نجحوا في انتزاع وعد من وزير المالية بالحفاظ على حقوقهم التأمينية.

وذكر صالح بأنه قد تمت مواجهة قرار وزارة المالية بالتقاضي مع الضغوط عن طريق الاعتصامات والإضرابات مما جعل الوزارة تقوم بالإعداد لاجتماع للجنة الفتوى والتشريع بها، حضرها بالإضافة لممثلي العمال حسين مجاور رئيس اتحاد عمال مصر وقتها، وقدمت كل المستندات التي تثبت بأن المصنع يعمل، وصدر قرار بإعادة العمال للتأمينات مرة أخرى رغم عدم وجود طلب من صاحب العمل الرسمي بذلك.

كما أنه في حال مديونيات التأمينات كان يجب تحميل أحدهم مسئولية المديونية، مما حدا بوزارة القوى العاملة إصدار قرار ينص على اعتبار رئيس اللجنة النقابية وأحد أعضاء لجنة التشغيل الذاتي —هو صالح نسيم– المسئول عن العمال، وأُرسل القرار لوزارة التأمينات، التي اعتبرته بهذا الشكل المسئول عن مديونية التأمينات والتي لم يدفعها صاحب الشركة رامي لكح، واتخذت ضده الإجراءات القانونية التي وصلت للمحكمة، فحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بتهمة تبديد أموال التأمينات. ومرة أخرى بحضور العمال وتحت ضغط منهم قامت وزارة التأمينات بإرسال من يشهد في المحكمة بأن صالح نسيم رئيس اللجنة النقابية ليس مسئولًا عن المديونية، وأن المسئول هو رامي لكح صاحب الشركة، مما أسقط الحكم بالسجن عن صالح (مقابلة شخصية معه 2017).

استمر الوضع على ذلك حتى عام 2006: العمال هم من يديرون الشركة فعليًا بينما هناك مدير معين من قبل رامي لكح على الورق، ولكنه لا يتحمل أي مسئولية، وقتها حدث ركود في صناعة اللمبات، بسبب ظهور اللمبات الموفرة، فبدأ ظهور عجز في تغطية أجور العمال، فتدخل المهندس نادر الجيار رئيس مجلس إدارة شركة فل المملوكة لرامي لكح، ودفع فروق العجز في الأجور، ووافق على علاوة للعمال قدرها 10 بالمئة.

استمرت المفاوضات بين رامي لكح وأجهزة الدولة بشأن ديونه، حتى وافق النائب العام الأسبق المستشار عبد المجيد محمود على رفع اسم رامي لكح وشقيقه ميشيل من قوائم ترقب الوصول وإنهاء التحفظ على أموالهما بعد تصالحهما مع البنوك وسداد جميع المديونيات المستحقة، وذلك بعد أن تقدم ممثلو البنوك الدائنة ما يفيد بالتسوية في عام 2009 (محمود سعد الدين 2010).

عاد رامي لكح لمصر بعد ثورة يناير، وذكر صالح أن عمال المصنع ذهبوا لمقابلته في المطار، وأعلن أنه سوف يدفع أجر شهر منحة للعمال. وطبقا لصالح فإنه بعدها وفي أثناء حكم المجلس العسكري "تقدمت كرئيس للجنة النقابية بمذكرة هددت فيها بقيام العمال بالاعتصام والإضراب عن الطعام إذا لم يأخذوا بقية حقوقهم، وهي فروق أجورهم

المساوية لـ 13 شهرًا، والعلاوات التي لم يحصلوا عليها ومجموعها 57 بالمئة. ثم بدأوا الإضراب بالفعل، وفي الليلة الأولى للإضراب توجه رامي لكح للعمال بثلاث عربات محملة بوجبات الكنتاكي والبيبسي، معلنًا أن العمال أبناؤه، وهو لا يرغب "لأبنائه" أن يناموا في المصنع، ووقع قرار بإضافة 57 بالمئة على الأجر الأساسي للعمال". وقال صالح نسيم بأن قيمة الزيادة في الأجر لأي عامل وقتها كانت 1000 جنيه على الأقل، كما أنهم اتفقوا على تقسيط الأجور المتأخرة للعمال. ويفسر صالح موقف رامي لكح بكونه في ذلك الوقت كان قريبا من سلطة الإخوان، ما حدا به إلى إعطاء العمال كامل حقوقهم حتى لا يقوموا بأي احتجاجات، تسيء له وللنظام الحاكم آنذاك (صالح نسيم 2017).

لقد انتهت التجربة الآن، فلم يتبق بالمصنع سوى 180 عاملًا فقط، حيث لا يتم تعيين أي عماله جديدة بديلًا عمن يخرجون من الخدمة سواء بسن التقاعد أو الوفاة. ما يزال فرن صهر السليكا يعمل، بالإضافة لمد خط لتعبئة المنظفات من مصنع رامي المجاور لمصنع المصابيح، كما يقوم المصنع بتصنيع الطلبيات القليلة للمبات وذلك لتوفير أجور العمال، كل ذلك الآن تحت إدارة المالك الأصلي رامي لكح.

3.2) ثم كانت مصبغة أمونسيتو

شرع مجدي علي، نائب رئيس نقابة العاملين بالمصنع، في كلامه عن تجربة التشغيل الذاتي للمصبغة التابعة لشركة أمونسيتو الاقتصادية، والمملوكة للمستثمر السوري عادل أغا، والتي كانت تعمل في صباغة وتجهيز وطباعة وصناعة الملابس الجاهزة، وكانت تحتوي على ثمانية مصانع مقامة على 52 فدان بالعاشر من رمضان – قال علي "أن الشركة كانت شغالة، وكانت أحسن شركة على مستوى الشرق الأوسط حتى لجأ عادل أغا للاستدانة من البنوك في التسعينيات، ومع عدم سداده القروض بدأت المشكلات" (مجدي علي 2017).

وأضاف مجدي "في عام 2001 بدأ ما يجبشي خامات وبدأ الشغل يقف، لما رحنا كلمناه قال انسوا أنا مش هشغل ثاني وهصفيكم. بعدها اتحبس عادل أغا علشان القروض، وقتها ما كانشي عندنا نقابة – لأنه كان عادل أغا حلها – كان السيد راشد رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج لما سمع بمشكلتنا بعت لنا وقال تعالوا النقابة العامة وأنا هصرف لكم أجر شهر لكل عامل –يبدو أنه كان فاكر أننا 200 أو 300 عامل– رحنا 5 آلاف عامل عند النقابة في المظلات، ورفض يصرف لنا فخرجنا على شارع شبرا قفلناه هو والكورنيش، وكنا متوجهين ناحية ميدان التحرير، وقتها الأمن كله جه، ووزير الداخلية طلب مننا أننا نرجع المظلات، وقال لنا ارجعو وهنعمل لكم اللي انتو عاوزينه، هنخرج عادل أغا وهيشغل المصنع، سألناهم مين يضمن لنا الكلام ده، قالوا احنا ضامنين، بالفعل في اليوم التالي كان عادل خرج من قسم النزهة والمصنع اشتغل".

يكمل مجدي "فضلنا شغالين لحد سنة 2006، بس ما فيش أي علاوات أو زيادات في الأجور، لحد ما اتحبس ثاني ووقف المصنع وقال هصفيكم، ولما قلنا له إحنا عاوزين نشتغل ومش عاوزين علاوات ولا زيادات، قال روحوا للحكومة –كنا في الوقت ده كونا نقابة (2004–2005) بدأنا نتحرك ونشتكي ونحتج".

وفي ذلك السياق، نشأت علاقات بين عمال المصنع وبعض القوى السياسية، خاصة أثناء احتجاجاتهم وفي مواجهة تداعيات مشكلاتهم مع صاحب المصنع، فيذكر مجدي علاقته بالصحفيين بمنظمة الاشتراكيين الثوريين هشام فؤاد ومصطفى بسيوني "هشام ومصطفى أدوني رقم تليفون وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي وقالوا كلموها، كلمناها وقالت تعالوا الوزارة، ولما رحنا لها قالت خليكم في مصنعكم شغلوه، ولو جالكم عادل أغا أطردوه، رحنا فعلًا المصنع وشغلناه وبعدها بأسبوعين لقينا 3 ميكروباصات محملين ببوديجاردات عاوزين يوقفوا المصنع ويخرجوا العمال منه، العمال تصدت لهم، ومسكنا 14 واحد منهم سلمناهم لقسم العاشر من رمضان. بعد كده قلنا إننا لازم يكون لنا صفة رسمية، فقدمنا طلب رسمي بتفويضنا في إدارة المصنع، وقتها

ناهد العشري (كانت مدير الإدارة المركزية للمفاوضة الجماعية وعلاقات العمل) اتعصبت علينا وقالت أنتو بتحلموا، المصنع شغال وصاحب المصنع موجود. قعدنا مع الوزيرة واتكلمنا معاها، وبعدها عادل أغا ساب البلد ومشي وتم فرض الحراسة على ممتلكاته، فالوزيرة طلعت لنا أمر تشغيل للمصبغة من النائب العام، طعن عليه عادل أغا فالمحكمة أيدت القرار وطلع قرار بالإدارة وصرف حقوق العمال باسم المهندس إبراهيم حفني والمحامي محمد كمال وكان ده في عام 2008. بدأنا نشتغل مصنعية للغير".

ولكن لا يبدو أن المشكلات قد انتهت بإسباغ بعض الشرعية على قيام العمال بإدارة المصنع ذاتيا فطبقا لمجدي: "كانت المديونية على الشركة كبيرة نحو 30-40 مليون جنيه، الفلوس ما كانتشي بتكفي أجور العمال، خصوصًا وإن بعض فروع البيع كانت بتقبض من المصنع رغم أنهم ما كانوش شغالين. كنا كل ما نتزنق نكلم الوزيرة تصرف لنا شهر من صندوق الطوارئ، كانت متعاونة معانا لأنها كانت شايفانا جدعان وعاوزين نشتغل، خصوصًا لما سمعت أننا أخدنا أجور العمال في شهر ودفعناها لسداد جزء من مديونيات الكهرباء علشان ما يقطعوش الكهرباء عن المصبغة، فصرفت لنا شهر بداله علشان العمال تصرف أجورها".

ولكن إدارة عملية الإنتاج لم تخل من مشكلات وتوتر خاصة بين محامي صاحب المصنع والعمال، فيروي مجدي علي "المحامي قد بدأ يعامل العمال وحش ويتعالى عليهم، وكانت معاملته مع النقابة وكأنه صاحب مصنع، وفي يوم رجعت لقيت العمال شايطين بعدما شتم رئيس النقابة، وقاله (أنتم ما لكوش لازمة) فقمت بطرده من المصنع رغم كون اسمه واردا في القرار وكان العمال في ظهري أنا والنقابة". ويتابع مجدي "بعدها كانت الإدارة للمهندس إبراهيم حنفي بجوار مجلس الإدارة الذي كوناه من تسعة أعضاء، من بينهم مدير المصنع وممثل للنقابة ومدير الشئون القانونية ورؤساء الأقسام، وسلمنا صورة من قرار التشكيل للنائب العام". وكان المجلس يعقد جلسة أسبوعية تناقش أحوال المصنع وتتخذ القرارات وفي حال الاختلاف كانوا يلجئون للتصويت.

وعن باقي عمال شركة أمونسيتو الاقتصادية وعلاقتهم بعمال المصبغة ذكر مجدي "في الوقت ده كانت بقية مصانع الشركة واقفة، وعمالها عاملين اعتصامات عند مجلس الشورى في عام 2010، وكانوا بيقولوا لنا أنتم مش واقفين جنبنا، فقررنا أن وردية تبقي شغالة في المصنع، ووردية يروحوا يعتصموا معاهم، لحد ما لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب برئاسة حسين مجاور، وكانت عائشة عبد الهادي حاضرة الجلسة، خدت قرار بتصفية كل المصانع، قلنا لهم إحنا مش عاوزين نتصفى، إحنا عاوزين نشتغل، فقالوا كل المصانع هتتصفى، في الوقت ده العمال كانت بدأت تزهق لأن المرتبات ماكانتشي مكفيانا، خدوا قرار التصفية وصرف تعويض لكل عامل من العمال اللي مالهاش معاش أجر أربعة شهور عن كل سنة خدمة، واللي لهم معاش أجر ثلاثة شهور".

ذكر مجدي أن هناك نوابًا في مجلس الشعب في ذلك الوقت كانوا يتبنون قضيتهم منهم حمدين صباحي وجمال زهران ومصطفي بكري، كما كان للقوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني مثل مركز هشام مبارك واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية وبعض الصحفيين الأفراد مثل سهام شوادة الصحفية، دور هام في الإعلام عن قضيتهم، ونقل الخبرات السابقة لهم. وكان لمنظمة الاشتراكيين الثوريين دور مهم بالإضافة لذلك من حيث التشاور معهم فيما يجب اتخاذه من خطوات، على حد قول مجدي "عمرنا ما لجأنا لهم في حاجة واتأخروا".

ولم يطل عمر تجربة الإدارة الذاتية لأمونسيتو فانتهي الأمر بتصفية المصنع من خلال قرار لجنة القوى العاملة في عام 2010.

3.3) قوطة للصلب

في لقاء مع عدد من أعضاء لجنة التشغيل بمصنع قوطة 2013، ذكر العمال أن شركة الدلتا للاستثمارات الصناعية والبحرية (ديمكو) هي إحدى شركات مجموعة قوطة للصلب التي تعمل في مجال تصنيع حديد التسليح، ويقع المصنع بمدينة العاشر من رمضان، وكان عدد عماله في عام 2013 كان 368 عاملا. بدأ المصنع في العمل

سنة 1996 ثم ما لبث أن أخذت أوضاعه المالية في التدهور من شهر نوفمبر 1999 وحتى 2005، بسبب مديونية مالكه عبد الوهاب قوطة للبنوك، والذي أرجع مشكلته في برنامج تلفزيوني إلى تدهور الوضع الاقتصادي في بورسعيد في نهاية التسعينيات في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك هناك، حيث كانوا يقومون على البنية الأساسية لمجمع مصانع حديد بها 16 مصنعًا، في شرق التفريعة يشاركهم فيها البنك الأهلي بعد أخذ كل الموافقات على الإنشاء، وبعد محاولة الاغتيال مباشرة صدرت قرارات بتحويل منطقة شرق التفريعة لمزارع سمكية وتم سحب الأراضي من المستثمرين بعد أن كان قد أنفق 130 مليون جنيه (برنامج 90 دقيقة 2014).

يحكى العمال عن أنهم سبق وأداروا المصنع من قبل؛ نحو عام 2009 عندما كانت هناك أحكام صادرة ضد عبد الوهاب قوطة وكان هاربًا من تنفيذها، وقتها قام العمال بعمل صندوق فيما بينهم بشكل عرفي جمعوا فيما بينهم ومن زملائهم أموالًا في شكل أسهم قيمة السهم الواحد 1000 جنيه ما سمح بجمع مبلغ 3 مليون و60 ألف جنيه، وتمكن العمال من تشغيل المصنع وتحقيق أرباح بما مكنهم من سداد أجور العمال وقيمة الكهرباء والمياه والغاز بالإضافة إلى سداد معظم مديونيات التأمينات. كما كانوا يعطون لعبد الوهاب قوطة، المالك، جزءا كبيرًا من المكاسب، وكأنهم يؤجرون خط إنتاج الحديد منه، ويقومون بتوزيع الأرباح بعد ذلك على الأسهم. بعد ذلك استولى عبد الوهاب قوطة على كل أموال صندوق التشغيل هذه، بما فيها أموال العمال بعد استرداده للمصنع.

وتجددت المشكلات المالية التي واجهت الشركة في شهر يونية 2012، وطبقًا للمهندس محسن صالح المفوض بالتشغيل "ابتدت المرتبات ما نقبضهاش، كمان وقف الشغل وقال [قوطة] أنه هيعمل عَمْرة في الفرن فقلنا له الفرن مش محتاج عمَرْة، هو كان بيخرب في الشركة لأنه حتى الحديد الخام اللي في الفرن باعه، وأدانا إجازة إجباري لمدة 15 يوم. بدأنا الاعتصام عندما بدأ في بيع أساسيات المصنع وخط الإنتاج وذلك في أثناء الإجازات".

وتابع أحد أعضاء اللجنة النقابية "كمان كان فيه مخزن تابع لبنك مصر فيه 25 ألف طن حديد (ديون قوطة لبنك مصر مليار و800 مليون جنيه)، البنك كان متواطئ معاه، واشترى كل مديونية قوطة للبنوك التانية، والمشكلة أنه الشركة ما تساويش المديونية دي، المهم لما عرفنا أنه بياخد الحديد اللي في مخازن البنك جرينا على البنك عشان نقوله الحق فلوسك، قابلنا أيمن صلاح رئيس الشئون القانونية في البنك، فكان رده، وأنت مالك أنت جاي بتبلغ بصفتك إيه، فقلنا له لأن ده هيأثر على حقوقنا بعد شوية. ولما لقينا موقف البنك كده رحنا اعتصمنا قدام البنك لمدة ثلاثة أيام، وطالبناه يا إما يبيع لحد تاني علشان يشغل المصنع، يا أما يصفي ويدينا حقوقنا".

إثر هذه التطورات تحرك العمال وقاموا بعمل محضر ضد عبد الوهاب قوطة اتهموه فيه بالإضرار بحقوق العمال (بالامتناع عن صرف المرتبات)، والإضرار بأصول خاصة بجهة حكومية (البنك الدائن له)، وأعقب هذا الاعتصام عند مكتب النائب العام.

وفي 12 أغسطس 2012، قام العمال بوقفة احتجاجية أمام مجلس الوزراء، إثرها قامت أمانة الاتصال والإعلام بمجلس الوزراء، بمخاطبة (مكتوب على المخاطبة هام وعاجل) المشرف على مكتب وزير الاستثمار بتاريخ 14 أغسطس 2012، طلبت فيها من وزير الاستثمار بالتنسيق مع وزير القوى العاملة والهجرة دراسة أوضاع العمال بالشركة، أرفق به الطلب المقدم من أحمد محمد الشعراوي رئيس اللجنة النقابية لعمال الشركة وآخرين. وكانوا يطالبون بصرف راتب شهر يوليو للعمال وباقي مستحقات العمال بالشركة، ويطالبون بتشغيل الشركة بكامل طاقتها. وطبقًا لما قاله المهندس محسن صالح فإن الوزارة كانت تتوسط في التفاوض بين العمال ومالك المصنع، ولكن قوطة كان يعطي مواعيد للوزارة من أجل التفاوض، ولا يأتي "وأن كل ذلك لم يسجل بشكل رسمي. إلى أن تم تحويل الموضوع بعدها لمحاضر مفاوضة رسمية من قبل الوزير ومستشاره، وسجلوا امتناعه عن الحضور للتفاوض، ثم تم تحويل الموضوع برمته للنائب العام، وذهب وزير القوى العاملة خالد الأزهري مع العمال للنائب العام وشرح له الموضوع" (محسن صالح 2013).

كان ذلك بالتزامن مع ضغوط العمال عبر الاحتجاج أمام مكتب النائب العام، صدر على إثرها قرار النائب العام رقم 16 لسنة 2012 بتاريخ 5 نوفمبر 2012، بمنع عبد الوهاب محمد قوطة وأبنائه مؤقتًا من التصرف في إدارة ما يملكونه من حصص في شركة دلتا للاستثمارات الصناعية والبحرية (دیمکو)، وتعيين المهندس محسن صالح عبده وكيلًا لإدارة الشركة – مدير الإنتاج السابق للمصنع والذي فوضه العمال لإدارة المصنع– كما انتخب العمال من بينهم لجنة مكونة من ستة لتعمل على إدارة الشركة مع المفوض. وتم تأييد ذلك القرار من محكمة جنايات الزقازيق الدائرة الخامسة ـ استئناف المنصورة بجلسة 14 نوفمبر 2012. بعدها أيضًا اضطر العمال للضغط مرة أخرى عن طريق الاعتصام والتظاهر، حتى صدر قرار من المحامي العام بمحافظة الشرقية، بتاريخ 4 فبراير 2013، بتسليم المهندس محسن صالح مقر الشركة، وذلك في وجود أحد وكلاء النيابة وقوة من الشرطة، على أن يتم ذلك يوم 6 فبراير 2013.

وحل العمال مشكلة التمويل عن طريق إصدار أسهم فيما بينهم بشكل عرفي كما سبق أن فعلوا في 2009، فصمموا نظام أسهم قيمة كل سهم 1000 جنيه، وبدأوا بجمع الأموال من زملائهم العمال في المصنع وأقربائهم الراغبين في أن يكونوا مساهمين لإعادة تشغيل المصنع، فقاموا بجمع مليون جنيه وضعوها وديعة للتشغيل وكانوا يبحثون عن مساهمين جدد، وقت المقابلة. وبسؤالهم عن كيفية تسويق المنتج الذي ينتجونه أجابوا بأن كل نوع من أنواع الحديد له منطقة جغرافية يوزع فيها، وعلى سبيل المثال هناك سيطرة لتوزيع حديد قوطة في الصعيد.

ولم يكشف العمال عن طريقة إدارة العمل في أثناء التشغيل الذاتي، وعلى ما يبدو فإنهم قد اعتبروها بمثابة سر لا يجب إطلاع أحد على هـ غير مجموعة الإدارة. وفي المقابل فقد اكتفوا بالحديث عما قاموا به من أجل التشغيل، من عمل دراسة جدوى لتشغيل المصنع، ثم التقدم بها لهذه للجهات الدائنة طالبين جدولة المديونيات، لكي يطمئنوا لقدرة العمال على تشغيل الشركة. وطالب العمال بإعادة توصيل الغاز والكهرباء والمياه للشركة حتى يستطيعوا التشغيل. وبعد مطالبة العمال أرسل وزير القوى العاملة في 26–

11-2012 برقم صادر 1788 مخاطبة لوزير المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي)، يطلب منه سرعة التدخل لتيسير إجراءات إعادة توصيل المرافق للشركة، مع إعطاء العمال فترة سماح لمدة شهرين، وضم الاستهلاك خلالهما للمديونية لحين إعادة تشغيل المصنع بكامل طاقته.

كما تقدم المهندس محسن صالح، المفوض بالإدارة في 15 يناير 2013 بطلب لرئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للغازات البترولية، يطالبه فيها بالموافقة على إعادة توصيل الغاز الطبيعي للشركة، وأنهم على استعداد لجدولة المديونية المستحقة على الشركة. وإثباتًا لحسن نواياهم طرحوا طريقة للجدولة، ذكروا فيها أنهم سوف يدفعون 50 ألف جنيه شهريًّا بعد ثلاثة أشهر من بدء التوصيل لمدة تسعة أشهر، ثم يدفعون 75 ألف جنيه شهريًّا لمدة عام، ثم 100 ألف جنيه شهريًّا لمدة عام آخر، ثم 125 ألف ثم 150 ألف حتى تنتهي المديونية. كما أبدوا التزامهم بسداد مستحقات المسحوبات الشهرية من الغاز بانتظام. وكذلك بالنسبة للكهرباء، ولكن أيًّا من هذه الطلبات لم تقبل سوى بعد الضغط من قبل العمال عن طريق الاعتصام أمام وزارة البترول وهيئة الكهرباء.

أما من جانب العمال فقد وصف أحدهم وهو عايد محمد عايد نجاح التجربة بـ"مثابة حلمًا لمئات العمال الذين عانوا مرارة الانكسار لمدة عام ونصف العام هي فترة توقف المصنع عن العمل"، بدأت التجربة فور قرار المحكمة الاستجابة لرغبة العمال في الإدارة الذاتية لمصنعهم، عندها فقط "اتضح لنا أن الأزمة أكبر مما كنا نتخيل، معوقات كثيرة أهمها الديون التي تراكمت على المصنع قبل وفي أثناء فترة توقفه عن العمل والتي وصلت إلى ما يزيد على 16 مليون جنيه مديونية لشركة الكهرباء و6 ملايين أخرى لشركة الغاز، إضافة إلى رواتب العاملين في المصنع، التي لم يتقاضوها منذ ما يزيد على عام ونصف العام، وكان الحل في ضرورة تنظيم أنفسنا واختيار لجنة من العمال أنفسهم تكون قادرة على التوفيق بين مطالب وحقوق العمال وبين تشغيل المصنع وجني أرباح يمكنها أن تسد ولو جزءًا ضئيلًا من الديون المتراكمة، قمنا باختيار خمسة من بيننا ليكونوا بمثابة مجلس إدارة المصنع، أحدهم رئيس مجلس الإدارة، وآخر رئيس النقابة،

وثالث للإدارة المالية، ورابع للأمور الإدارية، وخامس للتفاوض مع الدولة والمستثمرين وأمور التشغيل الفنية، بعدها بدأت تلك اللجنة إجراء مباحثات ومفاوضات مع الدولة" (إيمان محمد 2013).

وعن دور الدولة يرى عايد أنها "لم تقم بدورها في حمايتنا وتشجيع تجربتنا بل إنها وقفت أمامنا، حيث غاب دعم وزارة القوى العاملة واتحاد النقابات الرسمي، وسعت اللجنة التي تم اختيارها بمساندة باقي العاملين في المصنع لإبرام اتفاقيات مع تجار مواد خام، على أن يقوم العاملون في المصنع بتحويل المواد الخام إلى مادة صلبة شريطة أن يقوم نفس التجار بشراء منتجات المصنع بأسعار أقل من تلك الموجودة بالسوق، بالطبع- يواصل عايد- كانت شروطًا مجحفة، ولكننا قبلنا بها وعملنا ليل نهار لكي نستطيع أن نعيد تشغيل المصنع ونفى بوعودنا التي ألزمنا بها أنفسنا للدائنين سواء كانت الدولة أو البنوك، وبالفعل عاد المصنع للعمل بنسبة تشغيل لا تقل عن 50 بالمئة، تنازل العمال عن نصف راتبهم مقابل أن يحققوا حلمهم في إعادة تشغيل المصنع، والعودة مرة أخرى إلى ما بنوه طوال السنوات الماضية بعرقهم".

ويجمل عايد التجربة برمتها في جملتين "إدارة مصنع ليست لعبة سهلة، ولكن صورة زميلي الذي توفى على أيدي دائنين جاءوا ليطالبوه بما لديهم من أموال كانت هي الأكثر سيطرة على مشاعري، عيون زملائي في العمل وهم يخلعون ملابسهم أمام دار القضاء ليجبروا الدولة على التعامل معهم باعتبارهم مواطنين، وصوت بكاء البعض منهم كان هو الأساس في تحركنا ومن رحم الألم تولد الإرادة".

ويضيف السيد إسماعيل "قمنا بعمل لائحة تنظم العلاقة بين العمال وإدارة المصنع الجديد، وكانت بمثابة العقد الجماعي الذي ينظم علاقات العمل، كانت أكثر تطورًا من قوانين كثيرة مجحفة للعمال، قوانين لا تهتم بآدميتنا وتتعامل معنا بمنهجية مختلفة عن تلك المنهجية العقيمة التي تنظر إلى العامل باعتباره ترسًا في عجلة إنتاج الدولة، وهم لا يدرون أن تلك العجلة هي حياة العامل وكرامته".

وظلت الشركة تعمل تحت إدارة العمال، حتى تم تعيين وكيل لقاضي "التفليسة" الخاص بقوطة، وقد قام باستلام الشركة من العمال وقام بسداد الكثير من الديون للشركة، ضمنها مستحقات وأموال العمال طبقًا لما ذكر المهندس محسن صالح (2017).

فقد قام قاضى التفليسة في مارس 2015 بالموافقة على إيجار مصنع الصلب المملوك لرجل الأعمال المتعثر عبد الوهاب قوطة مقابل 1.7 مليون جنيه شهريًا، وذلك لتسوية الديون المستحقة علي ضمن التفليسة (عفاف عمار 2015).

3.4) وأخيرًا كان مصنع إنكوباب

كانت بداية العمل في إنشاء المصنع والحصول على التراخيص للشركة الدولية للمنتجات الورقية ومواد التعبئة (إنكوباب) في عام 1997، ومقرها بالمنطقة الصناعية الثالثة بمدينة السادس من أكتوبر فيما بدأ التشغيل الفعلي للشركة في عام 2000، ومالك الشركة ورئيس مجلس إدارتها هو فريد وديع جرجس طوبيا.

بدأ التشغيل طبقا لما ذكر العمال بعدد 1500 عامل ضمنهم 1300 عامل مؤمن عليهم في مقابل 200 عامل غير مثبتين وغير مؤمن عليهم، مقسمين على ثلاث ورديات عمل، كان عددهم يتراوح ما بين 360- 370 عامل وقت محاولة العمال للتشغيل الذاتي (مقابلة مع عدد من العمال بالمصنع 2013).

وفقًا لما قال محمد سلطان المفوض بالإدارة من قبل النائب العام، فإن أوضاعهم في بداية تشغيل الشركة كانت مستقرة، وأن متوسط أجورهم كان جيدًا، حيث كان متوسط المرتبات للعمال والفنيين عام 2000 يتعدى الـ500 جنيه ويصل بالنسبة للمهندسين إلى 2000 جنيه، بيد أن المشكلات قد بدأت في الظهور من 2009 عندما أنشأ صاحب الشركة فرعًا آخر في المنطقة الخامسة، وحصل على قروض من البنك المصري لتنمية الصادرات والبنك العربي وذلك لشراء ماكينات للمصنع الجديد، وهي المديونية التي بدأت بـ15 مليون جنيه ووصلت وقت الأزمة إلى 75 مليون جنيه، ودخلت الشركة إثرها في صعوبات مالية هددت بإغلاق المصنع، وكان اللجوء للإدارة الذاتية ردًا عليها.

بدأت مشكلات العمال مع الشركة بتأخير العلاوات المستحقة لهم، ذلك أن العمال منذ بداية تشغيل الشركة كانوا يحصلون على علاوة واحدة وهي الـ10 بالمئة، ولكن في عام 2008-2009 بدأ طوبيا يمتنع عن صرف العلاوة. في آخر عام 2009 توقف 30 بالمئة من الماكينات بسبب عدم وجود مواد خام، وامتنع المالك عن شراء قطع غيار لصيانة الماكينات مما أدى لهلاك الماكينات، وكذلك بدأت مشكلات مع العملاء بسبب عدم التوريد في المواعيد المتفق عليها، ما استدعى تفعيل الشروط الجزائية ضد الشركة.

وأعقب هذا التأخر في مواعيد صرف المرتبات، ففي عام 2009 كانت الشركة تصرف المرتب في اليوم العاشر من الشهر التالي، ثم أصبحت المرتبات في عام 2010 تصرف في اليوم العشرين من الشهر التالي، وفي عام 2011 ظل العمل متوقفًا داخل الشركة لمدة شهرين، والعمال لا يتقاضون أي مرتبات. لذا قام العمال باعتصام في مايو 2011، تدخلت قيادات الجيش في المنطقة المركزية بالجيزة، واستطاعوا أن يتوصلوا لمكان رئيس مجلس الإدارة المختفي وأجبروه على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، التي جمعت سبعة من ممثلي العمال به بحضور قيادات الجيش في نادي الرماية، ويذكر محمد سلطان المفوض بإدارة الشركة من قبل النائب العام "قال طوبيا إن عمال الشركة هم أبناؤه وإخوته، ولكنه ليس لديه ما يدفع به أجورهم، ووعد ببيع ماكينتين لكي يدفع أجورهم، ولكنه في اليوم التالي أتى بالفلوس دون بيع أي ماكينات وقبضنا آخر مرتب، وده كان مرتب شهر أبريل 2011" (محمد سلطان 2013).

ويتابع سلطان "بدأنا نشتغل سحب للغير (شغل مصنعية، يعني العميل يجيب الخامة واحنا نشتغلها ويأخذها ويدينا مصنعية)، ولكن شغل المصنعية كان لا يكفي المرتبات، لأن المرتبات كانت 800 ألف جنيه في الشهر، وكنا بنشتغل بـ400 ألف جنيه، وأدي ذلك إلى أن يترك الشركة نحو نصف العاملين خلال 2010-2011. كان يقوم بإدارة الشركة في فترة شغل المصنعية أحد مهندسي الإنتاج، واستمر العمل على ذلك حتى شهر أبريل 2012، ولكن حدثت خلافات ما بين المهندس والعمال، اتهمه العمال

بعدم العدالة في توزيع عائدات التشغيل، وأنه يعمل لحساب شركات بعينها، ووقف العمال وحاصروه في مكتبه مما أدي بالشرطة إلى الحضور للشركة وإخراجه منها".

كانت أول شكوى يتقدم بها العمال لوزارة القوى العاملة، كانت بتاريخ 30 يوليو 2012 طالبوا فيها تعيين من يقوم بإدارة الشركة، ويلتزم بمرتبات العمال. وقتها كانت الأوتوبيسات التي تقل العمال من وإلى الشركة قد توقفت جزئيًا، وشرع العمال في تمويلها من جيوبهم.

ويذكر محمد سلطان، أنه عند تلك النقطة من تدهور وضع المصنع "بدأ العمال يبيعون في الهالك كي يقبضوا جزءًا من أجورهم، لدرجة أن تجار الخردة كانوا يدخلون الشركة مع أي عامل لكي يشتروا الخردة. حتى وصل الأمر لفك أجزاء من الماكينات ثمنها آلاف الجنيهات لتباع على أنها خردة. وبعض العمال كانوا يري دون فك الماكينات نفسها وبيعها من أجل مرتباتهم، ويضيف أنه في يوم 6 سبتمبر 2012، تم إيقاف كل ذلك وطالبنا بتدخل وزارة القوى العاملة والهجرة، وبصرف أجورنا من صندوق الطوارئ".

وبالفعل فقد أرسل وزير القوى العاملة والهجرة خالد الأزهري الكتاب رقم 1334 بتاريخ 6 سبتمبر 2012 للنائب العام بشأن قيام إدارة شركة إنكوباب باتخاذ تدابير غير مشروعة قصد منها الاعتداء على حق الغير في العمل والمعاقب عليها بنص المادة (375) من قانون العقوبات المصري (خالد الأزهري 2012 أ). كما أرسل وزير القوى العاملة (خالد الأزهري2012 ب) كتابًا آخر للنائب العام برقم 1815 بتاريخ 3 ديسمبر 2012، يشير فيه للمكاتبة السابقة، ويضيف عليها بأن العمال لا يزالون يترددون على الوزارة مطالبين بتحديد مصيرهم، خصوصًا بعد هروب صاحب العمل إلى إنجلترا دون أن يفوض أحدا لإدارة شئون الشركة، وصرف أجور العمال المتأخرة. وُجد في المكاتبة الثانية طلب الوزير من النائب العام بالموافقة على تعيين محمد سلطان عبده –والذي قامت النقابة العامة لعمال الكيماويات بترشيحه– وكيل لإدارة الشركة، وتشغيلها وصرف أجور ومستحقات العمال، وذلك بناءً على اختيار عمال الشركة له

ولمحمد نبيل، وتفويضهم في الإدارة. وهو ما فتح عمليًّا الباب أمام الإدارة الذاتية للمصنع بمباركة من الوزارة وبتصريح من النيابة العامة.

وكانت النقابة العامة للكيماويات قد أرسلت كتابين لوزير القوى العاملة الأول بتاريخ 6 نوفمبر 2012، طالبته بسرعة التدخل وإحالة الأمر للنائب العام، لصرف أجور العمال، وتشكيل لجنة لإدارة العمل بالشركة يكون ضمن أعضائها مندوب من وزارة القوى العاملة لتشغيل الشركة. وكانت المكاتبة الثانية بتاريخ 14 نوفمبر 2012، وأشار فيها كتاب النقابة إلى طلب د. ناهد العشري (رئيس الإدارة المركزية للمفاوضة الجماعية بالوزارة وقتذاك قبل شغل منصب وزير في 2013) بأن يتوافق عمال الشركة على اختيار اثنين لإدارة شئون الشركة الإنتاجية والإدارية، وذكروا بأن العمال توافقوا على اختيار كل من: محمد سلطان عبده، ومحمد نبيل.

وسعى مالك الشركة في التصدي لتلك الإجراءات، ففي نفس اليوم (6 سبتمبر 2012) الذي أرسل فيه الوزير مكاتبته الأولى للنائب العام، أرسل صاحب الشركة فاكسا لوزير القوى العاملة (أخذ رقم 4026 وارد بالوزارة)، يتهم فيه العمال بالسرقة والتخريب، كما ذكر بأنه سمح للعاملين بالحضور للشركة يومين فقط مع صرف أجرهم بالكامل، وذلك حتى يستطيعوا العمل في أماكن أخرى بقية الأيام، كما جاء في خطابه أنه يقوم بالتفاوض على قرض أوروبي يستطيع من خلاله سداد كل المستحقات.

وقد كان رد العمال على محاولته هذه التقدم ببلاغات للنيابة ولوزير القوى العاملة يطالبون فيها بجرد كل ما بداخل الشركة، كما أثبتوا أنهم موجودون بالشركة في أوقات العمل كل أيام الأسبوع، وجاء بمحضر مكتب عمل أكتوبر بتاريخ 18 سبتمبر 2012 " وقد تبين لنا بالانتقال اليوم وجود العمال داخل نطاق المصنع وتوقف الماكينات بالمصنع وعدم وجود أي خامات بالمصنع".

ولم يكتف مالك المصنع بهذا بل قام بإبلاغ الكهرباء التي يدين لها بمليونين و480 ألف جنيه، وكذلك التأمينات، وتم قطع الكهرباء عن الشركة، كان ذلك في أثناء انشغال

العمال بالتحقيقات في البلاغ الذي تقدموا به للنائب العام بشأن امتناع صاحب الشركة عن دفع الأجور طبقًا لما ذكر العمال، وهي القضية تم الفصل في الشق المدني منها وتم الحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور وغرامة 100 جنيه عن كل عامل، وفيما يخص الشق العمالي ما زالت تتداول في المحاكم بالقضية رقم 768 لعام 2012.

كان ضمن بلاغ العمال للنائب العام اتهام المالك بالامتناع عن تشغيل المصنع، وكذلك استيلاءه على المال العام، سواء أموال البنوك أو التأمينات أو الكهرباء وغيرها، وكان النائب العام قد أحال البلاغ لنيابة أكتوبر، والتي بدورها أعادته للنائب العام بدعوى أن البلاغ ضد الاستيلاء على المال العام لابد أن يكون الذي مارسه موظف عام. وهو ما أغضب العمال وجعلهم يقوموا بوقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام يوم 22-1-2013، وبناءً عليه تم تحديد موعد مع النائب العام حضرته ناهد العشري من وزارة القوى العاملة، والتي تحدثت عن أن حالة الإغلاق أصبحت حالة عامة، وأن أصحاب المصانع يغلقونها ويشردون العمال، لذا لابد من اتخاذ إجراء ضدهم.

بعدها تمت إعادة القضية لنيابة أكتوبر إلى أن صدر قرار الرفض يوم 9 مارس 2013، مما جعل العمال في حالة ثورة عارمة، وقاموا بوقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام، وصعد أحد العمال فوق مبني مكتب النائب العام، ومعه ابنه الصغير وهدد بإلقائه من أعلى، وعندما قام الأمن بإغلاق الأبواب حاول العمال اقتحام المحكمة.

وروى بعض قيادات العمال عما حدث يومها، فقالوا إنهم كانوا موجودين أمام مكتب النائب العام بالداخل يحاولون مقابلته أو مقابلة أحد مساعديه دون جدوى، وزملاؤهم معتصمون بالخارج، عندما رأوا الأمن يتجهز بخزن الخرطوش، ويستعد لضرب زملائهم في الخارج، في الوقت الذي يعرفون أن زملاءهم لن يتراجعوا، فخافوا من المجزرة التي كانت على وشك الحدوث، فاقتحموا مكتب حسن ياسين، وقالوا له "أنتم مسئولين عن المجزرة التي ستحدث إذا لم تتحركوا لحل المشكلة"، فطلب منهم النزول لزملائهم وتهدئتهم، ثم صدر قرار تفويض مؤقت لمحمد سلطان عبده، لحين انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين كي تختار مجلس إدارة جديد. وهو القرار الذي وجده العمال غير

محدد ولن يمكنهم من التشغيل، لذا أخذوا صورة القرار وتوجهوا لمكتب ناهد العشري بوزارة القوى العاملة، التي ذكرت أنه ليس لديها حلول، وأن وزير العمل اتصل بوزير العدل واتفقا على تعديل القرار.

هذا وقد أكدت العديد من الصحف الواقعة كما حكاها العمال فقد جاء في مجلة روز اليوسف أن "محمد سلطان" عضو النقابة المستقلة لعمال إنكوباب لصناعة البلاستيك، قال إن الأمن المركزي قد منعهم من دخول دار القضاء العالي، "فحاولنا الدخول بالقوة فقام جنود الأمن المركزي برفع الأسلحة علينا والخرطوش لمنعنا من الدخول" (روز اليوسف 2013).

كما جاء في المصري اليوم أن أحد العاملين بالشركة الدولية للمنتجات الورقية ومواد التعبئة "إنكوباب"، هدد بإلقاء ابنه من أعلى دار القضاء العالي حيث قام بالجلوس على حافة سطح دار القضاء واضعًا نجله فوق قدمه مهددًا بإلقائه في حال عدم الاستجابة لمطالبهم، وذلك في أثناء الوقفة الاحتجاجية للمطالبة بإصدار قرار بضبط وإحضار صاحب الشركة، فريد وديع طوبيا، كما نظموا سلاسل بشرية على جانبي الطريق لرفع مطالبهم وسط وجود مكثف من قوات الأمن (المصري اليوم 2013).

وذكرت صحيفة الفجر أنه إثر الوقفة وافق النائب العام المستشار طلعت عبد الله على إعادة تشغيل المصنع، وأمر النائب العام بتعين محمد سلطان عبده مفوضًا مؤقتًا للشركة لحين تعيين مجلس إدارة جديد لها بمعرفة الجمعية العمومية. ورفع العمال في أثناء الوقفة لافتات مدون عليها "حقي أنا.. ودا لو مات أنا معاه.. الإضراب مشروع ضد الفقر" كما رددوا هتافات "قول يا حكومة.. المصنع واقف ليه، وقول يا حكومة.. نعمل إيه.. طلعت بيه يا طلعت بيه فقر الدنيا إداك إيه" (طارق حافظ 2013).

وفي الوقت الذي كان العمال منتظرين فيه تعديل القرار لكي يتمكنوا من تشغيل الشركة فعليًّا، تقدم محامي طوبيا للنائب العام بطعن على القرار، والذي طلب منه التوجه بطعنه للمحكمة.

وقد ذكر العمال أنهم في البداية ترددوا في قبول الإدارة الذاتية التي عرضت عليهم من قبل وزارة القوى العاملة، بالنظر لمعرفتهم بأن الشركة مدينة، وليس لديهم أموال لعمل صيانة الماكينات وشراء الخامات. وأنهم بعدما حصلوا على قرار التفويض بالإدارة من النائب العام قاموا بالاتصال بصاحب الشركة، وعرضوا عليه أن يأتي بمن يشاء مكانه في الإدارة، وذلك لتمتعه باعتماد تجاري في الخامة من شركات توريد الخامة من خارج مصر، ذاكرين له إمكانية تجميد الديون مؤقتًا، وذلك لحين عودة الشركة للتشغيل، خصوصًا وأن لديهم قرارا بالتفويض في التشغيل. وذكر العمال بأنه رفض عرضهم، وقال لهم "أنتم مش هتقدروا تشغلوا لأن الشركة تحتاج 10 مليون جنيه حتى تكون جاهزة للشغل". بعدها اقتنع العمال بأنه لا يوجد حل بخلاف الإدارة الذاتية، ففي الأزمة الاقتصادية الحالية وندرة فرص العمل، خصوصًا وأن معظمهم تعدى سن الأربعين، فلن يوافق أحد على تشغيلهم.

على الرغم من تردد العمال إلا أنهم بدأوا يفكرون في كيفية الإدارة بعد مكاتبة وزير القوى العاملة للنائب العام للمطالبة بقرار تفويض في التشغيل "بدأنا نحاول نجهز أنفسنا، وقد أخذ ذلك عدة أشكال منها: البحث عن عملاء لشراء المنتج، كما قمنا بالاتصال بالمهندسين ومسئولي التسويق الذين تركوا الشركة، لمطالبتهم بالعودة للشركة، أو حتى المساعدة في التشغيل لمن عمل في مكان آخر، وتفاوضنا مع البنك لمعرفة إمكانية التمويل. ولكنا فوجئنا برفض البنك". وبعد ضغوط، طالب البنك عمال إنكوباب بخطة تشغيل وعندما تقدم بها العمال، قيل لهم إنه لن يمولهم بأكثر من ثمن عشرة أطنان من الخامة في كل مرة، مما يؤدي بهم للخسارة في الوقت الذي يستوردون فيه الخامات بالعملة الصعبة ترتفع أسعارها بشكل أسبوعي، وفي هذه الحالة سوف يخسرون، وتفشل تجربتهم في الإدارة.

واستمر العمال في الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية كان ضمنها وقفة احتجاجية أمام بنك الصادرات بالمهندسين يوم 27 مايو 2013؛ وذلك للمطالبة بتعين لجنة حراسة على المصنع لحين تشغيله مرة أخرى بعد تكرار الاعتداء على الشركة. ورفع

المتظاهرون بعض اللافتات منها "أجورنا نسيوها والمعيشة غلوها"، و"الإضراب مشروع مشروع ضد الفقر وضد الجوع"، "يا أزهري فينك فينك عمال مصر بتناديلك".

واتهم العمال بنك تنمية الصادرات بالتواطؤ مع المستثمر في وقف حال المصنع؛ حيث إن البنك هو الدائن الأكبر للشركة، وأن صاحب المصنع يقوم بالاستعانة ببعض البلطجية الذين يقومون بسرقة مواتير الماكينات لضمان توقف المصنع، مطالبين البنك بتوفير ممولين لتشغيل الشركة أو تأجير جزء من المصنع لشراء مستلزمات وتشغيل للماكينات (سهام شوادة 2013).

وقد أفاد العمال بأنه في الفترة ما بعد 30 يونية 2013 أُغلق باب التفاوض تمامًا، ولم يرض أي مسئول بمقابلتهم، وعندما حاولوا استخدام نفس طرق الضغط القديمة بالوقوف والتظاهر، ذهبوا لمكتب النائب العام فوجدوا دبابات فخافوا ولم يستطيعوا تنفيذ الوقفة.

وعندما اعتصم العمال في المصنع في أكتوبر 2013 تم فض اعتصامهم بالقوة، واختلفت آراؤهم عن الطرف الذي تدخل لفض اعتصامهم، فذكر أحدهم بأن الشرطة أتت وفضت الاعتصام بالقوة بينما في حين قال آخر –على استحياء– أنهم في أثناء اعتصامهم بالشركة لمنع بيع الماكينات أبلغ الموكلون عن طوبيا الشرطة التي أتت ونصحت العمال بتأمين أنفسهم عن طريق تحرير محاضر كونهم غير معتدين (محادثة هاتفية مع اثنين من العمال فضلا عدم ذكر اسميهما في مايو 2017).

لم يكن لعمال شركة إنكوباب نقابة، لذا أنشأوا نقابة مستقلة بعيدًا عن اتحاد العمال الحكومي، وانعقدت جمعيتها العمومية في يوم 19 مارس 2013، وكان الحديث في الجمعية العمومية يربط بين أهمية وجود النقابة بالنسبة للعمال سواء في حينها من أجل إنجاح تجربة الإدارة الذاتية، أو في المستقبل من أجل الدفاع عن حقوقهم ضد أي إدارة سواء حالية أو قادمة.

وكون العمال في إطار مساعيهم للإدارة الذاتية عددًا من اللجان النوعية، وهي: لجنة الحراسة والتي باتت تحافظ على الماكينات والمحتويات بالمصانع، ولجنة قانونية تقوم باستشارة كل القانونيين في النواحي القانونية والإجرائية، بالإضافة إلى لجنة للمفوضة وتمثيل العمال (عمال إنكوباب- بيان صحفي غير مؤرخ).

ولم تكن تجربة الإدارة الذاتية هنا تجرى بمعزل عن السياق السياسي الأوسع فيذكر محمد سلطان "فيه ناس كثير ساعدونا، سواء مراكز: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية أو أحزاب: حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وتنظيم الاشتراكيين الثوريين، أو أشخاص زي الأستاذة سهام شوادة الصحفية، اتعمل لنا مؤتمر في نقابة الصحفيين يوم 21 نوفمبر 2012، كنا فيه إحنا وجاك وقوطة"، وكانت المساعدات عبارة عن دعم قانوني، أو مشاورات حول ما العمل، أو دعم إعلامي". وكان محامو المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية يتولون الشق القانوني الخاص بقضايا العمال، وهو ما أكده حديث هشام فؤاد عن دور القوى السياسية والمجتمع المدني في تقديم الدعم القانوني للعمال، وكذلك مساعدتهم في تبادل الخبرات، فمثلًا قامت المنظمة بعقد لقاء ما بين قيادات عمال المصابيح الكهربائية وقيادات عمال المصبغة.

ويكشف هذا عن البعد السياسي الذي يتجاوز المصنع كوحدة إنتاجية يكافح العمال من أجل الإبقاء عليها في مواجهة مخاطر الإغلاق والتصفية، وبين الجدل السياسي الأوسع حول علاقة رأس المال بالعمال، والوظائف الاجتماعية للملكية، وحدود الحق في الملكية في مواجهة الحق في العمل، وهي كلها مسائل ذات طابع اجتماعي، ويرى هشام فؤاد أنه من أسباب عدم نجاح التجربة واستمراريتها هو "عدم تحويلها لقضية رأي عام، فلم يطرح الموضوع بقوة على المجتمع، وعلى البرلمان لكي يتم تغيير التشريع ليسمح لعمال المصانع التي يتركها أصحابها بتشغيلها كما حدث في دول أخري شبيهة. كما لم يكن للنقابات دور في التضامن مع هذه التجارب وذلك بالنظر لكون الاتحاد العام تابعًا للدولة في حين كانت النقابات المستقلة ضعيفة، فلم تستطيع الاضطلاع بهذا

الدور. ولذا تُركت كل تجربة طبقًا للظرف الذاتي الخاص بالمصنع من حيث إمكانية التشغيل من عدمه، كما أن الأماكن التي تم فيها التشغيل لم تكتمل بها دورة رأس المال، كون التشغيل يحتاج لرأسمال كبير لا يستطيع العمال تدبيره". ويضيف هشام فؤاد "كما لعبت الدولة دورًا كبيرًا في إعاقة التجربة من خلال أجهزتها المختلفة في التأمينات والبنوك وشركات الغاز والكهرباء والمياه. فقد كانت الدولة تستخدم مسألة التشغيل الذاتي في إطار المناورة مع أصحاب الأعمال، ولم تصدر تشريعًا يمكن العمال من الإدارة لكي تستطيع التخلص من التجربة وقتما تريد، وهذا ما حدث مع عمال المصبغة، عندما اتخذت قرارا بالتصفية في مقابل تعويضات للعمال، ويضطر العمال لقبولها كونهم ليس لديهم بديل، خصوصًا في حال عدم وجود تنسيق بين أماكن مختلفة، فكيف يواجه عمال مصنع واحد أجهزة الدولة؟".

ومع هذا كله فإن هشام فؤاد يرى أن هذه التجارب قد أتاحت خبرة مهمة للعمال يمكن البناء عليها في المستقبل، وذلك كون موضوع الإدارة الذاتية قد طرح جدلا حول الملكية الخاصة، وحطم الأوهام حول عدم إمكانية إدارة المصانع سوى عن طريق أصحاب الأعمال، وعلى القوى السياسية أن تدرس هذه التجارب لكي تقدمها للعمال القادمين بحسب هشام.

ولم يكن مصنع إنكوباب آخر تجارب الإدارة الذاتية، إذ أن الظروف الاقتصادية الصعبة لفترة ما بعد ثورة يناير والانفتاح قصير العمر للمجال السياسي وخصوصًا في ممارسة الحق في الاحتجاج قد سمح بانطلاق حركات شبيهة في عدد من الصناعات في تواريخ متأخرة في 2013، بيد أن الظروف كانت قد تبدلت بالفعل، ما جعل تلك المحاولات محدودة الأجل. فعلى سبيل المثال، تحرك عمال شركة جاك لصناعة السيارات في نهاية عنفوان حركة الإدارة الذاتية، فبعد أن ظل عمال جاك شهورًا طويلة دون تلقي أجورهم كانوا يترد دون خلالها على وزارة القوى العاملة في اجتماعات مفاوضة لم تسجل بشكل رسمي، وبعد أن تقدم أصحاب الشركة بطلب لإغلاقها رسميًّا، تقدم رئيس نقابة عمال الشركة بطلب لمدير الإدارة المركزية للمفاوضة الجماعية بوزارة القوى العاملة والهجرة (أخذ

رقم وارد 1534 بتاريخ 5 مارس 2013) للتصريح للعمال بإعادة تشغيل المصنع. ولكن لم يكن العمال من القوة والتماسك كي يضغطوا على الوزارة أو صاحب العمل بشكل يمكنهم من انتزاع قرار بالتشغيل ما أنهى التجربة مبكرًا.

وفي الفترة نفسها تقريبًا شارك عمال نوباسيد في إدارة الشركة مع آخرين من الجهات الحكومية المتعددة لبعض الوقت، ولكن كان ذلك بناءً على قرار من وزير الزراعة محمد إسماعيل رضا رقم 346 لسنة 2012 بتشكيل لجنة لتسيير العمل بالشركة وصرف أجور العمال، وسداد التأمينات. وتكونت اللجنة من تسعة أعضاء بخلاف الرئيس، منهم عضوان من هيئة التعمير، ومدير مديرية الزراعة بالنوبارية ومن العاملين بالشركة المهندس عماد الشباسى وخالد سعد رئيس النقابة المستقلة. وانتهت هذه التجربة بعد أن أصدر رئيس الوزراء وقتها حازم الببلاوي في 3 أكتوبر 2013 القرار رقم 1120 لسنة 2013 بإنهاء النزاع بين المستثمر ووزارة الزراعة، وتسليم الشركة للمستثمر في 19 يونية 2013 بقرار مقاصة. بعدها تم التنكيل بالعمال وخصوصًا بمن قاموا على الإدارة وفصلهم من العمل. فلجأ العمال لرفع قضية ببطلان البيع، وبالفعل صدر قرار المفوضين موصيًا بالبطلان، بيد أنه وقبل صدور الحكم توقفت القضية عقب صدور القانون رقم 32 لسنة 2014 الذي أصدره عدلي منصور الرئيس المؤقت للجمهورية، والذي قصر حق الطعن على طرفي عملية البيع فقط. فقاموا برفع قضية بالمحكمة الدستورية يطعن في دستورية القانون، لم يبت فيها بعد.

4) خاتمة

عرض الفصل لأربع تجارب لإدارة العمال لمصانعهم وشركاتهم ذاتيًا، نجح عدد منها في الحيلولة دون إغلاق المصانع وإدارتها ذاتيًا لفترة من الزمن، خاصة في الحالات التي كان فيها عدد من الماكينات بحالة جيدة تستطيع العمل والإنتاج حتى للغير (بالطلب) في حال عدم توفر الخامات. كما كان نوع السلعة التي تنتجها الشركة من حيث كونها مطلوبة في السوق من عدمه سببًا آخر لنجاح مصانع في التشغيل وفشل الأخرى.

والمحصلة؛ تمت تصفية أحد المصانع مع منح العمال تعويضات أعلى من الحد الأدنى المذكور في قانون العمل، فيما عاد اثنان لأصحابهما السابقين، بينما لم يستطع عمال المصنع الرابع التشغيل بسبب التلف الكبير الذي كان قد أصاب الماكينات، سواء بسبب عدم صيانتها من قبل المالك قبل الإغلاق، أو نتيجة للفوضى التي أعقبت الإغلاق، ودخول تجار الخردة للشركة وشراء قطع من الماكينات على أنها خردة.

وقد كان لدى الشركات التي بها نقابات قبل الإغلاق فرصة أفضل، لالتفاف العمال حول التجربة وتعاونهم معًا من أجل إنجاحها.

بالإضافة للأسباب الذاتية داخل كل تجربة، لقد كان هناك عدد من الأسباب لعدم إمكانية استمرار هذه التجارب وتحويلها لحركة في مواجهة الإغلاق، منها عدم قانونية إدارة العمال للمصانع، وعدم وجود تمويل، ومعاداة الجهات الإدارية المختلفة للتجربة. ولعل ضعف التفاف قوي سياسية ومجتمعية ونقابية حول مسألة الإدارة الذاتية، وتوفير الدعم لها والمطالبة بتعديل القوانين التي تقنن وضع إدارة العمال للمصانع ذاتيًّا من أهم الأسباب.

كان الوضع السياسي العام والذي كان يسمح بالاحتجاج السلمي سببًا مهمًا من نجاح تجارب التشغيل الذاتي في فترة البحث. فعلى الرغم من وجود ظاهرة إغلاق المصانع والشركات قبل وبعد هذه الفترة إلا أن الفارق قد كمن في قدرة العمال عبر احتجاجهم على التأثير على الجهات الحكومية في هذه الفترة، كما كان المناخ السياسي العام بعد الثورة يوحي بتغيرات حقيقية في المجتمع، مما جعل العمال في الكثير من المصانع يلتفتون للتجربة ويحاولوا تكرارها. وقد كانت 30 يونية 2013 ما تلاها من إجراءات صادر المجال العام وأغلقت المجال السياسي مرحلة فاصلة في حياة هذه التجارب، وكذلك عودة الأوضاع لسابق عهدها قبل الثورة، من حيث سطوة أصحاب الأعمال، وعودة الجهات الحكومية المختلفة لسابق عهدها من حيث عدم سماع أي صوت للعمال، أو فتح أي طريق للمفاوضة.

المراجع

1. أحمد دعبس (المستشار) المحامي العام بالزقازيق. 2013. قرار برقم صادر 318 في 4 فبراير 2013 بتسليم المهندس محسن صالح مقر الشركة وذلك في حضور أحد السادة وكلاء نيابة العاشر من رمضان وقوة كافية من قوة الشرطة اللازمة.
2. إيمان محمد. 2013. التشغيل الذاتي للمصانع.. عندما تصطدم إرادة العمال بتعنت الدولة، المصري اليوم، 30 أبريل 2013، https://is.gd/nuO17H
3. أكتوبر (مجلة) 2013. مصانع مصر تواجه شبح الإغلاق. مجلة أكتوبر (عن محرك بحث إخباري مصر س). 28 أبريل 2013. https://is.gd/S2PFRD
4. إنكوباب (عمال). لا يوجد سنة لصدوره. بيان إعلامي صادر عن عمال إنكوباب غير مؤرخ بشرح قضيتهم، وخطوات استعدادهم لتشغيل الشركة ذاتيًا، مطالبين بدعم ومساندة الجهات المسئولة ليتمكنوا من تشغيل الشركة، عبر توفير الدعم والخامات.
5. جيهان شعبان. 2004. رامي لكح وعمال مصنع الصناعات المصرية للمصابيح الكهربائية. موقع المجموعة المصرية لمناهضة العولمة) https://is.gd/zG7B9d
6. هشام فؤاد الصحفي والعضو بمنظمة الاشتراكيين الثوريين والتي اشتبكت مع العديد من تجارب التشغيل الذاتي. القاهرة. سبتمبر 2017.
7. وفاء الكاشف. 2013 "بعد توقف خطوط إنتاج 4500 مصنع عن الإنتاج: قطار الخصخصة يخرج عن القضبان. موقع جريدة الأهرام. 4 مايو 2013، العدد 46170. https://is.gd/9I4Wh9.
8. وزارة القوى العاملة. 2012. محضر انتقال للقوى العاملة في 18 سبتمبر 2012، للتحقيق فيما ورد بمكاتبة فريد طوبيا.
9. طارق حافظ. 2013. النائب العام يوافق على إعادة تشغيل مصنع "إنكوباب" للبلاستيك بعد محاولة انتحار عامل ونجله. الفجر. 10 مارس 2013. https://is.gd/DEdzEp
10. كريم جيفارا، عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. 2013. فديو للوقفة الاحتجاجية لعمال قوطة أمام المحامي العام بالشرقية للمطالبة بتمكينهم من تشغيل المصنع. 4 فبراير 2013. https://is.gd/lS2INb

11. مجدي علي، نائب رئيس نقابة العاملين بالمصبغة التابعة لشركة أمونسيتو الاقتصادية، وأحد الفاعلين المهمين في تجربة التشغيل. القاهرة. أكتوبر 2017.

12. محمد ماهر شمس. 2012. مكاتبة من الأمين العام للاتصال والإعلام برئاسة مجلس الوزراء، إلى اللواء مجدي والي مستشار وزير الاستثمار والمشرف على مكتب الوزير، برقم صادر 7-14071 في 15 يناير 2012، ليتولى وزير الاستثمار بالتنسيق مع وزير القوى العاملة والهجرة دراسة أوضاع العاملين بشركة قوطة، وتذليل العقبات التي تواجههم وحل مشكلتهم مع الشركة.

13. محمد مصطفي شردي، مقدم برنامج 90 دقيقة. 2014. حلقة بعنوان "ملف المصانع المتعثرة، ورد فعل رئاسة الوزراء ولجنة فض المنازعات". 16 أغسطس 2014. https://is.gd/TfhKXE

14. محمود سعد الدين. 2010. التفاصيل الكاملة لمديونيات رجل الأعمال الهارب رامي لكح ومخاطبات النائب العام ومحافظ البنك المركزي لغلق ملفاته. اليوم السابع،7 يناير 2010، https://is.gd/HKtMK7

15. محسن صالح (المهندس). 2013. طلب مقدم من المفوض بإدارة شركة ديمكو موجه لرئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للغازات، في 15 يناير 2013، لإعادة توصيل الغاز الطبيعي للشركة، وطرح طريقة لجدولة سداد المديونية.

16. مصنع قوطة. 2013. عبر لقاء بالمصنع يوم 17 فبراير 2013 من فريق عمل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعدد من المسئولين عن مسألة التشغيل الذاتي بالمصنع في العاشر من رمضان، ضمنهم المهندس محسن صالح والمعين وكيل لإدارة الشركة تنفيذًا للأمر الصادر من النائب العام بتاريخ 5 نوفمبر 2012، والمؤيد من محكمة جنايات الزقازيق الدائرة (5) استئناف المنصورة بجلسة 14 نوفمبر 2012، وأعضاء من نقابة العاملين بالمصنع منهم عبد العظيم (اسم أول دون لقب). بعدها تمت محادثة تلفونية مع المهندس محسن صالح لاستيضاح بعض النقاط في يونية 2017.

17. مصنع إنكوباب.2013. عقد عدة لقاءات من قبل فريق العمل في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مع عمال الشركة والقيادات القائمة على مسألة الإدارة الذاتية بالشركة ومن بينهم الذي صدر له قرار تفويض بالإدارة من النائب العام محمد سلطان، ومحمد نبيل وغيرهم. 2013. وكان أحد هذه اللقاءات داخل الشركة يوم 19 مارس 2013 وذلك في أثناء انعقاد الجمعية التأسيسية للنقابة المستقلة.

18.المصري اليوم. 2013. بالصور والفيديو.. عامل يُهدد بإلقاء ابنه من أعلى "القضاء العالي" خلال وقفة احتجاجية. المصري اليوم. 10 مارس 2013. https://is.gd/HrzLxd

19.النائب العام (مكتب). **2012**. شهادة من مكتب النائب العام بخصوص إدارة الأموال المتحفظ عليها، في 6 ديسمبر 2012، تفيد بقرار النائب العام رقم 16 لسنة 2012 بمنع عبد الوهاب قوطة وأبناءه مؤقتًا من التصرف وإدارة ما يملكونه من حصص بشركة دلتا للاستثمارات الصناعية والبحرية (ديمكو) وتعيين المهندس محسن صالح عبده وكيلًا لإدارة تلك الشركة، كما أفادت بتأييد الأمر من محكمة جنايات الزقازيق–الدائرة 5 استئناف المنصورة، بجلسة 14 نوفمبر 2012.

20.النائب العام. 2013. مكاتبة من النائب العام لوزير القوى العاملة والهجرة برقم صادر 43 في 10 مارس 2013 بشأن تعيين محمد سلطان عبده مفوض بشكل مؤقت للشركة لحين تعيين مجلس إدارة جديد للشركة بمعرفة الجمعية العمومية.

21.النقابة العامة لعمال الكيماويات (أ). 2012. مكاتبة إلى وزير القوى العاملة في 6 نوفمبر 2012 بشأن توقف شركة إنكوباب، وعدم صرف أجور العمال، واستعداد العاملين لتشغيلها مع مندوب من الوزارة.

22.النقابة العامة لعمال الكيماويات (أ). 2012. مكاتبة إلى وزير القوى العاملة في 14 نوفمبر 2012 تفيد بتوافق العاملين على اختيار محمد سلطان، ومحمد نبيل لإدارة شئون الشركة بناء على طلب الدكتورة ناهد العشري.

23.سامح عبود. 2015. تعاونية المنشآت المستعادة. موقع الحوار المتمدن. 14 يونية **2015**. https://is.gd/DYGPqX

24.سامح عبود. 2004. العمال يؤكد دون أفضلية إدارتهم للمصانع. موقع الحوار المتمدن. 1 مايو 2004، https://is.gd/vMlzOH

25.سهام شوادة. 2013. بالصور.. وقفة لعمال «إنكوباب» أمام بنك الصادرات لتعيين حراسة على المصنع. الشروق. 27 مايو 2013. عبر محرك بحث إخباري مصرس. https://is.gd/O11Ybu

26.عمال من أجل التغيير (حركة). 2006. بيان بعنوان "الصرف من صندوق الطوارئ حق لعمال كابري...العمل على محاسبة إدارة شركة كابري لكسرها القوانين".

27.عفاف عمار. 2015. إيجار مصنع عبد الوهاب قوطة لسداد مستحقات الدائنين، الشروق، 29 مارس 2015. https://is.gd/vAXsMn

28.فاطمة رمضان. 2004. في المصابيح الكهربية: الرأسماليون لصوص...والعمال يديرون الإنتاج! مجلة أوراق اشتراكية، العدد الخامس – مارس/أبريل 2004، ص 48.

29.فديريكو ماتياس روسي، ترجمة تقديم: عمرو عادلي. 2012. إدارة العمال الذاتية للمصانع "تجارب من الأرجنتين وحركة استعادة المصانع"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. https://is.gd/EpTloV

30.فريد طوبيا. 2012. مكاتبة من رئيس مجلس إدارة شركة إنكوباب لوزير القوى العاملة، برقم وارد مكتب الوزير 4026 في 6 سبتمبر 2012، يتهم فيها العمال بالامتناع عن العمل، وإتلاف وفك بعض الماكينات، وطلب صرف مرتب شهر للعاملين من صندوق الطوارئ.

31.صالح نسيم، رئيس اللجنة النقابية لعمال المصابيح وأحد أعضاء لجنة التشغيل. القاهرة. مقابلات للباحثة في 2003 وما بعدها، وفيما يخص الفصل فقد تم عمل هذه المقابلة في أثناء عمل ورقة للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن الإدارة الذاتية لم تنشر 2013، كما تم عمل مكالمات تليفونية لاستيضاح بعض النقاط في سبتمبر 2017.

32.روز اليوسف. 2013. عمال إنكوباب: الأمن المركزي رفع علينا الأسلحة ومنعنا من مقابلة النائب العام. مجلة روز اليوسف. 10 مارس 2013. https://is.gd/4q0gvw

33.خالد الأزهري (أ). 2012. مكاتبة وزير القوى العاملة والهجرة للنائب العام برقم صادر 1815 في 3 ديسمبر 2012، يطلب فيها الموافقة على تعيين محمد سلطان عبده وكيل لإدارة الشركة، وأشار فيها لمكاتبة سابقة بتاريخ 6 سبتمبر 2012، بشأن تطبيق قانون العقوبات على صاحب الشركة للاعتداء على حق الغير في العمل، وهم العمال.

34.خالد الأزهري (ب). 2012. مكاتبة من وزير القوى العاملة والهجرة إلى السيد الدكتور عبد القوي خليفة، وزير مرافق مياه الشرب والصرف الصحي برقم صادر 1788 في 26 نوفمبر 2012 لتسيير إجراءات توصيل المرافق لشركة ديمكو (إحدى شركات مجموعة قوطة للصلب)، مع إعطائها فترة سماح لمدة شهرين وضمها إلى المديونية المستحقة على الشركة لمدة عام من بداية التشغيل.

الفصل السادس

العمال والسياسة والثورة

أي مكان لقضايا العمل في السياسة المصرية؟

محمد جاد

1) مقدمة

يتناول هذا الفصل المحيط السياسي الخارجي للحركة العمالية قبل ثورة يناير وخلالها وما بعدها، ويهدف لتقديم تحليل يظهر تطور أنماط التفاعل بين الحركة العمالية في شقيها التنظيمي وغير التنظيمي، وبين القوى السياسية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية يسارية أو ليبرالية أو إسلامية. ويغطي هذا الفصل جانبًا لم يتم تناوله بشكل منهجي ومنظم من قبل، فيما انصب تركيز الأدبيات القائمة في أغلبها على التفاعل بين الحركة العمالية والدولة بقواها الأمنية أو حزبها الحاكم.

ويسلط الفصل الضوء في تحليل علاقة الحركة العمالية بالقوى السياسية على اليسار، لأسباب تتعلق بعمق الحضور العمالي في الأيديولوجية الحاكمة لهذا التيار، ولكنه يتعرض أيضًا لرؤية قطاعات من الإسلاميين والليبراليين ممن كانت لهم تجارب مع الحركة العمالية خلال فترة البحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتعد السنوات السابقة على ثورة 2011 أحد المفاتيح المهمة لفهم مشهد ميدان التحرير في أيام الثورة، حيث كان لتصاعد الحركة العمالية منذ 2006 صدى واسع في أوساط المعارضين لحكم حسني لمبارك خاصة من اليسار الذي كان يترقب هذه الصحوة منذ انهيار المشروع الناصري ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، وكان لاندماج السياسيين القدامى مع العمال صدى آخر في أوساط الشباب غير المؤدلج (أي غير المنحاز لأيديولوجيا محددة)، والذي تعاطى مع هذا الحراك بمفاهيم مختلفة وثما جزء مهم من وعيه السياسي على وقع هتافات أصحاب الياقات الزرقاء.

ويسعى الفصل إلى الإجابة على عدد من الأسئلة الأساسية: متى تكون الحركة العمالية محورًا لاهتمام السياسيين في مواقع المعارضة؟ وما هي طرق التيارات السياسية المختلفة في التفاعل معها؟ من منها يعتبر صعود الحراك العمالي مدخلًا لإزاحة السلطوية السياسية ومن يراها مطلبًا اقتصاديًّا بحتًا؟

2) الماركسيون... سنوات التيه

"أود في البداية التأكيد على أن الشيوعيين ليسوا هواة سرية. وأن السرية تُفرض عليهم دوما، ويشهد تاريخ مصر أن أول حزب شيوعي تشكَّل في مصر كان حزبًا علنيًّا وظل يمارس نشاطه العلني حتى صدر في 1924 قرار بحله ومحاكمة قادته"؟ نبيل الهلالي (شئون عربية 2006).

لا شك أن التيار الماركسي هو أكثر التيارات اللصيقة بتاريخ الحركة العمالية بحكم توجهاته الفكرية، فالعقيدة السياسية لهذا التيار مبنية على أساس أن الطبقة العاملة وحدها هي الطبقة الثورية الحقيقية، إلا أن الطابع السري الذي اتسم به العديد من

الحركات الماركسية في مصر جعل من الصعب تتبع تاريخ علاقاتها بالعمال وتحليل مواقفها من التطورات الطبقية المحيطة بها.

وما يُزيد الأمر تعقيدًا هو أن العديد من الأسماء البارزة في عالم اليسار المصري لم تكن فعليًّا منتظمة في حزب بالمعنى التقليدي للحزبية، لكنها لعبت دورًا "يساريًّا" بارزًا في تنمية وعي الطبقة العاملة وتثويرها، إذا جاز التعبير، فمن أبرز الأمثلة على تلك الحالات من بدأوا في تنظيمات راديكالية ثم انتقلوا –أو عملوا بالتوازي– في مسارات أكثر إصلاحية عبر بوابة العمل الحقوقي، مثل نبيل الهلالي وسيف عبد الفتاح، الذين كان تاريخهم السياسي مزيجًا بين الصراع مع الدولة بوصفها معبرة عن هيمنة الطبقة الحاكمة، والدخول في أروقة هذه الدولة والبحث عن كل ثغرة ممكنة في قوانينها لمساندة الطبقة العاملة. وقد دخل أيضًا بعض العمال من أصحاب الميول الماركسية إلى مجال العمل الحقوقي مثل كمال عباس، العامل بشركة الحديد والصلب، الذي أسس لاحقًا "دار الخدمات النقابية" لمساعدة العمال على تأسيس حركة نقابية ديمقراطية موازية لاتحاد النقابات العامة.

لذا فإن محاولة رصد تفاعلات اليسار المصري مع العمال عبر تتبع المواقف الرسمية لأحزاب اليسار فقط سيكون تبسيطًا مخلًا، إذ أن قطاعًا مهمًا من اليسار لم يكن منظمًا في أحزاب، ومن استمر في العمل التنظيمي كان يمارسه بشكل سري في كثير من الأحيان، بل إن أقدم حزب معارضة يساري تعترف به الدولة، وهو التجمع التقدمي الوحدوي، كان يضم بين أعضائه من ينتمون لتنظيمات ماركسية سرية، لذا فمن غير الإنصاف أن نلوِّن كل أعضاء الحزب بلون واحد، أو أن نفترض أن كل الأعضاء كانوا يحملون الآراء نفسها التي تعبر عنها القيادة.

وقد ساعدت تجربة الانفتاح السياسي –قصير العمر– بعد ثورة يناير 2011 في الكشف عن كم الطوائف الماركسية السرية المنطوية تحت عباءة حزب واحد مثل التجمع، عندما خرج أعضاء تجمعيّون وانتهي بهم المطاف إلى تأسيس حزب جديد وسط زخم الثورة، واختاروا أن يسموه بـ" التحالف"، ولم يكن المقصود هنا الإشارة إلى

تحالف قوى الشعب العامل، وفقًا للتعبير الناصري الوارد في ميثاق 1962 إنما تحالف المنظمات اليسارية التي لم تستطع العمل بشكل رسمي في عهد مبارك.

ومن ثم عندما نحاول أن نفهم كيف رأي اليسار المصري تحولات الطبقة العاملة في الفترة الممتدة بين 2004 و2016 يجب أن نتبع سبلًا غير تقليدية، وأن نضع الشك دائمًا في مقدمة استنتاجاتنا، ونعتمد على الشهادات الحيَّة قدر الإمكان، ونقرأ كل الوثائق التي تصل إلى أيدينا بعناية، لنحاول أن نكوِّن من كل قطع البازل المتناثرة صورة كبيرة مكتملة الملامح. وسنبدأ هنا بتسليط الضوء على تنظيم الاشتراكيين الثوريين، باعتباره أكثر التنظيمات غير الحزبية عملا بشكل علني مما يجعل من تتبع مواقفها التاريخية أيسر من باقي التنظيمات التي غلبت عليها السرية.

لكن قبل أن نتطرق لعلاقة هذا التنظيم بالعمال خلال فترة الدراسة (2004–2016)، سنبدأ بتتبع بعض وثائقه خلال السنوات الأولى للتأسيس في التسعينيات، بالنظر إلى ما ساهمت فيه تلك الفترة من تشكيل لرؤية التنظيم السياسية وبلورة مواقفه اللاحقة تجاه العمال.

في مطلع التسعينيات كانت الدعاية المضادة لليسار في أوجها، فالأمر لم يقتصر على اتهام اليساريين بالعمالة للسوفييت كما كان الحال خلال الحرب الباردة، ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت فتح الباب لخطاب ليبرالي جديد يقوم على فكرة أن الطبقة العاملة بشكلها الكلاسيكي قد انتهت، وبالتالي فإن كل تنظيرات اليسار عن الصراع الطبقي قد تجاوزها التاريخ. وفي المقابل، حاول العديد من اليساريين أن يقاوموا هذه الموجة العاتية التي كانت تضعهم في خانة الأنتيكات السياسية التي تستحق الرثاء، وأن يقدموا رؤية لعلاقات القوى الاجتماعية الجديدة في مصر تحت حكم مؤسسات التمويل الدولية، بعد أن دخلت البلاد عصر الاقتصاد الحر في مطلع ذلك العقد باتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

في ذلك السياق، نشأ تنظيم الاشتراكيين الثوريين خلال السنوات الأولى من التسعينيات، وبين الأصوات الشامتة في إرث ستالين السلطوي وهو يتهاوى مع انهيار الاتحاد السوفيتي، واليسار التقليدي المتباكي على تفكك المعسكر الشرقي الذي يراه حائط صد للبلدان النامية من هيمنة الولايات المتحدة، قدم الاشتراكيون الثوريون أنفسهم صوتًا ثالثًا بين هذين الاتجاهين المهيمنين، صوتًا يساريًّا ينتقد النموذج السوفيتي ويكفر بالنيوليبرالية في آن، معتبرًا أن ما سقط في روسيا كان حكم جوزيف ستالين وليس ثورة العمال في 1917.

وقد لعب التنظيم دورًا مهما في نقد خطاب اليمين حول نهاية الدور الكلاسيكي للنضال العمالي في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك على الرغم من ركود الحراك العمالي في مصر خلال سنوات التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وما تسبب فيه هذا الركود من عزوف الكثير من المنخرطين في الشأن العام عن الاهتمام بالعمال، بل ودخول اليسار نفسه في حالة من التيه وهو يُمضي سنواته الأولى في عالم القطب الواحد الأمريكي. ونسوق مثالًا على خطاب الاشتراكيين الثوريين في "سنوات التيه" من خلال إحدى الأوراق البحثية الصادرة عنهم تحت اسم مؤلف مستعار ودون عنوان أو تاريخ محدد. وفيها حاول التنظيم أن يفنِّد رؤية اليمين بطريقة علمية، إذ يغلب عليها الطابع الإحصائي، وذلك لإقناع قرائه بأن الطبقة العاملة لا تزال كيانًا ضخمًا ولا يزال أعضاؤها مرتبطين بالنشاط الإنتاجي، مما يؤهلهم لتنظيم أنفسهم كتلة واحدة تقوم بدور مركزي في الحياة السياسية (الاشتراكيون الثوريون. ورقة غير منشورة).

ولم ينكر التنظيم أن ثمة تغيرات عميقة قد جرت في مصر خلال العقود الأخيرة، غيَّرت من الشكل الكلاسيكي للطبقة العاملة "فسياسات إعادة هيكلة القطاع العام بما تضمنته من خصخصة وتسريح العمال بالمعاش المبكر وبغيره، والتطورات والتوسعات التي شهدها رأس المال الخاص، ونشوء المدن الصناعية الجديدة، والتوسع في قطاع الخدمات، وغيرها، أدت إلى تغييرات هيكلية في الطبقة العاملة بقطاعاتها المختلفة." ولكن تظهر الورقة بإلحاح أن الطبقة العاملة لم تتقلص بل تضاعفت تقريبًا بين 1976

و1996. ويرى الكاتب أن تراجع وجود العمال في النشاط الصناعي كان مجرد نزوح إلى قطاعات أخرى مثل العمل للحساب الشخصي أو النشاط الخدمي أو أنشطة التشييد والبناء، وليس اختفاءً من ساحة العمل والإنتاج. ويسوق الاشتراكيون الثوريون هذا التحليل في ظل حالة من الإحباط في أوساط اليسار بسبب برنامج خصخصة القطاع العام، والذي لم يكن مجرد تصفية لقواعد إنتاجية، ولكن أيضًا لقواعد عمالية لديها وعي سياسي اعتاد اليسار على العمل في أوساطها.

"فالتحول من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة، وما تبعه من تخلى الدولة عن سياسات التشغيل، وتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، بما تضمنه من بيع وحدات القطاع العام، أدى إلى تصفية مراكز الإنتاج ذات التجمعات العمالية الكثيفة، من خلال تقسيم المؤسسات إلى وحدات إنتاجية أصغر، وتسريح آلاف من العمال من خلال نظام المعاش المبكر. وكانت النتيجة تقليص عمال القطاع العام من أكثر من مليون ومئة ألف عامل إلى ربما 800 ألف أو حتى أقل. ولم تكن الخسارة كمية فقط، وإنما كيفية أيضًا، حيث مثّل أغلب العمال المسرحين خلاصة الخبرة النضالية في الحركة العمالية".

لكن التنظيم رأى في القطاع الخاص البازغ نواةً لطبقة عمالية جديدة، وأراد أن يقول من واقع الإحصاءات التي ساقها عن المجتمعات الإنتاجية إن العمال لا يزالون موجودين لكن في أماكن أخرى غير مصانع الدولة، وعلى اليسار التواصل معهم. وإن كان الوصول للطبقة العاملة الجديدة أمرًا غير هين، فالمؤسسات الإنتاجية الجديدة، كما تصفها الورقة، إما تتسم بصغر حجمها، أو أن الأنشطة الكبيرة منها تعتمد على كثافة رأس المال وليس العمال، وهو ما يحول دون تكوين طبقة عاملة كبيرة ومنظمة يستطيع اليسار أن ينمي وعيًّا سياسيًّا في أوساطها.

وبالإضافة إلى أن المدن الصناعية الجديدة لا تحمل نكهة مدن قديمة مثل المحلة أو حلوان حيث يتجاور المصنع مع القرية ويتماهى الاثنان ليخلقا ثقافة مجتمعية مختلفة أقرب لروح التنظيم والوعي الطبقي، أما المدن الصناعية الجديدة فهي تجلب العمال في أماكن بعيدة

وتبقيهم فيها فقط خلال أوقات العمل ثم تعيدهم إلى قراهم في أوتوبيسات تتحمل تكاليفها.

وفي نهاية الورقة يسلط تنظيم الاشتراكيين الثوريين الضوء على جانب متفائل في تلك التحولات الكبيرة وهو أن الطبقة الجديدة من العمال " على الرغم من حداثتها وقلة تجربتها لم تتأثر بالخبرات السلبية السابقة"، ونستطيع أن نستنتج المقصود بـ"الخبرات السلبية السابقة" هو ميل الطبقة العاملة في الحقبة الناصرية لمهادنة الدولة، تأثرًا بكاريزما الزعيم وبالامتيازات الاجتماعية الواسعة التي منحهم إياها.

ويمكن استخلاص أنه في ذلك السياق انصب سعى التنظيم على البحث عن جذوة لصحوة عمالية جديدة في احتجاجات القطاعين العام والخاص، ولكن قياداته يقولون (2017) إن التطورات الهامة لعملهم في تلك الفترة ظلت مُتركزة في قطاع الأعمال العام، ليس تهميشًا لدور العمالة في المصانع الخاصة، ولكن لصعوبة التواصل معهم بحكم التحديات التي عرضناها في الفقرات السابقة. فقد كان الحدث الأبرز للتنظيم في التسعينيات هو اعتصام عمال كفر الدوار، الذي انتهي بمواجهة دامية مع الأمن، وقد زاره أعضاء التنظيم وتضامنوا بنشر قصته في منشوراتهم التي اعتبروها وسائل إعلام بديلة لإعلام الدولة المهمين آنذاك (الاشتراكيون الثوريون) كما استطاعوا جذب أفراد من العمال للانضمام للتنظيم (مقابلة الباحث مع أحد أعضاء التنظيم).

كانت التسعينيات إذن سنوات صعبة على الاشتراكيين الثوريين مثل باقي اليساريين الغارقين في التيه، والذي على الرغم منه فإن التنظيم قد رأى في ركود الحراك العمالي وتفتت تلك الطبقة تحت مطرقة الخصخصة حالة عارضة، وظل يعمل في إطار من السرية وهو يترقب القيامة الجديدة للعمال ولليسار بعد غروب العالم السوفيتي.

2.1) "رايات الإضراب": رومنتيكية الصحوة العمالية

منذ منتصف التسعينيات وحتى مطلع الألفية الجديدة نفذ نظام مبارك الموجة الأولى من الخصخصة، بعدها أخذ استراحة قصيرة حتى خرج بحكومة من الجيل الجديد، بقيادة

أحمد نظيف، ومبارك الابن من وراء الكواليس في 2004، ليبدأ المرحلة الثانية من عرض الأصول العامة على المستثمرين. وقد كانت المرحلة الثانية مصحوبة بضجة إعلامية واسعة حيث كانت الأجواء الدولية مواتية للاستحواذ على الأصول العامة في ظل انتعاش النمو الاقتصادي العالمي، ويرى مؤرخون مثل جويل بينين (2012) أنه بقدر ما كانت حكومة نظيف جذابة للمستثمرين فقد استفزت العمال، وواكب تشكيلها صعودًا جديدًا في الحركة الاحتجاجية.

ويقول مصطفى بسيوني (2017) أحد قيادات تنظيم الاشتراكيين الثوريين في ذلك الوقت "كان هناك العديد من الاحتجاجات الدائرة في تلك الفترة (عمال الاسبستوس واحتجاجات قطاع الأسمنت وغزل قليوب وغيرها)، لكن اهتمام الرأي العام كان منصبًا على صعود الاحتجاجات السياسية المناهضة لمحاولات توريث الحكم لجمال مبارك.. حتى السياسيين لم يكونوا مهتمين بما يجري بين العمال.. ثم تغير الأمر تمامًا في نهاية 2006" (مصطفى بسيوني 2017).

ويعني بسيوني بتاريخ 2006 اعتصام عمال غزل المحلة، والذي تابع تطوراته باهتمام بالغ آنذاك "لقد كان أكبر احتجاج عمالي منذ ما جرى في كفر الدوار [في 1994]، وله معنى سياسي بالغ الأهمية لأنه بدأ بعد أسبوعين من انتخابات الاتحاد العام للنقابات، التي تدخل فيها الأمن بشكل سافر، وبدا من مجريات الأحداث في المحلة ضآلة دور النقابة الرسمية بما يوحي أن هذا الاتحاد كان قد بدأ يفقد سيطرته".

ويقول بسيوني عن غزل المحلة 2006 "عندما علمت بقرار العمال الإضراب عن العمل شعرت وقتها أننا أمام جيل جديد من الحركة العمالية، فالجيل القديم كان يرفض الإضراب لأنهم كانوا متأثرين بالدعاية الناصرية، ويشعرون أن هذه المصانع مملوكة لهم وكل دعوة للإضراب بمثابة تخريب لممتلكاتهم، أما هذا الجيل فقد نشأ والدولة تعرض المصانع للبيع لذا كان تقبله لفكرة الإضراب أيسر بكثير".

"لقد كانت حركة شابة بالأساس، ولا يمكن أن ننسب الفضل فيها لغير العمال، صحيح أن في المحلة عمال سياسيين لكن بعضهم كان قد خرج عن المعاش، والآخرون ليسوا بالقوة الكافية لتحريك الأحداث" كما يقول وائل أبو زويد (2017)، أحد عمال المحلة.

كان احتجاج المحلة، وفقًا للتعليقين السابقين، حراكًا متحررًا من كل أقطاب معادلة الحياة السياسية في الحقبة السابقة على التسعينيات. حراكًا مدفوعًا بالسخط العمالي بالأساس وليس مصبوغًا بأي صبغة سياسية.

وقد سعى بسيوني وزملاؤه آنذاك لمساندة هذا الحراك عبر الدعم الإعلامي، في ظل تركيز التغطية الإعلامية التقليدية على الاحتجاجات سياسية الطابع، لذا قام بسيوني بزيارة الاعتصام وتغطيته، وفي مرحلة لاحقة ألف كتابًا بمشاركة عضو آخر في التنظيم في هذا الوقت، الصحفي عمر سعيد، وحمل الكتاب لغة رومنتيكية للغاية عن الاعتصام، تظهر جليًّا من عنوانه "رايات الإضراب في سماء مصر". ويفتتح الكتاب بوصف أجواء الاحتجاج في المحلة بلغة ملحمية "تلك الساعات العصيبة هي التي كانت تفصل بين الطبقة العاملة المصرية وبين ميلادها الجديد، في أقوى موجة إضرابات عمالية تشهدها مصر طوال عام 2007، ولو كان خضع هؤلاء العمال للتهديدات وغادروا الشركة لما شهدنا ما شهدناه في 2007".

لم يكن بسيوني وسعيد يبالغان وهما يصفان احتجاجات المحلة بأنها فتحت الباب لعصر جديد، فعضو آخر في التنظيم وقتها، حسام الحملاوي، أعد دراسة بمشاركة بينين عام 2007 خلصا فيها إلى أن البلاد تخوض أطول وأقوى موجة احتجاجات عمالية منذ الحرب العالمية الثانية (Beinin and El Hamalawy 2007)، وتتلخص رؤية الاشتراكيين الثوريين في تفرد احتجاجات المحلة في نهاية 2006، وما أعقبها من أحداث خلال 2007 في النقاط التي عرضها بسيوني وسعيد في كتابيهما على النحو التالي:

1. لقد كان طول فترات الإضرابات العمالية خلال عام 2007، تحولًا مهمًا في الحركة العمالية، فلم يعد الإضراب أو الاحتجاج العمالي حدثًا استثنائيًا أو عرضيًا، لكنه أصبح آلية منظمة، يمارسها العمال كأحد المعطيات الرئيسية في الصراع ضد أصحاب الأعمال.
2. كان التدخل الأمني العنيف، والدموي أحيانًا، هو الطريقة المعتمدة في العادة لدى الدولة للتعامل مع الاحتجاجات العمالية...وقد تبدَّلت هذه القاعدة منذ إضراب غزل المحلة في ديسمبر2006؛ فقد كانت المفاجأة أن الأمن لم ينهِ الإضراب بالقوة هذه المرة. واعتُبر هذا استثناء، وإن تحول بعد ذلك إلى قاعدة.
3. إن الأكثر إثارة للدهشة هو أن الإضرابات التي قام بها العمال على مدى عام 2007، تم احتساب أيامها في كل الحالات تقريبًا، كأيام مدفوعة الأجر.. في تطبيق رائع لمقولة القائد العمالي الراحل طه سعد عثمان "القانون كخيط العنكبوت، يقع فيه الضعفاء، ويمزقه الأقوياء".

خرج الاشتراكيون الثوريون من سنوات التيه بنبوءة عودة الحراك العمالي، ورأوا نبوءتهم تتحقق في 2006، فازداد إيمانهم بتصاعد هذا الحراك خلال السنوات المقبلة، لذا يصف بسيوني وسعيد ركود التسعينيات بأنه كان مجرد خطوة للوراء استعدادا للوثوب، فالحركة العمالية "لم تتراجع إلا لتعود وتتقدم".

2.2) عن أي حزب ثوري نتحدث؟

السؤال الكبير الذي طرحه الزخم العمالي في مطلع القرن الجديد هو ما مدى وحدود دور الطليعة اليسارية في تلك الأحداث؟ وهل يقتصر الأمر على توفير التغطية الإعلامية للاحتجاجات أو زيارتها والتضامن معها وتقديم كل الخبرات الممكنة للعمال؟ إن المتتبع لإصدارات الاشتراكيين الثوريين يلاحظ أنهم مع كل حراك اجتماعي يلحون بشدة على فكرة متجاوزة لتلك الممارسات، ألا وهي تأسيس الحزب الثوري، ويرون أن غيابه قد ساهم في إفشال الانتفاضات السابقة. ففي عام 2003 نشر تنظيم الاشتراكيين الثوريين

مقالًا (راية الاشتراكية 2003) بمناسبة الصحوة التي أحدثتها الاحتجاجات المناهضة للغزو الأمريكي للعراق، واستحضر فيه ذكرى أحداث يناير 1977. وفي فقرة بنهاية المقال، يقول المؤلف إن "غياب وجود حزب ثوري ذي تأثير ونفوذ حقيقيين بين صفوف الطبقة العاملة، غيابه عن أحداث بهذا الحجم سارع في التعجيل بانتهاء الانتفاضة وعدم قدرتها على أن تكون بروفة ثورية حقيقية".

وعاد التنظيم لاستدعاء انتفاضة 77 والحزب الثوري مع تصاعد الحركة الاحتجاجية خلال 2008 في مقال بعنوان "رياح 77 تهب من جديد":

"لذلك فلا شك أن 77 تقدم لنا درسًا مهمًا، هو أهمية تواجد اليسار الجذري ذي الجذور في الأوساط العمالية (والطلابية). فعلى الرغم من أن الانتفاضة ليست فعلًا خاصًا بالطبقة العاملة، وإنما تشارك فيها كتل عريضة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة، إلا أن الجذور القوية في الأوساط العمالية تعطي للثوريين فرصة أكيدة للتأثير على الكتلة الحاسمة في الحركة، أي الطبقة العاملة".

يُرجع إذن طيف من اليساريين فشل الانتفاضات السابقة في إحداث تغيير جذري إلى عدم وجود كيان تنظيمي عميق وممتد في قلب الطبقة العاملة، وإن اتفق اليساريون على أهمية التنظيم في أوقات الثورة فهم يختلفون بشدة على طبيعة هذا التنظيم وشكله ودوره في الحياة السياسية. ونستطيع أن نلخص هذا الخلاف في أن رؤية اليسار للحزبية تقوم بشكل رئيسي على استلهام تجربتين تاريخيتين؛ هما تجربة الأحزاب العمالية الإصلاحية في أوروبا وتجربة حزب البلاشفة الروسي. وبدهي أن التيارات التي تصف نفسها بالثورية في أوساط اليسار تمقت بشدة تجارب إصلاحية مثل حزب العمال البريطاني، ويطرح مركز الدراسات الاشتراكية، التابع للاشتراكيين الثوريين، في كتاب عن الحزب الثوري هذا النموذج الإصلاحي باعتباره ردة عن العمل الثوري "أحزاب مثل حزب العمال البريطاني ترى أن دورها –على أحسن تقدير– هو تسيير أمور المجتمع القائم من خلال البرلمان والمجالس المحلية وما إلى ذلك" (الاشتراكيون الثوريون: دون تاريخ نشر محدد نتيجة لتعرض الموقع للحجب).

ويقدم الكتاب رؤية لدور اليسار تقوم بالأساس على تنمية وعي العمال بقضاياهم الطبقية في مواجهة الوعي الزائف الذي تخلقه الدعاية الرأسمالية، ولعب دور تثويري وسط الطبقة العاملة لاستغلال كل طاقاتها المتاحة للوصول إلى السلطة والسيطرة على أدوات الإنتاج "فالأعوام التي أنُفقت لبناء الحزب البلشفي حتى في أحلك الظروف لم تضع هباء".

نستطيع أن نفهم في ذلك السياق لماذا ظل تنظيم الاشتراكيين الثوريين متماسكًا خلال سنوات الركود العمالي حين كانت التسعينيات بالنسبة لهم "هدنة بين ثورتين"[1]. وكانت صحوة 2006-2016 هي اللحظة التي ينتظرها التنظيم منذ أن بدأ تخليقه.

في المقابل كان لحزب التجمع الرسمي سلوك سياسي أقرب للمنهج الإصلاحي، فقد قدم نفسه كحزب جامع للتيارات الثورية والإصلاحية، القومية والناصرية والماركسية واليسار الديمقراطي والإسلام المستنير (سماح عادل 2005). وسعى للاشتراك في كل دورات الانتخاب البرلماني، لكنه لم يتول الحكم قط خلافا لحزب العمال في بريطانيا، ولم يفز بالأغلبية في تاريخه الطويل مثل باقي تيارات المعارضة التي كانت تعاني من تدخل الدولة في الانتخابات للحد من نفوذها. ومن هنا فإن اليساريين ينقسمون حول دور حزب التجمع بين من يرونه صوتا لليسار في قلب نموذج مبارك السلطوي ومن يرون أن حضوره في العملية الانتخابية وقبوله بقواعد اللعبة السياسية في عهد مبارك قد منح النظام الحاكم قدرا من الشرعية.

وعلى الرغم من تمتع الحزب بعضوية عمالية قوية لكن سيطرة الدولة على اتحاد العمال قد أثارت الشكوك حول إمكانية أن يكون قبول الدولة بتولي أعضاء من التجمع المناصب في الاتحاد طريقة لاستمالتهم ضد المواقف الثورية للطبقة العاملة.

---

1) تعبير استخدمه ليون تروتسكي، أحد قيادات الثورة الروسية، عن الفترة التي تلت هزيمة الثورة الروسية الأولى ومهدت لانتصار الثورة الروسية الثانية، ويستشهد اليسار الثوري دائما بكتاب "ما العمل؟" لفلاديمير لينين الذي ألفه في هذه الفترة التي ساد فيها الإحباط بين القوى الثورية.

ولفهم العلاقة المركبة بين العمال والتجمع نحتاج أن نطل على تجربة تأسيس الحزب، والتي تمت في سياق مختلف تمامًا عن الاشتراكيين الثوريين، وكان لمعركة العمال مع الدولة دور أساسي في نجاح الحزب وقت تأسيسه، كما كان لمعركة العمال مع السلطة خلال السنوات الأخيرة لحكم مبارك وموقف التجمع منها دور أساسي في هز صورته في أعين تلك الطبقة.

2.3) عمال تائهون في أروقة التجمع

" مع صدور القانون رقم 43 لعام 1974 الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي انتقلت مصر من مرحلة (1960-1973) التي ساد فيها منهاج التنمية الاقتصادية إلى مرحلة ساد فيها قانون السوق الحر وهي السياسة التي درج على تسميتها بسياسة الانفتاح الاقتصادي".

كان ذلك تقديم لكتيب مُوجه للعمال في دورة انتخابات الاتحاد العام للنقابات عام 1987، وشارك في تأليفه كوادر من حزب التجمع، ويعكس هذا التقديم نقطة البدء التي يفضل التجمعيون أن يحللوا من خلالها المشهد السياسي والاقتصادي والعمالي، ألا وهي لحظة تراجع الدولة عن تأييد المشروع الناصري.

كان لهذا التحليل التاريخي شعبية قوية في أوساط العمال منذ تأسيس الحزب، وقد انجذب الكثير منهم للتجمع تعلقًا بأمل استعادة مشروع ناصر من جديد.

وما ساعد التجمع على أن يبدأ بقوة هو أن التجربة الناصرية قد منحت كوادره الفرصة لكي تراكم خبراتها وقدراتها داخل أجهزة الدولة. فقبل الانفتاح كان قطاع واسع من اليسار الماركسي قد اندمج في مشروع الدولة الناصرية، وانتشر مثقفو هذا التيار داخل الأجهزة الرسمية ومن أبرزها الإعلام، وكان كل من الطرفين في حاجة للآخر، فاليسار يبحث عن مساحة للكتابة والرأي بعد تأميم الحياة السياسية تحت حكم ناصر، والدولة تحتاج من اليساريين عقيدتهم السياسية لتصوغ بها "الميثاق" وتستخدمه لتعبئة الجماهير وراء مشروعها السياسي والاقتصادي الكبير في هذا الوقت.

ومع التحول الكبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد بعد انتهاء حرب أكتوبر أصبح اليسار المتوغل في أجهزة الدولة والحزب الحاكم عبئًا على النظام، فهو صوت معارض من الداخل، من هنا أصبحت التعددية أمرًا لا مناص منه لفك هذا الارتباط. وفي ذلك السياق جرى الإعلان في مارس 1976 عن تكوين ثلاثة منابر تحت حزب الدولة الأوحد آنذاك الاتحاد الاشتراكي، وكان منبر اليسار من نصيب الماركسيين. وفي نوفمبر 1976 أعلن الرئيس السادات، بشكل مفاجئ، تحويل المنابر إلى أحزاب فأصبح التجمع حزبًا رسميًّا (أحمد حمروش 1982).

"سمعت عن الحزب من زملائي العمال في شركة النصر للتلفزيون، كان هناك حماس قوي للمشاركة في تأسيسه، ففي شركتنا وحدها انضم نحو 400 عضو للحزب" كما يقول طلال شكر، أحد الكوادر المؤسسة للتجمع.

ونستطيع أن نتفهم حماس العمال للحزب في السياق السياسي الذي عرضناه من قبل، فقد بدا "التجمع" للعاملين في القطاع العام منبرًا سياسيًّا يستطيعون أن يدافعوا من خلاله عن المشروع الاجتماعي الناصري، في وقت كانت الدولة تتأهب للارتداد عنه.

لكن تطورات الحياة السياسية في مصر لم تُمهل اليسار ولا العمال الفرصة لإنضاج تجربتهم السياسية، فبعد شهرين من تأسيس الحزب كانت انتفاضة يناير 1977، والتي دفعت الأمن للقيام بحملة اعتقالات واسعة بين أعضاء التجمع، فقد رأى الأمن أن اليسار الثوري يتعامل مع الحزب كحصان طروادة يقتحم من خلاله الحياة السياسية بصفة رسمية، وجاء في وثائق أمن الدولة عن أحداث الانتفاضة ما يعبر عن ذلك بوضوح:

"لأول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية المحلية تتكون حركة علنية في الساحة السياسية بصفتها الماركسية داخل التجمع" (حسين عبد الرازق 1984).

من وقتها ومواقف الحزب تتأرجح بين الراديكالية، التي تمثل ميول كل من الماركسيين والقواعد العمالية داخل الحزب، والمحافظة التي تعبر عن موقف القيادة الراغبة في حماية الحزب من بطش الأمن.

وخلال السنوات الأولى للحزب خاطب رفعت السعيد، أحد قيادات التجمع، حسني مبارك في مقال بمناسبة الاستفتاء الثاني على حكمه قائلًا "ولأن الكيل قد فاض نعتقد أنه من حقنا أن نقول كفى" (رفعت السعيد 1987). لكن الكيل الذي فاض لم يمنع السعيد من أن يظل على علاقة ودودة بمبارك، إذ كان يهنئه على فوزه المستمر في استفتاءاته، ويروى السعيد (2016) أن التجمع أعلن مقاطعة آخر استفتاء مطالبًا بالتعددية الانتخابية، لكنه هو شخصيًّا كان مهتمًا بأن يسأل الرئيس في لقاء خاص "حضرتك زعلان من موقفنا؟" وكان بالطبع هذا اللون المحافظ في إدارة السياسة يفتح مجالًا للخلاف بين العمال وقيادة الحزب.

ويقول طلال شكر (2017) في هذا الصدد "قيادة الحزب كانت تريد أن تجعل خطابه المعارض ينصب على نقد الحكومة، والعمال في الحزب كانوا يعلمون أن السياسات الاقتصادية الجديدة المعادية لهم منبعها رئيس الجمهورية، وكانوا يريدون انتقاده في العلن". ويضرب شكر مثالًا على صداماته مع القيادة "رفض رئيس الحزب نشر بيان بجريدة الأهالي عما تم في المرحلة الأولي للانتخابات النقابية العمالية دورة 2006-2011، وكان البيان صادرًا عن لجنة متابعة الانتخابات ويتناول ما شاب هذه الانتخابات من عمليات استبعاد واسعة النطاق للمرشحين وكذلك تدخل إدارات الشركات بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة لاستبعاد أسماء بعينها، وتم وقف النشر على الرغم من موافقة أمين عام الحزب آنذاك". كما كان شكر ينتقد على الحزب عدم تنظيم مؤتمرات للعمال، بخلاف مؤتمر واحد عام 1981، ولا يجد تفسيرًا لذلك غير قلق الحزب من تعبير العمال عن آرائهم مما قد يضع القيادة في مأزق مع السلطة.

ولا توجد إحصاءات نستطيع أن نقدِّر من خلالها نسبة العمال لإجمالي عضوية الحزب، لكن شكر يؤكد أنها كانت نسبة ضخمة، وأن تمثيل عمال القطاع العام بين الأعضاء كان ثقلًا كبيرًا لا يستهان به، فـ "أمانة العمال في التجمع كانت كيانًا ضخمًا له فروع منتشرة في المحافظات مما سمح لها بقيادة عمل عمالي جدي على مدار سنوات الحزب".

ويبرر شكر استمرار العمال في الحزب على الرغم من خلافات بعضهم مع القيادة بقوله "الحزب كانت به سلبيات كثيرة لكن لفترة طويلة كان الكيان التقدمي الوحيد، نمينا فيه وعينا السياسي وخرج من وسطنا مثقفون شتى من أمثال إلهامي الميرغني وعبد الخالق فاروق، وقيادات نقابية مثل نبيل عبد الغني (مصر حلوان للغزل والنسيج) وعبد المجيد أحمد (كيماويات كفر الدوار) وأحمد فوزي حسن من السويس وغيرهم".

وإلى جانب كون التجمع منبرًا للعمل السياسي للعمال، فقد قام الحزب بدور بارز في تقديم الخبرات والتضامن للكوادر النقابية في القطاع العام، ومن بين أعضائه من شارك في اعتصامات وإضرابات مهمة، على سبيل المثال أحد رؤساء اللجنة العمالية في الحزب، مصطفى نايض، كان من المشاركين في اعتصام الحديد والصلب 1989.

إن خلاصة ما سبق هي أن حزب التجمع كيان ضخم تموج فيه التيارات الراديكالية والمحافظة، وتلتقي فيه الرؤى العمالية بالقيادة في بعض الأحيان وتصطدم بعنف في أوقات أخرى. ومن أتيحت له فرصة دخول مقر الحزب في طلعت حرب يندهش من اتساع طرقاته، وربما يأخذه الخيال ليتصور كيف كان العمال يتيهون في تلك الطرقات بحثًا عن الكيان السياسي الذي حلموا به وقت انضمامهم له مع بدء عصر التحرر الاقتصادي.

أما عن حصيلة المشروع السياسي –الاقتصادي للتجمع، فخلاصة ما يمكن أن تخرج به من أدبيات الحزب هي أن معركته الأساسية كانت معركة الحفاظ على ما تبقى من المشروع الناصري بكل الأدوات الممكنة، من مساندة نقابات القطاع العام إلى صياغة الخطاب السياسي والاقتصادي المعادي للتحرر النيوليبرالي. لذا فمن الطبيعي أن يكون لكوادر التجمع دور بارز في أهم المعارك المعبرة عن الإرث الناصري في الحقبة التي ندرسها بهذا الفصل مثل معارك الخصخصة والحد الأدنى للأجور.

2.3.1) الأجور: ما تبقى من المشروع الناصري؟

"إن عجز الحكومة عن السيطرة على الأسعار لم يعد محل جدال... الشيء الوحيد الخاضع للتحكم هو الأجور والتأمينات" (إبراهيم صديق وأحمد طه وآخرون 1987).

هذا التصور وضعه عدد من الكوادر اليسارية التجمعية في كتاب صدر خلال حقبة الثمانينيات، ليعبر عن رؤية الطبقة العاملة للدور المحوري لسياسات الأجور داخل جهاز الدولة في توفير الحماية الاجتماعية لهم.

تاريخيًّا، كانت الأجور والعمل اللائق لدى الدولة إحدى ركيزتين أساسيتين قام عليهما المشروع الاجتماعي الناصري، وقد كانت الركيزة الثانية تثبيت الأسعار. ومع الدخول في سياسات السوق الحر، رفعت الدولة يدها تدريجيًّا عن (تثبيت) تحديد أسعار السلع المباعة في الأسواق، وعدلت من السياسات النقدية ليصبح سعر العملة وأسعار الفائدة مرتبطين بالعرض والطلب. وقد مثَّل تحرير الأسعار بداية لتفسخ العقد الاجتماعي الناصري، بل إن الركيزة الثانية لهذا النظام الاجتماعي، ألا وهي ضمان وظائف وأجور بشروط عمل لائقة لدى الدولة، كانت قد بدأت تتخلخل مع إطلاق برنامج الخصخصة. وقد دفعت تلك التداعيات العمال للتشبث بقضية سياسات الأجور للعاملين لدى الدولة وتكثيف الضغط عليها مدخلًا لضمان الحماية الاجتماعية لهم في عصر النيوليبرالية الجديد.

"في أوائل الستينيات صدر قرار سياسي بتحديد الحد الأدنى للأجور بسبعة جنيهات ونصف وكانت تكفي لشراء 15 كيلو من اللحم، وبينما يصل ثمن هذه الكمية من اللحوم الآن 120 جنيها فإن الحد الأدنى للأجر هو 35 جنيه" (إبراهيم صديق وأحمد طه وآخرون 1987).

وبمثل هذه المعادلة البسيطة حاولت القيادات العمالية في التجمع أن تروج لقضية الحد الأدنى للأجور بين النقابيين خلال الثمانينيات التي شهدت جدالًا واسعًا حول سياسات الدولة الاقتصادية (انتهي باتفاق تاريخي مع صندوق النقد والبنك الدوليين

في 1991 لتحرير السوق)، وطالب التجمعيون وقتها بتشكيل "لجنة تحكيم يُمثل فيها العمال تضع احتياجات أسرة مكونة من أربعة أفراد من مأكل وملبس وعلاج وخدمات ومسكن في سلة، وتعتبر مكونات هذه السلة هي الحد الأدنى للأجر". وكانت تلك الأفكار نواة لمشروع تردد كثيرًا في أوساط اليسار، وعاد ليتصدر الخطاب التجمعي مع صحوة الحراك العمالي في مطلع القرن الجديد خلال الفترة التي يتعرض لها البحث، إذ ظهرت قضية الأجور بشكل بارز في تعليق عمال التجمع على اعتصام غزل المحلة 2006 وما واكبه من أحداث عمالية (المكتب السياسي لحزب التجمع 2007)، وكذلك عندما أفرد الحزب في تلك الفترة ورقة كاملة وضع فيها رؤيته لإصلاح نظام الأجور في البلاد (حزب التجمع 2007). وبالطبع فإن التجمع بميوله الإصلاحية كان له مدخل مختلف تماما في قراءة الصحوة العمالية عن رؤية اليسار الراديكالي التي عرضناها سابقًا، فهو يرى أن تلك الأحداث تهدد الاستقرار الاجتماعي، ويحذر الدولة من أن تقاعسها عن إصلاح الأجور يضع "مشروعية الملكية والثروة والسلطة السياسية" في خطر، فهو يبدو هنا حريصًا على بقاء النظام أكثر من النظام نفسه. وعاد التجمع وقتها ليتحدث عن أن الأجور هي الوسيلة الأساسية للحماية الاجتماعية للطبقة العاملة في نظام السوق الحر الذي لا يسمح بـ"التدخل لتحديد الأسعار".

لكن عن أي عمال نتحدث؟ كان الجزء الأعظم من ورقة التجمع عن الأجور يدور بالطبع عن العاملين لدى الدولة سواء في قطاع الأعمال العام أو الجهاز الحكومي، وهو أمر يمكن تفهمه في ضوء أن أغلب عمال التجمع كانوا من هذه الشريحة بجانب ميل الحزب للدفاع عن بقايا النظام الاجتماعي الناصري كما أشرنا من قبل، ولكن الورقة أثارت أيضًا قضية الحد الأدنى للأجور بطريقة جعلتها تشمل عمال القطاع الخاص، حيث طالب الحزب بوضع حد أدنى للأجر لا يقل عنه أي عامل في مصر، وهو ما جعل من تلك القضية جسرا يعبر إليه اليسار للطبقة العاملة الجديدة في هذا الوقت، حتى لو اقتصر هذا العبور على الخطاب النظري دون التفاعل على أرض الواقع. وطور الحزب في هذه الورقة من مشروعه لإعداد سلة للسلع والخدمات يتم على أساسها تقدير

الأجور، واعتبر أن أسرة مكونة من ثلاثة أفراد يجب ألا يقل أجر عائلها عن 1326 جنيه.

وبدا من خطاب الحزب أنه لم يكن راغبًا في الدخول في مواجهة واسعة مع الدولة أو مع أصحاب رأس المال، فهو يوصي في أوراقه بعدم المغالاة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص حتى لا يتخذ أصحاب العمل ذلك ذريعة للتقاعس عن التنفيذ، كما يقول للدولة إن إعادة هيكلة الأجور بداخل أجهزتها وتقليص الفوارق بين كبار وصغار العاملين إجراءات كفيلة بتوفير التمويل اللازم لسياسة أجرية عادلة.

ولم يكن التجمع بالطبع هو التيار السياسي الوحيد الفاعل في قضية الأجور، فالعديد من اليساريين قد تفاعلوا مع القضية، ورفع عامل بالقطاع العام ينتمي لليسار الديمقراطي، ناجي رشاد، دعوى أمام مجلس الدولة للمطالبة بحد أدنى لأجره استطاع أن يظفر فيها بحكم قضائي لصالحه ألزم فيه القضاء الإداري الدولة بوضع حد أدنى للأجور لكل العاملين. كما شارك صحفيون من الاشتراكيين الثوريين مع عمال المحلة في تنظيم تظاهرة خرجت من مقر الشركة بوسط المدينة إلى ميدان طلعت حرب للمطالبة بالحد الأدنى للأجور.

ولقد خلقت قضية الأجور زخمًا سياسيًّا حولها ساعد اليسار على تطوير عمله السياسي في تلك الفترة، حيث يقول طلال شكر" في السنوات الأخيرة لمبارك ومع تصاعد الزخم العمالي تأسس التحالف الاشتراكي وضم التجمع وحزب الشعب الاشتراكي والاشتراكيين الثوريين والحزب الشيوعي المصري والتيار الاجتماعي ومن داخله برزت لجنة التضامن العمالي والتي ضمت كافة المهتمين بالعمال داخلها، وكنا نصدر من خلالها كل سنة سلة السلع الأساسية التي نحسب عن طريقها الحد الأدنى للأجر".

وأصبحت قضية الأجر العادل في القطاع العام والحد الأدنى في القطاع الخاص بمثابة نظام اجتماعي جديد التف حوله العمال واليساريون في تلك الحقبة، لكن الكيان المدافع عن تلك الحقوق لا يزال غير واضح الملامح.. فالاحتجاجات الأخيرة لم تنظمها

النقابات العامة، بل قامت على أكتاف عمال مستقلين، وهو ما فتح الباب لجدل طويل في أوساط اليسار حول إصلاح العمل النقابي، ومهد الأرض لظهور النقابات المستقلة في 2008، فماذا كان رد فعل اليسار على تلك التجربة؟

3) لقاء تعارف بين العمال والسياسة في حسين حجازي

تكرر الحديث عن أهمية الاستقلال النقابي في أدبيات التجمع على مدار عقود من عمل الحزب، لكن مفهومهم عن الاستقلال كان مقصودًا به رفع يد الدولة عن التدخل في أعمال الاتحاد العام للنقابات، وليس تأسيس كيان نقابي مواز للاتحاد. ومن البديهي أن يكون حزب التجمع أحد الكيانات الرئيسية المنشغلة باتحاد العمال، بحكم تاريخه السياسي الطويل وظروف نشأته التي شرحناها من قبل والتي جعلت منه الحزب اليساري الوحيد الذي تعترف به الدولة، لذا كان من الطبيعي أن تكون العضوية العمالية فيه تنتمي بشكل رئيسي للاتحاد العام. وقد رأى التجمع على مدار تاريخه في اتحاد العمال حائط صد لمقاومة سياسات الخصخصة التي كانت تزحف ببطء وتفكك المشروع الاجتماعي الناصري؛ الهاجس الأكبر للحزب، لذا كانت لديهم رغبة قوية في تخليص الاتحاد من سلطوية الدولة التي صنعها ناصر حتى يكون قادرًا على الدفاع عن مشروعه الاجتماعي. وسنرى في تلك المقتطفات تطور خطاب التجمع بشأن التنظيم العمالي ودوره في مكافحة الخصخصة، وكيف كان شعوره بالخطر النيوليبرالي يتزايد مع مرور السنين مما يدفعه للتصعيد المستمر بشأن حتمية تحرير النقابات من أسر الدولة:

"إن التنظيم النقابي المصري ليس أمامه إلا أن يخرج من دائرة التبعية للسلطة... والعمل على أن يضع التنظيم النقابي وجماهيره برنامجًا محددًا اقتصاديًّا" (حزب التجمع 1981).

وتتكرر الإشارة نفسها في 1996 "إن أجهزة الدولة لا تريد أن تُفسد التشكيلات النقابية الجديدة مخططها لخصخصة القطاع العام وإفساح المجال للرأسمالية الأجنبية للعودة إلى مصر (...) اعتداءات الدولة على استقلالية النقابات (...) هي فرض القوانين واللوائح والقرارات التي تمنع النقابات من العمل المستقل هذا غير تدخلها من خلال

أجهزتها المختلفة في السيطرة على النقابات وزرع العملاء بداخلها، وكذلك بالتدخل المباشر بالعنف والمنع وتدبير المؤامرات وتعطيل العمل النقابي" (حزب التجمع 1996).

ثم في 2006 "انتخابات النقابات العمالية 2006 هي خط الدفاع الأخير لعمال مصر في معركتهم الضارية من أجل المحافظة على ما تبقى لهم من حقوق واستعادة حقوقهم المغتصبة. وإذا كنا نواجه اليوم تحالف رأس المال الأجنبي والمحلي مع قوى الاستبداد والفساد فإننا مطالبون بإقامة تحالف كل عمال مصر في جميع قطاعات العمل القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع الاستثماري الأجنبي" (حزب التجمع 2006).

بل إن المكتب السياسي للتجمع رأى في قضية سيطرة الدولة على النقابات عنصرًا حاكمًا في تفسير صعود الموجة الاحتجاجية منذ 2005. ففي وثيقة صادرة عن المكتب السياسي للحزب نقرأ "كشفت هذه الإضرابات وتكرار المطالبة بسحب الثقة من اللجان النقابية التي تم انتخابها في نوفمبر الماضي (أي منذ أقل من ثلاثة أشهر حينها) عن حجم التدخلات والانتهاكات التي حدثت في الانتخابات العمالية سواء من جهة الحكومة أو الأمن أو إدارات الشركات أو النقابيين الصُفر الذين حولوا العمل النقابي إلى نفوذ شخصي لهم وأسلوب للثراء" (حزب التجمع 2007).

وبالفعل كان تحليل التجمع في هذا الوقت صائبًا إلى حد كبير، إذ أن الموجة الجديدة من الاحتجاجات قامت بشكل رئيسي على أكتاف قيادات نقابية من خارج العمل النقابي الرسمي، ولم تفلح النقابات الرسمية في احتواء تلك الأزمات لضعف تمثيلها بين العمال. لكن هذا الوضع لم يقد إلى تحقيق حلم العمال التجمعيين برفع يد الدولة عن اتحاد النقابات الرسمي، ولكنه مهد للتفكير في تأسيس كيانات نقابية موازية للاتحاد الرسمي تحت اسم النقابات المستقلة.

من الجهة المقابلة، يروي مصطفى بسيوني تجربته مع اعتصام الضرائب العقارية "في الفترة ما بين اعتصام المحلة 2006 واعتصام الضرائب العقارية 2007 تطورت علاقة

اليساريين بالعمال بشكل كبير، وهو ما ساعدنا على التواصل بشكل أفضل مع احتجاج الضرائب العقارية ونقل الخبرة السابقة لهم، قلنا لهم إن عمال المحلة قدموا طلبات للاتحاد العام بسحب الثقة منهم وتم وضعها على الرف لم يصلوا لشيء.. عليكم أن تصنعوا نقابة جديدة".

واستطاع عمال الضرائب العقارية أن يطوروا لاحقًا تجربتهم إلى تأسيس نقابة مستقلة في 2008 والتي كانت النواة لحركة كبرى للاستقلال النقابي فيما بعد، وقد كان لدخول الحركة النقابية في مسار العمل المستقل رمزية سياسية قوية عن انفصال العمال عن خطاب "التجمع" الذي يدور جله حول إصلاح الاتحاد الرسمي، لكن من الصعب اعتبار أن هذا التوجه من العمال كان بمثابة فعل سياسي ضد السلطة، إذ ظل الطابع المطلبي طاغيًا على الحركة، وقد اكتسبت رمزية سياسية بسبب الحصار الخانق الذي فرضته السلطة على مختلف أشكال العمل الجماعي آنذاك.

وحظيت حركة موظفي الضرائب العقارية على تضامن من تيارات سياسية عدة، واعتُبرت إحدى المواجهات الصريحة مع نظام مبارك، فالاشتراكيون الثوريون يقولون إنهم ساعدوا التجربة النقابية الوليدة على أن تنضج، وفتحوا لها مركز الدراسات الاشتراكية، التابع للتنظيم، ليكون مقرًا مؤقتا للنقابة وقدموا لها الدعم الفني في صياغة اللائحة التنفيذية ونشر مجلتها الدورية (نوبة صحيان)، بل وعقد مؤتمرها التأسيسي في نقابة الصحفيين بالتعاون مع مسئول لجنة الحريات آنذاك، برئاسة محمد عبد القدوس، الذي ينتمي للتيار الإسلامي. ويقول السياسيون الذين عاصروا اعتصام الضرائب العقارية إن وجوده في شارع حسين حجازي، واستمراره لعدة أيام ساعد على جذب العديد من التيارات من خارج اليسار للتفاعل معه، فقد زارته رموز ليبرالية مثل جورج إسحق وجميلة إسماعيل.

وقاد هذا الاعتصام كادر عمالي ذو خلفية ناصرية، كمال أبو عيطة، واللافت للنظر أن أبو عيطة بدا في تلك الفترة وكأنه يمثل جيلًا جديدًا من الناصريين يدافع بشراسة عن رعاية الدولة للموظفين، جوهر المشروع الاجتماعي الناصري، ولكن بآليات جديدة مختلفة أقرب للطابع الديمقراطي. لذا لم تكن مصادفة أن يضع أبو عيطة هذا الإهداء

في مقدمة كتاب عن تجربة الاعتصام "إلى روح جمال عبد الناصر الذي أعطانا مكاسب نناضل من أجل استعادتها" (جمال عويضة 2008).

وفي داخل حزب التجمع أيضًا كان العديد من الكوادر العمالية متضامنة مع الحدث "ساهمنا في الاعتصام وجلبنا ثلاثة خيام لتشجيع العمال على المكوث في الشارع وأصدرت أمانة العمال بيانا يؤيد الاعتصام" على حد قول طلال شكر.

لكننا لا يمكن أن نجمع مواقف كل التجمعيين تجاه الاستقلال النقابي تحت راية واحدة، بل إن مواقف الكادر البارز في الحزب عبد الرحمن خير تُنقل بروايات متناقضة على لسان من عاصروه، وتبدو متغيرة حتى في الروايات التي جاءت على لسانه هو شخصيًّا. فمثلًا يقول مصطفى بسيوني إن خير، الذي تولى أكثر من منصب في الاتحاد الرسمي للعمال، كان يحمل موقفًا عدائيًّا تجاه الحركة النقابية المستقلة، وأن مواقفه تجاه تلك الحركة كانت تتغير لأسباب تكتيكية تتعلق بقوة خصمه، بينما هناك رأي آخر بأن خير لم يتبن عداءً تامًا للحركة النقابية المستقلة، وكان يوازن بين معارضته لهذا الاستقلال وتقربه من العمال بحضوره مثلًا مؤتمر تأسيس نقابة الضرائب العقارية (محمد الخولي 2016).

ويقول عبد الرحمن خير، في 2009 "رغم أني وضعت نصًا في قانون النقابات العمالية يضع عقوبة على من يدعو إلى التعددية النقابية، لكن الظروف مختلفة الآن، كان هناك قبل ذلك قطاع عام ضخم وكان هناك مزايا للنقابات، عضوية مجلس الإدارة للعمال، ولجان حوافز...إلخ. اليوم انفرط هذا العقد، وتغيرت الصورة القديمة التي أنشئت علي يد الآباء المؤسسين، علينا أن نعيد النظر الآن ونقدم البدائل، علينا إعادة النظر في تصنيف النقابات العمالية الموجودة حاليًا" (الشبكة العربية 2009).

ويبدو من حديثه أن لديه قدرًا من التفهم لهذه التجربة الجديدة، ولكنه عاد وقدم نقدًا لاذعًا لتلك التجربة في وقت لاحق، ليصفها في 2014 بأنها "هي الفوضى إذن ومتى كانت الفوضى خلاقة؟ فهي تهدم ولا تبنى تفرق ولا توحد" (البشاير 2014)

باختصار إذن، كانت الفترة من 2005-2010 مرحلة تحول كبرى، طورت دعوى إصلاح الأجور من مجرد فكرة مطروحة في خطاب اليسار إلى رؤية ناضجة يتحد وراءها اليساريون والعمال، ويدفعون بها كإحدى آليات الحماية الاجتماعية في عصر الليبرالية الجديدة، وحولت فكرة الاستقلال النقابي من إصلاح الاتحاد العام لخلق كيان نقابي جديد. وخلال معارك تلك السنوات الخمس، وبين انتصاراتها وهزائمها، كان وعي العديد من النشطاء الشبان يتطور، خصوصًا من خارج اليسار، وهي التطورات التي كانت بمثابة نواة لطبقة سياسية جديدة ستصبح فاعلة بشكل أكبر بعد الثورة.

4) هدير العمال في آذان غير يسارية

"كانت البداية عام 2008، مع دعوة عمال مصنع الغزل والنسيج في مدينة المحلة الكبرى إلى الإضراب داخل المصنع، للمطالبة بزيادة الأجور والبدلات، فتلقفنا الفكرة وقلنا لنجرب، فلتكن دعوة إلى الإضراب العام في كل مصر، فالكل يعاني من الفساد والاستبداد وغلاء الأسعار" (أحمد ماهر 2017).

بهذه الكلمات عبر مؤسس حركة 6 أبريل عن الإضراب العام الذي دعت إليه مع مجموعة من الناشطين ثم أسس حركة ليبرالية على إثره ظلت لسنوات من أبرز الحركات الجامعة لطيف واسع من النشطاء الشبان. وبالرغم من أن قصة نشأة 6 أبريل قد ارتبطت بحدث عمالي ضخم إلا أنه، كما هو واضح من الرواية، لم يكن لهؤلاء النشطاء الليبراليين صلة مباشرة بما يدور في أوساط العمال فهم فقط "تلقفوا" فكرة الاحتجاج وأرادوا أن يوسعوا نطاقها لتصبح يوما للتعبير عن السخط على غلاء المعيشة.

"الوضع في مصر كان في منتهي الاحتقان على كل المستويات، والفكرة بدأت عندما علم [أحمد] ماهر أن عمال المحلة سينظمون إضرابًا لمطالب فئوية تخصهم يوم 6 أبريل، فقرر أحمد أنه يعمل جروب ويدعو أن تصبح 6 أبريل إضرابًا للشعب كله احتجاجًا على الأوضاع التي كنا نعيشها، ودخلنا الجروب قبل يوم الإضراب وتعارفنا، والجروب كبر والدعوة انتشرت بشكل مرعب.. وبعد خروج المعتقلين اجتمعنا كلنا وجهًا لوجه

وقررنا إنشاء حركة 6 أبريل" كما تقول ندى طعيمة (2017) إحدى الأعضاء المؤسسين في الحركة.

ولم ينشأ داخل 6 أبريل مكتب أو لجنة عمالية مثلما تحرص الأحزاب اليسارية عند تأسيسها، ويعكس ذلك الفارق الجوهري بين نظرة اليسار لهذه الاحتجاجات على أنها قلب الحركة الثورية ونظرة نشطاء ليبراليين مثل 6 أبريل على أنها تقع داخل ثنائية المطالب الفئوية والمطالب السياسية الكبرى، فتضيف ندى" لم تكن لدينا لجنة خاصة بالعمال داخل الحركة لكن التواصل مع العمال كان مستمرًا.. لكن للأسف كان عدم التعاون من طرفهم، لأن مطالبهم كانت دائما فئوية، بمجرد ما تتحقق ينهوا اعتراضهم وخلاص.. إحنا كان هدفنا أكبر وهو التخلص من نظام كامل.. لكن كنا دائمًا في علاقة طيبة وتواصل مع نقبائهم مثل أبو عيطة".

وقد أكد على هذه الفكرة وليد شوقي (2017) أحد الأعضاء المؤسسين في 6 أبريل بقوله "الحركة، نتيجة أفكارها وظروف نشأتها، كانت حريصة على أن تتجاوز الأيديولوجيات التقليدية، وفكرة التنسيق مع العمال والاهتمام بقضاياهم كانت مرتبطة في أذهاننا بالاشتراكية، وبالتالي كان الاهتمام الأكبر مُنصب على القضايا السياسية العامة".

ولم تكن 6 أبريل وحدها هي من تعامل مع الصحوة العمالية في تلك الفترة بمنطق "التلقف"، وإنما شاركها العديد من التيارات الليبرالية، والتي كانت تنظر للحركة بصفتها وجها من وجوه السخط الاجتماعي الذي يخدم معركتها ضد مبارك والتوريث[2]، ولم تكن علاقة تلك القوى الليبرالية بالعمال تتسم بنفس العمق القائم في أوساط اليسار، وهو ما رسخ عنها صورة، لاحقًا، في أوساط العمال بأنها تحاول أن تستخدمهم كأداة للتغيير السياسي وليست معنية بمشكلاتهم وصراعاتهم مع الحكومة وأصحاب العمل.

---

2) من أبرز الجهات التي دعت للإضراب العام يوم 6 أبريل 2008 كانت حركة كفاية وحركة 9 مارس ونقابة المحامين وعدد من الأحزاب على رأسها أحزاب الناصري والكرامة والغد والوسط.

لكن من جهة أخرى فقد كان لتلك الصحوة العمالية أثر بالغ على قطاعات واسعة من النشطاء خارج دائرة اليسار، الذين تطور وعيهم بشئون الطبقة العاملة في قلب معاركها الضارية، وشارك بعضهم في تلك المعارك بصفته الشخصية. ومن اللافت للنظر عدم اقتصار أثر تلك الاحتجاجات على الوسط الليبرالي فقط، وامتداده إلى اليمين المحافظ مثل التيار الإسلامي، أو هكذا يبدو الأمر من رواية وليد عبد الحميد الموظف بالضرائب العقارية، صاحب الميول الإسلامية، الذي تطور وعيه السياسي بشكل كبير خلال معركة الاعتصام. فيتحدث عن المعركة وتصاعدها "معركة الضرائب العقارية مع الحكومة كانت من أهم أيام حياتي فهي أول مرة أرى فيها الأمن وجها لوجه وألمس قدرته على البطش".

وفي لقاء أجراه الباحث مع عبد الحميد لم يظهر من روايته عن الاعتصام، من بدايته لنهايته، أي تأثير لمرجعيته السياسية –الإسلامية– على مواقفه من تلك المعركة، أو على رؤيته لأبو عيطة ودوره القيادي في الاعتصام، حيث كان يتعامل مع الأحداث كأي كادر عمالي غير مسيس على الإطلاق، ويستجيب لتعليمات أبو عيطة دون نزعة نقدية بناء على ميوله الناصرية الواضحة.

"كمال أبو عيطة نقل لنا خبرات كثيرة كانت جديدة وقت تلك الأحداث، فقد خرجنا من الاعتصام ونحن نشعر أننا انتصرنا بعد أن استجابت الدولة لمطالبنا، ولكنه قال لنا إن ما أخذناه من الدولة مجرد وعود على ورق يمكن أن تُسحب منا في أي وقت، يجب أن نظل موجودين وصوتنا عال حتى نُثبت تلك المكتسبات، وهو ما دفعنا لتشكيل الهيئة العليا للإضراب، وكانت تلك الهيئة هي نواة النقابة المستقلة" (وليد عبد الحميد 2017).

وكان الممكن أن تتطور تجربة عبد الحميد على نحو يجعله أكثر اشتباكًا مع السياسة من العمل العمالي المطلبي، لكنه يقول إن "كم الخيانة (للقضايا العمالية) والعمالة (للسلطة على حساب مصالح العمال) التي رأيناها من اتحاد عمال مصر (الاتحاد الرسمي) جعلتنا نفكر في بديل يدافع عن حقوقنا دون الاقتراب من محرقة العمل السياسي)"، وبسؤاله

عن سبب عدم انضمامه لأية أحزاب قبل الثورة أجاب "هو كان فيه أحزاب غير الحزب الوطني؟ " بما يشير إلى عدم اكتراثه بأي من القوى السياسية المتصارعة مع مبارك آنذاك.

5) الثورة من الحلم إلى الواقع

في عام 2008 كتب ناشط يساري عن أسباب عدم اكتمال انتفاضة 1977 وتحولها لثورة شعبية، وقد أشرنا لهذا المقال في فقرة سابقة، لكننا نعيد ذكره هنا للإشارة لهذا المقطع: "...ولو أن الحركة الطلابية، تحت تأثير الثوريين، التحمت بالحركة العمالية تحت شعار "إسقاط النظام"، لزادت فرصة تعميقها وإنضاجها" (نور منصور 2008).

يبدو هنا الكاتب وكأنه يستشرف المستقبل القريب منه بعد بضع سنوات، وهو يستخدم تعبير "إسقاط النظام" الذي كان الشعار الرئيسي لثورة يناير، بل ويضعه بين علامتي تنصيص وكأنه يُلح بشدة على أهميته، فالكاتب يرى أن تركيبة تحالف الطبقة العاملة مع الطليعة الثورية المثقفة (المتمثلة في حركة الطلاب في السبعينيات) كانت كفيلة بإحداث تغيير جذري لو كانت تلك الطليعة قد اقتربت أكثر من العمال ونشرت رؤيتها الراديكالية في أوساطهم.

وما جرى على أرض الواقع لم يكن بعيدا عن ذلك، فقد اجتمع العديد من النشطاء الشبان، من اليمين واليسار، على فكرة إسقاط النظام واستطاعوا نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في أوساط الطبقة الوسطى، وكانت استجابة الجماهير لدعوى إسقاط النظام في يوم 28 يناير تفوق كل التوقعات. ودفع يساريون في أعقاب الثورة بفكرة أن القواعد الشعبية التي تلقفت دعاوى إسقاط النظام وحملت الثورة على أكتافها كانت عمالية بدرجة كبيرة، إذ رأوا أن العمال كانوا حاضرين بقوة في أوساط الجماهير المحتشدة ضد مبارك، وإن لم يحملوا صفتهم النقابية لكنهم كانوا موجودين بصفتهم مواطنين معتصمين في ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة.

وفي هذا السياق كان كُتاب مثل وائل جمال، الذي شارك في تنظيمات يسارية عدة، ينتقدون ما تردد في أوساط اليمين عن غياب دور العمال في الثورة، عارضًا في واحدة

من مقالاته نموذج القيادية العمالية وداد الدمرداش: "فلماذا ليست هذه أو المئات بل الآلاف ممن قادوا بلادنا، شوارعها وميادينها، وأمنوا بيوتها وأحيانا مدنا كاملة كالسويس، بعد أن غاب السياسيون ورجال أمنهم، في أروع وأصعب 18 يومًا، نمطًا مقبولًا وسائدًا لقيادات يقال إنها غائبة؟" (وائل جمال 2012).

لكن مشهد الثورة المليء بالحشود لم يكن بهذا القدر من التبسيط، لم يكن الأمر مجرد دعوة خرجت من الطليعة المثقفة استجابت لها قواعد عمالية، فالثورة فجرت مساحات واسعة من الجدل بين العمال والسياسيين وداخل كل قطاع منهم، ولم يكن التأثير من اتجاه واحد قط. ففي أوقات كان العمال يقودون بعض المشاهد السياسية، ومرات أخرى ينجذب الشغيلة لنداءات السياسيين، وفي أحيان كثيرة لا يلتقي الطرفان على أرض واحدة. صحيح أن العمال كانوا حاضرين بصفتهم مواطنين في مواقع الثورة لكن حضورهم الظاهر كنقابيين لم يكن غائبا كلية، وحاول اليسار أن يتفاعل بقوة مع هذا الحضور، فخلال الأيام الأخيرة من الاعتصام لإسقاط مبارك بدأت موجة من الاحتجاجات العمالية في التصاعد، ومن أبرزها بالطبع إضراب عمال هيئة النقل العام (مدى مصر 2016)، وفي تلك الفترة تم القبض على المحامي اليساري خالد علي المعروف بصلاته القوية بالعمال.

كما وجد العمال اعتصام ميدان التحرير حدثًا مناسبًا لإعلان اتحاد النقابات المستقلة، وكأن الرئة الكبيرة التي فتحها النشطاء السياسيون في ميدان التحرير، بدعواهم لإسقاط النظام، كانت أفضل متنفس للحركة النقابية الوليدة، فالناظر لهذا المشهد لا يسعه إلا أن يقارنه بمشهد الإعلان عن أول نقابة مستقلة القائم على السرية والحذر.

"مؤتمر تأسيس نقابة الضرائب العقارية كان في نقابة الصحفيين، وساعدنا العمال وقتها على تنظيمه تحت غطاء أنها ندوة عادية، ولم نعلن عن التأسيس إلا خلال الندوة. لقد أردنا أن نخدع الأمن وقتها حتى نتجنب محاولاته إفساد هذا الحدث"، كما يقول مصطفى بسيوني.

وربما كانت المشاركات الظاهرة للعمال في الثورة هي التي أثارت حماس اليساريين ودفعتهم لطموحات أبعد من مجرد استغلال مساحة ميدان التحرير المحررة من سيطرة الدولة إلى اقتحام الدولة نفسها، حيث يروي بسيوني "كان لدينا طموح أن نُقنع العمال بأن يحتلوا مبنى الاتحاد العام للنقابات العمالية، ويعلنوه مقرًا للنقابات المستقلة لكن تلك الدعوة لم تلق حماسا في أوساط العمال، بدا لي أن الثورة في مخيلتهم كانت العمل ضد مبارك ولم يعوا أنها كان يجب أن تكون أيضًا ضد كل مؤسسات الاستبداد".

وفي أوساط حزب التجمع كان هناك جدل بين العمال والثورة ولكن من نوع مختلف، فكوادر عمالية مثل طلال شكر نزلت وشاركت في الأحداث، لكن شكر يقول إن قيادة الحزب، المتمثلة في رفعت السعيد آنذاك، كانت تتعامل بتحفظ مع الثورة في بدايتها "لقد أصدر الحزب بيانًا مخزيا بشأن الدعوى للمشاركة في يناير، وأذكر أنني التقيت بالدكتور رفعت مصادفة بعد موقعة الجمل، كان يمر بسيارته بجوار التحرير وناداني وسألني عما يدور هنا، قلت له إن الشباب انتصروا على البلطجية، وبدا لي أنه لم يكن مستوعبًا ما يجري على الأرض من أحداث كبرى".

وبالنسبة لأعضاء قدامى في الحزب مثل عبد المولى إسماعيل، كانت الثورة لحظة انكشاف كاملة لولاء قيادة عمالية في التجمع لنظام مبارك حتى وإن كانوا معارضين لسياساته الاقتصادية فيقول عبد المولى (2017) "تصريحات عبد الرحمن خير خلال الأيام الأولى من الثورة كانت صدمة كبيرة بالنسبة لي".

وبعد أن هدأ غبار الثورة تمت إعادة تشكيل الحياة السياسية من جديد، وكان لعملية إعادة الهيكلة الضخمة تلك تأثير كبير على علاقة العمال بالسياسة، وسننتقي في هذا السياق نموذجين لكيانين خرجًا من رحم كيانات قديمة وكانت لهما علاقة مهمة بالعمال.

الكيان الأول هو المؤتمر الدائم لعمال الإسكندرية، والذي كان ينعقد في مقر حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وقد أسس هذا الحزب مجموعة من الناشطين والقيادات

العمالية، ومن بينهم بعض أعضاء حزب التجمع ممن تمردوا على الرؤية السياسية لرفعت السعيد مثل طلال شكر وغيرهم، بينما الكيان الثاني هو حزب مصر القوية الذي أسسه أعضاء منشقون عن جماعة الإخوان المسلمين كانت لهم رؤى مخالفة للجماعة بشأن قضايا عدة وعلى رأسها الديمقراطية.

5.1) في المرة الثانية يتحول الأمر إلى مسخرة

"لا نستطيع أن نقول إنه كان هناك موقف معاد للحراك العمالي من قِبل تنظيم الإخوان قبل الثورة، لكن القضايا العمالية لم تكن تحظى باهتمام من القيادة، بل إنهم عندما أرادوا تهميش عبد المنعم أبو الفتوح جعلوه رئيسا للجنة العمال. في نفس الوقت، كان العديد من القواعد تشارك في الاحتجاجات بصفتها العمالية ويخشون الإفصاح عن هويتهم السياسية حتى لا يتعرض التنظيم للبطش. ولكن بعد الثورة اختلف الأمر، تحديدًا بعد وصول الإخوان للسلطة، فقد تبنت الجماعة خطابًا معارضًا بشكل صريح لأي حركة احتجاجية". كما يقول محمد عثمان الذي كان عضوًا في تنظيم الإخوان قبل الثورة وخرج من الجماعة ليشارك مع عبد المنعم أبو الفتوح في تأسيس مصر القوية.

إن قصة حزب مصر القوية، كما يرويها عثمان هي قصة جناح ديمقراطي داخل الجماعة تمرد على ميولها المحافظة، وقرر أن يؤسس حزبًا على قيم أكثر ارتباطا بقضايا ثورة يناير ومنها بالطبع قضايا العمال. وكان لظهور الحزب جذور سابقة على الثورة، تتعلق بدور سنوات الاحتجاج السياسي والعمالي الأخيرة ضد نظام مبارك في تثوير قطاع من شباب الإخوان ودفعه لتبني رؤى جديدة كانت النواة لظهور هذا الحزب.

"الثورة غيرت مفاهيمنا كلنا، زمان كان عندي تصور إصلاحي عن التحول الديمقراطي التدريجي من داخل الدولة، عندما شاركت في أول تظاهرة لحركة كفاية عام 2004 وبعدها بسنوات رأيت المشهد الختامي لتلك المسيرة في 2011 وقت تنحي مبارك تغيرت نظرتي للسياسة تمامًا وأصبحت أميل لرؤية اليسار حول التغيير، وأغلب مجموعة مصر القوية أخذت نفس الطريق" (محمد عثمان 2017).

ويروي الناشط الشاب ياسين صبري (2017) أن أحد الأسباب الرئيسية لانضمامه لحزب مصر القوية كان نشاط الحزب مع العمال "لم أكن فاعلًا في الحياة السياسية قبل الثورة، وبدأت علاقتي بمصر القوية في حملة أبو الفتوح الرئاسية، بعدها فكرت في الانضمام للحزب لكي أعمل من خلاله على قضايا العمال، كان لديهم لجنة عمالية قوية وحاضرة في الكثير من الاحتجاجات، وكنت مهتما بالتضامن مع العمال لأني أرى ذلك مدخلًا لتحقيق العدالة الاجتماعية".

والجدير بالذكر هنا أن رؤية نشطاء شبان مثل ياسين صبري تجاه قضايا العمال كانت تختلف عن رؤى اليسار، فهو لم يرهم كطبقة مؤهلة لقيادة حراك ثوري ضد النظام وتحقيق تحول اشتراكي، بقدر ما اعتبر قضاياهم مدخلًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومثلت تلك الرؤية قاسما مشتركا بين العديد من النشطاء غير المؤدلجين في تلك الفترة.

على جانب آخر، تبنى الإخوان منذ الإطاحة بمبارك مواقف متدرجة في العداء للحراك العمالي، وربما من المشاهد المبكرة الدالة على هذا التحول هو موقفهم السياسي من الدعوة للإضراب العام في 2012.

يقول المفكر الألماني كارل ماركس إن التاريخ لا يكرر نفسه مرتين، وفي المرة الثانية يتحول الأمر لمسخرة، وهكذا يبدو مشهد الدعوة لإضراب 2012 نسخة مثيرة للسخرية من 6 أبريل 2008.

"وقت الإعلان عن إضراب عمال المحلة في 2008 قرر النائب الإخواني سعد الحسيني دعم الإضراب بالطعام، واشترى 5000 ساندوتش من محل "البغل"، كان موقفا لافتًا لدرجة أن الأمن انزعج وأغلق المحل"، كما يروي عثمان، وهي واقعة تُدلل على قوة الفرضية التي يطرحها عثمان عن تعاطف قواعد بجماعة الإخوان آنذاك مع الحركة العمالية، حتى وإن كانت قضايا العمال ليست على رأس أولويات مكتب الإرشاد. وبدت الجماعة في 2012 وكأنها متبنية لموقف السلطة تجاه الحركة العمالية، حيث يسرد تقرير لقناة بي بي سي عن المواقف السياسية تجاه دعوات الإضراب العام، الذي تم

تنظيمه للضغط على المجلس العسكري الحاكم الذي تولى الحكم بعد مبارك نقل السلطة للمدنيين، قائلًا "وعلى مستوى الرفض جاءت جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة في المقدمة، فقد أكد الدكتور محمود حسين الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين أن الجماعة ترفض الدعوة التي أطلقت للعصيان المدني يوم السبت الموافق 11 فبراير، داعية سائر المصريين إلى مضاعفة العمل والجهد من أجل بناء الدولة وليس هدمها، وبالتالي عدم المشاركة في هذا الإضراب" (محمود أبو بكر 2012).

إن أوجه السخرية لم تقتصر على تحول موقف الإخوان بعد الثورة ولكن المشهد بأكمله كان مثيرًا للتأمل، إذ أن استجابة العمال للدعوة للإضراب العام في عام 2012 كانت ضعيفة وباهتة للغاية، وهو ما عكس حالة من عدم الثقة في أوساط النقابيين تجاه الحركات السياسية الداعية للإضراب والتي شملت قطاعات واسعة من اليسار.

وبدا كأن اليسار في حاجة إلى كيان سياسي جديد أقدر على التفاعل مع القضايا العمالية من الكيانات التقليدية، وكانت تجربة "المؤتمر العام لعمال مصر" أحد النماذج الملهمة في هذا المجال.

5.2) صعود وهبوط المؤتمر الدائم للعمال

"هناك حالة قديمة من الرهاب العمالي تجاه الأحزاب، لمست ذلك بشكل واضح خلال سنوات عملي الطويلة في أوساط اليسار منذ أن كنت في الجامعة، وهو ما دفعني مع عدد من النشطاء للتفكير بعد الثورة في كسر تلك الحالة من خلال تأسيس كيان غير حزبي يتضامن مع العمال في معاركهم وفي نفس الوقت ينمي وعيهم السياسي"، كما تقول سوزان ندا، وهي تروي كيف بدأ المؤتمر الدائم لعمال الإسكندرية في التشكل فور تنحي مبارك عن الحكم في فبراير 2011.

وتروي ندا كيف تشكلت فكرة المؤتمر الدائم "بدأنا بتنظيم اجتماع في 2011 عن احتجاجات عمال غزل العامرية ودعيت وقتها القيادي العمالي فتح الله محروس من الحزب الاشتراكي المصري (حزب غير رسمي) وقسَمنا الاجتماع لنصفين: الأول لسماع

مشكلات العمال ودعمهم والثاني للتثقيف والتوعية، من هنا بدأت فكرة أن ننظم اجتماعات دورية بهذه الطريقة وبدأنا نلتقي بشكل منتظم كل أسبوع في مقر حزب التحالف الشعبي بالإبراهيمية".

وتحمل تجربة المؤتمر الدائم لعمال الإسكندرية دلالات كبيرة عن علاقة السياسة بالعمال في مصر، فبينما كانت التيارات السياسية المختلفة، وعلى الأخص اليسارية منها، تُتهم دائما بأنها نخبوية وعاجزة عن الوصول للعمال، فقد مثلت هذه التجربة حالة تواصل قوية مع القواعد العمالية بل واستطاعت أن تتجاوز الميراث القديم من العمل اليساري الذي كان جل اهتمامه مُنصبًا على عمال القطاع العام لتنفتح بشكل أكبر على عمالة القطاع الخاص. لقد كانت أجواء الانفتاح السياسي بعد الثورة هي كلمة السر وراء كل تلك التطورات.

يروي معتصم مدحت (2017) الذي ساهم في تأسيس إحدى نقابات القطاع الخاص بعد الثورة "المؤتمر العام جذب عمالًا ليس لهم انتماء سياسي، ومن جهة أخرى كان هذا الكيان فرصة للعمال المسيسين لكي يجتمعوا في نشاط واحد، فأنا مثلًا ميولي اشتراكية وكان معي في النقابة أعضاء ميولهم إسلامية".

وجدت الميول السياسية للعمال متنفسًا كبيرًا بعد سقوط مبارك، فمعتصم مثلًا انضم لاحقا لحزب التحالف الاشتراكي، ووليد عبد الحميد، الذي أشرنا له سابقًا كأحد المشاركين في اعتصام الضرائب العقارية دخل الحياة الحزبية للمرة الأولى أيضًا عبر "مصر القوية". لكن تلك الكيانات الجديدة ظل دورها هامشيًّا أمام القطاعات الأكبر من العمال التي استمرت في تفضيل البعد عن العمل الحزبي ربما بسبب صورته النمطية كمجرد كومبارس للسلطة، والموروثة من عهد مبارك، أو لأن تلك الأحزاب الجديدة كانت تحتاج لفترة طويلة من العمل السياسي حتى تستطيع إقناع العمال بجدوى الانضمام إليها، في هذا السياق كان كيان شبه سياسي مثل المؤتمر الدائم غير مصنف تحت أي أيديولوجية بابًا خلفيًّا يدخل منه العمال إلى السياسة دون التورط في "الحزبية".

"في عيد العمال مايو 2011 نظمنًا مؤتمرًا حاشدًا في ميدان محطة مصر، ودعونا إليه عمال وأحزاب عدة، لم نحتج لتصريح وقتها بفضل أجواء الحريات، وتكررت قدرتنا على الحشد في أول ذكرى لثورة يناير في 2012، وقتها دشننا البداية الرسمية للمؤتمر الدائم في مسرح عبد المنعم جابر، وحضر معنا ما يزيد عن الألف عامل من قطاعات صناعية مختلفة". وقد كان المؤتمر العام يقوم بأدوار مشابهة لحد كبير لما كانت تقوم به كيانات سياسية مثل الاشتراكيين الثوريين أو أمانة العمال في التجمع، كنا نقدم الدعم القانوني والإعلامي والإعاشة للعمال في الاحتجاجات بجانب مساهماتنا في تأسيس العديد من النقابات المستقلة، مثل شركات لورد وهاي تك والعامرية للغزل والنسيج ونايل لينين جروب ومونالديز".

ومثلما تفتحت تجربة المؤتمر الدائم في مناخ الحريات بعد الثورة فقد تراجعت التجربة مع شيوع أجواء القمع السياسي في أعقاب 30 يونية 2013، تقول سوزان "واجهنا العديد من العوائق بعد 2013 فلم نعد قادرين على دخول الشركات والالتقاء بسهولة بالعمال.. أصبح أصحاب العمل أكثر جرأة على منعنا، وبالطبع توقفنا عن تنظيم فعاليات في الشارع بعد حظر التظاهر".

وتروي سوزان أن الأجواء السياسية بعد 30 يونية لعبت دورًا رئيسيًّا في إجهاض تجربة المؤتمر الدائم "حضور العمال لأنشطة مثل المؤتمر الدائم أصبح يمثل خطورة عليهم، لدينا حالة لعامل تم التحقيق معه في شركته لأنه ناشط معنا، وبصفة عامة كان العمال يُحاكمون بسبب اهتمامهم بالسياسة باعتبارهم من العناصر "الإيثارية" أو حتى بسبب تعليقاتهم على الفيسبوك، وهذه الأجواء خلقت خلافات داخلية في المؤتمر فوجدنا بعض الأصوات تطالبنا بتخفيض سقف خطاب المؤتمر والتوقف عن "التحريض ضد السلطة".

وفي ظل الدعاية التي أطلقتها السلطة في هذا الوقت ضد أنشطة العمل العام المختلفة بدا أن العمال أصبحوا أكثر تشككًا في المؤتمر الدائم كما تروي سوزان "الأستاذ فتح الله محروس كانت له مقولة (في أوقات الركود تدور معارك الخنادق)، وشعرت بتحققها

في الشهور الأخيرة للمؤتمر الدائم وقت أن وجدت عمالا يتهموننا بأننا "ممولون" ومنصة للعمل الحزبي وللمجتمع المدني".

"كانت تجربة فريدة تعثرت بسبب الظرف السياسي، فقد جمع المؤتمر توليفة سياسية وعمالية يصعب أن تتكرر وكنا نتجه للتوسع جغرافيًّا إلى القاهرة والقناة والدقهلية والغربية، لكنه كان بحق نقطة الوصل بين الحياة السياسية والعمال" كما يقول معتصم.

6) خاتمة

على مدار التاريخ الحديث للحركة العمالية كانت العلاقة بين العمال والأحزاب ذات تأثير متبادل، ونشطت تلك التفاعلات بشدة في أجواء صعود الحركة العمالية بداية من 2004. فالأحزاب اليسارية على اختلاف رؤيتها كانت تعد نفسها بمثابة الذاكرة التاريخية للطبقة العاملة التي تروي لها تجاربها السابقة وتدفعها للتعلم من أخطاء الماضي، لذا كانت قريبة منها في أوقات الركود والصحوة على السواء. ومع صعود العمل العمالي رأت تلك الأحزاب لنفسها دورًا في تغذية الطبقة العاملة بالمعرفة في قضايا سياسية مثل الحد الأدنى للأجور وتأسيس الكيانات النقابية المستقلة عن الاتحاد الرسمي. لكن اليسار لم يتجاوز قط هذا الدور، وعجز عن أن يحقق أيا من النموذجين السياسيين الذيّن طمح إليهما، سواء نموذج الحزب العمالي الذي يصل للحكم بطريقة إصلاحية أو الحزب الثوري الذي يفجر ثورة عمالية تأتي بتغيير جذري.

أما الأحزاب الليبرالية أو القريبة من اليمين الإسلامي فقد ازداد قربها من الحراك العمالي مع صعود الحركة الاحتجاجية بشكل واضح في 2006، وقد نما وعي الناشطين في تلك الأحزاب بشأن القضايا العمالية بشكل تدريجي خلال السنوات التالية لهذه الصحوة، وإن كان بعضهم قد عجز عن التواصل مع العمال بشكل فاعل وظل يتعامل معهم بشكل أداتي، يرى في العمال مجرد أداة للتغيير، وهو ما أفقدهم الثقة في أوساط تلك الطبقة.

أما عن التأثير من الاتجاه الآخر، فقد شجع الزخم المعارض لمبارك، ثم أجواء الديمقراطية قصيرة العمر بعد سقوطة العديد من العمال على الاندماج في العمل السياسي، لكن قطاعات واسعة من تلك الطبقة ظلت راغبة في عدم تبني أي أيديولوجية سياسية واضحة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

1. إبراهيم صديق وأحمد طه وعبد الحميد الشيخ وعبد المجيد أحمد وسامي المصري وعبد الرحمن خير وحمد شعبان ونبيل عبد الغني. 1987. *دفاعًا عن حقوق العمال والموظفين دون دار نشر.*
2. أحمد حمروش. 1982. *ثورة 23 يوليو البحث عن الاشتراكية البحث عن الديمقراطية*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب
3. أحمد ماهر. 2017. 9 سنوات مرت كالبرق. *العربي الجديد.*
4. الاشتراكيون الثوريون. الماركسية والحزب – الفصل الأول – بوابة الاشتراكي. دون تاريخ للنشر نتيجة تعرض الموقع للحجب. متاح على الإنترنت http://bit.ly/2pDfRGy
5. الاشتراكيون الثوريون. سنة الإصدار مجهولة. دراسة دون عنوان صادرة عن الاشتراكيين الثوريين. غير منشور
6. مقال لكاتب باسم مستعار. انتفاضة *عمال كفر الدوار 1994* . الاشتراكيين الثوريون. http://bit.ly/2phSw0V
7. قيادات تنظيم الاشتراكيين الثوريين. 2017. مقابلة أجراها الباحث. القاهرة. مارس 2017.
8. البشاير. 2014. عبد الرحمن خير يطالب بوقف تقنين النقابات المستقلة. *البشاير*. 5-12-2014. https://is.gd/CY6eQI
9. جمال محمد عويضة (تحرير) وتقديم كمال أبو عيطة.2008. *ملحمة اعتصام موظفي الضرائب العقارية*. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية.

10. وائل أبو زويد. 2017. أحد المشاركين في احتجاجات المحلة. مقابلة شخصية مع الباحث. المحلة. سبتمبر 2017

11. وائل جمال. 2012. في مسألة البحث عن قائد. *الشروق* -3-12-2012. متاح على الإنترنت: http://bit.ly/2qIC19X

12. وليد شوقي. 2017. أحد المشاركين في حركة 6 أبريل. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. سبتمبر 2017 وليد عبد الحميد.2017. أحد المشاركين في اعتصام الضرائب العقارية. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. مايو.2017

13. سماح عادل - 2005 - *هل التجمع حزب ثوري* - الحوار المتمدن، 27 يناير 2005 - http://bit.ly/2ryAnsv.

14. حسين عبد الرازق - 1984 - *مصر في 18و19 يناير*. القاهرة: دار شهدي.

15. حزب التجمع.1981. *قرارات المؤتمر الأول للعمال*. القاهرة: حزب التجمع.

16. حزب التجمع الأمانة المركزية. 1996. *ملتقي الحوار الفكري انتخابات النقابات العمالية*. القاهرة. حزب التجمع.

17. حزب التجمع . أمانة العمال المركزية.2006. *فلنواجه معًا تحالف رأس المال الأجنبي والمحلي مع قوى الاستبداد والفساد*. القاهرة: حزب التجمع.

18. حزب التجمع_المكتب السياسي.2007 (أ). *إضرابات العمال والإصلاح الحقيقي المطلوب*. القاهرة: المكتب السياسي لحزب التجمع.

19. حزب التجمع_ أمانة العمال والمهنيين. 2007 (ب). *إعادة هيكلة نظم الأجور ضرورة اجتماعية وسياسية*. القاهرة: حزب التجمع أمانة العمال والمهنيين.

20. طلال شكر - 2017 - عضو سابق بحزب التجمع –مقابلة مع الباحث. القاهرة. مارس 2017.

21. ياسين صبري. 2017.أحد المشاركين في الحملة الانتخابية لعبد المنعم أبو الفتوح. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. سبتمبر 2017

22. مدى مصر. 2016. عمال النقل العام بتوع الأتوبيس الذين عادتهم كل الأنظمة. *مدى مصر*.

23. محمد عثمان.2017. عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. فبراير 2017.

24. محمد الخولي. 2016. عبد الرحمن خير مات كي يعيش. *الأخبار*. 17-3-2016. https://goo.gl/nj8sXB.

25. محمود أبو بكر.2012 –11 فبراير بمصر "مع" و"ضد". *بي بي سي عربية*.2012-2-01. متاح على الإنترنت: http://bbc.in/2rHFD0L.

26. معتصم مدحت. 2007. أحد المشاركين في تأسيس المؤتمر الدائم للعمال. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. سبتمبر 2017.

27. مصطفى بسيوني. 2017. عضو قيادي بالاشتراكيين الثوريين. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. مارس 2017.

28. مركز الدراسات الاشتراكية. *لماذا نحتاج إلى الحزب الثوري* – مركز الدراسات الاشتراكية. متعذر الوصول لسنة النشر بسبب تعرض الموقع للحجب. http://bit.ly/2rl0feB

29. ندى طعيمة. 2017. إحدى المشاركات في حركة 6 أبريل. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. سبتمبر 2017.

30. نور منصور. 2008. رياح 77 تهب من جديد. *الاشتراكي*

31. عبد المولى إسماعيل.2017. عضو سابق في حزب التجمع. مقابلة شخصية مع الباحث. القاهرة. أكتوبر 2017.

32. راية الاشتراكية. 2003. ما أشبه الليلة بالبارحة. *راية الاشتراكية العدد 21.*

33. رفعت السعيد ولطفي واكد. 1987. *لهذا نعارض مبارك*. القاهرة: حزب التجمع، ص 379 إلى 383.

34. رفعت السعيد.2016. مبارك ورجاله وسنواته الأخيرة – *الوطن*.20 سبتمبر 2016-http://bit.ly/2q3s3iX.

35. شئون عربية.2006. حوار مع أحمد نبيل الهلالي. *الحوار المتمدن*. 29-6-.2006. http://bit.ly/2qZCCEO.

36. الشبكة العربية لحقوق الإنسان. 2009. النقابات المهنية بين التعددية النقابية والتنظيم الواحد. القاهرة: الشبكة العربية لحقوق الإنسان. http://bit.ly/2rDcjsx

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. Beinin, J., 2012. *The Rise of Egypt's Workers* (Vol. 28). Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
2. Beinin, J. and El-Hamalawy, H., 2007. Strikes in Egypt spread from center of gravity. *Middle East Report Online*, *9*.

الفصل السابع

هل كان في الإمكان أحسن مما كان؟

الحركة العمالية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني

محمد عادل

1) العمال ومنظمات المجتمع المدني: هل من مساحة للنقد؟

على مدى العقدين الماضيين وفي ظل الحصار المفروض على الأحزاب السياسية، ومنع المنظمات العمالية من الاتصال بها، أصبحت منظمات المجتمع المدني بمثابة الحاضنة للتنظيمات العمالية، بداية من تقديم الدعم القانوني، ثم المشاركة في تدريب العديد من قيادات وأعضاء الحركة العمالية على آليات العمل النقابي.

تطور دور منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتقديم الدعم القانوني للحركة العمالية بداية من المساعدة القانونية والدفاع عن القيادات المعرضة للفصل والتنكيل من الإدارة وأصحاب الأعمال، وتقديم الدعم القانوني للمرشحين في انتخابات اتحادات عمال مصر، وتوثيق ذلك في كتب وتقارير مختلفة، وصولًا إلى استخدام آلية التقاضي الاستراتيجي. ويُعرف التقاضي الاستراتيجي بالعمل القضائي من أجل تحقيق أهداف عامة الأثر، وقد تحركت منظمات المجتمع المدني العديد من القضايا التي مثَّلت محاور مهمة في الحياة النقابية والعمالية، منها معركة الحد الأدنى للأجور، والحفاظ على أموال التأمينات لأصحاب المعاشات. كما خاض المجتمع المدني جنبًا إلى جنب مع العمال صراعًا قضائيًا ضد خصخصة الشركات وإعادتها لملكية الدولة مرة أخرى وما ترتب عليها من الحصول على أحكام بعودة الآلاف من العمال المفصولين لأعمالهم (للمزيد من التفاصيل حول فعاليات التقاضي الاستراتيجي في ملف الخصخصة انظر فصل فاطمة رمضان في هذا المؤَلَّف).

أخذت العلاقة بين الحركة العمالية والمجتمع المدني أشكالًا أكثر وضوحًا من التفاعل مع تدشين اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية والتي اتخذت مركز هشام مبارك للقانون مقرًا لها، وهو أحد أبرز المراكز الحقوقية المصرية وأكثرها صلة بالملف العمالي. أصبحت اللجنة التنسيقية مركزًا لتبادل الخبرات بين العمال في مواقع العمل المختلفة، وكان لها دور محوري ضمن تحركات عمالية أخرى، منها رفع قدرات العمال على تنظيم أنفسهم في تنظيمات موازية للنقابات العمالية التي تسيطر عليها الدولة في إطار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. كما قدمت منظمات المجتمع المدني الدعم القانوني اللازم لعمال الضرائب العقارية خلال اعتصامهم أمام مجلس الوزراء في 2008، الذي انتهى بتحقيق العمال لمطالبهم، وكُلل بتأسيس أول نقابة مستقلة وهي نقابة موظفي الضرائب العقارية، وما أعقبها من تأسيس عدد من الكيانات التي تحدثت بصوت قطاعات عمالية مختلفة كاتحاد أصحاب المعاشات، ونقابة المهن الصحية

(للمزيد من التفاصيل حول تأسيس النقابات المستقلة انظر فصل نادين عبد الله في هذا المؤَلَّف).

وقد استمر الدعم القانوني والقضائي للحركة العمالية المصرية بعد الثورة. ومع إصدار وزير القوى العاملة، والمحسوب على ثورة يناير أحمد حسن البرعي قراره بتيسير إجراءات تأسيس النقابات المستقلة، ساهم المجتمع المدني في إعداد وتقديم أوراق عشرات النقابات المستقلة وقدم الدعم لمئات من النقابات الناشئة في مختلف المحافظات.

بيد أن تأثير منظمات المجتمع المدني على الحركة العمالية المصرية لم يكن خيرًا مطلقًا، ففي الوقت الذي قدمت فيه هذا الدعم للحركة العمالية، وُجهت لها انتقادات لكونها قد حولت الحركة العمالية حركة اتكالية. فعملت في بعض الأوقات على تفريغ الحركة النقابية من كوادرها؛ حيث جذبت منظمات المجتمع المدني العديد من الكوادر للعمل بها مدربين قبل وبعد ثورة يناير، وأُطلق عليهم لقب "خبراء عماليين". فقد ساهم وجود تمويل لمنظمات المجتمع المدني في دفع بعض من الكوادر العمالية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة إلى الانخراط في منظمات المجتمع المدني والعمل بها بدوام كامل –عمل مقابل أجر–، وترك العمل العمالي والنقابي تمامًا. لم يضعف هذا الوضع الحركة العمالية باعتباره تفريغًا من الكوادر فحسب، وإنما امتد أثره ليشوه علاقة الحركة العمالية بمنظمات المجتمع المدني، كما امتد ليطول التشويه الكوادر التي تركت الحركة العمالية وعملت بهذه المنظمات على اعتبار أنهم قد تخلوا عن القضية من أجل المال. وهو الأمر الذي تصاعدت وتيرته بعد ثورة يناير إذا اهتمت الجهات المانحة بالحركة الاجتماعية الجديدة –والنقابات المستقلة في القلب منها– وخصصت لها برامج مستقلة للعمل عليها.

ترتب على ذلك عدة أمور، فمن جهة انخرطت منظمات جديدة للعمل في مجال تدريب ورفع قدرات النقابات المستقلة، ولم تكن تملك هذه المنظمات أيًّا من الخبرات اللازمة والتي تؤهلها لذلك، ولكن اهتمام المانحين بدعم التجربة الجديدة –خصوصًا النقابات المستقلة– جعلها تمول الجميع وتقيم الأفكار فقط دون تقييم خلفيات هذه المنظمات

العاملة في أوساط العمال. ومن جهة أخرى ظهرت منظمات دولية قررت العمل على تقديم تدريبات ودعم للنقابات المستقلة بشكل مباشر من خلال التعاون مع بعض القيادات القديمة وإعداد جيل جديد من المدربين العماليين عن طريق تدريب الكوادر العمالية على مهارات التدريب. بذلك تحولت النقابات المستقلة من نقابات يتنافس أعضاؤها على خلق بيئة أفضل للعمل، إلى التنافس على التأهل من أجل نيل فرص للعمل مدربين في هذه البرامج الممولة، مما ساهم في تفكك وتحلل هذه الحركة الناشئة وأدى بها في النهاية إلى وضعها الراهن. وهكذا يكون هذا الفصل أقرب إلى ورقة نقدية للعلاقة الملتبسة بين منظمات المجتمع المدني والحركة العمالية، في محالة للوقوف على نقاط الضعف في هذه العلاقة.

استنادًا لما سبق، فإن هذا الفصل يتناول العلاقة المتداخلة والمركبة بين الحركة العمالية المصرية ومنظمات المجتمع المدني خلال الحراك الاحتجاجي السياسي والاجتماعي الكبير للفترة بين 2005 و2015، وذلك في محاولة للوقوف على طبيعة العلاقة بينهما، ومدى تأثيرها على قدرة الحركة العمالية على تطوير نفسها وتحقيق مكاسب تنظيمية واقتصادية وسياسية. في سبيل ذلك يسعى الفصل إلى الإجابة عما إذا كان المجتمع المدني، مُعَّرفًا في صورة المنظمات الحقوقية، قد وقف عائقًا أمام تطور الحركة العمالية؟ وهل كان بمقدوره أن يدعم الحركة العمالية بصورة أفضل مما كان؟ وإلى أي مدى كان التفاعل بينهما مفيدًا أو مضرًا للحركة العمالية؟

تنبغي الإشارة بداهةً إلى أن تركيز هذا الفصل إنما ينصب على إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحركة العمالية، فلا يسعى إلى التأريخ لمراحل العلاقة بين الحركتين وتطورها، كما أنه لا يسعى إلى رصد الإيجابيات أو السلبيات التي قد تكون ترتبت على هذه العلاقة لأي منهما، بقدر ما يرمي إلى الاقتراب من مناطق التداخل بين الحركتين في محاولة من محاولات النقد الذاتي، عن طريق تقديم تحليل موضوعي للتفاعل بينهما والجوانب السلبية التي أدت في النهاية –ضمن عوامل أخرى عديدة بالطبع– إلى انحسار تجربة النقابات المستقلة، ويأتي ذلك في ظل قرب الكاتب شخصيًا

ومهنيًا من هذه الإشكاليات لكونه يعمل في واحدة من منظمات المجتمع المدني: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي كانت – وتظل– على تماسٍ مستمر ولصيق مع الحركة العمالية في العقد الأخير محل الدراسة.

2) فما هي منظمات المجتمع المدني إذن؟

تعتمد الفصل تعريفًا ضيقًا لمفهوم المجتمع المدني المحلي فتقصد به المنظمات الحقوقية المهنية التي بدأت عملها في النصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي، والتي نشأت عن طريق تحول قطاع من الحركة الحقوقية بشكلها الأوسع في ظل التضييق على الحياة السياسية إلى حركة احترافية (عمرو عادلي 2017)، متخذةً من الأشكال القانونية للعمل الأهلي مظلة قانونية لممارسة عملها، وذلك إما بالاندراج تحت قانون الجمعيات، وإما في أحيان أخرى باتخاذ أشكال قانونية مغايرة كالشركات المدنية أو شركات المحاماة لتجنب القيود الواردة في قانون الجمعيات الأهلية. وعلى الرغم من خضوع تلك الأشكال التنظيمية للضرائب باعتبارها شركات خاصة، إلا أنها تمتعت بحرية أكبر في التحرك وممارسة أنشطتها. وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن معظم المنظمات الحقوقية التي كانت على تماس مباشر مع الحركة العمالية قد اتخذت من الشركات المدنية شكلًا قانونيًا لممارسة عملها.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن معظم تلك المنظمات، والعاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتلك التي تمسّ العمال خاصة، كانت لها خلفيات سياسية حيث غالبًا ما انخرط مؤسسوها في أوقات سابقة في العمل السياسي، لا سيَّما في منظمات يسارية. بيد أنهم اختاروا طريق المجتمع المدني كخيار استراتيجي بغرض التغلب على القيود القانونية والمؤسسية التي فرضها نظام الحكم السلطوي قليل التسامح مع النشاط السياسي المباشر، سواء داخل الأحزاب أو خارجها (عمرو عادلي 2017)، وسمح لهم ذلك بممارسة العمل العام من خلال خطاب حقوقي مبني على إعادة تمكين المواطنين من حقوقهم، وبما يهدف إلى إنفاذ القانون وإجبار النظام السياسي على احترام

القواعد القانونية والدستورية (بما في ذلك الالتزامات الدولية) كإحدى آليات المعارضة السياسية.

لم تخل العلاقة بين المجتمع المدني بشكله المؤسساتي المشار إليه في التعريف السابق والحركة العمالية من النقد في أي من مراحل تفاعلهما، وخصوصًا مع لجوء الحركة العمالية نفسها إلى تأسيس منظمات حقوقية لتمارس من خلالها النشاط العمالي —دار الخدمات النقابية مثالًا بارزًا–، مما أثار عددا من التخوفات لدى قطاعات عمالية وبعض الكوادر السياسية حول مدى تأثير التمويل على العمل العمالي.

ينطلق الفصل من هنا في رصد التطور التاريخي للتداخل بين الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني مُعَّرفة في صورتها الحقوقية، من جهتين: الأولي هي أثر تنافس منظمات المجتمع المدني على الحركة العمالية وتحول المجتمع المدني لمنافس للحركة، والثانية هي تأثير التمويل، وكيف تحول من أداة بناء إلى أحد معاول هدم الحركة العمالية، وما ترتب على هذه العلاقة من تفريغ الحركة العمالية من كوادرها. وللوقوف على تطورات العلاقة بينهما، يعود الفصل إلى منتصف ثمانينيات القرن المنصرم وبداية التسعينيات للتعرف على ظروف نشأة منظمات المجتمع المدني في صورتها الحقوقية وبداية اشتباكها مع الحركة العمالية، وما صاحبها من تطور.

3) منظمات المجتمع المدني من دعم الحركة العمالية إلى القيام بدورها

ثمة محطتان ميزتا تفاعل الحركة العمالية مع منظمات المجتمع المدني: الأولى هي اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، وما مثلته من دعم من منظمات المجتمع المدني للحركة العمالية فيما يمكن وصفه بالدعم الواعي المرتكز على عدم السعي إلى السيطرة على الحركة العمالية، فيما كانت الثانية هي دار الخدمات النقابية، والتي على الرغم من أهمية الدور الذي لعبته لدعم الحركة العمالية إلا أن التباس وضعها وعدم وقوف الفاعلين فيها موقفًا منضبطًا قد أثار مشكلات في بنية الدار وأثَّر بالسلب على الحركة العمالية على المدى البعيد.

3.1) اللجنة التنسيقية: من رحم المجتمع المدني إلى الحركة العمالية

في عام 2001 كان هناك تحسب للتدخلات الأمنية، وشطب المرشحين غير المرضي عنهم من الجهات الأمنية في انتخابات النقابات العمالية المنخرطة في الاتحاد العام (الحكومي) في دورة 2001 – 2006، ما دفع عددًا من النقابيين والمرشحين إلى تكوين مجموعة عمل مكونة من قيادات عمالية ومحامين بهدف تقدم الدعم القانوني للمشطوبين في الانتخابات، ورصد التدخلات الأمنية والإدارية في العملية الانتخابية، وبالفعل تمكنت هذه المجموعة بمساعدة محامي مركز هشام مبارك من الحصول على عدد من الأحكام القضائية التي قضت بإلغاء قرارات الشطب التي أصدرتها الإدارات في حق بعض المرشحين (محمد عبد السلام 2017)، كما استمر عمل محامي المركز بالطعن على بعض نتائج الانتخابات، وحصل المركز بالفعل على العديد من أحكام البطلان، وهي التجربة التي تم توثيقها بعد ذلك في كتاب صادر عن مركز هشام مبارك في 2006 كتبه القيادي العمالي صابر بركات بالاشتراك مع المحامي الشاب آنذاك خالد علي بعنوان "نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات". رصد الكتاب التدخلات الإدارية والأمنية في شئون النقابات، وأعقب نجاح هذه التجربة التفكير في استمرار عمل اللجنة المشكلة وتوسيع دائرته، وبالفعل أُعلن عن تشكيل اللجنة التنسيقة للحقوق والحريات النقابية والعمالية في 2001، والتي استمرت في عملها بدعم لوجستي من مركز هشام مبارك.

وفي ضوء ذلك حرص مركز هشام مبارك على دعم اللجنة الناشئة والتي مثلت دعمًا للحركة العمالية ككل. كان هناك اتجاه يرى ضرورة تقديم المركز مساعدات مالية في صورة خدمات مجانية للجنة التنسيقية بغية مساعدتها على الاستمرار في عملها، وضمانًا لديمومة الاجتماعات ولا سيَّما أن أعضاءها كانوا يحضرون من مختلف المحافظات، وفي المقابل، كان هناك رأي آخر يرى في ذلك خطورة لأن تلك المساعدات ستجعل من المركز ممولًا للحركة العمالية وليس داعمًا لها، وفي النهاية ولكي يتم ضمان الاستقلالية للجنة أعلن مركز هشام مبارك أنه لن يحصل على تمويلات عن الأنشطة العمالية التي

يقوم بها كي لا يتم استخدام هذه التمويلات في التأثير على الحركة، وبالتالي تقرر ألا يقدم أي دعم مالي للجنة التنسيقية، حتى لا تتحول العلاقة بينهما إلى علاقة زبونية (أي يتحول فيها العمال إلى التبعية السياسية فيقدون ما لهم من استقلالية مقابل ما يحصلون عليه من دعم أو تمويل).

سرعان ما طفت أزمة أخرى على السطح حول تحمل مركز هشام مبارك لنفقات انتقال أعضاء اللجنة القادمين من المحافظات البعيدة، وكان يدفع لهم هشام مبارك بدل انتقال، الأمر الذي لم يخل من بعض الانتقادات، ورأى البعض أن هذا قد ساهم في تفريغ اللجنة من أحد أهم أشكال التضامن العمالي في دفع بدلات انتقال زملائهم من المحافظات البعيدة، وذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن هذا الأمر سيحول الحركة العمالية إلى حركة اتكالية بمعنى الاعتماد على المركز كي تقوم بنشاطها الأساسي (هشام فؤاد 2017)، وكان التخوف الرئيسي هو أنه مع انتفاء الدور المالي لمركز هشام مبارك سُتحل اللجنة وسيقوض دورها بسبب غياب أية آلية تسعى الحركة من خلالها إلى توفير دعم مالي من داخلها، وبقي الحال على ذلك، فمركز هشام مبارك لا يتلقى تمويلًا عن نشاطه العمالي، وبالتالي لا يوفر للجنة التنسيقة سوى نفقات زهيدة تغطي تكاليف العمال المنتقلين من الصعيد ومن الوجه البحري، والذين لا يستطيعون تغطية تكاليف انتقالهم بأنفسهم.

وأُستخِدم مكتب المركز الكائن بسوق التوفيقية في ذلك الوقت، كمقر دائم لاجتماعات اللجنة التنسيقة التي كانت تنعقد بشكل شهري، يتم خلالها تبادل الخبرات بين القيادات العمالية من مختلف المحافظات فيما يتعلق بقضايا التنظيم وحقوق العمل والحريات النقابية، فكانت هناك خبرات عملية عديدة من قيادات عمالية ونقابية سابقة تحضر اللقاءات لنقل الخبرات المختلفة. استمر انعقاد اجتماعات اللجنة التنسيقة بمقر المركز لفترة تجاوزت السنوات العشر، عُقدت خلالها مئات الاجتماعات التشاورية لنقل الخبرات، وأصدرت اللجنة خلالها تقارير سنوية عن أوضاع الحريات النقابية والعمالية، حيث كانت منبرًا للحديث باسم العمال، وكيانًا نقابيًّا يدافع عن حقوقهم ويظهر ذلك

من خلال أرشيفها الإلكتروني على شبكة الإنترنت؛ حيث يوضح الدور الذي استطاعت أن تقوم به على عدة أصعدة بداية من متابعة الأوضاع العمالية بمختلف مواقع العمل، وتوفير التغطية الإعلامية لمطالب العمال في العديد من المواقع، كما استطاعت اللجنة بالتنسيق مع مركز هشام مبارك أن تقدم الدعم الإعلامي والفني لعدد واسع من الإضرابات العمالية في مختلف المحافظات وصولًا إلى إضراب المحلة في 2008 (أرشيف اللجنة التنسيقية) ثم تمكنت من متابعة انتخابات النقابات العمالية في دورة 2006 والتنسيق مع مركز هشام مبارك في تقديم الدعم القانوني للمرشحين على النحو الذي مكنهم من تقديم ما يزيد عن 400 طعن أمام محكمة القضاء الإداري (اللجنة التنسيقية 2006).

جدير بالذكر أن اللجنة التنسيقية قد استطاعت أن تمارس عملها بشكل مستقل عن مركز هشام مبارك، وكانت تتعامل مع الجميع باعتبارها كيانًا مستقلًا يعلن تضامنه مع القضايا العمالية، ويقدم الدعم الفني للعمال من واقع الخبرات العمالية الموجودة باللجنة، بينما يلجأ إلى مركز هشام مبارك في حالة الاحتياج لتدخل قانوني، كما كان للجنة مواقف واضحة وصريحة من القضايا العامة التي تمس عموم المصريين، كقضية التأمين الصحي والتي عملت فيها مع جمعية التنمية الصحية والبيئية ونظمت بالتعاون معها عددًا من المؤتمرات (دعوة لورشة عمل من اللجنة التنسيقة حول مؤتمرها بالتعاون مع جمعية التنمية الصحية والبيئية 2006) في المحافظات المختلفة، ثم تعاونت اللجنة مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في تحريك الدعوى القضائية التي فُصل فيها بعد ذلك ببطلان خصخصة هيئة التأمين الصحي.

ربما كانت اللجنة التنسيقة من أكثر الحالات التي توضح مدى التشابك وتعقد العلاقة بين الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني، فمن جهة ساهمت المبالغ المالية الزهيدة التي كان يتحملها مركز هشام مبارك والتي لم تكن تتعدى جنيهات قليلة للعمال القادمين من الإسكندرية ومحافظات الصعيد عامل استمراريه للجنة، بعد أن كانت الحركة العمالية تعاني من تراجع كبير في قدرتها على التشبيك والحشد في ظل تأميم المجال العام العمالي

مع خضوع الاتحاد العام لعمال مصر لسيطرة حكومية وأمنية محكمة، وتمتعت اللجنة خلال فترة عملها باستقلالية كبيرة، وعلى الرغم من تلك النجاحات إلا أن التخوفات التي أُطلقت لتحذر من مخاطر تحول اللجنة إلى لجنة تواكلية فيما يتعلق بتدبير هذه النفقات الزهيدة تخوفات حقيقية، فمع ضعف مركز هشام مبارك وغياب دوره ضعفت اللجنة التنسيقة خلال الفترة من 2009 إلى 2011، ثم عادت للانعقاد على استحياء بمقر المركز المصري في 2011 وإن ضعف تأثيرها كثيرًا، ولم يعد لها دور في الحركة العمالية بالوقت الحالي.

3.2) دار الخدمات النقابية والعمالية: أزمة الهوية

في أعقاب إضراب عمال الحديد والصلب بحلوان في أغسطس 1989، وجد العمال أنفسهم في حاجة إلى منظمة عمالية قوية تساعد في إعداد كوادر عمالية تساهم في تعزيز الحركة النقابية، وفي ذلك السياق، جاءت فكرة إنشاء الدار وبدعم من بعض القيادات السياسية اليسارية على رأسهم المحاميان يوسف درويش ونبيل الهلالي، ولعب درويش الدور الأكبر، حيث نقل خبرته القديمة في العمل مع العمال، إذ كان قد سبق له وأسس مدارس ليلية للعمال في شبرا الخيمة عام 1947 (صلاح الأنصاري 2017)، كانت تعمل على تثقيف العمال.

وبالفعل تم تأسيس الدار عام 1990. وفي ظل التضيق على الحياة السياسية، اختارت الدار العمل تحت مظلة قوانين العمل الأهلي فتأسست كشركة مدنية، وطبقًا لتعريف الدار لنفسها على موقعها الإلكتروني "فإن فكرة إقامتها تبلورت مع تزايد إحساس الحركة العمالية بالاحتياج الملح إلى هيئة عمالية مستقلة تعبر عن توجهاتها وتعمل على إحياء الفكرة النقابية ولَّف جماهير العمال حولها، وإعادة الثقة بها وتنقيتها من المفاهيم البيروقراطية التي سادتها وإعادتها لسيرتها الديمقراطية في أعمالها وإدارة هيئاتها وترسيخ استقلاليتها بعيدًا عن الحكومة والأحزاب ورجال الأعمال". وخلافًا للتعريف الموجود على موقع الدار إلا أن خبرة الدار العملية لا تفيد التزامها بخط تأسيسها، كمنظمة عمالية إذ وقع الاختيار كما سبقت الإشارة إلى أن تعمل كمنظمة حقوقية، وهو ما

انعكس بالأخص على تمويل نشاطها، ففي عام 1993 تلقت الدار أول منحة لتنفيذ بعض الأنشطة كأي منظمة حقوقية مهنية، ما أثار تحفظًا لدى قطاع من المشاركين في تأسيس الدار، والذين كانوا يتعاملون معها على أنها بديل نقابي وليست كمنظمة حقوقية، وآثروا الانسحاب من التجربة إثر ذلك (محمد عبد السلام 2017)، وعلى مدى سنوات عمل الدار قدمت خدمات عديدة للحركة العمالية المصرية، فكان لها فروع في حلوان ونجع حمادي وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى، استطاعت من خلالها أن تقدم دعمًا فنيًّا وقانونيًّا في العديد من المواقع لعدد لا يمكن حصره من العمال والتنظيمات النقابية كذلك، تُوجت في النهاية بمساعدتها في تأسيس أول نقابة عمالية مستقلة وهي نقابة الضرائب العقارية، ودورها في فتح طرق تواصل للنقابة حديثة النشأة بالاتحادات الدولية.

وبممارسة الدار لدور فني قائم بشكل أساسي على تنفيذ مشاريع ممولة شأنها شأن جميع منظمات المجتمع المدني تقدم الدعم القانوني واللوجستي والفني للمنظمات العمالية، لم تعد بذلك بديلًا مستقلًا للعمال، لكن مؤسسها ومديرها كمال لعباس لم يعترف بذلك قط، واستمر في تعريفها على أنها منظمة نقابية حتى الآن (عمرو عادلي 2017) وانتهجت الدار بذلك نفس نهج الحركات السياسية التي قررت العمل العام من خلال المنظمات الحقوقية إلا أن الأخيرة كانت واعية بأن هذا الخيار يعتبر بديلًا استراتيجيا بعيد المدى يخلق لها فرصة للحركة من خلال تبني خطاب حقوقي قانوني يسعى إلى بناء دولة القانون مدخلًا لدعم الفئات الأكثر عرضة للخطر والمهمشين، والبقاء كخصم سياسي للنظام الحاكم وتوجهاته الليبرالية، لكن بآليات مختلفة وبخطاب مختلف. إلا أن القائمين على الدار لم يعوا هذا الدرس جيدًا، واستمروا في تقديم الدعم للحركة العمالية كمنظمة حقوقية مع الاستمرار طوال الوقت في ترديد صفتهم كمنظمة عمالية مستقلة، الأمر الذي سينعكس على نظرة الدار والفاعلين بها لأنفسهم وموقعهم داخل الحركة العمالية بعد الثورة وزيادة مساحة الزخم العمالي، وسيكون له أثر بالسلب على الحركة العمالية بعد ذلك.

3.3) من التنافس على دعم الحركة العمالية إلى منافستها هي نفسها

كان لطريقة إنشاء منظمات المجتمع المدني، كامتداد لبعض التنظيمات السياسية – اليسارية بالأساس– التي انخرط مؤسسوها في أوقات سابقة بالعمل السياسي، لا سيَّما من منظمات يسارية، بعض الآثار التي انعكست على أداء هذه المنظمات. فكان بين مؤسسي هذه المنظمات بعض الخلافات السياسية التي أورثوها لمنظماتهم الحقوقية حديثة النشأة، والتي انعكست على شكل العلاقة بين المنظمات وبعضهم بعضًا، كما انعكست على الفئات المستهدفة من عمل هذه المنظمات ومن بينها الحركة العمالية. فكان دائمًا ثم تنافس غير صحي مستتر بين هذه المنظمات ليس في تقديم الخدمات إلى الحركة العمالية، ولكن في محاولة اجتذاب كوادرها على خلفيات سياسية متنوعة، خاصةً في ظل حالة السيولة السياسية التي شهدتها مصر في أعوام ما قبل الثورة مباشرة، والتي تصاعدت وتيرتها بعد التعديلات الدستورية في 2005، ما أعقبها من أحداث. شهدت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وطموح قادتها السياسي، وبين الحركة العمالية حالة جذب مستمرة، ودائمًا ما كانت تأخذ هذه الخلافات شكلًا مهنيًّا – على خلاف الحقيقة– وتظهر تنافسًا على تقديم الخدمات للحركة العمالية، في حين أنها كانت صراعات سياسية، وربما حتى شخصية الطابع، ناتجة عن طبيعة نشأة وتكوين هذه المنظمات.

واستمر الوضع على ذلك الحال إلى أن تطور التنافس –السياسي المستتر– ليصبح بين بعض المنظمات الحقوقية والحركة العمالية نفسها، منها ما حدث في أثناء صياغة مشروع قانون بديل لقانون النقابات عام 2008، حيث قامت دار الخدمات النقابية والعمالية بإعداد مشروع قانون ساهم في صياغته الدكتور أحمد حسن البرعي، وقامت اللجنة التنسيقية للعمال، بدعم من مركز هشام مبارك بإعداد مشروع قانون آخر، وعلى الرغم من محاولات التنسيق المستمرة لخروج مشروع قانون واحد من الحركة العمالية وتقديمه للحكومة إلا أن كلًا من الدار واللجنة التنسيقية قد تمسك بمشروعه، ولم يكن من المستطاع توحيد الآراء على مشروع واحد على الرغم من التقارب الموضوعي بين

المشروعين، وكان ذلك بسبب خلافين بسيطين كان أولهما متعلقًا بالقضاء المختص بحل النزاعات الناتجة عن القانون فبينما رأت اللجنة التنسيقية أن القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص، فقد وجدت دار الخدمات النقابية أن القضاء العمالي هو المختص، بينما كان الخلاف الآخر يتعلق بطريقة إيداع أوراق النقابة، فبينما رأت الدار ضرورة إيداع أوراق النقابة بوزارة القوى العاملة، رأت اللجنة أن الإخطار كاف لضمان استقلالية النقابات.

ويُلاحظ هنا أن مركز هشام مبارك كان يلعب دورًا داعمًا للجنة التنسيقية، فاقتصر دور المركز على صياغة الرؤى التي تقدم بها أعضاء اللجنة، بينما قامت الدار بالاستعانة بخبير عمالي وهو الدكتور أحمد حسن البرعي، مما وضع الدار في صدام مع اللجنة التنسيقية وليس مع مركز هشام مبارك، وكان ذلك تطور في شكل ومساحات التداخل بين الدار كإحدى منظمات المجتمع المدني، والحركة العمالية، حيث اعتبرت الدار نفسها بديلًا عن الحركة أو بالأحرى أحد الفاعلين بها، ولم تسطع أن تلتزم بدورها كمنظمة حقوقية وقدمت نفسها باعتبارها فاعلًا نقابيًّا. وهناك نماذج أخرى سيطر فيها التنافس بين بعض منظمات المجتمع المدني، وبين الحركة العمالية.

3.4) من الرعاية إلى السيطرة

كما سبقت الإشارة في صدر الورقة فقد كانت منظمات المجتمع المدني بمثابة الحاضنة السياسية للحركة العمالية المصرية على مدى العقدين السابقين على ثورة يناير 2011، وهو الوضع الذي تغير مع زخم ثورة يناير وعودة الروح للسياسة مرة أخرى بعد طول انقطاع، وما أعقبها من انفتاح مؤقت –على ما تبين فيما بعد– للمجال السياسي، والإعلان عن تأسيس أحزاب جديدة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة مساحة التداخل بين منظمات المجتمع المدني التي يعتبر مؤسسوها في الأصل نشطاء سياسيين، وبين الأحزاب الناشئة والتي تأسس معظمها بخبرات هؤلاء النشطاء التي تكونت عبر عقدين من الزمان مارسوا خلالهما العمل العام من خلال منظماتهم الحقوقية المهنية، وشهدت هذه اللحظة حالة من السيولة الشديدة فكان نشطاء الحركة الحقوقية يتحدثون كساسة،

ويعبرون عن توجهاتهم السياسية في وقت ممارستهم لعملهم الحقوقي، والذي أصبح لمعظمهم مهنة ومصدر دخل لا يمكن التخلي عنه فجأة، كما لم يفصل هؤلاء النشطاء بين ما قدموه ويقدمونه للحركة العمالية من دعم بشكل مهني، وبين طموحهم السياسي المتجدد مع الثورة، فتداخل ما هو مهني حقوقي، مع ما هو سياسي في ظل حالة من النضال الثوري، ونمو الطموح الشخصي لدى قادة منظمات المجتمع.

وهناك نماذج كثيرة توضح هذه الحالة وما صاحبها من تداخلات تماهت معها الحدود الفاصلة التي يلعبها الفاعلون في المشهد، منها ما أعقب قرار حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (هيثم سعد الدين 2011)، وتشكيل لجنة مؤقتة لإدارة الاتحاد العام، وما شهده الأمر من تدخل بعض قادة منظمات المجتمع المدني لترشيح وتسمية بعض أعضاء اللجنة المؤقتة، وجرى ترشيح بعض الأشخاص من أهل الثقة قليلي الكفاءة (طلال شكر 2017)، وتوالت الأحداث التي لم يستطع أي من الحركتين سواء العمالية أو الحقوقية التعامل معها وفقًا لظروف المرحلة الجديدة.

فمع تولى الدكتور أحمد حسن البرعي وزارة القوى العاملة وإصداره لقرار الحريات النقابية، والذي سمح بموجبه بالتوسع في إنشاء نقابات مستقلة، ما ترتب عليه من زيادة كبيرة في عدد النقابات المستقلة التي قامت بتسجيل نفسها في وزارة القوى العاملة، وأخذت في ممارسة عملها، تبع ذلك تأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، وكانت دار الخدمات النقابية أحد المبادرين للدعوة بتأسيسه (طلال شكر2017). فجرى توزيع بيان خلال إحدى فاعليات الثورة بميدان التحرير يدعو المنظمات المستقلة التي نشأت حديثًا لعقد اجتماع للهيئة التأسيسية من أجل إنشاء أول اتحاد مستقل، وقوبلت الدعوة بترحيب كبير. وبالفعل بدأت إجراءات تأسيس أول اتحاد عمالي مستقل، وتم عقد عدد من الاجتماعات بين قيادات الحركة النقابية، إلا أن بعضًا من النشطاء الحقوقيين والعماليين لم يتجاوز النزعات الفردية وأحلام السيطرة والهيمنة على الأشكال التنظيمية الناشئة، ولم يستوعبوا مستجدات الأمور وأن السيطرة على حركة عمالية بهذا الشكل لم تعد ممكنة كما كان يحدث في السابق مع اللجان العمالية الصغيرة أو خلال مناقشة

مشاريع القوانين، وحالت الظروف المحيطة بين قيام المجتمع المدني بدروه كداعم للحركة العمالية، وأصبح كموجه وشريك في عملها.

كان لدار الخدمات طبقًا لظروف نشأتها وطبيعة عملها النصيب الأكبر من التداخل مع الحركة النقابية الجديدة، فالدار تنظر لنفسها باعتبارها شريكًا رئيسيًّا للعمال في كل ما حققوه، إذ أن فكرة الدار الرئيسية كهيئة عمالية مسيطرة على فكر العاملين بها والمتفاعلين معها، لا سيَّما مع تواصل دورها الرائد في مساعده الحركة العمالية في تأسيس النقابات المستقلة قبل الثورة. فقد كانت الدار الفاعل الأساسي في تقديم الدعم القانوني والدولي في تدشين نقابات (نقابة الضرائب العقارية ونقابة أصحاب المعاشات ونقابة العلوم الصحية). وهو الوضع الذي تغير بعد الثورة مع تشكيل الاتحاد المصري للنقابات وميلاد اتحاد نقابي مستقل موازٍ للاتحاد الحكومي يتمتع بقدر من الشرعية القانونية، مستندًا إلى نصوص الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر، في الوقت ذاته، مما أدى إلى اختلاط مواقف الدار بين الاحتفاء بهذا المولود الذي ساهمت في ميلاده بتقديمها دعمًا مستمرًا للحركة العمالية على مدى واحد وعشرين عامًا هي عمر تأسيس الدار، وبين خروجها من الصورة بسبب وجود كيان نقابي مستقل بعيدًا عن الاتحاد الحكومي.

وبدعوى دعمها للتعددية النقابية، استأجرت الدار شقة في شارع القصر العيني وأعلنت أنها لاستضافة كيانات نقابية مستقلة لم يسعها التنظيم النقابي الجديد، وبذلك وفرت الدعم المالي بشكل عيني لأول انشقاق أصاب الحركة حديثة النشأة، وبدلًا من سعيها لدعم التجربة الوليدة تحولت الدار نفسها إلى أول المنافسين لها، واستغلت العلاقات، والخلافات السياسية القديمة ذاتها، لاجتذاب عدد لا بأس به من القيادات العمالية تحت إغراء شغل مناصب في اتحاد بديل للاتحاد المستقل الجديد، وانتشرت الروح التنافسية ذاتها في جميع المحافظات، وحسب خبرة المؤلف العملية المباشرة، فإن تقريبًا كل من لم يوفق في انتخابات الاتحاد المصري للنقابات المستقلة انضم للاتحاد الديمقراطي وهكذا.

4) التمويل وتأثيره على العلاقة بين المجتمع المدني والحركة العمالية

منذ بداية العمل المهني لمنظمات المجتمع المدني بالشكل الاحترافي المعَّرف في هذا الفصل وأصبح ميسرًا لها أن تقدم للحركة العمالية خدمات قانونية مجانية بشكل كامل، بعدما كانت تحصل الأخيرة على هذه الخدمات بمقابل مالي، فقبل تأسيس هذه المنظمات كان العمال يقومون بجمع الأموال اللازمة لتحريك القضايا سواء كانت طعونًا على قرارات فصل زملائهم أو إيقافهم من قبل السلطات أو حبسهم احتياطيًّا على ذمة قضايا، وكان في المقابل هناك عدد لا بأس به من المحامين يعمل على هذه القضايا دون أتعاب، مكتفين بتحصيل رسوم الدعاوى الفعلية، وما يتكلفه في أثناء العمل عليها فقط، ومن أبرز هذه النماذج ما قدمه الأستاذ نبيل الهلالي للحركة العمالية، فكان يحرك الدعاوى ذات الصلة بالشأن العمالي دون أتعاب مكتفيًا بتحصيل رسوم الدعاوى من العمال، ثم نسبة من التعويض في حال وجوده (هشام فؤاد 2017).

وقد تولد عن هذا الوضع الجديد خلاف في وجهات النظر وتخوفات يمكن حصرها في جانبين، فالجانب الأول يرى أن هذا الوضع يسحب من الحركة العمالية إحدى أدوات الحشد والتكاتف العمالي. فبعد ما كان مطلوبًا منهم الوقوف مع زملائهم المفصولين وتحمل نفقات التقاضي، أو نفقات الإعاشة والزيارات في حال القبض على أحدهم، مما كان يخلق روحًا تضامنية عالية بين العمال، ومع قيام المجتمع المدني بتقديم الخدمات القانونية بشكل مجاني سيحرم الحركة العمالية من أحد أوجه التضامن والتي كانت تستخدم لخلق روابط بين العمال. ما يجعل الزملاء المعرضين للملاحقة القانونية وحيدين في مواجهه الإدارة (محمد عبد السلام 2017).

أما الجانب الثاني فكان يرى أن منظمات المجتمع المدني حال تقديمها لدعم مالي في شكل خدمات مجانية سيسمح للتنظيمات العمالية بأن تطور أدواتها القانونية ويمنحها مساحة أوسع للتحرك القانوني والقضائي في مواجهة الإدارة، الوضع الذي كان يصعب تحقيقه قبل ذلك لارتفاع تكاليف التقاضي وطول أمده في المحاكم. لا سيَّما في ضوء ثبات المرتبات وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم مع بداية الألفية الجديدة، ورأى

هذا الجانب أن الدعم المالي الموجه للمنظمات العمالية في صورة خدمات، بدلًا عن التدفقات المالية المباشرة سيكون له أثر كبير على تطوير الحركة العمالية، ليس على صعيد الدعم القانوني فحسب بل على صعيد تقديم الدعم الفني والتدريب، إضافة إلى إجراء الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالشأن العمالي والنقابي.

وفي نهاية المطاف، استقر الوضع على ممارسة منظمات المجتمع المدني لعملها في ظل الإحجام عن تقديم أي دعم مالي مباشر للحركة العمالية وتقديم كل سبل الدعم الفني والمهني واللوجستي، فوفرت منظمات المجتمع المدني الخدمة القانونية المجانية، وقدمت الدعم الفني في صورة تدريبات وأوراق بحثية وإنتاج الدراسات، كما أمدتهم بالدعم الإعلامي وأيضًا اللوجستي بأن فتحت منظمات المجتمع المدني أبوابها للحركة العمالية لعقد الاجتماعات وتنفيذ المؤتمرات العمالية والصحفية.

وفي أعقاب ثورة يناير ومع زيادة عدد النقابات المستقلة حديثة النشأة، وما ترتب عليه من زيادة الأنشطة الموجهة للحركة العمالية من قبل منظمات محلية ودولية عديدة، وما صاحب ذلك أيضًا من زيادة مطردة في عدد منظمات المجتمع المدني المحلية حديثة النشأة والتي اتجهت للعمل على دعم الحركة العمالية– النقابات المستقلة- بل وتوجه عدد من المنظمات الدولية للعمل بشكل مباشر مع النقابات وتقديم التدريبات لها دون وسطاء محليين كما كان متعارفًا عليه في وقت سابق.

وعلى الرغم من هذه الزيادة في حجم البرامج والتمويل وعدد المنظمات المحلية والدولية التي تقدم الدعم للحركة العمالية، فقد بقي هناك احتياج لزيادة هذه الأنشطة، لسد الفجوة بين عدد النقابات المستقلة التي كان يتم تأسيسها في تلك الفترة، ما دفع بعض المنظمات المحلية "حديثة العهد بالعمل بالملف العمالي" وبعض المنظمات الدولية للتفكير في طريقة توفر بها بعض المصروفات بهدف زيادة حجم الأنشطة في المقابل، وخلق حركة لا مركزية داخل الحركة العمالية تسمح بنقل الخبرات التدريبية من خلال كوادرها دون الاعتماد على الجهات المانحة والمنظمات المحلية. في سبيل ذلك طُرحت فكرتان رئيسيتان:

كانت الأولي منهما استخدام مقرات النقابات في التدريب بدلًا عن استئجار قاعات فندقية مجهزة، ونتج عنها فكرة ثانوية وهي تقديم دعم مالي للحركة العمالية، عن طريق دفع مقابل استئجار مقرات النقابات في عمليات التدريب، والتي ستكون أقل كلفة مما يدفع لإيجار قاعات في الفنادق أو الأماكن المجهزة لاستقبال التدريبات ويمكن استخدامها مصدرًا غير مباشر لتمويل النقابات.

فيما دارت الفكرة الثانية حول إعداد كوادر من العمال للقيام بتنفيذ الأنشطة التدريبية، ما يسمح بنقل الخبرات بشكل لا مركزي بين النقابات المستقلة واتحاداتها، مما يضمن استمرار الدعم الفني وعدم احتياجه لتمويل في المستقبل، بيد أن تطبيق هذه الأفكار لم يؤت الثمار المتوقعة بل بالعكس عمل كأحد معاول هدم الحركة العمالية الناشئة.

4.1) الدعم المالي المباشر وأثره على الحركة النقابية

على غير العادة التي كانت تُتبع من قبل المنظمات الحقوقية ذات الصلة بالحركة العمالية من مناقشة الأفكار التي سيتم اعتمادها ومدى تأثيرها على الحركة، وفي ظل الزخم الحاصل بعد الثورة وسرعه وتيرة الأحداث الناتج عنها، تم اتخاذ قرار ضمني بين عدد من المنظمات على اعتماد هذه الأفكار، دون مناقشة جادة كما كان حيال دفع أموال سائلة للحركة العمالية، وتأثيرات ذلك على الحركة. وهو ما تجلَّى في عدد من المشكلات كان أولها التدريب في مقرات النقابات وما استتبعه من الاستثمار في هذه المقرات.

بدايةً تجب الإشارة إلى أن التدريب في مقرات النقابات فكرة لا غبار عليها، فهي من جهة تساهم في تقليص نفقات التدريب، ومن جهة أخرى لا تحول البرامج التدريبة إلى برامج ترفيهية الغرض منها الذهاب للفنادق والتقاط الصور وتناول الوجبات السمينة، الأمر الذي يجعل محتوى التدريب متوافقًا مع البيئة التدريبية. من جهة أخرى فإن هذا يساهم في توفير نفقات إيجار القاعات المجهزة، والتي تستحوذ على جانب كبير من تكلفة الأنشطة التدريبية، بما يسمح بتنفيذ عدد أكبر من التدريبات واستهداف شريحة أوسع من أعضاء النقابات الناشئة، وما لذلك من أثر في صقل خبرات الكوادر النقابية

الجديدة، إلا أن ما رافق هذه الفكرة من دفع مقابل مالي عن استخدام مقرات النقابات في التدريب، مما يعد تمويلًا غير مباشر يغطي تكاليف الإيجار كمساهمة مالية لدعم النقابات الناشئة.

ولم يجر تنفيذ هذا الطرح في حدود إمكانيات النقابات في هذا الحين والتي كانت مقراتها صغيرة جدًا لا تتسع لعقد أي أنشطة، ولذا طلب منها العثور على مقرات أكبر مع وعدهم بتحمل نفقات إيجار ومرافق هذه المقرات بشكل غير مباشر (إسلام الخشن 2017)، عن طريق تنفيذ عدد ثابت من الأنشطة الشهرية يُدفع فيها مقابل تأجير القاعات الخاصة بالمقرات ما يساهم في رفع العبء المالي عن النقابات. وبالفعل اتجهت النقابات لاستئجار مقرات ذات مساحة مناسبة للتدريب، وليست مناسبة لقدراتها المالية، وكما هو متوقع فقد تسبب تنفيذ هذه الفكرة بهذه الآلية في عدد من المشكلات:

كان أولها أن استئجار مقرات كبيرة تسمح بعقد التدريبات يكلف النقابات مبالغ طائلة تساوي ما تحصل عليه من مقابل هذه التدريبات، وبالتالي لم يصبح هناك أي دعم يُوجه للنقابة نفسها، وإنما أصبح الدعم موجهًا من الناحية العملية لدفع نفقات الإيجار والمرافق لمقر يزيد من الأساس عن احتياج النقابة. كما تحول اهتمام أعضاء مجالس إدارات النقابات إلى إتمام عدد محدد من الأنشطة شهريًّا لضمان دفع الإيجار، وانشغلوا كذلك في إعداد مقترحات بالاحتياجات التدريبية، والتي عنى توقفها عدم قدرتهم على دفع الإيجار، ما حول النقابات من العمل النقابي إلى مجرد مراكز تدريب لأعضائها.

وأخيرًا فقد ترتب على دفع الإيجار بشكل دوري ولمدد طويلة عدم اهتمام مجالس الإدارة بتطوير آليات التمويل الذاتي، وتراجعوا عن نضالهم من أجل إجبار جهات العمل على خصم الاشتراكات من المنبع بناءً على طلب العمال المنتمين للنقابة، مما أفقد الحركة الجديدة أحد أهم عناصرها وهي قدرتها على تحصيل اشتراكات من أعضائها تكفي لدفع المستحقات الشهرية كالإيجار والمرافق وبالفعل مع توقف مشاريع هذه المراكز تعثرت النقابات في دفع الإيجارات ما أسهم في تفكك هذه التجارب (لمزيد من التفاصيل حول مآل الحركة النقابية المستقلة انظر فصل نادين عبد الله في هذا المؤلّف).

والخلاصة، أنه على مدى تاريخ العلاقة الممتدة بين الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني، كانت هناك دائمًا حدود فاصلة بين دور كل منهما، فمنظمات المجتمع المدني تقدم للحركة العمالية ما تحتاجه من دعم فني وقضائي بناء على احتياجات الحركة ومتطلباتها، وإن كان الدعم القضائي قد أثار العديد من التخوفات حول تقديم الخدمات المجانية للحركة العمالية وتأثيره عليها فإن ما حدث من تقديم دعم مالي للحركة العمالية الناشئة كان له تأثير سلبي عليها فاق كل التوقعات.

4.2) إعداد الكوادر التدريبية وتفريغ الحركة العمالية

كما كان للخلفيات السياسية للحركة الحقوقية آثار غير محمودة ومحاولات لاجتذاب عناصر الحركة على أرضيات سياسية مختلفة، إلا أنها كانت حركة واعية بمخاطر اجتذاب الكوادر العمالية للعمل المهني في منظمات المجتمع المدني، فعلى مدار عقدين من الزمان قدمت منظمات المجتمع المدني الحقوقية دعمًا فنيًّا للحركة العمالية، كانت تتبع منهجًا ثابتًا قائمًا على تدريب ورفع قدرات الكوادر العمالية مع عدم الزج بهم في العمل الحقوقي. لذا تعاقدت مع الكوادر النقابية القديمة بعد خروجهم على المعاش للقيام بالمهام التدريبية المتعلقة بالعمل النقابي كالمفاوضة الجماعية والتنظيم وإدارة المنظمات النقابية، وكان فريق عمل المؤسسات من المحامين والباحثين، يقوم بتغطية الجوانب القانونية واللوجستية في التدريبات. كان التعامل يتم بحذر شديد تخوفًا من جذب العناصر الشابة بالحركة العمالية للعمل بمنظمات المجتمع المدني، وما قد يترتب عليه من تفريغ الحركة العمالية من كوادرها، حيث شكل المجتمع المدني بيئة خصبة لجذب الكوادر العمالية للعمل كمدربين لا سيَّما بين الكوادر المتميزة ولأنها تتمتع بمهارات التواصل والحديث، لذا استعانت المنظمات بالخبرات العمالية القديمة لتدريب ودعم الكوادر الجديدة. ولم تعتمد المنظمات في أي مرحلة من مراحل عملها قبل يناير 2011 على قيادات شابة في رفع القدرات التدريبة للكوادر العمالية فيما أبقت على التعاقد مع الخبرات العمالية القديمة، من الذين تم فصلهم من عملهم أو تركوه لبلوغهم سن المعاش.

لكن كما تم تمرير فكرة التمويل المباشر للنقابات فقد تم أيضًا تبني فكرة تدريب الكوادر النقابية، فاستحدثت برامج تدريبية عديدة لإعداد جيل جديد من المدربين من بين الكوادر النقابية الشابة، ليصبحوا مدربين لباقي أعضاء النقابة وكذلك النقابات الموجودة في المحافظة نفسها. اعتمدت هذه المنهجية الجديدة في إعداد جيل جديد من المدربين من بين العمال كآلية عمل من قبل عدد من المنظمات المحلية والدولية على حد سواء، وبالتنسيق كذلك مع الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، ولتنفيذ هذا الهدف تم تنفيذ برامج تدريبية طويلة استمرت في بعض الأحيان لمدة عام أو أكثر (محمد عبد العاطي 2017). اهتمت الجهات المانحة والمنظمة لتلك التدريبات بأدق التفاصيل المتعلقة بمنهج التدريب وأدواته، من أدلة تدريبية (جمع دليل) ومناهج تدريب تعتمد مناهج تشاركية، وعملت طويلًا على تصميم منهج تدريبي دقيق لأبعد الحدود، وأولت ذلك أهمية كبيرة حيث عُقد العديد من ورش العمل التي شارك فيها خبراء تدريب محليين ودوليين لوضع هذه المناهج وتصميمها بداية من جدول التدريب وحتى الأنشطة التفاعلية التي سيتم الاعتماد عليها. إلا أن هذا الاهتمام الدقيق بالتفاصيل كان على حساب مضمون الفكرة ذاتها، فلم تأخذ فكرة تدريب الكوادر العمالية ليصبحوا مدربين قدر ما أخذت هذه التجهيزات من وقت، لذا كان مصير هذه التجربة الفشل ليس على صعيد النشاط التدريبي وحسب ولكن ساهمت بشكل أو بآخر التأثير بالسلب على النقابات الناشئة.

لم تراع هذه التدريبات حداثة نشأة التجربة النقابية في مصر وسعت إلى تحويل عدد من كوادر هذه التجربة الحديثة إلى مدربين، في حين أن هذه الكوادر لم تستطع بناء نقابتها بعد وكان لذلك آثار لا يمكن تداركها تمثلت في الآتي:

أولًا: اختيار أفضل الكوادر العمالية وأكثرها قدرة على الحديث وعرض الأفكار لهذه البرامج التدريبية، فقامت بإبعادهم عن الحركة الناشئة، ليفقدوا بذلك فرصًا عديدة للتطور عبر الممارسة، بدأت هذه الأنشطة التدريبية في أواخر عام 2011 وبدايات 2012 وفي هذا التوقيت لم تكن النقابات المستقلة التي تكونت قد بلورت شخصيتها

بعد، أو قامت بمأسسة عملها، إذ كان معظمها يعتمد على فرد أو اثنين يتمتعون بالكاريزما ومهارات القيادة الفطرية، وهي العناصر التي تم اختيارها للانخراط في التدريبات المتقدمة ليصبحوا مدربين، فخسروا بذلك فرصة كبيرة من التعلم بالاشتباك، خاصة وأن البرامج التدريبية كانت طويلة الأجل مكثفه المشاركة، استمرت لمدة عام وكانت عبارة عن أسبوع تدريبي كل شهر تقريبًا ما يعني ابتعاد المستهدفين من هذه الورشة عن النقابة والحركة النقابية ككل (إسلام الخشن 2017).

ثانيًا: كانت خسارة الكوادر فرصة لاكتساب خبرات عملية من خلال المشاركة في العمل النقابي، ما ساهم في ضرب للتنظيم النقابي ككل، فغياب العناصر صاحبة التأثير عن التنظيم بشكل متصل ومتكرر يؤدي إلى إضعافه، ويفقد بذلك التنظيم قدرته على حشد أعضاء جدد وتنظيمهم.

ثالثًا: لم يترتب على ابتعاد الكوادر ذات المهارة عن الحركة العمالية، إضعاف الحركة وحسب وإنما ساهم كذلك في تشويه هذه الكوادر، والتي أصبح الحديث عنها في أوساط العمال على أنها مجموعات من المنتفعين الذين أسسوا النقابة بهدف استغلال أعضائها والحصول على التفرغ النقابي من أجل قضاء الأوقات في الفنادق مستفيدين من النقابة لا داعمين لها.

كما كان لهذه التدريبات أثر بالغ السوء على الكوادر التي تم اختيارها إذ اتجهت للتدريب مع منظمات المجتمع المدني مستهدفة تحقيق مكاسب مالية ولم تعد هي نفسها مهتمة بالعمل النقابي، فالعمل في الفنادق والإقامة بها لفترات طويلة أثَّر بالسلب عليهم.

5) الخاتمة

في ضوء العرض السابق لبعض مساحات وأوجه التداخل والاشتباك بين الحركة العمالية المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني مُعرفة في شكلها الحقوقي الاحترافي، لا يسعنا إلا الإشارة لضرورة مراجعة طبيعة هذه العلاقة، حتى تلتزم كلتا الحركتين بدوره المحدد، وحتى يتم وضع فوارق فاصلة بين تقديم خدمات مهنية من قِبَل منظمات المجتمع المدني للحركة

العمالية لمساعدتهم في بناء تنظيماتهم، وبين ما هو نقابي يحدده العمال بأنفسهم ويقتصر دور منظمات المجتمع المدني فيه على تقديم الدعم التقني واللوجستي فقط، سواء في صورته القانونية، والقضائية أو في صورة التدريبات المختلفة التي تساهم في صقل الكوادر النقابية.

كما يجب على قادة منظمات المجتمع المدني الانتباه إلى أدوارهم الحقيقة، ووضع أطر فاصلة بين ما هو حقوقي مهني وبين ما هو سياسي، والتوقف عن استخدام منظمات المجتمع المدني استخدامًا سياسيًّا، كما تنبغي الإشارة إلى الدور السلبي الذي لعبته بعض المنظمات الحقوقية في مساندة الأفكار والتوجهات التي أدت إلى دعم الحركة العمالية ماليًّا سواء كان ذلك بحسن أو بسوء نية، فيجب على الجميع تحري الدقة ودراسة جميع الأنشطة قبل تقديمها دراسة وافية، لتأخذ تلك الدراسة وقتًا ومجهودًا أكبر من المجهود المبذول في تنفيذ الأنشطة.

فبعد مرور ما يزيد عن عشرين عامًا من دعم الحركة الحقوقية المصرية للحركة العمالية المستقلة، ومرور ما يقارب سبع سنوات على ثورة يناير، يجب على الجميع التوقف لمراجعة مناهج العمل، والآليات التي تم اعتمادها في أثناء الاشتباك بين الحركتين، وليس هذا بغرض التقييم وحسب وإنما بهدف العودة للمهنية بعيدًا عن الآمال التي حدت الكثيرين إبان ثورة يناير، وأدت إلى الخلط بين ما هو مهني وما هو سياسي، وبين الواقع ومعطياته ومآلاته، وبين الأحلام وأضغاثها.

إن ما ذكره هذا الفصل من تأثيرات طالت الحركة العمالية جراء اشتباكها مع منظمات المجتمع المدني ما هو إلا غيض من فيض، حيث حاولتُ قدر الإمكان أن ابتعد عن مواضع أكثر تداخلًا تماهت فيها المساحات تمامًا، وسيطرت فيها نزعات السيطرة على الحركة العمالية لدى البعض، سواء من داخل الحركة العمالية أو خارجها، غير آخذين في الاعتبار الظرف التاريخي الذي صاحب الثورة من زيادة المساحة المفتوحة للحركة العمالية، وتعطش العديد من العمال للتنظيم في محاولة للدفاع عن مصالحهم في مواجهة أصحاب الأعمال. أعمت سكرة الانتشار الجميع عن الواقع ومعطياته، بداية من ضعف

الحركة الوليدة واحتياجها لدعم واعٍ يساعد في بنائها، وتنافس من أجل تنميتها وليس على السيطرة عليها أو الحديث باسمها، كما فتحت الفرصة لمشاركة وفود عمالية كثيرة من النقابات المستقلة في زيارات لاتحادات دولية وإقليمية، ووجهت كافة هذه السفريات إلى الكوادر النابهة التي لفتت الأنظار بين أقرانها من النقابات المختلفة، وكانت الاختيارات كلها تتم بناء علي ترشيحات شخصية من رؤساء النقابات أو الاتحادات وغالبًا ما كان يختار كل رئيس نفسه للمشاركة في هذه الفعاليات الدولية.

في النهاية، لا يسعني إلا اعتبار هذا الفصل بمثابة دعوة للاشتباك بشكل أعمق مع إشكاليات العلاقة بين الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني المحلي والدولي، خصوصًا الحقوقية منها، عل أن يسمح لنا ذلك باستغلال هذه العلاقة بشكل أفضل في المستقبل إذا حانت لنا فرصة أخرى.

المراجع

1. إسلام الخشن.2017. رئيس النقابة العامة لعمال شركة غاز مصر المستقلة، وعضو مجلس إدارة اتحاد عمال البترول المستقل. مقابلة شخصية أجراها الباحث. القاهرة. 8 أغسطس 2017
2. هشام فؤاد.2017. صحفي وعضو منظمة الاشتراكيين الثوريين. مقابلة شخصية أجراها الباحث. القاهرة. 1 أغسطس 2017
3. هيثم سعد الدين 2001. النص الكامل للقرارات الوزارية الخاصة بحل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. الأهرام. 8 أغسطس 2001 https://is.gd/qJMljt
4. طلال شكر. 2017. عضو مجلس إدارة النقابة العامة لأصحاب المعاشات، ورئيس سابق لنقابة النصر للتلفزيون التابعة للاتحاد العام قبل المعاش، ومدرب عمالي. مقابلة شخصية أجراها الباحث. القاهرة. 19 أكتوبر 2017
5. محمد عبد العاطي. 2017. محامي وخبير تدريب بعدد من المنظمات الدولية. مقابلة شخصية أجراها الباحث. القاهرة 20 أكتوبر 2017
6. محمد عبد السلام. 2017. رئيس نقابة عمال شركة شندلر سابقًا، ومدرب عمالي. مقابلة شخصية أجراها الباحث. القاهرة. 8 أغسطس 2017

7. عمرو عادلي. 2017. الحركة الحقوقية والسياسة التنازعية في مصر 2004-2014. المبادرة العربية للإصلاح (يصدر في ديسمبر 2017).
8. صابر بركات وخالد علي. 2006. نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات: عن الانتخابات العمالية دورة 2001-2006. القاهرة: اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية.
9. صلاح الأنصاري. 2017. نقابي سابق ومدرب عمالي. مقابلة شخصية أجراها الباحث. القاهرة. 8 أكتوبر 2017
10. اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية (أرشيف). 2009. النيابة تحبس موظف البريد 15 يومًا بموجب نصوص نسخت من القانون المصري منذ 1981. موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. https://is.gd/5SQZoA
11. اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالي (بيان صحفي). 2006. أين الديمقراطية يا عائشة؟ 400 دعوى قضائية في يوم واحدفي محكمة القضاء الإداري بالقاهرة. 22 أكتوبر 2006. https://is.gd/5SQZoA

الفصل الثامن

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

النقابات العميقة تواجه الثورة

هيثم جبر

1) الاتحاد الرسمي: من أين وإلى أين؟

في أول عيد عمال بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، نظم الآلاف من العمال في الأول من مايو تظاهرة حاشدة أمام مقر اتحاد نقابات عمال مصر، طالبوا خلالها بحل مجلس الاتحاد العام ومجالس النقابات العامة، وسرعة إصدار قانون يكفل للعمال الحق في تشكيل نقاباتهم المستقلة ويسمح بإجراء انتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي. كما طالبوا بتنحية حسين مجاور، رئيس الاتحاد آنذاك، الذي كان وقتها يُحاكم بتهمة التورط مع قيادات من الحزب الوطني المنحل في تدبير هجوم البلطجية على الثوار المعتصمين بميدان التحرير في الثاني من فبراير من العام نفسه، فيما عُرف إعلاميًّا بـ"معركة الجمل".

بعد ثلاثة أشهر تقريبًا من تظاهرة العمال، أصدر مجلس الوزراء قرارًا بحل المجلس التنفيذي للاتحاد العام، وكلف وزير القوى العاملة في ذلك الوقت، أحمد حسن البرعي، بتشكيل مجلس مؤقت لإدارة الاتحاد تكون له جميع الصلاحيات المخولة لمجلس إدارة الاتحاد العام. وحدد القرار مهام المجلس المؤقت بالتفصيل، جاء على رأسها تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ببطلان جميع تشكيلات الاتحاد العام، والإعداد للانتخابات العمالية لأول دورة نقابية قادمة. لكن تظاهرة أخرى قادها نقابيون –من الاتحاد هذه المرة من أعضاء اللجنة نفسها– اقتحمت مقر الاتحاد وطردت أعضاء اللجنة الذين أصروا على البدء في حل مجالس النقابات العامة، لينتهي عمل اللجنة ويستمر الاتحاد دون مساس.

نتيجة لما وجهته من ضربة قوية للدولة ومؤسساتها، كانت الثورة بالنسبة لأنصار التعددية والحرية النقابية داخل الحركة العمالية فرصة ذهبية لتصفية حساباتها مع التنظيم النقابي الرسمي، الذي وقف ضد الحركة في أحلك مرحلة مرت به منذ بداية التحول عن سياسات رأسمالية الدولة نحو نظام السوق؛ ثم مرحلة التحول نحو سياسات الليبرالية الجديدة التي انطلقت مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ودخلت مرحلة أكثر عمقًا في 2004.

كان الاتحاد العام قد وافق على برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة، الذي دشنه القانون 203 لسنة 1991 واستهدف خصخصة ما يزيد على 300 مؤسسة عامة. كما وافق في نهاية المطاف على قانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2003 الذي أعطى لأصحاب الأعمال سلطات واسعة في فصل العمال بعد انتهاء مدة عملهم المحددة بعقد مؤقت، خلافًا لأحكام القانون السابق التي تنصُّ على أن تكون العقود دائمة. لاحقًا، لم يبد الاتحاد أيضًا أي ممانعة لتوجه نظام مبارك نحو تكثيف عمليات الخصخصة ضمن خطة حكومة رجال الأعمال بقيادة أحمد نظيف، التي كان منوطًا بها الإسراع بعملية التحول النيوليبرالي، ما انعكس في حركة احتجاجية غير مسبوقة في صفوف الطبقة العاملة.

في العام 2006 حدث تحول نوعي في مسار الحركة العمالية فيما يتعلق بحق التنظيم النقابي، عندما أعلن الآلاف من عمال شركة مصر للغزل والنسيج (غزل المحلة)، ضمن

مطالب إضرابهم الشهير في ديسمبر من نفس العام، سحب الثقة من اللجنة النقابية للشركة، بعد أقل من شهر من إجراء آخر انتخابات نقابية، التي صدر بشأنها حكم قضائي بإلغائها لما شابها من تزوير، إلا أن العمال لم يتبعوا ذلك بالشروع في بناء نقابة جديدة، وإن كان بعضهم قد أقدم على بناء نقابة مستقلة في مرحلة ما بعد الثورة لم يلتف حولها إلا أعداد قليلة من العمال (راجع فصل نادين عبد الله في هذا المؤلّف).

بعد عامين من إضراب المحلة، ارتفع خلالهما مطلب سحب الثقة من اللجان النقابية الرسمية في الكثير من الاحتجاجات، أعلن ما يقرب من 10 آلاف موظف بالضرائب العقارية في 20 ديسمبر 2008 عن تأسيس أول نقابة مستقلة عن الاتحاد الرسمي، بعد إضراب ناجح واعتصام استمر أحد عشر يومًا أمام مجلس الوزراء وسط القاهرة، واضطرت وزارة القوى العاملة إلى قبول أوراق تأسيس النقابة التي وقع عليها ما يقرب من 30 ألف من أصل 50 ألف موظف، رغم عدم ملاءمة ذلك للقانون.

عقب تأسيس نقابة الضرائب العقارية تأسس ثلاث نقابات مستقلة أخرى للفنيين الصحيين والمعلمين وأصحاب المعاشات، لم تأخذ الزخم نفسه، إلا أنها جميعًا ظلت في نظر الدولة غير شرعية وفقًا لقانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976، والذي يحظر قيام أي تنظيمات نقابية خارج الاتحاد الرسمي. كما لعبت القبضة الأمنية إلى جانب وضعية الحركة العمالية غير المنظمة والمفتتة دورًا أساسيًّا في تحجيم توسع تجارب النقابات المستقلة خارج المحاولات الأربع قبل الثورة.

بعد أيام من اندلا ع الثورة، أعلنت النقابات المستقلة الأربع، بالإضافة إلى دار الخدمات النقابية والعمالية في 30 يناير 2011 تشكيل نواة اتحاد جديد فيما بينها للنقابات المستقلة "الاتحاد المصري للنقابات المستقلة"، ودعوا العمال في بيان إلى الخروج من نقاباتهم القديمة والانضمام إلى النقابات الجديدة. وعلى الرغم من الاستجابة المحدودة من العمال للدعوة، إلا أن عدد النقابات المستقلة التي تأسست في ذلك الوقت وأعلنت انضمامها للاتحاد الجديد، شهد طفرة كبيرة بعد القرار الإداري الذي أصدره وزير القوى العاملة وقتها، أحمد حسن البرعي، في 12 مارس 2011، والذي حل -جزئيًّا- مسألة

شرعية هذه النقابات[1] (لمعالجة تفصيلية للجوانب القانونية للاعتراف بالنقابات المستقلة راجع فصل علاء عبد التواب في هذا المؤلّف).

ورغم التطورات المتلاحقة في السنوات الست التالية للثورة وما شهدته من هزيمة الحالة الثورية، وتراجع وتيرة الاحتجاجات العمالية، والتحديات الضخمة التي عرقلت تطور النقابات المستقلة، ونجاح الدولة –العائل الأساسي لاتحاد النقابات– في استعادة لجام الأمور بعد انقلاب 3 يوليو 2013، إلا أن مستقبل التنظيم النقابي الرسمي بات محل تساؤلات كثيرة، ليس فقط من المعادين له، لكن أيضًا من داخله، ما جعل بعض قياداته تنادي بضرورة تجديد التنظيم العتيق بما يتماشى مع التطورات السريعة والعميقة، ليس فقط داخل قواعده والحركة العمالية الأوسع،

ففي محاولة فاشلة لحذف مصر من قائمة الحالات الخاصة، أو "القائمة السوداء" كما يطلق عليها النشطاء العماليون، والتي تعدها منظمة العمل الدولية للدول الأكثر انتهاكًا للحقوق والحريات النقابية، قال محمد وهب الله، الأمين العام للاتحاد العام للنقابات في كلمته أمام لجنة المعايير بمؤتمر العمل الدولي المنعقد في جنيف في يونية 2017، إنه "آن الأوان لتجديد شباب التنظيم النقابي وإطلاق الحريات النقابية (.....) فنحن عمال مصر نحتاج إلى دماء جديدة من الشباب والنقابات الأخرى"، مشيرًا إلى "تجارب البلدان الأخرى (أوروبا الشرقية) التي تحولت من تنظيم واحد إلى تنظيمات متعددة،

---

1) بحسب إحصاء لوزارة القوى العاملة والهجرة عام 2013، تأسست بعد الثورة خمسة اتحادات عمالية هي:

1. الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، بقيادة كمال أبو عيطة، وضم في عضويته 91 ألف و817 عضوًا.
2. اتحاد عمال مصر الديمقراطي، بقيادة يسري معروف، وضم في عضويته 19 ألف و744 عضوًا.
3. الاتحاد العام للنقابات العمالية المصرية، بقيادة أسامة عبد اللطيف، وضم في عضويته خمسة آلاف و359 عضوًا.
4. اتحاد عمال مصر الحر، بقيادة علي البدري، وضم في عضويته 815 عضوًا.
5. الاتحاد القومي لعمال مصر، بقيادة أحمد خيري، وضم في عضويته 166 عضوًا.

وآثارها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وعلى التنظيم النقابي بشكل خاص (محمد وهب الله 2017).

ولم يقتصر الأمر على الاتحاد الرسمي فحسب بل كان الجدل كذلك على مستوى المجتمع ككل. فعلى سبيل المثال كشف عبد المنعم الجمل، نائب رئيس الاتحاد وعضو اللجنة المركزية بحزب التجمع، في مقابلة أجريتها معه في أكتوبر 2017 عن نقاش يدور داخل أروقة الاتحاد حول التعددية النقابية وتقنين وضع النقابات المستقلة في القانون الجديد (والذي صدر فعليا في ديسمبر 2017 دون أن ينهي الاحتكار لصالح الاتحاد الحكومي). يقول الجمل إن هناك فريقًا داخل نقابيي الاتحاد يرون أن التطورات المتلاحقة على الساحة السياسية والنقابية في السنوات التي تلت الثورة تفرض ضرورة إنهاء حالة احتكار الاتحاد للتنظيم النقابي في مصر، وبالتالي هناك اتفاق داخل هذا الفريق على أن ينصَّ القانون الجديد على التعددية لكن على مستوى النقابات العامة والاتحادات، وليس على مستوى نقابات المنشآت. كان الجمل نفسه يرى أن التعددية النقابية على المستوى القاعدي غير مفيدة نقابيًا وتُلحق ضررًا بالغًا بالاقتصاد القومي.

إذن، فمنذ انطلاق الحراك العمالي في 2006/2005 شكَّل ظهور النقابات المستقلة واستمرار الحركة الاحتجاجية العمالية إلى جانب اختلال التوازن الشديد الذي عانت منه الدولة بعد ثورة 2011، أكبر التحديات التي واجهها اتحاد النقابات الرسمي على مدار تاريخه.

يطرح هذا الفصل عددا من التساؤلات محورها هو كيف صمد الاتحاد في وجه تلك التحديات؟ هل يتغير الاتحاد العام حقًا استجابةً للتحديات التي ألقت بها الثورة في طريقه؟ أم هل تنجح محاولات إحيائه من قبل السلطة السياسية؟

يصعب استشراف مستقبل التنظيم النقابي العتيق اعتمادًا على نوايا قياداته فقط، دون النظر لما يجري داخله من تفاعلات بين مستوياته التنظيمية المختلفة من ناحية، ومع محيطه الأوسع في المجتمع ككل من ناحية أخرى، وما بين التفاعلات داخله وخارجه

من علاقة جدلية لا تفصلها خطوط حادة، لكن بالأحرى تأثير متبادل عبر تاريخ طويل، يربو على النصف قرن، شهد العديد من التحولات والتغيرات.

2) الاتحاد والدولة: من أين؟

في مقابلة مع صابر بركات، النقابي السابق بشركة الدلتا للصلب، وأحد أعضاء اللجنة الوزارية المؤقتة لإدارة الاتحاد، فسر قدرة الاتحاد على الاستمرار كمحتكر وحيد للتنظيم النقابي في مصر بعلاقته الوثيقة منذ نشأته عام 1957 بالدولة، التي نجحت في دمج نقابات العمال داخل سلطتها والسيطرة عليها في الحدود التي تريدها.

إن لحظة ميلاد الاتحاد قبل ستين عامًا لشديدة الدلالة على ما يقوله بركات، حيث كان دور الدولة في ظهور الاتحاد للنور محوريًّا في تشكل طبيعته طول السنوات التالية.

عقب الانتصار في معركة السويس عام 1956، رسَّخ الجناح الذي قاده جمال عبد الناصر داخل "مجلس قيادة الثورة" شرعيته الشعبية في اتجاه سلطوي شعبوي، وكان قبلها بعامين قد نجح في حسم الصراع داخل المجلس حول طبيعة النظام الحاكم فيما عرف بأزمة مارس 1954، بمساعدة لا تنكر من جناح بالحركة النقابية العمالية.

وبعد نجاح النظام الجديد في قمع الحركة النقابية في مقابل كسب تأييد قطاعات منها، وافق عبد الناصر عام 1957 على تأسيس اتحاد عام لنقابات العمال بشروط رسخت إحكام قبضة الدولة على الحركة النقابية.

كانت أجهزة الأمن معترضة بشدة على تشكيل الاتحاد عبر انتخابات على مستوى الجمهورية، وما قد يصاحبها من فعاليات جماهيرية، كذلك عارضت وزارة الشئون الاجتماعية ممثلة في مكتب العمل مثل تلك الانتخابات خشية هزيمة النقابيين الموالين لها، كذلك عارض الانتخابات عدد من النقابيين خوفًا على مواقعهم (Posusney 1996:62).

اتفقت الأطراف المختلفة؛ الوزارة والأمن والنقابيون، على أن تشكيل الاتحاد سيتم دون انتخابات جماهيرية، عن طريق قيام مجموعة من النقابيين القريبين من السلطة بوضع

قائمة من النقابات والاتحادات النقابية لكي تكون ممثلة في الاجتماع التأسيسي للاتحاد العام، وتلك بدورها ستختار قيادة الاتحاد.

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد في 30 يناير 1957 بحضور 101 مندوب يمثلون 17 من الاتحادات النقابية والنقابات العامة تضم 242 ألف و485 عضوًا من مجموع العضوية النقابية المقدرة في ذلك الوقت بـ459 ألف و429 عضوًا (عبد المنعم الغزالي 247:1991). كان الاجتماع مختصرًا وانصب على العملية الإجرائية، حيث كان معظم القرارات الهامة قد اتخذتها المجموعة التي أعدت للمؤتمر بالتنسيق مع النظام. أقر المؤتمر في النهاية قائمة القيادة المعدة سلفًا دون أي تغيير (Posusney 1996:63). وفي العام التالي لتأسيس الاتحاد، صدر القرار الجمهوري رقم 8 لسنة 1958 الذي اشترط عضوية الاتحاد القومي (الحزب الوحيد في البلاد) للترشح في أي منظمة نقابية. واستمرت الحكومة في تعيين المكتب التنفيذي للاتحاد لعدة دورات بعد الدورة الأولى (جويل بينين 1987: 192).

هكذا، ظهر إلى الحياة لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية المصرية اتحاد لنقاباتها على المستوى القومي تحت اسم "اتحاد عمال مصر"، عبر صفقة بين الدولة والنقابيين الناجين من التطهير الذي قام به نظام "الضباط الأحرار" في صفوف النقابيين لإزاحة التيارات الراديكالية المتبنية لفكرة استقلالية النقابات العمالية. صفقة مفادها سماح الدولة للنقابيين بتأسيس الاتحاد، مقابل احتفاظها بالحق في اختيار قياداته والتحكم في حياته؛ تلك الصفقة التي ستبني يومًا بعد يوم أسوارًا عالية بين النقابات وجماهير العمال؛ أسوارًا ستنعزل ورائها النخبة النقابية بعيدًا عن مصدر سلطتها الحقيقي في الأسفل بين القواعد العمالية، لتندمج بالتدريج مع مصدر سلطتها الجديد، الدولة.

2.1) تضارب مصالح: الاتحاد. الحزب. الحكومة

كان رئيس الاتحاد هو نفسه وزير القوى العاملة في الفترة من 1962 وحتى 1986، وآخر من جمع بين المنصبين كان سعد محمد أحمد، الذي ترأس النقابة العامة للصناعات

الغذائية منذ أواخر الستينيات واحتفظ برئاستها مع توليه رئاسة الاتحاد العام منذ عام 1976، ثم مُنح منصبًا ثالثًا بتولي وزارة العمل (القوى العاملة والهجرة الآن) عام 1977، واحتفظ بها جمعيًا حتى تمت الإطاحة به من الوزارة عام 1986 ومن رئاسة الاتحاد عام 1987.

يعتقد محمد هلال الشرقاوي، عضو اتحاد العمال ورئيس النقابة العامة للسياحة والفنادق الأسبق، كما أوضح في تصريحات صحفية عام 2013 (محمد خير الله 2013) أن معارضة سعد محمد أحمد لخطة خصخصة القطاع العام التي كان يجري الإعداد لها في ذلك الوقت على قدم وساق، هي ما أدت إلى الإطاحة به، ليخلفه أحمد العماوي، رئيس النقابة العامة للصناعات الكيماوية في التوقيت نفسه، في رئاسة الاتحاد (87-1993)، ليعمل على تمهيد الأرض النقابية لتقبل خطة الخصخصة. كوفئ العماوي على نجاح مهمته بعد موافقة الاتحاد على القانون 203 لسنة 1991، بتعيينه وزيرًا للعمل عام 1993 وحتى ديسمبر 2005.

منذ عام 1986 انتهي الجمع بين رئاستي الوزارة والاتحاد. ربما أدت معارضة الاتحاد برئاسة سعد محمد أحمد لخطة الخصخصة إلى انتباه الحكومة إلى خطورة الجمع بين المنصبين، خصوصًا وأن تلك الخطة كانت تنطوي على سلسلة من الإجراءات والتغييرات في بنية التشريعات العمالية وعلاقات العمل تستهدف التفكيك التدريجي للمكتسبات العمالية المتبقية من حقبة رأسمالية الدولة، كما اتضح من المعارضة القوية التي شنتها النقابات ضد قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، والذي استطاع الاتحاد تعطيله لما يقرب من عشر سنوات، كما سنوضح بالتفصيل بعد قليل.

ورغم انتهاء العلاقة العضوية بين رئاستي الاتحاد والوزارة، إلا أن السطوة التي منحها القانون (62 لسنة 1976) للوزارة على النقابات العمالية لم تنته، حيث حوى القانون العديد من المواد التي تسمح بتدخلات واسعة من الجهات الإدارية ممثلة في وزارة القوى العاملة في حياة المنظمات النقابية، بدءًا بنشأتها ومرورًا بقواعد تنظيم شئونها الخاصة، كما سنوضح لاحقًا.

كان آخر اختيار لرئاسة الاتحاد يتم عن طريق انتخابات –بصرف النظر عن مدى نزاهتها– عام 2006، وانتهت مدتها في 2011. ومنذ ذلك الحين وحتى كتابة هذا الفصل، يعين وزير القوى العاملة رئيس الاتحاد ومجلس إدارته، حيث توالت تأجيلات الانتخابات العمالية مرات عدة على مدار السنوات الست الماضية بتعديلات متتالية لقانون النقابات تسمح بمد الدورة النقابية. ورغم انتقادات العمال والنقابيين المستقلين للنخبة النقابية على رأس الاتحاد والنقابات العامة، إلا أن تعيينات وزراء العمل المتعاقبين منذ ثورة 25 يناير 2011 لرئاسة الاتحاد ومجلس إدارته لم تخرج عن تلك النخبة.

إن علاقة الاتحاد وقياداته بالنظام الحاكم وتأييدها له بعد ثورة يناير امتداد لتاريخ طويل من العلاقة بين الحركة النقابية والأنظمة المتعاقبة وتنظيماتها السياسية من هيئة التحرير عام 1953 وحتى الحزب الوطني المنحل في 2011.

وقد كان جميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد البالغ عددهم 23 عضوًا في الدورة الانتخابية الأخيرة (2006–2011) أعضاءً في الحزب الوطني الذي رأسه حسني مبارك. كما كان هناك ستة من رؤساء النقابات العامة أعضاء في سكرتارية الشئون العمالية في الحزب. وكان رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة، محمد عبد الحليم أحمد عبد الحافظ، عضوًا بلجنة السياسات بالحزب، التي أسسها جمال مبارك، نجل الرئيس الأسبق، بمعاونة أعضاء الحزب من رجال الأعمال المتبنين للفكر النيوليبرالي.

وكان حسين مجاور، آخر رئيس للاتحاد وقت الثورة، رئيسًا للكتلة البرلمانية للحزب الوطني، وظل طوال الدورة البرلمانية 2005–2010 رئيسًا للجنة القوى العاملة في البرلمان. كما كان ممثل الحكومة في مجلسي إدارة كل من شركتي أسمنت السويس وأسمنت طرة، واللتين تملك فيهما الحكومة المصرية حصتين في حين تملك الشركة الإيطالية (Italiancemeti) حصة الأغلبية فيهما. وفي تلك الأثناء كان نجل مجاور يمتلك شركة ناقلات تعاقدت مع شركة الأسمنت في السويس وحلوان لنقل منتجاتها، ما يعد تضاربًا واضحًا في المصالح (مركز التضامن العمالي الدولي 40:2011).

بعد أقل من شهر من اندلاع ثورة 25 يناير، تم القبض على مجاور إلى جانب آخرين من رموز الحزب الوطني بتهمة التخطيط للهجوم الذي شنه بلطجية على المعتصمين في ميدان التحرير في فبراير 2011. وأظهرت مقاطع فيديو مجاور إلى جوار المراغي وعائشة عبد الهادي، وزيرة القوى العاملة في ذلك الوقت، على رأس تظاهرة تجمعت أمام مقر الاتحاد العام في طريقها إلى الميدان في نفس يوم الهجوم رافعين أعلام مصر وصور مبارك.[2] لكن عبد المنعم الجمل يؤكد أن مجاور لم يكن له أي علاقة بالهجوم، وأنه ألقي القبض عليه كبش فداء لتهدئة الثوار.

إن تقريرا للجهاز المركزي للمحاسبات عن ميزانية الاتحاد في العام المالي 2010-2011 كشف ملمحًا آخر من عمق العلاقة بين الاتحاد والحزب الحاكم قبل الثورة. ففي ملحق رقم (6) تحت عنوان "نشرات بالجرائد"، يكشف التقرير دفع الاتحاد ما يقرب من 44 ألف جنيه في ديسمبر 2010 نظير أربعة إعلانات كان من بينها نعي لوفاة الوزير الأسبق كمال الشاذلي، أحد أقطاب الحزب الوطني، ونعي آخر في وفاة والد أحمد عز، أمين عام التنظيم بالحزب الوطني في ذلك الوقت، والذي ألقي القبض عليه هو الآخر بعد الثورة بتهم فساد واستغلال نفوذ.

2.3) التنظيم الهرمي: الهيمنة من الداخل

كان من الصعب على الأنظمة المتتابعة لدولة يوليو احتواء ودمج الحركة النقابية طوال العقود الماضية دون ترسيخ حالة الاحتكار النقابي في تنظيم واحد يتم بناؤه بهندسة مشابهة لطبيعة النظام الحاكم نفسه؛ بنية يتركز فيها جل السلطات في المستويات الأعلى مقابل تهميش أدوار –من يُفترض أنهم– أصحاب السلطة الحقيقيين في المستويات الدنيا بالقواعد، التي أصبحت تدريجيًّا عبر سلسلة من الترميمات في البنية التنظيمية النقابية، مجرد مصدر بيروقراطي للتصعيد عبر انتخابات شكلية تديرها الجهات الإدارية والأمنية.

2) فيديو للتظاهرة، https://is.gd/LWqR6t

يتكون الاتحاد طبقًا للقانون 35 لسنة 1976 من ثلاثة مستويات رئيسية: 1) اللجان النقابية بالمنشآت أو اللجنة النقابية المهنية. 2) النقابات العامة. 3) مجلس إدارة الاتحاد العام. ويتكون كل مستوى من المستويات الثلاثة من تشكيلين أساسيين: 1) الجمعية العمومية: وهي السلطة العليا في كل منظمة، وتنتخب مجلس إدارتها. 2) مجلس الإدارة: وهو السلطة التي تتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية فيما بين أدوار انعقادها، وهو الذي ينتخب رئيسه وهيئة المكتب التي تتولى إدارة العمل اليومي بالمنظمة النقابية.

أولًا: اللجان النقابية

حدد القانون نوعين من اللجان النقابية:

1. **اللجنة النقابية بالمنشأة:** وهي الخاصة بعمال منشأة واحدة سواء كانت موجودة في مكان واحد أو لها عدة فروع في نفس المدينة أو المحافظة أو لها عدد من الفروع في مدن ومحافظات مختلفة.
2. **اللجنة النقابية المهنية:** وهي الخاصة بعمال مهنة واحدة في قرية أو مدينة أو محافظة أو عمال صناعة واحدة، يعملون في عدة منشآت صغيرة لا يزيد عدد العاملين في كل منها عن 50 عاملًا (الحد الأدنى الذي اشترطه القانون لتأسيس لجنة نقابية في المنشأة) فيكوّنون مع غيرهم لجنة مهنية (مثلًا اللجنة النقابية المهنية لعمال الغزل والنسيج بشبرا الخيمة، والتي تضم عمال عدة مصانع نسيج صغيرة).

تتكون الجمعية العمومية للجنة النقابية من كل أعضائها الذين مضى على عضويتهم بها سنة على الأقل، والمسددين اشتراكاتهم بانتظام حتى موعد انعقاد الجمعية العمومية، وهي التي تنتخب مجلس إدارة اللجنة النقابية.

وطبقًا للمادة رقم 37 من القانون 35 لسنة 1976 (وتعديلاته رقم 1 لسنة 1980 ورقم 12 لسنة 1995)، فإنه مجلس إدارة اللجنة النقابية يتكون من عدد لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن 21 حسب حجم العضوية في اللجنة:

- في حالة اللجنة النقابية التي تضم 5 آلاف عضو أو أقل، يتكون مجلس إدارتها من 7 إلى 11 عضوًا.
- يتراوح عدد أعضاء مجلس اللجنة النقابية من 7 إلى 13 إذا كان عدد أعضاء الجمعية العمومية أكثر من 5 آلاف ولا يزيد عن 10 آلاف عضو.
- إذا تخطت عضوية الجمعية العمومية 10 آلاف عضو ولم تزد عن 15 ألف، يتكون مجلس إدارتها من 9 إلى 15 عضوًا.
- ويصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة بين 11 إلى 21 عضوًا إذا زادت عضوية اللجنة عن 15 ألف عضو.

اشترط القانون في هذا التقسيم مراعاة الأبعاد النوعية والجغرافية، لكنه لم يحدد أي معايير لهذه الأبعاد، بل فوض النقابات العامة في تحديدها بعد موافقة الاتحاد العام. وستصبح هذه القواعد إحدى الآليات الأساسية التي يتم من خلالها التلاعب في نتيجة الانتخابات، كما حدث في انتخابات الدورة قبل الأخيرة 2001/2006، حيث فاز أغلب مجالس إدارات اللجان النقابية فيها بالتزكية.

يختار مجلس إدارة اللجنة النقابية رئيسه وهيئة مكتبه، كما يعين ممثلي اللجنة في الجمعية العمومية للنقابة العامة، سواء من مجلس إدارته أو من أعضاء الجمعية العمومية للجنة النقابية.

بلغ إجمالي اللجان النقابية في بداية الدورة الانتخابية الأخيرة 1791 لجنة على مستوى الجمهورية، ضمَّت في عضويتها ما يقرب من أربعة ملايين عضو، ما يمثل 28.57 بالمئة من إجمالي عدد العمال في مصر آنذاك الذي بلغ 14 مليون عامل. (أحمد فوزي وعادل فرج 14:2007).

ثانيًا: النقابات العامة

يحدد جدول ملحق بقانون النقابات العمالية مجموعات المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة ببعضها بعضًا، أو التي تشترك في إنتاج واحد والتي يحق لها تكوين نقابة عامة

واحدة على مستوى الجمهورية، تم حصرها في 23 نقابة لا يجوز تكوين غيرها طبقًا للقانون.

تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من ممثلين تعينهم اللجان النقابية التي تضمها على مستوى الجمهورية؛ وفقًا للقواعد والنسب التالية:

- ممثل واحد عن اللجنة التي لا يزيد عدد أعضائها على 250 عضوًا.
- ممثل واحد عن كل 250 عضوًا من الـ750 التالية.
- ممثل عن كل 500 عضو من الـ9 آلاف التالية.
- مثل عن كل ألف عضو من الأعضاء الباقيين.

بحيث لا يزيد عدد ممثلي اللجنة النقابية الواحدة في الجمعية العمومية للنقابة العامة على 35 ممثلًا.

وينتخب هؤلاء الممثلون مجلس إدارة النقابة العامة، والذي يتكون من عدد يتراوح بين 11 إلى 21 عضوًا، مع مراعاة التوزيع النوعي (ذكورًا وإناثًا) والجغرافي لكل محافظة أو مجموعة محافظات وفقًا للنظام الذي تضعه النقابة العامة ويعتمده الاتحاد العام. ويختار مجلس إدارة النقابة العامة رئيسه وهيئة المكتب، كما يعين ممثلي النقابة العامة في الجمعية العامة للاتحاد العام.

ثالثًا: الاتحاد العام

هو الذي يقود التنظيم النقابي بأكمله، ويرسم سياساته وينشئ ويدير مؤسساته الثقافية والاجتماعية والائتمانية وغيرها.

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد العام من مندوبي النقابات العامة، الذين يتم تعيينهم من قبل مجالس إدارات النقابات العامة بنسب محددة من عدد عضوية اللجان النقابية التابعة لكل نقابة عامة كالآتي:

- –ممثل واحد عن الألفي عضو الأولين أو أقل.
- ممثل عن كل ألفي عضو من الـ18 ألف عضو التاليين.
- ممثل عن كل أربعة آلاف عضو من الـ20 ألف عضو التاليين.
- ممثل عن كل عشرة آلاف عضو من الأعضاء الباقيين.

بحيث لا يزيد ممثلي النقابة العامة الواحدة في الجمعية العمومية للاتحاد العام عن 35 عضوًا. وتنتخب الجمعية العمومية للاتحاد العام مجلس إدارته بما يضمن ممثلًا واحدًا فقط لكل نقابة عامة بمجلس الإدارة، الذي يختار بعد تشكله رئيسه وهيئة مكتبه.

وقد حدد القانون الأهداف العامة للاتحاد العام في قيادة الحركة النقابية، ورسم سياستها العامة المحققة لأهدافها داخليًّا وخارجيًّا، والدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة والعمل على رفع مستواهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا والمشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال، والتنسيق بين النقابات العامة ومعاونتها في تحقيق أهدافها.. وغيرها من الأهداف (المادة 17 من القانون 53 لسنة 1976 المعدل بالقانون رقم 12 لسنة 1995).

بالإضافة إلى ذلك، فقد عهد القانون للاتحاد بإنشاء وإدارة عددًا ضخمًا من المؤسسات الثقافية العمالية ومعاهدها المتخصصة ومراكزها التي يصل عددها إلى 56 مركزًا في أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى الجامعة العمالية بمدينة نصر وفروعها في تسع محافظات. كما يمتلك الاتحاد المؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة، وعددًا من المنشآت الترفيهية أهمها قرية الأحلام السياحية بالساحل الشمالي، والتي تمت توسعتها بحيث أصبحت مؤسسة ترفيهية اقتصادية كبيرة تتبع المؤسسة العمالية لخدمات المصايف.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ الاتحاد بنك العمال المصري عام 1983 برأسمال قدره 50 مليون جنيه، دفعت النقابات العمالية 90 بالمئة منه، وبلغت ودائع التنظيم النقابي فيه 162 مليون جنيه، وتوسعت فروعه حتى أصبحت خمسة، في القاهرة والإسكندرية

وطنطا، ويرأس مجلس إدارته رئيس الاتحاد العام ويشغل عضوية مجلس إدارته سبعة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد. كذلك يصدر الاتحاد العام صحيفة أسبوعية (العمال)، تصدر يوم الاثنين من كل أسبوع منذ عام 1966، كما تصدر عن النقابات العامة مجلات غير دورية تتحدث بلسانها، وإن كانت لا تظهر بانتظام. هذا بالإضافة إلى ما يملكه من مئات الصناديق والجمعيات والنوادي والعقارات والسيارات (صابر بركات وخالد علي 2004:15-20).

2.4) البيروقراطية النقابية في البنية الهرمية:

لم يقتصر تقويض الحركة النقابية العمالية داخل بنائها التنظيمي الهرمي على الطريقة التي يتم بها بناء مستوياته الثلاثة، والتي كما اتضح من العرض السابق تستبعد القواعد العمالية من الاختيار المباشر للمستويات التنظيمية الأعلى وتفتح المجال لتصعيد عناصر غير جماهيرية أو لا تحوز شعبية إلى المستويات الأعلى وفقًا لقاعدة تعيين وليس انتخاب الممثلين في الجمعيتين العموميتين للنقابات العامة والاتحاد العام؛ نقول إن بنية الهيمنة لم تقتصر على ذلك بل توسعت لتشكل نسقًا يمتد من لحظة تأسيس اللجنة النقابية ليشمل التفاعلات الداخلية للتنظيم النقابي، وهو النسق الذي دأبت الأنظمة المتعاقبة لدولة يوليو على ترميمه من حين لآخر سدًا للثغرات التي قد ينفذ منها المستقلون أو أنصار الحرية النقابية.

2.4.1) تهميش القواعد

كبَّل القانون 35 لسنة 1976 التنظيمات النقابية القاعدية (اللجان النقابية) بجملة من القيود، جعلت القيام بدورها الأساسي في التعبير عن العمال وحماية مصالحهم أمرًا مستحيلًا من الناحية العملية.

تتجلى هذه القيود بداية من السلطة التي وضعها القانون في الجهات الإدارية والاتحاد العام على النقابات القاعدية منذ لحظة التأسيس، فعلى الرغم من أن القانون جعل الشخصية الاعتبارية للنقابة تثبت من تاريخ إيداع، إلا أنه أعطى الجهة الإدارية أو

الاتحاد العام حق الاعتراض على إجراءات تكوين المنظمة النقابية إذا كانت مخالفة للقانون خلال 30 يومًا من تاريخ إيداع النقابة أوراقها، ويبلغ الاعتراض وأسبابه للمنظمة النقابية، فإذا لم تقم المنظمة بتصحيح الإجراءات محل الاعتراض خلال 30 يومًا من تاريخ وصوله، جاز للجهة المعترضة خلال الأيام الثلاثين التالية رفع دعوى ببطلان تكوين المنظمة أمام المحكمة الجزئية المختصة، وهو الأمر الذي أنشأ رقابة ثلاثية على نشأة المنظمة النقابية من الحكومة والاتحاد ثم القضاء ما يقيد كثيرًا، على المستوى العملي، من مبدأ حرية التنظيم النقابي المنصوص عليها في القانون.

كما أخضع القانون المنظمات النقابية لرقابة ثلاثية على شئونها المالية، بإلزامها بتقديم ميزانياتها وحساباتها الختامية للجهة الإدارية والاتحاد العام والجهاز المركزي للمحاسبات، فيما حرم النقابات من وضع لوائحها بنفسها، حيث ألزمها باتخاذ النظام النموذجي الذي يضعه الاتحاد العام، ويعتمده الوزير المختص، أساسًا لوضع لوائحها، التي يجب أن يعتمدها الوزير المختص (هويدا عدلي 1993).

وعلى المنوال نفسه، نص القانون على تفاصيل دقيقة في حياة المنظمة النقابية، كان الأجدر تركها لاختيارات كل منظمة إعمالًا لمبادئ الديمقراطية، فقد حدد القانون شروط العضوية بالمنظمة، أسباب انتهائها، وشروط الترشح لمجالس كافة المنظمات النقابية، وقواعد إجراء الانتخابات، ومدة الدورة الانتخابية، وكيفية تمثيل النقابات العامة في الجمعية العمومية للاتحاد.

رغم كل ذلك، يتذكر صابر بركات، كيف كان خطاب بعض زملائه النقابيين في النصف الثاني من السبعينيات يختلف بحسب المستوى التنظيمي الذي يتحدثون إليه، وكان بعضهم عضوًا بمجالس إدارات اللجنة النقابية والنقابة العامة وإدارة الاتحاد في نفس الوقت، حيث كان خطاب النقابي أكثر راديكالية حين يكون موجهًا لجمهور الجمعية العمومية للجنة النقابية، في حين يتحول إلى خطاب أكثر إصلاحية ومهادنة في المستويين العليين.

ويفسر بركات ذلك بالقوة التي كانت تتمتع بها الجمعيات العمومية للجان النقابية في ذلك الوقت، رغم القيود الكثيرة التي فرضها عليها القانون، إلا أنها كانت حتى ذلك الحين لها الشخصية الاعتبارية المستقلة إلى حد ما عن النقابات العامة وفي يدها الكثير من السلطات والصلاحيات، مثلًا لم يكن ممكنًا التصعيد إلى المستويين الأعلى إلا من خلال الفوز بانتخابات اللجنة النقابية، لذلك كان هؤلاء النقابيون من أشد المدافعين عن تقليص سلطة اللجان النقابية وتغير القانون بما يسمح لهم بالنفاذ إلى المستويات العليا دون الحاجة إلى كسب ثقة القواعد، وهو ما سوف يحصلون عليه كما سنرى بعد قليل.

أجرى النظام الحاكم الترميم الأول للبنية السلطوية للتنظيم النقابي في قانون 35 بداية الثمانينيات بإصدار القانون 1 لسنة 1981 الذي كرس أحادية وهرمية الاتحاد، حيث نزع عن اللجان القاعدية صلاحياتها، وجعل النقابات العامة والاتحاد العام مركز السلطة في التنظيم النقابي بلا منازع.

انحصرت اختصاصات اللجنة النقابية في تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها، لكن لا يجوز لها عقد اتفاق جماعي إلا بموافقة النقابة العامة، واشتملت الاختصاصات على الآتي: الاشتراك في إعداد مشروعات عقود العمل المشتركة مع النقابة العامة، وإبداء الرأي في لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالعاملين بالمنشأة سواء عند وضعها أو تعديلها، وتنفيذ برامج الخدمات التي تقرها النقابة العامة، والمساهمة في أوجه النشاط الاجتماعي التي يشارك فيها العمال، وإعداد التقارير المتعلقة بنشاطها ومقترحاتها، وتقديم البيانات والإيضاحات التي تطلبها النقابة العامة.

في المقابل، أصبح من سلطات النقابة العامة الرقابة والتوجيه والمتابعة والإشراف على نشاط اللجان النقابية، والمشاركة مع اللجان النقابية في إجراء المفاوضة الجماعية، وإبرام عقود العمل المشتركة، والموافقة على المشروعات التي تستثمر بها اللجان النقابية أموالها، وكذلك الموافقة على مشروعات الصناديق المنصوص عليها بقانون العمل، والموافقة على تنظيم الإضراب طبقًا للقواعد التي ينظمها قانون العمل، وكذا إنشاء صناديق لمجابهة

الأعباء المالية الناتجة عن الإضراب، وتوقيع عقود العمل الجماعية، وتمثيل العمال في التفاوض والتشاور والتحكيم، وأخيرًا أصبحت العضوية بالنقابة العامة وليست باللجان النقابية، وبذلك تستحوذ النقابات العامة على كل رسوم العضوية، ثم ترسل للجنة النقابية جزءًا منها.

وأخيرًا، يأتي على قمة هرم السلطة النقابية، الاتحاد العام، الذي يتولى قيادة الحركة النقابية ورسم سياستها العامة ووضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخليًّا وخارجيًّا، ويقع في اختصاصاته وضع ميثاق الشرف الأخلاقي للعمل النقابي في إطار المبادئ والقيم السائدة، والمشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وإن لم يحدد القانون طبيعة هذه المشاركة ولم يضع التزامًا على الأجهزة المختصة لأخذ رأي الاتحاد في هذا المجال (هويدا عدلي 1993:170). كما كفل له القانون إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمال، والتنسيق بين النقابات العامة ومعاونتها على تحقيق أهدافها، وإنشاء وإدارة المؤسسات الثقافية والعلمية والاجتماعية والتعاونية والائتمانية والصحية والترفيهية العمالية التي تقدم خدماتها على مستوى الجمهورية، وتكون لهذه المؤسسات الشخصية الاعتبارية، وكذلك وضع نظام نموذجي للمنظمات النقابية تحتذيه في وضع لوائحها التي تصدر بقرار من الوزير المختص.

يرى المحامي خالد علي، أحد مؤسسي اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمال، أن هذا التعديل قد جاء لتسهيل سيطرة الدولة على الحركة النقابية، فالسيطرة على الاتحاد ومجالس 23 نقابة عامة أسهل بكثير من السيطرة على مجالس 3 آلاف لجنة نقابية في بداية الثمانينيات (خالد علي 69:2011).

2.4.2) تداول السلطة النقابية: حبر على ورق

لم يتضمن قانون النقابات بشأن الانتخابات سوى ثلاث مواد تنظم شروط الترشح (المادة 36)، وتحدد مدة الدورة النقابية وتاريخ بدايتها ونهايتها وطريقة إشراف القضاء (المادة 41)، وأخيرًا تحديد مواعيد الطعن على نتيجة الانتخابات أمام القضاء.

خولت المادة 41 وزير القوى العاملة (الجهة الإدارية التي نص عليها القانون) سلطة إصدار قرارات تحديد مواعيد الانتخابات وإجراءات الترشح بعد موافقة اتحاد العمال، وبالتالي أصبحت الأوراق التي تمنح حق العامل في الترشح لعضوية أي منظمة نقابية وفقًا للشروط التي حددتها المادة 36، وطريقة الحصول عليها وتاريخ إصدارها والجهات التي تقدم إليها، والجهة المنوط بها اعتمادها، وطريقة الطعن على رفض منح الأوراق، واللجان المشرفة على عملية الترشح؛ ومكانها، وضوابط ممارسة عملها، وحقوق المرشح خلال فترة الترشح، وقواعد الدعاية، وكيفية إجراء العملية الانتخابية، وإذا كان من حق المرشح أو مندوبيه حضور العملية الانتخابية أم لا، وتنظيم عملية فرز وحساب الأصوات؛ كل ذلك أصبح من سلطة الجهة الإدارية ممثلة في وزارة القوى العاملة (خالد علي 72:2011).

استغلت وزارة القوى العاملة هذا الحق، ووضعت نظمًا مختلفة للانتخابات لكل دورة، بما يمكنها من التضييق على هذا التيار أو ذلك، وضمان تشكيل معين للمستويات التنظيمية الثلاثة.

في الدورة الانتخابية الأخيرة (2006-2011) ابتدعت وزارة القوى العاملة شرطًا جديدًا للترشح إلى عضوية مجالس إدارات اللجان النقابية أو العامة، هو أن يرفق المرشح ضمن أوراق ترشحه شهادة موقعة من رئيس النقابة العامة وأمينها العام ومختومة بشعار النقابة العامة بأنه عضو بالجمعية العمومية للمنظمة النقابية حتى لو كان عضوًا بمجلس إدارتها. وبالتالي أصبح لزامًا على عشرات الآلاف من راغبي الترشح في مختلف محافظات الجمهورية الحضور إلى مقر الاتحاد بالقاهرة للحصول الورقة المطلوبة وتقديمها خلال

يومين فقط (28 و29 أكتوبر 2006 بالنسبة للمرحلة الأولى من الانتخابات، و6 و7 نوفمبر بالنسبة للمرحلة الثانية).

وحتى عند تحملهم مشقة الحضور إلى مقر الاتحاد بالقاهرة، كانت النقابات العامة تمنح الشهادات المطلوبة لمرشحين بعينهم وتمتنع عن منحها لآخرين، أو تختم الشهادة بشعار لونه أخضر فيعود المرشح إلى محافظته فترفض لجنة استلام الأوراق قبول الشهادة لأن الخاتم المعتمد لديها لونه أحمر(خالد علي 73:2011)، أو كما حدث مع النقابي اليساري محمد عبد السلام، الذي ظل يتردد على مقر النقابة العامة للصناعات الهندسية في محاولة للحصول على الشهادة، رغم أنه كان آنذاك عضو مجلس إدارة النقابة العامة، إلا أنه في كل مرة لا يجد الرئيس والأمين العام للحصول على توقعهما، حتى مرت فترة تقديم الأوراق ولم يتمكن من الترشح. كان بصحبة عبد السلام في هذه المحاولة قيادي نقابي يساري آخر، هو عبد الرحمن خير، الذي كاد يلقى مصير عبد السلام لولا تدخل قيادات حزبه (التجمع) لدى الأجهزة الأمنية لإقناع النقابة بإعطائه الشهادة(محمد عبد السلام2017).أجريت الدورة الانتخابية الأخيرة بعد عامين فقط من تولي حكومة رجال الأعمال بقيادة أحمد نظيف، والتي كان منوطًا بها تسريع عملية التحول نحو الليبرالية الجديدة، بما يتضمنه من التخلص من البقية الباقية من القطاع العام، المعقل الرئيسي للتنظيم النقابي، وبالتالي كانت تريد ضمان عدم تسرب العناصر المناوئة لبرنامجها الاقتصادي إلى التنظيمات النقابية في تلك الفترة.

في هذه الدورة الانتخابية تم استبعاد 30 ألف مرشح من العملية الانتخابية بجميع مستوياتها، بينهم 360 مرشحًا لجماعة الإخوان المسلمين، و300 مرشحًا من التيارات اليسارية والقومية، بينما كان الباقون من المستقلين من غير أعضاء الحزب الحاكم. وذلك من إجمالي مرشحين لانتخابات اللجان النقابية بجولتيها 33 ألف و45 مرشحًا، بواقع 18 ألف و 45 مرشحًا في الجولة الأولى (محمد عزوز 2006 أ)، و15 ألف في الجولة الثانية. وقد حُسمت نتيجة 803 لجان نقابية من أصل 1791 لجنة بالفوز بالتزكية،

وفي النقابات العامة حسمت نتيجة 15 نقابة من أصل 23 بالتزكية أيضًا (محمد عزوز 2006 ب).

وعلى مستوى انتخابات مجلس إدارة الاتحاد العام، كانت وزارة القوى العاملة بالاتفاق مع الاتحاد قد ابتدعت بدعة أخرى مخالفة لقانون النقابات نفسه منذ الدورة الانتخابية السابقة (2006/2001)، حيث أصدرت القرار رقم 144 لسنة 2001 الذي بموجبه أُلغي انتخاب مجلس إدارة الاتحاد عبر جمعيته العمومية، وتقرر أن يختار مجلس إدارة كل نقابة عامة ممثلًا واحدًا عنها لتشكيل مجلس إدارة الاتحاد من 23 عضوًا. في تلك الدورة جاء 14 عضوًا من المجلس السابق، وتسعة جدد بينهم ثلاثة رؤساء لنقابات عامة (صابر بركات وخالد علي 44:2004 و111)، وجرى اختيار مجلس إدارة الاتحاد في (2006–2011) بالطريقة نفسها.

في منتصف التسعينيات، أجرى النظام الحاكم الترميم الثاني لبنية التنظيم النقابي السلطوية استجابة للتحولات الاقتصادية التي كان قد بدأها مع بداية العقد نفسه بالتحول الصريح والمباشر نحو سياسات الليبرالية الجديدة التي دشنها القانون 203 لسنة 1991 وما صاحبها مع عملية الخصخصة، لذلك كان يريد ضمان إطالة فترة بقاء نخبته النقابية في مواقعهم أطول وقت ممكن، فأصدر القانون رقم 12 لسنة 1995 بتعديل قانون النقابات، الذي مقتضاه أصبح في الإمكان الترشح للنقابات العامة والاتحاد العام مباشرة دون اشتراط المرور بعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية، وبذلك يتفادى النقابيون القريبون من الدولة غضب القواعد واحتمالات خسارتهم للانتخابات، كذلك أطال التعديل الجديد مدة الدورة النقابية إلى خمس سنوات بعد أن كانت أربع سنوات وفق تعديل 1981، وثلاث سنوات في قانون 35 لسنة 1976. وبمقتضى تعديل 1995 أيضًا أصبح من حق أعضاء النخبة النقابية الذين بلغوا سن التقاعد، الحق في الانتخاب والترشح لعضوية مجالس إدارات المنظمات النقابية.

لم تمر الانتهاكات التي حكمت الانتخابات النقابية في دورتها الأخيرة في صمت وسط قواعد التنظيم النقابي كسابقاتها، ليس فقط بسبب الحجم الكبير للمستبعدين والمعاملة

المهينة التي لاقوها في أثناء عملية الترشح والانتخابات، أو التدخلات السافرة للجهات الأمنية والإدارية، لكنها تأثرت أيضًا بالحراك العمالي الذي شهد في ذلك الوقت صعودًا غير مسبوق منذ عقود.

شهد العام 2006 وحده 222 احتجاجًا عماليًّا (هشام مبارك 18:2007a)، وارتفع هذا العدد في النصف الأول من العام التالي لإجراء الانتخابات إلى 386 احتجاجًا، بينها 262 احتجاجًا بين عمال قطاعي الأعمال العام والحكومي و106 احتجاجات في القطاع الخاص (هشام مبارك 16:2007a). جاء هذا الحراك العمالي وسط حالة أوسع من الحراك شهدها الشارع السياسي في مصر، بدأ مع مطلع الألفية الجديدة في منحنى صاعد بتظاهرات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، مرورًا بالتظاهرات الرافضة لاحتلال العراق في 2003، سرعان ما تطور الحراك إلى مطالب بإصلاحات ديمقراطية وصلت ذروتها في ثورة 25 يناير 2011.

في هذا السياق، جاء رد فعل قواعد التنظيم النقابي على انتخاباته الأخيرة معبرة عن غضبها من خلال التظاهر والاعتصام أمام مقار النقابات وأقسام الشرطة ولجوء المئات منهم للقضاء، وإعداد قوائم انتخابية بديلة للمستبعدين شملت عناصر من جماعة الإخوان المسلمين واليسار، استطاع بعضهم النجاح بالفعل في بعض اللجان النقابية. وفي تطور نوعي، أدرج عمال شركة مصر للغزل والنسيج (غزل المحلة)، ما يقرب من 22 ألف عامل، ضمن مطالب إضرابهم في ديسمبر 2006، سحب الثقة من اللجنة النقابية للشركة، بعد أقل من شهر من إجراء الانتخابات. كما دعا النقابيون التابعون لجماعة الإخوان لتأسيس اتحاد مواز، ولاقت الفكرة تأييدًا من بعض اليساريين، في حين عارضها آخرون باعتبارها إعادة إنتاج لفكرة الأحادية النقابية التي تناقض أساس فكرة التعددية (هشام مبارك 6:2007a).

وقد نجح المتضررون في قواعد الاتحاد في الحصول على أحكام قضائية ببطلان الانتخابات في مستوياتها الثلاثة، لكنهم لم يستطيعوا تنفيذها حتى اندلاع ثورة 25 يناير التي وجهت ضربة قوية لنظام مبارك جعلته غير قادر على تقديم الدعم والمساندة

المعتادة للاتحاد، فكان قرار البرعي بحل مجلس إدارة الاتحاد وتشكيل لجنة مؤقتة لإدارته حتى إجراء الانتخابات، لكن اللجنة لم تستكمل عملها ولم تجر أي انتخابات كما سبق الذكر.

3) الاتحاد وقضايا العمال

منذ إنشائه عام 1957، يحتكر اتحاد العمال -بحكم القانون- تمثيل العمال أمام الحكومة وأصحاب الأعمال وفي المحافل الدولية. وقد ظلت الكتلة الرئيسية المكونة له العاملين في الحكومة والقطاع العام، ثم قطاع الأعمال، نتيجة قاعدة العضوية التلقائية للعاملين في القطاعات السابقة بالنقابات التابعة للاتحاد. لكن مع بدء خصخصة القطاع العام، والتوسع في القطاع الخاص، أصبح تمثيل الاتحاد لأغلب القوة العاملة محل شك، فوفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بلغ إجمالي عدد المشتغلين في مصر عام 2016 نحو 25 مليون و331 ألف مشتغلًا، بينهم 17 مليونًا و331 ألف يعملون بأجر نقدي بنسبة 69.8 بالمئة، فيما بلغ عدد المشتغلين لحسابهم الخاص 3.040 ملايين بنسبة 12 بالمئة من إجمالي المشتغلين.

لا يتيح الاتحاد العام أي بيانات حول حجم عضويته، لكن عبد المنعم الجمل، نائب رئيس الاتحاد يقدرها بخمسة ملايين ونصف المليون عضو تقريبًا أي نحو 20 بالمئة من إجمالي عدد المشتغلين. إلا أن بيانات وزارة القوى العاملة عام 2013 قدرت حجم عضوية الاتحاد بثلاثة ملايين و815 ألف و895 عضوًا، أي ما يقرب من 16 بالمئة من إجمالي عدد المشتغلين في ذلك العام والبالغ نحو 23 مليون عامل، بينهم 71 بالمئة في القطاع الخاص، ونحو 23 بالمئة في القطاع الحكومي.

في كل الأحوال، تقل عضوية الاتحاد عن ربع حجم المشتغلين بأجر في مصر، أي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع العمال محرمون من حقهم في التنظيم، سواء بحكم القانون الذي يحظر تأسيس نقابات خارج التنظيم القائم، أو بسبب تضييق أصحاب الأعمال بمعاونة

الجهات الأمنية، التي تحول حتى دون تأسيس نقابات لعمال القطاع الخاص تابعة للاتحاد.

وفقًا للبيانات المتاحة، فإنه في عام 2005 بلغ عدد العاملين في 1200 مشروع في مدينة العاشر من رمضان 100 ألف عامل، لم يتأسس فيها سوى 14 لجنة نقابية، كانت 10 منها موجودة قبل انتقال المشروعات من القاهرة، وتوقفت ثلاث منها عن العمل فيما بعد. ومن بين ألف مشروع في مدينة 6 أكتوبر لا توجد لجان نقابية سوى في ستة منها. ولا توجد لجان نقابية سوى في اثنين من أصل مئتي مشروع في مدينة السادات يعمل فيها ما يقرب من 17 ألف عامل (مركز التضامن العمالي الدولي 49:2011).

لذلك لم يكن غريبًا أن أدرجت الكثير من الاحتجاجات العمالية، قبل وبعد الثورة، على قائمة مطالبها تأسيس لجنة نقابية، وغالبًا ما كانت المفاوضات بين أصحاب الأعمال وممثلي التنظيم النقابي بشأن هذا المطلب تنتهي إلى مجرد وعود لا تتحقق (لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول مطلب تأسيس لجان نقابية وتعنت أصحاب الأعمال إزاء ذلك، انظر على سبيل المثال تقرير المرصد النقابي والعمالي عام 2007، إعداد فاطمة رمضان). لكن في بعض الأحيان قاتل عمال القطاع الخاص وانتزعوا تأسيس لجنة نقابية ثم قام الاتحاد نفسه بحلها، كما حدث مع عمال شركة سامولي لصناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (3500 عامل)، الذين نجحوا في تأسيس لجنة نقابية نهاية عام 2002، وأصدر الاتحاد قرارًا بحلها في نهاية 2003 بسبب تنفيذ اللجنة لإضراب عن العمل احتجاجًا على فصل أحد العمال (مركز التضامن العمالي الدولي 50:2011).

إن معضلة التمثيل لم تبرز فقط في نسبة العمال المنضمين للاتحاد، بل عبرت عن نفسها من خلال تفاعل الاتحاد مع حركة العمال الاحتجاجية خلال سنوات صعودها غير المسبوق في السنوات من 2004 وحتى 2013، والتي أدار لها الاتحاد ظهره، بل وعاداها، كذلك برزت إشكالية تمثيل الاتحاد لمصالح العمال في قضايا أساسية، مثل

قوانين العمل، والخدمة المدنية والنقابات العمالية، والحد الأدنى للأجور، وجميعها انتهى إلى مزيد من القيود المفروضة على العمال، والمزيد من الفرص لأصحاب الأعمال، سواء من الحكومة أو القطاع الخاص.

3.1) الاتحاد والحركة الاحتجاجية: الطريق إلى ثورة يناير

شهد عام 2004 وحده 256 احتجاجًا عماليًّا، أكثر من ضعف متوسط الاحتجاجات في الفترة من 1998 إلى 2003 البالغ 118 احتجاجًا، ليواصل منحنى الحركة الاحتجاجية صعوده منذ نهاية التسعينيات؛ في الفترة من 1998 وحتى 2010 انخرط ما بين مليوني إلى أربعة ملايين عامل في نحو 3500 إلى 4000 عمل احتجاجي(جويل بينين 2017)، واستمر المنحنى في الصعود بعد ثورة يناير ليصل إلى 2239 احتجاجًا عام 2012 قبل أن يتراجع إلى 1655 احتجاجًا في 2013(فاطمة رمضان وعمرو عادلي 2015)، جميعها وقف الاتحاد العام ضدها مع استثناءين اثنين فحسب وحيدين، هما إضراب عمال شركة طنطا للكتان عام 2009، وإضراب شركة الإسكندرية للإطارات "بيرلي".

باعت الحكومة شركة طنطا للكتان (مركز التضامن العمالي الدولي 2011: 36-38) عام 2005 للمستثمر السعودي عبد الإله الكحكي، وانخفض عدد العمال بها من 2500 إلى ألف عامل عام 2009. وفي فبراير 2007 أعلن عمال الشركة الإضراب عن العمل دون تصريح من النقابة العامة للغزل والنسيج، احتجاجًا على زيادة ساعات العمل دون زيادة مقابلة في الأجور، وتقليص الحوافز إلى ما يقرب من 50 بالمئة، وفرض رسم على العمال يصل إلى 30 بالمئة من تكاليف الرعاية الصحية.

في الثاني من يوليو 2008 أيد عضوان من أصل أحد عشر عضوًا باللجنة النقابية بالشركة، هما هشام أبو زيد العكل ورأفت رمضان، القيام بإضراب ثان رغم عدم موافقة النقابة العامة. في اليوم الثالث عشر للإضراب فصلت إدارة الشركة سبعة عمال بينهم العكل ورمضان. ورغم حصول العمال المفصولين على أحكام قضائية بعودتهم للعمل

إلا أن الإدارة امتنعت عن التنفيذ، ولم تتحرك الحكومة لإجبار الشركة على تنفيذ أحكام القضاء، على الرغم من أن محكمة الاستئناف قضت هي الأخرى في 2009 بعودة العمال السبعة إلى عملهم (لمزيد من التفاصيل عن حالة طنطا للكتان انظر فصل فاطمة رمضان في هذا المؤلّف عن التقاضي الاستراتيجي ومسار الخصخصة).

في ربيع 2009 استأنف العمال نضالهم ضد المستثمر السعودي، ووافقت النقابة العامة هذه المرة على الإضراب لمدة خمسة أيام تبدأ من 31 مايو وفقًا لقانون العمل (12 لسنة 2003) الذي ينصُّ على ضرورة الإعلان عن الإضراب وتحديد مدته بشكل مسبق، إلا أن إضراب العمال استمر إلى منتصف نوفمبر، وانتهي دون تسوية لمطالبه الاقتصادية الرئيسية أو إعادة العمال المفصولين، بعد أن تخلى الاتحاد عن الإضراب.

في 8 أغسطس 2009 حاول نائب السكرتير العام للاتحاد أن يقنع العمال بإنهاء إضرابهم، مؤكدًا على أن حسين مجاور، رئيس الاتحاد في ذلك الوقت، أمر سعيد الجوهري، رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج وقتها، بإنهاء الإضراب بعد مناقشته مع وزيرة القوى العاملة وإدارة الشركة. رد العمال على طلب الاتحاد بإنهاء الإضراب، بالإعداد لاعتصام أمام وزارة القوى العاملة في اليوم التالي، إلا أنهم عدلوا عنه بسبب الضغوط الأمنية. وفي 15 أغسطس توقفت النقابة العامة عن منح العمال بدلات الإضراب، فقام العمال بإنشاء صندوق إضراب خاص بهم، ورفضوا عرضًا من رئاسة الوزراء بمنحهم راتب شهر واحد مقابل إنهاء الإضراب. وفي 18 أغسطس أعلن عدد من العمال إضرابًا عن الطعام بمقر الشركة في طنطا، وفي نفس توقيت تظاهر زملاؤهم أمام مكتب رئيس الوزراء في القاهرة.

كان العمال قد بدأوا إضرابهم في مايو برفع لافتات مؤيدة لرئيسي الاتحاد والنقابة العامة، ومع حلول أغسطس أنزلوا اللافتات وداسوا عليها بأقدامهم.

ويفسر عبد المنعم الجمل دعوة الاتحاد لإنهاء الإضراب في ذلك الوقت، بأن الإضراب كان قد استنفد أغراضه، واستمراره لم يكن يحرز تقدمًا في التفاوض، متهمًا العمال بأنهم "استحلوا الموضوع".

استمر نضال عمال طنطا للكتان حتى نجحوا عام 2013 في الحصول على حكم قضائي نهائي بعودة الشركة إلى القطاع العام، ليدخلوا مرحلة جديدة من الصراع مع الشركة القابضة للصناعات الكيماوية لتنفيذ الأحكام الصادرة لهم بالعودة إلى العمل، وتمكين الراغبين منهم في الخروج إلى المعاش المبكر من الحصول على مستحقاتهم (للنظر في حالة طنطا للكتان بالتفصيل انظر فصل فاطمة رمضان عن التقاضي الاستراتيجي في هذا المؤلّف).

كان الإضراب الآخر الذي دعمه التنظيم النقابي الحكومي لعمال شركة الإسكندرية للإطارات "بيرلي". وهي الشركة التي تأسست في مطلع التسعينيات كشركة مساهمة يملك الأغلبية فيها عدد من البنوك والمستثمرين بالإضافة إلى حصة للعمال تبلغ 29 بالمئة. وفي 1995 اشترت شركة "بيرلي" الإيطالية 70 بالمئة من أسهم الشركة فيما ظل 1 بالمئة ملك لبنك الاستثمار القومي، وظلت نسبة العمال كما هي (أشرف الجزار 2017).

يقول أشرف الجزار، أحد القيادات العمالية بالشركة سابقًا، إن اندلاع ثورة 25 يناير قد شجع العمال بالشركة على المطالبة بحقوقهم التي تعذر عليهم رفع صوتهم بها في عهد مبارك. في مارس 2011 قرر العمال –ما يقرب من 1200 عامل– بدء اعتصام بالشركة، للمطالبة بتعديل الحوافز، ونظام حساب الأرباح السنوية، وإقرار حق العمال في علاوة غلاء المعيشة السنوية، واستئناف حركة الترقيات المتوقفة إلى جانب التزام الإدارة بقواعد قانون العمل ولائحة الشركة. لم يستمر الاعتصام سوى يوم واحد، ثم انتهي بعد مفاوضات بين قيادات من القوات المسلحة ورئيس اللجنة النقابية إلى جانب قيادات عمالية إخوانية وسلفية بالشركة ليست ضمن اللجنة النقابية، وتم إعطاء العمال

إجازة مدفوعة الأجر لمدة أسبوع مع وعد بالنظر في المطالب. استمرت المفاوضات، بحسب الجزار، ما يزيد على العام دون تحقيق أي تقدم.

في مطلع مايو 2012 دعت اللجنة النقابية بالشركة إلى وقفة أمام مقر الإدارة لتقديم عريضة بالمطالب، إلا أن الإدارة رفضت العريضة. وفي منتصف مايو، قررت اللجنة النقابية تنفيذ اعتصام، وعرضت الأمر على العمال إلا أنهم رفضوا الاعتصام وقرروا بدء إضراب عن العمل، فاستجابت قيادات اللجنة النقابية لقرار العمال وتوقف المصنع بالكامل، كما يروي الجزار، الذي لفت إلى أن اللجنة النقابية لم تتخذ أيًا من الإجراءات القانونية لبدء الإضراب، التي من بينها وجوب إعلام النقابة العامة قبل بدء الإضراب بواحد وعشرين يومًا. وعلمت النقابة العامة للصناعات الكيماوية بتحرك العمال ولم تمانع، بل قدمت دعمًا ومساعدة قويين عن طريق فرعها بالإسكندرية، ثم النقابة العامة الأم بالقاهرة فيما بعد.

في 25 مايو أصدرت إدارة الشركة قرارًا بفصل خمسة عمال؛ رئيس اللجنة النقابية ونائبه وأمين صندوق النقابة، بالإضافة إلى عاملين آخرين من بينهما الجزار، الذي يقول إن دعم النقابة العامة بالقاهرة كان قويًّا، حيث أصدرت قرارًا بتاريخ سابق بالموافقة على الإضراب، بالإضافة إلى قرار آخر –بتاريخ سابق أيضًا– يفيد بالموافقة على قرار للجنة النقابية بتعيين العاملَيْن غير العضوين بها متحدثَين رسميين باسم اللجنة، وذلك لمعاملتهما معاملة النقابيين فيما يتعلق بإجراءات الفصل، كما ندبت النقابة العامة محامٍ لحضور التحقيق مع العمال الخمسة أمام النيابة بعد أن اتهمتهم إدارة الشركة بالتخريب.

من ناحية أخرى، كان رد العمال بالشركة على قرار فصل زملائهم هو منع أفراد الإدارة بمن فيهم العضو المنتدب الإيطالي من دخول الشركة.

بعد انتخاب الرئيس الأسبق محمد مرسي في يونية 2012، قرر العمال الاعتصام أمام قصر الاتحادية الرئاسي، وفوجئوا برئيس النقابة العامة ينضم إليهم. انتهى الاعتصام

بتقديم العمال عريضة بمطالبهم للمتحدث باسم الرئاسة وقتها ياسر علي، الذي وعد بحل المشكلة خلال أيام، لكن شيئًا لم يحدث، بحسب الجزار.

بادرت النقابة العامة بعقد جلسة تفاوض بين العمال والإدارة، التي تقدمت بعرض يترك بمقتضاه العمال المفصولون العمل مقابل تعويض مادي كبير، لكن العمال رفضوا العرض، وأصروا على العودة للعمل وتحقيق كافة المطالب. كان تأييد النقابة العامة واضحًا لا لبس فيه، إلى حد قول رئيس النقابة العامة للعمال عقب جلسة التفاوض "إحنا في ضهركوا"، بحسب الجزار (2017).

في النهاية، قرر العمال الاعتصام لمدة ثلاثة أيام أمام الهيئة العامة للاستثمار، حيث كان رئيس الوزراء آنذاك، كمال الجنزوري، يتخذ منها مقرًا. وفي نهاية اليوم الثالث للاعتصام، عُقدت جلسة مفاوضات، برعاية الجنزوري والنقابة العامة ووزارة القوى العاملة، بين ممثلي الشركة والعمال، ومن بينهم المفصولين، انتهت إلى توقيع اتفاقية جماعية نصت من بين ما نصت عليه عودة المفصولين، وضمان عدم التنكيل بالعمال المشاركين في الإضراب، وبناء على ذلك أنهى العمال إضرابهم في 27 يوليو 2012.

لاحقًا، اضطر ثلاثة من النقابيين الخمسة إلى تسوية معاشهم وترك الشركة بعد ضغوط مارستها الإدارة عليهم، بحسب الجزار، الذي قال إنه شخصيًا تم تهديده بتلفيق قضية مخدرات له إذا أصر على الاستمرار بالشركة، ما اضطره إلى تسوية معاشه في ديسمبر 2013.

يفسر الجزار موقف اللجنة النقابية والنقابة العامة المساند لإضراب العمال بالمناخ العام السائد في البلاد في 2011 و2012. "كانت هناك ثورة، لم تكن هناك حكومة تساند التنظيم النقابي كما كان يحدث أيام مبارك، ولم يكن أمام النقابات سوى الظهور بمظهر المدافع عن العمال"، يقول الجزار (2017).

***

كان إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج (غزل المحلة) في ديسمبر 2006 محطة مهمة في علاقة الحركة العمالية باتحاد النقابات. فبعد أقل من شهر على إجراء الانتخابات النقابية أعلن عمال الشركة (ما يقرب من 25 ألف عامل في ذلك الوقت) الإضراب عن العمل للمطالبة بتحسين الأجور وزيادة بدل الوجبة إلى جانب مطالب اقتصادية أخرى. لم تدعم اللجنة النقابية بالشركة الإضراب ووقفت ضده، فما كان من العمال إلا أن طالبوا بسحب الثقة من اللجنة، وحين تجاهل الاتحاد مطلب العمال، وقع ما يقرب من 14 ألف منهم على عريضة يعلنون فيها سحب الثقة من اللجنة ويطالبون بحلها، ومضى ما يقرب من 1200 عامل إلى أبعد من ذلك فقاموا بإرسال استقالات رسمية إلى الاتحاد العام، لكن الاتحاد تجاهلها واستمر في استقطاع الرسوم المستحقة من أجورهم.

عاود عمال المحلة الإضراب في سبتمبر 2007 لاستكمال تحقيق مطالبهم الاقتصادية. هذه المرة اعتقلت سلطات الأمن خمسة من أعضاء لجنة الإضراب للضغط عليهم من أجل التوصل إلى تسوية، لكن العمال رفضوا الاتفاق التي تم توصل إليه تحت الضغط. وعقب خروجه من الحبس قال محمد العطار، أحد قيادات الإضراب "نريد تغييرًا في هيكل نظام النقابات وهرمها الإداري في هذا البلد.. فطريقة تنظيم النقابات في هذا البلد طريقة خاطئة تمامًا، تتم من أعلى إلى أسفل، بحيث يبدو وكأن ممثلينا منتخبون، بينما هم في حقيقة الأمر معينون من قبل الحكومة."(Stack and Mazen 2007).

حققت إضرابات غزل المحلة المتتالية بعض النجاحات، وتحولت إلى مصدر إلهام لكل العمال في مصر. دعا عمال المحلة إلى إضراب ثالث في 6 أبريل 2008 لاستكمال بقية المطالب، وحصلت الدعوة على تعاطف كبير من أهالي مدينة المحلة وتضامن واسع من المعارضة السياسية ومجموعات شبابية راديكالية، ما وضع على قيادات العمال ضغوطًا كبيرة خصوصًا من سلطات الأمن التي حولت محيط مقر الشركة وشوارع المدينة إلى ثكنة عسكرية. اضطرت قيادات العمال قبل يوم من الإضراب إلى توقيع اتفاق مع

الاتحاد العام مفاده عدم تنفيذ الإضراب مقابل وعد بتحقيق المطالب. ورغم عدم تنفيذ الإضراب، اندلعت اشتباكات واسعة بين الأهالي على مدار يومي 6 و7 أبريل سقط فيها عدد من الضحايا بين قتيل وجريح.

استمر موقف الاتحاد المناهض لاحتجاجات العمال بعد ثورة يناير. عشية "جمعة الغضب"، في 26 يناير 2011، أصدر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بيانًا لتهنئة وزارة الداخلية بعيد الشرطة "نيابة عن جميع عمال مصر"، مطالبًا رؤساء النقابات العمالية بـ"التأهب والتدخل الفوري لإجهاض أي مظاهرات عمالية في الوقت الراهن" (محمد عزوز 2011جـ).

في الثاني من فبراير 2011 –يوم "موقعة الجمل"– أصدرت الحكومة قرارًا بإغلاق جميع مواقع العمل، وقالت دار الخدمات النقابية إن "هناك تعليمات صدرت إلى شركات القطاع العام وموظفي الحكومة بإخراج موظفيها في مظاهرات تطالب بوقف التظاهر وترفع شعارات (لا للتخريب)، وهذه المظاهرات سيقوم الإعلام الحكومي وخصوصًا قنوات التلفزيون المصري بتغطيتها تغطية إعلامية مكثفة، وذلك ضمن المحاولات المحمومة التي تقوم بها الحكومة وبقايا الحزب الوطني للإبقاء على نظام مبارك" (دار الخدمات النقابية 2013).

لم تؤت دعوة الحكومة والاتحاد العام ثمارها، وإن كانت سهلت على العمال الانخراط في المظاهرات المعارضة للنظام أفرادًا، قبل أن يعودوا إلى العمل في 6 فبراير 2011، لينفذوا ابتداءً من الثامن وحتى العاشر من فبراير –قبل يوم من قرار تنحي مبارك– سلسلة من الاحتجاجات ضمت عشرات الآلاف من العمال بما في ذلك المستخدمين في أماكن العمل الكبيرة والاستراتيجية مثل هيئة النقل العام بالقاهرة، وهيئة السكك الحديدية، والشركات التابعة لهيئة قناة السويس، والشركة العامة للكهرباء، وغزل المحلة، الذين شاركوا في نحو 60 إضرابًا واحتجاجًا في الأيام الأخيرة قبل سقوط مبارك في 11 فبراير (جويل بينين 2012).

لذلك لم يكن غريبًا أن يصدر المجلس العسكري في أبريل 2011 المرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 بتجريم الإضرابات وتغليظ العقوبة على منفذيها.

3.2) الاتحاد والتشريعات العمالية

بينما كانت إضرابات العمال في مواقع العمل وتظاهراتهم أمام مقار الحكومة ومؤسسات الدولة وأحيانًا أمام مقر الاتحاد، تتصاعد وتيرتها، من أجل صد الهجوم النيوليبرالي العنيف على حقوقهم، كان قادة الاتحاد يجلسون على طاولة واحدة مع ممثلي أصحاب الأعمال الحكومة لبحث سبل تقنين هذا الهجوم.

بعد عشر سنوات من تعطله نتيجة الجدل الذي ثار حوله ورفض العمال له، مررت الحكومة في عام 2003 قانون العمل الموحد الذي حافظ على الانفراد القانوني للاتحاد بتنظيم النقابات العمالية وفقًا لبنائه الهرمي. وسمح القانون لأول مرة باستخدام العمال بموجب عقود عمل محددة المدة أو مؤقتة يجوز تجديدها إلى ما لا نهاية. ولا يحق للعمال ذوي العقود المؤقتة أن ينضموا إلى نقابات العمال الموجودة في أماكن عملهم أو أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات النقابية، ونتيجة ذلك لم تعد اللجنة النقابية القاعدية تملك الحق القانوني في تمثيل أغلب العمال في بعض أماكن العمل.

انتقدت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية جوانب عدة من القانون بما فيها القيود التي يفرضها على الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والحق في الإضراب. وطالبت اللجنة الحكومة المصرية مرارًا بتعديل القانون، إلا أنه لم تجر أي تغييرات جوهرية عليه، وهو ما دعا لجنة الخبراء المعنية بتطبيق معايير العمل الدولية إلى وضع مصر ضمن 25 حالة من "الحالات الفردية" لمناقشتها في مؤتمر منظمة العمل الدولية السابع والتسعين الذي عقد في يونية 2008. وأشارت اللجنة في توصياتها إلى قلقها من عدد من جوانب الاختلاف بين قانون العمل وأحكام اتفاقية 87، خصوصًا ما يتعلق بمأسسة نظام واحد لنقابات العمال (مركز التضامن العمالي الدولي 28:2011).

يعترف عبد المنعم الجمل أن قانون العمل الموحد (12 لسنة 2003) به الكثير من المشكلات، مشيرًا إلى أن المسودات الأولى لمشروع القانون كان بها الأسوأ، لم يفصح عن طبيعتها بالضبط، لكنه يقول إن الاتحاد دخل في مفاوضات صعبة مع الحكومة وأصحاب الأعمال حول القانون، تسببت في تأخر صدوره عشر سنوات كاملة "لكن هذه هي موازين القوى في التفاوض"، على حد قوله.

وفي الوقت الذي عمل الاتحاد على تسهيل عمل الدولة في التخلص من أزماتها، فإنه قد وقف صامتًا إزاء مطلب أساسي شكل للحركة الاحتجاجية في السنوات الماضية، هو مطلب وضع حد أدنى عادل للأجور.

في فبراير 2008 تظاهر ما يقرب من عشرة آلاف من عمال المحلة وأسرهم رافعين أرغفة الخبز احتجاجًا على الارتفاع الكبير في الأسعار. في اليوم التالي أوصى المجلس الأعلى للأجور بزيادة الحد الأدنى للأجر الشهري ليصبح 350 جنيهًا بعد أن كان 35 جنيها عام 1984، ولم يخضع لأي زيادة منذ ذلك التاريخ. وفي المقابل طرح عمال المحلة في ذلك الوقت حدًا أدنى للأجر عند 1200 جنيه. وكان الاتحاد العام قد سبق واقترح حدًا أدنى بقيمة 600 جنيه، لكن بعد تظاهرة المحلة زاد الاتحاد الرقم إلى 800 جنيه. وبعد أن قال الرئيس الأسبق حسني مبارك إن جدول أعمال الحكومة لا يتضمن رفع الحد الأدنى للأجور لمعارضة رجال الأعمال للقرار، تخلى الاتحاد عن المسألة تمامًا (مركز التضامن العمالي الدولي 41:2011)

وفي خطابه بمناسبة عيد العمال عام 2008، أعلن مبارك زيادة في الأجور 30 بالمئة للعاملين في الحكومة والقطاع العام. ويقول عبد المنعم الجمل إنه كان حاضرًا في أثناء الخطاب، وبمجرد سماعه هذا القرار، قال لمن حوله "هذا الرجل مجنون"، كان الجمل يفكر في رد فعل عمال القطاع الخاص، الذين لا بد أن يتحركوا للمطالبة بزيادة مماثلة.

بعدها بخمس سنوات، كانت البلاد قد مرت بثورة يناير وما تلاها من اضطرابات سياسية، ووسط غموض شديد، أعلن رئيس الوزراء وقتذاك، حازم الببلاوي في 18

سبتمبر 2013 إقرار الحكومة للحد الأدنى لإجمالي ما يتقاضاه العاملين في الحكومة بـ1200 جنيه، على أن يحدد المجلس الأعلى للأجور حدًا أدنى للأجر بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص وفقًا لقانون العمل، وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذا الفصل.

يرى عبد المنعم الجمل أن 1200 جنيه لم يعد مبلغًا مناسبًا كحد أدنى للأجر في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار في السنوات القليلة الماضية، وهو أصلًا ضد فكرة وضع حد أدنى للأجر، ويرى أن العملية يجب أن تخضع لقوانين السوق في العرض والطلب، خصوصًا إذا كانت خطة الدولة هي جذب الاستثمارات.

4) أمواج الثورة تتحطم على صخرة الاتحاد الرسمي

4.1) صمود النخبة النقابية القديمة

بعد القبض على رئيس الاتحاد، حسين مجاور، بتهمة التورط في ترتيب الهجوم على المعتصمين في ميدان التحرير في فبراير 2011 فيما عرف إعلاميًّا بـ"موقعة الجمل"، وتحت ضغط من قيادات نقابية أصدر وزير القوى العاملة في ذلك الوقت، أحمد البرعي، في أغسطس من العام نفسه –استنادا إلى الأحكام القضائية ببطلان الانتخابات النقابية الأخيرة– قرارين بحل مجلس إدارة الاتحاد، وتشكيل لجنة مؤقتة تتولى إدارة الاتحاد لحين إجراء الانتخابات تحت إشراف قضائي.

تشكلت اللجنة من 25 عضوًا، بينهم سبعة أعضاء من قيادات التنظيم النقابي الرسمي، وعُين رئيسًا للجنة أحمد عبد الظاهر، رئيس الاتحاد العام للتعاونيات ونائب حسين مجاور في ذلك الوقت، فيما اختار البرعي بقية اللجنة الثمانية عشر بنظام الحصص، وزعت بين القوى السياسية الفاعلة في الثورة، وهي جماعة الإخوان المسلمين واليسار والتيار القومي، بالإضافة إلى مستقلين (هيثم سعد الدين 2011).

يرى صابر بركات، الذي اختير عضوًا باللجنة المؤقتة ضمن حصة اليسار، أن البرعي بنى اللجنة بهذا الشكل لتسهيل إحكام قبضة الوزارة على العملية التي تقوم بها؛ فوضع

الكتل المتعارضة والمتنافرة المشكلة للجنة سيضمن للوزير سلطة اتخاذ القرار النهائي حين يفشلون في اتخاذه.

كانت المهمة الأساسية والعاجلة التي وضعتها اللجنة على عاتقها، بحسب بركات، هي البدء في حل مجالس إدارات النقابات العامة واختيار لجان إدارية لتسيير أعمالها والإعداد للانتخابات النقابية. ورغم العقبات التي واجهت عملية تشكيل تلك اللجان الإدارية نتيجة رغبة كل تيار في فرض العناصر التابعة له، إلا أن اللجنة نجحت في حل مجالس إدارات خمس نقابات عامة، واختيار لجان إدارية محلها، اعتمدها البرعي.

واصلت اللجنة عملها في ذلك المسار وأعدت قائمة أخرى بخمس نقابات عامة جديدة، أرسلتها للوزير، لكنه لم يعتمدها. لم تستطع اللجنة المضي أكثر من ذلك، حيث أصبحت الخلافات داخلها أعمق وأكثر حدة، وبدا أن هناك ترتيبًا ما بين ممثلي الإخوان ومجموعة الاتحاد والوزارة في اللجنة لإفشال عملها، كما يقول بركات. وهو ما يمكن فهمه في إطار التعاون بين جماعة الإخوان والمجلس العسكري، الحاكم في ذلك الوقت، لترتيب عملية الانتقال السياسي، الذي سيصل بمحمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي للجماعة إلى رئاسة الجمهورية منتصف 2012.

في نوفمبر 2011 احتشدت تظاهرة من العشرات يقودها القيادي النقابي ونائب رئيس الاتحاد السابق، عبد الرحمن خير، إلى جانب ثلاثة من أعضاء اللجنة، مرددين هتافات ضد أعضاء اللجنة الذين وصفوهم بالشيوعيين. اقتحم عدد من المتظاهرين مقر الاتحاد وطردوا من كانوا فيه من أعضاء اللجنة ومنعوا من كانوا منهم بالخارج من دخوله.

يقول بركات إن البرعي أخبره بعد ذلك أن المشير (حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري وقتها) اتصل به وكان غاضبًا من تشكيل اللجنة وعملها، وطلب منه عدم التصرف بعد ذلك دون الرجوع إليه.

يعتقد بركات أن أحد أسباب فشل اللجنة، خلافًا لرغبة الدولة في ذلك، هو افتقار أعضائها المؤمنين بالتعددية والحرية النقابية لجذور حقيقية داخل الحركة العمالية، بما

يسمح بحشد وتعبئة القواعد وراء فكرة إصلاح التنظيم النقابي، فمعظم اليساريين باللجنة من النقابيين القدامى أعضاء الاتحاد الرسمي، ممن تقطعت صلاتهم بالحركة عضويًّا منذ زمن طويل، هذا بالإضافة إلى حالة التنظيمات النقابية المستقلة الهشة والتي كانت في ذلك الوقت في طور التكوين وتنتابها مشكلات عضال. ساهم ذلك –وفقًا لبركات– في تسهيل مهمة النخبة النقابية القديمة والدولة في استعادة لجام الأمور وإحكام سيطرتها مرة أخرى.

تقدم بركات وعدد آخر من اللجنة باستقالاتهم، فيما تم التخلص من بعض غير المرغوب فيهم تدريجيًّا. وفي 8 ديسمبر 2011 نشر الموقع الإلكتروني للاتحاد خبرًا جاء فيه أن رؤساء مجالس إدارات النقابات العامة وأعضاءها يجددون الثقة في أحمد عبد الظاهر رئيسًا للاتحاد، وعبد الحميد عبد الجواد أمينًا عامًا، ويسري بيومي (أحد ممثلي الإخوان الأربعة في اللجنة المؤقتة) أمينًا للصندوق، كما تم اختيار جبالي محمد المراغي (رئيس الاتحاد الحالي) نائبًا أول لعبد الظاهر (علي عثمان 2011).

وبعد تصديق الرئيس السابق محمد مرسي على التعديلات التي أدخلها وزير القوى العاملة خالد الأزهري على قانون النقابات العمالية بموجب القرار رقم 97 لسنة 2012، الذي مد أجل الدورة البرلمانية ستة أشهر، وحدد سن التقاعد النقابي عند 60 عامًا، قام مجلس إدارة الاتحاد بإعادة تشكيل نفسه في نوفمبر 2012 باختيار جبالي المراغي رئيسًا خلفًا لعبد الظاهر، واختيار خمسة نواب له، واستمر يسري بيومي في موقعه أمينًا للصندوق.

رغم أن عبد المنعم الجمل، الذي شغل منصب الأمين العام المساعد في تشكيلة 2012، لا يرى أن العلاقة بين الاتحاد ووزارة القوى العاملة تشكل تضاربًا في المصالح أو تدخلًا من الجهات الإدارية في حياة المنظمات النقابية، بل على العكس يراها ضرورة، مبررًا ذلك بأن الحكومة طرف مهم في العملية الإنتاجية، وعلى الاتحاد أن ينسج معها روابط قوية، إلا أنه فسَّر القرار 97 لسنة 2012 برغبة جماعة الإخوان المسلمين في تمكين كوادرها من السيطرة على المؤسسات المختلفة.

وبعد الإطاحة بالرئيس مرسي، وحكومة الإخوان في أعقاب انقلاب 3 يوليو 2013، ومع تردد اسم كمال أبو عيطة، رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة في ذلك الوقت، مرشحًا لحقيبة القوى العاملة في وزارة حازم الببلاوي، شن اتحاد العمال بقيادة المراغي هجومًا عنيفًا ضد ترشح أبو عيطة للوزارة. عُين أبو عيطة وزيرا للقوى العاملة في يوليو 2013، ويبدو أن خطته لاحتواء الاتحاد والسيطرة عليه كان جوهرها الاستفادة من صراع القوى داخل التنظيم العتيق، فاتبع تكتيك التحالف مع تيار واستبعاد آخر، وربما ذلك ما يفسر القرارات المتناقضة التي اتخذها الوزير بشأن تشكيلة الاتحاد في أشهر معدودة.

في سبتمبر 2013 أصدر أبو عيطة قرارًا بإعادة تشكيل مجلس إدارة الاتحاد الرسمي، برئاسة عبد الفتاح إبراهيم، رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج وأحد النواب الخمس للمراغي، وأيضًا أحد أشد المعارضين للتعددية النقابية، حيث كان يعتبرها "تهدد الأمن القومي لمصر" (أشرف عزوز 2013). ولم يمر سوى ثلاثة أشهر، حتى أصدر قرارًا جديدًا في يناير 2014 بإعادة تشكيل مجلس إدارة الاتحاد، وعودة المراغي رئيسًا.

فسر محمد سالم، الأمين العام للاتحاد في مجلس عبد الفتاح إبراهيم المقال، قرار أبو عيطة الأخير بتمسك مجلس إبراهيم بالوحدة النقابية، ورفضه التعددية التي يدعو إليها الوزير (البوابة نيوز 2014). لكن المراغي ومجلسه لم يكونا أقل عداءً لفكرة التعددية النقابية، والأرجح أن أبو عيطة كان يرغب في كسب الوقت لحين تمرير قانون الحريات النقابية، الذي عمل على إعداده مع الوزير السابق، أحمد البرعي. لكن أبو عيطة فشل في تمرير القانون حتى خروجه من الوزارة، وتوارى أبو عيطة نفسه عن الأنظار بعد اتهامه –مع آخرين– عقب ترك منصبه باختلاس أموال صندوق الطوارئ (محمد إبراهيم 2015)، واستمر المراغي رئيسًا للاتحاد حتى إعداد هذا الفصل، وعمل من خلال موقعه التشريعي تحت قبة البرلمان على إعداد قانون جديد يكرس فكرة الأحادية النقابية.

من موقعه كرئيس للجنة القوى العاملة في مجلس النواب منذ 2015، تولى المراغي مهمة ضمان استمرار مجلس إدارة الاتحاد برئاسته على قمة هرم التنظيم النقابي، عن طريق

التعديلات المتتالية للقانون، التي مدت أمد الدورة النقابية دون انتخابات لفترات متوالية، بالإضافة إلى إلغاء القانون 97 لسنة 2012. قبل سبعة أشهر من بلوغ رئيس الاتحاد سن التقاعد، وافق مجلس النواب في يوليو 2016 على القانون رقم 61، الذي أعده المراغي بمساعدة وكيل لجنة القوى العاملة في البرلمان والأمين العام للاتحاد، محمد وهب الله، الذي بلغ سن التقاعد في سبتمبر من العام نفسه.

كان المراغي ووهب الله قد فازا في 2015 بمقعدين تحت قبة البرلمان ضمن قائمة "في حب مصر" المدعومة

قائمة "في حب مصر" المدعومة من الدولة والأجهزة الأمنية (لمزيد من التفاصيل انظر تحقيق حسام بهجت 2016)، ثم انضما إلى ائتلاف "دعم مصر" صاحب الأغلبية في مجلس النواب. وكان الاتحاد قد نظم، قبل هذا بعام أو يزيد قليلا، تظاهرة في ذكرى ثورة 25 يناير 2014 قادها المراغي بنفسه، رفعت لافتات تطالب باسم العمال المشير عبد الفتاح السيسي للترشح إلى رئاسة الجمهورية (الاتحاد العام 2014)، وجدد نداءه، مع عدد من النقابيين، للرئيس السيسي بالترشح لفترة ثانية، خلال احتفالية نظمها الاتحاد بمناسبة الذكرى 44 لحرب أكتوبر عام 2017 (الاتحاد العام 2017)

وقبل عام تقريبًا من فوزه بمقعد البرلمان اختير المراغي عضوًا بلجنة الخمسين لصياغة دستور 2013 التي ألفتها حكومة الانقلاب، وكان أيضًا عضوًا بلجنة صياغة دستور 2012 التي ألفتها حكومة الإخوان المسلمين قبل الإطاحة بمرسي.

4.2) يونية 2013: للخلف دُر!

مع استعادة النخبة النقابية لزمام القيادة عقب التخلص من لجنة البرعي، تقدم الاتحاد العام إلى الرئيس الإخواني محمد مرسي بمبادرة لوقف الإضرابات إلا أن السياق السياسي العام لم يسمح بتفعيلها أو بإطلاق يد الدولة في تطبيق المراسيم والقوانين التي تجرم الإضراب وتحد منه، ولكن لم يلبث أن تغير السياق، فعقب إطاحة الجيش بمرسي في يوليو 2013، أعاد الاتحاد طرح مبادرته على الرئيس المؤقت عدلي منصور في مايو

2014، قبل أقل من شهر من انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية، ثم طرحها مرة ثالثة في عيد العمال عام 2015، بعد أيام قليلة من صدور حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في 18 أبريل من العام نفسه بمعاقبة ثلاثة موظفين على قيامهم بممارسة حقهم في الإضراب عن العمل بإحالتهم إلى التقاعد، وتأجيل ترقية 14 آخرين لمدة عامين بالتهم نفسها (فاطمة رمضان وعمرو عادلي 2015).

في 2014 طرحت وزارة إبراهيم محلب مسودة لمشروع قانون جديد للعمل –لا يزال قيد المناقشة– تتيح لأصحاب الأعمال فصل العامل دون الإحالة إلى المحكمة ودون ضمانات، بخلاف القانون الحالي، كما تُجَرِّم المسودة الاعتصام، وتضع قيودًا على الإضراب، في الوقت نفسه خلت المسودة –كما هو الحال في القانون الحالي– من أي آلية لإلزام صاحب العمل بالتفاوض والالتزام بما تم التوصل إليه. وأبقت المسودة على مثالب كثيرة بالقانون الحالي مثل حرمان عمال المنازل والأطفال العاملين في الزراعة الدخول تحت مظلة القانون، بالإضافة إلى استمرار فكرة العمل المؤقت (فاطمة رمضان وعمرو عادلي 2015).

إن الاتحاد العام الذي يشارك في الحوار حول مشروع القانون ممثلًا وحيدًا للعمال، قد احتفى بالقيود التي وضعها مشروع القانون الجديد على الإضراب، كما أوضح هشام جلال، عضو المجلس التنفيذي للاتحاد "قانون العمل الجديد وضع الضوابط التي تتعلق بالإضراب عن العمل.. الوقفات الاحتجاجية والإضراب لن تأتي إلا بعد فشل جميع المفاوضات مع المنظمة النقابية وصاحب العمل" (الاتحاد العام 2017).

وبينما يجري الاتحاد مفاوضاته مع الحكومة حول قانون العمل الجديد، وافقت قياداته وممثلوه في البرلمان، بعد ممانعة قصيرة النفس، على قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015، الذي حل محل قانون العاملين المدنيين في الدولة رقم 47 لسنة 1976. واعتبر الكثيرون أن الهدف من القانون هو تقليص حجم العمالة العملاق في الجهاز الإداري للدولة المقدر بنحو خمسة ملايين موظف، وهو ما يُستشف من تصريحات المستشار محمد جميل رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (أحمد عجاج 2017).

خصوصا بعد كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في احتفالات عيد الشرطة في يناير 2016، والتي قال فيها إن "مصر لا تحتاج إلى 7 ملايين موظف، بل تحتاج إلى مليون موظف فقط"، وموجهًا حديثه إلى مجلس النواب "قبل ما ترفضوا القوانين [يقصد قانون الخدمة المدنية] ادرسوها الأول جيدًا لأن هذا في مصلحة الدولة من أجل التنمية" (محمد أبو عاصي 2016).

جعل القانون الجديد مسألة فصل العامل أو الموظف خاضعة لعملية تقييم يقوم بها رؤساء الموظف، بعد أن كانت تستلزم حكما قضائيا في القانون القديم، كما شجع القانون الجديد إحالة الموظفين إلى التقاعد المبكر، مع تحميل هيئة التأمينات عبء المميزات التي تشجع بها الحكومة الموظفين على التقاعد (فاطمة رمضان وعمرو عادلي 2015).

ولعل آخر التشريعات العمالية صدورا كانت القانون رقم 213 لسنة 2017 الخاص بالحريات النقابية، والذي حل محل القانون رقم 35 لسنة 1976. وساهم في إعداد مشروع القانون الجديد الاتحاد العام كممثل وحيد للعمال بعد انسحاب ممثلي النقابات المستقلة من الكثير من جلسات الحوار حول المشروع احتجاجًا على عدم أخذ مقترحاتهم في الاعتبار بالإضافة إلى التوجه العام للمشروع الجديد باستمرار تكريس حالة الأحادية النقابية، وتفريغ فكرة التعددية من مضمونها. وعلى الرغم من أن مشروع القانون الجديد، لم يذكر صراحة انفراد الاتحاد العام أو النقابة العامة، إلا أنه اشتمل على صياغات يُحتمل تفسيرها على محمل انفراد الاتحاد ونقاباته بتمثيل العمال وبالتالي بواحدية التنظيم النقابي، كما وضع شروطًا تعجيزية تحول دون تحقق التعددية النقابية على أرض الواقع. فاشترط بداية وجود 100 عامل لتأسيس لجنة نقابية في المنشأة، وعدد لا يقل عن 20 لجنة نقابية تضم في عضويتها 30 ألف عامل على الأقل فيما اشترط لتأسيس اتحاد عام عشر نقابات عامة تضم في عضويتها 300 ألف عامل على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، يحوي مشروع القانون العديد من النصوص التي تكرس فكرة

تهميش اللجان القاعدية وسطوة المستويات التنظيمية الأعلى عليها، إلى جانب استمرار تدخلات الجهات الإدارية في حياة المنظمات النقابية (فاطمة رمضان 2016).

5) خاتمة

نجحت دولة يوليو بأنظمتها المتتالية في احتواء التنظيمات النقابية للعمال، ليس فقط بالقمع والترهيب، لكن أيضًا بمساعدة قطاع معتبر من الحركة النقابية نظر إلى الدولة باعتبارها أساس وجوده ومصدر سلطته، فيما جاء دور القواعد العمالية ثانويًّا بالنسبة له.

أدى التفاعل بين طبيعة الدولة السلطوية وهيمنة هذا القطاع من الحركة العمالية داخل التنظيم النقابي، تدريجيًا إلى خلق نخبة نقابية على قمة تنظيم نقابي وحيد، تحددت ملامحها بوضوح عبر العديد من المعارك والتحولات التي شهدتها مصر على المستويين السياسي والاقتصادي، كذراع عمالية للأنظمة السياسية المتتابعة.

ظلت النخبة النقابية الموالية للدولة ناجحة في الإمساك بزمام الحركة العمالية بدرجات متفاوتة طالما استمر انطباق شروط العقد الاجتماعي الناصري، الذي بموجبه قدمت رأسمالية الدولة العديد من المكتسبات للعمال وغيرهم من طبقًات الشعب الفقيرة، مقابل تأميم حقوقهم في مشاركة فعالة في إدارة مقدراتهم بشكل حر ومستقل عن جهاز الدولة.

لكن الزمام بدأ في الإفلات من يد التنظيم النقابي تدريجيًّا مع بدء الدولة فسخ هذا العقد، والتحول نحو نظام السوق ونسخته الأكثر عنفًا، النيوليبرالية. إذ بدأت معاقل التنظيم النقابي العتيق في التفكك والضعف تحت معول الخصخصة، حيث اختفت قطاعات ضخمة من العمال بعد بيع مشروعات القطاع العام، في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه طبقة عاملة شابة جديدة في المشروعات الخاصة لم تعرف قطاعات كبيرة منها الطريق إلى التنظيم النقابي بفعل عوامل مختلفة أهمها رغبة أصحاب الأعمال التي ساعدهم فيها بطش الدولة، كذلك عدم تبني التنظيم النقابي استراتيجية واضحة للوجود داخل تلك القطاعات. من ناحية ثانية، شنت السياسات النيوليبرالية هجمة عنيفة على

الفقراء عمومًا والعمال خصوصًا، فتدهورت أحوالهم المعيشية وساءت شروط العمل، ما انعكس في صعود غير مسبوق للحركة الاحتجاجية العمالية كما شاهدناه منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزامنت مع صعود آخر للحراك السياسي المطالب بالديمقراطية، الذي توج باندلا ع ثورة يناير.

حملت السنوات الثلاث الأولى لثورة يناير إمكانية كبرى لإصلاح جذري داخل الحركة النقابية عمومًا، وفي القلب منها هرم "النقابات العميقة"، إلا أن تلك الإمكانية ظلت محكومة بشكل عام بشرط انتصار الثورة وقدرتها على فرض إصلاحات جذرية في طبيعة دولة يوليو السلطوية: العائل الأساسي لتلك النقابات، وبشكل خاص في قدرات وإمكانات الحركة العمالية في إحلال رؤيتها محل الأشكال القديمة من التنظيم النقابي. لكن الثورة هُزمت ونجحت الثورة المضادة في استعادة قبضة الدولة بدرجة كبيرة، وأخذت دورها في الهجوم، في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية المجهدة منذ سنوات طويلة في الدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم الليبرالية الجديدة الشرس، غير مستعدة بعد، تنظيميًّا أو سياسيًّا، للبروز كقطب اجتماعي ذي شأن على ساحة الصراع، فوأدت تنظيماتها النقابية المستقلة، وتعرضت احتجاجاتها لقمع واسع لا نزال نشهده.

ستظل أي إمكانية لإصلاح حقيقي على مستوى التنظيم النقابي مشروطة بالقدرة على فرض نسق مختلف عن القائم حاليًا، أبعد بكثير من ذلك الطرح الضيق الذي يطرحه عدد من قيادات الاتحاد العام حول التعددية النقابية؛ نسق يقلب الهرم على رأسه بما يجعل من القواعد العمالية السلطة الحقيقة فيه، ويفك الارتباط وتضارب المصالح القائم بين الدولة وأصحاب الأعمال من ناحية والتنظيمات النقابية من ناحية أخرى، لتعود النقابات جماعات مصالح يؤسسها ويديرها ويوجهها أصحاب الشأن. وبالنظر إلى طبيعة الدولة السلطوية في مصر، فمن الصعب تصور إمكانية طرح ذلك النسق دون تحقيق إنجاز موازٍ على صعيد الإصلاحات الجذرية في طبيعة تلك الدولة.

المراجع

أولًا: باللغة العربية

1. أحمد عجاج. 2017. التنظيم والإدارة: توقعات بانخفاض عدد موظفي الدولة إلى 5 ملايين بحلول 2020. الشروق. 24-10-2017. https://is.gd/FIUZit
2. أحمد فوزي وعادل فرج (إشراف مجدي عبد الحميد). 2007. التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية عام 2007. القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية. https://is.gd/kLZ9UY
3. اتحاد نقابات عمال مصر. 2011. اتحاد العمال يجدد الثقة في الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيسًا له. الموقع الإلكتروني لاتحاد نقابات عمال مصر. https://is.gd/Z9NW9R
4. اتحاد نقابات عمال مصر. 2014. الاتحاد العام يحتفل بذكرى الثورة المجيدة في ميادين مصر. الموقع الإلكتروني لاتحاد نقابات عمال مصر. https://is.gd/0UgZZq
5. اتحاد نقابات عمال مصر. 2017. قانون العمل الجديد يضمن حرية التعبير والتفاوض. الموقع الإلكتروني لاتحاد نقابات عمال مصر. مhttps://is.gd/IRNkxp
6. اتحاد نقابات عمال مصر. 2017. في الذكرى 44 لانتصارات أكتوبر عمال وفلاحين مصر يدعمون "السيسي" ويطالبونه بالترشح لفترة رئاسية ثانية. الموقع الإلكتروني لاتحاد نقابات عمال مصر. https://is.gd/k39oix
7. أشرف الجزار. 2017. أحد القيادات العمالية بشركة الإسكندرية للإطارات. مقابلة أجراها الباحث. القاهرة: نوفمبر 2017
8. أشرف عزوز. 2013. رئيس اتحاد العمال: (التعددية النقابية اختراق لـ"الأمن القومي"). اليوم السابع. 21-9-2013. https://is.gd/zpWaDS
9. البوابة نيوز. 2016. أمين عام اتحاد العمال المقال يصف قرار وزير القوى العاملة بالبلطجة. البوابة نيوز.14 يناير 2016. https://is.gd/G2QDsz
10. جويل بينين. 1987. الصراع الطبقي والطبقة العاملة في مصر. مجلة قضايا فكرية (الكتاب الخامس): مايو 1987.
11. جويل بينين. 2017. الاقتصاد السياسي والحركات العمالية والانتفاضات الشعبية في 2011. موقع بالأحمر.

12.جويل بينين. 2012. صعود عمال مصر. موقع الحوار المتمدن.
https://is.gd/V9C9fE
13.هويدا عدلي.1993. العمال والسياسة. القاهرة: كتاب الأهالي رقم 45
14.هيثم سعد الدين. 2011. النص الكامل للقرارات الوزارية الخاصة بحل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. بوابة الأهرام. 8 أغسطس 2011.
https://is.gd/qJMljt
15.حسام بهجت. 2016. هكذا انتخب السيسي برلمانه. مدى مصر. 8 سبتمبر 2016.
https://is.gd/1nTcpR
16.محمد أبو عاصي.2016 . فيديو | بعد تصريح السيسي.. 8 آليات للدولة للاستغناء عن 6 ملايين موظف حكومي. دوت مصر. 24 يناير 2016.
https://is.gd/2SXft7
17.محمد وهب الله. 2017. كلمة وهب الله أمام لجنة المعايير. الموقع الإلكتروني للاتحاد العام. 14 يونية 2017. https://is.gd/gTVFFw
18.محمد إبراهيم. 2015. أبو عيطة يرد 75 ألف جنيه لصندوق العمال للتصالح في الاستيلاء على المال العام. اليوم السابع. 31 ديسمبر 2015.
https://goo.gl/xEoYUd
19.مركز التضامن العمالي الدولي.2010. النضال من أجل حقوق العمال في مصر. واشنطن العاصمة. الولايات المتحدة الأمريكية. https://is.gd/2Vtchy
20.محمد عبد السلام. 2017. نقابي عمالي. مقابلة تليفونية مع الباحث. أغسطس 2017.
21.محمد عزوز. 2006 أ. الوزيرة ورئيس الاتحاد ينفيان الشطب.. ويرحبان باللجوء للقضاء. المصري اليوم. أول نوفمبر 2006. https://goo.gl/awTujW
22.محمد عزوز. 2006 ب. رفض تنفيذ أحكام عودة المستبعدين يشوه هدوء الجولة الثانية من الانتخابات العمالية. المصري اليوم. 14 نوفمبر 2006.
https://goo.gl/XoaezC
23.محمد عزوز 2006 جـ. "اتحاد العمال" يطالب رؤساء النقابات بالتأهب لإجهاض أي مظاهرات عمالية. المصري اليوم. 26 يناير 2011

24.محمد خير الله. 2013. من أنور سلامة إلى سعد محمد أحمد والعماوي ومجاور.... بوابة الأهرام تقرأ" مواقف" 10 رؤساء لاتحاد العمال في 56 عاما. بوابة الأهرام. 30 أبريل 2013. https://is.gd/81nwWz

25.مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات والعمالية. 2007a. سلسلة العمال والمقاومة الاجتماعية، العدد الأول. القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون.

26.مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات والعمالية. 2007b. سلسلة العمال والمقاومة الاجتماعية، العدد الأول. القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون.

27.صابر بركات وخالد علي (إعداد). 2004. نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

28.فاطمة رمضان وعمرو عادلي. 2015. السلطوية منخفضة التكاليف: نظام السيسي والحركة العمالية في مصر منذ 2013. معهد كارنجي للشرق الأوسط. https://is.gd/1zlV4P

29.عبد المنعم الغزالي. 1991. 75 عامًا من تاريخ الحركة النقابية المصرية. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع

30.عبد الغفار شكر (محرر). 2011. ثورة 25 يناير: نحو تنظيم نقابي جديد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

31.فاطمة رمضان. 2016. قانون النقابات الجديد: تصفية الحريات النقابية في تسع خطوات. مدى مصر. 6 ديسمبر 2016. https://is.gd/Ex4Yl9

32.https://is.gd/PGIy6v

33.خالد علي. 2011. تطوير الحياة النقابية بين الممارسة والتشريع في عبد الغفار شكر (محرر) ثورة 25 يناير: نحو تنظيم نقابي جديد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. Posusney, M.P., 1997. *Labor and the state in Egypt: workers, unions, and economic restructuring*. Columbia University Press.
2. Stack, L. and Mazen, M., 2007. Striking Mahalla Workers Demand Govt. Fulfill Broken Promises. *Daily Star Egypt*.

الفصل التاسع

الاستثناء الذي يثبت القاعدة

تجارب التنظيم عند العمالة غير الرسمية

شهير جورج

1) إنه عالم غير رسمي

يبدو أن ثمة طلاقًا في مصر بين دراسات العمل كنشاط اقتصادي ودراسات العمال كقوة اجتماعية في العقود الثلاثة الماضية، ففي حين رصدت الأولى التحولات الإحصائية والديموغرافية في سوق العمل وفي هيكل العمالة لتظهر ذلك التوسع الرهيب في العمل غير الرسمي أي الخارج عن رقابة الدولة بقوانينها ونظمها، والقائم بلا عقود ودون أمان وظيفي أو حماية تأمينية، كان تركيز الأخرى منصبًّا على نشاط العمال الاجتماعي والسياسي في القطاعين العام والحكومي كقوة فاعلة تعبر عن نفسها بالتنظيم النقابي تارة وبالاحتجاج والإضراب تارة أخرى.

وليس هذا من قبيل المصادفة؛ إذ أن جل النشاط العمالي في مصر منذ التسعينيات مع بدء برنامج الخصخصة وتبني التحول الهيكلي والإصلاح الاقتصادي كان في أوساط العمالة الرسمية، والتي كانت كلها تقريبًا في القطاع العام وقطاع الأعمال العام والإدارة الحكومية، فيما امتاز نمو نصيب القطاع الخاص في التشغيل بغلبة الصفة غير الرسمية على علاقات العمل فيه سواء كان العمل بأجر (داخل المنشآت أو خارجها أو في المنازل) أو للحساب الخاص أو داخل الأسرة دون أجر، فطبقًا لأسعد (2:2010) كان 61 بالمئة من إجمالي التشغيل في مصر في 2006 غير رسمي انطلاقًا من 57 بالمئة في 1998، بل إن الاتجاه آخذ في التصاعد إذ أن 75 بالمئة من الوافدين الجدد الذين دخلوا سوق العمل في السنوات الخمس الأولى من الألفية الجديدة قد انضموا إلى سوق العمل غير الرسمية. وليس من قبيل المصادفة اكتشاف أن قوة العمل الرسمية تكاد تنحصر في العمل لدى الدولة كما سبقت الإشارة، وهم الذين شكلوا ما هو دون 30 بالمئة من إجمالي العاملين في مصر في الفترة نفسها، ما ينُم على النصيب الصغير للقطاع الخاص من العمل الرسمي، والذي لا يتجاوز رُبع العاملين به.

كان تراجع التوظيف الحكومي وتفكيك القطاع العام مع تسارع وتيرة الخصخصة يعني أن ينتقل عبء التوظيف إلى القطاع الخاص في مصر، وهو الأمر الذي حدث بالفعل عبر العقود الثلاثة الماضية، وكانت الزيادة الكبرى في القطاع الخاص في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي توظف أقل من عشرة عاملين، كما امتاز التوظيف في القطاع الخاص جملة بغلبة نمط العمل المنتظم بأجر ولكن بصفة غير رسمية، ويقصد بالعمل المنتظم هنا هو أن علاقة العمل غير موسمية ولا مؤقتة أي علاقة عمل ممتدة زمنيًّا، ونظير أجر، ولكن العلاقة بين رب العمل والعامل تكون في مجملها خارج نطاق قوانين العمل والتأمينات. وقد أمسى هؤلاء هم القسم الغالب من العاملين في مصر جملة. فكيف انعكس هذا التحول الهيكلي على العمال كقوة اجتماعية؟ إن هذا السؤال هو محور هذا الفصل.

يرصد هذا الفصل بعض حراك العمال غير الرسميين في فترة الدراسة (2006- 2016) والتحديات التي حدت من اتساعه. ففي أعقاب ثورة يناير 2011 وما تبعها من انفتاح للمجال العام ظهر العديد من الحراك في أوساط العمالة غير الرسمية سواء بين العاملين لحسابهم الخاص (مثل الباعة الجائلين) أو بين العاملين بأجر داخل القطاع الرسمي الخاص، لكن بصورة غير رسمية كحال العمالة غير المثبتة التي لا تحظى بعقود طويلة الأجل ولا تتمتع بأي حماية تأمينية، حتى ولو بصورة محدودة. وقد جاء الحراك مغايرًا للتصور السائد حول العمالة غير الرسمية باعتبارها عصية على التنظيم والحراك الجماعي، والتي تدفع بأن تحول الدولة نحو السياسات النيوليبرالية بصور أكثر حدة في تلك الفترة، خصوصًا في ظل حكومة أحمد نظيف (2004-2011)، قد أضعف الحراك العمالي عمومًا لما صاحبه من اتساع في رقعة العمل غير الرسمي.

على الرغم من تلك الصورة التي تفيد بداهة بأن انتشار علاقات العمل غير الرسمي لا تساعد على بناء حراك أو وعي عام بهموم مشتركة في أوساط العمالة غير الرسمية، فقد أطلت تجارب لتنظيم العمالة غير الرسمية، وامتدت إلى العمالة غير المثبتة داخل القطاع الخاص الرسمي، كما اشتملت على شرائح من العاملين لحسابهم الخاص، مثل الباعة الجائلين الذين استطاعوا أن يبنوا وعيًّا مشتركًا بقضاياهم، وسعوا لتنظيم أنفسهم من أجل تحسين أوضاعهم في خلال فترة الدراسة. إن هذه التجارب، حتى وإن لم تنجح إجمالًا أو تراجعت في نهاية المطاف، فإنها جاءت متحدية للعوامل الهيكلية المعادية لبناء حراك داخل تلك العمالة، ما يستوجب دراستها لفهم أسباب ظهورها وتحديات بقائها.

وعلى الرغم من أهمية رصد جميع تجارب تنظيم العمالة غير الرسمية، ونقل بوصلة التحليل السياسي والسوسيولوجي إلى الرقعة الكبيرة والآخذة في الاتساع للعمال غير الرسميين في مصر، إلا أن الفصل يحصر التركيز على شريحة محددة من العمالة غير الرسمية وهي تلك المنتظمة بأجر في منشآت القطاع الخاص، وذلك بالنظر إلى محدودية المساحة ولصعوبة الوصول للتجارب الأخرى في الظرف السياسي الراهن والتضييقات التي يعانيها البحث الاجتماعي في الحيز العام.

2) مَن العمال غير الرسميين؟

تتعدد تعريفات العمالة غير الرسمية، إلا أن هذا الفصل سوف يعتمد بالأساس على التعريف الإحصائي لمنظمة العمل الدولية والذي صدر عنها في المؤتمر الدولي الإحصائي العمل السابع عشر (Hussmanns 2004). ويرجع اختيار هذا التعريف كونه الأكثر شمولًا، حيث تندرج تحته خمس فئات عمالية هي:

1. من يعمل لحسابه الخاص سواء صاحب عمل وعامل داخل منشأة غير رسمية.
2. العامل المساهم داخل الأسرة سواء داخل منشأة رسمية أو غير رسمية.
3. العامل الذي يعمل دون عقد أو حماية اجتماعية داخل منشأة رسمية أو غير رسمية أو داخل المنازل.
4. أعضاء تعاونيات منتجة غير رسمية.
5. العاملون لحسابهم الخاص لإنتاج خاص بالاستخدام المنزلي مثل زراعة الكفاف (أي الزراعة التي يذهب جل الناتج فيها للوفاء بالاستهلاك المباشر للمزارع وعائلته).

أما عن المنشآت غير الرسمية، والتي يستند إليها هذا التعريف، فتشير طبقًا للمؤتمر الدولي لإحصائي العمل الخامس عشر إلى المنشآت التالية:

1. المؤسسات غير الاعتبارية التي لا تتشكل ككيانات مستقلة عن أصحابها، ولا تتوفر فيها حسابات كاملة تتيح الفصل المالي بين الأنشطة الإنتاجية للشركة والأنشطة الأخرى لأصحابها.
2. الخدمات والبضائع التي تنتج دون تسجيل.
3. المنشآت التي توظف عددًا معينًا من العمال (يحدد طبقًا لظروف كل دولة) أو غير مسجلة بأي صورة طبقًا للقانون الوطني (Hussmanns 2004).

وبما أن هدف الفصل هو رصد الحراك ومحاولات التنظيم الجماعي في أوساط العمالة غير الرسمية، فإنه يقع لزامًا في البدء تحديد المقصود تمامًا بالعمالة غير الرسمية، خصوصًا

وأن هذا التعريف كما يظهر أعلاه يتسع ليضم العديد من الفئات العمالية، بصورة قد تفتقد للتحديد في بعض الأحيان أو تتعدد بحسب مجالات الدراسة ومداخلها الأيديولوجية في أحيان أخرى. ومن هنا فإن هذا الفصل سوف يسلط الضوء على الفئة الثالثة فحسب في أثناء فترة الدراسة، وهي التي تضم العمال الذين يعملون دون عقد أو حماية اجتماعية داخل منشأة رسمية أو غير رسمية أو داخل المنازل. وهي الشريحة التي تشتمل على العمل لدى الغير بأجر ولكن بصورة تفتقر للرسمية أي عادة في ظل غياب علاقة تعاقدية أو تأمينية وبمعزل عن قوانين العمل، وهو ما يميز هذه الشريحة عن العمالة غير الرسمية من الموظفين ذاتيًّا؛ أي أولئك الذين يعملون لحسابهم عادة بشكل غير رسمي كالباعة الجائلين أو أصحاب المهن الهامشية في المدن، كما يستبعد ذلك تعريف العاملين بغير أجر كالعمالة داخل العائلات، والتي يندمج فيها الدور الاجتماعي للأبناء أو الزوجات مع الدور الاقتصادي الإنتاجي في إطار الأسرة.

واستنادًا للتركيز على العمالة غير الرسمية بأجر، يتوخى الفصل فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الحاكمة لهذه العمالة والتحولات التي شهدتها في أثناء فترة الدراسة، هذا بالإضافة لتفاعل الدولة معها كي نتبين فرص وتحديات بناء حراك في تلك الأوساط خلال فترة الدراسة. وأخيرًا، فإن الفصل يقوم برصد ثلاث تجارب لحراك تلك العمالة غير الرسمية بدراسة محاولات تنظيم العمالة غير المثبتة في القطاع الخاص الرسمي في محاولة لتبين ديناميات الحراك وكيف تعامل العمال المنخرطون به مع التحديات والفرص.

3) تحولات العمالة غير الرسمية وفرص الحراك

يفيد مسح سوق العمل التتبعي للفترة (2006-2012) -والصادر بالتعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ومنتدى البحوث الاقتصادية -والذي تبنى إلى حد بعيد تعريف منظمة العمل الدولية السابق ذكره- بوجود نسب مرتفعة بشكل مستمر من العمالة غير الرسمية في العقود الثلاثة الأخيرة، فقد ارتفعت نسبة العاملين غير الرسميين بأجر في منشآت القطاع الخاص بين 1998 و2006 إلى 17 بالمئة من إجمالي العمالة

المصرية، وانخفضت قليلًا إلى 15 بالمئة في 2012 (Assad and Krafft 2013: 3)[1]، وهي نسب بالغة الارتفاع إذ تشكل نحو 73 بالمئة من إجمالي العاملين بأجر في القطاع الخاص (African Development Bank 2016).

وبالنظر إلى أن حجم العمالة وحده لا يصنع حراكًا بالضرورة، فمن الواجب كذلك رصد تطور أماكن تركز تلك العمالة والقطاعات العاملة بها حتى يمكن الوقوف على التحديات التي تواجه محاولات التنظيم الجماعي في أوساطهم بصورة أكثر تحديدًا، إذ أن بناء هوية مشتركة والذي هو شرط مسبق لأي حراك جماعي، يكاد يكون مرتبطًا بشكل كامل بنمط تمركز العمالة وثبات تفاعلها لفترة ممتدة من الزمن، وتلك الهوية التي يجب أن تقوم على تحديد المشترك بينهم في مقابل أولئك الذين يرون أنفسهم في خصومة معهم حتى يتحركوا (Della Porta and Diani 2006:105).

يفيد النظر إلى تركز العمالة غير الرسمية إلى وجود العديد من المعوقات الهيكلية لبناء هوية مشتركة، فبدايةً، يكشف التنقل الوظيفي الدائم –نتيجة لقصر أمد علاقات العمل وعدم رسميتها– في أوساط تلك العمالة غير الرسمية عن ضعف فرص الاستقرار، ومن ثم تتضاءل فرص التضامن المشترك بين العمال. فطبقًا للمسح التتبعي يتبين أن مساحات التنقل الوظيفي بين العاملين غير الرسميين واسعة للغاية، فمن عام 1998 وحتى 2006، استمر 31 بالمئة فقط من العاملين بشكل غير رسمي بأجر في منشآت القطاع الخاص بينما انتقل الباقون للعمل في قطاعات اقتصادية أخرى، فنسبة الخُمس تقريبًا (19.2 بالمئة) انتقلت لأعمال دون أجر داخل الأسرة أو لحسابهم الخاص، بينما انتقل 7 بالمئة لعمل غير منتظم، أي إلى عمل موسمي أو غير ثابت، عادة ما يكون غير رسمي هو الآخر، ولكنه في جميع الأحوال أكثر عرضة للفقر والتهميش بالنظر لعدم ثبات مصادر الدخل فيه (Assad and Krafft 2013: 5)، ومن المثير للانتباه أيضًا أن عدم الاستقرار وانقطاع استمرارية العمل في أوساط العمالة غير الرسمية قد انطبق

1) تشير هذه الأرقام إلى العاملين غير الرسميين في منشآت مملوكة للقطاع الخاص، ولا تشمل العاملين لحسابهم الخاص ولا العاملين خارج المنشآت.

أيضًا على الداخلين الجدد للعمل في القطاع الخاص بأجر بصورة غير رسمية، إذ تفيد الإحصاءات أن 20.9 بالمئة من العمالة غير المنتظمة (أي العمالة المؤقتة أو الموسمية) قد انتقلت إلى عمالة منتظمة غير رسمية بأجر داخل القطاع الخاص (Assad and Krafft 2013: 5). ويفيد تواتر الانتقال خارج وداخل القطاع الخاص للعمل المنتظم بأجر عدم استقرار علاقات العمل ما يحول دون طول فترة التفاعل اللازمة كي تتطور هوية مشتركة بين العمال كما سبقت الإشارة.

ولم تختلف الصورة الكلية كثيرًا في الفترة الممتدة بين 2006 و2012 إذ شهدت العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص نسب تنقل مرتفعة، حتى وإن زاد الاستقرار النسبي بوصول نسبة البقاء داخل منشآت القطاع الخاص إلى 52 بالمئة (Assad and Krafft 2013: 5)، بمعنى أن نحو نصف العمال غير الرسميين ظلوا يعملون في منشآت القطاع الخاص، وإن انتقلوا من منشأة لأخرى. وتشير دراسة للبنك الإفريقي للتنمية (2016) إلى أن 32 بالمئة من العاملين في القطاع الخاص الرسمي في عام 2012 قد جاءوا من القطاع غير الرسمي.

وتتزايد ظاهرة التنقل كلما انخفضت الفئة العمرية للعمالة غير الرسمية، فيشير مسح انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل في 2012 إلى أن 91 بالمئة من الشباب (ما بين 15 و29 سنة) ينضوون تحت لواء العمالة غير الرسمية بجميع فئاتها وأشكالها (African Development Bank 2016، Ghada Barsoum, Mohamed Ramadan and Mona Mostafa 2014). وبطبيعة الحال، فإن التنقل الوظيفي بينهم هو الأسرع وتيرة، فطبقًا للمسح العام ذاته فإن متوسط الشباب المصري يبدأ حياته المهنية عند سن الثانية والعشرين في القطاع غير الرسمي ثم ينتقل للعمالة غير الرسمية في القطاع الرسمي (أي العمل بعقود مؤقتة أو دون عقود أو حماية تأمينية في منشآت مسجلة بشكل رسمي) ولا تتاح لهم فرصة الحصول على العمل الرسمي إلا في سن الخامسة والعشرين (African Development Bank 2016; Ghada Barsoum et al. 2014).

وتؤدي غلبة حضور الشباب بين العمالة غير الرسمية إلى المزيد من الصعوبات في التنظيم أو الحراك الجمالي، وهم الداخلون الجدد لسوق العمل، وعادة ما يفتقرون لخبرات تنظيمية.

وعلاوة على عدم الاستقرار الشديد الذي يشوب العمل غير الرسمي بأجر، فإن صغر حجم المنشآت في القطاع الخاص، والتي تستوعب جل العمالة غير الرسمية بأجر، يزيد من مصاعب تكوين هوية مشتركة بين العمال ومن ثم يقوض من فرص الحراك الجماعي أو التنظيم، وذلك لأن المنشآت الخاصة متناهية الصغر، والتي توظف بين عامل واحد وأربعة قد استوعبت الجزء الأكبر من التشغيل في القطاع الخاص طوال العقدين الماضيين: فكانت توظف 47 بالمئة من إجمالي العمالة بأجر في القطاع الخاص في 1998، وسجلت 45 بالمئة في 2012 (Assad and Krafft 2013: 10)، وتليها المنشآت التي توظف بين 5–9 من العمال، والتي كانت توظف 19 بالمئة من العمالة بأجر في القطاع الخاص في 1998، وباتت توظف 17 بالمئة في 2012 (Assad and Krafft 2013: 10).

وبديهيًّا، فإن الصفة غير الرسمية للعمل بأجر تتزايد كلما صغر حجم المنشأة، ففي أوساط المنشآت متناهية الصغر (التي توظف ما بين 1–4 عمال)، كان 88 بالمئة من العاملين بها يعملون بشكل غير رسمي في 2012 بينما كانت النسبة 85 بالمئة في 2006 (Assad and Krafft 2013: 10)، ولم يكن الأمر أفضل كثيرًا في المنشآت الصغيرة التي توظف بين 5–9 عمال، إذ وصلت النسبة من العاملين بشكل غير رسمي إلى 93 بالمئة في عام 2012، وكانت قبلها 87 بالمئة في عام 2006 (Assad and Krafft 2013: 10). وتنخفض النسبة بطبيعة الحال كلما كبر حجم المنشأة، ففي المنشآت التي توظف بين 10–24 عاملًا تنخفض نسبة العاملين بشكل غير رسمي بأجر إلى 77 بالمئة في 2012 مقارنة بـ68 بالمئة في 2006، وهي نسبة لا تزال بالغة الارتفاع بالقطع؛ إذ تشمل قرابة ثلاث أرباع العمالة، وفي المنشآت التي توظف بين 30–49 عاملًا وقفت نسبة العاملين بشكل غير رسمي إلى 53 بالمئة

في 2012 مقارنة بـ49 بالمئة في 2006، وأخيرًا في المنشآت المتوسطة التي توظف ما بين 50–99 عاملًا، فإن العاملين بأجر بشكل غير رسمي مثلت نسبتهم 38 بالمئة في 2012 في مقابل 34 بالمئة في2006 (Assad and Krafft 2013: 10). أما في المنشآت التي توظف أكثر من مئة عامل فقد كانت نسبة العاملين بشكل غير رسمي فيها تقف عند الخُمس تقريبًا منذ نهاية التسعينيات؛ 20 بالمئة في 1998 و19 بالمئة في 2006 و21 بالمئة في 2012 (Assad and Krafft 2013: 10).

وتكشف هذه النسب عن أن التحول نحو اقتصاد السوق في مصر، وهي العملية التي اشتدت وتيرتها منذ مطلع التسعينيات مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي في1990 /1991 قد جعلت من العمل غير الرسمي بأجر بمثابة الشرط العام أو الحالة السائدة للعمل في القطاع الخاص، والذي تهيمن عليه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، والتي تكاد تكون كل العمالة فيها تقريبًا من المشتغلين بشكل غير رسمي، ولكن الجدير بالذكر أيضًا أن نسبة العاملين بشكل غير رسمي في المنشآت الكبيرة قد ظلت مرتفعة نسبيًّا بما يجاوز الثُلث، وهو ما أعطى فرصة للحشد ولتكوين هوية مشتركة بين شرائح من العمال كما ستظهر دراسة الحالة لاحقًا.

وأخيرًا، فإن مستوى التعليم وطبيعة الخبرات التي تتمتع بها العمالة تؤثر كذلك في فرص الحراك بجانب التركز على مستوى المنشأة، ويفيد المسح بحضور كبير للأميين وأصحاب التعليم دون الثانوي في أوساط العمالة غير الرسمية بجميع فئاتها، مما يحد أيضًا من قدرات التنظيم، ومن فرص الوعي بهوية مشتركة تقوم على العمل، وبكل أسف لا تتوفر إحصاءات حول التحصيل التعليمي على أساس النوع تجمع بين الرجال والنساء، إلا أن المسح يفيد بالنسبة للرجال في سن العمل بتركز الأميين والحاصلين على درجات تعليمية دون الثانوي في العمل غير الرسمي، ففي الفترة بين 1998–2012، كان 47.5 بالمئة من الأميين يعملون في القطاع الخاص غير الرسمي بأجر في 2006 لترتفع نسبتهم إلى 58 بالمئة في 2012 (World Bank 2014: 46). وأما عن الحاصلين على تعليم دون الثانوي فإن الصورة الإجمالية لم تختلف كثيرًا إذ أن 45.9

بالمئة عملوا بالقطاع الخاص غير الرسمي في 2006 لترتفع نسبتهم إلى 59.4 بالمئة في 2012 (World Bank 2014:46). أما الحاصلون على الدرجة الثانوية فزادت نسبة من يعمل فيهم بشكل غير رسمي بالقطاع الخاص بأجر من 38.6 بالمئة في 2006 إلى 47.5 بالمئة في 2012 (World Bank 2014: 46). ولا يعني هذا أن العمل غير الرسمي لم يمتد إلى الحاصلين على درجات تعليمية ما بعد المرحلة الثانوية (بما فيها خريجو الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا) إذ أن نسبة من يعمل منهم بشكل غير رسمي في القطاع الخاص قد ارتفعت من 16.8 بالمئة في 2006 إلى 23.5 بالمئة في 2012.

4) العمالة غير الرسمية والدولة: تحديات مضافة.

من المهم النظر إلى دور الدولة في تعاملها مع العمالة غير الرسمية كعامل مهم في فرص بناء حراك اجتماعي أو انتفائه. فمن ناحية، يتضح بناء الهوية حين تستهدف الدولة فئة ما من العمالة غير الرسمية، ما يخلق شعورًا بالتضامن وبالتالي بالهوية المشتركة حتى لو لم يكن موجودًا من قبل. وينطبق هذا الأمر كذلك على تحرك أجهزة الدولة بالحد من الحراك عن طريق قمعه أو تمكين أصحاب رؤوس الأموال من محاصرته أو حتى العمل بالنيابة عنهم، ما قد يقتل فرص أي حراك للاحتجاج أو التنظيم خصوصًا في مهده (Della Porta and Diani 2006: 112, 200).

وبالتطبيق على الحالة المصرية، فإن الاتجاه الغالب من الدولة طوال فترة الدراسة كان التغاضي عن العمالة غير الرسمية بشتى أشكالها سواء داخل أو خارج المنشآت، واعتبارها وضعًا قائمًا لا توجد ضرورة لتغييره أو مواجهته، وربما لا توجد القدرة على ذلك. وفي ذلك السياق، اقتصر اتجاه السياسات العامة على تحفيز المنشآت غير الرسمية للانتقال إلى الصفة الرسمية (بتسجيل نشاطها واستصدار بطاقات ضريبية ورخص صناعية.. إلخ) دون التركيز على العمالة غير الرسمية بصورة منفصلة، فيما يمكن تسميته النهج القائم على المنشأة"Enterprise-based approach"، وطبقًا لمنظمة العمل الدولية (2013). وطبقًا للبنك الإفريقي للتنمية (2016)، فإن الدولة لم تظهر أي سياسة

محددة أو متماسكة تجاه القطاع غير الرسمي حتى عام 2004 باستثناء قيامها بإطلاق مشروع لتسهيل وصول الأسر الصغيرة المنتجة لموارد تمويلية وفرص تدريبية في عام 2000.

وفي عام 2004، وهو عام تولي حكومة أحمد نظيف السلطة، قامت الدولة بإصدار القانون رقم 141 لعام 2004، والذي ركز على نمو وتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وسيلةً لانتقال تلك المنشآت إلى الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا القانون لم يحقق المرجو منه بتقليل نسبة عدم الرسمية بين منشآت القطاع الخاص، والذي كان يُرجى أن يخفض نصيب المنشآت غير الرسمية من 82 بالمئة إلى 41 بالمئة خلال خمس سنوات (African Development Bank 2016). والجدير بالذكر أن تبني النهج القائم على المنشأة لم يحل دون إضافة المزيد من العمالة غير الرسمية لمنشآت القطاع الخاص الرسمي، وهو ما يظهر في الإحصاءات المذكورة أعلاه، على الرغم من بعض التحفيز على تحويل العمالة إلى الصفة الرسمية بتخفيض الضريبة المفروضة على المنشآت بصورة تدريجية بحد أقصى 50 بالمئة من الضريبة المستحقة في حالة التأمين على العمال بالمنشأة (African Development Bank 2016).

إن هذا هو ما أكدته أيضًا الدراسة الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (2016)، التي أشارت إلى أن تسجيل منشآت القطاع الخاص في مصر لم يؤت ثماره إذ أن تيسير إجراءات التسجيل قد أسهم في البداية في تحويل بعض المنشآت غير الرسمية إلى رسمية (عبر استصدار سجلات صناعية أو تجارية وبطاقات ضريبية ورخص للنشاط.. إلخ) إلا أن الكثير منها لم يجدد رخصه في المراحل اللاحقة، ما يفيد الانزلاق مجددًا إلى النشاط غير الرسمي.

لم تقف سياسات الدولة الماسة برسمية المنشآت في القطاع الخاص عند القانون رقم 141 لسنة 2004، بل صدر قانون الضرائب الموحد في عام 2005 والذي خفض ضريبة الدخل والشركات بشكل عام، هذا بجانب زيادة الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، وعلى الرغم من تلك الإجراءات إلا أن

البنك الإفريقي يشير إلى ضعف استفادة تلك المنشآت من الإجراءات والتسهيلات الواردة في القانون (African Development Bank 2016).

وبجانب تلك الإجراءات، فقد كانت هناك محاولات ضعيفة لتنظيم عمل بعض فئات العمالة غير الرسمية مثل العمالة غير المنتظمة (مثل العمالة اليومية والموسمية) من خلال وزارة القوى العاملة. فقد صدر القرار الوزاري رقم 213 لعام 2003 لإقرار اللائحة المنظمة لتشغيل العمالة غير المنتظمة والتي نصت على تشكيل لجنة مركزية لمتابعة العمالة غير المنتظمة، ورسم السياسات بشأنهم. هذا وصدر في عام 2007 القرار الوزاري رقم 168 بشأن اللائحة المالية والإدارية لوحدات تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة (ريم عبد الحليم 2016). وجاء في القرار النص على اختصاصات تلك الوحدات بما فيها اتخاذ الإجراءات والأساليب للإشراف والرقابة من أجل ضمان سلامة التشغيل، وصرف الأجور ومتابعة توفير الرعاية والحماية والانتقال والإعاشة والرعاية الاجتماعية، ومتابعة اشتراطات السلامة والصحة المهنية، وأخيرًا تقرير بدل الإجازات (ريم عبد الحليم 2016)إلا أن الدراسة قد أشارت إلى تعثر تلك الوحدات وعدم فعاليتها لرعاية العمالة غير المنتظمة سواء لقصور النواحي المالية أو الإدارية.

وقد جاءت سياسات أخرى للتحسين من بعض أوضاع العمالة غير الرسمية من خلال توسيع المظلات التأمينية لتشمل بعد فئات العمالة غير الرسمية، وكان بعض تلك الإجراءات يرجع إلى سنوات الثمانينيات والتسعينيات مثل معاش ضمان لكل من يتجاوز الخامسة والستين باشتراك هزيل هو عشرة جنيهات شهريًّا منذ الثمانينيات،وتم تطوير نظام تأمين خاص لبعض فئات العمالة غير المنتظمة بناءً على اقتراح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم 74 لسنة 1988بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر والملاحات (ريم عبد الحليم 2016).

وفي ظل حكومة نظيف، تابعت الدولة خطًا مشابهًا؛ فصدر قرار وزير المالية برقم 554 لسنة 2007 الذي خُصص الباب السابع منه للتأمين على العمال أصحاب الأجور

المؤقتة والمتغيرة ليشمل العاملين في القطاعات الثلاثة السابقة، مضافًا إليهم العاملين في البناء والتشييد، ثم صدر قرار وزير المالية برقم 517 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القرار السابق ليشمل عددًا واسعًا من المهن وليضيف إلى قائمة المشمولين بهذا النظام أيضًا العاملين في البترول والنقل البري (ريم عبد الحليم 2016) .

وفي أعقاب ثورة 25 يناير 2011، لم يتم التركيز على العمالة غير الرسمية، بل تم تدعيم وتحسين أوضاع العمل داخل القطاع الرسمي خصوصًا في القطاعين الحكومي والعام، فزادت مرتبات ومعاشات القطاع العام بمقدار 15 بالمئة، وتم تثبيت 450 ألف عامل مؤقت بداخل ذات القطاع (Saif 2011).

ووفقًا لدراسة مركز المشروعات الدولية الخاصة فقد استمر النهج القائم على المنشأة مجددًا بعد 2011 خصوصًا في ظل نظام ما بعد الثلاثين من يونية، فقد تم إنشاء وحدة للعدالة الاجتماعية تحت مظلة وزارة المالية في 2013، على أن يكون من مسئولياتها العمل على تحديث القطاع غير الرسمي، ولكن الوحدة لم يجر تفعيلها بشكل ملحوظ (ريم عبدالحليم 2016). ثم صدر القانون رقم 141 لسنة 2014 لتنظيم التمويل متناهي الصغر من قبل الشركات المتخصصة في ذلك والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأقر إنشاء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية (ريم عبد الحليم 2016). هذا وقد استمرت محاولات تبسيط عملية التسجيل والتوسع في نظام الشباك الواحد، وفق تعديلات قانون الاستثمار لعام 2014، كذلك استهدف القانون 53 لسنة 2014 توسيع القاعدة الضريبية، بمدها لكل أشكال المهن الحرة والمعاملات المالية، إلا إنه لم يحدث أي تحسن يذكر بما ينعكس على أوضاع العمالة غير الرسمية (ريم عبد الحليم 2016).

ومن اللافت أن سياسات التشغيل لدى الدولة لم تعكس تركيزًا يذكر على العمالة غير الرسمية طوال فترة الدراسة سواء قبل 2011 أو بعدها، باستثناء مبادرات لتشغيل الشباب عبر برامج التدريب المهني، التي غالبًا ما كانت غير ملبية لاحتياجات سوق العمل أو مجدية لوصول الشباب إلى القطاع الرسمي (African Development

Bank 2016).واستمر هيكل النمو في تغذية القطاعات التي تشغل العمالة غير الرسمية، فعلى سبيل المثال، في أثناء الفترة بين 1998 و2012 حافظت الزراعة على تشغيلها لخُمس إجمالي العاملين في مصر، أغلبهم يعملون بشكل غير رسمي، وزادت نسبة قطاع التشييد والبناء من 7 إلى 11 بالمئة فيما ارتفع نصيب تجارة التجزئة والجملة من 13 إلى 15 بالمئة بينما انخفضت نسبة العمالة في التصنيع من 16 إلى 14 بالمئة (Assad and Krafft 2013). هذا واستمر الاعتماد على التشييد والبناء في النمو حتى خطة الدولة لسنة 2016/2015 طبقًا لدراسة مركز الدراسات الدولية للقطاع الخاص (ريم عبد الحليم 2016).

يبقى ثمة استثناء واحد بعد 2011 تمثل في استهداف الدولة لإحدى فئات العمالة غير الرسمية من الباعة الجائلين، كظاهرة وجب التعاطي معها بصورة عامة حتى وإن اختلف المعالجات بالمحافظات، بيد أن تسليط أجهزة الدولة الضوء على عمل الباعة الجائلين لم يأت من زاوية العمل أو العمالة غير الرسمية للحساب الخاص، بقدر ما أتى ليعكس هموم تمس تنظيم الحيز العام مع زحف الباعة على الميادين والشوارع بشكل واسع في أعقاب ثورة يناير وما تلاها من ضعف عام للقدرة على الضبط (Abdelrahman 2013) مما جعل المعالجة الأمنية هي الأساس، وإجلائهم عن المواقع التي احتلوها هو الهدف، ويمكن الدفع أيضًا بأن بناء الوعي المشترك بين الباعة الجائلين لم يكن نتاج استهداف الدولة لهم كفئة خاصة بقدر ما كان ناتجًا عن تقارب تجاربهم في الشارع فيما وصفه آصف بيات بـ"الشبكات السلبية" بين الباعة (Asef Bayat 2017: 104).

إذن إجمالًا فإنه فيما عدا الباعة الجائلين، يمكن القول إن الدولة لم تستهدف العمالة غير الرسمية بصورة واسعة –سلبًا أو إيجابًا– على نحو يستدعي خلق هوية مشتركة أو شعور عام بالتضامن. أما عن قمع الحراك فبالتأكيد كان للدولة دور في تراجع حراك العمالة غير الرسمية، خصوصًا في بداياته كما ستظهر تجارب العمالة غير المثبتة في الجزء القادم من هذا الفصل، والتي يظهر أنها ارتبطت صعودًا وهبوطًا بالانفتاح السياسي

قصير العمر الذي تلا التخلص من نظام مبارك، وخصوصًا التفاعل مع الاحتجاج العمالي في القطاعات الرسمية لا سيِّما الحكومية.

5) عن العمال غير الرسميين في منشآت القطاع الخاص الرسمي

يسلط هذا الجزء الضوء على ثلاث تجارب لتنظيم العمالة غير المثبتة بالقطاع الخاص الرسمي، وكلها كما سبقت الإشارة في المقدمة تركز على العمالة المنتظمة بأجر ولكن غير الرسمية في منشآت القطاع الخاص، وتعرض التجارب الثلاث لمحاولات للتنظيم النقابي في مصنعين للأسمنت؛ بأوساط العمال غير المثبَّتين في الإسكندرية وحلوان، بينما تعرض التجربة الثالثة لنقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص كما يتناول التحليل الاحتجاجات التي مارسها العمال بالاعتصام أو الإضراب طلبًا لتحقيق مطالب اقتصادية تمس مساواتهم بالعمال المثبتين أو زيادة الأمان الوظيفي.

يتبين من تلك التجارب عدة أمور؛ أولًا: أن بداية فكرة تنظيم العمالة غير المثبتة قد جاءت سابقة لحراك 2011، وأن بعضها قد تأثر بالحراك السياسي لحركة كفاية منذ 2004 والآخر باتساع حضور ذلك النوع من العمل مع اشتداد حدة السياسات النيوليبرالية منذ تقلد حكومة نظيف نصاب الأمور إلا أن 2011 مثلت لحظة فارقة في تشجيع العمالة غير المثبتة على التنظيم بصورة أكثر استمرارية. فكما يكشف الرصد في التجارب الثلاث، فإن الحراك المصاحب ليناير 2011 والمساحة التي وُجدت للتنظيم المستقل كانا هما الدافع الأكبر لنقل الفعل الجماعي من الاحتجاج العفوي إلى صور أكثر تنظيمًا وديمومة.

ثانيًا: يتبين من تجربة النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص أن تنظيم العمالة غير الرسمية، وبناء وعيهم في بعض الحالات قد جاء من خلال نقابة قائمة وذات علاقات وخبرات تنظيمية سابقة. إن هذا النموذج يشابه العديد من تجارب تنظيم العمالة غير الرسمية في دول مثل غانا وكينيا والهند (International Labor Organization 1999). وفي حالتي نقابة العاملين بالأسمنت في الإسكندرية وحلون، كان للأحزاب

السياسية اليسارية مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وناشطين من المجتمع المدني مثل هدى كامل من المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمرحوم سعود عمر الناشط النقابي بالسويس، دورًا كبيرًا في تشكيل القدرات التنظيمية للنقابات وبناء قوامها. هذا بالإضافة إلى الدور المحوري لبعض الصحفيين في ربط قيادات الإضراب بالأحزاب والمجتمع المدني كما تكشف تجربتا شركتي تيتان بالإسكندرية وأسمنت حلوان. والجدير بالذكر هنا أنه في كلتا الحالتين، وطبقًا للمقابلات التي تمت في هذا الفصل مع الأشخاص ذوي الصلة بالتجربتين، فإنه لم يكن للاتحادات المستقلة مثل اتحاد النقابات المستقلة أو مؤتمر عمال مصر دور فاعل في دعم محاولات التنظيم النقابي تلك سوى عبر بيانات التضامن. أما عن الاتحاد العام (الحكومي)، فكان دوره شديد السلبية وحتى أقرب لمساندة أصحاب الأعمال في بعض الأحيان.

ثالثًا: واجهت تجارب التنظيم محاولات تفتيت العمالة غير المثبتة عبر وجود أكثر من شركة لتوريد العمالة داخل المنشأة الواحدة بما يؤدي إلى اختلاف المطالب وتنوعها. فطبقًا لعمر أبو زيد (2017) ومحمد حامد (2017)، فقد كانت دائمًا تواجههم صعوبات في ضم جميع العمال التابعين لشركات توريد العمالة على اختلافها، بالنظر إلى تنوع تعاقداتهم ومطالبهم بعيدًا عن المطلب الأساسي الخاص بالتثبيت، ناهيك عن عدم اهتمام الجسم الأكبر من العمال المعينين بالتضامن مع العمالة غير المثبتة. ففي كل المقابلات لم يتحدث أحد عن تضامن العمالة المثبتة، بل في الغالب كانت إضرابات العمالة المثبتة داخل المنشآت نفسها تحدث بصورة منفصلة وفي أوقات مختلفة عن إضرابات العمالة غير المثبتة.

رابعًا: كان لعدد من أعضاء اللجان النقابية الخاصة بالعمالة غير المثبتة في النقابة العامة أو أعضاء النقابتين المستقلتين تأثير إيجابي حول نجاح محاولات تنظيم. فبجانب اللجنة النقابية بأسمنت العربية، والتي شملت 604 عامل، نجد أن لجانًا أخرى كان بها عدد كبير أيضًا مثل لجنة أسمنت التبين (300 عامل)، ولجنة أسمنت طرة (400–500 عامل) (خليفة 2017). هذا، وقد أشار خليفة (2017) إلى أن متوسط عدد العمال

باللجان السبع النقابية كان نحو 300 عامل، بجانب وصول أعداد العمالة المؤقتة من خلال شركات التوظيف غير الرسمية إلى ألف في بعض المنشآت. وطبقًا لحامد (2017) وأبو زيد (2017)، فقد كان هناك أكثر من شركة توريد عمالة في المنشأة الواحدة. بل وصل الأمر في شركة تيتان إلى أن عدد المقيدين في الشركة في عام 2012 كان 287 عامل مقارنة بـ420 في شركات توريد العمالة كما سبق الذكر (رمضان 2017). إن هذه الأعداد تفيد قدرًا كبيرًا من التركز في منشأة صناعية كبرى بالقطاع الخاص، وبالتالي تخالف الشكل الغالب للعمالة غير الرسمية والتي عادة ما تكون متفرقة وفي منشآت صغيرة كما تفيد أغلبية الإحصاءات في مقدمة الفصل، وهو ما قد يفسر ظهور تجارب الحراك ومحاولات التنظيم النقابي بينهم. وقد زاد تركز العمالة غير الرسمية في منشآت خاصة رسمية منذ بداية الخصخصة ونتيجة لقانون العمل الحالي (رقم 12 لسنة 2003)، مما ضاعف من فرص تلك الشرائح من العمالة غير الرسمية في التنظيم وبناء الوعي المشترك بأوضاعهم المجحفة في مواجهة إدارات الشركات.

كان خامس العوامل هو مستوى تعليم القيادات النقابية وأعمارهم، ما يمكن أن يكون له أثر حول هشاشة التجربة. فعلى الأقل في تجربتي أسمنت تيتان وأسمنت حلوان، كان رؤساء النقابتين قد حصلوا على الشهادة الإعدادية فحسب، هذا بخلاف حداثة سنهما نسبيًّا، والتي لا تزيد حاليًا عن منتصف وأواخر الثلاثينيات (مثال محمد حمد –34 عامًا، وعمر أبو زيد– 37 عامًا).

وأخيرًا، يظهر ضعف التمويل قيدًا أساسيًّا بصورة كبيرة في تجربتي تيتان وحلون. ففي تيتان لم تستطع النقابة تحصيل أي اشتراكات سوى لشهر واحد، واعتمدت على المساهمات الفردية لقيادات النقابة، مما أضعف من قدراتهم على التنظيم. وقد تجلى الأمر نفسه بالنسبة لأسمنت حلوان، الذين استطاعوا تحصيل الاشتراكات لسنة واحدة فقط، واعتمدوا في المقابل على المساهمات الفردية لقيادات النقابة.

أما في حالة النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص فتظهر علاقة السلطة بتمويل النقابات، فنجد أن أحد أقوى مصادر التمويل قد جاء من خلال علاقة النقابة بالسلطة

القائمة سواء من خلال صندوق التدريب والتأهيل الخاص بوزارة القوى العاملة أو الانضمام للاتحاد العام للنقابات العمالية، وهو البناء النقابي الحكومي، فمن المستبعد أن يكون الانضمام للاتحاد العام أو توفير فرص تدريبية من خلال صندوق حكومي قد تم بعيدًا عن موائمات أيًا كان حجمها مع السلطة القائمة. هذا مما يؤكد أن مصادر التمويل المستقلة مازلت تشكل تحديًا حقيقيًا أمام ظهور تنظيم نقابي مستقل يسعى للدفاع عن حقوق العمال بصورة عامة وغير الرسميين منهم بصورة خاصة.

5.1) النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص

جاءت أولى تجارب تنظيم العمالة غير الرسمية من خلال تجربة النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص، والتي تأسست عقب ثورة يناير 2011. وسعت هذه النقابة لتنظيم العمالة المؤقتة داخل القطاع الخاص، وخصوصًا تلك العمالة التي يتم التعاقد معها من خلال شركات توظيف غير قانونية بأجور متدنية ودون أية ضمانات لأمان وظيفي أو حماية اجتماعية.

كان من اللافت للنظر ما صرح به رئيس النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص شعبان خليفة خلال مقابلتي معه؛ بأن فكرة النقابة قد جاءت مصاحبة للحراك الذي شهدته مصر بدءًا بصعود حركة كفاية عام 2004 بجانب تعرض مؤسس النقابة للفصل التعسفي وعدد من زملائه في 2007 و2009 في شركتين منفصلتين. ويقول خليفة (2017) أنه في أعقاب تجربة الفصل الأولى في 2007 كوَّن هو وعدد من المفصولين مجموعة للدفاع عن العاملين بالقطاع الخاص لم يزد عددهم عن العشرة تأثرًا بحالة الحراك العامة التي أوجدتها حركة كفاية. ثم جاءت تجربة الفصل الثانية في 2009 ليشعروا بضرورة أن يكونوا أكثر فعالية، فانضموا لحركة كفاية ثم أعلنوا عن تشكيل مجموعتهم من خلال صفحة على الفيسبوك، ضمت طبقًا لرئيس النقابة نحو ثلاثة إلى أربعة آلاف متابع. وركز عمل المجموعة حتى 2011 على نشر الوعي بمظالم العاملين بالقطاع الخاص وحقوق العمل بجانب المشاركة في فعاليات كفاية.

وبعد يناير 2011، رأت المجموعة ضرورة تأسيس نقابة للدفاع عن العاملين بالقطاع الخاص، وحاولوا التواصل مع اتحاد النقابات المستقلة للانضمام إليه، إلا أن الاتحاد طلب تصنيفًا نقابيًّا أكثر تحديدًا من مجرد تمثيل العاملين بالقطاع الخاص، فلم يحدث اتفاق (شعبان خليفة 2017). فاستمرت المجموعة في العمل لحين الحصول على موافقة الدكتور أحمد برعي وزير القوى العاملة آنذاك في ديسمبر 2011 على تأسيس نقابتهم، بعد أن استطاعوا في الشهور القليلة بعد يناير 2011 تكوين عشر لجان نقابية تابعة لهم في عشر محافظات لا يقل عدد العضوية بكل لجنة منها عن 300 عضو (شعبان خليفة 2017).

كان من اللافت الوصول لتأسيس تلك اللجان في وقت قصير كهذا، إلا أن رئيس النقابة قد أشار إلى أن السياق كان يشتمل على حراك واسع وتعطش للدفاع عن العاملين بالقطاع الخاص مما سمح بسرعة التأسيس، كما كان هناك أيضًا الاعتماد على معارف مجموعة المدافعين عن العاملين بالقطاع الخاص، خصوصًا وأنهم جاءوا من محافظات مختلفة. هذا ولم تكن كل اللجان النقابية بداخل المنشآت لطبيعة النقابة التي شملت كافة العاملين بالقطاع الخاص دون اشتراط الوجود في منشأة بعينها. وطبقًا لخليفة (2017) فإن النقابة الآن تضم 25 ألف مشترك ونحو 24 لجنة نقابية في أكثر من 12 محافظة من ضمنها سبع لجان نقابية للعمالة غير المثبتة.

أما عن التمويل، فقد اعتمدت النقابة على مصادر عدة: كان أولها تحصيل اشتراكات الأعضاء إذ حددت النقابة 35 جنيهًا للاشتراك السنوي، إلا أن رئيس النقابة أشار لضعف التحصيل منذ 2014 حتى وصل إلى 18 بالمئة من إجمالي ما كانت عليه الاشتراكات. وقد اعتمدت النقابة منذ 2012 على صندوق التدريب والتأهيل التابع لوزارة القوى العاملة كأحد مصادر التمويل. فطبقًا لرئيس النقابة، ساهمت النقابة في إعداد دورات تدريبية بأجر يصل إلى آلاف الجنيهات إلى العاملين بالقطاع الخاص من خلال هذا الصندوق للعاملين في القطاع الخاص– كانت تصل في بعض الأحيان إلى ثلاث دورات تدريبية في الشهر الواحد إلا أن خليفة (2017) قد أشار لتوقف تلك

التدريبات بوصول وزير القوى العاملة الحالي محمد سعفان. وأخيرًا انضمت النقابة إلى الاتحاد العام للنقابات عمال مصر لفترة 6 أشهر في عام 2015 ثم خرجت لعدم الشعور بجدية الاتحاد في الدفاع عن مصالح العمال (شعبان خليفة، 2017). وقد أعطى هذا الانضمام النقابة العديد من الامتيازات المادية على رأسها اعتمادات ختم النقابة لأي عامل بالقطاع الخاص. وكانت حصيلة تلك الاعتمادات في تلك الفترة الوجيزة لا تزال تساعد النقابة على في الحفاظ على بعض الاستقرار المالي، في ظل تراجع الاشتراكات والتدريبات.

لم تكن العمالة غير المثبتة إحدى أولويات النقابة طبقًا لخليفة، وهذا ما يفسر أن أول تفاعل مع العمالة المؤقتة قد جاء في أوائل 2013 داخل شركة أسمنت العربية، ولم يكن التفاعل بمبادرة من النقابة بقدر ما حدث بناء على تواصل من العمال غير المثبتين من المفصولين من شركة أسمنت العربية بعدما صار للنقابة بعض الحضور في القطاع الخاص طبقًا لخليفة، إلا أنه ومنذ تجربة العمالة غير المثبتة في أسمنت العربية، والتي نجح العمال فيها في تأسيس لجنة نقابية لهم تضم 604 عامل بدأت بـ85 عامل، ونجحوا في التفاوض مع صاحب المصنع لتحسين أوضاعهم –مع هذه النجاحات أصبحت العمالة غير المثبتة إحدى أولويات النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص (خليفة 2017).

يقوم دور النقابة بالأساس طبقًا لرئيسها على مساندة العمالة غير المثبتة من خلال التقاضي وعبر شبكة من المحامين المتطوعين ومساندتهم في أثناء جلسات المفاوضة الجماعية من خلال التفاوض المباشر باسم العاملين مع أصحاب الأعمال، هذا بالإضافة إلى مساعدتهم على تأسيس لجان نقابية تضم العاملين، إلا أن خليفة (2017) يشير كذلك إلى أن هذا الدور قد تراجع بعد 30 يونية 2013، وخصوصًا منذ 2016 بوصول وزير القوى العاملة الحالي محمد سعفان، الذي حظر التعامل مع النقابات المستقلة.

5.2) النقابة المستقلة للعاملين بشركات الأسمنت (الإسكندرية).

كانت التجربة الثانية التي جرى رصدها هي النقابة المستقلة للعاملين بشركات الأسمنت، والتي تأسست بمصنع تيتان للأسمنت بالإسكندرية لتنظيم العمالة المؤقتة من خلال شركات توريد العمال.

ومن خلال مقابلة محمد حامد، العامل غير المثبت بالشركة منذ عام 1999 ورئيس النقابة الحالي، يبدو أن الفكرة قد بدأت مع أول احتجاج للعمالة غير المثبتة في 2008 بعدما وصل عدد العاملين من خلال شركات توريد العمالة إلى 400 عامل طبقًا لتقديرات حامد (2017). فاستنادًا لروايته فإن أعداد هؤلاء العاملين قد بدأت في الزيادة منذ عام 2001–2002 حين بدأ مسلسل بيع الشركة إلى شركات خاصة (بلو سيركل ثم لافارج ثم تيتان) (محمد حامد 2017) إذ أن العمالة غير المثبتة قبل ذلك لم تزد عن مئة عامل، ثم وصلت إلى 200 في 2001–2002 حتى بلغت 400 عامل في 2008 بالمقارنة بـ250 فقط معينين بشكل مباشر من جانب الشركة (محمد حامد 2017).

وفي 2008، تفجر أول احتجاج بعدما اطلع بعض العمال المتعاقدين من خلال شركة توريد العمالة (أنوركو) على تفاوت الأجور الشديد بينهم وبين العمال المعينين. وشارك في ذلك الاحتجاج ما بين 80 و90 عاملًا، معظمهم من قسم التعبئة الذي ينتمي إليه حامد ولكنه جاء ضعيفًا إذ أنه لم يستمر لأكثر من ثلاث ساعات بسبب التهديدات الأمنية حيث تم استدعاء حامد من قبل أمن الدولة (آنذاك)، واحتجز لمدة أربعة أيام (محمد حامد 2017). وعلى الرغم من ذلك، فإن ذلك الاحتجاج نجح في تحسين نظام العلاج الخاص بالعمال غير المثبتين، ولعل الأهم أنه كان بداية بتشكيل وعي العمال قليلًا حيث أصبحوا في اجتماعات دائمة للتفكير في كيفية تحسين أوضاعهم حتى وإن شعروا بعدم القدرة على الحراك بالنظر للتضييقات الأمنية (محمد حامد 2017).

مع أن الاهتمام بتحسين أوضاعهم قد بدأ في 2008 إلا أن فكرة تنظيم العمالة غير المثبتة داخل المصنع قد تبلورت أكثر في سياق الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد منذ يناير 2011 بوتيرة متسارعة، وتزامنت مع تراخي القبضة الأمنية، وخروج الاحتجاج إلى الحيز العام وانفتاح المجال العام. ففي 10 فبراير 2011، نظمت العمالة غير المثبتة بالمصنع إضرابًا قويًّا، شارك به أكثر من 250 عامل لأول مرة، لكنه انتهى خلال يومين، ثم تكرر حدوث إضرابات عفوية مماثلة داخل المصنع لكن بمشاركة أعداد أقل من قبل العمالة المؤقتة طوال الفترة من فبراير وحتى القيام بإضراب كبير في نوفمبر 2011 شارك فيه نحو 180 عامل، واستمر لثمانية أيام (محمد حامد 2017). كانت الاحتجاجات متعلقة بمظالم متراكمة منذ رحيل شركة لافارج من 2009، لم يستطع العمال التعبير عنها حتى 2011، وعلى رأسها قضية التعاقد المباشر مع الشركة من أجل رأب تفاوت الأجور (5000 جنيه للعامل المثبت مقارنة بـ1200 جنيه لغير المثبت)، وغياب التأمين لإصابات العمل وعدم صرف نسب أرباح أسوة بالعمال المعينين. ومع هذا لم تأت تلك الاحتجاجات بأية استجابة، بل خرجت فحسب بوعود في فبراير 2011 دون تنفيذ، بل وفي إضراب نوفمبر 2011 تم وقف محمد حامد عن العمل لمدة شهرين بجانب سبعة عمال آخرين من المنظمين للإضراب لمدة أسبوع دون تنفيذ أي مطالب (محمد حامد 2017).

في ذلك الإطار، ومع تزايد الوعي العمالي في أثناء الاحتجاجات على الرغم من عدم الاستجابة، وجد محمد حامد ضرورة للبحث عن آلية تضمن لهم استمرارية النضال وزيادة الداعمين لحقوقهم. ومع تكرار الحديث من قبل وزير القوى العاملة آنذاك أحمد حسن البرعي عن حرية العمل النقابي، وبمساندة الصحفيين الذين قاموا بتغطية الإضرابات، وجد حامد في تأسيس نقابة الآلية التي يمكن أن تحمي حقوق العمال. فقد ربط الصحفيون حامد بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والذين قاموا بمساندته في عملية تقديم أوراق النقابة في 15 مارس 2012 (محمد حامد 2017).

بدأت النقابة بعضوية 310 عامل من أصل 420 يعملون بشركات توريد العمالة (حامد 2017). في هذا العام، كان عدد المثبتين بعقود دائمة في شركة تيتان 287 عامل مقارنة ب 420 في شركات توريد العمالة (رمضان، 2017). وعملت النقابة على مخاطبة الشركة بصورة رسمية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها من أجل المطالبة بعلاقة عمل مباشرة مع الشركة ومساواة أعضائها من العاملين غير المثبتين بالعمال المعينين من قبل الشركة، كان أولها في نهاية شهر مارس 2012. وقدمت النقابة شكاوى وطلبات لوزارة القوى العاملة من أجل تحديد جلسات للمفاوضة الجماعية بغية تفعيل المادة رقم 16 من قانون العمل، والتي تحظر تشغيل أي عامل عبر متعهد أو مقاول توريد عمال (محمد حامد 2017). إلا أن هذا المسار لم يأت باستجابة تذكر، حتى لجأ العمال للإضراب مرة أخرى في مارس 2013 والذي سيؤدي لتراجع النقابة في مهدها.

جاء الإضراب احتجاجًا على رفض الشركة لمطالب العمال غير المثبتين بنصيب في الأرباح السنوية أسوة بالعاملين المعينين، والذين وصلت أرباحهم إلى 65 ألف جنيه سنويًّا للعامل. فقد أعلنت الشركة أن العمال غير المثبتين غير تابعين لها بل لشركة توريد العمال (IBS) والتي أعلنت مديرتها عند زيارتها للإضراب أن نصيب كل منهم 65 جنيها فقط، كما رفضت تسلم جواب محمد حامد الموقع من النقابة لحضور جلسة تفاوض لمناقشة تلك المطالب مما أجج من غضب العمال (محمد حامد 2017). استمر الإضراب لمدة ثلاثة أيام إلا أنه انتهى بفضه بالقوة والقبض على 87 عاملا ممن شارك فيه (هدى رشوان ومحمود حسونة 2013)، بالإضافة إلى فصل كافة العمالة المعينة من شركة IBS بمن فيهم قيادات النقابة، مما أضعف من النقابة ودورها (فاطمة رمضان 2017)، والجدير بالذكر أن 180 عاملا من المفصولين عادوا للعمل ولكن بشرط التنازل عن المطالبة بأي حقوق (محمد حامد 2017). واستمرت الشركة في قمع أي صوت احتجاجي منذ ذلك الاحتجاج طبقًا لحامد، وقررت إيقاف أي عامل يظهر في الإعلام أو أي فيديو ينشر.

استمر دور النقابة طبقًا لحامد في محاولات لإعادة التفاوض مع شركة تيتان وشركات توريد العمالة بالمصنع بخصوص العمال المفصولين على الرغم من فصلها له، وبالفعل تم تحديد جلسة تفاوض في 20 مارس 2014 بتدخلات من وزير القوى العاملة آنذاك كمال أبو عيطة ومحافظ الإسكندرية (محمد حامد 2017). وعلى الرغم من أن النقابة قد أبدت استعدادها لعودة العمال طبقًا لأوضاعهم السابقة، إلا أن شركات توريد العمالة رفضت.

وحاليًا فإن النقابة قائمة لكن دون فاعلية حتى فيما يخص الاشتراكات فإنها لم تنجح في التحصيل سوى في الشهر الثاني فقط لتأسيسها محصلة 500 جنيه لا غير (محمد حامد 2017).

5.3) نقابة العاملين بأسمنت حلوان

تتناول التجربة الثالثة نقابة العاملين غير الرسميين بالأسمنت في حلوان، والتي تأسست بمصنع أسمنت حلوان المملوك حاليًا لمجموعة إيتال سيمينتي الخاصة. وقد بدأت فكرة تنظيم العمالة غير المثبتة مع بداية خصخصة الشركة، والتي صاحبتها زيادة في أعداد العاملين من خلال شركات توريد العمالة. وطبقًا لعمر أبو زيد (2017) رئيس النقابة بأسمنت حلوان، فقد كانت العمالة المعينة من قبل شركة توريد العمالة "محمد البكري" عند تعيينه في عام 1995 في أثناء ملكية الشركة للقطاع العام نحو مئة عامل. ولكن العدد وصل من خلال شركة توريد عمال جديدة اسمها شركة الفهد إلى نحو 250 في 2005 بعد أن بدأت الشركة الإيطالية التي اشترت الشركة بالاستغناء عن العمال المعينين من خلال تفعيل المعاش المبكر (عمر أبوزيد 2017). هذا بالإضافة لفصل العديد من العمال المعينين من قبل شركة توريد العمالة القديمة في 2001 من قبل أول مالك جديد، وهم شركة أسمنت السويس ثم رجوعهم من خلال شركة "الفهد" دون أي حقوق لإجازات أو تأمين وبشرط التوقيع على وصل أمانة مفتوح (غير مؤرخ)، وهو ما رفضه أبو زيد بجانب عشرة عاملين آخرين فتم فصلهم.

يقول أبو زيد (2017) إن وعيه بحقوق العمال قد جاء مبكرًا منذ عمله في 1995، وأنه قد فُصِل بالإضافة لتسعة عمال آخرين في 2001 بعد مطالبتهم بحقوق العمال التي تدهورت عند تسلم شركة "الفهد" مسئولية العمالة المؤقتة ورفضه التوقيع على وصل الأمانة المفتوح. ثم عاد نشاطه برجوعه مرة أخرى للشركة في 2005 عندما تسلمت شركة جديدة لتوريد العمالة اسمها "الشركة المصرية الدولية" مسئولية العمالة غير المثبتة (عمر أبو زيد 2017). حينها كانت أوضاع العمالة غير المثبتة لا تزال سيئة وبأعداد أكبر عما كان الوضع عند فصله مما شجعه على الحراك.

كان الحراك من خلال الإضرابات المحدودة، التي أشار أبو زيد (2017) أنها لم تزد عن سبعة أو ثمانية إضرابات في الفترة من 2005 وحتى 2011. أيضًا لم تكن تزيد أيام الإضرابات عن ثلاثة أيام بحد أقصى وبمشاركة محدودة لم تزد عن 100 عامل مما أدي لغياب أي نتائج ملموسة طبقًا لأبي زيد. وقد أدى تنظيمه لتلك الإضرابات لفصله عدة أيام ثم تم نقله لمصنع متهالك لمدة ثلاث سنوات نوعًا من العقاب، سُمِّي من قبل العمال بمصنع "لومان"؛ أي السجن (عمر أبو زيد، 2017).

ومثل التجارب السابقة، يتبين أن الحركة الاحتجاجية التي صاحبت يناير 2011، كانت من العوامل الرئيسية لقيام العمالة غير المثبتة بأقوى إضراب لهم حتى حينه في أبريل 2011. وكان هذا الإضراب هو ما شجع العمال وأبو زيد على تأسيس نقابة من أجل الحفاظ على نتائجه وحقوقهم (عمر أبو زيد 2017). وطبقًا لأبي زيد فقد بدأ الإضراب في أبريل 2011، وشارك فيه 250 عامل نتيجة نية شركة توريد العمالة الجديدة "الفسطاط" فصل 90 عاملًا بعد أن انتقلت عقود العمالة غير المثبتة لها. واستمر الإضراب لمدة ثمانية أيام حتى تم الاتفاق على تحسين أوضاع العمالة غير المثبتة وإلغاء الفصل المزمع للعمال التسعين، بل وشملت التحسينات أيضًا حصول العمالة على إجازات وتأمين الصحي وبوليصة تأمين على الحياة وبعض الرفع للمرتبات (عمر أبو زيد 2017).

وبالنظر لنجاح الإضراب، عمل أبو زيد على تأسيس نقابة لمن شارك في الإضراب بجانب العمالة غير المثبتة التابعة لشركات توريد العمالة الأخرى داخل المنشأة مما أوصل عدد العمال داخل النقابة إلى 500 عامل (عمر أبو زيد 2017). ويفيد أبو زيد بوجود ثلاث شركات أخرى لتوريد العمالة المؤقتة في قطاعات الصيانة والنظافة وصناعة الأكياس، إلا أن المثير في تلك التجربة هو رفض وزارة القوى العاملة لتأسيس النقابة في 2011 بالنظر لكون العمال من غير المعينين بالمنشأة وفي المقابل اقترحت عليهم تأسيس رابطة عوضًا عن النقابة (عمر أبو زيد 2017). لكن استمرت محاولات أبو زيد للتأسيس دون نجاح حتى انضموا للنقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص في 2015 بعد أن فشلت كل محاولات التسجيل بصورة مستقلة.

وفي أثناء محاولات أبي زيد لتأسيس النقابة، لم تتوقف محاولات المجموعة المؤسسة عن المطالبة بالتثبيت ونقل العقود للشركة الرئيسية وتحسين أوضاع العمالة (عبد العزيز السعدني 2016). فحتى الآن وعلى الرغم من التحسينات السابقة، لا يزال العامل المؤقت يحصل على 2000 جنيه ويوم راحة كل 6 أيام، دون نصيب من الأرباح بالمقارنة بـ8000 جنيه للعمال المعينين ونصيب بالأرباح، ويوم راحة كل أربعة أيام (عمر أبو زيد 2017).

هذا وبدأ ربط المجموعة بالأحزاب السياسية مثل حزب التحالف الشعبي لمساعدتهم على التأسيس من خلال الصحفيين الذين قاموا بتغطية إضراباتهم. وطبقًا لأبو زيد (2017) فإن حزب التحالف الشعبي –وعلى الرغم من عدم تمكنه من مساعدة المجموعة على تأسيس النقابة– إلا انه في الفترة ما بين 2012–2013 عمل على ربطهم بالمجتمع المدني، مما وفر لهم فرصًا تدريبية عن كيفية العمل النقابي وساعدهم على الانضمام إلى تحالفات أوسع تعمل على حقوق العمال. فقد أشار أبو زيد (2017) إلى مشاركته في ورش تدريبية نظمتها الأستاذة هدى كامل والأستاذ سعود عمر. فعلى سبيل المثال انضم أبو زيد إلى حملة "نحو قانون عمل عادل" في 2013 من خلال مشاركته في تلك التدريبات.

وفي 2015 انضم العمال بمصنع حلون للأسمنت كلجنة نقابية داخل النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي ساعدهم على تحصيل اشتراكات سنوية لسنة واحدة (35 جنيهًا سنويًّا من 500 عامل)، ما لم تستطع النقابة فعله طول الفترة الماضية (عمر أبو زيد 2017). مع العلم أن اللجنة النقابية لم تستطع الاستفادة من هذا التحصيل، لسحب النقابة العامة كل الاشتراكات بخلاف الاتفاق على أن تحوز اللجنة النقابية 95 بالمئة من الاشتراكات في مقابل حصول النقابة العامة على 5 بالمئة (عمر أبو زيد 2017).

بعد الانضمام، حاولت النقابة أن تقوم بتحديد جلسات وساطة أسوة بأسمنت طرة، والذي نجح فيه العمال في تفعيل المادة من 79 من قانون العمل في مايو 2016 من خلال جلسة التحكيم. ففي القضية رقم 20 لسنة 2015 بالدائرة رقم 10-عمال بمحكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار جمال الخولي رئيس الدائرة، أقرت جلسة التحكيم بأحقية العمالة غير المنتظمة بشركة أسمنت طرة في تسعة مطالب للعمال من أصل أحد عشر بنص المادة رقم 79 من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 (وكالة أنباء عمال العرب 2016). إلا أن جلسة الوساطة فشلت، وقامت الشركة بفصل أمين عام النقابة وأمين الصندوق من المصنع، مما أضعف النقابة مرة أخرى.

أما حاليًا، فقد انفصلت نقابة حلون عن النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص لعدم الاستفادة منها، وبفضل جهود النقابي الراحل سعود عمر تم تأسيس اتحاد جديد لعمال مواد البناء والمحاجر في يناير 2017، يضم خمس نقابات بشركات الأسمنت من ضمنهم أسمنت حلوان كنقابة مستقلة وثلاثة محاجر (عمر أبو زيد 2017). وطبقًا لأبو زيد، فإن نقابات شركات الأسمنت تضم 2000 عامل فيما تضم نقابات المحاجر الثلاثة 250 عاملًا. وانضم هذا الاتحاد إلى الاتحاد الدولي للصناعات، والذي كان قد قام سعود عمر بتدريب أعضاء من نقابة أسمنت حلوان.

6) خاتمة

على الرغم من التحديات الهيكلية للعمالة غير الرسمية داخل المنشآت أو المنازل وتجاهل الدولة لهم كفئة خاصة ثم قمع حراكهم المحدود سواء مباشرة من قبل الدولة، أو من جانب أصحاب رأس المال بالفصل وغيره من الأشكال العقابية، بصورة لم تسمح بتشكيل وعي عمالي مشترك بأوضاعهم أو بناء قدرات تنظيمية قادرة على التأثير، فقد كانت هناك محاولات جادة لتنظيم تلك العمالة عبر سنوات الدراسة بدأت فكرتها قبل 2011 ثم اتسع نشاطها بعد ثورة يناير مثل تجربة العمالة غير المثبتة داخل القطاع الخاص الرسمي.

ففي تجربة تنظيم العمالة غير المثبتة يتجلى أن تسارع عملية خصخصة شركات القطاع العام قد خلقت واقعًا جديدًا للعمالة غير المثبتة شديد الاتساع داخل المنشآت الكبيرة والرسمية مما سمح ببناء وعي مشترك انتظر الفرصة السياسية التي شكلها الانفتاح السياسي المصاحب لحراك يناير 2011 حتى بدأ تنظيمه بصورة أكثر جدية. إلا أن ذلك التنظيم لم يجد في تلك الفرصة الوقت والموارد الكافية لبناء تجربة ناضجة وقادرة على الصمود في مواجهة موجة القمع بعد أن انحسر المجال العام منذ منتصف 2013. ففي ظل محاولات تفتيت العمالة غير المثبتة، وغياب الخبرات، وانحسار دعم حلفائهم في المجتمع المدني وبين المجموعات السياسية، وضعف القدرات التمويلية منذ البداية لم تستطع تلك التنظيمات في الحفاظ على أوضاعها عندما اشتدت موجة القمع.

المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

1. هدى رشوان ومحمود حسونة.2013. المصري المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدين هجوم الشرطة على عمال شركة "أسمنت بورتلاند". الوطن. 18 فبراير 2013. https://is.gd/b3K3sh
2. وكالة أنباء العمال العرب. 2016. حكم قضائي تاريخي خاص بالعمالة غير المنتظمة في مصر. وكالة أنباء العمال العرب. 8 مايو 2016. https://is.gd/NYf8RM
3. محمد حامد. 2017. رئيس نقابة العاملين بشركات الأسمنت (الإسكندرية). القاهرة. 15 أكتوبر 2017.
4. عبد العزيز السعدني 2016. إضراب عمال أسمنت حلوان للمطالبة بزيادة الرواتب. المصري اليوم. 15 مايو 2015. https://is.gd/5FVg0v
5. عمر أبو زيد. 2017. رئيس نقابة العاملين بأسمنت حلوان. القاهرة. 24 أكتوبر 2017.
6. فاطمة رمضان. 2017. حرب الكلاب وتكسير العظام: القصة الكاملة لعمال "أسمنت تيتان". مدى مصر. 21 فبراير 2017.
7. راجي أسعد (تحرير). 2010. سوق العمل المصرية في الألفية الجديدة. القاهرة: منتدى البحوث الاقتصادية ومركز الأهرام للنشر والترجمة.
8. ريم عبد الحليم. 2016. الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر: تعريف ومراجعة تشريعية. القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
9. شعبان خليفة. 2017. رئيس نقابة العاملين بالقطاع الخاص. القاهرة. 19 سبتمبر 2017.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. African Development Bank. 2016. Addressing informality in Egypt. African Development Bank. Working paper: North Africa Policy series.

2. Assaad, R. and Krafft, C., 2013. The Egypt labor market panel survey: introducing the 2012 round. IZA Journal of Labor & Development, 2(1), p.8.
3. Barsoum, G., Ramadan, M. and Mostafa, M., 2014. Labour market transitions of young women and men in Egypt. ILO.
4. Bayat, A., 2017. Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring. Stanford University Press.
5. Donatella della Porta. And Mario Diani. 2006. Social Movements: An Introduction. 2nd edition. Oxford: Blackwell Publishing.
6. Hussmanns, R., 2004. Defining and measuring informal employment. Bureau of Statistics Paper, ILO, Geneva, February (http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/papers/meas.pdf).
7. International Labour Organization (ILO). 1999. Trade unions in the informal sector: Finding their bearings (Nine country papers). Geneva: International Labour Organization.
8. International Labor Organization (ILO). 2013. The Informal economy and decent work: a policy resource guide supporting transitions to formality. Geneva: International labor organization.
9. Saif, I., 2011. Challenges of Egypt's economic transition. Carnegie Endowment for International Peace.
10. World Bank. 2014. Arab Republic of Egypt – More jobs, better jobs: a priority for Egypt. Washington, DC: World Bank Group.

الفصل العاشر

الريف والفلاحون وعمال الزراعة

غياب أم تغييب؟

محمد مدحت

1) أين كان الفلاحون؟

تفيد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن قطاع الزراعة والصيد كان الأكثر استيعابًا للعمالة في مصر حيث عمل به 6.9 مليون مشتغل مثلوا نحو 32 بالمئة من المشتغلين في 2007 (إلهامي الميرغني 147:2010) فيما مثل سكان الريف 57 من إجمالي سكان مصرفي إحصاء 2006، لترتفع إلى 57.8 بالمئة في 2017 (ماهر هنداوي وسماح حسن ومحمد الدعدع 2017). فأين كان هؤلاء العمال بل وهؤلاء السكان من الحراك المطلبي الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته مصر منذ 2005 صعودا إلى ثورة يناير 2011 وما بعدها مباشرة؟ لماذا كانت المراكز الحضرية هي مواضع الاحتجاج بينما غط –فيما يبدو– الريف في سبات عميق؟ وماذا وقع للملايين السبعة العاملين بقطاع الزراعة في الفترة نفسها؟ لماذا لم يحتلوا موضعًا في المجال العام، ولماذا لم تفرض قضاياهم المتنوعة على اختلاف مواضعهم كفلاحين: مُلاكًا ومستأجرين وعاملين زراعيين على المشهدين السياسي والاجتماعي في فترة الدراسة (2005–2015)؟

تبدو محاولة مقاربة الاحتجاج الفلاحي شديدة الصعوبة متطلبة توخي الكثير من الحذر؛ إذ أننا نقف أمام روايتين لهما الكثير من الهيمنة عند تناول ظاهرة حراك الفلاحين. فيما ترى الأولى الفلاح بمثابة ذلك الفلاح السلبي المائل دائمًا للخنوع، والذي غاب عن المشهد الاحتجاجي كاملًا في مصر، على الرغم كونه أول وأكثر من تحمل تبعات التحول النيوليبرالي في مصر منذ التسعينيات، وما تمخض عنه من تهميش وإفقار، فإن الأخرى ترى –وهي محاولة لمواجهة الرواية الأولى على أي حال– في ممارسات الفلاحين اليومية أشكالًا من المقاومة متأثرة بكثير من الأدبيات التي تبحث في المقاومة الفلاحية، والتي تنادي بالنظر إلى ممارسات الفلاحين بشكل أبعد من المتعارف عليه من أشكال المقاومة حضرية الطابع في معظمها، إذ أن التظاهر واحتلال الميادين يرتبط بداهةً بالمدينة مثلما يرتبط الإضراب والاعتصام بالعمل لدي الآخرين بأجر، فهل يستطيع الفلاح تحمل قرار التوقف عن العمل سواء في أرضه أو في أرض مستأجرة؟ ولو حدث فمن سيكون المتضرر سوى ذلك الفلاح وأسرته؟ وبالطبع لن يسمح له صاحب الأرض بذلك إذا كان عاملًا زراعيًّا في ظل وجود آلاف المتعطلين في الريف، وفي ظل علاقات عمل غير رسمية تسمح لصاحب الأرض بطرده فورًا، ومن هنا وقع هذا الاتجاه في فخ وصف العديد من أنشطة الفلاحين باعتبارها أنشطة مقاومة، وإعطائها أبعادًا ذات مدلول سياسي أوسع كثيرًا مما هي عليه.

لا يرمي هذا الفصل إلى الخروج برواية ثالثة لوصف تفاعلات الفلاحين الاحتجاجية، بل لرصد تفاعلات الفلاحين مع التحولات التي طالت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف وبما يخص النشاط الزراعي بالطبع، كاشفين عن كونها قد حملت مكوِّنًا يصعب صبغه بلون واحد سواء كان هذا المكون هو الخضوع والخنوع والغياب الكامل أو كان المقاومة والاحتجاج الدائمين، إذ أن الأهم هو رصد طبيعة التحولات التي طرأت على تلك التفاعلات نفسها وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي الأوسع خلال فترة الدراسة.

وبديلًا عن الرواية التي تطرح غياب الفلاح التام عن الاحتجاج يطرح الفصل تساؤلًا: هل كان غيابًا أم تغييبًا؟ وما الأسباب الهيكلية التي ساهمت في رسم مشهد ما وصف بالغياب خاصة بعد عقدين تقريبًا من إجراءات نيوليبرالية أعادت صياغة مجمل علاقات القوة في الريف؟ وبالمثل يتوخى الفصل بديلًا عن رواية المقاومة الدائمة وتفسير التفاعلات باعتبارها احتجاجات بالتمييز بين ما هو احتجاجي، وبين ما هو تأقلم وتكيف مع التحولات، وكيف امتدت انعكاسات التأقلم والتكيف على أوضاع العمل في مصر وبالأخص الأنماط غير الرسمية للعمل، وعلى حجم الهجرة من الريف للمدينة وما يعرف بظاهرة العشوائيات أي الإسكان غير المخطط له، وعلى أوضاع النساء في الريف المصري وتعليم الإناث، وعلى العلاقات الجندرية.

عند البدء في سرد تاريخ فترة محددة ينبغي سؤال أنفسنا أولًا: لمن نريد أن نستمع تحديدًا، فعادة ما تطفو الروايات على فيض واسع من علاقات القوة، ينتج عنها تهميش إحداهما مقابل التركيز على أخرى جاعلة إياها في صدارة المشهد. إذ أنه كما شهدت سنوات التحول النيوليبرالي في مصر أعلى معدلات للنمو في رواية المنتصرين، فإنها قد شهدت معدلات إفقار وتشريد غير مسبوقة في رواية المغلوبين، وهم أكثر من تحملوا ضيم سنوات التحول النيوليبرالي، ودفعوا كلفته دون أن ينظر إليهم أحد، أو تسمع صرخاتهم الآذان التي أصمتها إشادة المؤسسات الدولية بما سمى "التجربة المصرية".

يُبقي هذا الفصل الفلاح محورًا لتلك الرواية وهدفها الرئيسي. فالفلاحون، وتحديدًا صغار الفلاحين، كان لهم النصيب الأوفر من التهميش الاجتماعي، بمعني أنهم لم يكونوا قط مستهدفين بتلك السياسات التي نظمت المسألة الزراعية –والتي كان لها الأثر البالغ على تفاصيل حياتهم– بل كانت تلك السياسات تعبيرًا دائمًا عن علاقات قوة لم يكونوا جزءًا مباشرًا منها ومشاريع سياسية لم يكونوا هم محط نظرها الأول حتى في العهد الناصري، والذي تميز بكونه صاحب أكبر إصلاحات في المسالة الزراعية انعكست لصالح الفلاحين لكنها لم تكن تستهدفهم بالأساس كما سيتضح خلال الفصل. انعكس هذا التهميش على الكتابات التي تناولت المسألة الزراعية وحل فيها الفلاح في

موقع هامشي أمام سرديات وتقارير رقمية بالأساس، ترصد تخلف المسألة الزراعية وتحولاتها والبحث في ثنايا إصلاحها، دون أن تخبرنا الكثير عن أثر تلك الإصلاحات على حياة مواطنين بلغ عددهم في 2011 ما يقرب 5.3 مليون أسرة يعتمدون بشكل كامل أو جزئي على الزراعة لكسب قوت يومهم، أي ما يقرب من 15 إلى 20 مليون من إجمالي 82 مليون نسمة (حبيب عايب 13:2013).

يدفع الفصل بأن الريف والعاملين بالزراعة قد غُيِّبوا عن مشهد الحراك الاجتماعي والسياسي المكثف في مصر في فترة الدراسة نتيجة لتغيرات سابقة نزلت بتنظيم ملكية الأرض الزراعية مع تواتر الإجراءات النيوليبرالية بالتزامن مع إصدار قانون الإيجارات الزراعية الجديد في 1992، والذي دخل حيز النفاذ في 1997 ليحدث تغييرات عميقة وواسعة النطاق في صلب العلاقات الاقتصادية بالريف تمخض عنها إعادة توزيع الأصول (الأرض الزراعية)، ومعها الدخول والثروات من القاعدة العريضة لصغار الفلاحين والمستأجرين والعاملين الزراعيين كل على حدة إلى الشرائح الأعلى دخلًا من كبار الملاك العائدين بقوة والرأسمالية الزراعية الكبيرة، ما نجم عنه من إفقار لقطاعات واسعة تمثل الغالبية من سكان الريف، وتضافرت مع العوامل الديموغرافية (زيادة السكان) والجغرافية (ضيق الرقعة الزراعية) لتدفع بمئات الآلاف خارج قطاع الزراعة إما إلى أنماط من البطالة والبطالة المقنعة أو إلى هوامش المدن بحثًا عن أعمال ضعيفة الإنتاجية للعمالة غير الماهرة في قطاعات كالتشييد والبناء أو خارج البلاد تمامًا بحثًا عن ذات النوعية من الوظائف في البلدان النفطية.

إن الشواهد تظهر أن الزراعة والريف ربما كانا أكثر ما شهد تطبيقًا معمقًا وموسعًا للإجراءات النيوليبرالية تحت زعم رفع الكفاءة والإنتاجية وزيادة الحاصلات التصديرية وتنمية الريف دون رابط واضح المعالم للنشاط الاقتصادي الغالب لسكانه وهو الزراعة. كانت السنوات التالية على دخول القانون حيز النفاذ سنوات حراك اجتماعي كثيف، وربما عنيف في الريف مع محاولات الفلاحين التصدي لمحاولات إعادة توزيع الأصول والدخول لأعلى بالاعتصام والمقاومة الجسدية تارة وباللجوء للقضاء تارة أخرى، ولم

يكن من الممكن المضي قدمًا في إعادة التوزيع لأعلى هذا إلا باستقدام أدوات القمع لدى الدولة لفرض علاقات الملكية الجديدة، وهو الأمر الذي أصبح ممكنًا بشكل متزايد مع تداخل رأسمالية الريف الكبيرة والمتوسطة المطرد مع أجهزة الدولة التنفيذية من خلال شبكات عائلية وروابط صداقة، وبحلول عقد الاحتجاج العمالي والسياسي بدءًا من 2005/2006 كانت التغييرات قد أخذت مجراها في الريف وخصوصًا في قطاع الزراعة لصالح ترتيبات على المستوى الجزئي للفرد والأسرة، وهو ما ظهر في توسع قطاع الخدمات الهامشية واللا رسمية في الريف مع خروج العمالة بعيدًا عن الزراعة، ومع الهجرة الداخلية والخارجية المذكورة سابقًا، فلم يكن هناك ما يستدعي الاحتجاج أو محاولات التنظيم الجماعي على غرار ما كان يجري في المدن، وإن وجد الاحتجاج طريقه إلى الريف ولكن هذه المرة بشكل منبت عن الزراعة وعن سؤال الأرض بانفجار احتجاجات هنا وهناك على مستوى القرى والمدن الصغيرة على غياب أو تردي الخدمات العامة، وهو ما أطلق عليه في هذا الفصل "الاحتجاج الريفي" تمييزًا له عن الاحتجاج المرتبط بالزراعة خصوصًا.

إن حالة الريف، وفي القلب منه النشاط الزراعي في مصر، تكشف بجلاء أن الإفقار وتزايد البؤس بل وغلبة الظلم الاجتماعي والاقتصادي بإعادة توزيع الأصول والدخول والثورات من أسفل لأعلى، أي من الأفقر إلى الأغنى، قد لا تكون شرطًا ضروريًّا للفعل السياسي سواء بالتنظيم أو الاحتجاج من جانب المتضررين، بل يمكن القول إن الإفقار في الريف المصري –حيث أطلقت يد الإجراءات النيوليبرالية– كان عاملًا وقف ضد فرص إقدام الفلاحين على فعل سياسي ناجح خاصة في ظل التركة السياسية الموروثة من العهد الناصري، والتي لم تسمح قط للفلاحين بالحضور على المشهد السياسي كقوة مستقلة على الرغم من استفادة الكثير منهم بإجراءات الإصلاح الزراعي.

يمضي هذا الفصل بتعريف من هو الفلاح تحديدًا وما المقصود بالريف والزراعة وما الرابط بينهما عبر الفترات التاريخية، ويرجع في شرح جذور تغييب الفلاحين في فترة الدراسة إلى بداية دولة ما بعد الاستقلال في مصر، وخصوصًا الناصرية الزراعية

والإصلاح الزراعي، والتركة التي يمكن الانطلاق منها لفهم ما جرى في ريف مصر منذ التسعينيات، ثم يتعرض الفصل لتفكيك الناصرية الزراعية والإصلاح الزراعي العكسي منذ 1992، وكيف تفاعل الفلاحون معه بالفعل المباشر الجماعي على مستوى القرية تارة وبمحاولة اللجوء للتقاضي تارة أخرى، قبل اللجوء لحلول جزئية مباشرة قد تفسر لنا أين كان الفلاحون تحديدًا في فترة الحراك الكبير 2006-2016 محل الدراسة.

2) من الفلاح؟

إن الفلاح هو من يفلح الأرض ويستخدم قوة عمله ومجهوده البدني لكي تثمر، ولا يقف هذا التعريف أمام شكل الحيازة الزراعية، طالما يجني هذا الفلاح كل أو جزءا من دخله من خلال الأرض الزراعية، وبالتالي قد يكون الفلاح مالكًا أو مستأجرًا أو عاملًا زراعيًّا. وقد رأت بعض الكتابات (حبيب عايب 2013: 16) أنه في وضع الزراعة في مصر، والتي تقوم غالبيتها على الري الدائم، تستطيع الأسرة القيام على زراعة ما يقرب من 20 فدانًا، فيما رأت كتابات أخرى (حسنين كشك 2012) –وأميل للاتفاق معها– أن مساحة خمسة فدادين هي المساحة المناسبة لكي تستطيع الأسرة زراعتها دون الحاجة إلى الاستعانة بعمال زراعيين. وذلك تحديدًا بسبب خصوبة الأرض الزراعية وطبيعة المناخ في مص، حيث الشمس المشرقة طوال العام، ومياه الري المتاحة على الدوام، مما يجعل البلاد أشبه بصوبة زراعية مفتوحة على الهواء التي تجعل الأراضي الزراعية في مصر من الأكثر إنتاجية على مستوى العالم، بسبب إمكانية الحصول على إنتاجية مرتفعة من محصولين أو ثلاثة في السنة من نفس مساحة الأرض، أو بعبارة أخرى إن حيازة ما يقارب من خمسة أفدنة ينتج سنويًّا ما يوازي إنتاج من 10 إلى 15 فدانًا. (تيموثي ميتشل 349:2010).

يمثل هؤلاء الذين يمتلكون خمسة أفدنة أو أقل ما يقرب من 90.4 بالمئة من جملة حائزي الأرض في مصر، ويمتلكون ما يقرب من 47.2 بالمئة من الأرض (حسنين كشك 2012). ويمكن تقسيم الفلاحين إلى عمال زراعيين لا يمتلكون سوي قوة عملهم، وفلاحين فقراء وهم الذين يحوزون أقل من فدان قد يكون جزء منه ملكًا لهم

فيما يكون الجزء الآخر عن طريق الإيجار، ويضطرون لبيع قوة عملهم سواء في مواسم العمل الزراعي، أو خارج القطاع الزراعي لتعويض المصروفات المالية، وغالبًا ما يكون إنتاجهم الزراعي موجهًا للأسرة (الإنتاج الزراعي العائلي)، وعادة ما يمتلكون بعض الدواب والطيور تساعدهم أيضًا على تدبر حاجاتهم الغذائية وتحسين أوضاعهم المالية.

أما صغار الفلاحين فهم هؤلاء هم الذين يحوزون ما بين فدان واحد وخمسة فدادين، ويمتلكون بجانب الأرض رأسمالًا صغيرًا أو أدوات ضرورية للزراعة كالمحاريث أو ماكينات للري أو ماكينات لطحن الحبوب. أما الرأسماليون الزراعيون، وهم خارج دائرة بحث هذا الفصل، فأولئك تزيد ملكيتهم عن خمسة فدادين، وهم يمثلون تقريبًا 9.6 بالمئة من جملة الحائزين فيما يحوزون نحو 52.8 بالمئة من الأرض الزراعية (حسنين كشك 2012)، ولا يقومون على الزراعة بأنفسهم بالطبع، وإنما يستأجرون عمالًا زراعيين، ويمتلكون رأسمالًا وافيًا للاستثمار في الزراعة، ويركزون زراعتهم على المحاصيل ذات العوائد المادية المرتفعة والقابلة للتصدير مثل الخضروات والفاكهة والورود، وعادة ما يكونون مستفيدين من القروض والامتيازات التي تمنحها الدولة والتسهيلات الضريبية أو من وفرة العمال الزراعيين ذوي الأجور الرخيصة والعاملين بشكل غير رسمي، ما يجعل أصحاب رأس المال غير ملتزمين تجاههم بأي حقوق. كما يتضح أنهم ينتمون إلى عائلات كبرى ممتدة ترتبط بعلاقات وثيقة بالسلطة الحاكمة عن طريق عدة أشكال منها انضمام بعض أعضائها للمؤسسات التنفيذية المهمة الجيش والشرطة والقضاء، أو مؤسسات التمثيل السياسي مثل المجالس المحلية، والمجالس النيابية، أو مؤسسات تمثيل الفلاحين الجمعيات والتعاونيات الزراعية (أشرف عبد اللاه محمود 2010).

ولأن الأرض هي الوسيلة الرئيسية للإنتاج فلا يمكن رواية قصة الفلاح دون التعرض لعلاقته بالأرض الزراعية فهي بالنسبة له ليست وسيلة إنتاج للحاصلات الزراعية فحسب بل منها يطعم أسرته ودوابه، ويتحدد على أساسها وجوده الاجتماعي في المجتمع الريفي وترتبط الأرض بمفاهيم الشرف والكرامة، لذلك فهي تعني أكثر من مجرد

عنصر للإنتاج. لذا فقد عكست تحولات المسألة الزراعية من أرض وأدوات إنتاج ونمط إنتاج نفسها بقوة على حياة الفلاح وأشكال احتجاجه وأنماط تنظيمه.

فلاحو مصر ملح هذه الأرض هم أبطال روايتنا نرصد كيف انعكست سنوات التحول النيوليبرالي على حياتهم: هل احتجوا وكيف؟ وكيف تأقلموا مع الأوضاع الجديدة؟ وكيف جرى تنظيمهم؟ ولا سبيل للإجابة بالطبع على هذه التساؤلات دون تحديد من هو ذلك الفلاح بطل الرواية الذي نتحدث عنه، وما طبيعة التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي مر بها وصولًا للتحول النيوليبرالي؟ وكيف تركت تلك التحولات بصمتها عليه؟

3) السياسات العامة بين ما هو زراعي وما ريفي

يلقي هذا القسم من الفصل الضوء على طبيعة التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدولة المصرية منذ يوليو 1952، وكيف انعكست هذه التحولات على تشكيل مفهومي التنمية الزراعية والريفية. ونقصد بمفهوم التنمية الزراعية تلك الحزمة من السياسات والقوانين التي نظمت أشكال الحيازة المختلفة للأراضي الزراعية بين ملكية وإيجار، وتلك الأخرى المعنية بمدخلات عملية الزراعة من تنظيم عملية الري وتوزيع الأسمدة والبذور واختيار نوع المحاصيل المزروعة، كما تشمل عملية تسويق وبيع المحاصيل الزراعية وتمويل عملية الزراعة، إضافة إلى وضع قواعد لحق التنظيم للفلاحين في تعاونيات زراعية أو نقابات. أما مفهوم التنمية الريفية فيقصد به تلك السياسات المعنية بحياة سكان المناطق الريفية ومفاهيم التنمية الاقتصادية التي استهدفتهم وما صاحبها من خدمات اجتماعية مقدمة لهم من صحة وتعليم وإسكان ومرافق عامة، وتنصب المحاولة هنا على رصد كيفية انعكاس سياسات التنمية الريفية والزراعية على حياة الفلاحين وسكان الريف.

مرت مصر بثلاثة مراحل أساسية عند النظر لسياسات الدولة الاقتصادية، وهي: مرحلة رأسمالية الدولة والاقتصاد الموجه للداخل (الناصرية) فيما كانت لثانية تتميز بالانفتاح

الاقتصادي وبدايات إرساء قواعد الليبرالية واقتصاد والسوق (الساداتية وبدايات عصر مبارك) وصولًا للمرحلة الأخيرة ما يصح أن نطلق عليه غلبة السياسات النيوليبرالية، وكان لكل مرحلة منهم بصمتها المختلفة على سياسات التنمية الزراعية والريفية.

3.1) الناصرية الزراعية

شهدت الفترة ما قبل 1952 عدة ملامح مهمة فيما يخص الريف والزراعة في مصر تجدر الإشارة إليها لمحاولة فهم طبيعة التحولات التي انتهجها النظام الناصري فيما بعد، يتعلق الملمح الأول بشكل الملكية الزراعية حيث تركزت ملكية الأراضي في أيدي أعداد قليلة من الملاك مثلوا نحو 0.1 بالمئة من الإجمالي، كانوا يملكون خُمس الأرض الزراعية أي نحو 20 بالمئة بينما كان 0.4 بالمئة يملكون 33 بالمئة من الأراضي الزراعية، أي ثُلثها، وفي المقابل كان 95 بالمئة من الملاك يتحكمون فيما يقرب من 35 بالمئة من الأرض. إضافة إلى ذلك فإن 44 بالمئة من ساكني الريف كانوا فلاحين بلا أرض (حبيب عايب 2010). ويجدر بنا تأمل هذا المشهد قليلًا فيما يخص أنماط الملكية، وظاهرة الفلاحين بلا أرض لأنه سيعاود الظهور مرة أخرى عقب التحولات النيوليبرالية في التسعينيات.

وقد كان الملمح الآخر هو ذلك التداخل بين نمطي الإنتاج الإقطاعي والرأسمالي وإن طغى الأخير على المشهد، ويمكن إبراز ذلك من خلال الشواهد التاريخية التي تبين نمط الإنتاج الإقطاعي التي تمثلت في ملكية العِزَب والسخرة وفرض الضرائب، وإلى جانب ذلك ظهر نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية والتي تمثلت في تحول الأرض الزراعية إلى سلعة، واتجاه الإنتاج للسوق، والتركيز على المحصولات النقدية، ووجود جناح من الرأسمالية الزراعية الأجنبية، وظهور العمل المأجور ونموه كميًّا على الأقل من خلال عمال الزراعة وعمال التراحيل (أشرف عبد اللاه محمود 2010).

وكان الملمح الثالث هو المركز الاحتكاري الذي تمتع به كبار الملاك في ملكية الأرض والسيطرة على الموارد المالية عبر احتكارهم معظم القروض القصيرة والمتوسطة، بينما ظل

صغار الفلاحين (الأغلبية) خارج نطاق سوق الائتمان. وقد تمخضت عملية المضاربة الشديدة في سوق الأرض الزراعية عن تضخم في أسعار الأرض الزراعية دون زيادة في إنتاجيتها (محمود عبد الفضيل 1978: 13-14)، وما نتج عن ذلك من مستويات من الفقر والتهميش شديد الضراوة لطبقة الفلاحين، مما كشف عن بوادر أزمة اجتماعية مستفحلة، لدرجة أن أصبح الإصلاح الزراعي موضوعًا سياسيًّا ملحًا حيث تم التقدم بمشروعات قوانين الإصلاح الزراعي للبرلمان في سنوات 1945، 1948، 1950، بالطبع لم يكتب لأي منها الصدور كقانون وذلك بسبب سيطرة كبار الملاك على المشهد السياسي والاقتصادي في مصر مما حال دون صدور أي قانون يمس ملكيتهم الزراعية (أشرف عبد اللاه محمود 2010).

هذا هو المدخل لفهم مغزى الإصلاح الزراعي الناصري وهو تقويض سلطة كبار الملاك السياسية والاقتصادية، بالتوازي مع تحويل رأس المال الزراعي نحو القطاع الصناعي (حبيب عايب 2013). وعلى الرغم من أن الإصلاح الزراعي لم يكن هدفه الوحيد أو الأول مساعدة الفلاحين الفقراء، إلا أن انعكاساته لا تخطئها العين، لتكشف الناصرية الزراعية عن صيغة تزاوج بين مفهومي التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وهو الذي ظهر بوضوح في الخطاب الناصري الذي كان يتحدث عن "مدارس ومستشفيات لأبناء الفلاحين"، والفلاحون هم ساكنو الريف في الوقت نفسه، وتجلى ذلك في إنشاء الوحدات الاجتماعية المجمعة، والتي كانت تشتمل على مدرسة إلى جانب وحدة صحية ووحدة الزراعية، وسيتناول القسم التالي ببعض التفصيل كيف تجلت الناصرية الزراعية في كل من التنمية الزراعية والتنمية الريفية (صقر النور 2014).

3.1.1) إعادة تعريف علاقات الملكية الزراعية

كان الإصلاح الزراعي هو العمود الرئيسي في سياسات التنمية الزراعية الناصرية، وارتبط الإصلاح الزراعي بتحولين رئيسيين كان الأول منهما مرتبطا بشكل الملكية للأراضي الزراعية فيما كان الثاني يتصل بإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

فيما يخص شكل الملكية للأراضي فقد وضع القانون رقم 178 الصادر في 7 سبتمبر 1952 (والمعروف بقانون الإصلاح الزراعي) حدًا للملكية الزراعية بـ200 فدان للفرد و100 فدان لكل ابن، وفي عام 1958 تقرر تحديد جديد بـ300 فدان لكل أسرة. وقامت الدولة بتمويل الإصلاح الزراعي عن طريق منح صغار الفلاحين المنتفعين بأقل من خمسة أفدنة (ملاكًا ومستأجرين) قطع أراض تتراوح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة من الأراضي المصادرة من كبار الملاك على أن يقوم الملاك الجدد بتعويض كبار الملاك ماديًا على مدار ثلاثين سنة بـ210 جنيه للفدان الواحد، في الوقت الذي كان سعر الفدان في السوق عام 1951 يقدر بـ400 جنيه (حبيب عايب 56:2013). وقد ألزمت الدولة الفلاحين الذين جرى توزيع أرض الإصلاح الزراعي عليهم بسداد ثمنها على مدى أربعين سنة في صورة أقساط سنوية بالتزامن، وتم تخفيض ثمة الفدان للنصف بموجب القانون رقم 128 لسنة 1961 ثم ما لبث أن خفض للربع بموجب القانون رقم 138 لسنة 1964.

ثم تلا ذلك المرحلة الثانية من الإصلاح عام 1961 عبر قانون 27 لسنة 1961 والذي خفض سقف الملكية إلى 100 فدان لكل أسرة، ثم بصدور القانون رقم 15 لسنة 1963، والذي بموجبه حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية، وما في حكمها، والنص على أن تؤول ملكيتها للدولة، ثم ليُخفَض مرة أخرى سقف الملكية الزراعية إلى 50 فدانا، و100 فدان للأسرة المكونة من أب وأم وأطفال قُصَّر عام 1969 مع إصدار القانون رقم 50 لسنة 1969.

فيما بين عامي 1952 و1970 وعبر تطبيق نظام الإصلاح الزراعي تغيرت ملكية أكثر من 950 ألف فدان، وهو ما يوازي نحو 15 بالمئة من إجمالي الأرض الزراعية وقتها، واستفاد من الإصلاح ما يقارب 341,982 أسرة أي ما يوازي 1.7 مليون مواطن (نحو 9 بالمئة من سكان الريف) (حبيب عايب.2013: 57). لنرى أخيرًا خلال نحو 18 سنة من التحولات أن حجم الملكية المنتقلة لا يوازي تلك الحملات التي استهدفت الناصرية بالتأييد أو بالمعارضة، ليتضح لنا مرة أخرى أن الإصلاح الزراعي

لم يجر تغييرًا راديكاليًّا في هرم الملكية الزراعية بقدر ما استهدف قمة الهرم المهددة لاستقراره السياسي. وقد اقتصرت عملية إعادة توزيع الأرض من الملكيات الكبيرة إلى الملكيات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة) أما الملكيات المتوسطة (50-5 فدانا) فقد بقيت دونما تغير يذكر (94.31 بالمئة، و5.3 بالمئة على الترتيب) مع ملاحظة أن نسبة ما يملكه صغار الحائزين ازدادت من 35.4 بالمئة قبل عام 1952 إلى57.1 بالمئة في عام 1965، بينما نسبة الملكية المتوسطة للأرض لم تتغير خلال الفترة ذاتها فكانت 30.4 بالمئة قبل عام 1952 ووصلت إلى30.3 بالمئة سنة 1965 (حبيب عايب 58:2013).

وعلى صعيد تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فقد تم ضمان الحقوق القانونية للمستأجرين بداية من قانون الإصلاح الزراعي رقم 178 لسنة 1952 مرورًا بالقانون 17 لعام 1963 وصولًا إلى القانون 52 لعام 1966، حيث ضمن للمستأجر البقاء على الأرض الزراعية عبر تحديد مدة الإيجارات بحيث لا تقل عن ثلاث سنوات، ومنع المالك من فسخ التعاقد من المستأجر حتى وإن انتهت مدة الإيجار، بل وحتى في حالة وفاة المستأجر كان القانون يضمن نقل العقود للورثة بشكل تلقائي في حالة وجود أحد المزارعين ضمن الورثة، ونفي أيضًا حق المالك في فسخ التعاقد منفردًا. على مستوى قيمة الإيجار فقد نص القانون على تثبيت القيمة بما يماثل سبعة أمثال قيمة الضريبة العقارية، وبهذا انخفضت قيمة الإيجار الزراعية للفدان من 35 جنيها للفدان إلى 21 جنيها في المتوسط عام 1952.

وقد كانت إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر تحولًا لا يقل تأثيرًا عن نقل الملكية الزراعية حيث قضى إلى حد كبير على ظاهرة فلاحين بلا أرض، وضمن للفلاحين المستأجرين استمرار الإنتاج لمدة أطول، ونقل للحيازة للورثة كما سبقت الإشارة، وتجذر مفهوم "الزراعة العائلية" في الريف المصري عبر نقل الملكية الزراعية وتعديل علاقة المالك بالمستأجر، كوحدة إنتاجية بديلًا عن الشكل الإقطاعي.

أما فيما يتعلق بالتعاونيات فقد تم إنشاء قطاع عام تعاوني يضم نحو 950 ألف فدان بما يناهز 15 بالمئة من الأرض الزراعية في مصر التي تمت مصادرتها بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعي، هذا وفي الوقت الذي أعطت فيه الدولة للفلاحين الحق في الملكية القانونية للأراضي، احتفظت لنفسها بدور المنظم في عملية الإنتاج بالانفراد وحدها بقرارات الإنتاج والتوزيع وإدارة الفائض الاقتصادي الذي ينتجه الفلاحون، والتصرف فيه دون مشاركتهم. وتقوم الدولة بذلك بداية من رسم السياسات الزراعية وإدارة الإنتاج من خلال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، والجمعية التعاونية، وقد اتسع القطاع العام في الزراعة بعد أن وصل حجم الأرض التي قامت الدولة باستصلاحها إلى 750 ألف فدان في نهاية الستينيات جلها في الصحراء، ومن هنا توسعت مساحة الأرض التي تقوم الدولة بإدارتها، كما توسع دور الدولة من حيث مجالات التدخل ليمتد من الإنتاج إلى التمويل والتسويق عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية، والمؤسسة المصرية العامة للائتمان، ومن هنا تحكمت الدولة في المدخلات والمخرجات في عملية الزراعة، وصولًا إلى آليات التسعير الجبري للحاصلات الزراعية الرئيسية وفي مقدمتها القطن الذي كانت تحتكر الدولة تجارته بغية تعبئة جانب مهم من الفائض الاقتصادي الزراعي (عادل غنيم 376:1986).

شكلت الناصرية نمطها من رأسمالية الدولة في إدارة المسألة الزراعية عبر قوانين الإصلاح الزراعي وما شكلته من تغييرات في شكل الملكية وعلاقة المالك بالمستأجر وتوسع الدولة في السيطرة على الأراضي الزراعية سواء تلك المصادرة أو المستصلحة، وتنظيم عملية الإنتاج والتسعير والتمويل. بالتوازي مع ذلك، فقد تداخل نمطان من الإنتاج في الريف؛ الأول منهما متعلق بأسلوب الإنتاج السلعي الصغير، والذي يجمع بين خضوعه لرأسمالية الدولة الزراعية من جانب، واستغلال الرأسمالية الريفية والزراعية من جانب آخر، والذي سوف يمثل القاعدة العريضة للنمو التلقائي للرأسمالية في الزراعة، والمتداخل والمشكل لقاعدة النمط الثالث للإنتاج الرأسمالي والذي تشكل بالأساس نتاج عجز الدولة عن

السيطرة عن النمو التلقائي للرأسمالية، وبدايات تغير موازين القوي الطبقية في الريف لصالح الرأسمالية الزراعية (عادل غنيم 1986:377).

كان لتلك التحولات انعكاسها السلبي على العمالة الزراعية، بسبب استغناء كبار الملاك الذين تم تحديد أو مصادرة أراضيهم عن العمال، بالإضافة إلى أن الملاك الجدد كان يتولى معظمهم الزراعة (عائلية الطابع) بأنفسهم، وبالتوازي لم تكن الأراضي المطروحة للتأجير كافية لخُمس العدد الراغب في التأجير كما يعترف سيد مرعي، فقد ارتفع الفائض من العمال الزراعيين من 42 بالمئة إلى 47 بالمئة خلال الفترة من 1947 إلى 1954 (إبراهيم عامر 1958:156).

ورغم ما أبدته الناصرية من محاولة لضمان حقوق العمالة الزراعية عبر المادة رقم 38 من قانون الإصلاح الزراعي، والتي نصت على قيام لجنة يُشكّلها وزير الزراعة بتعيين أجر العامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام، على أن تكون اللجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير، ثلاثة يُمثلون ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين. ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذًا إلا بعد تصديق وزير الزراعة عليه. وقد أصدر وزير الزراعة قراره بوضع حد أدنى للعامل الزراعي 18 قرشا للرجل و10 قروش للأولاد والنساء والبنات فيما حدد ساعات العمل بثمان ساعات. بيد أن الدولة لم تستطع ضبط العلاقة بين الملاك والعمال وفقا للقانون، وذلك نظرا لغياب طلب مطرد على العمالة الزراعية مدفوعًا بارتفاع الفائض من العمال، ولطبيعة مهنة الزراعة التي عادة ما تُدفع أجورها دفعة واحدة ولا ترتبط بساعات عمل محددة وتبقى موسمية الطابع في مواعيد عملها على حسب مواسم الحصاد أو البذر في الوقت الذي لم يصدر وزير الزراعة قرارات متواكبة برفع الحد الأدنى وفقا للتغييرات الاقتصادية، فظل الحَكَم الرئيسي في تحديد أجر العامل هو المالك، وهو أمر سيكون له بالغ الأثر في مراحل لاحقة على نمط احتجاج العمالة الزراعية إذ سيغيب الأفق الحقوقي للمطالبة به عند استلابه عند غلبة التحولات النيوليبرالية، وبذلك وُلدت العمالة الزراعية

في إطار مواز للإطار القانوني الرسمي لتصبح بعد ذلك لقمة سائغة في فم النيوليبرالية تحت مسمي القطاع غير الرسمي.

3.1.2) النقابية الناصرية

وعلى الرغم من أن التجربة النقابية الناصرية في قطاعات الصناعة والخدمات قد ارتبطت بالدولة بعدما أشرف الرئيس عبد الناصر على تأسيس الاتحاد العام لعمال مصر سنة 1957، إلا أن هذه النقابات عملت كمظلة حماية قانونية واجتماعية –نسبيًّا– وتجربة وخبرة تنظيمية فريدة من نوعها كان لها آثارها على أنماط التنظيم والاحتجاج الذي اتخذته الحركة العمالية فيما بعد في سنوات التحول النيوليبرالي، لم يحظ بمثلها العمال الزراعيون. فتشكيل الاتحادات العمالية والنقابات الذي أصدرته وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في ديسمبر 1956، لم يتحدث عن نقابة للفلاحين أو العمال الزراعيين بأكثر من الإشارة إلى أن الوعي النقابي ضعيف في المحيط الزراعي بسبب نفوذ الإقطاعيين، ولم يتحدث سيد مرعي في كتابة الشهير "الإصلاح الزراعي" عن نقابات للعمال الزراعيين (إبراهيم عامر 1958:157)، ولم يحمل المشروع الناصري حق التنظيم الحر للعمال الزراعيين خارج هيمنة الدولة كأحد تصوراته عن الإصلاح الزراعي، وهو أيضًا ما كانت له انعكاسات شديدة الوضوح على أنماط مقاومة واحتجاج الفلاحين وأشكال تنظيمهم بعد ذلك في ظل التحولات التي طرأت عليهم، فغياب خبرة تنظيمية ومظلة حماية قانونية واجتماعية كان له الأثر البعيد على تلك الأشكال كما سيتضح لاحقًا.

أما على مستوى التنمية الريفية بين سنتي 1952 و1956 فقد قامت الدولة ببناء ما يقرب من 250 وحدة اجتماعية مجمعة في الريف، كان يضم كل منها وحدة صحية ومدرسة ابتدائية ووحدة زراعية ووحدة اجتماعية، تخدم كل وحدة منها ما يقرب من 15 ألف مواطن، ليرتفع عدد الوحدات الصحية من 222 في سنة 1952 إلى 585 في 1958، كما أقر مشروع ناصر للرعاية الصحية الذي يقضي بإنشاء 400 وحدة

قروية، كما أتاحت منظومة التعليم المجاني فرصة أكبر لأبناء الفلاحين للتعليم (صقر النور 2014).

يهدف هذا الجزء من الفصل إلى تحليل ما تعنيه بالناصرية الزراعية ومحاولة رسم صورة أكثر وضوحًا لها. فعلى الرغم من اندماج مفهومي التنمية الزراعية والريفية معًا، وعلى الرغم من تحسن مستوى معيشة صغار الفلاحين والفلاحين دون أرض الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي، وانخفاض الفقر الريفي في مصر إلى نحو 50 بالمئة في الفترة من (1951- 1965)، فقد كانت فلسفة الإصلاح الزراعي تعبر عن حل لمشكلة السلطة مع كبار الملاك، أكثر من كونها استهدافًا لحل مشكلة صغار الفلاحين، وقد نجح برنامج الإصلاح في هدفه الأول من حيث تقويض سلطة كبار الملاك الزراعيين إلا أنه فشل في الهدف الثاني، وهو نقل رأس المال الزراعي نحو الصناعة، إذ تحول رأس المال المتحرر من الأرض إلى الاستثمار العقاري والذي بلغ نحو 45 مليون جنيه في عام 1955 بينما لم تزد الاستثمارات في الصناعة عن 6 ملايين في العام نفسه (إبراهيم عامر 152:1958). وعلى الرغم من تجلي الإصلاح الزراعي في شكل الملكية الجديد وإعادة تعريف علاقة المالك بالمستأجر إلا أنه لم يتناسب مع مساحة الأرض الموزعة أو المؤجرة. فمع النمو السكاني لم يعد يكفي أن يمتلك الفلاحون أرضًا صالحة للزراعة بل وجب تناسب حجم هذه الأراضي مع احتياجات الفلاح وأسرته على المدى الطويل، لينتهي الحال بالإصلاح إلى تفتيت للأراضي الزراعية وزيادة الحيازات وصغر معظمها وقزمية البعض الآخر، وهو المشهد الذي سيُستخدم حجةً قويةً لتبرير السياسات النيوليبرالية مستقبلًا واسترجاع الأراضي مرة أخرى لصالح كبار الملاك الجدد.

3.2) تفكيك الناصرية الزراعية: المرحلة الأولي (سياسات الانفتاح)

في عام 1975 أعلن الرئيس السادات ملامح السياسات الاقتصادية الجديدة عبر ورقة أكتوبر فيما وصف بـ"الانفتاح"، والذي كان يعني انتصار مسار رأسمالية السوق على رأسمالية الدولة الوطنية، مما عنى تصفية الإصلاح الزراعي ومنجزاته تدريجيًّا بالتوازي مع تقليص دور آليات رأسمالية الدولة في الزراعة لتحل محلها آليات السوق الرأسمالية. وكما

ارتبط الإصلاح الزراعي بتنحية كبار الملاك عن المشهد السياسي كما سبقت الإشارة، فقد شكَّل التصالح معهم وإعادة دمجهم داخل بنية النظام السياسي هدفًا لنظام السادات، وهم أصحاب النفوذ والثقل السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الريفي، وبالتالي ينعكس اندماجهم داخل بنية النظام السياسي من مؤسسات الدولة المركزية الجيش والشرطة والقضاء أو عضوية الحزب الحاكم على تشكيل نمط من الهيمنة على تمثيل "الفلاح" (والتي ستصبح محل صراع شديد مع التحول النيوليبرالي، وعلى قدرتهم على تحقيق ضبط اجتماعي في الريف)، وتهيئة ما أُطلق عليه مناخًا جاذبًا للاستثمار كنقطة البداية فيما يمكن اعتباره تحرير القطاع الزراعي أو الإصلاح الزراعي المضاد أو تفكيك الناصرية الزراعية كرَّة ثالثة. وكما شكّل الدمج بين مفهومي التنمية الزراعية والريفية أهم ملامح الناصرية الزراعية، فقد شكل الفصل بينهما أهم ملامح سياسات الانفتاح الاقتصادي.

جرى أولًا تعديل حد الملكية الزراعية التي سبق ووضعها الإصلاح الزراعي، وكان ذلك بإصدار قانون الأراضي الصحراوية لعام 1981، والذي رفع الحد الأقصى للملكية من 50 إلى 300 فدان للفرد، مع رفع ملكية الشركات إلى 10,000 فدان بمناطق الاستصلاح بالصحراء. وجرى استبعاد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من كونها الوسيط الذي يدير الأراضي محل الحراسة، كما كان الحال بموجب القانون رقم 69 لسنة 1974 والذي تم تعديله بالقانون 141 لسنة 1981 الخاص بالإفراج عن أراضي الحراسة. وفي الفترة ما بين 1974 و1981 تمت إعادة ما يقرب من 147,000 فدان لكبار الملاك مره أخرى، وهي الأراضي التي كان صغار الفلاحين يستأجرونها من الإصلاح الزراعي، وفي يونية 1983، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها، والذي بمقتضاه تم إلغاء القانونين رقمي 127 لسنة 1961 و104 لسنة 1964، والذي كان يقضي بأن تؤول ملكية الأرض الزراعية التي تم الحصول عليها بمقتضي قانون الإصلاح الزراعي رقم 178 لسنة 1952 إلى الدولة دون مقابل، وتم تقدير التعويض الذي تلتزم به الدولة بنحو 300 مليون جنيه (عادل غنيم 1986:378).

استهدفت تلك التعديلات أولًا تشجيع المستثمرين عبر زيادة حجم الملكية وتشجيع رؤوس الأموال الضخمة للاستثمار في الزراعة، وثانيًا طمأنة المستثمرين عبر إعادة رسم مناخ استثمار تتمتع فيه الملكية الخاصة بالضمانات والحماية الكافيتين، مع وجود مؤسسة القضاء بقوة كحامية لحقوق المستثمرين في مواجهة أي تغول محتمل من قبل الدولة، وعبر إعادة بعض الأراضي وتعويض البعض الآخر كرسالة مفادها أن الدولة لن تقدم على أي إجراءات شبيهة بتلك التي أقدمت عليها عشية الإصلاح الزراعي من تحديد الملكية الزراعية أو مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها بل على العكس فالدولة ماضية في الطريق المعاكس؛ نحو تفكيك ما أنجزه الإصلاح الزراعي (Moustafa 2007).

وقد ارتبط تفكيك الناصرية الزراعية أيضًا بالتحرير الكامل لأسعار المدخلات والمنتجات الزراعية، والإلغاء التدريجي لكافة أشكال الدعم ومدخلات عملية الإنتاج، ومضت تلك العملية بالتوازي مع تقديم القروض الميسرة والأراضي المستصلحة لصالح المستثمرين الزراعيين (حبيب عايب2013 :70).

على صعيد إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فقد حدد القانون رقم 67 لسنة 1975 القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة العقارية التي تمت مضاعفتها ليرتفع سعر إيجار الفدان من 21.9 إلى 50 جنيهًا (عادل غنيم 380:1986)، كما جرَّد المستأجر من بعض الحقوق عبر إعطاء المؤجر الحق في فسخ التعاقد إذا تكرر تأخر المستأجر عن سداد القيمة الإيجارية كلها أو بعضها متجاوزًا مهلة الدفع، وألغيت لجان فض المنازعات بين الملاك والمستأجرين، وأحيل الاختصاص إلى القضاء. وقد كان ذلك جزءًا من تصور نظام السادات عن دور مؤسسة القضاء في سياسات التحرير الاقتصادي والتعاطي مع الفصل بين السلطات وتوسيع صلاحيات القضاء كأحد مقومات جذب الاستثمار وطمأنة المستثمرين، وكان لنقل فض المنازعات إلى ساحات التقاضي أثره السلبي على صغار الفلاحين إذ أن الولوج للقضاء لا يقوم على فرص متاحة للجميع على قدم المساواة، بل على العكس، فقد تمتع المؤجرون بامتيازات فعلية ترجع إلى

حيازتهم لإمكانيات مادية أكبر، والتي تمكنهم من التعاقد مع محامين من ذوي الأجور العالية، بالتوازي مع طبيعة علاقتهم بالسلطة الحاكمة وما تمثله تلك الأجهزة من رأسمال رمزي عند الدخول في أي صراع أو عند استخدام أدوات ضغط أحيانًا حيث تستفيد العائلات الكبيرة من وجود أبنائها في تلك المناصب. كما أنه في تلك الفترة (السبعينيات والثمانينيات) ومع الإلغاء التدريجي للدعم وتحرير أسعار المحاصيل، تنامي ظهور نمط من الإيجارات الزراعية لا يخضع للقانون، وأصبحت عوائده المالية أعلى من تلك الخاضعة للقانون، وبضوابط تحدد بواسطة المالك والمستأجر (حبيب عايب 83:2013). وكان هذا التباين بين نمطي الإيجار الخاضع للقانون وغير الخاضع، واحدًا من الأسباب الرئيسية التي دفعت المؤجرين الخاضعة عقود إيجارهم للقانون للمطالبة بتغييرها وتحريرها وفقًا لقواعد السوق.

كما شهدت فترة الانفتاح تصفية الحركة التعاونية القائمة في الريف، فعقب صدور القانون رقم 176 لسنة 1976 توقف نشاط الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، وحلت محلها بنوك القرى التي تقوم بتوزيع كافة مستلزمات الإنتاج الزراعي على المزارعين سواء كانوا أعضاء في الجمعيات التعاونية أم لا، ومن هنا تم تفكيك تجربة التنظيم الوحيدة التي نعم بها الفلاحون في الفترة الناصرية، وفي المقابل تم إصدار قانون جديد للتعاون الزراعي رقم 122 لسنة 1980، يسمح بإنشاء أشكال جديدة من التعاونيات كهيئات خاصة، والاستفادة من الإعفاءات الممنوحة في القانون، والتي من ناحية أخرى وسعت فعليًّا من دائرة هيمنة كبار ومتوسطي الملاك على التعاونيات. فبعد أن كانت الدولة هي القائم الوحيد على عملية التمويل الزراعي عبر بنك الائتمان الزراعي والتعاوني، تم السماح للمال الخاص عبر البنوك الوطنية الممتدة في الأقاليم إلى القيام بتمويل عملية الاستثمار في الزراعة (عادل غنيم 383:1986).

أما عن التنمية الريفية، فقد اختفى نمط التنمية المركزي (المستند إلى وجود الوحدات الاجتماعية المجمعة) التي استهدفت إقامة مجتمعات متكاملة للفلاحين (صقر النور 2014)، وفي المقابل فقد تم ربط مفهوم التنمية الريفية بالعلاقات الزبونية داخل بنية

النظام الحاكم، حيث ارتبط بناء الوحدات الصحية والمنشآت التعليمية بطبيعة العلاقة بين نواب البرلمان الممثلين عن الريف ومدى قدرة المجتمعات القروية للنفاذ لدوائر السلطة، وهو ما يظهر بوضوح في مستوى التباين في توفر وجودة الخدمات الاجتماعية داخل الريف المصري.

وشهدت هذه الفترة أيضًا البدايات الحقيقية لمساهمة الوكالات الدولية الثلاث: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في رسم السياسات الاقتصادية وما يخص المسألة الزراعية منها، وارتبطت ببرامج تعاون، وتم تشكيل شراكات بين الحكومة والقطاع المصرفي. وعلى الرغم من أن تدخلاتها لم تحظ دائمًا بالنتيجة المتوقعة من جانبها، إلا أنها احتكرت مجال إنتاج المعرفة في الكشف عن أزمة المسألة الزراعية كما ترسمها هي عن تصوراتها للحلول (تيموثي ميتشل 338:2011). وشرعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تطبيق برنامج العمل الخاص بها مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان والذي تم ما بين العام 1986 والعام 1996، وركزت جهودها على إنهاء الإرث الناصري من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما الشق الزراعي منه، وتشجيع الزراعة كثيفة رأس المال على الغرار الأمريكي، وتغيير سياسات التسعير (راي بوش 2015: 166).

3.2.1) ولماذا لم يقاوم الفلاحون؟

لم تُواجَه تلك التحولات المهمة بأشكال مقاومة جديرة بالتوقف أمامها، ويعزى هذا لعدة أسباب أولها كون طبقة الفلاحين الفقراء تحديدًا تعتبر صيدًا سهلًا بالنسبة للسلطة فمن غير المتوقع أن تبدي اعتراضات واسعة النطاق تهدد النظام السياسي خصوصًا في ظل افتقادها لأي حاضنة تنظيمية (خلافًا لعمال القطاع العام على سبيل المثال). فكما منحت الناصرية الفلاحين بعض الحقوق والامتيازات فإنها سلبتهم أدوات مقاومة أي جور محتمل على حقوقهم، وفي القلب من هذه الأدوات حرية التنظيم، سواء على مستوى التنظيم النقابي كما سبقت الإشارة أو في صورة تعاونيات حيث كانت بيروقراطية الجمعيات التعاونية الزراعية أحد أسباب الإضرار بمصالح الفلاحين الفقراء على المستوى

الفعلي، وعزز ذلك من هيمنة كبار ومتوسطي الملاك على هذه الجمعيات والتي شهدت زيادة ملحوظة متزامنة مع الإصلاح الزراعي المضاد.

صبت إجراءات التحرير الاقتصادي في أغلب الأحيان في صالح كبار ومتوسطي الملاك (أصحاب الهيمنة السياسية والاجتماعية)، فقد كان التحول الخاص بإلغاء الحكومة البيع الإجباري عام 1987 لبعض المحاصيل الاستراتيجية، وتحرير بيع بعض المحاصيل الأخرى بنهاية 1991 (حبيب عايب 71:2013) الأثر الإيجابي في زيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، وزيادة الزراعات ذات العوائد المادية المرتفعة والموجهة للتصدير مثل الزهور والخضروات. وقد هلل لذلك البنك الدولي ومؤسسة المعونة الأمريكية باعتباره جنيًا لثمار المرحلة الأولى من عملية تحرير القطاع الزراعي في مصر، دون أن تأخذ في اعتبارها بالطبع طبيعة المستفيدين، ومن لديهم القدرة على الاستفادة من الاندماج في السوق الزراعي في مقابل من تعوقه إمكانياته المادية وحجم حيازته ونمط إنتاجه المرتبط بالزراعة العائلية واحتياجات المنزل والدواب من الاستفادة من تحرير قطاع الزراعة في مصر، مما عمق ازدواجية قطاع الزراعة في مصر أي انقسامها إلى قطاع رأسمالي حديث يمتلك القدرة المادية والفنية القادر على الاندماج والاستفادة من تلك التحولات في مقابل قطاع تقليدي يضم عددًا هائلًا من الحيازات الصغيرة ويمثل القسم الأعظم من الفلاحين المتضررين من تلك التحولات، وهو ما يسقط خطابات التنمية من عليائها المتجاوز للطبيعة المحلية، ليظهر بشكل واضح أننا دائمًا بصدد قرارات تنتج خاسرين كما تنتج رابحين.

تناسي أو أغفل القائمون عن عمد على عملية تحرير القطاع الزراعي سواء الدولة أو المؤسسات الدولية أو المستثمرين فهم تلك العلاقة بين الفقر والقدرة على النفاذ للموارد، والتي تعيد إنتاج نفسها، فالفلاح الفقير لا يمكنه الحصول على الموارد التي من الممكن أن يتمتع بها المستثمر أو حتى متوسطي وكبار الملاك مثل القروض والإعفاءات الضريبية، والولوج للمعارف المختلفة المتعلقة باختيار المحاصيل وربط ذلك بالسوق وتحسين الإنتاج (المعرفة الزراعية) اللازمة لتحديث عملية الزراعة، والنفاذ أيضًا لمؤسسات الدولة والقدرة

على التأثير على قرارتها حتى تلك التي تستهدف المستوى المحلي منها. وأسهم كل هذه الأسباب في زيادة إفقار الفلاحين بأشكال متنوعة، وعلى العكس من حالة المستثمرين أو أصحاب الملكيات الكبرى والمتوسطة حيث قدرتهم على النفاذ للموارد، والتي تساعدهم على مراكمة المزيد من الثروة.

إن هذا المشهد ستتم إعادة رسمه بشكل مختلف بغرض تبرير التحولات النيوليبرالية القادمة، حيث يظهر فيه الفلاح الفقير هو ذلك المتكاسل الذي لا يستطيع الاستفادة من سياسات التحرير بل ويقف بملكيته القزمية عقبة أمام تحديث وتطوير قطاع الزراعة، فيما يأتي المستثمر ليكون هو الأقدر على الاستفادة من تلك السياسات في زيادة نمو قطاع الزراعة وزيادة صادرات مصر الزراعية والمساهمة في خطة الدولة للاستصلاح الزراعي لمواجهة النمو السكاني المتزايد، والاندماج في حزبها الحاكم الداعم للنظام السياسي. كان الأمر الأبعد من تفكيك الناصرية الزراعية، هو كيف يعمل النظام السياسي على إعادة تأسيس نفسه عن طريق إدماج البرجوازية الريفية وكبار العائلات ليس فقط في الحزب الحاكم وإنما في مؤسسات الحكم المختلفة من برلمان وقضاء وأجهزة تنفيذية مهمة مثل الشرطة والجيش.

خفَّف من وطأة هذه التحولات خصوصًا على الفلاحين الفقراء ما شهدته هذه المرحلة من بداية انطلاق أفواج الهجرة إلى الخليج والعراق حيث شكل المهاجرون من الريف نسبة أكبر بكثير من الحضر، وكانت النسبة من ريف الصعيد أكبر من ريف الدلتا نظرًا لارتفاع معدلات الفقر. وكان ذلك بالتوازي مع موجات مكثفة من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى والساحلية، فقد كان قطاعًا العقارات والسياحة قد حققا معدلات نمو مرتفعة مكنتهما من استيعاب أعداد كبيرة من الفلاحين، بالتزامن مع التحاق العديد من الفلاحين أو أبنائهم بالتعيين الحكومي، ما أعاد تشكيل هيكل العمالة في الريف وإن ظلت الزراعة هي النشاط المهيمن في الريف، إذ بلغ حجم العاملين في الزراعة وقتذاك ما يقارب 49.2 بالمئة من إجمالي قوة العمل في الريف انقسموا بين 34.4 بالمئة مالكي أرض زراعية، مقابل 14.8 بالمئة عمالا زراعيين، وتحل مجموعة من

الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية كالصناعات الصغيرة والحرف والتجارة والخدمات في المرتبة الثانية بحوالي 20 بالمئة من هيكل العمالة في الريف، ويأتي في المرتبة الثالثة العمل في الجهاز البيروقراطي للدولة بحوالي 10 بالمئة من هيكل العمل (عادل غنيم 1986: 399).

ساهمت الهجرة الواسعة لقوة العمل الريفية في امتصاص البطالة الريفية الصريحة، وفي رفع أجور العمالة الزراعية (عادل غنيم 1986: 399)، وسيكون هذا المشهد أيضا أحد دوافع القائمين على المسألة الزراعية في مصر إلى المضي في الإصلاحات النيوليبرالية لتعويض قوة العمل المفقودة والحفاظ علة الأجور منخفضة عبر ميكنة الزراعة المصرية بالتوازي مع التخلص من فقراء الفلاحين عن طريق تحويلهم إلى قوة عمل عبر قانون تعديل قانون الإصلاح الزراعي الخاص بإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر كما سيتضح لاحقا.

وانعكس هذا على ظهور ما يمكن أن نطلق عليه "الفلاح بدوام جزئي" حيث لم تصبح الزراعة مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للفلاحين، وإن بقيت بالطبع علاقة الفلاح بالأرض أكثر تعقيدًا من كونها مجرد مصدر رزق. وكان لهذه الظاهرة الأثر البالغ على قدرة الفلاحين على التكيف مع سياسات الانفتاح الاقتصادي، وسوف تلعب دورًا مهمًا أيضًا في التكيف مع السياسات النيوليبرالية. فعادة ما يتمتع الفاعل الاجتماعي بالحس العملي في مواجهة أزماته فلا يبدو محصورًا بين الاحتجاج بالشكل المعروف لدينا أو السلبية، وإنما تتحدد خيارات حسه العملي وفقًا لمدي قدرته على النفاذ للموارد وخبرته التراكمية كفرد وكأسرة، على نحو ما أصبحت عليه ظاهرة الفلاح بدوام جزئي يتوارثها الفلاحون ويستدعونها عند اشتداد الأزمات الاجتماعية نتاج تحولات المسألة الزراعية.

3.3) قطار النيوليبرالية يدهس الفلاح (آخر المحطات)

بدت الموجة الثانية من التحول أكثر وضوحًا في إعداد الريف المصري للقرن الحادي والعشرين كاقتصاد رأسمالي بالكامل. تجلى التحول الرأسمالي في إعداد الأرض ومنتجاتها كسلع مطروحة في السوق، حيث تم وصف أزمة الزراعة في مصر بأنها أزمة تخلفها عن التطور الرأسمالي، وهي أزمة هيكلية ناتجة عن ذلك النمو المتناقض بين قوي الإنتاج الرأسمالي الحديث، وعلاقات الإنتاج المتخلفة المتمثلة في نظام الإيجار والمزارعة، أي ازدياد الفجوة بين متطلبات نمو القطاع الرأسمالي في الزراعة الذي يزداد توسعة، وذلك القطاع التقليدي الآخذ في الانزواء، وانعكس هذا التناقض في بطء معدلات نمو القطاع الزراعي والتي سجلت 1.7 بالمئة كمتوسط سنوي للفترة 1980-1990 (حبيب عايب 75:2013).

قررت السلطة وقتها أن تطور القطاع الزراعي مرتبط بعملية تقليص نصيب الحيازات الزراعية الصغيرة من أجل السماح لظهور منشآت زراعية كبيرة رأسمالية متطورة تستطيع الاندماج في السوق الزراعية، وتتمكن من المنافسة والاستفادة من تسهيلات الدولة للاستثمار الزراعي، وتنتج تلك المحاصيل ذات العوائد المرتفعة، وتزيد من حجم الصادرات، وبالتالي زيادة مساهمة قطاع الزراعة في معدلات النمو، بديلًا عن الزراعة العائلية تلك التي تستهدف الإنتاج لصالح الاستخدام العائلي من طعام للأسرة وللدواب. ويتحقق ذلك بإفقاد صغار الفلاحين تدريجيًّا الرغبة في الاستمرار في العمل الزراعي، وبالتالي تتحول الأراضي التي يقومون عليها لصالح كبار المزارعين القادرين على تطوير الزراعة وتحديثها وضخ استثمارات فيها، كان الهدف بالأساس هو إعادة تركيز كلٍ من رأس المال والأرض الزراعية في أيدي من يستطيع أن يأخذ بمعدلات نمو القطاع الزراعي لأعلى.

ومن ثم بدا أن الهدف من سياسات الدولة لا ينكب على البحث عن محاولة التخلص من الفقر الذي يعانيه الفلاحون نتاج سياسات تحرير القطاع الزراعي وتقلص الملكية وتقزمها في بعض الأحوال، والذي نظر إليه باعتباره سببًا وحيدًا لضعف معدلات نمو

القطاع الزراعي، وإنما أصبح الهدف التخلص من الفلاحين الفقراء أنفسهم خارج القطاع الزراعي، ونقلهم إلى قطاعات أخرى. وكان أحد أهم أدوات السلطة في تنفيذ سياسات النيوليبرالية الجديدة، هو قانون 96 لسنة 1992 بتعديل علاقة المالك بالمستأجر.

ارتبطت دولة ما بعد الاستعمار بعلاقة وثيقة بالفلاح الذي هو أحد منتجاتها الحديثة، فهو من ناحية كان تجسيدا معنويًّا لكل الافتراضات التي جعلت من تلك المجتمعات غير قادرة على الحكم الذاتي، وبررت سلطوية الحكم الاستعماري. فكما نظر الحكم الاستعماري إلى الفلاحين في البلدان المستعمرة باعتبارهم بسطاء وكسالى وجهلة وعُرضة للاستغلال، استنبطت دولة ما بعد الاستعمار المفاهيم نفسها تجاه الفلاحين ولكن بترتيبات مختلفة. فبالنسبة لهم أيضًا كان الفلاح بسيطًا وجاهلًا وكسولًا، وغير واعٍ لحقيقة أن فقرهُ كان نتيجة طبيعة الحكم الاستعماري الاستغلالية، ولهذا فهو بحاجة إلى أن يتمَّ إرشاده إلى وعيٍ جديد، وأن تتم قيادته إلى العمل السياسي المؤثر من خلال منظمات العمل الوطني. تلك كانت مهمةً ضرورية لكي تتخذ الحركة الوطنية شكلًا جماهيريًّا (Partha Chatterjee 1993)، وهو ما تجلى في دمجهم وضرورة إشراكهم في البرلمانات المتعاقبة في طول تاريخ مصر السياسي عقب الاستقلال، وفي المؤسسات الزراعية الوطنية مثل التعاونيات.

وطبقًا لذلك الخطاب فإن هذه المهمة طالما كانت خطرة وصعبة؛ لأن جهل الفلاح ومزاجيته قد تحرفها عن هدفها. ففي سعيهم إذن نحو أهدافهم السياسية المتناقضة، والمتموضعة مع ذلك ضمن السياق التاريخي للدولة الحديثة ذاته، نظرت السياسات الاستعمارية والقومية إلى الفلاحين باعتبارهم جزءًا من استراتيجيتها، يجب العمل عليه، والتحكم به، واستيعابه ضمن بنى سلطة الدولة، ليكون الفلاحون أحد أدوات خطابها الوطني، ولكن فترة تحرير القطاع الزراعي اشترطت التخلي عن بعض الفلاحين، وهو ما نتج عنه صراع حول تعريف من هو الفلاح الذي يتماس مع تصور الدولة الوطني عن الفلاحين بما يخدم رؤيتها التنموية.

عبر عن ذلك في البرلمان نائب الحزب الوطني المنتخب في برلمان عام 1990 بصفته "فلاح" شفيق الجندي قائلًا "إن عصر الملكيات الصغيرة انتهى، ويجب الاتجاه إلى عصر الملكيات الكبيرة الذي يعتبر أنه سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي" ويؤكد "ماذا سيفعل صاحب نصف الفدان؟"(حبيب عايب. 80:2013)، ربما كان في تصور النائب البرلماني ضرورة استبعاد من يمتلك نصف فدان فأقل من كونه فلاحًا في الأصل، ففقر الفلاحين ينظر إليه باعتباره عقبة أيضًا؛ من زاوية أن الفلاح المشغول بتدبير ظروفه الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنه أن يفكر على المدى الطويل كمستثمر، وأن يقوم بضخ أموال من أجل تطوير القطاع الزراعي، وتحويل زراعته من الزراعة العائلية إلى الزراعة الرأسمالية. إن الفقر معوق للإنتاج وتراكم الثروة، الفقر عائق عن التحديث التقني، وفي المقابل يتابع الجندي قائلًا "أما إذا كان المالك يمتلك 500 فدان فسيضطر إلى استخدام الميكنة الزراعية والعلم لتطوير إنتاجه، والزمن لم يعد يتلاءم مع استمرار الأوضاع القديمة التي كنا نراها حين نسير على الطريق لنجد الفلاح مستلقيًا على الأرض بجوار زراعته، والمطلوب اليوم أن يعمل كل هؤلاء في إطار الملكيات الكبيرة". فالمستقبل هو لذلك الفلاح الذي على العكس قادر على ضخ الاستثمارات، لتطوير قطاع الزراعة، وثقف بديلًا عن ذلك الفلاح الفقير الكسول عقبة أمام التنمية، فهو الفلاح الذي يسيطر على أرض المؤجرين دون أن ينتفع بها، الجاهل غير المطلع على تقارير المؤسسات الدولية التي تقول إن أزمة قطاع الزراعة في مصر تتمحور حول ثبات حجم الأرض الزراعية وإنتاجها في مقابل الزيادة السكانية، إذن على هذا الفلاح أن يرحل، عليه أن يصبح أي شيء. لا يعنينا ماذا سيكون، وكيف سيتدبر أمره، فخطاب التنمية النيوليرالي يطرح نفسه على هذا النحو بوصفه خبرة ومعرفة منفصلتين تمامًا عن البلد وعن الشعب الذي يصفهم، وبالتالي فهو يرفض ذلك التورط فيما يظهر كعقبات أمام ذلك التحول وتقفي آثاره باعتبارها أمورًا محلية تمثل انحرافًا عن المسار المثالي الذي لا بديل عنه (تيموثي ميتشل 400:2010).

نص القانون رقم 96 لسنة 1992 على استبدال المواد من 33 إلى 35 مكرر من قانون الإصلاح الزراعي، ونصت التعديلات على رفع قيمة الإيجار من 7 إلى 22 مرة من قيمة الضريبة العقارية في الفترة من 1992 إلى 1996، والتي عُدت فترة انتقالية، على أن يتم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر بالكامل بعد انقضائها في 6 أكتوبر 1997 (نهاية السنة الزراعية 1997/1996)، ويصبح للمالك حق التصرف في الأرض كيفما يشاء ببيعها أو تأجيرها بالسعر الذي يحدده وبالمدة التي يختارها.

كان قد استقر الوضع بعد تعديل القانون رقم 67 لسنة 1975 على أن القضاء وحده هو المسؤول عن إلغاء العقود، ولسبب واحد فقط وهو الامتناع عن سداد القيمة الإيجارية، وكانت المحاكم تعلق قراراها لسنوات على حسب وضع المستأجر الاقتصادي والاجتماعي، كما كانت الأرض تؤول بعد وفاة المستأجر لأولاده إذا كان من بينهم من يعمل بالزراعة. وقد ألغى التعديل نقل الإيجار للورثة وحدد المدة الزمنية على حسب الاتفاق بين المالك والمستأجر بحد أقصى خمس سنوات، وأصبح السوق وقوى العرض والطلب هو المتحكم الوحيد في تلك العلاقة بين المالك والمستأجر. وإذا كان الإصلاح الزراعي قد استبدل العلاقات شبه الإقطاعية بعلاقات يضمنها القانون، فان التحول النيوليبرالي قد ألقى بالمزارعين في مواجهة قوى سوق يحدد قواعده نمط العلاقات السائدة، فما كان منه إلا أن نقل نمط الإيجارات غير الخاضع للقانون –الذي تنامى في السبعينيات والثمانينيات تواكبًا مع بدايات سياسات تحرير القطاع الزراعي– من وضعه اللا رسمي والمحدود إلى التقنين والتعميم–، ليصبح قمة هرم تلك السياسات، ويعلن نهاية الإصلاح الزراعي الناصري وما ضمنه من حقوق المستأجرين.

3.3.1) كيف تأثر المستأجرون؟

ينبغي الكشف هنا عن حجم تلك الفئة التي استهدفها القانون، وهي فئة المستأجرين، فمن خلال بيانات التعداد الزراعي الصادر عام 2000 عن وزارة الزراعة يتراءى أن عدد المستأجرين الذين أضيروا من تطبيق هذا القانون يقدرون بنحو 904 ألف مستأجر أي بنسبة 31.1 بالمئة من حائزي الأراضي الزراعية حيث تبلغ جملة المساحة المستأجرة

لهؤلاء الحائزين نحو1,488,000 فدان "بنسبة 16 بالمئة من جملة الأراضي ليصل أفراد أسر هؤلاء المستأجرين إلى نحو 5 ملايين فرد أو 30 بالمئة من عدد أفراد أسر حائزي الأراضي الزراعية البالغ عددهم الإجمالي17 مليون شخص، ويمثل صغار وفقراء الفلاحين الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستأجرين بواقع نحو 824 ألف (المستأجرون لأقل من خمسة فدادين) أي نحو 91 بالمئة من جملة المستأجرين (مركز الأرض لحقوق الإنسان 2004)

تعددت آثار التعديل وكان أولها والأكثر مباشرة هو قيمة الإيجار للفدان الذي كان في العام 1991 سبعة أمثال الضريبة العقارية ما يوازي نحو 150 جنيه، لترتفع بعد التعديل إلى اثنين وعشرين مثل القيمة، أي نحو 600 جنيه في الفترة الانتقالية من عام 1992 إلى 1997، ليتم تطبيق القانون وتحرير الإيجار بالكامل لتصل القيمة إلى ما يوازي 2000 جنيه وتزيد في بعض المناطق إلى 3000 جنيه حتى وصلت في 2011 إلى ما يقارب 6000 جنيه. وإذا اعتمدنا الزيادة المباشرة بعد دخول القانون حيز النفاذ في 1997 يتجلى أن المستأجرين قد خسروا ما متوسطه 1400 جنيه عن الفدان الواحد، وهو خصم صاف من دخولهم ليضاف إلى دخول ملاك الأراضي على النحو الذي دفع عددًا كبيرًا من المستأجرين للتنازل عن حيازاتهم لعدم قدرتهم على دفع الإيجار. هذا خلاف الزيادة في أسعار المدخلات الزراعية وارتفاع أسعار السلع الأخرى اللازمة للزراعة وضرورات الحياة، الأمر الذي يعطى دلالة واضحة على أن هناك تدهورًا حقيقيًّا في دخول هؤلاء الفقراء بنسب كبيرة.

والمثير في الأمر أن غول الارتفاع في القيمة الإيجارية لم يتوقف عند حد بل كان في زيادة سنوية، وهو ما أدى إلى انخفاض متواصل في دخول المستأجرين، ويبدو أن تلك الخسائر قد طالت مختلف فئات المستأجرين دون فرق في ذلك بين هؤلاء الذين يملكون أرضًا إلى جانب كونهم مستأجرين أو الذين لا يحوزون أرضًا بالملك. ومرجع ذلك في الأساس إلى أن صغار المستأجرين الذين يملكون أرضًا قد اضطروا في كثير من الأحيان إلى بيع ما يملكون من أراض زراعية لتسديد ديونهم لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي أو

لمواجهة الانخفاض الذي أصابهم في دخولهم جراء تعديل الإيجارات، والتي طالت ما يقرب من النصف (46 بالمئة) مما تحت أيديهم من أرض.

وعلى الرغم من أن الخسائر التي طرأت على آلاف الفلاحين من المستأجرين كانت كبيرة على كافة المستويات إلا أننا في الوقت نفسه نجد أن تلك الخسائر قد أصابت الفلاحين بدرجات متفاوتة، فبالنسبة إلى 473 ألف مستأجر يحوزون 683 ألف فدان بالإيجار، ويمتلكون في الوقت نفسه نحو 808 ألف فدان فيمن يطلق عليهم أصحاب الحيازات المشتركة، نجد أن هؤلاء وحدهم قد فقدوا من دخولهم مبلغًا يقدر سنويًّا بنحو 956,200,000 جنيه، وجدير بالذكر أن هؤلاء الملاك المستأجرين لا تزيد جملة ما يملكون على خمسة فدادين حيث ينصُّ القانون على منع الملاك من فئة الفدادين الخمسة فأكثر من استئجار الأراضي، وبالتالي فهؤلاء يُعدون في صميم صغار الفلاحين.

بيد أنه لا يمكن تجاهل الفرق في الظروف المعيشية بينهم وبين فقراء المستأجرين الذين كانوا يعتمدون اعتمادًا كليًّا على الأراضي المستأجرة، والذين كان يبلغ عددهم نحو 431 ألف مستأجر؛ وكانوا حائزين لنحو 781 ألف فدان، فهؤلاء بلغت قيمة النقص في دخولهم نحو1,093,400,000 جنيه بعد تنفيذ القانون مما يعني أن أصحاب الحيازات المشتركة قد يصبحون أفضل حالًا من المستأجرين الفقراء الذين لا يملكون أرضًا على الإطلاق إلا أن ذلك لا ينفي بأي حال أن جميع المستأجرين قد أصيبوا بشكل سلبي في دخولهم وأوضاعهم المعيشية. وعلينا أن نضع في الحسبان طوال الوقت أننا نرصد التغير في الدخل نتيجة ارتفاع الإيجارات فقط دون الخوض في العوامل الأخرى من ارتفاع قيمة مستلزمات الزراعة وغياب مصادر الائتمان فضلًا عن الديون التي تثقل كاهل العديد من الفلاحين لصالح الهيئات الحكومية المختلفة.

كان للقانون أثران متناقضان على أشكال الحيازة فمن ناحية زادت عملية تفتيت الحيازات الأصغر من فدانين اثنين، حيث زاد العدد الكلي للحيازات أقل من فدان واحد من 1,044,897فدانًا في 1990 إلى 1,401,295 فدان في سنة 2000، وهي زيادة بمقدار 34.1 بالمئة مقارنة بمعدل زيادة 31.81 بالمئة في الفترة بين 1980

و1990. هذا بينما زاد تركيز الأراضي في الحيازات التي تزيد على عشرة أفدنة، وبشكل أقل لصالح أصحاب الحيازات من خمسة إلى عشرة أفدنة (حبيب عايب 2013). وما بين العام 1990 إلى العام 2000 انخفضت الحيازات ما بين فدانين إلى خمسة أفدنة من 834,135 إلى 757,059 فدان حيث كانت تمثل في العام 1990 ما نسبته حوالي 29.3 بالمئة من إجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر لتنخفض إلى 23.5 بالمئة في العام 2000 (حبيب عايب 2012).

أما ثاني الآثار فتعلق بحال 905 ألف مستأجر طبق عليهم القانون، فقد منهم نحو 432 ألف مزارع، أي النصف تقريبًا، أرضهم بالكامل (ما يقرب من 781 ألف فدان)، ليعيد القانون إلى الأذهان مشهد "فلاحين بلا أرض" ذلك المشهد الذي كان قد أوشك على الاختفاء بعد الإصلاح الزراعي الناصري، والذي كان سمة الريف المصري قبل ذلك الإصلاح حيث عاش 44 بالمئة من سكان الريف فلاحين بلا أرض، فإذا بها تعود مرة أخرى وبقوة، ولكن بصورة مقننة تحت مظلة تحرير قطاع الزراعة، بينما نجح النصف الآخر وهم نحو 473,000 مستأجر أن يستأجروا 683 ألف فدان بالإضافة للجزء المملوك من حيازتهم والذي يصل إلى نحو 808ألف فدان، في الحفاظ على وضعهم كمزارعين، وذلك إما بفضل تملكهم لقطعة أرض أخرى أو بعودتهم لتأجير أرض وفقًا للقانون الجديد. وعلى الرغم من تمتع تلك الفئة بوضع أفضل من القسم الأول الذي يعتمد تمامًا على الأرض المستأجرة إلا أنهم مع ذلك فقدوا نحو 46 بالمئة من جملة ما في أيديهم من أراضٍ (مركز الأرض لحقوق الإنسان 2004)، ويبقى السؤال المطروح أين ذهب نحو 432 ألف فلاح باتوا بلا أرض؟ كيف تدبر هؤلاء أوضاعهم الحياتية؟ وكيف عوض النصف الآخر الذين تناقصت حيازتهم للأرض جراء سحبها منهم بواسطة الملاك؟

أما الأثر الثالث فكان اختفاء معظم المستأجرين من الإحصاءات الزراعية جراء عدم تجاوز الإيجارات مدة تزيد عن العام بل ولمحصول واحد أحيانًا، فاقتصرت جهات الائتمان الرسمية كبنك التنمية والائتمان الزراعي والجمعيات الزراعية في تقديم خدماتها

على ملاك الأراضي الزراعية فقط من الذين يملكون بطاقات حيازة زراعية، ومن المؤكد أن المستأجرين الذين لا يملكون أرضًا على الإطلاق لا يحوزون مثل هذه البطاقات، وذلك لأن العلاقة الإيجارية الحديثة بعد تطبيق القانون غالبًا ما تتم بشكل شفوي دون عقد مكتوب يُسجل في الجمعية الزراعية، مما يجعل المستأجر مرتبطًا دومًا بوجود المالك عند التعامل مع الجمعية الزراعية أو بنك التنمية والائتمان الزراعي. وهكذا تضيع بعض فرص التمكين على هؤلاء المستأجرين ليقعوا تحت رحمة السوق بكل مخاطره، دون أدنى حماية أو التزام من جانب الحكومة أو بآية ضمانات تمكنهم من الاستمرار في العيش.

فقد الفلاح بهذا التحول أيضًا تلك العلاقة المستقرة بالأرض التي وفرها له الإصلاح الزراعي بحيث لم يكن مضطرًا للرحيل كل عام للبحث عن أرض بديلة، والتفاوض على سعر إيجارها المرتفع باستمرار بحيث يفقد تلك الرغبة في الاستمرار في العمل الزراعي. وعلى الجانب الآخر تصاعدت ظاهرة التهميش مرة أخرى في صورة جديدة يمكن أن نطلق عليها "للا رسمية المقننة"، والتي تجلت على الرغم من وجود عقود قانونية للإيجار وفقًا لتعديل علاقة المالك بالمستأجر لا ترتب تلك العقود أي شكل من الالتزام من جانب الدولة أو المؤجر لصالح الفلاح المستأجر وكأنها أشكال غير رسمية تم تقنينها لتحوز على اعتراف من الدولة لتلك العلاقة غير المتوازنة.

3.4) الآثار غير المباشرة للقانون

كانت رؤية تحديث قطاع الزراعة أكثر اتساعًا من الأثر المتوقع من طرد المستأجرين، ففي مارس 1995 عُقد مؤتمر في القاهرة جمع بين ممثلين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة وبعض الشركات الاستشارية في الاستثمار الزراعي، شدد المؤتمر على أهمية زيادة استعمال التكنولوجيا لتشجيع التراجع عن استخدام العمال، الأمر الذي سيقوم بتحرير قوة عمل إضافية علاوة على تلك القادمة نتيجة إخلاء المستأجرين لصالح القطاع الصناعي (تيموثي ميتشل 425:2011). فقط كان لهذا التحول آثار أبعد من تحديث قطاع الزراعة نفسه في ذلك الوقت، إذ كانت قطاعات الصناعة والتشييد العقاري في مصر تحقق معدلات نمو مرتفعة بالمقارنة بقطاع الزراعة، وبينما

ظلت يومية العامل في قطاع الزراعة أقل ووصلت أحيانا إلى نصف يومية العامل في قطاعات الصناعة والتشييد، ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تراوح متوسط يومية العامل الزراعي بين سبعة إلى عشرة جنيهات، في مقابل يومية تتراوح بين 15 و20 جنيهًا في قطاعي الصناعي والتشييد والبناء.

فأين تذهب تلك العمالة التي لا يجيد معظمها حرفة سوى الزراعة (Unskilled labour) إلا أن تكون أرخص أنواع العمالة، فبعد تسريح تلك العمالة سوف تذهب كلما سنحت لها الفرصة إلى القطاعات الأعلى أجرًا مما يساعد على خفض الأجور الحضرية في تلك القطاعات. كان ذلك أحد أشكال الدعم غير المباشر الذي قدمته السلطة للمستثمر في صورة عمالة تقبل العمل بأي أجر وتعمل تحت أي شروط عمل ما يجعل الصناعة أكثر ربحًا. فالمحدد للأجر هم المتعطلون عن العمل أو ما يطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال حسب التعبير الماركسي، الذي يستخدم لتخفيض الأجور أكثر مما هي منخفضة، يقبل بها الريفي الذي لا يجد أمامه بديلًا سواها، والتي هي على أي حالة أكثر من أجر العمل الزراعي، ويستفيد من كون عائلته تعيش في الريف حيث انخفاض تكاليف المعيشة بشكل ملحوظ عن المدينة والاعتماد في الطعام والشراب على الإنتاج الزراعي الأسري.

مرت العديد من الدول بتلك العملية المتعلقة بتجميع ملكية الأرض الزراعية لصالح كبار الملاك، فعلى سبيل المثال يمثل اليوم الفلاحون في فرنسا 4 بالمئة فحسب من السكان، وهي البلد الزراعي القديم، ولكن استوعب التصنيع الفلاحين القدماء عبر عقود من التحول، بينما في دول أخرى مثل بولندا، وهو بلد معروف بوجود قطاع زراعي كبير به، فقد حدثت عملية التخلص من الحيازات الصغيرة لصالح كبار الفلاحين، ولكنها لم تقترن بالتحول الصناعي بقدر ما ارتهنت بسياسات اجتماعية واقتصادية تمولها أوروبا مقللة من أثر تلك العواقب.

ولم يحدث أي من الأمرين في مصر إذ لم تقترن عملية تحديث قطاع الزراعة في مصر ببرامج مستدامة للحماية الاجتماعية للمتضررين من تلك التحولات، ولا هو بلد

استوعب فيه القطاع الصناعي الحديث العمالة الزائدة عن الزراعة، وبالطبع فمصر ليست فرنسا فبينما كان محور التحول الاقتصادي وقت تلك التحولات في فرنسا (القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين) هو الدمج (الاستغلال بالمعنى الماركسي أي استخلاص فائض القيمة من خلال علاقات العمل) لا الاستبعاد والتهميش حيث استطاعت قطاعات الصناعة والتعدين من استيعاب المزيد والمزيد من القادمين من الريف من العمال غير المهرة أو شبه الماهرين، أما في مصر فمثلها مثل معظم دول العالم الثالث لم يتمكن فيها القطاع العام أو الخاص أو حتى السفر خارج البلاد من استيعاب تلك الأعداد التي ضاق عليها رزقها في الريف بسبب تحولات قطاع الزراعة سواء كانوا مستأجرين تم إخلاؤهم أو لم تعد قطعة الأرض التي يزرعونها كافية بسبب توارث الملكية وتفتيتها نتيجة للنهج المحافظ الذي سلكه برنامج الإصلاح الزراعي.

في ظل تلك المحددات، لم تجد أسر المزارعين بديلًا سوى العمل بالقطاع غير الرسمي عبر بوابات مختلفة. فلجأ أوفرهم حظا ممن يمتلكون بعض الأصول من ذهب أو مواش إلى تسييلها لشراء توكتوك أو ميكروباص أو فتح كشك أو محل صغير، بينما ذهب البعض الآخر للعمل كسائقين أو بائعين أو أنفار في الأرض الزراعية، أو في أنشطة البناء المختلفة لدي المقاولين، أو كعمال تراحيل أو باعة متجولين أو كخدم في المنازل، ويعمل كل هؤلاء خارج أي إطار قانوني، وبالتالي دون الحدود الدنيا من الأمان الوظيفي أو الاجتماعي، في وظائف شديدة الهامشية "أرزقية" الطابع كما يصح أن يطلق عليها في التعبير الدارج، إذ حيثما يتغيب صاحبها عن العمل يومًا واحدًا لا ينال رزقه، وكانت تلك الأعمال موسمية في أحيان أخرى، خاصة لدي العمال الزراعيين، ما يضعهم في مواجهة بطالة مقنعة أو شبه مقنعة نتيجة طول فترات انتظار العمل.

يكشف التحول النيوليبرالي في القطاع الزراعي عن أحد أهم معالم مشروعها في العالم الثالث، والتي لا تقوم بطرد الفلاحين الفقراء والفقراء عمومًا بهدف دمجهم في قطاع آخر بغية استغلالهم، بل بطردهم من أجل تهميشهم وإقصائهم تمامًا، في أعمال غير رسمية، في أحزمة العشوائيات وهوامش المدن الكبرى. فلدى تحولات القطاع الزراعي الكثير

لتخبرنا به عن كيف تضخم قطاع العمل غير الرسمي في مصر إلى هذا الحد، وعن الطبيعة الاجتماعية لمن يسكنون غربي وشرق الدائري (العشوائيات كما تطلق عليها الحكومة في إشارة للمناطق غير المخططة التي انتقلت إليها المهاجرون من الريف للسكنى على هوامش المدن طلبا للرزق في ظل عدم توفر السكن القانوني).

3.5) الفلاحون في مواجهة القانون بين الاحتجاج والتأقلم (المحطة الأولى)

كان السياق السياسي الأوسع الذي جرى فيه إصدار القانون ما بين العام 1992 إلى تطبيقه في العام 1997، متمحورا بشكل كبير حول الصراع بين الدولة والجهاديين الإسلاميين، شكل الإسلاميون بعمومهم والجهاديون بشكل أدق، تهديدا حقيقيا لشرعية النظام الحاكم، مما دعا النظام إلى رفع راية الحرب علي الإرهاب كراية وحيدة معبره عن المرحلة على أساس ألّا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وشرع النظام في تأمين شرعيته السياسية عن طريق دعم السيطرة علي عقول وأجساد المواطنين، بعصا الأمن تارة، والذي اضطلع بالمواجهة المسلحة مع الجهاديين، وبتجييش الدولة لأجهزتها الأيدولوجية (الأزهر والأوقاف والثقافة) في المعركة الفكرية معهم، وهو ما سيكون له آثاره علي صياغة وضع جديد للشرطة وأجهزة الدولة الأيدولوجية في تلك الفترة، وبالتالي علي قدرة النظام علي الهيمنة ومواجهة أي اضطراب احتجاجي يهدد شرعيته.

وتزامنت الحرب على الإرهاب مع تطبيق السياسات النيوليبرالية التي كما طالت القطاع الزراعي، طالت أيضا الإنفاق علي الدعم الذي انخفض كنسبة من الإنفاق العام من 12 بالمئة في العام 1982 إلى 4 بالمئة في العام 2000 (سامر سليمان 2013: 77)، ويعقد سليمان مقارنة بين خروج الجماهير في انتفاضة الخبز عام 1977 اعتراضا علي تخفيض الدعم عن بعض السلع الأساسية، وبين عدم تكرار نفس السيناريو في سنوات مبارك التي تناقص فيها الدعم كقيمة مطلقة وكنسبة من الإنفاق العام، ويعزو ذلك واتفق معه إلى أن الاضطرابات والاحتجاجات السياسية لا تحدث فقط بفعل الأسباب الاقتصادية والإفقار المرتبط بها، وإنما يلعب السياق السياسي الأوسع دورا

كبيرا في ذلك، والذي سيكون له الدور الكبير في إجهاض احتجاجات الفلاحين المرتبطة بتعديل قانون الإصلاح الزراعي رقم 96 لسنة 1992.

ارتفع نصيب وزارة الداخلية من الإنفاق العام من 3.5 بالمئة في العام 1988 إلى 4.7 بالمئة في العام 1997، ولا يمثل هذا فقط نصيب الوزارة من الموارد المادية، بل تجند وزارة الداخلية ما يقرب من 450 ألف جندي كل عام لمدة ثلاث سنوات كعمالة بلا أجر كجنود في الأمن المركزي، وهو الجهاز المعني بقمع الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، وتزايدت قيمة الشرطة الرمزية في ذلك السياق، باعتبارهم حماه الوطن في مواجهة الإرهاب، بما يسمح بغض الطرف على أي انتهاك تمارسه ضد المواطنين في ظل حالة الطوارئ (سامر سليمان 2013: 86).

وفي خضم المعركة الأيديولوجية ضد التيارات الجهادية، قامت الدولة برفع الإنفاق علي الثقافة والدين من 6 بالمئة في عام 1988 إلى 8 بالمئة في العام 1997 كنسبة من الإنفاق العام (سامر سليمان 2013: 87)، واكتسب الأزهر في ذلك الوقت، تحت قيادة شيخه جاد الحق علي جاد الحق، موقعا متصدرا في المجال العام، وهو ما انعكس ليس فحسب علي زيادة النفقات التي تم تخصيصها له، وإنما على إعادة صياغة علاقته بالدولة التي سمحت له في إطار علاقة تبادلية بأن يقوم الأزهر من جانبه بالمواجهة الأيدولوجية مع الحركات الإسلامية ودعم شرعية النظام السياسي في مقابل توسع صلاحيته الرقابية علي المجال العام.

وقف الأزهر مع القانون وأيده، بما لتلك المؤسسة من رأس مال رمزي لدى المصريين وامتداد ريفي قوي حيث يتلقى العديد من الريفيين تعليمهم في معاهد أزهرية، لذلك تحظي المؤسسة بتقدير أكبر هناك عن ذلك الذي تحظى به في المدينة، وأصدر شيخ الأزهر فتوى تفيد بأن القانون متسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبالتحديد حرمة الملكية الخاصة، واعتبر المعترضين علي القانون مثيري شغب، ومن بين هؤلاء الجماعة الإسلامية، والتي نشطت في الصعيد حيث تطبيق القانون كان الأشد قسوة، وأعلنت

الجماعة الإسلامية رفضها للقانون باعتبار أن أي قانون يؤثر بالسلب علي الفقراء لا يتماشى مع أحكام الشريعة (راي بوش.2015: 168).

علي الجانب الآخر، وقف معظم القوى السياسية في صف القانون، وعلى رأسها الوفد والإخوان، وهي القوى السياسية المعارضة الأكبر في تلك المرحلة، وفي شهادتها تحدثت شاهندة مقلد "لقد خذلنا حزب التجمع"(صقر النور 2017)، وفي المقابل وقف الحزب الناصري ومركز الأرض لدراسات حقوق الإنسان، وبعض النشطاء اليساريين والأكاديميين بجانب الحراك الفلاحي، ولكن بعدما بدا للجميع عدم القدرة علي بلورة حركة فلاحية احتجاجية قوية تدفع النظام إلى العدول عن القانون، ومع تنفيذه خفت الأمر وفقد الفاعلون السياسيون رغبتهم في المتابعة (Reem Saad 2016).

لكن التسعينيات طرحت أيضا على الفاعلين السياسيين وقتها سؤالا مركزيا وهو إما أن تكون مع الدولة في مواجهة إرهاب الإسلاميين، وإما ان تكون ضدها. واختار معظمهم حظيرة الدولة، في نفس التوقيت تم إصدار قانون الجمعيات الأهلية رقم 153 – لسنة 1999، والذي حظر على الجمعيات الأهلية مثل مركز الأرض ممارسة نشاط سياسي، وبدت هجمة الدولة شديدة التأثير على المجال العام، أفقدت الفلاحين معظم الجهات التي مدت يدها لهم بالمساعدة في تلك المعركة.

بالطبع لم يمنع هذا الفلاحين من فعل كل شيء كمحاولة لمقاومة تطبيق القانون، وتنوعت أشكال اعتراض الفلاحين على القانون من إرسال التليغرافات لرئيس الجمهورية ووزيري الزراعة والإعلام، وتجميع التوقيعات الرافضة للقانون، وتعليق الإعلام السوداء علي أسطح المنازل، إلى تحطيم بعض التعاونيات، وإيقاف القطارات والطرق السريعة، وعقد ما يقرب من 200 مؤتمر لتوصيل صوت الفلاحين للسلطة، وقُبيل ميعاد تطبيق القانون تجمع ما يقرب من 7000 مستأجر في مظاهرة في وسط المدينة نظمها حزب التجمع (Reem Saad 2016).

وشهدت عمليات الإخلاء مقاومة من جانب الفلاحين وتظاهرات في الريف، وثَّق مركز الأرض مقتل 49 شخصا، وجرح 956، والقبض على 2785، تعرض العديد منهم للتعذيب في الفترة ما بين 1997 و1998 في نزاعات متعلقة بالقانون (تيموثي ميتشل 2011: 424)، كانت يد الأمن القوية الباطشة والمستمدة لقوتها من الحرب على الإرهاب، والمستفيدة من حالة الطوارئ، ناجعة في قمع تلك الاحتجاجات.

معظم حالات العنف التي حدثت ضد الفلاحين لم يتناولها الإعلام الرسمي، وإن تحدث عنها، فكانت تظهر في صفحات الجريمة والحوادث (Reem Saad 2016). وربما يظهر هنا معنى آخر عن التعاطي مع احتجاجات الفلاحين، وهو تغييبها تماما كأنها لم تحدث، أو الحديث عنها باعتبارها جرائم عنف ضد الدولة.

رغم ما أظهره الفلاحون من مظاهر مقاومة واحتجاج تجاه القانون إلا أنها لم تكن متناسبة وحجم الإخلاءات والإفقار الذي نجم عنها، والإخلال التي ارتكبته الدولة في العقد الاجتماعي بينها وبين الفلاحين. كانت استراتيجيات التكيف هي المركب الأكبر في تعاطي الفلاحين مع القانون، ويعرف التكيف باعتباره القدرة على توظيف الموارد المالية وغير المالية كمحاولة للبقاء في نفس المستوى الاجتماعي، أو القبول التدريجي بالانخفاض في مستويات المعيشة ومحاولة التأقلم معها (Reem Saad 2016).

وقد اتبع الفلاحون استراتيجيات مختلفة للتكيف مع أوضاعهم الجديدة، منها ما ذهب إلى التقليل من الإنفاق عن طريق قيام بعض الأهالي بإخراج أطفالهم من المدارس، وهو ما انعكس بشكل غير متكافئ على الإناث، كما اشتمل تخفيض الإنفاق على تغيير من العادات الغذائية عن طريق تخفيض عدد وكمية الوجبات، بل والذهاب إلى النوم مبكرا لتجنب الإحساس بالجوع (Reem Saad 2016).

كما انتهج الفلاحون استراتيجيات لزيادة إيراداتهم المالية، فمنهم من استطاع الحصول على أرض للإيجار وفقا لقواعد الإيجار الجديدة، ورغم الثمن المرتفع، ولجأ بعضهم إلى الانخراط في قواعد السوق والاتجاه لزراعة محاصيل ذات قيمة مادية مرتفعة لتلبية متطلبات

الإيجار المرتفعة ولمواجهة الإفقار الشديد الذين يتعرضون له (Reem Saad 2016)، وحل هذا عوضًا عن النمط السائد في الزراعة ذات الطابع العائلي، والمرتبط بتلبيه احتياجات المنزل الغذائية، مما هدد الأمان الغذائي للأسر الريفية، ولم تقدم زراعة المحاصيل ذات العوائد المرتفعة والزراعة للسوق حلا لهم بسبب المنافسة مع المستثمرين الزراعيين الأكبر واستغلال التجار لفقر الفلاحين (حسنين كشك 2012).

ورغم التوجيه المتزايد للإنتاج للتبادل في السوق كضرورة، وتشدق القائمين على عملية تحرير قطاع الزراعة بأن اندماج الفلاحين في السوق هو مخرجهم من دائرة الفقر وأن تخلفهم عنه هو سبب فقرهم، إلا أن ثمة شواهد تظهر أن اللجوء للسوق لتلبية الاحتياجات الغذائية للفلاحين كانت أكثر كلفة وأشد إرهاقا ماديا لهم بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، والذي وصل إلى 23.5 بالمئة في عام 2008 (حبيب عايب 2013: 28).

وسعى الفلاحون في ذلك السياق إلى البحث عن مصادر أخرى للعمل للتخفيف من اعتمادهم على الزراعة، وطبقا لتقديرات فإن 80 بالمئة من ساكني الريف لا يعتمدون على الزراعة فقط في تلبية مواردهم المادية بل يعملون خارج أرضهم من أجل استكمال ما ينقصهم من دخل (حبيب عايب 2013: 98). وقد جرت الإشارة للتوسع في العمل في قطاعات صناعية وخدمية في المدن أو خارج البلاد في الخليج وليبيا من خلال الهجرة المؤقتة، سابقا، وكما كان لتطبيق القانون آثاره على تضخم القطاع غير الرسمي والهجرة من الريف، فقد أسهم في توسيع رقعة عمالة الأطفال، باعتبارها إحدى أدوات الأهالي لتعويض الإفقار الذي حدث لهم، خصوصا بعد إخراج بعض الأهالي للأطفال من المدارس، ولوحظ عقب تطبيق القانون وجود المقاولين في إحدى قرى الجيزة باحثين عن ذلك النوع من العمالة لعلمهم بخروج العديد منهم من المدارس (Reem Saad 2016).

ويمكن إجمال أسباب فشل حركة الاحتجاج الفلاحية ضد القانون في الأسباب الهيكلية للغياب عبر استراتيجيات التكيف المذكورة، أو التغييب الناتج عن اشتداد أدوات الدولة

في الهيمنة الأمنية والأيدولوجية، والسيطرة على المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والقبضة الإعلامية التي عكست واقعا مختلفا لتلك الاحتجاجات، ناهيك عن تلك الأسباب المرتبطة بغياب الخبرة التنظيمية لدي الفلاحين، وغياب الأفق المطالبي بعد تنفيذ القانون.

3.6) الفلاحون في مواجهة ورثة الملاك

سبقت الإشارة إلى أن عملية تحرير قطاع الزراعة قد ارتبطت بالتصالح مع كبار الملاك الزراعيين في عصر السادات لغرضين اثنين: الأول منهما كان اعتبارهم الأكثر قدرة على ضخ استثمارات في القطاع مما يساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيًّا، فيما لم يبد الثاني بدرجة الوضوح نفسها التي تمتع بها الأول إذ دار حول إعادة تأسيس النظام السياسي، عن طريق دمج الملاك وأصحاب رؤوس الأموال في أجهزته المختلفة وتشكيل علاقات زبونية تجمع تلك الأجهزة، وعلى رأسها جهاز الشرطة وهيئة الإصلاح الزراعي والمحافظات بالملاك. وبعد تبني تلك الحزمة من السياسات التي قامت بتفكيك أغلب منجزات الإصلاح الزراعي الناصري وصولًا لتعديلات قانون الإصلاح الزراعي الخاصة بالمالك والمستأجر لم يتبق منها غير تلك الأراضي التي كانت قد تمت مصادراتها من كبار الملاك وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته، وذهبت ملكيتها للفلاحين الذين قاموا بتسديد ثمنها، والتي شكل الصراع عليها بين الفلاحين وورثة الملاك المحطة الثانية من الاحتجاجات بالريف.

قاد هذا المناخ ورثة كبار الملاك بالتعاون مع بعض المستثمرين وبتواطؤ من هيئة الإصلاح الزراعي، وبمساهمة القضاء وأجهزة الأمن والمحافظات، إلى محاولة استعادة الأراضي بطرق متعددة وطرد الفلاحين منها. وقد قابل الفلاحون تلك الهجمة القوية عليهم وعلى مصدر رزقهم بأشكال من المقاومة والاحتجاج، وشكلت ساحات القضاء، والقضاء الإداري تحديدًا حلبة صراع بين الفلاحين الفقراء وكبار الملاك. وقد أظهرت تلك الحالات كيف عمقت البرجوازية الريفية صلتها بأجهزة الحكم في مصر والأجهزة التنفيذية.

كانت آلية المبادلة في صميم محاولات ورثة الملاك الاستيلاء على أراض عليها فلاحون، وتعمل المبادلة عن طريق قيام أحد الملاك أو ورثتهم باستبدال بعض الأراضي المتناثرة، والتي شملها قرار الإفراج كأراضي حراسة، وتم استلامها بالفعل، بأرض أخرى مجمعة قد تمت مصادرتها، ونتاجًا لهذا التفاهم تذهب الأرض الجديدة لصالح المالك وتخرج من سيطرة هيئة الإصلاح الزراعي، وعادة ما يلجأ ورثة الملاك إلى عقود مزورة، تقدم للمحكمة وبسبب فقر الفلاحين وعدم قدرتهم على توفير محامين وبسبب عدم علمهم في بعض الحالات، يحصلون على أحكام بملكية الأرض، ويرفعون قضايا ضد الإصلاح الزراعي الذي بسبب تباطئه الذي لا يخلو من تواطؤ يحصلون على أحكام نهائية، وهو ما حدث في سرسو وكمشيش وميت شهالة.

وشهدت نهاية التسعينيات موجة واسعة من الاحتجاجات الفلاحية ضد مخاطر الإخلاء، ففي كمشيش بدأ أول احتجاج في مارس 1999 عقب صدور قرار إداري من محافظ المنوفية بإخلاء أرض إصلاح زراعي مملوكة للفلاحين، وردها لصاحبها عزيز الفقي وتم إبلاغ الفلاحين بذلك، وفي صبيحة اليوم التالي جاء الورثة، ومعهم أعداد من المسلحين بغرض طرد الفلاحين، ولكن الفلاحين صمدوا في مواجهتهم، حتى وصلت الشرطة، نجح الفلاحون في الحفاظ على الأرض فيما وقفت الشرطة على الحياد.

سجل الاحتجاج الثاني في عام 2000 في المنوفية كذلك، عندما أصدر محافظ المنوفية قراراه بتسليم مساحة 150 فدانا لصالح ورقة عزيز الفقي، وعندما وصلت الشرطة لتنفيذ قرار المحافظ وجدت ما يقارب من نحو ألف فلاح من أهالي كمشيش، ومعهم متضامنون من أهالي قرى مجاورة (الشهداء – كفر زرقان– سرسموس– البتانون)، كان قادة الاحتجاج قد نجحوا في حشد فلاحي كمشيش والقرى المجاورة ودعوتهم للصمود أمام الشرطة التي اضطرت للانسحاب بعد سلسلة من المواجهات استمرت ما يقرب من نهار كامل، وقد لعب بعض النشطاء المحسوبين على اليسار والمنخرطين في حزب التجمع دورًا في قيادة الفلاحين الذين انتصروا وحافظوا على الأرض بعدما انسحبت

الشرطة، وتكررت المحاولات نفسها في أعوام 2005 و2006 و2007 (حسنين كشك 2012).

وفي ميت شهالة، بدأ أول احتجاج في عام 2002 عند محاولة تسليم ما يقرب من 35 فدانا لصالح أسرة عزيز الفقي، كان الفلاحون قد تملكوها بموجب قوانين الإصلاح الزراعي وقاموا بتسديد ثمنها، فتجمع ما يقرب من 3000 فلاح من ميت شهالة وكمشيش وبعض القرى المجاورة مثل قرية كفر الجمالة التي تعاني أيضًا مع أسرة عزيز الفقي كما تعاني كمشيش وميت شهالة، استمر الاحتجاج أكثر من أربع ساعات، وهدد الفلاحون بتفجير أسطوانات الغاز التي في حوزتهم، تسبب هذا في نجاح الاحتجاج ومحافظتهم على الأرض (حسنين كشك 2012).

كان الاحتجاج الثاني في 2004، في أثناء محاولة مديرية الإصلاح الزراعي تنفيذ قرار بتسليم مخزن مقام على أرض إصلاح زراعي لصالح ورثة عزيز الفقي، نظر الفلاحون إلى الأمر باعتبار أن إخلاء الأرض لصالح الورثة سيكون مقدمة لإخلاء باقي الأرض، وتعثَّر الورثة في استلام المخزن حيث تراجعت الشرطة، بعد تهديد محامي الفلاحين لهم بإخطار النيابة العامة أن الشرطة تقوم بتنفيذ قرار إداري بالقوة الجبرية، وبالمخالفة للقانون، وبسبب قدرة الفلاحين التنظيمية. وقد سبق موعد تسليم المخزن مداهمة الشرطة لبيوت الأهالي، ولكنهم رفضوا التهديد، مما أعطاهم فرصة للاستعداد والتنظيم قبل لحظة تسليم المخزن. بعد ذلك لجأ الورثة للبلطجية ولكن الفلاحين صمدوا في مواجهتهم رجال ونساء، وحدث اشتباك بين الطرفين، ووصل الأمر للقضاء حيث حكمت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ على ستة فلاحين بالحبس لمدة عام وغرامة 500 جنيه، بينما لم يطل الحكم أيًّا من المعتدين المرتبطين بالورثة. وفي قاعة محكمة مدينة الشهداء، تجمع الفلاحون مرة أخرى في إعادة نظر القضية، وتضامن معهم فلاحون من قرية الجمالة، وقامت الصحافة بتغطية المحاكمة ونشر القضية، وقدمت لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي الدعم القانوني والإعلامي للقضية. ولجنة التضامن هي لجنة أسسها بشير صقر مع آخرين وتقوم على التضامن مع فلاحي الإصلاح

الزراعي وتوثيق حالات التعدي عليهم وتوفير الدعم القانوني والإعلامي لهم، وحصل الفلاحون الستة على أحكام بالبراءة (حسنين كشك 2012).

ولم تختلف قضية قرية سرسو عن باقي القضايا، ولكن تتبع القصة يكشف كيف تضع الأحداث السياسية بصمتها على الصراع حول الأرض، وكيف يمكن أن نفهم أشكال مقاومة الفلاحين في سياقات سياسية متباينة. فعند عودتهم من الحرب في اليمن، خُير ما يقرب من 24 فلاحا بين الحصول على وظيفة بيروقراطية أو أرض زراعية فاختاروا الأرض حيث يشير أحدهم " أنا فلاح ماليش في شغل المكاتب اخترت الأرض"، وتعود ملكية هذه الأرض الممنوحة للمحاربين في اليمن إلى رجل أرميني يدعى سرسك إسكندر، كانت قد نُزعت عنه ملكيتها بعد ثورة 1952، وفي سنة 1955 تقدم مالك أراضٍ محلي يدعلا فريد المصري لوزارة الزراعة بطلب استبدال أرض سرسو بقطعة أرض كان يملكها، ولكن بعد صدور قانون رقم 27 لسنة 1961 الذي خفض الملكية لمئة فدان صودرت الأرض من فريد المصري. وقبل توزيع الأرض على المحاربين القدماء، ثم ظهر المصري بعقد يدعي فيه أنه قد باع قطعة الأرض لأولاده في عام 1959 قبل صدور القانون الجديد، وأصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها ببطلان عقد فريد المصري الخاص بعام 1959 وبالتالي تبقى الأرض للفلاحين. مع ذلك وجدت أسرة المصري من يدعمها بين مراكز السلطة المحلية في محافظة الدقهلية، ونجحت في استصدار قرارات بإخلاء الأرض من الفلاحين (إيزابيل إسترمن 2015).

في عام 1995، أصدر يوسف والي– وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الحزب الوطني آنذاك– قرارًا أنشئت بموجبه لجنة تصالح جديدة للنظر في منازعات ملكية الأرض في جميع أنحاء الجمهورية، وعلى الرغم من الحكم السابق للمحكمة الإدارية العليا، ومئات الأسر التي تعتمد في عيشها على هذه الأرض، قررت لجنة المصالحة منح حق ملكية الأرض لعبد العزيز المصري، وفي يوم 25 يناير 1996، جاء المصري ورجاله لإخلاء الفلاحين مع قوات الشرطة التي نجحت هذه المرة في إخلاء الأرض من الفلاحين. فكما تشير إحدى المزارعات كان سيارات الشرطة والعساكر من كثرتهم لم

تستطع عدهم (إيزابيل إسترمن 2015)، كان سياق التسعينيات مختلفا تمامًا بالنسبة للفلاحين سواء في نمو وعيهم وإدراكهم الكامل لهذا الهجمة التي تتحالف فيها الدولة مع الملاك القدامى، والذي انعكس على تواضع قدراتهم التنظيمية وسبل المقاومة لهجوم الشرطة، وهو ما تطور بشكل أفضل في اعتصامي ميت كمشيش وميت شهالة، وكان بالطبع سياق الحرب على الإرهاب وتوحش أجهزة الأمن وفي ظل قانون الطوارئ في هذه الفترة عاملًا آخر ذا تأثير، ولم تكن تشكلت مؤسسات داعمة لفلاحي الإصلاح الزراعي.

وطوال ثلاثة عشر عامًا من لحظة استيلاء المصري على الأرض عام 1996 إلى سقوط مبارك حاول الفلاحون بكل الطرق استعادة أراضيهم، وفي عام 2007، حكمت محكمة القضاء الإداري لصالح الفلاحين مرة أخرى، فقضت بإلغاء قرار لجنة المصالحة التي أنشأها يوسف والي وهو الحكم الذي كان واجب النفاذ قانونًا، على الرغم من طعن المصري عليه فيما بعد. وعلى مدى خمس سنوات أخرى لم يتمكن الفلاحون من استعادة الأرض، ولم تبذل الحكومة أي جهد لتنفيذ الحكم. كانت عضوية عائلة المصري في الحزب الوطني وعلاقتها بدوائر السلطة وامتلاكها لمصنع لشركة جرافينا للسراميك عاملًا مهمًا في تعاطي مؤسسات الدولة مع الأحكام الصادرة من القضاء لصالح الفلاحين، فالاحتكام للقانون لا ينتصر لصاحب الحق دائمًا، لأن الولوج إلى ساحات القضاء ميزة لا يمتلكها الفقراء كما يمتلكها الأغنياء، وليس فقط بسبب تلك الحزمة من التعديلات القانونية التي فككت منظومة الإصلاح الزراعي وانحازت لصالح كبار الملاك على حساب صغار الملاك والمستأجرين، إنما كذلك عند تطبيق الأحكام ولو صدرت لصالح الفلاحين، والتي يبقى تنفيذها مرهونًا برغبة الأجهزة التنفيذية، والتي بدت في تحالف مع واضح مع أصحاب رؤوس الأموال وخصوصًا لو كانوا منخرطين في الحزب الوطني.

ازدادت أهمية أرض سرسو عقب قيام شركة إسبانية بشراء نصف أسهم شركة جرافينا والتي نظرت إلى أرض سرسو كموقع مناسب للتوسع، وكما فاجأت ثورة يناير نظام

مبارك فاجأت أيضًا المحتمين فيه، ففي 31 يناير 2011 حيث سنحت الفرصة للفلاحين في أثناء سقوط النظام الذي وقف أمامهم وغياب الشرطة عن الريف إلى العودة إلى أرضهم واستعادتها من ورثة المصري، حاول الفلاحون تنفيذ حكم المحكمة التي رفضت الأجهزة التنفيذية الامتثال له طوال خمس سنوات. وعبر الفلاحون عن رؤيتهم في أن استعادتهم للأرض هو استكمال لثورة المدن، فإن كانت الجماهير قد احتلت الميادين أيام الثورة تعبيرًا عن غضبها، والتي عبر احتلالها عن تحديها لمركز السلطة، فإن الأراضي المغتصبة مثلت بالنسبة لهم الميادين التي عبر الفلاحون من خلالها على تحديهم للسلطة وشرطتها وتحالفاتها مع رأس المال.

ولكن مع تحولات الثورة وأفول مسار التحول السياسي وصولًا إلى مسار ما بعد 30 يونية وصعود الرئيس السيسي إلى سدة الحكم، عادت قبضة الأجهزة الأمنية أشد قوة، وفي يوليو 2014، حكمت المحكمة الإدارية العليا مرة أخرى لصالح الفلاحين في الطعن الذي أقامه المصري في عام 2007 من أجل إخلائهم. وعلى الرغم من انتصارهم في المحكمة مرة ثانية؛ فإن المزارعين يتذكرون أن الضغوط عليهم قد زادت بشدة، حيث تعرضوا لتحرشات الشرطة وقُبض على بعضهم، بل إن الشرطة ألقت القبض على أربعة رجال من عائلة واحدة، ويصف أحد الفلاحين هذا الهجوم باعتباره انتقامًا منهم وتصفية حسابات مع ثورة يناير. وفي يوم 7 فبراير 2015، دخلت الشرطة إلى الأرض، واقتلعت الزرع، واستولت على المعدات الزراعية وطردت الفلاحين من الأرض، كما ألقى القبض على البعض ممن سوف يقدمون للمحاكمة، وبعد ثمان ساعات من القبض والضرب والدفع والجذب، أحيطت بسور وبقيت فيها وحدات من الشرطة لحراستها على مدى أسابيع. ولا تزال محاطة بالأسوار وأبراج المراقبة (إيزابيل إسترمن 2015). وفي 13 من يوليو أصدرت لجنة التضامن الفلاحي بيانًا أعلنت فيه صدور قرار من هيئة الإصلاح الزراعي بتنفيذ الحكم القضائي، الخاص بتمكين فلاحي سرسو من أرضهم (محمد حمامة 2015).

وفي قرية سراندو بمحافظة البحيرة عام 2004 لم يكن ورثة الملاك يمتلكون مستندات الأرض قبل المصادرة، فلجأوا لمساعدة البلطجية مرة وللقضاء والداخلية مرة، حيث قام ورثة عائلة نوار التي تمتلك ما يقرب من 12 ألف فدان في محافظة البحيرة، عندما وضعت تحت الحراسة عام 1965، وقد حصلوا على قرارات بالإفراج عن المئات من الفدادين، مع أن العائلة لا تحوز أوراق ملكية لكثير من الأراضي التي تدعي ملكيتها، وبسبب ذلك استعانوا بالبلطجية لإجبار الفلاحين على تسليم الأرض، ولكن الفلاحين صمدوا في وجه العدوان ونجحوا في السيطرة على الأرض. وحاول بعد ذلك ورثة نوار الاستعانة بشرطة دمنهور في تلفيق قضايا للفلاحين عند محاولتهم الهجوم مرة أخرى على القرية، وتم احتجاز وتهديد الفلاحين في محاولة لإرغامهم على تسليم الأرض إلا أن الفلاحين حصلوا على البراءة في تلك القضايا (حسنين كشك 2012).

وفي صباح 4 مارس 2005 هاجمت قوات الأمن بعض بيوت الفلاحين وألقت القبض على أولئك الذين قد تزعموا الفلاحين في صد هجمة ورثة عائلة نوار، وعقب خروج الشرطة من القرية تدخل ورثة نوار مدعومين من البلطجية وصولًا إلى الأرض محل النزاع؛ حيث قاموا بحرث الأرض تمهيدا للاستيلاء عليها، ولكن فلاحي القرية اندفعوا مدعومين من فلاحي القرى المجاورة الذين استجابوا سريعًا لاستغاثات فلاحي سراندو. كان الدعم الذي يقدمه فلاحو القرى المجاورة في معظم تلك الحالات يسير بعملية تبادلية ضد العائلات نفسها التي عادة ما تمتلك أراض في قرى متعددة وتقوم بالمحاولات نفسها، إلا أن تلك التحركات والهبَّات كان معظمها ردود فعل مرتبط بهجوم الملاك، دون أن تتطور إلى حركة فلاحية في مواجهة حركة كبار الملاك في نطاقات واسعة من الريف.

في حالة سراندو استطاع الفلاحون ردع الورثة والبلطجية الذين انسحبوا، ولكن عادت الشرطة مجددًا في موكب يقترب من 20 سيارة أمن مركزي، وشرعوا في القبض على الفلاحين والفلاحات وحتى الصغيرات منهن، وكان هذا أمرًا مستحدثًا على الريف المصري، ولكن الشجاعة التي أبدتها الفلاحات في مواجهة هجوم الأمن والبلطجية واستماتتهن على الأرض جعلتهن هدفًا لهجوم الأمن؛ إلى أن وصل عدد المقبوض عليهم

إلى ثمانية فلاحين و35 سيدة وفتاة. واستخدم الأمن منزل أحد الفلاحين مكانًا لاحتجاز وتعذيب المقبوض عليهن، وكانت أحد الذين تعرضوا للتعذيب الجسدي والجنسي سنية المراكبي التي كانت تبلغ من العمر 38 عامًا، وتوفيت إثر هذا التعذيب، وفي المقابل تم الإفراج عن 29 سيدة، وإيداع الباقي بمركز شرطة دمنهور، وتم توجيه اتهامات لهم بالتجمهر وإحراز الأسلحة والقتل، وإتلاف الجرارات، والسيارات، وغصب حيازة الغير، وسرقة مزروعات. وفي مارس 2007 حكمت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ببراءة محامي الفلاحين الذي كان قد تم إلقاء القبض عليه معهم، وبالأشغال الشاقة على متهمين غيابيًّا، وبالسجن سبع سنوات على خمسة متهمين آخرين، وبراءة باقي المتهمين بمن فيهم النساء (حسنين كشك 2012).

حظيت القضية بدعم كبير من المحامين ومن مراكز حقوق الإنسان مثل مركز هشام مبارك للقانون وجمعية المساعدة القانونية ومركز النديم لتأهيل العنف والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ولجنة الحريات النقابية ومركز الأرض لحقوق الإنسان، كما انتقد التقرير الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام 2006 وضع حقوق الإنسان وضمنها الانتهاكات التي حدثت في سراندو.

وفي نوفمبر 2007 تجمع مئات الفلاحين اعتراضًا على بيع عائلة نوار ما يقرب من 70 فدانًا من الأراضي المتنازع عليها مع الفلاحين، وقد قامت الجمعية الزراعية بإبلاغ الفلاحين بالبيع تمهيدًا لطردهم، في المقابل تمسك الفلاحون بمواقفهم ضد الورثة (لا مساومة مع عائلة نوار— لا بيع لقيراط واحد لهذه العائلة — لا شراء من هذه العائلة)، ولكنهم تراجعوا في نهاية المطاف، لعدة أسباب أهمها ما حدث لهم من وقائع حبس وتعذيب وضغوط أمنية ومن عائلة نوار.

قام التضامن بين الفلاحين بالأساس حول الحفاظ على الأرض في مواجهة عائلة نوار، والتي قامت بالتفاوض معهم فرادى لتفتيت تضامنهم، وقد نجحت في ذلك حيث قبل صدور حكم المحكمة في يونية 2008، لم يبق سوى 11 فلاح فقط من المتمسكين باللاءات الثلاث من إجمالي ما يقرب من 70 فلاحًا عند بدء النزاع، وتعددت المواقف

النهائية بين من تنازل عن الأرض لصالح عائلة نوار بمقابل مادي، وبين من تنازل عن جزء منها في مقابل احتفاظه بجزء آخر، وبين من قام بشراء الأرض من عائلة نوار. لقد بدا للفلاحين أن الاحتفاظ بالأرض أو الحصول على المقابل المادي مكسبًا قريبًا أفضل من خوض تلك المعارك غير مأمونة العواقب.

وعلى الرغم من القدر الذي ناله هذا النوع من التظاهرات من التنظيم والوعي الذي نما بطبيعة السياق الواسع الذي يكشف عن تواطؤ الدولة مع الملاك، والدعم التي نالته تلك التظاهرات من المؤسسات الحقوقية وبعض أعضاء الحزب الناصري والتجمع بجانب الدعم القانوني الذي قدم لهم، وانتصارهم غالبًا في معظم مسارات النضال القانوني، إلا أن حركة فلاحية ذات مطالب تتجاوز سعيها اليومي نحو تأمين مصادر رزقها لم تظهر بل ظل الاحتجاج مجزأ ومرتبطًا بحالات محددة فيها تنازع على ملكية الأرض.

4) أشكال التنمية في الريف في أخر مراحل حكم مبارك.

بحلول الألفية الجديدة، بدا الريف المصري أكثر انهاكًا من عهوده السابقة وبدا المزارعون الأكثر تضررًا من تلك التحولات التي استهدفت قطاع الزراعة في مصر، تشير التقارير إلى أن 34 بالمئة من الشريحة العشرينية الأقل دخلًا هم مزارعون يعيشون في الريف، وأن 25.1 بالمئة منهم من ساكني الريف غير العاملين بالزراعة (حبيب عايب 27:2013). كان تمركز الفقر في الريف بهذا الشكل وفي أوساط المزارعين بشكل أكبر دافعًا للدولة للسعي لتخفيف أثر سياسات تحرير قطاع الزراعة، عبر عدة مشروعات لسياسات التنمية الريفية، أكد كل منها على ذلك الانفصال التام بين مفهومي التنمية الريفية والتنمية الزراعية، والذي كان الربط بينهما أحد أهم سمات التحولات التي أعقبت الناصرية.

كان أول تلك المشروعات مشروع شروق للتنمية الريفية، والذي أصبح مكونًا رئيسيًّا في برامج حكومة الدكتور عاطف عبيد، حيث تم إنشاء وزارة للتنمية الريفية، كان هذا أول مشروع للتنمية الريفية بعد الفترة الناصرية يستهدف تحسين حياة المواطنين في

الريف، وتوسيع مشاركة أبناء المجتمع الريفي في تلك العملية، إلا أن هذا المشروع أكد على ذلك الانفصال بين تصور الدولة عن التنمية الريفية بمعزل عن الزراعة التي هي مهنة غالبية سكان الريف حيث كان وجود بعض الإرشاد الزراعي وقروض صغيرة للفلاحين لا يكفي لتطوير زراعتهم، وإنما استخدمت وقتها لتعويض الأثر المادي لتحولات علاقات الملكية، فكان الفلاح يلجأ مرة أخرى للاستدانة، وركز المشروع على تحسين البنية الأساسية من خدمات صحية وصرف صحي ومؤسسات تعليمية، إلا أنه لم يكتب له الاستمرار، حيث تقلص التمويل المادي للمشروع تدريجيًّا إلى أن اختفى في عام 2002، وتحولت وزارة التنمية الريفية إلى وزارة التنمية المحلية (صقر النور 2014).

كانت التحولات الخاصة بقطاع الزراعة قد اكتملت وانتهت الضجة حولها، ورأت الحكومة أن الريف المصري لم يعد بحاجة إلى برامج مخصصة له. إلا أن التباين في معدلات الفقر حتى داخل الريف المصري قد دفع الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي في إطار سياسات التحول من الدعم العام إلى الدعم الموجه، إلى إطلاق البرنامج الجغرافي لأفقر ألف قرية في مصر. شمل المشروع ثلاث مراحل، بدأت الأولى منها في 2008 وانتهت في 2010 وشملت محافظات الشرقية والبحيرة من الوجه البحري، وأسيوط وسوهاج وقنا من الوجه القبلي فيما ركزت المرحلة الثانية على محافظات الصعيد (المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا)، ولكن لم يكتب لها الاستمرار بسبب اندلا ع ثورة يناير.

عانى المشروع من عيوب مشروع شروق نفسها؛ حيث غابت الزراعة وتطويرها عن أهداف المشروع، وعكس المشروع وجهة نظر واضعيه وليس واقع الفقراء فعلًا، كما أن استمرارية واستدامة المشروع التي ارتبطت دومًا برغبة السلطة السياسية كما في مشروع شروق. كانت الدعاية المستهدفة من المشروع أكبر من حجمه لصالح تصعيد جمال مبارك والحزب الوطني (صقر النور 2014).

على الرغم من تعدد تلك المشروعات التي تناولت التنمية الريفية في هذه الفترة، إلا أن تلك العلاقات الزبونية ومدى نفاذ الفلاحين لدوائر صنع القرار ظلت المحرك لمسيرة التنمية الريفية، كحال مركز الباجور بمحافظة المنوفية في عهد مبارك، والدور الذي لعبه

العضو البارز بالحزب الوطني والنائب عن المركز، ووزير شئون مجلسي الشعب والشورى لدورات متعددة كمال الشاذلي، حيث حصلت الباجور على العديد من الخدمات الاجتماعية مقارنة ببقية مراكز المنوفية امتدت من الخدمات الصحية والتعليمية إلى توظيف أبناء المركز في أماكن متعددة داخل دولاب الدولة وخارجها (عادل يوسف 2017).

أما المراكز التي حُرمت تلك الخدمات فقد حاولت صناعة ثقل سياسي واجتماعي لها عن طريق أشكال احتجاجية مختلفة، وهو ما سيكون سببًا في ظهور نمط من الاحتجاج نطلق عليه "الاحتجاج الريفي" حيث يحتج ساكنو الريف على نقص أو غياب الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

4.1) من الصراع حول الأرض إلى الاحتجاج الريفي

طبقًا لما سبق، فإن أحد أهم معالم تحرير قطاع الزراعة كان فك الترابط ذي الصبغة الناصري بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وهو ما جعل التنمية الريفية مفهومًا مرتبطًا بتلك العلاقة الزبونية بين ساكني الريف وبين المركز ودوائر السلطة وصنع القرار. فكان دائمًا مدفوعًا بطبيعة الدور الذي يضطلع به ممثل الريف أمام المركز عبر دوائر التمثيل السياسي من برلمان ومحليات، وعبر الحزب الحاكم بالطبع، وهي القنوات التي سيطرت عليها البرجوازية الريفية، وكانت تعبيرًا عن شراء ولاءات ساكني الريف في مواسم التصويت الانتخابية، حيث كانت الوعود بتوفير الخدمات العامة والمتدنية بشدة أو غير الموجودة أصلًا من مياه نظيفة، وطرق آمنة، وشبكات كهرباء، وشبكات تليفون محمول بعيدة عن أماكن السكن. ومن ناحية أخرى كان صعود الطبقة الوسطى الريفية، والتي نمت بشدة بسبب عدة عوامل منها السفر للخارج أو في الداخل من خلال العمل بالمدن، ورغبة الفلاحين في تعليم أولادهم وتوظيفهم في وظائف آمنة بعيدة عن الزراعة، إلى جانب موجات التمدن –أي تحول القرى إلى أشكال حضرية للسكنى– التي مر بها الريف المصري وقد تعددت مطالبات الريفيين في هذا الشأن.

كان تزايد الاحتجاج في الريف في المسائل غير المتعلقة بالأرض الزراعية أو بقطاع الزراعة إجمالًا ظاهرة مهمة فرضت نفسها كجزء من اتساع رقعة الاحتجاج الاجتماعي في مصر بشكل عام في بداية الألفية الجديدة، وأخذت شكل احتجاجات ومطالبات "الأهالي" بشكل مغرق في المحلية ومتصل بمستوى الخدمات العامة (أو غيابها)، ومن المطالبات ما تعلق بالطرق وسلامتها؛ في 2007 عقب وفاة أحد الشباب في أثناء محاولته عبور الطريق قام أهالي قرية سلكا محافظة الدقهلية بإغلاق طريق القاهرة المنصورة الرئيسي لمدة ثلاث ساعات، وقاموا بإشعال إطارات السيارات، مطالبين ببناء كوبري لعبور المشاة أو وضع بعض المطبات أمام القرية للتقليل من الحوادث. وقامت قوات الأمن المركزي بفتح الطريق والسيطرة على الأهالي، وبالمثل في 2010 في قرية عوض الشيخ عون الله في القوصية بمحافظة أسيوط قام الأهالي بإغلاق طريق القاهرة أسيوط لمدة يومين بسبب إصابة طفل في حادثة طريق، وطالبوا بتوفير مطبات على الطريق. وفي المنوفية أيضًا في قرية عرب الرمل تحولت جنازة رجل وابنته كانا قد توفيا في حادثة طريق إلى تظاهرة للمطالبة بتوفير كوبري مشاة (Reem Saad 2016).

هذا بينما دارت مطالبات أخرى حول توفير مياه نظيفة في مناطق بالريف، في 2008 في محافظة الشرقية تجمع أهالي ست قرى في اعتصام أمام مبني المحافظة للاعتراض على عدم توافر مياه صالحة للشرب حاملين الجراكن مطالبين الحكومة بتوفير مياه شرب صالحة لهم. وكان الفلاحون قد اعتصموا عقب تصريحات وزير الإسكان، والتي وصف فيها الشرقية بأنها من المحافظات سعيدة الحظ التي ينعم معظم سكانها بمياه نظيفة، وتمكن المعتصمون من مقابلة رئيس شركة المياه مع وعود بتوفيرها للقرى الست. وكانت الحادث الأشهر عندما تجمع سكان برج البرلس بمحافظة بحافظة كفر الشيخ وقطعوا الطريق الدولي الساحلي لما يزيد عن عشر ساعات، وقاموا بإحراق بعض إطارات السيارات، على إثرها أمر الرئيس مبارك بفض التجمع بشكل سلمي مع توفير المياه للمواطنين (Reem Saad 2016).

كان أحد أشكال التظاهر الأخرى موجهًا ضد أبراج التليفون المحمول التي تعتلي العديد من منازل الريف المصري، من الجدير بالملاحظة أن الدافع الرئيسي وراء التظاهر كان العوامل الصحية والبيئية، شملت أشكال الاعتراض التظاهر وإرسال التلغرافات ورفع العرائض والتواصل مع الإعلام، وقد حظيت هذه الفعاليات بدرجة ما من التنسيق والتنظيم، كما ارتبطت بدرجة ما من العنف الذي شمل تدمير محطات الموبايل، ومهاجمة المهندسين والعمال، وحرق منازل المواطنين الذين سمحوا للشركات باستغلال أرضهم أو منازلهم، وقد لعبت النساء تحديدًا دورًا ملحوظًا في تلك الاحتجاجات.

فعلى سبيل المثال، في صيف 2007 في قرية دنشواي بمحافظة المنوفية والتي حدثت فيها مواجهة دموية بين سكان القرية من جانب وقوات الأمن واحد الملاك الأثرياء- كان قد وقع عقدًا مع إحدى شركات التليفون المحمول لتركيب برج موبايل فوق منزله والذي هو أيضًا عضو بالحزب الوطني المنحل- من جانب آخر، عقب توقيع التعاقد بين المالك والشركة، شرع سكان القرية في التحرك ضد التعاقد اعتراضًا وخوفًا منهم بسبب وجود البرج في وسط المكان السكني في القرية وتأثير الأشعة المنبثقة منه على صحة السكان وتحديدًا الأطفال، تجاهل المالك اعتراض أهل القرية، نظم أهل القرية أنفسهم في ورديات لمراقبة ومنع دخول العربة التي تحمل المعدات الخاصة بتركيب البرج، وبينما كانت العربة علي أبواب القرية لمحتها إحدى النساء التي توجهت ناحيتها مباشرة، ووقفت أمامها وشرعت في رشقها بالحجارة بالتوازي مع النداء على أهل القرية، الذين هلعوا إلى العربة وتمكنوا من منعها من الدخول (Reem Saad 2016).

وربما كان من الجدير ملاحظة أن التزايد في التظاهرات الريفية قد ارتبط بالمناخ الاحتجاجي العام الذي اجتاح البلاد في بداية الألفية، ففي الفترة من 1998 إلى 2010 شارك ما بين مليونين وأربعة ملايين مواطن فيما يقرب من 3400 إلى 4000 تظاهرة، بلغ هذا المناخ ذروته مع اعتصام عمال المحلة الشهير، كانت قدرة العمال وقتها على احتلال المصنع وفرض شروطهم على الحكومة والتي انتهى بها الحال أن نفذت مطالبهم بإعطائهم حوافز أعلى مما طلبوا، مثل هذا الاعتصام حالة نجاح يمكن الاقتداء

بها في تنفيذ المطالب، فكما تشير مها عبد الرحمن لعب الاعتصام دور في نشر وتقوية ثقافة الاحتجاج، ولكن ربما من الجدير تأمل أين وقعت تلك الاحتجاجات، وقع معظمها في مدن المحافظات القريبة جدًا من الريف، فاعتصام المحلة كان في الغربية، واعتصامات عمال النسيج في شبين الكوم في عام 2007 أو اعتصامات العمال في كفر الدوار محافظة البحيرة، انتشرت ثقافة الاحتجاج ليس فقط بسبب قرب مناطق الاحتجاج، ولكن بسبب انخراط كثير من ساكني الريف في تلك الاحتجاجات، لكونهم عمالًا في تلك المصانع، إن المساحة المتصورة بين ما هو ريفي وما هو حضري أصبحت ربما متخيلة في أعين السلطة أكثر من كونها حقيقية واقعة (Reem Saad 2016).

وقد استمر ذلك النوع من الاحتجاج وتصاعد أكثر في فترة ما بعد ثورة في سياق التحولات السياسية الكبرى التي تلت سقوط نظام مبارك وتراخي قبضة الأمن عن إدارة الاحتجاج الاجتماعي.

واستمر هذا النوع من التظاهرات ربما إلى اليوم بشكل أو بآخر، ومن غير الواضح ما إذا كان التشدد في قمع التظاهرات وأشكال الاحتجاج في الحيز العام قد أثر بالسلب على مثل هذه الانفجارات العفوية المغرقة في المحلية والمباشرة، خصوصًا وأنها لا تحمل أي أبعاد سياسية صريحة، ففي أكتوبر 2017 قطع عدد من تلاميذ وأهالي قرية الروضة، التابعة لمركز بركة السبع بمحافظة المنوفية، الطريق الزراعي السريع بين القاهرة والإسكندرية، عقب إصابة طالبتين من زملائهم، في حادث تصادم قبلها بيوم في أثناء عبورهن الطريق. وتجمع الطلاب وقطعوا الطريق في الاتجاهين لما يقرب من ساعة للمطالبة بإنشاء مطبات صناعية أمام القرية، التي يقسمها الطريق الزراعي إلى نصفين. وانتقلت قوات الشرطة ومسؤولي الوحدة المحلية وتم الاتصال بهيئة الطرق والكباري، والاتفاق على إنشاء مطبين صناعيين أمام القرية إضافة إلى المطبات الموجودة، منعًا للحوادث وتم إقناع الأهالي بفتح الطريق لإعادة حركة المرور (محمود الحصري 2017).

على الرغم من أن معظم تلك المظاهرات كانت محدودة وغالبًا ما تنجح حيل السلطة في التغلب عليها عن طريق عصا الأمن تارة أو عن طريق التوسط من خلال وجهاء

القرية تارة أخرى، وعلى الرغم من أن حوادث الطرق ليست شيئًا جديدًا على الريف المصري إلا أنه عادة ما كان يُوجه الغضب إلى السائق، بدا التحول هنا هو في توجيه الغضب إلى السلطة وأجهزتها التنفيذية.

5) خاتمة

إن البؤس ليس شرطًا للثورة بل إن تفاقم التهميش والإفقار قد يكون هو نفسه عائقًا أمام اضطلاع ضحاياه بفعل سياسي منسق سواء بالاحتجاج أو بالتنظيم، خصوصًا إذا لم يملكوا خبرات سابقة تمكنهم من بناء هوية مشتركة، أو أطرًا مؤسسية يصوغون من خلالها مطالبهم أو يعبرون عن المظالم التي يتعرضون لها، وقد كان هذا هو حال الريف تمامًا وبالأخص القطاع الزراعي منذ الثمانينيات وخاصة خلال التسعينيات في مصر، فليس من قبيل المصادفة أن يكون هذا القطاع –ويكون الريف حيزًا جغرافيًّا– مشهدًا لأكثر التطبيقات تماسكًا وعنفًا لمبادئ النيوليبرالية، وما تمخضت عنه من إعادة توزيع للأصول والدخول والثروات من صغار الفلاحين والمستأجرين إلى كبار الملاك، وهي العملية التي شهدت بالتوازي صعودًا كبيرًا لذات الشرائح المهيمنة في الريف إلى مصاف السلطة المحلية من خلال تشابكات متنوعة تطرق إليها الفصل مع أجهزة إنفاذ القانون، ولم يقف الفلاحون في سلبية أمام إعادة صياغة تلك العلاقات لغير صالحهم بل قاوموا، خصوصًا مع دخول قانون الإيجارات حيز النفاذ، وتطلب الأمر الكثير من الجهد من الملاك الكبار العائدين لتصدر المشهد، وحلفائهم داخل أجهزة الدولة لقمع الاحتجاجات الريفية، وفرض علاقات الملكية الجديدة، ولكن في نهاية المطاف كتبت لهم هم الغلبة بحيث لم يبق شيء للتنازع عليه في مطلع الألفية الجديدة. ووجد الفلاحون المفقرون طريقهم فرادى وجماعات إلى قطاعات حضرية هامشية تارة، وإلى الهجرة إلى بلدان النفط تارة أخرى بغية التأقلم مع التخفيض الذي طرأ على مستويات معيشتهم.

المراجع

أولًا: باللغة العربية

1. إبراهيم عامر. 1955. الأرض والفلاح المسألة الزراعية في مصر. مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
2. إيزابيل إسترمن. 2015. أرض سرسو.. المحاربون القدامى في مواجهة الإقطاعيين القدامى والجدد. مدى مصر. 14 يونية 2015.
3. إلهامي الميرغني. 2010. التغيرات في بنية الطبقة العاملة المصرية في مؤسسة الهلالي للحريات (تحرير) العمال المصريون في عالم متغير: تاريخ نضال. القاهرة: مؤسسة الهلالي للحريات
4. أشرف عبد اللاه محمود. 2010. التعاونيات الزراعية في مصر حول ضرورة صياغة مفاهيم جديدة. مركز الأرض لحقوق الإنسان.
5. حبيب عايب. 2013. أزمة المجتمع الريفي في مصر: نهاية الفلاح؟ القاهرة: المركز القومي للترجمة.
6. حبيب عايب.2012. تهميش صغار الفلاحين في مصر وتونس في: حبيب عايب وراي بوش (محرر). "التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط." القاهرة: دار العين للنشر.
7. حسنين كشك.2012. إمكانيات الاحتجاجات والحركة الفلاحية في التغيير الاجتماعي والسياسي 1997-2008 في: عبد الغفار شكر وحلمي شعراوي (محررون). الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والتمهيد لثورة 25 يناير في مصر. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية.
8. ماهر هنداوي وسماح حسن ومحمد الدعدع. 2017. الإحصاء»: عدد سكان مصر 104.2 مليون نسمة.. ونسبة الأمية 25.8%.. و«السيسى» يحذر من خطورة نتائج التعداد السكاني. الوطن. 30-9-2017. متاح على الإنترنت: https://is.gd/G7qCGq
9. محمد حمامة، 2015، "الإصلاح الزراعي" تقر بتمكين فلاحي "سرسو" من أرضهم. مدى مصر. 13 يوليو 2015.

10.محمود الحصري، 2017، " أهالي "الروضة" يقطعون طريق "القاهرة- الإسكندرية" احتجاجا على
11.حوادث سير". الوطن. 19 أكتوبر 2017.
12.مركز الأرض لحقوق الإنسان. 2004. أثر القانون 96 لسنة 1992 على أوضاع الفلاحين في الريف المصري.
13.عادل غنيم. 1986. النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية 1974-1982. دار المستقبل العربي.
14.صقر النور.2014. سياسات التنمية الريفية والزراعية في مصر مساراتها التاريخية وآثارها في حياة الفلاحين، مجلة عمران.
15.صقر النور 2017. الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون، بالأحمر.
16.تيموثي ميتشل. 2010. حكم الخبراء مصر، التكنو-سياسة، الحداثة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

1. Chatterjee, P., 1993. The nation and its fragments: Colonial and postcolonial histories (Vol. 11). Princeton, NJ: Princeton University Press.
2. Moustafa, T., 2007. *The struggle for constitutional power: law, politics, and economic development in Egypt*. Cambridge University Press.
3. Saad, R.,.2016. Before the Spring. In *The Oxford Handbook of Contemporary Middle-Eastern and North African History*.

خاتمة

تفيد الوقائع على الأرض أن المسألة الاجتماعية في مصر قد طرحت نفسها بقوة في المجال العام، واحتلت الحيز العام وشغلت النقاش العام في الألفية الجديدة، وأخذ هذا الحضور أشكالًا عدة؛ لعل أبرزها كان كثافة الاحتجاج الاجتماعي المتصل بقضايا العمل، إذ زخرت مواقع العمل بمظاهر الاحتجاج والتي تراوحت بين الإضراب والاعتصام والتجمهر من قبل عديد من العمال والموظفين في كلٍ من القطاع العام والحكومي والخاص، إلى أشكال أكثر تنظيمًا كسعي شرائح كبيرة من العمال في القطاع الحكومي –وإلى حد أقل في القطاع الخاص الرسمي– إلى التنظيم النقابي المستقل، بالتزامن مع تفاقم أزمة الاتحاد العام الحكومي، والمتركز في القطاع العام وقطاع الأعمال العام.

وتفيد الوقائع كذلك أن خروج أشكال الاحتجاج الاجتماعي والاقتصادي هذه إلى الحيز العام قد تزامن وتقاطع مع خروج الاحتجاج السياسي وانتشاره في الفترة نفسها تقريبًا ضد نظام مبارك ومشروع توريث الحكم لنجله الأصغر، وأن الاحتجاج الاجتماعي على الرغم من بقائه مجزأ على مستوى المصنع أو المصلحة الحكومية أو المركز الصناعي، قد أسهم في مد الاحتجاج السياسي بقواعد جماهيرية متعاطفة على أقل تقدير مع قضايا الديمقراطية والتغيير السياسي، ولعل أبرز رابط بين النمطين الاحتجاجين كان مسائل كالفساد الحكومي خاصة في قضايا كالخصخصة والتصرف في الأصول المملوكة للدولة كالأراضي، وهو ما يمكن أن يفسر، ولو جزئيًّا، كيف امتزج الاحتجاجًان معا عند اندلا ع ثورة يناير 2011، الذي وَكِز نظام مبارك فقضى عليه، على وقع ما يشبه إضرابًا عاما أو حتى حالة من العصيان المدني، ربما كانت الوحيدة في تاريخ مصر الحديث.

بيد أن تأويل الوقائع ذاتها، والوقوف على معناها في سياق التحول الكبير الذي شهدته البلاد، يظهر أن الاحتجاج الاقتصادي والاجتماعي وفي القلب منه قضايا العمل والعمال، قد احتفظت بنمط مركب من التفاعل مع السياسة بوصفها التصدي لقضايا الشأن العام، على الرغم من الحضور الكثيف للاحتجاج –ومما مهد للثورة حتمًا– وانفجاره بعدها مع تراخي القبضة الأمنية حتى منتصف 2013، وقد أثبتت الأيام أن التفاعل بين الحراكين السياسي والاجتماعي في مصر كان كالزيت والماء قد يوجدا معًا في الإناء نفسه، ولكن بينهما برزخ لا يبغيان؛ فلا يمتزجان أو يتداخلان، فلم تسهم دورة الحراك العمالي، وما صاحبها من ظواهر أوسع متصلة بمقاومة الظلم الاجتماعي والتهميش، في تطوير خطاب سياسي –ناهيك عن برنامج– له معالم واضحة، كافٍ للتواصل مع الجماهير الواسعة والاستجابة لمطالبها الاجتماعية بما يربطها بسؤال التحول الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان، والتي حملتها المجموعات والتنظيمات والنخب المحسوبة على ثورة يناير (أو المحسوبة الثورة عليها).

ظل السؤال الاجتماعي مجزأ، ونادرًا ما خرج من "محليته" و"فئويته" التي دارت حول مطالب اقتصادية –مهمة ومشروعة ولكنها تظل خاصة– والخاص هو نقيض العام، والعام هو السياسة أي المشترك بين مصنع وآخر وبين قطاع وآخر وبين العمال جميعًا وربما بين العمال وغيرهم من الشرائح الاجتماعية.

بقيت "السياسة" –بالمعنى القديم الذي صاغه أرسطو في كتابه الذي حمل العنوان نفسه– هي التحدي بل والمعضلة، في مواجهة المسألة الاجتماعية، وواجه سكان المجال السياسي الناشئ بعد الثورة، والذي أثبت أنه قصير العمر وغير قادر على التعبير عن المصالح الأساسية لشرائح واسعة من المصريين بما فيهم أولئك الذين عبَّروا بأعلى صوت لهم عن مشكلاتهم ومطالبهم وفي المقدمة منهم العمال على تنوعهم، وفي المقابل، أظهرت التجربة أن الحراك الاجتماعي والاقتصادي لم يكن ممكنا سوى بفتح –أو بانفتاح– المجال والحيز العامين لممارسة الاحتجاج ولعرض المطالب ولممارسة التفاوض ولمحاولات التنظيم، ونتيجة لغياب أي منجزات كبيرة على مستوى "السياسة" كالدفاع عن الحيز العام (حقوق التظاهر) أو المجال العام (حرية التعبير والصحافة والنشر) خصوصًا في أعقاب انهيار مسار ثورة يناير في منتصف 2013، نتيجة لهذا كله حوصر الحراك الاجتماعي نفسه، وأصبح العمال أكثر عُرضة للقمع، وأصبحت نقاباتهم المستقلة أقل قدرة على تمثيلهم أمام الدولة أو أرباب العمل كما ظهر في فصلي نادين عبد الله وعلاء عبد التواب، أو سحب البساط من تحت أقدامهم فيما كان متاحًا في الماضي كاللجوء للقضاء الإداري لمواجهة آثار خصخصة الشركات العامة أو لاستصدار قرارات بإدارة مصانعهم من النيابة أو من وزارة القوى العاملة، حفظًا لأرزاقهم من مخاطر التصفية والإغلاق تمامًا كما يكشف فصل فاطمة رمضان عن التقاضي الاستراتيجي وتجارب الإدارة الذاتية للمصانع.

لقد اعتبر البعض أن خروج المسألة الاجتماعية والاقتصادية إلى الحيز العام في مطلع القرن الحادي والعشرين كان ترجمة لتغيرات في بنية الاقتصاد المصري بعد عقدين من التحرير الاقتصادي الجاد والمتسق تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد والمعونة

الأمريكية، وخاصة في سياق تسارع خصخصة وتصفية القطاع العام، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، والتوسع في التصدير الصناعي في عهد حكومة أحمد نظيف، وقبلها بقليل كانت إعادة رسم العلاقات في الريف المصري وخصوصًا فيما يتعلق بقطاع الزراعة على خطوط نيوليبرالية صريحة مع دخول القانون رقم 96 لسنة 1992 الخاص بالإيجارات الزراعية حيز النفاذ في 1997، وبما أفضى إلى إعادة توزيع قاسية للدخل والأصول والثروات من أسفل لأعلى من صغار الفلاحين والعاملين الزراعيين إلى كبار الملاك وممثلي الرأسمالية الزراعية.

ويعتبر هؤلاء أن تلك التغيرات مجتمعة قد دفعت باتجاهين متكاملين: الأول منهما هو الدفع بالمزيد من المصريين في سن العمل – ذكورًا وإناثًا– إلى خضم سوق العمل بأجر، وهو ما رصده محمد مدحت في فصله عن الريف والزراعة باعتبارهما الحاضر الغائب في السؤال الاجتماعي في مصر. وأما الثاني فهو أن ذلك التدفق الديموغرافي نحو العمل بأجر قد صب في توسع التجليات المتعددة للقطاع الخاص، مع تفكيك القطاع العام ومع تراجع التوظيف الحكومي، وهو القطاع (أي القطاع الخاص) الذي حوى العديد والعديد من أشكال التنظيم والملكية، وإن يغلب عليه المنشآت متناهية الصغر عائلية الطابع، وكان التوظيف في القطاع الخاص حسبما تفيد الأدبيات القائمة هو الوجه الآخر لتوسع العلاقات غير الرسمية أي علاقات العمل المنتظم بأجر، ولكن بلا خضوع لقوانين العمل والتأمينات، وهو ما يرصده شهير جورج في فصله عن القطاع غير الرسمي، ما قد يفسر ضعف الحراك العمالي في القطاع الخاص إذ أن العلاقات غير الرسمية عادة ما تكون هشة ومؤقتة وغير مصاغة في شكل التزامات متبادلة ما يضعف من فرص التنظيم الجماعي بين العمال، كما أن استحواذ المنشآت متناهية الصغر أو الصغيرة على الجزء الأكبر من التوظيف في القطاع الخاص يجعل من الصعب تشكيل وعي جماعي يربط بين العمال بين منشآت مختلفة، كما أنه يقلل من جدوى التنظيم النقابي، اللهم إلا في نطاقات ضيقة تركزت فيها العمالة بأجر المنتظمة ولكن بشكل غير رسمي في

منشآت خاصة كبيرة الحجم ما سمح بتكون وعي مشترك بين العمال ومن ثم السعي للتنظيم الجماعي للاحتجاج أو للتمثيل النقابي.

ولكن على الرغم من هذا فإن نصيب القطاع الخاص الرسمي من التوظيف قد زاد بشكل مطرد بل إنه طبقًا لراجي أسعد (2010) كان الأسرع من حيث النمو مقارنة بكل القطاعات الأخرى منذ نهاية التسعينيات وحتى 2006، وهو الاتجاه المرشح للاستمرار والتوسع في السنوات القادمة مع الدفعة الجديدة للتحرير الاقتصادي وجميع الإجراءات والإعفاءات والحوافز المقدمة للقطاع الخاص المصري أو الأجنبي في السنتين الأخيرتين، ما يعني أن القطاع الخاص الرسمي سيزيد من حصته في قوة العمل، وسيدفع هذا في الاتجاه الخاص نفسه بطرح مسائل العمل والعدالة الاجتماعية بعيدًا عن الميراث الأبوي لدولة القطاع العام والتوظيف الحكومي.

ويؤشر محمد جاد ونادين عبد الله إلى أن تلك التغيرات البنيوية التي أصابت حيوات الملايين من المصريين في سن العمل في العقدين الماضيين ستوفر عوامل حاضرة وبقوة لسنوات طويلة قائمة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وهو الأمر الذي يبدو أنه يلتقي مع ما ظل يردده محللون سياسيون مثل سامر سليمان (2013) عن تفكك نمط العلاقات الأبوية الذي حكم قضايا العمل والعمال منذ العهد الناصري في إطار من التحديث الذي كانت تقوده الدولة السلطوية في فترة ما بعد الاستقلال. ولكن على حضور تلك التغيرات البنيوية ظل التحدي في أن تتخذ المسألة الاجتماعية تعبيرًا سياسيًّا واضحًا ومؤثرًا على مسار الأمور قائمًا، بل وبلا إجابة ناجعة، ولم يكف انهيار دولة مبارك البوليسية –الذي اتضح أنه كان مؤقتًا على أي حال– لم يكف للإجابة عليه على الرغم من الانفتاح الملحوظ للمجال السياسي وتحرر الحيز العام.

بالطبع لم تكن العوامل الأخرى الداخلية والخارجية رحيمة بالمسألة الاجتماعية ولا بالحراك العمالي، وربما لو كانت لأفرز الحراك الاجتماعي والاقتصادي وعيًا ما على المستوى الوطني، ولكن "لو" من عمل الشيطان، وما يظهر للمتابع حقًّا أن المسألة الاجتماعية لم تجذب على أي نحو جدي أيًّا من الفاعلين السياسيين المؤثرين، والذين

ظلوا محكومين بالتجاذب الهوياتي حول قضايا الدين والدولة، عن خيار حر أو بحكم انجرافهم في خضم صراع على السلطة أو كنتاج مأساوي لسنوات من إدارة المجال العام تحت حكم مبارك همشت أي جدل سياسي ذي صلة بالواقع لصالح قضايا نظرية ملأت الأسماع والأبصار حين دقت ساعة الحقيقة في 2011، وربما لا يكون من الحكمة المبالغة فيما كان قد يحدث إذ أن التجارب النقابية التي تلت الثورة خاصة محاولة تأسيس اتحادات مستقلة للنقابات في أعقاب الثورة عانت من العديد من أوجه القصور الداخلية وليس فحسب الخارجية كما يكشف فصل نادين عبد الله، كما شابت التشابكات بين الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني الكثير من العيوب والنواقص، التي لم تكن تبشر بأن الطريق المتبعة كانت ستوصل إلى تعبير سياسي عن المسألة الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه لم يفرز الحراك العمالي قيادات قادرة على صياغة مشروع سياسي باسم العدالة الاجتماعية يطرح إعادة صياغة علاقة الدولة بالاقتصاد، أو النمط المؤسسي الحاكم للعلاقات بين العمال وأرباب العمل، وهو نفسه أمر في الغالب ناتج عن الحداثة النسبية للمسألة الاجتماعية وعن التراث السلطوي الأبوي الطويل للناصرية وما تلاها لعقود طويلة، صادرت أي مساحة حقيقية لممارسة السياسة أو للتنظيم النقابي المستقل على أسس قطاعية أو على المستوى الوطني ككل، لصالح بيروقراطية نقابية هي أقرب للأجهزة الأمنية والتنفيذية منها لتمثيل العمال، ما حرم الحراك العمال فيما بعد من حضور طبقة "مسيسة" من النقابيين أو الزعماء العماليين، وربما لو كان طال الانفتاح السياسي في مصر ما بعد 2011 لكانت قد ظهرت مثل هذه الطبقة، من يدري؟ ولا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

المراجع

1. سامر سليمان. 2006. *الدولة الضعيفة والنظام القوي: إدارة الأزمة المالية في عصر مبارك*. القاهرة: دار الشروق.
2. راجي أسعد (تحرير). 2010. *سوق العمل المصرية في الألفية الجديدة*. القاهرة: منتدى البحوث الاقتصادية ومركز الأهرام للنشر والترجمة.

هذا الكتاب

مرت الحركة العمالية في مصر، بتجلياتها المتنوعة، بدورة من التعبئة والحشد ثم فض التعبئة والخمود النسبي بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦، والتي انعكست على محاولات التنظيم النقابي المستقل وإنشاء أكثر من اتحاد مستقل بعد ثورة يناير ٢٠١١، كما انعكست على أعلى معدلات احتجاج في أكثر من خمسين سنة. وتقاطعت دورة الحراك العمالي تلك مع المنحنى الصاعد لثورة يناير، واستمر التقاطع بين تصدد الحركة العمالية وبين مسار الثورة السياسي من حتى تعثر ذلك المسار. وعندها بدأ الحراك العمالية في الانحسار ليضمر بشكل ملحوظ مع توقف مسار ثورة يناير بحلول ٢٠١٤ فتتراجع الاضرابات العمالية، وتفقد الحركة النقابية المستقلة معظم المساحة التي اكتسبتها في مواجهة الدولة بعد الثورة، ويعود الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في تصدر المشهد بمساندة أجهزة الدولة وكبار رجال الأعمال.

يرمي هذا الكتاب إلى الربط التحليلي بين الحركة العمالية وبين السياق الأوسع من حيث مقدمات ثورة يناير والطريق إليها ثم ما تلاها، وكيف انتهت الحركة العمالية إلى ما هي عليه وما التحديات والدروس المستفادة وما هي الفرص المستقبلية سواء داخل الحركة أو خارجها ارتباطا بمآلات التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر. لماذا عجزت محاولات التنظيم النقابي المستقل ووتيرة الاحتجاجات غير المسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عن الدفع في اتجاه نظام سياسي أكثر ديمقراطية ونظام اقتصادي أكثر تلبية لمطالب العمال؟

تصميم الغلاف: أمل حامد





